



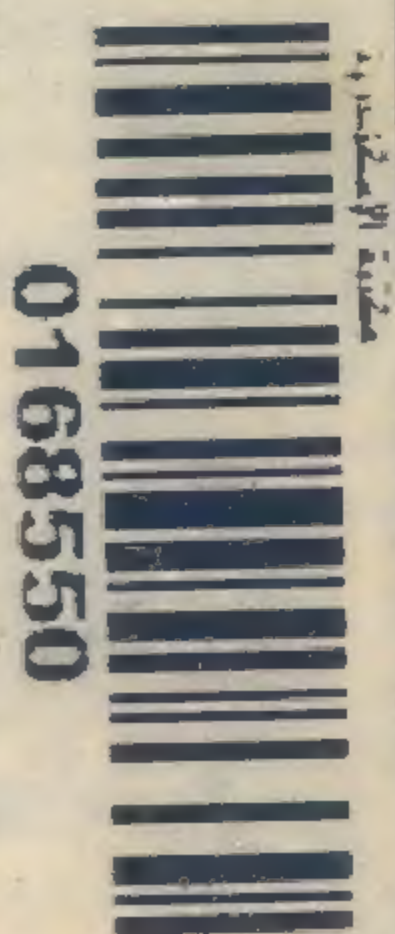
من الشرق والغرب
نافذة على الفكر المعاصر



الشرق والغرب

من الحروب الصليبية الى عرب السوفيت

الجزء الثاني في عدوان الغرب
بقتل
محمد علي الغنيتي



Bibliotheca Alexandrina

من الشرق والغرب

الغرب والشرق

من المحروب الصليبي إلى عرب السوي

الجزء الثاني
في عدوان الغرب

تأليف
محمد علي العنيت

بسم الله الرحمن الرحيم

ان التاريخ ليسجل للامة العربية والاسلامية عهودا كانت فيها هذه الامة ذات وعى قوى يقظ كلما اتبحت لها قيادة رشيدة حكيمة مبصرة مخلصه تعمل على تنمية الوعى القومى بين العرب والمسلمين وتجهد لمسايرة التطور العلمى وتنمية موارد البلاد وتطويرها اقتصاديا وعلميا ، بحيث يتوافر للعرب الى جانب القوة المادية القوة المعنوية ، قوة الايمان والعقيدة .

ان مثل هذه القيادات القوية ، كانت كلما توافرت للامة العربية والاسلامية ، من حين الى آخر ، وسواء أكان ذلك فى عهد الدولة العربية أم كان فى عهد الدولة العثمانية - التمتع مجد العرب والمسلمين ، نتيجة لتوافرها وكانت لهم شدة بأسهم وقوتهم الضاربة التى أخافت الغرب فى حينها .

غير أنه لما ركن العرب وركن من بعدهم الاتراك الى نظام الحكم الوراثى ، أصاب العرب والمسلمين من التدهور ما يصيب كل البلاد التى يخضع الحكم فيها لهذا النظام ، وكان ذلك ايذانا باضمحلال دولتهم وأقول مجدهم ، كما كانت الحال ، على هذا المنوال ، بالنسبة لزعامة الدولة العثمانية للمسلمين .

لقد شهد التاريخ تدهور الدولة العربية فى الاندلس ، وتدهور الدولة العثمانية فى الشرق ، وكان الغرب وراء ما حاق بالدولتين ، والى سياسته يرجع القضاء عليهما ، تلك السياسة التى ما برحت تترصد دائما بالعرب والمسلمين والتى كانت مصلحتها تقضى باضعافهم ، ووقف تطورهم وتقدمهم ، كى يتمكن الغرب من دفعهم دائما لمواجهة هذا الخطر ...
العرب والاسلام .

تلك هي نظرة الغرب للعرب والمسلمين ، وذلك هو ما اعدته السياسة والحكام والقادة في الغرب لمواجهة ما يزعمونه من الخطر العربي والاسلامى . فسياسة الغرب ، على هذه الصورة ، تشكل بدورها خطرا على العرب والمسلمين ما زال قائما منذ قرابة عشرة قرون الى يومنا هذا . فهل يمكن القول بأن وعى حكام العرب والمسلمين كان فى مستوى هذا الخطر ، أو انه بلغ مستوى وعى الغرب فى هذا الشأن ؟ ... لا نحسب أن حكام العرب ، فيما مضى ، قد أعدوا لهذا الخطر عدته ، من تطوير الوعي الوطنى فى شعوبهم ، ومن نشر العلم بين طبقات الشعب جميعا وعدم الاستئثار به لطبقة دون أخرى ، ومن تبصير أبناء الامة دائما واعدادهم ابدا لمواجهة السياسة الغربية الاستعمارية المتربصة بهم ، وملاقاتها بزيادة من الثقافة والمعرفة والقوة ، والاحاطة بمراميها وأهدافها .

لقد كانت العبرة واضحة أمام حكام الامة العربية والاسلامية فى ائتلاف الغرب ضد العرب والاسلام وفى قدسية هذا الائتلاف بحيث كان وما زال يجب الخصومات بين دوله ويحجبها ، ويربط بينهما من أجل وحدة الهدف المشترك ضد الامة العربية والاسلامية ... ولكن ، على الرغم من وضوح العظة وصراحة العبرة فى هذا الشأن ، فإن الحكام العرب التقليديين لم يتعظوا ولم تتجنح بهم العبرة الصارخة الى الوحدة والتضامن ، فما انفكوا يتناحرون ويتنابدون ويصارع بعضهم البعض ، فى حين أن سياسة الغرب لهم جميعا بالمرصاد تتربص بكل منهم الدوائر .

* * *

وعلى هذا المنوال ظلت أمور العرب والمسلمين تتردى من سيئ الى أسوأ حتى انبعث ، أخيرا ، الوعي القومى فى الامة العربية والاسلامية . وأصبح لزاما على كل من يتصدى لقضايا العرب أن تكون عدته لذلك ، تثبت وعيهم القومى الجديد ، وتبصيرهم بموقف الغرب منهم والكشف عن أهداف سياسته ومراميها ووسائلها ، كشفا علميا لا يستهدف الدعاية أو الاثارة ، وانما يستهدف الحقيقة ، ويقوم على أساس وقائع التاريخ الثابتة ، وما يعززها من الوثائق والادلة .

وقد كان هذا سيطتنا الذي التزمنا فيما قدمناه من أجزاء هذا المؤلف •



تقصينا في هذا المؤلف علاقة الغرب بالشرق منذ الحروب الصليبية الى حرب السويس وقسمناه الى ثلاث مراحل ، الاولى مرحلة الصراع بين الشرق والغرب وتمتد من الحروب الصليبية الى عهد محمد علي ، والثانية هي المرحلة التي شملت اتجاه الغرب الى العدوان على سائر البلاد العربية والاسلامية وضراوة الاستعمار في الشرق وبنتهاية الحرب العالمية الاولى انتهينا هذه المرحلة ، حيث بدأنا المرحلة الثالثة بانبعث الامة العربية للجهاد في سبيل حريتها واستقلالها وانتهينا بنهاية هذا المؤلف عند حرب السويس •



ولقد أفردنا للمرحلة الاولى جزءا من أجزاء مؤلفنا مازال تحت الطبع ، تناولنا فيه سياسة الغرب وخطواتها الاولى تجاه الشرق للسيطرة على بلاده في صورة الحروب الصليبية وكيف أن هذه السياسة راحت تلتهم الدين وتأخذ منه غذاءها ، وعليه تقيم دعايتها للسيطرة على الشرق ، وتنتشر روح الكراهية ضد الاسلام فيه ، وتستعدى على المسلمين والعرب سائر أهل الغرب على اختلاف مذاهبهم الدينية وأهدافهم السياسية، وألمنا فيها بأساليب سياسة الاستعمار من غرس بذور الكراهية بين مسيحيي البلاد العربية ومسلميها ، ومن اشاعة المخاوف بين الاقليات ليمهد الغرب الى فرض حمايته للأجانب •

عرضنا لكفاح الغرب ضد قليم الوحدة بين العرب ولا سيما بين مصر وسورية ، وكفاحه حتى لا تقوم للقومية العربية قائمة وحتى لا يتحقق في الشرق تجمع اسلامي كان يرى الغرب فيه الخطر كل الخطر على سياسته تم عرضنا في تلك المرحلة الى عهد محمد علي فوفينا هذه الحقبة من التواريخ حقها وابرزنا سياسة هذا الحاكم التي كان أوضح ما فيها اتخاذ

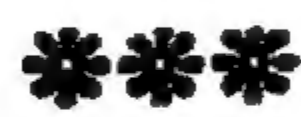
عن انهوض بما كان متاحا له من أسباب الزعامة للعرب والمسلمين وايثاره موقفا يظل فيه تركيا في روجه وتصرفاته الامر الذي حرمه طاقة قوية ادى حرمانه منها الى الضعف والعجز والتسليم في النهاية للغرب بكل ما أراد بحيث أصبح هو تابعا ذليلا لدوله .

وفي الجزء الاول من المرحلة الثانية من مؤلفنا أوضحنا كيف بدأ الاستعمار الغربى زحفه على البلاد العربية والاسلامية ، وكيف كتلت دول الغرب جهودها لتعزل مصر عن سائر البلاد العربية ، وكيف اصطنعت حكام أسرة محمد علي وخديويها وسخرتهم لتحقيق أغراضها وأهدافها نظير أن يساند الغرب هؤلاء الحكام ويحمى عروشهم في بلد عربى هم أجانب عنه . ثم ألمنا بأساليب الغرب لاستغلال مصر وحصوله على العديد من الامتيازات التى كان أخطرها أثرا في حياة البلاد امتياز قناة السويس وفصلنا جهود دول الغرب متضافرة ومتنافرة في سبيل هذا الامتياز الخطير والوسائل الخسيسة التى لجأ اليها فرديناند دى لابس من أجل هذه الغاية ، وكيف كبد شق القناة مصر خسائر في الارواح والاموال انتهت بالبلاد الى مأساة لن ينساها التاريخ .

وتناولنا بالتفصيل ما جلبته الامتيازات الاجنبية على مصر من المظالم وكيف عرضت دماء الاهلين للامتصاص ثم كيف انتهى التدهور المالى للبلاد الى فرض الوصاية الغربية على شئونها المالية بحيث كانت هذه الوصاية تمهيدا لغيرها من سائر الوان السيطرة الغربية التى انتهت بالاحتلال البريطانى العسكري بمصر . وفيها عالجنا السياسة الانجليزية الفرنسية في مصر ، متفقة ومختلفة ، متآزرة ومتنافرة ، والمنا بدواعى واسباب اتفقا حينما اتفقت ، وبالظروف التى عاصرت اختلافها حينما اختلفت ، وكيف سخرت سياسة بريطانيا فرنسا لتحقيق هدفها في مصر ثم اقضت فرنسا في النهاية عن غايتها في هذا البلد ثم كيف انه بلغ من نفوذ بريطانيا على السياسة الفرنسية ان كانت قادرة على أن تنحى عن

الحكم رئيس الوزراء الذي لا يجارى السياسة البريطانية ويعارضها ، كما اسهبنا فى تفصيل الاحداث عندما عرضنا الى مؤتمر الاستانة وعندما عالجنا الرقابة الثنائية فى مصر لنبرز الدهاء فى أساليب السياسة البريطانية التى سيز به كفاحها فى المؤتمر ، وفى الرقبة الثنائية •

وفى هذا الجزء عالجنا الثورة العرابية من ناحية أساليب السياسة البريطانية الفرنسية فى مصر ثم اسبب هذه السياسة تجاه الباب العالى وأوضحنا الظروف والاسباب التى انتهت بهذه الثورة الى عكس ما اراده القائمون بها وأوضحنا كيف فشلت الخطة العسكرية الغربية فى حرب السويس عام ١٩٥٦ مع أن هذه الخطة ذاتها نجحت فى حرب ١٨٨٢ ضد عرابى •



وابرزنا موقف الغرب مفصلا من الامبراطورية العثمانية ، ونظرته اليها كزعيمة للعالم الاسلامى والعربى ، وثقة ساسته بقعود تركيا فى النهاية عن هذه الزعامة ثم نظرته اليها وهى تميل للاضمحلال ، وابقاء السياسة الغربية على الدولة العثمانية فى حالة من الضعف لا تجعل لها فى المحيط الدولى أكثر من دور سجن مقفل على حريات البلاد العربية التابعة لها ، وامتناع الدول الغربية عن الاجهاز على هذه الامبراطورية قبل أن يتم الاتفاق على توزيع ممتلكاتها بينهم ، ثم كيف تم هذا التوزيع فى نهاية الحرب العالمية الاولى حيث تنتهى بنهايتها هذه المرحلة من مؤلفنا



والآن نقدم الجزء الثانى والأخير من المرحلة الثانية فى مؤلفنا • موقف الغرب وسياسته فى افريقيا العربية والاسلامية • وكيف استشرى الاستعمار فى هذه المنطقة من العالم وكيف راح الغرب يعمل على تطويق الاسلام الافريقى بين فكى كماشة رهية زاعما أن من حقه أن يستولى على بلادها بقوة السلاح دون اعتبار - فى ذلك - لاحكام القانون الدولى التى كانت - فى رأيه - لا تحمى الا شعوب الغرب ولم توضع الا من أجلها ، والمنا بدعوة البابا ليون الثالث عشر الى حملة صليبية يقوم بها

الغرب فى أفريقيا ضد الاسلام ، ويكون المبشرون والمغامرون طلائع هذه الحملة .



ثم تناولنا السودان باعتباره - اذ ذاك - اكبر وحدة متماسكة فى افريقيا تمتد حدوده من البحر الاحمر والمحيط الهندى حتى شواطئ المحيط الاطلسى .

وفى هذه المرحلة ، نجد بالتفصيل أن محمد على فتح السودان وادى النيل ، دون أن يكون متأثرا فى هذا بغير كونه فاتحا .. ثم نجد بعد ذلك اسماعيل ، وقد سخرته سياسة الغرب لتحقيق أهدافها فى السودان على أوسع صورة ، فبدأ بايعاز من هذه السياسة فى تطبيق سياسة الغزو والعنف واحلال سياسة القوة والتسلط فى السودان محل روابط الاخوة والمسالمة وسنرى كيف أن بريطانيا قد جعلت من اسماعيل مخلب قط يتحرك لمصلحتها لا فى السودان فحسب بل فى افريقيا العربية والاسلامية ، وكيف كان نصيب مصر من السودان نظير اتفاقها عليه وتحملها الكثير من اعبائه مقصورا على اشباع غرور اسماعيل وتغذية كبريائه بمظاهر الحكم الشكلى وحدها ، بينما كان نصيب بريطانيا من السودان ، هو الحكم الفعلى ، والسيطرة الواقعة ، فباسم مصر كان غوردون وغيره من الحكام البريطانيين يحكمون السودان ولكنه كان حاكما لمصلحة بريطانيا لا لمصلحة مصر ... بل انه سيدو لنا انه كان حكما ضد مصر اذ كان كثير المساوىء مرهقا للاهلين أشد الارهاق ... وكانت مساوئه جميعا منسوبة بطبيعة الحال الى مصر .. الى مخلب القط .. وعلى هذا قام نجاح سياسة الانجليز فى اظهار المصريين فى السودان فى صورة الحكام الظلمة القساء . فى حين كان المصريون فى السودان بمثابة ستار يعمل أصبع السياسة البريطانية من ورائه ليعت الفوضى فى السودان وينزع الفساد فى أرجائه .

وتناولنا فى هذه المرحلة محاربة الغرب لاقتصاديات السودان وأساليبه من أجل القضاء على تجارته ، وما سلكته سياسته بصدد النخاسة فى

السودان واثارته الرأى العام العالمى ضد هذه التجارة ، وكيف استغلت بريطانيا هذه الدعاية لكى تجهز على النشاط التجارى فى السودان • ثم كيف تمت لها هذه الغاية فحرمت تجارة الرقيق وأصبحت سوقها غير قائمة بينما ظل قنصل بريطانيا فى السودان وظل أغلب قناصل الدول الغربية وابناء الغرب فى السودان يمارسون تجارة الرقيق •

وبصفة عامة قد أوضحنا فى هذه المرحلة كيف راح فكا الكمائن الغربية الاستعمارية يتقاربان فى بطنه للضغط على الشعوب العربية والاسلامية فى افريقيا •



ثم تناولنا فيها مخاوف بريطانيا من سيطرة روسيا على بلاد آسيا الصغرى ، وتصديها بدافع من مخاوفها لحماية الباب العالى والمحافظة على سلامة أراضيه وبحوثها لعقد مؤتمر من الدول الاوروبية فى برلين أصرت بريطانيا فيه على الغاء معاهدة سان ستيفانو التى وقعت بين روسيا وتركيا عقب هزيمة الثانية فى حربها مع الاولى • وكيف أن بريطانيا بينما كانت تحاول الغاء هذه المعاهدة قامت بعقد اتفاقية سرية مع تركيا مكنتها نصوصها من الاستيلاء على قبرص لحماية للباب العالى من عدوان روسيا •

وسنقرأ فى هذه المرحلة تفصيلا لما وقع فى مؤتمر برلين وكيف ان دول الغرب حددت فى هذا المؤتمر مستقبل افريقيا ومصاير شعوبها فتقاسمها الاستعمار ووزعت بين الدول الاوروبية ، ثم كيف حرصت بريطانيا فى جلساته على أن تسجل لمصر السيادة على مجرى النيل ، وعلى أن تباعد بين اية دولة أوروبية وبين حوض نهر النيل بأكمله ، ثم كيف كانت تمهد بهذا كله لاقامة امبراطورية افريقية تمتد من القاهرة حتى رأس الرجاء الصالح •



ثم عرضنا بأسهاب الى تسلل الاستعمار البريطانى الى حوض وادى النيل ، ولاثارته للفتن فى السودان ثم الى ما أعلنه اللورد جرانفيل وزير

خارجية بريطانيا من حرصه على استقلال السودان وما تلا ذلك من انسحاب مصر من السودان خضوعا لامر بريطانيا ، وأوضحنا كيف كان اجلاء مصر عن السودان ، احدى مراحل السياسة البريطانية المرسومة في افريقيا .

وسنرى في هذه المرحلة ، كيف انه لما تم لبريطانيا احتلال مصر رأت في هذا فرصة تمكنها من احتلال السودان ، فاعلن وزير خارجيتها بأنه لا أمن لمصر الا اذا رفسر علمها على الخرطوم ، ثم كيف تنكر الوزير البريطاني للسودانيين الوطنيين منذ تلك اللحظة ، وراح يهاجمهم ويعلن انه طالما كان السودان والنيل في ايديهم ، فلا يمكن ان يستقر الحال أو يسود الهدوء والنظام ، ينسد بهم ويتهمهم بالتعصب ويدعو الى التآمر منهم لدم القائدين البريطانيين غوردون وهيكس مع أن هؤلاء السودانيين هم ذاتهم الذين اعترف لهم وزير الخارجية من قبل بحقوقهم في الحرية والاستقلال ايام ان كانت سياسة بريطانيا توصي بهذا الاتجاه كما نرى كيف عادت بريطانيا الى السودان باسم مصر ، وكيف حكمته باسم مصر .

وأوضحنا في هذه المرحلة ذلك الخطر الذي واجه بريطانيا والغرب بقيام دولة عربية في قلب افريقيا ترامت حدودها من زنجبار الى مصب نهر الكونغو ، دولة سيطر عليها العرب وشملت فيما شملته ، « كاتانجا » اقليم النحاس ، وكيف كان الغرب يرى في قيامها من الخطر على سياسته ما هو أبعد أثرا وأشد بعثا على الخوف من خطر المنافسة التي كانت قائمة اذ ذاك بين دوله على افريقيا وصراعهم على المغنم فيها . وتضافر جهود دول الغرب ضد العرب في افريقيا ومساندتها لبلجيكا في حملتها العسكرية ضدهم ، وكيف فقد العرب في جهادهم ضد الغرب وفي معاركهم ضد الاستعمار البلجيكي ما يقرب من سبعين ألف رجل . .

ثم كيف اتبع لفرنسا والحبشة أن تتوسعا في افريقيا على حساب السودان وقد تناولنا ذلك الصراع الذي قام بين بريطانيا وفرنسا للسيطرة على السودان ، وأوردنا دفاع السياسة الفرنسية عن وجهة نظرها في هذا

الصدد ، وتمسكها بالمساواة لبريطانيا في حقها للقضاء على ما أسمته بالبربرية في هذه البلاد ، ونعيا على بريطانيا استباحتها لنفسها حرية العمل في افريقيا وحرمان فرنسا هذا الحق ، وزعمها بان لها في السودان ذات الحقوق التي تدعيها بريطانيا، ثم شرحنا كيف انتهى الصراع بين الدولتين في السودان بخضوع فرنسا أمام التهديد البريطاني ، وسردنا كيف ان بريطانيا اجبرت مصر على توقيع اتفاقية السودان التي قررت الحكم الثنائي من أجل أن تكون بريطانيا صاحبة الحقوق في السودان ولكي تسخر اقتصادياته لصلحتها في حين تتحمل مصر الالتزامات دون أن يكون لها حقوق ، وكيف منحت بريطانيا الحبشة مقاطعتي هررو وهررس الاسلاميتين ، ثم كيف أمنت أساليب السياسة البريطانية من أجل فصر عرى الروابط بين أبناء السودان وكيف أولت البعثات التبشيرية فيه عنايتها ورعايتها ومساندتها في مهمتها ، كما تحدثنا عن وجوه الشبه بين ثورة المهدي في السودان وثورة أحمد عرابي في مصر .



وفي هذه المرحلة ، يبدو لنا كيف نفذ الغرب خطته في افريقيا العربية والاسلامية بعد مؤتمر برلين بحيث استولت فرنسا على أراض افريقية تضم اربعين مليوناً من السكان وبحيث بلغت تجارة بريطانيا مع مستعمراتها عام ١٨٩٠ ثلثمائة وعشرين مليوناً من الجنيهات ، كما يبدو لنا ان نهاية القرن التاسع عشر شهدت وقوع الاراضي العربية والاسلامية في افريقيا في قبضة دول الغرب والحبشة ولم يبق من هذه البلاد بعيداً عن ايدي هذه الدول - آتئذ - غير مراکش وليبيا .



وتناولنا تفرق كلمة القادة في الشعوب الافريقية بحيث لم يجد الغرب أمامه إلا شعوباً وقادة انتهكتهم الفوضى والفساد وباعد بينهم التناحر والعداء ، وكيف راح سياسة الغرب يعملون على اباداة العناصر الوطنية في البلاد ، وعلى تفكك المجتمعات الافريقية ، ونشر الفساد والانحلال فيها ،

في حين كان هؤلاء الساسة يجدون لغزو افريقيا ونشر اللغات
الاوروبية ، املا في قتل الوعي الوطني ، وليجعلوا من افريقيا مصدرا
لرخاء الغرب لعدة قرون .

وسنقرأ في هذه المرحلة ، كيف تحولت نظرة الغرب الى افريقيا
فصبح يراها جزءا متما لأوروبا لاغنى لها عنه بحيث يقضى انتزاعها من
أوروبا الى موتها ، وتقرأ كذلك كيف دعا ساسة الغرب الى
ادماج أوروبا وافريقيا ، وكيف اتجهت دعايتهم الى القول بأن وحدة
الدين والهدف تحتم على أوروبا ان تقيم اتحادا يضم دولها من اجل ان
تتكل جهودهم لاستعمار افريقيا ولربطها بمصير أوروبا ، وفصلنا كذلك ،
تكل الدول الغربية للقضاء على الاسلام في افريقيا بوصفه العقبة الكؤود
في سبيل أهداف هذه الدول وبوصفه معرقلا لخطط الغرب في هذا القارة ،
ولكونه ، ظل صامدا لا يتراجع برغم احتلال الغرب لبلاده وقوة الضغط
عليه ..



وافردنا في هذه المرحلة من المؤلف صفحات لتونس برغم ان احتلال
الغرب لها كان سابقا على احتلال مصر ، وفيها يجد القارئ كيف أن
تونس كانت مركز اشعاع للثقافة والحضارة الاسلامية منذ الفتح
الاسلامي ، وكيف أن تسامحها وجنوحها للمسألة أطمع الغرب فيها ،
واتجهت اليها سياسته فطبقت فيها ذات الخطط وذات الاساليب التي طبقتها
في مصر ، .. وعرضنا الى ما كان يقوم به عملاء الغرب من الحكام
واليهود والطبقة المستغلة الاقطاعية من العمل على عرقلة مشروعات
الاصلاح ، وعلى نشر الفوضى في البلاد ، واشاعة الفساد فيها بحيث تدهورت
تونس اقتصاديا ، وانهى بها الامر الى المأساة المالية والسياسية التي انتهت
ياحتلالها ، وتناولنا بالحديث وجوه الشبه والترابط من حيث الاسلوب
والوسيلة ثم النتيجة بين سياسة فرنسا في تونس وسياسة انجلترا في
مصر ، ونهاية كل من السياستين باحتلال البلد التي استهدفتها .



وقد تناولنا موقف بريطانيا أمام الرأي العام العالمي الذي كان

يطالبها بالجلء عن مصر ، وتحدثنا عن سياستها في هذا الصدد ، وكيف واجهت هذا الاتجاه في دول العالم بفيض من تصريحات المسئولين الانكليز تؤكد فيه عزمها على الجلء عن وادى النيل ، وقدما في هذا الصدد تصريح جلادستون رئيس الوزراء الذى قال فيه بانه سيحرص دائما على ألا يأخذ احتلال انكلترا - على الرغم منها - صفة الدوام ، وانه لا يستطيع أن يحدد أجلا لهذا الاحتلال .. كما فصلنا ، كيف أن هذا الاتجاه الملتوى في سياسة بريطانيا بصدد الوعد بالجلء ، انما كان من أجل أن تجد بريطانيا الفرصة فيما بعد لتزعم لنفسها رسالة جديدة في مصر ، تضطلع من أجلها بإعادة النظام في البلاد ، وحماية الخديو من عدوان رعاياه ، وحماية الشعب من استبداد الخديو ومن عبث الطبقة الحاكمة ، وحماية الفلاح من المرايين الاجانب والمشاركة وحماية الاجانب والمشاركة من التعصب الاسلامى ، ثم كيف تزعم لنفسها رسالة من أجل انقاذ الادارة المصرية من الافاقين ..

ونرى فيها كيف كبدت بريطانيا خزائنة الحكومة المصرية نفقات عدوان اسطولها على ميناء الاسكندرية وكيف حملت هذه الخزائنة نفقات الاحتلال والكثير من التعويضات المترتبة على هذا العدوان ، وبالجمله يبدو لنا في هذه المرحلة من مؤلفنا كيف فرضت بريطانيا على مصر أن تدفع هذه ثمن احتلالها ، كما تناولنا بالتفصيل أساليب السياسة البريطانية بعد احتلالها لمصر ، ومختلف ما بذلته من الوسائل الدبلوماسية وغيرها للتحلل من تعهداتها المختلفة ومراوغتها لدول أوروبا في هذا الشأن . ثم كيف عملت من أجل أن تحول نظر هذه الدول عن موضوع الجلء عن مصر ، ووئائلا لاستدراج الباب العالى الى الاعتراف بمشروعية احتلالها لمصر ، واقراره .

وعالجنا عهد كرومر في مصر واسلوب حكمه للبلاد بحيث ربط مختلف الطبقات الحاكمة بمصالح بريطانيا ، وتناولنا ولاء المفرط للسياسة الاستعمارية ، سياسة « بسط يد السيد » على البلاد ،

وكيف طبقها في مصر ، ثم كيف كانت نظرة كرومر الى المصريين وتقسيمه الشعب الى طوائف ، لم تكن في رأيه ، يربطها في مجموعها الولاء لوطن واحد . ثم كيف انتهت مراوغة بريطانيا لدول أوروبا في مسألة لجلاء عن مصر ، الى وضع العالم في هذا الصدد أمام سياسة الأمر الواقع .

وشرحنا مواقف بريطانيا من فرنسا حينما راحت فرنسا وفرديناند دي لسبس يسيان من أجل تحييد القناة ومن أجل جعل شركة القناة شخصية اعتبارية من أشخاص القانون الدولي العام وبذلك تنسحب عليها الحماية الدولية ، وكيف قاومت بريطانيا هذا المسعى وعارضت تحييد القناة وأصرت على أنه لاوجه للشبه ، في هذا الشأن بين قناة السويس وبين أى مجرى مائى آخر ، ورفضت مشروع انشاء لجنة دولية للرقابة على القناة كما اعترضت على مبدأ التدخل الدولي ، وعلى مبدأ الضمان الدولي لحرية المرور عبر القناة . . وفي هذا الصدد أوضحنا كيف تمسكت بريطانيا - اذ ذاك - بحق مصر في السيادة على قنواتها ، وكيف نادى بمسئولية مصر عن أمن القناة وسلامتها ، وأصرت على استبعاد الحياد لنظا ومعنى ، بل انه ل يبدو للقارىء ، في هذه المرحلة من مؤلفنا ، كيف أن بريطانيا فاصبت العداء كل من طالب بحياد قناة السويس ، وكيف كانت تؤكد حق مصر المطلق في كل ماتراه ضروريا للدفاع عن نفسها ولاقرار الامن في منطقة القناة . .



وسنرى كيف أن فرنسا ، التي كانت تصر على الحد من حرية مصر وغل يدها عن التصرف في منطقة القناة ، عادت فعدلت ، أمام مقاومة بريطانيا ، عن اصرارها وسلمت بسيادة مصر على القناة على أن تمارس مصر ذاتها حقوقها في هذا الشأن دون أن يكون لغيرها الحق في ذلك سواء بالتنازل من جانب مصر أو بالاثابة عنها . وأوضحنا كيف انتهى الأمر بفرنسا في النهاية ، الى تسليمها لبريطانيا بوجهة نظرها في هذا الصدد ، والاعتراف الكامل لوضع القناة بوصفها جزء

لا يتجزأ من مصر وباقرار حق مصر في السيادة عليها وبأنه لا يجوز أن يكون هناك أى تدخل دولي بصدد قناة السويس ، وقد تحدثنا كيف تم الاعتراف بسيادة مصر على القناة ، وبحقها المطلق في كفاية سلامتها وأمنها كما تم تنظيم المرور لجميع الدول عبر القناة . وذلك كله في معاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٨ .

على أننا حرصنا في مؤلفنا على إبراز هذا الجانب في تاريخ قناة السويس لأن قناة السويس مازالت قائمة وستظل قائمة ما بقيت مصر ولأن ما ابرزناه من أسس يلقي ضوءا قويا على حقيقة موقف فرنسا وبريطانيا عام ١٩٥٦ عندما قام جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس ويبين لنا الى أى مدى كان تكرر الدولتين للمبادئ المتفق عليها في معاهدة القسطنطينية .



وعرضنا في اسهاب الى غزو فرنسا لمراكش ، ورجعنا بهذا الغزو الى أسبابه وبواعثه ، فتحدثنا عما بدا لفرنسا من خطورة مركز مراكش باعتبارها من معاقل الوعي الاسلامي الرئيسية في افريقيا ، وكيف أن المشكلة المراكشية قد ازداد خطرها في نظر الغرب الى حد أن أصبحت عنده من المشكلات ذات الاثر في توازن القوى بين الدول الاوروبية ثم تحدثنا عن التنافس الذي قام حول مراكش بين كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا ، وكيف كانت الجزائر ، وأمن الجزائر ، ذريعة لفرنسا دائما تبرر بها العدوان على مراكش ، ثم تناولنا تصفية النزاع أخيرا بين بريطانيا وفرنسا باتفاقهما الودي الذي عقدها فيما بينهما عام ١٩٠٤ ، وكيف انتهت الدولتان بهذا الاتفاق ما كان قائما بينهما من الصراع الاستعماري ، فاطلقت انكلترا بموجبه ، يد فرنسا في مراكش واطلقت هذه يد بريطانيا في مصر - ثم فصلنا ماجاء نتيجة لهذا الاتفاق الاستعماري من اعتداء فرنسا على مراكش ، وكيف قام رائد الاستعمار الاول « الماريشال ليوتي » بتنظيم احتلال فرنسا لهذا البلد .

وسيجد القارىء عند هذا الحد من مؤلفنا صورة مفصلة للدهاء الاستعماري الخبيث ابرزناها في السياسة التي وضعها المارشال ليوتي لاقرار الاستعمار الفرنسي في مراكش . وكيف كانت الاسس التي أقام عليها سياسته الاستعمارية التي تعتبر دستورا للاستعمار الغربي وكيف كان المارشال ليوتي يبنى سياسته في مراكش على اقناع المراكشين بأن الاحتلال الفرنسي لبلادهم وان كان في صورة الغزو ، إلا أن المقصود به رعايتهم وحمايتهم ، والهدف منه أن يعم الخير ويشمل التقدم مراكش بأسرها ...

وكيف كان ينصح فرنسا ، ألا تكف عن العمل سياسيا داخل المجتمع المراكشي لتثير فيه الاحقاد وتبذر بذور الفتن بين أوساطه ، ولتستغل مايكون بين الافراد وبين الجماعات من مطامع وشهوات ، أو من عداوة وخصومات ، ثم عرضا رأى ليوتي في قيمة العمل السياسي للمستعمر في الشعوب ورفع مستوى هذا العمل الى مستوى العمل العسكري الذي يعتمد عليه الاستعمار ، ثم الى امعانه في الاعتماد على الوسائل السياسية لاقرار الاستعمار ، الى حد أنه رفع هذه الوسائل الى مستوى أعلى من مستوى الوسائل العسكرية . ثم تحدثنا عن نظريته في استغلال الجهاز الاداري في مراكش من أجل تثبيت استعمارده وتقوية السلطات المحلية التي يتزعمها شيوخ العشائر المواليين لفرنسا والاعتماد على من وصفهم بضعاف النفوس والضمائر من رجال السلطان وأعوانه ... وعلى أية حال فانا قد تركنا المارشال ليوتي يتحدث عن فلسفته الاستعمارية في تلك المرحلة من مؤلفنا ، على الصورة التي سيجدها القارىء .

* * *

وسنجد كيف اتفق الغرب على تمكين ايطاليا من احتلال ليبيا ، وكيف اعتمدت ايطاليا في هذا الاحتلال على فرنسا وبريطانيا لتؤمنها غزوها لهذا البلد ، ثم شرحنا كيف مهدت ايطاليا الى غزوها للاراضي الليبية بذات الاساليب الاستعمارية المألوفة الممهدة لكل عدوان استعماري ، وبذات المبررات والمزاعم ، ثم تحدثنا عن وقوف الدول

الغربية فى وجه الباب العالى والاحرار العرب ، حتى لا يخطف الباب
العالى ولا يخطف العرب لنجدة أبناء ليبيا والتعاون معهم فى كفاحهم
ضد ايطاليا وبينا كيف انه على الرغم من هذا التساند الاستعماري مع
ايطاليا ، فان هناك من أبناء الشعوب العربية من تمكن من التسلل الى
حدود ليبيا وبذل ما بذل من التضحية الى جانب اخوانه فى ليبيا فى
معاركهم ضد ايطاليا ...



وأوضحنا فى هذا المؤلف ، كيف تم للغرب احتلال افريقيا العربية
والاسلامية ، وأوضحنا أن ما أصاب الشرق من هذه المحن لم يكن
مرده الى افلاس الشرق من المبادئ أو الطاقات الروحية والمثل العليا ،
ولكن كان مرده حكامه التقليديين .

وسنرى ، كيف تهاونت الدولة العثمانية ، وكيف انه لم يبق لها
من القوة سوى مجرد الزعم بانها تستمد سلطانها من الاعتبارات
الدينية التى احتفظت بها كوسيلة اخيرة تربطها بالمسلمين وتجمعهم
وراءها ... ثم كيف راحت البلاد العربية تسقط فى يد الغرب الواحدة
تلو الاخرى ، كما تسقط الثمار بعد ذبول وجفاف دون أن يعنى آل
عثمان من أمر العرب والمسلمين الا بأمرين ، امتصاص خيراتهم ، ثم
التفاخر بانهم قادة الاسلام ... ورأينا كيف فات السلاطين الاتراك أن
الحفاظ على الاستقلال والتمسك بالشرف يقتضيان استعدادا دائما
للدفاع عن الكيان ، وفاتهم أن الشعب الذى لا يقوى على النهوض
والدفاع عن نفسه اذا ماذق ذقوس الخطر ، انما هو شعب مقضى عليه
والفناء ، وان الاستعداد للتضحية بالحياة فى سبيل الدفاع عن الحق ،
يكفل الحق ... ويكفل الحياة ...

ورأينا كيف أن الشرق كان يفتقر الى زعيم قوى يقف فى وجه
آل عثمان ، وفى وجه الغرب ، زعيم يجدد للشرق ، وللإسلام
شبابهما ...

ثم رأينا كيف أن أحدا لم يدرك هذه الحقيقة .

ولقد تحدثنا عن سياسة الغرب تجاه العرب والمسلمين ، وامعان
ساسته وقادته في تدير الخطط للقضاء عليهم ، وتناولنا في هذا الصدد
مقالة الوزير الفرنسي « هانوتو » في معرض التنديد بهذا الاتجاه
في سياسة الغرب والتنبيه الى خطورة الدخول في معركة فاصلة بين
الغرب وبين الاسلام ، والاشارة الى استحالة هزيمة الاسلام بالسهولة
التي كان الغرب يتصورها واستحالة القضاء على مئات الملايين من
المسلمين بجرة قلم أو بطلقة من مدفع ... رأينا كيف راح هانوتو
يخاطب الغرب في هذا الصدد متسائلا فيقول « أتريدون دفع المسلمين
الى الوراء وطردهم من أراضيهم ؟ ، وأين المكان الذي أعددتموه
لهم ؟ ، ويقول الوزير الفرنسي لسياسة الغرب ... انكم حيثما طاردم
الاسلام وجدتموه دائما رابضا على حدودكم - وأنه اذا كان
المسلمون اليوم غير قادرين على التكتل للدفاع عن وجودهم فان
تشتيتهم سيكون مصدرا للخطر ، لانهم اذا ما اشتتوا كان في وسعهم أن
يحدثوا الاضطرابات هنا وهناك ، في قلب أولئك الذين سيطروا عليهم
وتحكموا فيهم ...

وعرفنا كيف أدرك الغرب قوة الاسلام على حقيقتها ثم تحدثنا
عن أسلوبه في تحذير المسلمين وتركيزه لجهوده في الدولة العثمانية ،
وكيف أن هذه الدولة ، كانت في ذات الوقت تسعى لبث الدعوة
للجامعة الاسلامية أملا في أن تجدد بهذه السياسة شباب الدولة العثمانية
وتثبت سيطرتها فحين كان العرب ماضين في سعيهم لبث القومية العربية
وتحقيق الوحدة بينهم جادين من أجل التحرر من سيطرة الدولة
العثمانية عليهم ... وعلى هذه الصورة فقد كان واضحا مما قدمناه
في هذا الصدد وفي هذين الاتجاهين التركي والعربي ، انه كانت هناك
حدود فاصلة بين سعي الاتراك وهدفهم لتحقيق التجمع الاسلامي ،
وسعى الاحرار العرب وهدفهم من أجل بعث القومية العربية ... كما
أوضحنا « بالنسبة للمسيحيين » أن سياسة الغرب لم تفرق بينهما من
حيث النتيجة وان الغرب كان يرى ان الاتجاهين ينتهيان الى تحقيق

هدف واحد من حيث انه يشكل خطرا داهما على سياسته ... ومن أجل ذلك فقد كان الغرب حريصا على القضاء على الحركتين في أية صورة لهما ...

وتناولنا وسائل الغرب في كفاحه لكل حركة على حدة وكيف انه كان في البلاد التي يسيطر عليها يتهم القومية العربية بالتعصب الديني واثارة الفتنة حينما تدعو الى التحرر من ير استعماراه وسيطرته ويعزو اليها اثاره النعرة الدينية ودعوة المسلمين الى التجمع ضد الغرب ، ثم كيف أن الغرب كان ، في كفاحه لحركة التجمع الاسلامي التي تدعو لها تركيا ، وكيف كانت محاولاته في سبيل الاجهاز على هذه الدولة ، تقوم على تشجيعه للعرب من أجل المطالبة بحريتهم واستقلالهم .

وسنرى كيف اتجهت سياسة الغرب قبيل الحرب العالمية الاولى الى تشجيع قادة العرب على الدعوة لبعث القومية العربية واحيائها ، وكيف أن القومية العربية التي كانت سياسة الغرب تعنيها ، هي نوع من القومية يستغلها الغرب ويسخرها أداة لمصلحته ولتحقيق أهدافه ... وفي هذا النطاق - وحده - أوضحنا في هذا المؤلف ، كيف مضى الغرب في تشجيعه للعرب ودفعهم الى قومية عربية مرسومة ، وكيف كان الغرب ، في كل هذا - مطمئنا الى أن الخلافات التي لا تنتهي بين الحكام العرب كقيلة باضغاف الأمة العربية دائما ، كما انها تكفل له القدرة على الاجهاز عليهم متى شاء .

ذلك كان موقف الغرب وموقف الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى من الدعوة الى الجامعة الاسلامية والقومية العربية .

* * *

وسنرى ، في هذا المؤلف ، كيف قيض للغرب النجاح في اثاره العناصر الوطنية العربية في أنحاء الدولة العثمانية ضد هذه الدولة ، وفي حملها على التحفز ضدها ، وكيف بدا لتركيا هذا الخطر الذي بات يهددها ، فراحت تعدل من نظمها في الادارة والحكم أملا في أن تحتفظ

بولاء المسلمين والعرب بحيث يكون نصيبها في هذا الولاء أكثر من نصيب القومية العربية فيه ، وكيف أن هذه السياسة لم تجد تركيزاً ولباءت بالفشل .

ثم تناولنا في المؤلف نظرة سياسة الغرب الى الخلافة العربية ، وحرص هذه السياسة على ألا يتاح للعرب بعث القومية العربية أو تحقيق وحدتهم أو اندفاعهم نحو تجمع اسلامي جديد في ظل خلافة عربية ، وتحت زعامة عربية . . . وكيف سعى الغرب وعملت سياسته بين العناصر العربية في سورية ولبنان من أجل أن يباعد بينهم وبين الدعوة الى القومية العربية أو تحقيق التجمع الاسلامي بقيادة عربية ، وفي هذا الشأن اتخذت سياسة الغرب في سورية ولبنان اسلوب التحذير من عداء عنصري الامة المسيحيين والعرب وفرقتها نتيجة للاتجاه الى دعوة القومية العربية أو بعث التجمع الاسلامي زاعمة أن هذا الاتجاه من شأنه أن ينفر المسيحي العربي ويشعره بضعف الرابطة الوطنية بينه وبين العربي المسلم ، محذرة من مغبة القومية العربية والتجمع الاسلامي وخطرهما على اتحاد عنصري الامة في وقت تشتد حاجتهما فيه الى الاتحاد والتآزر للعمل من أجل الاستقلال .

* * *

وقد أوضحنا كيف أن الدولة العثمانية بدأت تتجه الى ألمانيا ، وكيف بعث هذا الاتجاه ، بريطانيا وفرنسا على التحفز لخطر التوسع الألماني في الشرق ، ثم كيف كانت قوة أثر هذا التوسع في سياسة بريطانيا بحيث جب خطره الخطر الروسي الذي كان دائما من العناصر التي تقيم عليها انكلترا سياستها في الشرق فتضاءل في سياستها خطر روسيا بظهور خطر ألمانيا ، ورأينا كيف أن بريطانيا راحت تعد عدتها لمواجهة هذا الخطر الجديد فاخذت تعمل على اتمام سيطرتها على الخليج العربي وجنوبي الجزيرة العربية وراحت تفاوض امراء وحكام تلك البلاد لينفصلوا عن الدولة العثمانية ، وفي هذا الصدد عرضنا الى اعلان السياسة البريطانية في تنفيذ خطتها الى حد أن بريطانيا عرضت

على رفيق باشا شريف مكة - اذ ذاك - ان تكون مدينتا مكة والمدينة ملكا خاصا له اذا استجاب للخطة التي أعدتها الحكومة البريطانية لفصل الحجاز عن الدولة العثمانية ...

ثم رأينا كيف اتجهت سياسة الغرب - في ذات الوقت - الى تمزيق البلاد العربية ومسحها على صورة دويلات متخاصمة متناحرة وكيف كان ساسة الغرب يدلون بتصريحاتهم المؤيدة لحرية العرب في تقرير مصيرهم في ذات الوقت الذي يقف فيه المسيو بوانكاريه رئيس وزراء فرنسا ليعلن بان لفرنسا في لبنان وسوريا مصالح أساسية تقليدية وان حكومته مصممة على هذه الحقوق وموطدة عزمها على اجبار الآخرين على احترامها والاعتراف بها ، ويعلم كذلك تأييد انكلترا لبلاده في موقفها هذا ، وعرضنا الى انصراف العرب عن مرمى هذا التصريح حينما اذيع وعن الالتفات به في تخطيط سياستهم اذ ذاك ...

وقد سردنا بالتفصيل كيف مضى الغرب في سياسة التفرير بالعرب ليباعد بينهم وبين تركيا بعد أن دخلت تركيا الحرب الى جانب المانيا ، وكيف راح ساسة الغرب يعملون على اجتذاب الشعور الاسلامي وتعبئته لمصلحة الحلفاء .. وشرحنا كيف تابى ساسة الغرب على تصريحاتهم المضللة الى الحد الذي اخفى عن العرب العبرة التي كان لابد أن يستخلصوها من سياسة بريطانيا ضد مصر حينما فرضت عليها الحماية واعلنت فيها الاحكام العرفية على أثر دخول تركيا الحرب ، وكيف أن هذا الاجراء البريطاني كان بمثابة الضوء الذي يكشف أمام العالم العربي نوايا الغرب لو لم يخفت بهذا الضوء أمام برق وعود الغرب للعرب وأمام سيل تصريحات ساسته المغررة المضللة .

وتصدينا الى تأمر الدول الغربية على قضايا العرب وكفاح هذه الدول متساندة ضد قيام دولة عربية أو اسلامية موحدة والى مزاعم

الغرب فى هذا الصدد ، وذهابهم الى أن البلاد العربية غير مهية للاستقلال وغير صالحة للحكم الذاتى ، وتناولنا فى هذا الشأن سياسة الغرب التى كانت اذ ذاك ذات وجهين ، وكيف وجد الغرب فى وجهها الظاهر وعودا سنية بالاستقلال والحرية ، فى حين اتجه فى ذات الوقت وجهها الخفى الى ماينافى تلك الوعود فعقدت دول الغرب فيما بينها اتفاقية سرية فى سان جان دي مورين قسمت بموجبها بلاد العرب والدولة العثمانية بين الدول الغربية ، وبذات الوجه الخفى فى سياسة الغرب ، كانت فرنسا وبريطانيا تفاوضان العرب فى الوقت الذى تعقد فيه الدولتان اتفاقية سرية فيما بينهما لاقتسام الشرق العربى ٠٠٠ وفى ذلك كله أوضحنا كيف فات العرب أن يدركوا أهداف سياسة الغرب التى كانت ترمى الى السيطرة التامة على مصادر الثروة فى بلادهم ، على البترول فى العراق والخليج الفارسى ثم على الاراضى المستدة من البحر الابيض المتوسط حتى الهند ، كما لم يدركوا أن بلادهم يراد بها أن تكون غنية حرب للحلفاء .

* * *

وتناولنا موقف الشريف حسين وولديه عبد الله وفصل فأبرزنا موقفهم على حقيقته لا فى صورته الظاهرة ، معتمدين فى ذلك على الوثائق الرسمية التى تقرأها فى مكانها بهذا المؤلف . حيث كان حديثنا عن صلة هؤلاء العرب الثلاثة ببريطانيا وكيف كانوا على علم بحقيقة نوايا الغرب ، وكانوا ضالعين فى التآمر معه على قضايا العرب ، ثم كيف اخفوا هم ومن آزرهم من العرب ، عن الأمة العربية ، ما عرفوه من خطط الغرب ، ونواياه الخفية ، وما وضع لهم من ذلك كله على ضوء ماتسنى لهم معرفته من مختلف ما القى من بيانات الغرب وتصريحات ساسته الخاصة بشئون العرب ، ولا سيما ماتناولته الوثائق الرسمية ومن بينها تقرير لمجلس الشيوخ الفرنسى نشرته الجريدة الفرنسية الرسمية يقول : —

« كان يمكننا ان نشارك المسلمين هذا الشعور » يعنى الحصول على الاستقلال « الذى يتفق واتجاهات فرنسا ومثلها الانسانية لولا علمنا بما فى الاسلام من روح تعصب ومن النزعات التوسعية — فلذا تحقق اعادة تكوين هذه الامبراطورية العربية العظيمة التى يثبدها سائر المسلمين ويتحمسون لها فى قوة ، والتى يبدو خطرها كأكبر ما يهدد تلك الاعمال العظيمة التى قامت بها انكلترا وفرنسا فى مصر والهند والجزائر وتونس وما زال يجرى اقامتها فى مراكش ..

ثم اثبتنا بالمؤلف ما جاء فى هذا التقرير من القول « بان واجب فرنسا وانكلترا لا يقتصر على تطوير مصالحهما المادية فى الشرق وحمايتهما ، بل أن واجبهما يتعدى ذلك ايضا ، ويعين عليهما مراقبة الحركات السياسية والدينية الخطيرة التى يمكن أن تحرك العالم العربى لتحول دون تفاقم خطر مثل هذه الحركات واتساع نطاقها كى لا تمتد الى سائر البلاد الاسلامية التى تخضع لحكم أى من الدولتين أو لوصايتهما أو تخضع لادارتهمسا ، فهى بلاد تعتبر ضمن التراث الوطنى لانكلترا وفرنسا ، قد ارتبط بهما مصير الدولتين الى الابد !! ..

وهكذا ، وضع الغرب دستوره الذى لم تحدد عنه سياسته فى الشرق العربى الاسلامى ...



وسنرى فى هذا المؤلف كيف أن احرار العرب قد لمحوا ذلك الخطر الذى بات يهدد الامة العربية ، وانه على الرغم من أن هؤلاء الاحرار قد نبهوا أبناء أمتهم الى ما يدبره لهم الغرب ، فان سياسة الغرب وجدت من الشريف حسين وولديه عدة ركائز لها واتخذت منهم قناعا عربيا كانت فى حاجة له لتحجب عن العرب ملامحها ووجهها ، كما كانوا للسياسة الغربية بمثابة نقط ارتكاز فى البلاد العربية والاسلامية تدبر فيها وتنساب منها مؤامرات الغرب وخططه ضد العرب ، لدعم استعمار الغرب ومن أجل مقاومة القومية العربية والحيلولة دون أى تجمع عربى واسلامى داخل الشرق أو خارجه ...

وقد فسرنا وتقصينا فى مؤلفنا ، نظرة الغرب على حقيقتها ، للاسلام وللقومية العربية ، ثم كيف انتهى الأمر بالغرب الى وضع سياسة له يطبقها فى سائر الشعوب الاسلامية بغض النظر عن اختلاف القوميات فى أى منها ثم كيف كانت مبادئ هذه السياسة تقوم —

أساسا - على مكافحة الوحدة الدينية والوحدة السياسية ، والقضاء عليهما كما كانت قائمة على عزل كل المجتمعات الاسلامية بعضها عن البعض ، كى يتسنى للغرب أن يكون بآمن من ذلك الخطر الزهيب الذى كان فى رأيه يكمن دائما وراء بعث القومية العربية وما يفضى اليه بعثها من التجمع الاسلامى الذى كانت ترتجف منه سياسة الغرب .

وسنرى فى أبواب هذا المؤلف ، كيف آثر الغرب أن يلتقى فى كفاح ضد حركات وطنية مشتتة متناثرة فى سائر بلاد الشرق ، عن مواجهة حركة القومية العربية ، ثم كيف دأبت سياسته على العمل من أجل أن يختفى شبح القومية العربية الذى يزعج الغرب ، وكيف كانت أساليبه لكى يتوارى التجمع العربى والاسلامى فى الشرق .

وقد استعرضنا نشأة الصهيونية وتقصينا جذورها والأسباب البعيدة التى قامت عليها هذه الحركة ، ومختلف الآراء والنظريات لمفكرى وفلاسفة الصهيونية .

قرأنا فى هذا الصدد كيف قال بعضهم ، بأنه لولا مالقىه اليهود من الحرمان من الحرية والمساواة ، ومن الاضطهاد فى الارض ، ما وجدت الصهيونية ثم ينقض آخرون من فلاسفة الصهيونية هذا الرأى ويقولون أنه لولا تمتع اليهود بالحرية والمساواة السياسية والحقوق المدنية ما رأت الصهيونية النور ، ثم كيف ذهب بعضهم الى القول بأن الصهيونية انتاج حديث ومرحلة من مراحل التطور الطبيعى للحركة اليهودية فى العالم بحيث بدأ هذا التطور أولا ، بالتكوين المالى ، ثم باحراز الحقوق المدنية والسياسية لليهود ، ثم انتهى الى هذه العقيدة القومية لليهود ، وان اليهود منذ أن شتتوا فى الارض لم تكن لهم كشعب الصفات المميزة للشعوب ، وانما كانوا مجرد أفراد يهود ، ولم يكونوا أبدا شعبا يهوديا ، يحمل كل المقومات والسمات المميزة للشعوب والتى بدونها لا يمكن تسمية مجتمع ما شعبا ، مهما كثر عدد أفراده ، ثم كيف يعلل بعض الفلاسفة ذلك الشعور العدائى ضد اليهود ، وكيف يصفونه بأنه رد فعل طبيعى فى شعور أهل البلاد التى

تفوق فيها اليهود ومكتتهم مواهبهم من أن يحققوا لانفسهم مستوى عاليا في هذه البلاد في مجالات الاقتصاد والاجتماع والعلم والسياسة، ونتيجة لما حصل عليه اليهود من حرية كاملة... ثم قدمنا تحليلاتناول به بعض الفلاسفة النزعة الفريزية المادية في نفس اليهودى وكيف تسيطر عليه وتوجهه في كفاحه من أجل المال ، وفي هذا قال هؤلاء الفلاسفة ان اليهود اذا ما حوربوا في أموالهم بالبلاد ذات النظام الرأسمالى عمدوا ، تبوا ، الى تدمير الكيان الاقتصادى للدولة ، وهدم كيانها عليهم وعلى اعدائهم — واذا اضطهدوا بطريق آخر — في بلد لايسوده النظام الرأسمالى ، سارعوا الى التحالف مع أعداء هذا البلد لذات الغاية ، « هدم كيان البلد » ...

ثم رأينا كيف انتهى فلاسفة العقيدة الصهيونية الى رأى يقول بيان المشكلة اليهودية لاتحل بالتسامح وان حلها يحتم على المعنين بها أن يعملوا من أجل أن يرتقوا بها الى مستوى المشكلات العالمية التى تفرض نفسها على الدول العظمى فرضا ... ولكى يتمكن اليهود من الحصول على ارض يمارسون عليها سيادتهم ...

وفي هذا الصدد يقول هؤلاء الفلاسفة ، بانه اذا كان الكفاح السياسى ، واذا كانت الحروب قد عجزت عن أن تنقل شعبا من مكان الى مكان ، فان العقيدة وحدها — (يعنون العقيدة الصهيونية) ، تستطيع أن تحقق هذه المعجزة ، فتنقل الشعب اليهودى من مكان الى آخر ، وان فى استطاعة اليهود بتضامنهم واتحادهم ضد الآخرين ، ان يقيموا دولة لهم ، وأوضحنا كيف انعقد اجماع فلاسفة الصهيونية على تأكيد حاجة اليهود الى صداقة دولة عظمى تقف الى جانبهم وتوازرهم وفي هذا الشأن ، اتجهت أنظار اليهود ، من أول الامر ، الى بريطانيا ، لتكون هى الدولة التى ترعاهم ...

ثم شرحنا فى هذا المؤلف كيف اتجهت مطامع الصهيونية الى فلسطين لتجعل منها دولة يهودية تدين بالولاء للغرب ، وتحرس نفوذها وترعى مصالحه فى الشرق ، ولتكون للغرب بمثابة قاعدة سياسية

وعسكرية في هذه المنطقة من العالم ، كما تناولنا اجتماع أول مؤتمر للصهيونية في مدينة بازل بسويسرا عام ١٨٨٧ ، وكيف وضع فيه اتجاه الصهاينة للمطالبة بمستعمرات في فلسطين .

على أن هذا المؤلف قد سجل آراء واسعى الافق وبعيد النظر من مفكرى الغرب الذين أدركوا حقيقة أهداف الحركة الصهيونية ومراميها ومداها ، ومن بين هؤلاء المفكرين هنرى هازيل الكاتب الفرنسى الذى كتب عام ١٩٠٤ يقول « اتنا نرى وراء هذه الدعوة « يعنى الصهيونية » ظل موسى ، ذلك القائد الذى جمع بين الخشونة والوحشية والقدرة على الحاجة ... اتنا نلمح وراء هذه الدعوة شعبا سوف يتمكن من الوصول الى أرض الميعاد ، وسيعمل ، عندئذ على اباداة أهلها ، وتقتيلهم ، وتسخيرهم » ...

وهكذا أوضحنا كيف أن أولى البصيرة من مفكرى الغرب ، قد فطنوا منذ أكثر من نصف قرن الى مطامع الصهيونية وأهدافها فلم تخف عليهم مراميها .



ثم أوضحنا موقف الصهيونية من الدول المتحاربة فى أثناء الحرب العالمية الاولى وولاء اليهود للدول التى كانوا ينتمون اليها سياسيا ، وكذلك ، أوضحنا مقدمات وعد بلفور ومساعى ألمانيا لحمل تركيا على اصدار تصريح يمنح اليهود حقوقا فى فلسطين . وتناولنا دور اليهود الأمريكيين فى مساندة الصهيونية ، وفى هذا الشأن تحدثنا عن موقف لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا وتقديره لخطورة الدور الذى قام به اليهود فى روسيا لخدمة ألمانيا فى أثناء الحرب العالمية الاولى والحاق الهزائم بالجيش الروسى ، وتحطيم الجبهة الداخلية فى روسيا ، وزعزعة حماس الشعب الروسى للحرب ، ليدعم لويد جورج بهذا الدليل تحذيره للحلفاء من خطر انتقاض اليهود عليهم ولكى يكفل للغرب الامن من وراء مسألة اليهود ،

وسنقرأ فى هذا المؤلف كيف عرضت الصهيونية العالمية خدماتها

على بريطانيا وكيف أبدت استعدادها لتأليف جيش يهودى يستولى على فلسطين منفردا ، وكيف قبلت هذه الصهيونية حماية بريطانيا للدولة اليهودية المزمع انشاؤها بفلسطين ، ثم كيف اضطلعت بمهمة استدراج الولايات المتحدة وجربها لحوض معارك الحرب العالمية الاولى فى صف بريطانيا •

ثم بدا لنا كيف تفاعلت هذه العوامل فكانت مقدمات انتهت الى حمل بريطانيا على القيام بمفاوضات مع الصهيونية طالب فيها الصهاينة بفلسطين. وأعلنوا عزمهم على اقامة دولة يهودية كبرى تمتد من البحر الابيض حتى الفرات ، وأوضحنا فى صدد هذه المفاوضات ما قامت عليه من خداع اذ أن الذى تسولى مفاوضة اليهود كان مارك سايكس وكيل مجلس الوزراء البريطانى وهو ذاته الذى كان يفاوض العرب ، وفى ذات الوقت يقدمهم بالحرية والاستقلال ، ويفاوض فرنسا أيضا ويقسم بلاد العرب بينها وبين بريطانيا ، وكيف كان مارك سايكس يقوم بنشاطه هذا فى وقت واحد ، وكيف انتهت مفاوضاته مع اليهود باعلان وعد بلفور •

وقد تناولنا موقف الخلفاء فى هذه الاثناء وكيف انهم كانوا لا يزالون. وقتئذ فى حاجة الى تأييد العرب

ثم تناولنا سيطرة الكولونيل لورانس على أمراء البيت الهاشمى وخداعه للعرب وتغريبه بهم •

وعرضنا الى جهود الزعيم الصهيونى وايزمان ومفاوضاته للامير فيصل. ثم الى ما دأب عليه وايزمان والصهاينة من التفرير ببعض حكام أو قادة العرب واجتذابهم الى صفهم والى انسياق الامير فيصل فى هذا التيار الى حد ان أباه الشريف حسين لم يكتم شعوره الساخط على مسلك ابنه ونقلنا ما سجله الكابتن ليدل هارت فى هذا الصدد من قول الشريف حسين عن ابنه فيصل بانه لا يتورع عن ان يبيع نفسه نظير صحن من العدى •

وقد وضع فيما قدمناه بمؤلفنا ان امراء البيت الهاشمى وبعض زعماء

العرب كانوا يدركون الحقيقة في نوايا الغرب ونوايا الصهيونية ولكنهم تجاهلوا ذلك كله ليردوا لانفسهم المضي في تأييدهم للغرب ..

ثم كيف تم للجيش البريطاني احتلال فلسطين ، واشادة المارشال اللبني في تلك المناسبة بذكرى الحروب الصليبية • واعلان لويد جورج ان فلسطين قد عادت الى النفوذ المسيحي ، وان الغرب لن يسمح لتلك اليد التي كانت قد سيطرت على فلسطين وابعدتها عن الغرب ، بان تعود للسيطرة عليها مرة اخرى ، وسنرى كيف حرص الغرب دائما على أن تكون فلسطين تحت سيطرته ونفوذه وبعيدة عن يد العرب وكيف اتجهت سياسته الى جعلها سدا يفصل بين العرب في آسيا والعرب في افريقيا ، وكيف ان الغرب كان يرى ان في توطين الصهيونية في فلسطين ما يؤمن الغرب من خطر تحقيق الوحدة للعرب أو بعث القومية العربية •

ثم رأينا كيف انه كان على الغرب ، بعد أن وضع موقفه من العرب ، أن يحدد موقفه في فلسطين بالنسبة لليهود •

وانه لما كانت الصهيونية الدولية تحرص على أن تتقاضى ثمن خدماتها للغرب ، وكانت تطمح في انشاء دولة اسرائيل فقد ابدى الغرب استعداداه لتحقيق مطامعها وتأييد غايتها ولم يكن هنالك خلاف بين الغرب واليهود على هدف الصهيونية في هذا الصدد وانما كان الخلاف بينهم مقصورا على حجم دولة اسرائيل وشكلها ثم على الوقت الملائم لقيامها ، وكان على كل من الغرب والصهيونية أن يفسروا مدلول ما ورد في تصريح بلفور بشأن « المأوى القومي » - أو « الدار القومي » لليهود ، كان على الغرب واليهود أن يتدرجوا في تفسيرهم لهذه العبارة وان يتركوا للزمن دور التدرج بها حتى تصبح فلسطين دولة يحكمها اليهود لمصلحة اليهود •

وأوضحنا اتجاه السياسة البريطانية لخدمة اليهود كما أوضحنا ان سرعة استجابة بريطانيا لمطالب اليهود والصهيونية العالمية كانت مرتبطة

بتطور علاقاتها بالعرب وعلى وجه اخص مصر اذ رأت بريطانيا ان تجعل من مطالب الصهيونية العالمية في فلسطين اداة لتهديد العرب ومصر واكراههم على الخضوع لرغبات البريطانيين ، والا اتجهت بريطانيا لمساندة اليهود والحركة الصهيونية ضدهم ، وبهذا كانت مطالب اليهود وسيلة بيد الغرب يساوم بها العرب في حقوقهم ، ثم رأينا كيف أن سياسة بريطانيا لم تتخل ابدا عن اليهود في كل الظروف والاحوال .

وأوضحنا كيف ان مؤتمر الصلح عقب الحرب العالمية الاولى ، أفسح صدره للصهيونية العالمية في الوقت انذى رفض فيه أن يستمع لقضايا الحرية في مصر والهند وايرلندا وسائر البلاد المستعمرة ، وقضايا التفرقة العنصرية ، مما شجع الصهيونية على أن تقف موقف المهدد وتعلن بانها ستفرض وجودها بقوة السلاح ، حيث تستطيع لنفسها عندئذ الانتقام ، كما شجعهم على مطالبة الحلفاء بفلسطين كحق لهم لا كمنحة .. وسنرى كيف استجاب الغرب الى الصهيونية ، ومكنها من الاستقرار بفلسطين والسيطرة على اقتصاديات البلاد وعلى العدالة والشرطة ثم رأينا كيف انه بينما كان العرب يطالبون بضم فلسطين الى سوريا أو منحها الاستقلال التام ، كان الامير فيصل يضغط من بريطانيا ، وبتأييد من صديقه الكولونيل لورانس يقوم بمفاوضة الصهيونية العالمية ويوقع مع الدكتور وايزمان الزعيم الصهيونى اتفاقية اعترف فيها بوعد بلفور وبمطامع الصهيونية .. وعلى هذه الصورة رأينا كيف ربط امراء البيت الهاشمى مصيرهم بمصير الحلفاء . ثم كيف أمعن الامير فيصل في تأييده لبريطانيا وتأييده للصهيونية في اقتطاعها فلسطين من الوطن العربى فاستخدم وكالته عن العرب في تمكين بريطانيا من الحصول على الانتداب على فلسطين مستمدا من هذه الوكالة سنده لاقناع الحلفاء برغبة العرب في أن يكون لبريطانيا الانتداب على فلسطين ، وبان هذه الرغبة بلغت في نفوس العرب الحد الذى يدعو الى ثورة العرب ضد الحلفاء اذا لم يستجيبوا اليها .

وقد تناولنا في هذا الشأن ما سجله لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا على الامير فيصل من حقائق وما أضافه اليها من قبول الامير سرا لتسلل

الصهيونية الى فلسطين ثم كيف انه كان نتيجة لذلك كله ان أقرت عصبة الأمم الانتداب البريطاني على فلسطين بعد أن وضعت نصوصه واعدها المنظمة الصهيونية العالمية ، وتضمنت وثيقة الانتداب تأكيداً لوعده بلفور كما تضمنت الاعتراف بقيام الوكالة اليهودية كسلطة رسمية في فلسطين تمهد لإنشاء المأوى القومى لليهود فيها ثم كيف أصبح الوضع الرسمى للعرب أصحاب البلاد في فلسطين مجرد طوائف غير يهودية •



وقد عالجت قضية سورية ولبنان ، وكيف رأت فرنسا ان تجعل لنفسها منهما قاعدة استراتيجية لها في الشرق لحماية مصالحها ، وكيف اعترضت فرنسا على إنشاء دولة عربية سواء أكانت هذه الدولة تجمع سوريا ولبنان ، أم تقوم في سورية وحدها ، ثم كيف اندفع الأمير فيصل في خدمة فرنسا وبريطانيا قبل الانتداب الفرنسى على سورية ولبنان ، وقبل أن يكون للبنان وضع خاص وذلك كله في سبيل أن ترضى فرنسا به ملكاً على سورية ثم كيف ان مخاوف فرنسا القائمة من خطر بعث القومية العربية ومثل هذا الخطر أمامها حملها على تضليل العرب ومخادعة الأمير فيصل فراحت تمهد للتصارع الطائفى في سورية - وكيف كان ههما بعد فصل لبنان عن سورية الاجهاز على الحركة العربية •

وأوضحنا موقف لبنان من هذا كله ، ثم كيف بذلت فرنسا جهودها لعزل لبنان عزلاً تاماً عن مجموعة البلاد السورية وسائر البلاد العربية ، ولما كان من شأن هذا الانعزال ان يتعرض لبنان حتماً للانهايار الاقتصادى نظراً لأنه يعتمد في اقتصادياته على سورية وسائر البلاد العربية ، كان لزاماً على فرنسا ان تعوضه عما سيلحق به من اضرار وتجنبه مخاطر الانهايار فأوجدت الظروف التى تجعل من لبنان الوسيط الاقتصادى الطبيعى بين سورية وما يحيط بها من بلاد عربية وبين العالم الخارجى فيما وراء البحار - وبهذا ارتبط لبنان بهذا الوضع كما ربطت مستقبله ، وربطت اقتصاده ربطاً حتمياً وأبدياً بهذا الوضع الاقتصادى الاستثنائى الممتاز الذى خلقته له خلقاً حتى يصبح مصير ووضع لبنان مرتبطين أوثق

ارتباط بمصير ووضع الغرب بحيث لو انحرفت سياسة لبنان عن هذا الوضع يوما ما أو بدلته بوضع آخر تعرض الى هزة اقتصادية عنيفة تثير خدشه الطوائف المنتفعة بهذا الوضع وهي طوائف تملك الوسائل والامكانيات التي تمكنهم من الوقوف في وجه أى تبديل أو تغيير ، وتحظى بمؤازرة الغرب ومساندته لها . وبهذا أضافت فرنسا الى الحافز الدينى فى لبنان حافزا جديدا فى سبيل عزله عن سائر البلاد العربية .

* * *

ثم تعرضنا ، كذلك ، لغزو بريطانيا للعراق ، وكيف كان تصميمها منذ البداية ، على فصل ولاية البصرة عن العراق من أجل حماية البترول فى الخليج العربى ولحماية طريق الهند ، ثم الى تعمدتها تسجيل هذا الفصل فى المكاتبات المتبادلة بين الشريف حسين والسير هنرى ماكماهون حول مصير قضايا العرب ، وكيف ان الشريف حسين استجاب لمطلب السياسة البريطانية فى هذا الشأن مقابل تعويض وصفه لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا اذ ذاك فى مذكراته وفى سخرية لاذعة : فقال : « وهكذا يتجه العرب دائما الى طلب البقشيش » .

ثم كيف مضت بريطانيا وفرنسا فى تفتيت وحدة البلاد العربية ففصلت الموصل عن العراق واختصت فرنسا فى اتفاقية سايكس - بيكو بالسيطرة السياسية على ولاية الموصل وكيف قام الصراع بين فرنسا وانكلترا حول الموصل ، وبترول الموصل ، حتى انتهى هذا الصراع بتسوية تمت بين فرنسا وبريطانيا على حساب العرب ، اذ قبلت فرنسا التخلي عن الموصل لبريطانيا مقابل أن تسلم بريطانيا لفرنسا ربع دخل بترول الموصل ، وتسلم بريطانيا بسيطرة فرنسا على سورية . ثم كيف واجهت بريطانيا وقائد الشعب العراقى الثائر ، ففرضت عليه فيصل ملكا ، ثم فرضت عليه معاهدة تحل محل صك الانتداب ، وفى هذا السبيل هددت بريطانيا شعب العراق بفصل ولاية البصرة عن بلاده وضمها الى الهند ، وبتحريك الاقليات فى العراق لاثارة الفتن واشاعة الفوضى فى البلاد .

وتعرضنا لموقف تركيا من العرب في نهاية الحرب العالمية الاولى ، وكيف نجح الغرب في الاجهاز على الدولة العثمانية وهزيمة المانيا وابعاد روسيا عن الشرق ، ثم كيف اتبع له أن ينفرد وحده بالسيطرة على الشرق ، ليكون فيه السجان الجديد للقومية العربية •

وأوضحنا كيف ان الاسلام علم الاتراك أصول الحكم ، في حين حارب الاتراك العرب وحرموهم أى تطور تقدمي خلاق ، ثم كيف ان الغرب اطمأن في نهاية الحرب العالمية الاولى الى افتقار الشرق للزعيم القوى حتى قامت تركيا الحديثة واتجهت الى العالم الاسلامي وإلى روسيا السوفيتية لتستمد منهما العون للوقوف في وجه الغرب وكيف كان اقبال المسلمين على تركيا لنجدتها باعثا للمطامع التركية القديمة في السيطرة على العرب من جديد ، كما كان مفرعا لبريطانيا مثيرا لمخاوفها من قيام دولة اسلامية جديدة تتلقى ميراث الدولة العثمانية ، ثم كيف ان بريطانيا ركزت جهودها للقضاء على حركة البعث التركي قضاء حاسما سريعا ، وان تركيا مضت في كفاحها مستعينة بالتأييد الاسلامي والعون الروسي ، الى أن كتب لها النجاح الذي ما ان تحقق لها حتى عاودتها نكرة الدولة العثمانية وتعالها على العرب ، ورأينا كيف ان بريطانيا راحت تعمل في ذات الوقت ، من أجل القضاء على حركة البعث العثمانية أو تحويلها عن الاتجاه الاسلامي ، وقد بدا لنا كيف كشفت المحاكمة التي جرت في أنقرة اثر محاولة اغتيال مصطفى كمال ، عن بعد سياسة بريطانيا عن اتجاه تركيا الحديثة ، حينما وقف مصطفى الصغير رجل المخابرات البريطانية والمتهم في هذه القضية ، يقول : « ان بريطانيا على استعداد لتسوية كل ما بين الاتراك وبين الحلفاء من خلافات ومشكلات ، وذلك متى وثقت بريطانيا من استعداد العناصر التركية للعدول عن بعث الحركة الاسلامية والرجوع عن اثاره الكفاح الاسلامي في مصر وفي سورية والعراق وافغانستان والهند ، اي في الاراضي الاسلامية كافة ... » وقال ، انه طالما كان الاتراك يرفضون اعتزال المجتمع الاسلامي خارج تركيا ، فان الصراع سيبقى على أشده ، وبلا رحمة ، بين تركيا وبين الحلفاء ... ذلك لأن بريطانيا تريد أن تكفل

وتؤمن لنفسها السيطرة التامة على السياسة الاسلامية في الشرق .. وانها
وطنت سياستها على مواصلة الكفاح الدائب العنيف ضد أي رجل وضد أية
جماعة أو اية سلطة تحاول حرمان بريطانيا من تسلطها ومن وصايتها على
العرب والمسلمين . .

وقال ، ان المسألة في هذا الصدد بالنسبة لبريطانيا تعتبر مسألة حياة
أو موت ، وان هذا الذي أقوله هو وحده التفسير الصحيح للسر الذي من
أجله تلاحق بريطانيا كل حركة تورية وطنية تنبعت في أي بلد في الشرق
لتحاربها متى كانت هذه الحركة قادرة على اثارة الوعي والتضامن الاسلامي ،
وهذا هو التفسير السليم لذلك الحقد القاتل الذي تضرره بريطانيا دائما
لكل من يتزعم مثل هذه الحركات في الشرق . .

وانى لاقرر بأن بريطانيا لن يهدأ لها بال الا بعد أن يتم لها القضاء على
الزعماء وعلى الحركات . .

ورأينا كيف ان الاتراك على الرغم من أنهم وعوا هذا الدرس الا انهم
ظلوا يصنعون العالم العربي والاسلامي بسبب حاجتهم اذ ذاك الى مساندته
المادية والمعنوية في كفاحهم ضد اليونان وبريطانيا واعتمادهم على العون
السوفيتي وانه لما تم لتركيا الاتفاق مع الحلفاء واجه العرب في نهاية الامر
اثانية وخطرة وجشع السياسة التركية اذ بادرت تركيا فور اتفاقها مع
العرب بالتصدي لحركة استقلال الشعوب العربية ، وطالبت بضم الموصل
وكردستان الى الدولة التركية الحديثة واقطاعهما من البلاد العربية
ورأينا انه لما بدا لتركيا أخيرا أنه قد أصبح من المتعذر عليها تسخير العرب
والمسلمين والانتفاع بالصيغة الاسلامية للدولة الجديدة فانها اندفعت في
اتهامها للعرب والمسلمين بانهم كانوا العامل الاساسي في انهيار الدولة
العثمانية ثم اعلنوها منذ ذلك الوقت حربا على العرب والاسلام ، بعد ان يشي
الاتراك من السيطرة من جديد على العرب والاسلام . .

وتعرضنا لنظام الانتداب الذي وضع للبلاد العربية التي تخلصت من

الحكم العثماني بعد الحرب العالمية الاولى ، وكيف ان الغرب بدلا من أن يلتزم نصوص الانتداب ويجعل منه اداة لتمكين العرب من تحقيق استقلالهم جعل من الانتداب اداة للسيطرة على العرب ...

ورأينا كيف أن الجنرال الفرنسي الاستعماري جورو حينما دخل دمشق ، يقف أمام قبر صلاح الدين ليقول لهذا البطل العظيم وهو تاء في قبره : « ان الصليبيين قد عادوا » ثم عرضنا الى نظرة « جورو » للانتداب حينما وقف في أول اجتماع للمجلس الاداري اللبناني الكبير يشرح مهمة الدولة الغربية في البلد العربي الواقع تحت الانتداب ، ويقول : « ان على هذه الدولة ، وعلى هذا المرشد أن يحمي الشرق من خطر الدعوات التي تهدف الى بعت القومية العربية والتجمع الاسلامي ، هاتان الحركتان اللتان يهما على تمام الاستعداد في أي وقت للانضمام الى روسيا السوفيتية التي ما برحت ترقب عن كذب الثورة العربية كيما تنقض على الغرب ، وان الغرب ليخل برسالته في حماية مصالحه في آسيا وافريقيا ، اذا لم يفرض لنفسه السيطرة على الشرق وما لم يحل دون تضامن مصر وسورية وفلسطين ولبنان والعراق والجزيرة العربية وتركيا ، فان هذا التضامن ، لو انه وقع لاثار بطبيعته الدعوة بين المسلمين جهادا وكفاحا يهددان امبراطورية الغرب الاسلامية في افريقية وفي آسيا ، ..

* * *

ثم تعرضنا الى شرق الاردن ، تلك المنطقة التي أوضح الصليبيون أهميتها الاستراتيجية كمركز لتهديد سورية وشبه الجزيرة العربية والعراق وسيناء وكيف حرصت بريطانيا في اتفاقية سايكس - بيكو على أن تظل هذه المنطقة خاضعة لسلطانها فلا تسمح بضمها لا لمصر ، ولا لسورية ، ولا للعراق ، ولا للحجاز ، ولا لفلسطين ذاتها .. وكيف ان بريطانيا رأت ان تجعل من هذه الاراضي الفقيرة امانة يعين عليها وضعها الجغرافي والاقتصادي وتعين عليها ظروفها السياسية وبحكم عجز مواردها ان تبقى في حاجة دائمة الى العون الاجنبي ، وكيف أن بريطانيا حرصت كل الحرص على الابقاء على هذه الدولة التي أقامتها واعترفت باستقلالها لتحمي مصالحها ،

فى الشرق بأكمله ، ولتفید من وضعها الاستراتيجى لتهديد سائر البلاد العربية ولحماية مصالحها فى بتروى الخليج الفارسى وفى آسيا ، وكيف ان بريطانيا حرصت على الدفاع عن وضع شرقى الاردن ، وقاومت كل محاولة للمساس به وناوأت الكافة فى سبيل الدفاع عنه . . . وأوضحنا المهمة التى عهدت بها بريطانيا للأمير عبد الله فى شرق الاردن وكيف حددت له مسلكه ورسمت له سياسته ازاء العرب ، وكيف جعلت بريطانيا من الأمير عبد الله اداة لتأمين مصالحها وللسيطرة على العناصر الوطنية فى فلسطين •

* * *

وتناولنا بعد ذلك موقف بريطانيا من مصر بعد الاحتلال والدور الذى لعبه اللورد كرومر فى تثبيت هذا الاحتلال وتسخير اقتصاديات البلاد لخدمة بريطانيا ومواجهة الحركة الوطنية فى مصر وكيف رأت بريطانيا ان تثبت احتلالها لمصر بتصفية ما كان بينها وبين فرنسا من منازعات وقد تمت تسوية ذلك كله فى الاتفاق الودى الذى عقد فى ابريل سنة ١٩٠٤ وبموجبه أطلقت يد بريطانيا فى مصر وأطلقت يد فرنسا فى مراكش ، كما سلمت بريطانيا لفرنسا بالعديد من الامتيازات فى مصر وكان من بينها احتكار صناعة السكر والاشراف على الآثار ثم أوضحنا موقف بريطانيا من الامتيازات الاجنبية فى مصر وكيف حاولت ان تركز فى يدها مسئولية ممارسة هذه الامتيازات بوصفها وكالة فى ذلك عن سائر الدول الاجنبية ثم كيف فشلت بريطانيا فى سعيها هذا •

وتعرضنا لموقف بريطانيا من الحركة الوطنية فى مصر ورأى كرومر وكولفن فى الثورة العربية بعد الاحتلال وتصدى الامام الشيخ محمد عبده للاحتلال وتعرضنا للحركة الوطنية الفتية ضد الاحتلال البريطانى فى مصر وشرحنا كيف عمل كرومر على صبغ الادارة المصرية بالصبغة البريطانية •

وتناولنا بعد ذلك امعان كرومر فى تجاهل حقوق وعواطف المصريين وبطشه بالحركة الوطنية الى أن وقعت حادثة دنشواى ثم الى تصدى مصطفى كامل وتحديه لكرومر وبريطانيا وتنحية كرومر عن منصبه • وكيف ان

بريطانيا غيرت الاشخاص وغيرت الاساليب ولكنها لم تبدل من سياستها ،
ثم كيف انها مضت فى العمل على اضعاف الحركة الوطنية فى مصر حتى
قامت الحرب العالمية الاولى وفرضت حمايتها على مصر واعلنت الاحكام
العرفية على البلاد •

ثم استعرضنا بعد ذلك الحركة الوطنية فى مصر فى نهاية الحرب
العالمية الاولى وموقف الوفد المصرى فيها ، كما رأينا أن نجمل موقف
الاستعمار من سائر الحركات الوطنية فى الشرق بعد الحرب العالمية الاولى
وموقف العرب والشرق من الاستعمار الغربى حتى نتيج بذلك تعرف
أساليب الاستعمار ووسائله ونمهد للمرحلة الثالثة من مؤلفنا هذا •



ونود قبل ان نفرغ من هذا التمهيد ان نشير الى ان سياسة الغرب قد
تصدت على الدوام للتجمع الاسلامى ونظرت اليه باعتباره حقيقة تاريخية
لا يمكن تجاهلها أو اغفال خطرها كما حرصت سياسة الغرب على اقحام
موضوع التجمع الاسلامى واثارته كلما بدا لها أن تتصدى للقومية العربية •
وما كان ذلك الا لأن سياسة الغرب كانوا على يقين من أن بعث القومية
العربية ينتهى حتما الى تحقيق التجمع الاسلامى ان عاجلا وان آجلا ••
ولهذا فقد كان الارتباط قويا بين الظاهرتين بين الحركتين •• ولهذا أيضا
كان الغرب يخشى بعث القومية العربية باعتبارها السبب الجوهرى لقيام
التجمع الاسلامى على أساس عربى • الأمر الذى يرى الغرب فيه أكبر
خطر يمكن أن تتعرض له سياسته ••

ومن ثم فقد كانت هذه المخاوف ما برحت تساور سياسة الغرب ،
فحرصوا فى وعودهم التى بذلوها لزعماء العرب خلال الحرب العالمية
الاولى لاستمالتهم الى صفوف الحلفاء ، على ألا تحقق هذه الوعود للعرب
ما يبعث عنى مخاوف الغرب ••• فانصبت وعودهم على تحقيق وحدة
عربية سياسية يرعاها الغرب ويوجهها ويستخدمها لمصلحته وعلى أن
تمثل روابط هذه الوحدة فى الصلة التى تقوم بين الحكام العرب بعضهم
بالبعض الآخر •• فان هذه الوحدة العربية السياسية لم تكن فى نظر

الغرب لتشكل اذا تحققت خطرا على سياسته بل انها تسخر لخدمته هذه السياسة ، و من أجل هذا فقد وعد بها الغرب ولكنه لم يف ، في حين انه لم يدخر جهدا في مقاومته لبعث القومية العربية كحركة ذاتية وقوة دافعة يجرف تيارها كل ما يعوق نهوض العرب وتحركهم وتستنهض عزائمهم وتلهب شعورهم ، وتذكرهم بامجادهم ويكون بمثابة انطلاقه قوية للامة العربية في سبيل اضطلاعها بدورها الذي يفرضه عليها التاريخ ..

لقد فطن سياسة الغرب وقادته الى مقومات القومية العربية ، والى بواعثها ، والى التربة التي تصلح لنموها ، والظروف التي تنبت فيها درسوا ذلك كله ليحولوا دون قيام هذا الخطر ، وانتهت دراسة هؤلاء السياسة الى أن بعث القومية العربية ذاتيا ، لا يقوم الا متى توافر للمجتمع العربي العديد من الامكانيات ، التي حصرها الغرب في : -

أولا - وعى عميق يتأصل في الامة العربية ويجعل من القومية في نظر العربي ، عقيدة ، ورسالة .

ثانيا - طاقات من الدراسة تحقق للعرب من الكفاية العلمية ما يمكنهم من متابعة التطور الاقتصادي والاجتماعي .

ثالثا - تنمية موارد البلاد العربية وتطوير صناعيتها ، بالقدر الذي يحقق لها - على الاقل - الاكتفاء الذاتي في مجالي الزراعة والصناعة ، ويكفل للامة العربية القدرة على الدفاع عن وجودها وعلى مواجهة الابعاء التي يفرضها عليها وضعها السياسي في المجال الدولي .

هذه كانت العناصر التي كان لابد للغرب - حسبما رسمته سياسته - أن يجهد ويكافح من أجل ألا تتوافر لبلد عربي حتى يأمن خطر بعث القومية العربية ... ومن أجل هذا فقد كان لزاما على الغرب - وهذه سياسته وغايته - ان يسيطر تماما على بلاد الامة العربية حتى يتمكن من الحيلولة دون بلوغها هذه الامكانيات ، وحتى يخلق القومية العربية ويرجيء بعثها الى أبعد مدى ممكن ، ولكي يدفع الى الوراء كل احتمال لاتجاه المسلمين عامة ، والعرب منهم خاصة ، الى تحقيق أي تجمع ، وبهذا يتسنى

للغرب أن يأمن ، ولأطول فترة ممكنة ، الخطرين ، القسومية العربية ، والتجمع الاسلامى .. وقد نجحت سياسة الغرب فى نهاية الحرب العالمية الاولى ، فى تحقيق هذا الهدف ، وتمت له السيطرة على جميع البلاد العربية وكفل ولاء حكامها له ، وطوى الزمن دعوة القسومية العربية ، وسكنت الاصوات التى كانت تنادى بها .. واختفى طيف القومية العربية كدعوة ، اختفى من التاريخ منذ ذلك الحين بحيث لانجد لها أثرا يعلى على المؤرخ حديثه عنها ، الا حينما نجدها فى نهاية المرحلة الثالثة من مؤلفنا فنولى القومية العربية والتجمع الاسلامى حقهما من البحث والتحليل ولا بد من الاشارة الى أن الحديث عن التجمع الاسلامى يعتبر مسألة بالغة الدقة من حيث الاسس التى يجب أن يقوم عليها البحث وخطره من حيث النتائج المترتبة عليها ولا يجوز التعرض لها الا عن علم ومعرفة ووعى عميق لذلك كله ...

الفصل الأول

الغرب إفريقيا العربية الإسلامية

« الملك العربي أفريق بن قيس - العرب وإفريقيا - الإسلام يحقق الوحدة الكاملة »
« بين أبناء شمال إفريقيا - زوال سلطان الغرب المسيحي - الفتح العثماني يفرض »
« سلطان الباب العالي السياسي - مصر همزة الوصل بين الشرق العربي وإفريقيا »
« العربية والإسلامية - الغرب يواجه الخطر الروسي من جانب والدولة العثمانية »
« وخطر بعث القومية العربية في الشرق وفي إفريقيا من جانب آخر - أطراد قوة »
« مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر يزعم الغرب - المؤرخ «دريو» يقول »
« أن فرنسا رفعت الصليب الأول فوق أراضي إفريقيا الإسلامية ويعني «الجزائر» »
« الغرب يعمل على تطويق الإسلام الإفريقي بين فكي كماشة رهيبة - الغرب يقول »
« أن من حقه الاستيلاء على إفريقيا العربية والإسلامية بقوة السلاح دون اعتبار »
« لأحكام القانون الدولي - الخطر الدائم في وجه الغرب - سياسة الغرب ورجال »
« الدين بقيادة البابا ليون الثالث عشر يدعون إلى حملة صليبية ضد الإسلام في »
« إفريقيا - الفامرون والمبشرون هم جنود الطليعة . »

يقول مؤرخو الغرب أن القارة الإفريقية سميت باسم الملك العربي أفريق بن قيس ، وأن شعوب شمال إفريقيا والسودان والصحراء الكبرى من المحيط الهندي والبحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي من أصل عربي، تحققت لهم وحدة الجنس منذ أقدم العصور ، ثم فتحت روما الشرق ومصر وشمال إفريقيا ، ثم جاءت من بعدها المسيحية وأصبحت دين أغلبية هذه الأمة ، إلى أن جاء الفتح الإسلامي فزال سلطان الغرب عن إفريقيا ، وسادها الإسلام لتجانس أهلها مع الفاتحين ، فرحبوا بهم لأنهم جميعا يرجعون إلى أصل واحد وجمعتهم لغة واحدة .

جاء الإسلام ليحقق الوحدة الكاملة بينهم ، وبذلك زال سلطان الغرب المسيحي عن شمال إفريقيا ، وزالت كل آثاره وأصبح هذا الجزء من إفريقيا عربيا إسلاميا .

ولما جاء الفتح العثماني في سنة ١٥١٦ ، لم يفرض للباب العالي

ففي أفريقيا الشمالية سلطانا غير السلطان السياسي ، في حين بقيت وحدة الجنس واللغة والدين تفرض نفسها على أبناء هذا الجزء من أفريقيا الذي تعرض دائما لهجوم الغرب على الرغم من وقوعه تحت سيادة الباب العالي، فتوالت وتعاقت على بلدانه حملات فرنسا واسبانيا والبرتغال والدانمرك .

وكان الغرب يدرك أن مصر هي همزة الوصل بين هذا الجزء من أفريقيا وبين سائر الشرق ومن ثم فقد تركز اتجاهه في مصر التي اعتبرها أقوى حاجز في سبيل زحفه لاقتناص أفريقيا ووقوعها في قبضته .



ولابد من استعراض حالة الشرق في اوائل القرن التاسع عشر ، لكي يتسنى لنا أن ندرك ونفهم الدور الذي لعبه الاستعمار الغربي بعد ذلك في أفريقيا العربية الاسلامية .

لقد كان الغرب يواجه من ناحية الدولة العثمانية ومعهما خطر بعث القومية العربية والتجمع الاسلامي بصورة جديدة كما كان يواجه من ناحية أخرى الخطر الروسي واحتمال زحفه الى الشرق .

غير أن أوروبا على الرغم من تنافسها على تركة الدولة العثمانية حينما بلغ بها التدهور حالة الاحتضار ، رأت دولها جميعا أن تبقى على هذه الدولة فلا تقوم بتصفيتها ، - ولم يكن هذا الابقاء على الدولة العثمانية يرجع الا لسببين .

الاول - ان الاتفاق على توزيع التركة تركة (الرجل المريض) لم يكن قد تم بعد .

والثاني - وهو الاهم كان الخوف من الخطر الروسي واحتمال سيطرته على الشرق بأسره فقد رأى الغرب أن في المحافظة على كيان الدولة العثمانية ما يبعد الخطر الروسي ويحد من قوة اندفاع تيار هذا الخطر نحو الشرق كما وأن تركيا كانت في الوقت نفسه حائلا دون تحقيق نهضة العرب وتحريرهم - دون بعث القومية العربية وقيام دولة عربية

كبرى ، ألا أن ظهور « محمد علي » على رأس دولة جديد أثنائها تمتد من البحر الأبيض المتوسط الى منابع النيل شمالى سورية والعراق ثم اتجه العرب فى كل مكان الى هذا الحاكم - ذلك كله كان من شأنه ان يعجل ويجسم مخاوف الغرب من الاخطار التى قد يتعرض لها ، لالسبب اطراد قوة مصر وعظمتها فى ذاتها ، ولكن ، لما سترتب على قوتها وعظمتها من بعث القومية العربية واندفاع العرب والمسلمين وراءها لتحقيق الوحدة بينهم • ويقول المؤرخ دريو •••

« انه كان من شأن ذلك ان تألفت جبهة متماسكة لا يمكن اختراقها » امتدت من ايران حتى المحيط الاطلسى ، جبهة سببت قلنا لا مزيد عليه لأوروبا واذا كانت اجلترا تعارض وتقاوم السلطان السياسى والعسكرى لمصر فان فرنسا برغم تأييدها انظار « لمحمد علي » لم تنس انها كانت مهد الحملات الصليبية ضد الاسلام ، وأنه كان لزاما عليها ان تستمر فى أداء هذه الرسالة فتقوم برفع الصليب الاول فوق اراضى افريقيا الاسلامية ولم يكن غزو فرنسا للجزائر الا مقدمة لحركة واسعة كانت ترمى الى تطويق الاسلام الافريقى من الشمال ومن الجنوب وحجسه بين فكي كمشة رهيبة • هذا الاسلام الذى غزا افريقيا من البحر الأبيض المتوسط الى الكنفو والزمبيز والذى انتشر على سطح القارة الافريقية على وجهه التقريب •• ويهضى دريو فيقول :

« لقد كان لزاما على الغرب أن يحاصر الاسلام من كل جانب وان يتنقى على الجهود التى كان يبذلها الاسلام لاقامة العتبات أمام غزو أوروبا المسيحية لافريقيا » •

ويتول مؤرخو الغرب انه كان من حق أوروبا أن تستولى على الأراضى الافريقية التى سيطر عليها الاسلام بقوة السلاح ، دون أن تلتى أوروبا بالا ترغبات شعوبها وأن هذا العمل وان كان يعتبر خرقا لاحكام القانون الدولى بما للشعوب من حق فى الحرية الا أن هذه الاعتبارات جميعا لا يعتد بها الا بين الدول المسيحية أما فى افريقيا الاسلامية فان هذا العمل عمل مشروع وعادل وعمل انساني فى تطبيقه لأن الغرب بهذا يكفل لهذه الشعوب الخلاص - كما زعم - (من استبداد الاسلام) الذى سيطر عليها لاكثر من ألف سنة واسترحد تلك البلاد تحت حكم الغرب الذى ورث روما وأعاد شعوبها الى احضان المسيحية ••

وان حملة الغرب من هذه الناحية انما هى تجديد للحملات الصليبية ، فالصراع على هذه المناطق كان صراعا بين الجنس العربى الذى سيطر عليها وبين الجنس الأوروبى الذى يريد أن يستخلصها وقد أعلن سياسة الغرب ضرورة تضافر جهود الشعوب الأوربية وتركيز انظارها لا على الأراضى المقدسة فحسب كما حدث فى الحملات الصليبية الأولى بل على افريقيا

للقضاء على الوجود الاسلامي فيها - كيما يحول دون الخطر الكامن في الأمة العربية الاسلامية وهو خطر دائم يمكن ان يتبلور ويتحقق في كل لحظة متى تم بعث القومية العربية من جديد وتحقيق التجمع الاسلامي في آسيا وأفريقيا ، وكانت مصر في رأى الغرب هي مصدر هذا الخطر ، لسببين : -

الأول - أنها صالحة دائما وعلى استعداد دائم لتكون العنصر الفعال الأساسي لبعث القومية العربية متى توافرت لها زعامة عربية صحيحة تحقق لها الاستقلال وتصونه وتحقق نبوءة نابليون بونابرت باندفاعها في حركة كبرى لبعث القومية العربية وتحقيق الوحدة بين العرب التي لا مناص منها لتحقيق التجمع الاسلامي فيما بعد .

والثاني - انها كانت في رأى الغرب مفتاح افريقيا وسبيلها لاكتشافها والسيطرة عليها . فمصر كانت بالنسبة للغرب تشكل أكثر من خطر باعتبارها نقطة الارتكاز التي تتجه اليها دائما كل حركة عربية واسلامية في الشرق وفي افريقية .

لقد رأى الغرب كل هذه الأخطار ولمحها في عهد محمد علي ولكن محمد علي تخاذل وارتمى تحت أقدام الغرب وأقدام انكلترا بصفة خاصة وفي المرحلة الأخيرة من حكمه بادرت فرنسا باحتلال الجزائر واعتبرت انتصارها في الجزائر يعني تحطيم جانب من الحاجز الاسلامي الذي كان يحول دون غزو الغرب لأفريقيا الشمالية . ولما كان الجزائريون قد استمروا في مقاومة الاحتلال الفرنسي لبلادهم ، فقد راحت فرنسا تبذل كل ما تستطيع من جهد للقضاء على هذه المقاومة ، حتى اذا ماتم لها الانتصار على قوات الأمير عبد القادر سنة ١٨٤٣ هلت أوروبا لانتصار فرنسا التي راحت تلقى التهاني من سائر الدول الأوروبية باعتبار فرنسا أول دولة عربية ، انتزعت بصفة نهائية ، أراض ذات أهمية جوهريّة بالنسبة للإسلام وللجنس العربي .

وقد تساند غزو فرنسا للجزائر مع تطوير الاستعمار ووضع أسسه العلمية ومن ثم فقد شرع فلاسفة أوروبا ينادون : -

« بان على الغرب ان يخضع افريقيا العربية الاسلامية الى سلطانه . الى قوانينه ، الى مبادئه والى لغته » .

كما راح رجال الدين فى أوروبا يناشدون أبناءها التطوع فى حملة صليبية سلمية للاستيطان فى سائر أنحاء أفريقيا حتى يكونوا جنود الطليعة للزحف الغربى المسيحى •

كما أخذ البابا « ليون الثالث عشر » يعيد الدور الذى قام به البابا أوربان الثانى الذى دعا للحملة الصليبية الأولى والذى طالب فى رسالة منه الحكومات الفرنسية والايطالية بتوجيه حملة صليبية جديدة ضد الاسلام فى أفريقيا كما طالب المسيحيين بأن يكون من بينهم من ينهض بالدور الذى قام به بطرس الناسك وأمثاله لتزعم حركة التسلل الدينى داخل أفريقيا •

ناشد البابا الدول الغربية بأن تضع حدا للمنافسة القائمة فيما بينها حول السيطرة على أفريقيا وأن تواجه البلاد الاسلامية بسياسة واسلوب موحدين حتى تعجل أوروبا بالسيطرة على أفريقيا العربية الاسلامية •

وقد اتضح للغرب أن الاسلام قد انتشر فى أفريقيا عن طريق العرب الذين توغلوا فيها لنقل تجارتها الى الشرق والى موانئ البحر الأبيض المتوسط ، على أن العرب لم يكن لهم مبشرون انقطعوا للدعوة للدين الاسلامى بين أهل أفريقيا ولكن الأفريقيين هم الذين اعتنقوا الدين الاسلامى طوعا واختيارا •• كما لم يكن للعرب جندى واحد فى تلك الأراضى •

وقد بدأ الغرب حملته ضد العرب والاسلام فى أفريقيا بإرسال جنود له من طراز جديد يهيئون له القواعد التى يرتكز عليها عندما يغزون أفريقيا وليكونوا جنود الطليعة للحملة الاستعمارية الكبرى التى يعدها الاستعمار الغربى •

وفى هذا الصدد اتفق ساسة الغرب ورجال المال ورجال الدين على أن تكون الأسبقية للبعثات التبشيرية الدينية والتى أجمعت الدول الغربية

على رعايتها بصرف النظر عن الوضع السياسى والدينى لهذه الجمعيّات
فى بلادها الأصليّة ، فأصبحت البعثات التبشيرية هى الأساس الأول الذى
اعتمد عليه الاستعمار ليمهد لتوغله فى أفريقيا ولقد استعان الغرب بفئة من
المغامرين زودهم بالمال والوسائل المختلفة ليقتحموا مجاهل أفريقيا البكر
وليعودوا اليه بأدق المعلومات عن أفريقيا وهكذا بدأت فيها حركة الاكتشاف
الغربى •

ولكن الغرب أدرك أنه من المتعذر عليه تحقيق أهدافه فى سهولة
ويسر ولا سيما لما تبين أن أفريقيا مختلفة كل الاختلاف عن القارة الأمريكية
التي لم يلق الغرب فيها الا عددا قليلا من الهنود الحمر يعيشون عيشة
بدائية ••

أدرك الغرب هذه الحقيقة ••

فأجل زحفه الى قلب أفريقيا وركز جهوده للاستيلاء على جزء من
الساحل الغربى الأفريقى والأراضى المتاخمة له والتي كان يسهل له الدفاع
عنها من المحيط الاطلسى كما اتجه الى ساحل المحيط الهندى والبحر
الأحمر والسودان •

الفصل الثاني

سودان وادى النيل بين مصر وبريطانيا

« تبعية البلاد العربية والاسلامية في افريقيا للباب العالى كانت رمزية »
« - السودان اكبر وحدة متماسكة في افريقيا - حدوده الطبيعية - محمد علي وفتح »
« السودان وادى النيل - حالة السودان حتى عام ١٨٦٦ ، اسماعيل بعد حصوله على »
« فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ ، اسماعيل يبدأ بإيعاز من الغرب تطبيق سياسة الغزو »
« وإخلال القوة محل المسألة والأخوة ، لكي يفرض سلطانه وحكمه الفعلى على السودان »
« وادى النيل - اسماعيل يقنع بمظهر الحكم ومصر تفضلع بأعباء السودان ونفقاته »
« ولبريطانيا حكم السودان - جوردون يحكم السودان باسم مصر ولحساب بريطانيا »
« - بريطانيا ترهق السودان وتنجح في إبراز حكام مصر في صورة الحكام الظالمين - »
« بريطانيا تفسد أحوال السودان وتشر الفوضى في كافة أرجائه - بريطانيا تعمل على »
« القضاء على التجارة الداخلية للحد من تدعيم نفوذ العرب - الغرب والنخاسة - بريطانيا »
« تسخر اسماعيل لتنفيذ سياستها - اسماعيل يمكن بريطانيا من السيطرة على »
« موانئ الصومال والسودان وارتريا - قناصل النول وإبناء الغرب يمارسون »
« تجارة الرقيق بنشاط ملحوظ - فكا الكماشة الغربية يتقاربان في بطنه للنفط »
« والسيطرة على الشعوب العربية والاسلامية في افريقيا . »

لقد تمسك الباب العالى بتبعية البلاد الاسلامية الأفريقية وولاء سكانها
لخليفة المسلمين فبقيت هذه التبعية ، ولكنها كانت مجرد رمز دون أن تحول
بين نملك البلاد وبين التمتع بالاستقلال الواقعى ، وكان السودان أكبر
وحدة سياسية متماسكة ممتدة من البحر الأحمر والمحيط الهندى شرقا إلى
المحيط الاطلسى غربا ثم الى الكونغو جنوبا وصحارى الزوبة وليبيا والجزائر
ومراكش شمالا - وانتظمت جماعات عربية واسلامية داخل هذه الوحدة
وحظيت باستقلال حقيقى خلال قرون عدة من الزمن ، بل لقد قامت بينها
حركة اسلامية شاملة فى سبيل جمع شمل المسلمين والعرب فى هذه
المناطق جميعها فى امبراطورية اسلامية كبرى ، كما كانت هذه المجتمعات
ترتبط والبلاد الاسلامية الممتدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط فى
علاقات طيبة وتبادل وإياها مختلف السلع والمنتجات ، وقد دامت الحال
بينها على هذه الوتيرة حتى استولى محمد علي على السلطة فى مصر فوجه

حملة الى السودان ليقتضى على البقية الباقية من المماليك الذين كانوا قد لجئوا الى مديرية دنقلة فاتخذ محمد على من مطاردتهم فى دنقلة ذريعة لفتح السودان ، وكانت الحملة مكونة من جيشين يقود أحدهما ابنه اسماعيل الذى لقي حتفه فى السودان ••

وقد امتد سلطان محمد على على جانب من السودان كان يشمل وقتئذ كل المنطقة من جنوبى النوبة حتى بحيرة البرت نيانزا ومن الحبشة شرقا الى دولة الدالاي الاسلامية غربا كما امتد سلطانه الى ولاية هرر بأكملها وارتريا والصومال حتى حدود زنجبار •

وفى ١٣ من فبراير سنة ١٨٤١ ، حصل محمد على على فرمان من الباب العالى يمنحه ولاية مقاطعات دارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر •

وقد ظلت الأوضاع فى هذه المناطق على حالها ودون أن تتعرض لأى اضطراب منذ فتح محمد على الى عهد اسماعيل •

وفى ٢٧ من مايو سنة ١٨٦٦ حصل اسماعيل على فرمان من الباب العالى يمنح مصر الولاية على سواكن ومصوع ويجعلها جزءا لا يتجزأ من الأراضى الخاضعة لولاية مصر ، كما كفل فرمان احترام الدول الأجنبية لهذه الحقوق •

وبهذا بدأ اسماعيل يتجه بايعاز وبتوجيه من الغرب الى سياسة فى السودان تهدف الى الغزو والى احلال القوة محل المسألة والأخوة لكى يفرض سلطانه الفعلى المباشر على سائر هذه المناطق •

كان اسماعيل يعمل من أجل انشاء امبراطورية أفريقية يقوم عليها نفوذه وسلطانه ، وكانت بريطانيا تعمل على تسخير اسماعيل لتنفيذ سياستها ازاء أفريقيا العربية الاسلامية ولتجعله فى هذا « مخلب القط » دون أن

يفيد من ذلك كله في السودان سوى مجرد الشكل الظاهر من حكم مصر لهذا البلد وما يضيفه هذا الوضع على الخديو من مظهر يرضى غروره ويشبع كبريائه ، في حين يكون لبريطانيا السلطان الفعلي في حكم السودان حكما تضطلع مصر وحدها بأعبائه ونفقاته دون أن تخسر بريطانيا من ذلك شيئاً •

وقد عهد اسماعيل الى « صمويل بيكر » القيام بتنظيم سلطانه على السودان ثم ولى « غوردون » الاشراف على مديرية خط الاستواء وسلم قيادة الجيوش المصرية في السودان الى الانكليز وتولى الانكليز والاجانب حكم السودان - فعلا - وباسم مصر •



وقد كتب صمويل بيكر يصف حالة السودان وقتئذ ، أى عند تقلده لوظيفته هناك فقال :

« ان أى زائر للسودان يستطيع أن يرتاد تلك المناطق وكأنه يجتاز أحياء لندن وقت غروب الشمس » •

كما وصف صمويل بيكر شعب السودان بأنه شعب مسالم طيب بفطرته ••

ورأى بيكر وأعوانه من الحكام الانكليز أن يمكنوا البعثات التبشيرية من التسلل الى جنوبى السودان ، وراح يتحدث - اذ ذاك - عن قيام حركة اسلامية واسعة النطاق في السودان ويبدى مخاوفه من أن تهيأ لهذه الحركة مستقبلا أسباب القوة والنمو •

ولما استقال صمويل بيكر وتولى غوردون قيادة الحملة المصرية في السودان اقترح هذا على الحكومة الانكليزية أن تطالب بمناطق نفوذ لها في السودان ، غير أن بريطانيا رأت اذ ذاك أن الوقت غير مناسب لتنفيذ هذا الاقتراح ورفضته • فمضى غوردون يحكم السودان باسم اسماعيل وباسم

مصر ولكن لحساب بريطانيا ، وعلى هذا النهج ذاته سار جميع حكام السودان من الانكليز الذين استعان بهم اسماعيل •

وفي سنة ١٨٧٤ امتد حكم مصر في السودان الى أوغندا فوق سيطرتها معاهدة اعترف فيها بحماية مصر لبلاد •

وبينما كان أهل المناطق التي انبسط عليها حكم مصر ، تتطلع الى العدالة - والى الحرية الشاملة في ظل مصر - البلد الاسلامي العربي - كان الانكليز يتخذون من حكم مصر وباسم مصر ، شعارا من ورائه يرهقون أهل السودان بالضرائب الباهظة ، ويفرون العديد من الأوروبيين والعاملين في خدمة الحكومة المصرية في السودان باضطهاد أبناء هذه البلاد بأوامر وتنظيم واجراءات يصدرونها ويضعونها ، ثم يتولى تنفيذها - دائما المصريون وبهذا فقد كان ينصب سخط السودانين على المصريين وحدهم الذين أبرزهم الانكليز في صورة الحكام الظالمين ••

وهكذا مضى الحكام الانكليز في تنفيذ سياستهم لافساد أحوال السودان ونشر الفوضى في أرجائه بكافة الوسائل •

لقد استهدفت بريطانيا القضاء على التجارة الداخلية في السودان حتى يتم بذلك اضعاف هذه البلاد الى الحد الذي يقضي على سائر مظاهر النشاط فيها ومن بينها وأهمها الحركة الاسلامية العربية التي كانت هدفا لسياسة الغربية ، وكان استهداف الغرب للتجارة الداخلية يرجع الى أن القائمين بهذه التجارة في السودان كانوا جميعا من العرب والمسلمين ، الأمر الذي من شأنه أن يجعل من القضاء على موارد أرزاقهم قضاء على الحركة الاسلامية ، وقد اشترك في تدبير هذه الحطة مع بريطانيا رجال المال والسياسة في فرنسا ، ورجال الكنيسة ، ولما كانت تجارة الرقيق ، من أهم الأسواق التي يعتمد عليها في السودان هؤلاء التجار من عرب ومسلمين فقد استهدف الغرب أول ما استهدف تحريم هذا النوع من التجارة بدافع خفي هو دافع القضاء على اقتصاديات السودان •• أما الدافع الانساني الذي

كان يحرم هذه التجارة ، فلم يكن له فى الواقع وجود أصلا فى سياسة الغرب ، وإنما كان مجرد سند ظاهر •

وقبل أن يتم الاتفاق دوليا على تحريم الرق ، كان قد تم الاتفاق بين بريطانيا وبين الخديو اسماعيل على منع هذه التجارة وتنفيذ لما اتفق عليه أصدر اسماعيل فى ٢٣ من أغسطس سنة ١٨٧٧ أمرا بمنع وتحريم تجارة الرقيق •

وقد قال الخديو فى هذا الأمر : ان من أعز أمانيه أن يتعاون مع الدولة الفخيمة الانكليزية ، فى سبل انجاز هذا الأمر بوساطتها ، لوضع تحريم الرقيق تحت رابطة قوية مؤسسة على أحكام قوية ، تكون كفيلة بحسم ماعساه أن يقع من مشكلات فى تنفيذ هذا الأمر مستقبلا •

كما رأى اسماعيل أن يوقع مع بريطانيا اتفاقية تتضمن الاجراءات والوسائل التى يتعين اتخاذها لتنفيذ هذا القرار ، وتوضح المعاملة التى يخضع لها كل مخالف للقرار •

وقد وقع هذه الاتفاقية نيابة عن مصرناظر خارجيتها ، ووقعها نيابة عن بريطانيا المستر فيفيان (Vivian) القنصل العام الانكليزى فى ١٤ من أغسطس سنة ١٨٧٧ •

لقد كان سعى بريطانيا لتحريم تجارة الرقيق فى السودان احدى المراحل التى رسمتها فى سبل تطبيق سياستها الأفريقية من أجل ازالة الاضطرابات والفتنة داخل المجموعة العربية الاسلامية وقد استندت فى ذات الوقت الى الاتفاقية التى عقدتها مع اسماعيل لتحصل على قواعد على الساحل الصومالى الذى كان - وقتئذ - يخضع للسيادة المصرية ، ولكى تتمكن بريطانيا من تحقيق هذا الهدف ، استدرجت اسماعيل لعقد اتفاق معها تعترف فيه بريطانيا بسلطان مصر على ساحل الصومال مقابل اعتراف اسماعيل وقبوله بأن يكون لبريطانيا امتيازات خاصة فى مينائى بلهار وبربره وتعهد بأن لايمنح فى الميناء أى احتكار والتزام لأى فرد أو لأية دولة أخرى

وأن يكون لرعايا بريطانيا ولتجارتها معاملة خاصة بوصفها الدول الممتازة في جميع البلاد التي تدخل تحت سيطرة الحكومة المصرية ، وكذلك تعهد اسماعيل بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن يخلقه في الحكم ألا يمنع أى جزء كان من البلاد التي تدخل في حوزة حكومته بطريق الوراثة الى أية دولة من الدول الأجنبية • وأن يكون لبريطانيا الحق في تعيين مأمورى القنصليات بسائر المدن والموانئ الخاضعة لسلطان مصر بحيث يتمتع من تعيينهم بجميع الامتيازات والمزايا والاعفاءات التي حددتها - اذ ذاك - بريطانيا كما خول لها الحق في الاشراف على تحريم تجارة الرقيق ومراقبة سائر شواطئ البلاد الخاضعة لسلطان مصر وخول السفن الانكليزية الحق في التفتيش والبحث والضبط شريطة أن يبقى من يضبط تحت اذن الحكومة البريطانية وفي هذا الشأن احتاطت بريطانيا لرعاياها ، في اتفاقها مع اسماعيل ، فضمنت الاتفاق نصا يقضى بأنه في حالة ما يكون تاجر الرقيق من رعايا بريطانيا فإنه لا يكون للحكومة المصرية سبيل عليه وانما يقتصر دورها في مثل هذه الحالة على ابلاغ القنصل البريطاني المختص وتسليم التاجر البريطاني الى القنصل ليتخذ هو الاجراءات اللازمة •



وهكذا قبل اسماعيل أن يمكن بريطانيا من السيطرة على موانئ الصومال وموانئ السودان وأريتريا فسهل لها اثاره الفتن والتمهيد لفصل الصومال وأريتريا والسودان عن مصر ، لا من أجل تحرير هذه البلاد ، بل لتستولى هي عليها •

ويقول المؤرخ هانز «Hanz Rezner»

« انه بالرغم من تحريم تجارة الرقيق فان الموظفين السابقين في القنصليات الأجنبية من فرنسيين وبريطانيين كانوا متكاليين على الاتجار بالرقيق علنا ، وعلى رموس الاشهاد ، بل أكثر من هذا ، فان جون باتريك (John Patrik) قنصل بريطانيا بالخرطوم كان غارقا في تجارة الرقيق وكان يروج لها كما كان يعاونه في ذلك عدد كبير من الوسطاء والعملاء الأجانب ، •

وهكذا سيطرت بريطانيا على السواحل الإفريقية العربية والإسلامية من الشرق ، كما سيطرت كل من فرنسا وإسبانيا على الساحل الغربي ، وبذلك وقعت أفريقيا العربية الإسلامية بين فكي كماشة يتقاربان - في بطن - من الغرب إلى الشرق لتضغطا على هذه المجموعة من الشعوب وليسيطر عليها الغرب •

* * *

وكانت بريطانيا تضع خططها بصبر وهدوء ، ثم تترصد وتنتظر الوقت المناسب لتنفيذها لأنها كانت تهدف إلى إنشاء إمبراطورية أفريقية تمتد من القاهرة إلى رأس الرجاء الصالح غير أنها كانت تواجه عقبات من بينها معاهدة لندن التي كانت قد عقدت في ١٣ من فبراير سنة ١٨٤١ والتي تعهدت بمقتضاها كل من بريطانيا والنمسا وروسيا وفرنسا وبروسيا باحترام سيادة مصر على السودان بما في ذلك « سواكن » و « مصوع » ، وكان لزاما على بريطانيا أن تدخل في تقديرها موقف مختلف الدول الأوروبية من سياستها التوسعية في أفريقيا •

الفصل الثالث مؤتمر برلين

« معاهدة سان استيفانو بين روسيا وتركيا تمكن بريطانيا من إثارة الوضع في « أفريقيا والشرق - رسالة سالسبورى وزير الخارجية - بريطانيا تعرض على الا « تمتد الاراضى الروسية الى قلب الشرق الامنى - خطر قيام دولة قوية للصقالبية - « خطر السيطرة الروسية على بلاد آسيا الصغرى ، بريطانيا تدافع عن الباب العالى « وتوضع بواعث حرصها على سلامة اراضيها - حرصها على تجنب الباب العالى « الوقوع تحت سيطرة دولة اخرى - بريطانيا تدعو الدول الأوروبية الى مؤتمر « يعقد في برلين وتعمر على بطلان معاهدة سان استيفانو وفي ذات الوقت تعقد معاهدة « سرية لمصلحتها مع روسيا ، وفي غفلة من سائر الدول الأوروبية ومن روسيا تعقد « مع الباب العالى اتفاقا سرىا في ٤ من يونيو ١٨٧٨ في اثناء انعقاد مؤتمر برلين ، « بريطانيا بموجب هذا الاتفاق تستولى على قبرص لحماية الباب العالى من روسيا « في حالة عدوانها عليه - خداع بريطانيا للغرب وزعمها ان دفاعها عن سلامة « الاراضى العثمانية ضد العدوان الروسى للغرب ولسائر رعايا الباب العالى عامة « والمسيحيين منهم خاصة - الغرب يحدد مستقبل افريقيا ويقسمها سياسيا بين « الدول الأوروبية الاستعمارية - بريطانيا تصر في المؤتمر على استبعاد جميع « الدول الأوروبية عن حوض نهر النيل وتسجل سيادة مصر على مجرى النيل « باكملة وعلى سواكن ومصوع وتؤكد عدم شرعية احتلال هذه المناطق وتنفى اية « مقارنة بين نهر النيل وبين اى نهر آخر - بريطانيا تتهاد لاقامة امبراطورية افريقية « تمتد من القاهرة الى رأس الرجاء الصالح . »



لقد هيأت نتيجة الحرب التى وقعت بين روسيا وتركيا فى سنة ١٨٧٨
الفُرصة التى كانت ترقبها بريطانيا لتثير الوضع فى أفريقيا بأسرها ولتحاول
الوصول الى اتفاق بين سائر الدول العظمى الأوروبية بشأن مستقبلها .

فقد انتهت هذه الحرب بهزيمة تركيا واضطرت الى توقيع معاهدة
صلح بينها وبين روسيا عرفت بمعاهدة « سان استيفانو » وقد حصلت روسيا
بموجبها على مزايا ومكاسب اقليمية فى أوروبا وآسيا على حساب الدولة
العثمانية كان أخطرها من وجهة النظر البريطانية تنازل الباب العالى
لروسيا عن مقاطعات « قارص » و « اردهان » و « باطوم » و « بيازيد » مع

الأراضي الممتدة حتى جبال سونجا نيلي وقد أزعجت هذه المغانم الروسية سياسة الغرب فبادر عندئذ « الماركيز سالسبوري » وزير خارجية بريطانيا - اذ ذاك - بتوجيه رسالة الى سفراء بريطانيا في الخارج في أول ابريل سنة ١٨٧٨ جاء فيها مايلي : -

« ان بريطانيا ترى أن ماتم الاتفاق عليه في هذه المعاهدة يعتبر تعديلا للمعاهدات الأوروبية كما أنه اجحاف بمصلحة أوروبا • ومن ثم فلا يمكن الاعتراف بها ما لم توافق الدول التي وقعت على معاهدة باريس عليها •
تم يمضى فيقول : -

« ان الشروط الاقليمية التي تضمنتها هذه المعاهدة فيها ظلم لتركيا •• »

ونظرا لأن بريطانيا كانت حريصة كل الحرص على أن لا تمتد الاراضي الروسية الى قلب الشرق الأدنى فقد رأى لورد سالسبوري (Salisbury) أنه لا بد من عقد مؤتمر تعرض عليه شروط معاهدة الصلح هذه ليقر فيها المؤتمر ما يراه ويرفض منها ما يشاء •

* * *

كما رأى أن تبلغ المعاهدة بنصوصها الى سائر الدول الأوروبية قبل دعوتها الى المؤتمر الذي يعقد في مدينة برلين لمناقشة المعاهدة بحرية تامة للاتفاق على ما يجب عمله ازاءها !! ••

غير أن روسيا وقد تلقت دعوة الى المؤتمر أجابت على الدعوة مؤكدة احتفاظها لنفسها بحرية العمل والتصرف ازاء موقف انجلترا ، كما أكدت حقها في قبول أو رفض القرارات التي ينتهي اليها هذا المؤتمر •

ويصف اللورد سالسبوري هذا الموقف الروسى فيقول : -

« انه يأسف لموقف روسيا لأنه اما أن تكون الشروط التي تضمنتها معاهدة « سان استفانو » ملائمة كلها للدول الأوروبية وهو أمر لا يمكن الجزم به الآن واما ألا تكون ملائمة ، وفي هذه الحالة يكون لروسيا حق

الاختيار بين رنخس وقبول ذلك ، استنادا الى معاهدة ١٨٥٦ التي كانت روسيا من بين موقعيها والتي نصت على أنه لايجوز لدولة أن تنفصل من معاهدة أو تغير من شروطها الا بالاتفاق مع سائر الدول التي وقعتها •

ومضى وزير الخارجية يقول : -

« ان الحكومة البريطانية ترى أنه لابد من بحث آثار معاهدة سان استفانو على مصالح الدول الأوروبية ولا سيما ان هذه المعاهدة ترمى الى انشاء مملكة قوية للصقالة تحت القيادة الروسية يكون لها شأن عظيم في ميادين السياسة والتجارة مما يؤدي مستقبلا الى ادخال جموع كثيرة من الروم تحت السيطرة الروسية ، ويؤدي الى بسط سلطان روسيا الى ماوراء حدودها •

ومضى يقول : -

« ترى بريطانيا ان توسيع حدود روسيا وحيازتها للأراضي التي اقتطعتها من الباب العالي في آسيا الصغرى ووضع يدها على مرسى باطوم ، ذلك كله ، ترى أنه من شأنه أن تقع هذه المناطق تحت تسلط روسيا بحيث ينقاد أهلها في سهولة الى سيئستها ، فضلا عن أن تجارة أوروبا التي تمر من طرابزون في طريقها الى ايران تصبح تحت رحمة روسيا نظرا لوقوع الكردستان تحت سيطرتها • »

ثم يمضى لورد سالسبوري فيقول : -

« ان هذه الشروط تهدر حق الباب العالي في التمتع باستقلاله ، ولما كانت سلطة الباب العالي تمتد الى مواقع تهم بريطانيا الى حد كبير، وتتحكم في البواغيز فيما بين بحر ايجه وبحر قزوين وفي خليج فارس وعلى سواحل الشرق وفي خليج السويس بحيث يتسنى له فتح واغلاق هذه البواغيز متى شاء ، فان بريطانيا لاتقبل لمثل هذه الدولة التي في يدها هذا السلطان أن تكون هدفا للاغتيات والتسلط من جانب دولة أخرى حتى لاينتهى أمرها بنضياع استقلالها وحريتها في العمل والتصرف ، بل وبمحورها من الوجود • »

وفي الوقت الذي ثارت فيه بريطانيا من أجل مصالح الباب العالي وراحت تدعو الى عقد مؤتمر في مدينة « برلين » يجمع سائر الدول الأوروبية وتصر على بطلان هذه المعاهدة التي تحقق لروسيا مزايا على حساب الدول الأوروبية ، فإن بريطانيا مع هذا كله ، وقعت في ٣ من مايو سنة ١٨٧٨ اتفاقا خاصا بينها وبين روسيا يكفل لبريطانيا حقا خاصا سلمت به روسيا ، والتزمت بمقتضاه أن تشير بريطانيا مستقبلا في كل ما يتعلق بوضع الولايات التي يسكنها المسيحيون أو الولايات المسيحية • التي تقع تحت سلطان الباب العالي ، ومن ناحية أخرى تسلمت بريطانيا ، وفي غفلة من سائر الدول الأوروبية ومن بينها روسيا وعقدت مع الباب العالي اتفاقا في ٤ من يونيو سنة ١٨٧٨ في أثناء انعقاد مؤتمر برلين وبموجب هذا الاتفاق استولت بريطانيا على جزيرة قبرص •

وقد جاء في الاتفاق البريطاني التركي في نصه العربي المتمدوشند مايلي : -

« لما كان كل من ملكة بريطانيا وايرلندا المتحدة وامبراطورة الهند وجناب السلطان المعظم يتصفان بمقاصدهما الودية من أجل توثيق العلاقة الحية القائمة الآن بين البلدين جزما بعقد معاهدة دفاعية لتأمين الاراضي في آسيا التي تخص الحضرة العلية السلطانية وبناء على هذه الغاية انتخبا وعينا المرخصين الآتي بيانهما : - « عينت ملكة مملكة بريطانيا وايرلندا المتحدة وامبراطورة الهند حضرة الانورابل « أوستين هنري ليارد » سفيرها الاعلى لدى الباب العالي وعينت الحضرة العلية السلطانية حضرة دولتو صفوت باشا ناظر الخارجية للدولة العلية - « وبعد أن أظهر كل منهما المحررات المرخصة لهما في اجراء هذه المصلحة ووجدت مطابقة للأصول اتفقا على المواد الآتية : -

١ - اذا استولت روسيا على بوطوم او اردهان او قارص او احداها وأرادت بعد ذلك أن تستولي على بعض الاراضي الكائنة في آسيا التابعة للحضرة السلطانية كما تقرر أمرها في المعاهدة الصلحية البتاة ، فإن

بريطانيا تتعهد بأن تتحد مع الحضرة العلية السلطانية لحماية تلك الاراضى بقوة السلاح وفى مقابل ذلك تعد الحضرة السلطانية بريطانيا بأن تجرى فى ممالكها الاصلاحات اللازمة التى سيحصل الاتفاق بعد هذا بينهما على كيفية اجرائها وأن تحمى المسيحيين وغيرهم من رعاياها القاطنين فى بلادها والى أن يتم تمكين بريطانيا من اتخاذ الوسائل والتدابير اللازمة لاجراء ما تعهد به السلطان المعظم فقد قبل السلطان أن تستولى على جزيرة قبرص وتدير أمورها .

٢ - امضاء هذه المعاهدة من طرف الدولتين المذكورتين يكون بعد تاريخ امضاء هذا بشهر واحد او أقل اذا امكن وقد صار امضاء هذه المعاهدة وختمها فى قسطنطينية فى الرابع من شهر جون الافرنجى من سنة ١٨٧٨ .

الامضاء . ه . ليارد
« صفوت »

وهكذا تم لبريطانيا تأمين مصالحها فى جنوبى أوروبا الشرقية وفى آسيا الصغرى عند عقد مؤتمر برلين ورتبت لنفسها فى قبرص قاعدة يمكن ان تثبت منها على بلاد الشرق العربى وتهدهد تهديدا دائما كما حرصت فى الوقت نفسه على أن تسجل فى المعاهدة حقها فى الدفاع عن سلامة اراضى الدولة العثمانية ضد العدوان الروسى وفى ذات الوقت حرصت على اشعار الغرب بأن لقيامها بهذه المسئولية مقابلا يعود بالنفع على سائر رعايا الباب العالى عامة والمسيحيين منهم خاصة . . .

وما ان وصلت الى الدول الاوروبية المجتمعة فى مؤتمر برلين هذه الاتفاقية حتى ثارت ثائرتها وادركت ما تقضى به الضرورة الملحة من التعجيل بالاتفاق على مستقبل افريقيا وتقسيمها سياسيا بين الدول الاوروبية للاستعمارية . . .

الا أن بريطانيا من أجل ان تستبعد فى اثناء المؤتمر جميع الدول الاوروبية عن حوض نهر النيل بأسره ، كانت حريصة فى كل مناسبة

- على ان تسجل وتؤكد سيادة مصر على مجارى النيل وسواكن ومصوع
كما أن البروتوكول الثالث نص على عدم جواز احتلال هذه الاراضى
ونص « على أن نهر النيل الذى لايجتاز اراضى اكثر من دولة لايمكن
مقارنته بنهرى الكونجو والنيجر »

وهكذا مهدت بريطانيا لسياستها المرسومة فى الشرق بأسره فى
مصر وفى السودان وفى شرقى افريقيا لان هدف بريطانيا كان وقشد
اقامة امبراطورية افريقية تمتد من القاهرة الى أقصى جنوبى افريقيا الى
« رأس الرجاء الصالح » •

الفصل الرابع بريطانيا تخرج مصر من السودان وتربق افريقيا

« الاستعمار البريطاني يتسلل وراء التوسع المصري - رجال الطرق يتزعمون »
« الحركات التحررية الافريقية - بريطانيا تأمر مصر بالانسحاب من السودان - »
« وزير خارجية بريطانيا يعلن حرصها على استقلال السودان - جوردون البريطاني »
« يتولى مهمة سحب القوات المصرية - بريطانيا ترفض قيام ادارة منظمة لتستلم »
« مقاليد الحكم - بريطانيا ترفض مفاوضات الهدى وتصر على ابعاد مصر - بريطانيا »
« تفصحى بجوردون - جلاء مصر عن السودان مرحلة من مراحل السياسة البريطانية »
« في افريقيا - بريطانيا تستولى على ذيلع وسواكن وتلزم مصر بالجلاء عن مديرية خط »
« الاستواء - مؤامرة ستانلى وموقف امين باشا - بريطانيا تتفق مع المانيا على »
« حساب مصر والسودان . »

لم تكن بريطانيا تواجه وقتئذ غير مصر التى عملت على دفعها للتوسع حتى أوغندا وبهذا تمكن الاستعمار البريطانى من التسلل لا الى أوغندا فحسب ، بل والى جميع المناطق والاراضى التى يقطنها العرب والمسلمون والتى سيطرت عليها مصر ، ومن وراء هذه السيطرة تسلل الاستعمار البريطانى ...

وراحت بريطانيا تربق الحركة التحررية التى انبثت فى ارجاء السودان بسبب ما تبين للوطنيين من الخطر الاستعمارى الذى يهدد بلادهم من البحر الاحمر الى حدود تشاد ، فحدود السنغال ، وهذه كلها بلاد اسلامية بحتة

وكان على رأس هذه الحركة الاستقلالية التحررية رجال الطرق الصوفية فى تلك الانحاء وقد استجابت حشود المسلمين فى سائر انحاء افريقيا العربية الاسلامية الى هذا النداء وتولى د محمد احمد المهدي « قيادة هذه الحشود ويقول مؤرخو الغرب ...

« ان النداء الذى وجهه المهدي قد استجاب اليه سكان افريقيا من

حيناء دكار على المحيط الاطلسى الى ميناء جيوتى على البحر الاحمر
والمحيط الهندى ... ويقولون ان هذه الدعوة كانت بمثابة نداء لكى
يحمل الاسلام الافريقى السلاح فى وجه الغرب .

لقد كانت سياسة بريطانيا ترمى الى كسب اكبر ما يمكن من المزايا
على حساب مصر وعلى حساب السودان ، وقد هيأت لها ثورة المهدي
الفرصة لتحقيق هذه السياسة ، ومن أجل ذلك ، فقد امتعت حكومة
بريطانيا بذل أية معونة لمصر من أجل الدفاع عن الوضع فى السودان بل
أنها حالت دون قيام مصر بهذا الدفاع .

وتحقيقا لهذه السياسة طلبت بريطانيا فى ٤ من يناير سنة ١٨٨٤
الى اللورد كرومر أن يبلغ شريف باشا نصيحتها المشهورة ، التى قالت :-

« على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن
المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها الى اتباع
السياسة التى تراها ، والتى يتعين على كل وزير ومدير أن يسير وفقا
لها ، والا فلزاما عليه أن يتخلى عن منصبه ... »

وعندئذ ادرك شريف باشا انه لا مفر من أحد الأمرين ، الاذعان او
الاستقالة ، وآثر الاستقالة .

وراحت بريطانيا تمعن فى تضليل العالم ومخادعة السودانين فاعان
لورد جرانفيل وزير الخارجية فى ٢٤ من يناير سنة ١٨٨٤ « بأن حكومة
صاحبة الجلالة الملكة ترى انها لا تستطيع أن تكفل للسودان ادارة عادلة .
منصفة .. ولهذا وبحكم المنطق قررت أن تمكن شعب السودان من التمتع
بالاستقلال .. والا تتحمل مسئولية حكم السودان أو التلخسل فى
شئونه ... !!

وفى ١١ من مايو سنة ١٨٨٤ ، تحدث باسم الحكومة البريطانية
متحدث رسمى أمام مجلس العموم ، فأعلن أن الحكومة لا تهدف بأى حال

من الاحوال الى غزو السودان الذى يكافح سكانه فى سبيل قضية عادلة ..
فى سبيل حريتهم !!



وعلى هذا المتوال راحت بريطانيا تقف فى وجه أية محاولة ترمى
الى اقامة أى نظام للحكم فى السودان ... وكانت اوامر بريطانيا هى
جلاء مصر عن السودان

وأذعن توفيق وحكومته للاوامر وعهد الى جوردون الانجليزى
بمهمة التنفيذ ، لقد كانت المهمة التى عهد بها الى جوردون فى السودان
ان تنحصر فى العمل على تنفيذ امر الحكومة البريطانية لمصر بالجلاء عن
السودان ... ولقد حرصت الحكومة البريطانية وقتئذ على أن يلتزم
جوردون فى السودان بتنفيذ تعليماتها ، غير أن جوردون ، بعد أن تبين
حقيقة الحال فى السودان ، رأى أنه من الانسب لمصلحة بريطانيا ان تسلم
مقاليد الحكم الى اولئك السلاطين الذين يتزعمون القبائل والعشائر هناك .

وكان على غردون - اذ ذاك - أن يواجه دعوة المهدي وأنصاره ،
ممن كانوا ينادون بتحقيق وحدة السودان - وقد كتب غردون الى لورد
جرايفيل مستفسرا عن يسلم له السودان بعد التخلي عن حكمه ، فتلقي
منه فى ٢٣ من مارس سنة ١٨٨٤ رسالة عن طريق اللورد كرومر يقول .
فيها :-

أرجو أن تكونوا قد اكدتم الى الجنرال غوردون ان الهدف الاساسى
فى مهمته هو تحقيق الجلاء عن السودان - لا يحق له ان يناقش هذا
القرار ولا ان يعطل عنه ايا كانت الأسباب ، وليس من شأنه ان يطيل
مدة بقاء القوات المصرية بالسودان بغية فى مساندة أولئك الذين سيتروك
لهم المسئولية فى تصرف أمور البلاد . »

ولكن جوردون على الرغم من هذا اراد ان ينبه لورد كرومر الى
خطورة هذا الجلاء دون أن تحل محل الادارة المصرية ادارة فعالة قوية .
تولى شئون الحكم فعلا ، فبعث برسالة الى لورد كرومر يقول له فيها :-

« انى كلفت باتمام الجلاء عن السودان ، لا التخطى عنه » .

ولكن لورد كرومر ذكر جوردون بان الحكومة الانكليزية قد ارسلته الى السودان ليمثلها ولينفذ سياستها وان عليه ان يقوم بما صدر اليه من اوامر .

وقد أدرك جوردون برغم حرصه على مصالح حكومته وطاعته لاوامرها ان الجلاء عن السودان . على هذه الصورة يعرضه والضباط الانجليز وسائر الاجانب القاطنين بالسودان كما يعرض الموظفين والجنود المصريين الى أسوأ العواقب ، وحرصا منه على سلامة أرواح الجميع رأى على الرغم منه ان يذكر حكومته بان تحريم تجارة الرقيق كان من عوامل الفتنة ، كما كان باعنا على السخط .

وجدير بالذكر ان ذلك القرار اتخذ الخديو اسماعيل بتحريض من بريطانيا التي كانت تدرك وتقدر وقتئذ ما سوف يترتب عليه من نتائج ، الا ان جوردون بالرغم من تشييعه لسياسة بلاده كان يدرك هول الكارثة التي تهدد الارواح ، فحاول العمل على انقاذها في ذات الوقت الذي كان يخدم فيه مصالح بريطانيا . فكتب الى حكومته يقول : -

« ليس من العدالة في شيء أن يهمل تعويض أولئك الذين سبناهم ضرر من جراء تنفيذ تحريم تجارة الرقيق وذكر الحكومة الانكليزية بانها حينما ألغت الرق في الهند دفعت عشرين مليوناً من الجنيهات تعويضاً لمن أودوا بهذا الاجراء .. وأكد أن « تنفيذ هذا القرار دون مقابل أو تعويض كان من أهم البواعث على اثار الفتنة ، وكان جوردون يرمى الى أن مصر هي التي تدفع تلك التعويضات كيما تيسر له وللقوات المحاربة وللموظفين المدنيين والأجانب مغادرة السودان وبذلك تحقق انكسار خطتها دون أن تنزهق أرواح عشرات الآلاف من الأبرياء ، ولكن بريطانيا رفضت رأي « جوردون » وعندئذ أرسل هذا الى « كرومر » يستشير في مفاتحة المهدي بشأن اضطراب الحالة في السودان ويتباحث معه في هذا الصدد بغية الوصول الى اتفاق على حل الموقف فأبرق اليه لورد كرومر يقول :

« اني ارجو ان تؤكدوا بانه مهما كانت الاسباب فانكم لن تصنعوا انفسكم في قبضة المهدي .. ان الامر ليخرج عن نطاق المسائل الشخصية وان تصرفكم سيترتب عليه اشد الاخطار السياسية » . . . !!

وامام اصرار الحكومة البريطانية على ابعاد المصريين عن السودان عاد « جوردون » فاقترح أن يتم ابعاد المصريين وأن يستعان بجنود مسلمين غير مصريين أيا كانت بعد ذلك جنسيتهم ليستخدموا من أجل تهدئة الفتنة القائمة في السودان ، ولكن لورد كرومر أرسل الى جوردون يبلغه رفض الحكومة البريطانية رفضا باتا الاستعانة بأية قوات اسلامية ويؤكد له أن مهمته في السودان مهمة سلمية تنحصر في سحب الجنود المصريين والاداريين المصريين وجميع العناصر المصرية من السودان وذلك كما زعم لتهدئة النفوس الثائرة فيه ثم أراد جوردون أن يستعين في الحكم بالزبير باشا الذي كان اذ ذاك معتقلا في القاهرة وحاول أن يقنع الحكومة البريطانية بوجهة نظره وألح في ذلك كثيرا ولكن اللورد جرانفيل نبه اللورد كرومر الى استحالة تنفيذ هذا الطلب ..

فأرسل جوردون رسالة يأس لحكومته يقول فيها : -

« انه مالم تعملوا على تنفيذ اقتراحي ومالم تنشئ ادارة تحصل محل المصريين فسوف لا نجد امامنا فرصة لاتمام الجلاء ... »

ولقد عارضت الحكومة البريطانية وقتئذ في مجلس العموم ، معارضة تامة في تسليم الحكم للعناصر الوطنية في السودان ، كما عارضت تعيين الزبير باشا حاكما عاما للسودان ، وأعلنت انها تفضل وقوع جوردون ومن معه تحت الحصار في السودان ، على تعيين زبير باشا حاكما للسودان ، أو تسليم الحكم للعناصر الوطنية ! ..

وهكذا استهانت بريطانيا بحياة جوردون وعرضتها للموت في سبيل انصاء المصريين عن السودان واجلائهم عنه لتمكن هي من تنفيذ سياستها في هذا البلد ، ولم يكن الجلاء عن السودان عند البريطانيين يرمى الى تحقيق استقلاله ، وانما كان المقصود منه ، تنفيذ مرحلة من مراحل السياسة البريطانية في أفريقيا ..



وبعد أن تم جلاء مصر عن السودان أخذت بريطانيا في تثبيت قواعدها في أوغندا وفي وادي حلفا وسواكن وزيلع وفي جنوبي مديرية

خط الاستواء - لقد بدأت بريطانيا تعد العدة للاستيلاء على مديرية خط الاستواء ذاتها لأنها كانت تؤلف جزءا رئيسيا في خططها الاستعمارية بأفريقيا وكان يتولى حكمها باسم مصر أمين باشا وهو اسرايلى اعتنق الدين المسيحى وكان فى خدمة الحكومة المصرية وقتئذ .. وكانت بريطانيا فى حاجة لمن يتقدم للاستيلاء على هذه المديرية واجلاء أمين باشا والقوات المصرية عنها ، فأوعزت الى الحكومة المصرية أن تستعين بخدمات (Stan ley) ستانلى لينقذ أمين باشا والحامية المصرية ، ولكن «ستانلى» وقد كان من أجراء وزارة المستعمرات البريطانية كانت مهمته الأساسية اجلاء أمين ومن معه عن مديرية خط الاستواء لا انقاذه وانقاذهم ..

وقد اعتمدت بريطانيا فى القضاء على الوجود المصرى بمديرية خط الاستواء على القواعد التى أعدتها البعثات التبشيرية فى أوغندا وفى الكونغو ..

وقد قام القس « ماك كاي » المشرف على البعثات التبشيرية وبإشراف القنصل البريطانى فى زنجبار ، باعداد العدة لاتمام استيلاء بريطانيا على مديرية خط الاستواء .. وكان ذلك كله بتوجيه من وزارة الخارجية البريطانية ، وبإشراف لورد كرومر .

وقد استغلت بريطانيا فى الحطة التى دبرتها تصريحاً لأمين باشا ، فى مكاتباته لبعض اخصائه ، قال فيه انه فى حالة ما اذا عاجز عن الدفاع عن موقعه فى مديرية خط الاستواء فإنه قد يفكر فى تسليم هذه المديرية - كوديعة - فى يد بريطانيا أو يد أية دولة عظمى أخرى ترتضى أن تحتفظ بها لمصر حتى يفصل فى أمر السودان .. فبادر اللورد ايديسلى (jddes leigh) الذى كان وزيرا للخارجية وقتئذ ، وغنم هذا الاستعداد فى أمين باشا وزود « ستانلى » بالوثيقة التى تضمنت تصريح أمين باشا فى هذا الصدد ..

* * *

ولقد تحمست بريطانيا وقتئذ لانقاذ أمين باشا وسرعان ماتألفت لجنة

لجمع التبرعات من أجل هذا الغرض ، ويمكن أن ندرك الغاية الاستعمارية الاستغلالية البريطانية في هذه المناطق ، اذا عرفنا ماهية هذه اللجنة ، ومن هو مؤلفها والداعى لها . . . لقد كان مؤسس هذه اللجنة هو سير ويليام ماكينون (W. Mackinnon) وهو ذاته مؤسس الشركة البريطانية لشرقى أفريقيا ، التى كانت تمهد لاستغلال مافى هذه المناطق من ثروات معدنية وتجارية وهى التى مهدت فيما بعد لاستيلاء بريطانيا على كل المناطق الممتدة ، بين الساحل الشرقى لافريقيا والنيل . . ولم يكن هذا بخاف على المبصرين من رجال السياسة والفكر وقتئذ . .

ولقد ووجه ستانلى بهذه الحقائق وبهذه الوثيقة ولكنه بالرغم من ذلك كان من الجرأة بحيث صرح لمراسل جريدة الديلى نيوز فى القاهرة فى ٢٦ من يناير سنة ١٨٨٧ قائلا بأنه « لا يعمل لمصلحة بريطانيا وبأنه لا هو ولا بريطانيا يستهدفان حرمان مصر من مديرية خط الاستواء ، وانما يقوم هو بمهمته بدافع من عاطفته الانسانية ! . .

وحيال هذا التبجح فى تغير الحقائق وفى الكذب ، لم ير الكولونيل شايبه لونج بدا من مواجهة ستانلى بمقال نشره فى ٢٧ من يناير سنة ١٨٨٧ بصحيفة البوسفور التى كانت تصدر فى القاهرة قال فيه :

« ان سلسلة الاغتصابات المتصلة الحلقات التى وقعت ضد الاراضى المصرية منذ سنة ١٨٨٢ كان فيها التحذير السكافى لمصر كى تأخذ بجانب الحيطة والحرص من هذه البعثة التى تزعم انها تعمل على انقاذ أمين باشا ، مع انه - حاليا - فى أمن وصحة ، وبعيدا عن كل خطر ، انى انشر هذه الحقيقة رجاء ان اوجه نظر الخديو الى ان بعثة « ستانلى » عميل الحكومة البريطانية لا هدف لها الا ان تسلب من مصر تلك المناطق الجنوبية فى مديرية خط الاستواء وفى حوض النيل الأعلى . . وانى لأحتج بكل شدة ، ضد هذا القصب المتعمد . . »

ثم عاد شايبه لونج فى ١٥ من مارس سنة ١٨٨٧ فنشر بيانا اتهم فيه بريطانيا بأنها تستخدم أموال مصر لطرد أمين باشا من مديرية خط الاستواء لتمهد لنفسها الاستيلاء عليها كمرحلة من مراحلها السياسية من أجل اقامة امبراطوريتها الافريقية .

ولقد ذهب « ستانلى » الى مديرية خط الاستواء عن طريق زنجبار والتقى بأمين باشا ، وحاول اقناعه بالتخلي عن المديرية والعودة الى القاهرة غير أن أمين باشا رفض الاستجابة الى هذا العرض وعاد « ستانلى » فعرض عليه ضم هذه المديرية الى الكونغو على أن يبقى أمين باشا حاكما للمصلحة « ملك بلجيكا » ، نظير منحة عاجلة قيمتها ثلثمائة الف من الفرنكات علاوة على مرتب سنوى قدره ٣٧٠٠٠٠ فرنك ، كما عرض « ستانلى » على أمين باشا فى ذات الوقت عرضا ثالثا ، وهو العمل فى خدمة الشركة البريطانية التى كانت وقتئذ تعمل فى أفريقيا ويرأسها ماك كينون نظير راتب قدره ٣٧٥٠٠ فرنك ..

ولكن أمين باشا رفض عروض ستانلى الثلاثة ، وكان رده عليه أن قال « انى هنا أقوم بواجبى نحو مصر ، وطالما بقيت هنا فان هذه المديريات ستظل ملكا لمصر ، وسأبقى فى مكانى وعلى رأسها حتى أجلو عنها وعندئذ فلن تكون ملكا لأحد ، ولا أستطيع أن أغير ولائى لمصر بعد أن خدمتها ثلاثين سنة خلت .. أما هؤلاء الذين تعرض على الآن أن أقوم بخدمتهم فانى لم أعرفهم ولم أرىهم ، أبدا .. »

وعندئذ ، أبرز ستانلى الى أمين باشا تلك الرسالة التى كان أمين قد أرسلها فى سنة ١٨٨٦ الى سير جون كيرك (Gohn Kirk) والتى ضمنها احتمال تسليمه مديرية خط الاستواء لأية دولة كوديعة فى يدها .. وكان يقصد ستانلى بابرار هذه الرسالة تذكير أمين باشا بما سبق أن ارتآه هو ذاته بشأن هذه المديرية ، واقناعه بأن الموقف كان من جانبه ، وبحكم رسالته مقدرا الاحتمال متفقا مع العرض الذى يعرضه عليه ستانلى ..

أراد ستانلى أن يذكر أمين باشا بأنه سبق أن فكر فى أن يعهد الى دولة ما حكم هذه البلاد وأن يتخلى هو عنها ..

ولكن أمين باشا أصر على موقفه .

واذا يش « ستانلى » من اجلاء « أمين باشا » بتلك الوسائل السلمية التى عرضها من رشوة وغيرها اتجه ستانلى الى تنفيذ ما لديه

**من تعليمات وزارة الخارجية الصادرة اليه للاستيلاء على مديرية خط
الاستواء وطرده أمين باشا منها .**

ومن ثم ، فقد أعد خطته لذلك فزعم في ٥ من ابريل سنة ١٨٨٩ أن
هناك محاولة مدبرة ضده للاستيلاء على أسلحته وعلى هذا الأساس بادر هو
بالاستيلاء على كل ما كان لدى القوات المصرية من ذخائر وأسلحة .. وقد
فوجيء أمين باشا بهذا الاجراء واحتج على تصرف ستانلى الذى قابل
الاحتجاج بمحاصرة معسكر أمين باشا وأمره بالرحيل فورا ، وفى حراسة
قوة تعينه على التسلل من البلاد .. ولما رفض أمين باشا الخضوع الى أوامر
ستانلى أمر هذا أعوانه بالقبض على أمين باشا ومن معه من المصريين
واستخدم القوة فى اكرامهم وأردى أحد المصريين قتيلا ..



وهكذا فعل ستانلى بأمين باشا الذى كانت مهمته انقاذه .. هكذا نفذ
ستانلى تعليمات الحديو لحساب بريطانيا .

ومنذ أن تمت لبريطانيا السيطرة على هذه المناطق لم توقف منافسة
ألمانيا لها ، حيث كانت تجاورها مستعمراتها ، مما مكن لها من الوقوف فى
وجه المطامع البريطانية الاستعمارية فى هذه المنطقة من العالم ، الأمر الذى
اضطرت بريطانيا حياله ، الى مفاوضة ألمانيا حول الأوضاع فى هذه المناطق
الأفريقية ، وقد انتهت مفاوضة الدولتين الى عقد اتفاق بينهما فى أول يوليو
سنة ١٨٩٠ ، وقد ظل هذا الاتفاق خافيا على الدول الأوروبية جميعها ،
ونصت المادة الأولى من هذا الاتفاق على أن أفريقيا الشرقية البريطانية تمتد
حتى حدود مصر شمالا وغربا الى حدود دولة الكونغو المستقلة والخط
المتفق عليه لحوض أعالي النيل ..

وهكذا حصلت بريطانيا على الاعتراف بسلطانها على مناطق وبلاد
كانت من الوجهة القانونية فى حوزة مصر .

ومن ثم بادرت بريطانيا اذ ذاك بتلوين تلك المناطق فى الخرائط باللون
الأحمر الذى يرمز الى مستعمراتها .

الفصل الخامس

بريطانيا تعود الى السودان

« بريطانيا تواجه مطامع فرنسا وإيطاليا في أفريقيا وتعلن أن لا هدوء طالما كان «
« السودان والنيل في يد أولئك المتعصبين - بريطانيا تنادى بغزو السودان لتتار «
« لقوادها هكس (Hicks) وجوردون (Gordon) بريطانيا تسخر مصر لتحقيق «
« اغراضها - وزير الخارجية البريطانية يعلن أنه لا أمن لمصر الا اذا رُفِر العلم «
« المصري على الخرطوم - بريطانيا تحكم السودان باسم مصر . »



فرضت بريطانيا على مصر الانسحاب من السودان وفرضت على مصر
أن تجعل حدودها عند الشلال الثاني شمالى حلفا وبهذا فصلت مصر عن
السودان ..

وحرصت بريطانيا على ارضاء المانيا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا والحشة
فيما وقعت من اتفاقيات سنصلها في الباب التالى .

وبالرغم من هذا كله كانت بريطانيا تخشى توسع هذه الدول
ومنافستها لها في أعالي النيل وفي السودان .

وقد سعت بريطانيا لارضاء ايطاليا على حساب مصر فمكثتها من
الاستيلاء على ارتريا والصومال .. ولكنها بهذا مهدت لاثارة أطماعها في
تكوين امبراطورية ايطالية افريقية ، وقد أفضى التعاون بين بريطانيا وايطاليا
ضد حركة التحرير السودانية الى التحام الجيش الايطالى بالدرأويش في
معركة انتهت بهزيمة الدراويش في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٣ في أجوردا
وباحتلال ايطاليا لكسلا في ٧ يوليو سنة ١٨٩٤ ، وبالرغم من الاتفاقيات
التي عقدتها بريطانيا مع ايطاليا في سنة ١٨٩١ وفي سنة ١٨٩٥ والتي
تنازلت بريطانيا بموجبها عن أراض لم تكن تملك التنازل عنها لأنها لم تكن

يوما من الأيام فى يدها أو حوزتها ، فان ايطاليا لم ترض بما نالته ، وكانت تطمح فى الاستيلاء على الحبشة بأكملها والتوغل فى السودان •

وهكذا أضحت بريطانيا تواجه مطامع الدول الأوروبية فى أفريقيا ، وأصبح الخوف يساورها من منافسة الغرب فى تلك المنطقة ولا سيما خوفها من هذه المنافسة على مستقبل السودان الذى لم يكن فى وسعها أن تستولى عليه باسمها ولهذا فقد شرعت بريطانيا فى التمهيد لاسترداد السودان فأخذت تعلن : « بأن مصر لا يمكن أن تهدأ طالما كان السودان والنيل فى يد أولئك المتعصين ، وأنه مامن حل يحقق الأمن لمصر والاستعادة السودان واحتلاله تدريجيا ! »

وهكذا نرى هذه السياسة البريطانية التى كانت عقب احتلال بريطانيا لمصر تتجه الى التخلي عن السودان متدرجة فى هذا الاتجاه بما فصلناه من الوسائل والأسباب التى كانت تستهدف بذلك إلحاق الهزائم بالجيش المصرى لتنهك قواه المعنوية ، ولتشغل الشعب المصرى عن احتلال بلاده •• هكذا نرى هذه السياسة البريطانية التى أمرت بانسحاب القوات المصرية من السودان تنادى بضرورة غزو السودان لتأثر لقوادها هكس وجوردون وغيرهم الذين ضحت بحياتهم على الصورة التى أسلفناها دون أن تأبه بهم تعود لتقاضى ثمن حياتهم ، تعود فى الوقت المناسب لاحتلال السودان بحجة الثأر لأبنائها الذين أريقوا على أرضهم دماؤهم ولتسترد اعتبارها كدولة عظمى ••



على أن هذه النعرة ، وهذه الشبهة والبسالة ظلت مخفية فى صدر بريطانيا طيلة الفترة التى كانت فيها الثورة المهدية فى عنفوانها وفى قوتها وصلابتها ، حتى اذا مابدأت تلك الثورة تتداعى وتتفكك ، وحتى اذا مابدا عليها الوهن والضعف ، ظهرت هذه الحمية والشجاعة وتأهبت بريطانيا للانتفاض على السودان ، ولكن - لا بقوات بريطانية بل بقوات الجيش المصرى •

وكانت بريطانيا مطمئنة - تماما - الى نجاح خطتها فى تسخير الجيش

المصرى لتحقيق أغراضها فى السودان لصلحتها ، اعتمادا على خضوع
الحدود توفيق لسياستها ولأوامر المعتمد البريطانى اللورد كرومر ..

**وإذا أدركت بريطانيا ، ان الفرصة قد سنحت لبدء هذه الحملة
أرسل اللورد سالسبورى صيخته المشهورة ، ليعلن أنه لن يتحقق أمن
مصر إلا إذا رُفِر العلم المصرى من جديد على الخرطوم**

وكانت هذه الصيحة ايدانا ببدء الحملة المصرية البريطانية لاسترداد
السودان .. وقد اعتبر السودان فى حيازة مصر من الوجهة الرسمية
منذ عام ١٨٩٨ ولكنها كانت حيازة صورية اسمية فالسودان كان فعلا
فى قبضة بريطانيا وتحت رقابتها المباشرة وغاية الأمر أن بريطانيا كانت
ترى - اذ ذاك - أنه لا بد لها من الاستعانة باسم مصر وبالعلم المصرى ،
ريثما يتم لقواتها تثبيت أقدامها فى قلب أفريقيا ، والى أن يأتى اليوم الذى
يسمح لها بالانفراد بالعمل لحسابها الخاص وبالمجاهرة بوجودها فى تلك
المناطق ..

ولما عادت بريطانيا الى السودان بعد أن كانت السيطرة قد تمت لها من
قبل على مصر رأت أن الفرصة سانحة لها لكى تغير سياستها نحو دول الغرب
فى أفريقيا ، نحو جارتها فى النفوذ هناك ، نحو فرنسا وإيطاليا وألمانيا، تلك
الدول التى كانت السياسة البريطانية تجاهلها من قبل فعقدت معها كل
ما عتمدت من اتفاقيات بدافع العمل على ترضية هذه الدول ومداراتها مادامت
السيطرة البريطانية لم تكن قد تمت بعد على مصر ، هذا البلد العربى
الاسلامى الذى كانت بريطانيا تعرف جيدا قوة أثره وعمق الصلة بينه وبين
الشعوب الأفريقية جميعا كما كانت ترى فى مصر الشقيقة الكبرى لكل
دولة أفريقية ..

الفصل السادس الصراع بين الغرب على السودان

« الحبشة تسعى للتوسع على حساب السودان - فرنسا تطمح في شطط »
« السودان وحزل مصر عن منافع النيل - بريطانيا تواجه فرنسا في فاشوده - بريطانيا »
« تعلن باتها لا تقبل بحال ما بأن يكون لاية دولة غيرها احتلال ارض تقع في حوض »
« وادى النيل - بريطانيا تواجه فرنسا بحقوق مصر - فرنسا تقول ان واجبها »
« وواجب بريطانيا هو دفع البربرية - فرنسا تقول كيف تزعم بريطانيا لنفسها »
« حرية العمل وتحرم فرنسا هذه الحرية - فرنسا تقول ان لها في السودان ذات »
« الحقوق التي تزعمها بريطانيا - فرنسا تخضع للتهديد البريطاني . »

ان التحالف الذى قام بين الدول الغربية لمواجهة الحركة العربية الاسلامية فى السودان وفى الكونغو لم يمنع ما كان يجرى من مساومات استعمارية بين هذه الدول وكانت بطبيعة الحال ، مساومات على حساب شعوب أفريقيا ومن بينها الحبشة تلك الدولة المسيحية التي يعتبرها الغرب قاعدة من قواعد الدفاعية ضد الحركات العربية والاسلامية فى افريقيا عامة وخاصة السودان وبلاد الصومال وارتريا •

وقعت بريطانيا اتفاقية مع ايطاليا تبیح لهذه الأخيرة فيها الاستيلاء على الحبشة واستنادا الى هذه المعاهدة شرعت ايطاليا فى غزو الحبشة ، ولكنها منيت بالهزيمة فى موقعة عدوة ، وفى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٨٩٦ وقعت معاهدة اعترفت فيها باستقلال الحبشة التام ، وقبلت أن ينحصر احتلالها فى تلك الأراضى التي مكنتها بريطانيا وفرنسا من احتلالها ، على حساب مصر والسودان ••

وفى ذات الوقت تمكنت فرنسا برضاء وتأييد بريطانيا من الاستيلاء على جانب من الشاطئ الصومالى • •

لم ينس امبراطور الحبشة لبريطانيا موقفها من العدوان الايطالى على

بلادها وتأيدها له . فشرع يعد مع فرنسا خطة ترمى الى توسع الحبشة على حساب السودان العربى الاسلامى وتمكين فرنسا فى ذات الوقت من شطر السودان وعزل مصر عن منابع النيل ، وايقاف بريطانيا فى زحفها بأفريقيا . . لقد كانت خطة واسعة ، غير أنها كانت فوق طاقة فرنسا ومجاورة لامكانياتها ، على الرغم من تأييد الحبشة لها كما أن ادراك بريطانيا لهذا المخطط الاستعمارى الفرنسى الواسع فى افريقيا ، كان من أهم الأسباب لتعجيل بريطانيا باستعادة السودان واسترداده فلما تم لها ذلك ، بدأت تواجه الزحف الفرنسى الاستعمارى ولم يكن لها من سند وقتئذ سوى ما أرادته بريطانيا لمصر من حقوق فى السودان . .

* * *

ففى الأول من مايو سنة ١٨٩٧ اتجهت قوات فرنسية من مدينة برازفيل بقيادة القومندان « مارشان » (Marchand) وتوغلت فى السودان . . وبدأت فرنسا المطالبة بحقوق زعمتها لنفسها على شاطئ بحيرة تشاد الشمالى والشرقى ، فقابلت هذا الزحف الفرنسى بمذكرة وجهتها الى المسو هـنوتو (Hanotaux) وزير خارجية فرنسا فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٨٩٧ ، جاء فيها ما يلى : -

« ليس لدى حكومة صاحبة الجلالة مانعا من التسليم لفرنسا بمائدعيه نفسها من حقوق شريطة أن تتم تسوية الأمور الأخرى المعلقة بين الحكومتين . .

« غير أن الحكومة البريطانية يهملها جدا ، أن تنبه فرنسا الى أنه يتعذر على بريطانيا اغفال ماسيتسنى لفرنسا من وراء تملكها لهذه الاراضى ، اذ أن ذلك سيمكنها مستقبلا من فتح طريق الى وادى النيل ، على أنه لا بد لفرنسا ، ولسائر الدول العظمى الأوروبية أن تترك تماما ، ان حكومة صاحبة الجلالة لا يمكن ان تقبل بحال ما أن يكون لاية دولة أخرى غير بريطانيا أى حق تستند اليه فى احتلالها لاية أرض تقع فى حوض وادى النيل . . . وأن وجهة النظر هذه ، قد حرصت الحكومة البريطانية على ايضاحها أمام البرلمان ، فاعلنها سير أدوارد جراى (Edward Grey) وكذلك أبلغت فى حينها الى الحكومة الفرنسية . . . وان حكومة صاحبة الجلالة لتعود فتؤكد من جديد تأييدها التام لجميع ما ألقى فى هذا الشأن من بيانات فى مختلف عهود الحكومات السابقة . . »

ولقد مضى القومندان مارشان فى حملته وتجاهلت حكومة فرنسا مزاعم الحكومة البريطانية وادعائها .. فلم تجد بريطانيا لديها ذريعة تقف بها فى وجه الحملة الفرنسية الا حقوق مصر فى السودان وسيادتها عليه .. ولهذا أرسل اللورد سالسبورى (Salisbury) الى مسيو ديلكاسيه (Delcassé) رئيس وزراء فرنسا فى ٨ من سبتمبر سنة ١٨٩٨ بمذكرة قال فيها :

((ان الخطر لجسيم ، وان الحكومة البريطانية لايسعها ان تسمع او ان تقر الاغراض التى تستهدفها حملة القومندان مارشان فى فاشوده ... ان مصر لايمكن ان تتنازل عما لها من حقوق فى هذه البلاد التى كانت فى الماضى خاضعة لسيادة السلطان ، ثم أصبحت ملكا لمصر))

وقد رد المسيو « ديلكاسيه » على هذه المذكرة برسالة استهلهابتهئة بريطانيا بانتصار قواتها فى السودان مؤكدا ان انتصارها هذا ، انما يعتبر من وجهة نظر الغرب هزيمة للبربرية ، ودفعها الى الوراء ، مما يعد انتصارا للحضارة .. ،

ثم استطرد ديلكاسيه فقال فى رسالته .. انه كان يثق بأن الحكومة البريطانية تشاطر فرنسا شعورها بالنسبة لهذا الكفاح المشترك الذى يقوم به البعض من أبناء فرنسا الذين يدفعون بالبربرية الى الوراء خدمة لقضية الحضارة .. ،

« وانا لنجهل - حاليا - المكان الذى يوجد به القومندان مارشان وبغض النظر عن المكان الذى يكون قد اضطرته الى احتلاله ضرورة حماية ممتلكات فرنسا الأفريقية من خطر الدراويش ، فان فرنسا ترى أنه ليس من حق الجنرال كشنر ولا من حق القومندان مارشان أن يحاولا استتاج الآثار السياسية للحملة التى يتولىا قيادتها لأن المرجع فى تقدير ذلك ، هو الحكومتان المعنيتان ، ولايمكن البت فيه محليا - واذا كان من مقتضى استيلاء القوات المصرية البريطانية على الخرطوم ، أن يتم القتال بين قوات الحملتين . فانه لاشك لدينا فى أن النية الطيبة التى يحملها كل من الفريقين

تجاه الآخر وما يجمع بينهما من رابطة الكفاح المشترك ضد البربرية والمصلحة الحضارة لكفيل بأن يهينء لهما أسباب التفاهم . . .

غير أن بريطانيا لم تأخذ بوجهة النظر الفرنسية مما حمل المسيو ديلكاسيه على أن يعود في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٨٩٨ فيبعث برسالة أخرى الى الحكومة البريطانية يقول فيها مايلي : -

((اعتقدون باتنى في حاجة لأن اذكركم بأنه في الوقت الذى تقدمت فيه القوات الفرنسية في السودان كانت مصر قد فقدت السودان منذ امد بعيد . . . ولقد كان هذا هو شعور الحكومة البريطانية الاكيد في الشعور الذى استندت اليه الحكومة في غزو مديرية خط الاستواء المصرية لمصلحتها ، دون تردد . . . ثم كيف يتانى لانكلترا ان تزعم لنفسها حرية العمل في الوقت الذى تحاول فيه حرماننا من الحرية نفسها ؟؟؟

ثم يستطرد ديلكاسيه فيقول :

((لا يخفى على الحكومة البريطانية انه اذا ما اضطررنا الى دراسة الوضع من زاوية نظر أخرى ، ففي الامكان ان نقول بان لنا في فاشودة وفي أى مكان آخر وصلت اليه قواتنا في أعالي النيل وفي السودان ذات الحقوق التى تزعمها بريطانيا لنفسها في الخرطوم ، وفي أى جزء من السودان احتلته قواتها . . . وليس بكاف لتكسب بريطانيا لنفسها حقوقا او اوضاعا ، ان تزعم بان لها اسانيد لا يمكن أن تكون هي ذاتها اسانيد لنا ، فان ماتمسك به بريطانيا في هذا الصدد يمكن أن تتمسك به ، ومهما زعمت بانها تتصرف في السودان بموافقة وبإقرار الحكومة المصرية ، او بوصفها وكالة عن هذه الحكومة ، اذ أنه لكى يكون لهذه المزاعم أثر من الناحية الدولية ، فانه يتعين ، ان يتم احتلال السودان لا باسم خديو مصر ، ولكن باسم الباب العالى وبتفويض صريح منه لأنه صاحب السيادة على الخديو ، وسيد الامبراطورية العثمانية ، تلك الامبراطورية التى كفلت بريطانيا سلامة اراضيها ، وفي مثل هذه الحالة يكون لزاما على بريطانيا ان تبرر صدور هذه الوكالة لها من سلطان تركيا - لكى تزعم بان وضعنا في أعالي النيل يختلف عن وضعها من الناحية القانونية .))

وقد تجاهلت انكلترا وجهة النظر الفرنسية ، ومضت في تحديدها لسياسة فرنسا ، ففي ٢٥ من أكتوبر سنة ١٨٩٩ ، وقف المستر ريتشى (Ricci) وزير الداخلية البريطانية يعلن « بأنه ليس في نية بريطانيا اذلال فرنسا ، ولكننا ايضا لانقبل ان تلحقنا فرنسا ، ولا نرضى ان تقف

فرنسا حاكما دون تنفيذ مشروعاتنا لربط مدينة رأس الرجاء بالقاهرة » .

وهكذا وقفت فرنسا وبريطانيا وجها لوجه كل منهما متمسكة بتنفيذ سياستها ووقف الرأي العام في مصر يشهد بداية التحرش بين الدولتين اذ كان الكل يدرك أنه لو أمكن أن ينتهى الموقف بين بريطانيا وفرنسا بالصدام والحرب ، لكان فى ذلك القضاء المبرم على الاستعمار فى افريقيا .. وشرعت بريطانيا فى اعداد أسطولها وفى ذات الوقت بدأت فى مفاوضات بينها وبين فرنسا قام بها المسيو ديلكاسيه واللورد سالسبورى كل عن بلده .. ولكن « ديلكاسيه » أدرك « تماما » ان مالى فرنسا من امكانيات هو دون ما فى يد بريطانيا الأمر الذى من شأنه ألا يمكن بلاده من الوقوف والصمود فى وجه بريطانيا .. ومن ثم فقد رأى الخضوع للأمر الواقع ، وأصدر أوامره الى « حملة مارشان » بالانسحاب من فاشودة فى ديسمبر سنة ١٨٩٨ والعودة الى أوروبا عن طريق الحبشة وجيوتي .

غير أن القومندان مارشان ، أصر على أن يثار من بريطانيا ويمتهن كرامتها فرفض أن يعترف بالعلم البريطانى فى السودان وأصر على الاعتراف بالعلم المصرى وحده ، والتسليم له بالأراضى التى انسحب منها ..

الفصل السابع

بريطانيا تشترى السودان وادى النيل

« بريطانيا تسعى للحصول على سند يضمن على وضمها في السودان ظل المشروعية - اتفاقية السودان - الحكم الثنائي - بريطانيا تنفرد بالحقوق ومصر تتحمل الالتزامات - بريطانيا تسخر اقتصاديات السودان لصلحتها - بريطانيا تمنح الحبشة مقاطعتي هرر وهرش الإسلاميتين - بريطانيا بعد ان فصلت ما بين مصر والسودان تعمل على فصل ما بين أبناء السودان - نشاط البعثات التبشيرية مصر ثورة المهدي وثورة عرابي . »

ان ما وقع في مدينة فاشودة ، واصرار القومندان « مارشان » على عدم الاعتراف لبريطانيا بأى حق في السودان كان كافيا لتبصير بريطانيا بضرورة الاسراع في الحصول على سند يضمن على وضمها في السودان ظل المشروعية . . وقد رأت أن يتم ذلك باتفاقية تعقدها مع مصر ثم تعود فتحتج بها ، ضد مصر في المقامات الدولية . ومن ثم يتسنى لها مستقبلا أن تواجه بتلك الاتفاقية ، أية محاولة للتسلل الأجنبي من غيرها من الدول في السودان . .

وهكذا نرى السياسة البريطانية في الوقت الذي أنكرت فيه على مصر أى حق في عقد المعاهدات الدولية ولم تعترف بأهليتها لمثل هذا التعاقد الدولي ، تعود فتعين على مصر أن ترتبط معها باتفاقية دولية تكسبها وضعاً دولياً تعتد به أمام العالم وترتب لها حقا تستند اليه في السودان .

وتم لبريطانيا ما أرادت ، ففي ١٩ من يناير سنة ١٨٩٩ ، وقع كل من « اللورد كرومر » بوصفه ممثلاً لبريطانيا و« بطرس باشا غالى » بوصفه ممثلاً للحكومة المصرية اتفاقية تنظم ادارة السودان وقد سجلت هذه الاتفاقية من حيث الشكل الرسمي مشاركة بريطانيا لمصر في حكم السودان تأسيساً على ما زعمته لنفسها من الحقوق بحكم فتحها للبلاد واستناداً لما تضمنته الاتفاقية من مشاركة بريطانيا لمصر في وضع النظام الادارى والقانونى ،

وفى القيام بتنفيذ ذلك وتوسيع نطاقه انفردت بريطانيا بشئون السودان
وتدبير أموره وحدها ووفقا لما تراه .. وتهواه •

وتأمينا لهذه الحقوق التى زعمتها بريطانيا ، قضت المادة الثانية من
الاتفاقية بضرورة استعمال العلم البريطانى بجانب العلم المصرى وقضت
المادة الثالثة على اسناد الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى
موظف واحد يلقب بالحاكم العام للسودان يكون تعيينه بأمر خديوى عال
وبناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يجوز فصله من وظيفته الا بأمر
عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية •

وهكذا أنشأت بريطانيا نظام الحكم الثانى يتولى فيه الحاكم العام
البريطانى السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، كما نصت المادة
الخامسة على أنه لايسرى على السودان أو على أجزاء منه من القوانين أو
الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعدا
الا ما يصدر به منها منشور من الحاكم العام •

وهكذا أصبح السودان منذ سنة ١٨٩٩ منفصلا عن مصر انفصالا تاما
من النواحي السياسية والادارية والعسكرية مع أن مصر هى التى تحملت
جميع أعباء السودان فى تلك النواحي الثلاث •

**وأصبح الحاكم العام البريطانى يتمتع بسلطات فى السودان لم تمنح
لولاية وخديوى مصر على الاطلاق ولم تحصل ملكة انجلترا على نظيرها فى
بلادها ذاتها •**

هكذا يجرى أسلوب الاستعمار الذى يعمل دائما على اطلاق يد
رجالهم ويزودهم بسلطات لا حد لها لتسخير خيراد البلاد ومواردها لخدمة
الامبراطورية •

ومن ثم راحت بريطانيا تستمتع فى السودان بكل المزايا السياسية
والاقتصادية دون أن تتحمل مقابل ذلك أى عبء مالى ، عدا مبلغ ثمانمائة

الف جنيه ، كانت أقرضتها لمصر ، حينما رفضت لجنة صندوق الدين ،
بايعاز من القوميسير الفرنسي السماح للحكومة المصرية بسحب هذا المبلغ
لانفاقه في شئون السودان على أن بريطانيا استردت قرضها هذا فيما بعد .
كذلك لم تسهم بريطانيا في الناحية العسكرية بالنسبة للسودان .
الا في موقعة عطبرة - سنة ١٨٩٨ ، قبل سقوط مدينة الخرطوم ..

وقد استغلت بريطانيا مركزها في السودان واستغلت السلطة المطلقة
لحاكم العام البريطاني فيه ، فسخرت اقتصاديات السودان بأكمله لمصلحة
بريطانيا ومنحت الامتيازات الواسعة في أراضي السودان للشركات
البريطانية لاستغلالها في زراعة القطن .

وبينما كانت السياسة البريطانية ماضية في استغلالها للسودان
على هذه الصورة كانت في ذات الوقت ماضية في بث عوامل الفرقة بين
السودانيين وبين اخوانهم المصريين ، لا تكف عن ايفار صدور أبناء
السودان على أبناء مصر ، أملا في اقامة حاجز من الكراهية يعلو ويقوى
مع الزمن ، ويحول بين ائتلاف ووحدة البلدين الشقيقين يوما ما ، ومن
وراء هذه الدعاية البريطانية ، كانت مصر ماضية في تحملها لأعبائها
المالية نحو السودان ، جادة في بلل كل ما يصلح شئونه كان هذا
البلل ، وكانت هذه التضحيات هي كل نصيب مصر من المشاركة في
حكم السودان ، أما نصيب بريطانيا فقد كان جنى الأرباح والاستغلال
في أفطع صوره ... وكان نصيب بريطانيا في حكم السودان ، هو الأخذ
لا العطاء ، أخلت من السودان كل شيء ولم تعطه شيئا ، في حين أن
مصر أعطت السودان دائما ولم تأخذ منه أبدا ... لقد أخلت بريطانيا
من السودان كل شيء ... أخلت أراضي كان يتعين أن تضم اليه ،
فأهدتها الى الحبشة ثمنا لولائها لبريطانيا وتشمل تلك الأراضي منطقتي
(« هور وهواشي الاسلاميتين ») ، اللتين كانت مصر تسيطر عليهما وكان
من المتعين ومن المفروض أن تضافا الى السودان لتصبحا جزءا لا يتجزأ
منه

وبجانب هذا كله لم يفت بريطانيا العمل على تمكين البعثات
التبشيرية من المضي في مهمتها والعمل على القضاء على ما كان بين أبناء
السودان أنفسهم من وحدة في العقيدة والروابط ... لتفصل بين أبناء
الوطن الواحد بعد أن فصلت ما بين السودان ومصر ...

وهكذا انتهى مصير ثورتين متقاربتى الوقوع ، ضمنهما التاريخ في
صفحات متجاوزة .. « الثورة العربية في مصر وثورة المهدي في السودان »

وعلى الرغم من سمو قصد قادة هاتين الثورتين ، وعلى الرغم من أن هدفهما كان استخلاص البلاد من قبضة النفوذ الأجنبي والتحرر من الاستعمار البريطاني في مختلف صورته فقد أفضت الثورتان الى تمكين الاستعمار البريطاني من الاندفاع والاستقرار في مصر ، وفي السودان •

وما كانت هاتان الثورتان لتفشيا أو لينتهى أمرهما الى العكس من هدفها ، لو أن قادتها كانوا يدركون تماما وسائل خصميهما ويقدرّون جيدا ذلك المدى البعيد لتضامن الدول الغربية ضد القومية العربية والإسلام ، أدراكا وتقديرا ، يمكنان قادة الثورتين من أعداد العدة لمجابهة وسائل الاستعمار الغربي في شتى صورها بما تقتضيه من التحوط والحذر ، وعلم الثقة بمواثيق الغرب وبعهوده أو الاطمئنان للصورة الظاهرة الزائفة من وجه السياسة الغربية في الشرق، ثم تفهم المناورات الاستعمارية وأهدافها الحقيقية إلا أن فشل الثورتين على الصورة التي أشرنا اليها ، قد تحول فيما بعد الى غذاء لنجاح ثورة عام ١٩٥٢ إذ كان فشل ثورتى عرابى والمهدى ومصريهما بمثابة تجربة أفاد منها ووعيتها هؤلاء الذين حملوا لواء هذه الثورة في مصر ضد الاستعمار الغربى وضد الاحتلال البريطانى وضد الاعوان والعملاء أينما وجدوا •

الفصل الثامن الغرب والكونغو العزبي

« بريطانيا تقول ان قيام دولة عربية اسلامية في قلب افريقيا من زنجبار الى
« مصب الكونغو اشد خطرا على الغرب من المنافسة القائمة بين دوله على افريقيا »
« - العرب يسيطرون على الشطر الاكبر من الكونغو » وكانتجا اقليم النحاس « -
« الغرب يعاون بلجيكا في حملتها العسكرية ضد العرب - العرب يفقدون ٧٠.٠٠٠ »
« رجل في جهادهم ضد الغرب . »

لما تم لبريطانيا ماأرادت واطمأنت تماما الى سيطرتها على مصر ونجاح
خططها في السودان ، وبدأت تتطلع وهي مرتاحة البال الى مركزها في
أفريقيا ، كان لابد لها من أن تغير سياستها تجاه جاراتها الغربية هناك
وبدأت ترى في هذه الدول منافسا خطيرا لها ، على أن بريطانيا لم تلهها
هذه المنافسة عن توجيه نظر فرنسا وايطاليا والمانيا في أفريقيا الى خطر قيام
دولة عربية اسلامية في قلب أفريقيا وتلوح لهم بذلك الخطر الذي يمكن
أن يشطر أفريقيا نصفين ، نصف يشمل الشعوب الافريقية في البلاد
الممتدة من زنجبار الى الكونغو الى أعلى النيل الى السودان الى الصحراء
الكبرى فشمالي افريقيا ..

... وذلك كان في نظر الدول الغربية المتنافسة في السودان
أشد خطرا عليهم من تلك المنافسة الاستعمارية التي كانت قائمة اذ ذاك
بينهم في افريقيا ...

كانت الدولة العربية الاسلامية التي تهدد الغرب في قلب افريقيا هي
الدولة التي شرع العرب في اقامتها من زنجبار الى مصب نهر الكونغو منذ
أوائل سنة ١٨٨٩ وكان عام ١٨٩٢ هو النقطة الفاصلة في الكفاح بين
الغرب وتلك القوة العربية الاسلامية الزاحفة من الشرق الى قلب
افريقيا ..

لقد كان الغرب يسعى ليفرض سيطرته على الكونغو ، مستندا

فى محاولته هذه الى قواعد على المحيط الاطلسى ، وكان العرب يزحفون على هذه المنطقة من الساحل الشرقى لافريقيا ، وكان الصراع بين القوتين لابد أن ينتهى بسيطرة احدهما على هذه البلاد ، وكان عماد حركة العرب فى زنجبار ، هم أولئك التجار الذين كانت علاقتهم وثيقة وموطدة بزعماء القبائل فى وسط افريقيا فى حين عمل الغرب ولا سيما البلجيكين والفرنسيين على وقف تغفل هؤلاء التجار العرب فى وسط أفريقيا ، ليحل محلهم التجار الاروبيون بمعونة « البعثات التبشيرية » التى كان الغرب قد دفع بها الى قلب أفريقيا •

وقد رأى الغرب أن يبدأ كفاحه ضد العرب بالقضاء على نشاطهم التجارى •• وكان « ستانلى » أول من نبه الغرب الى خطورة نشاط العرب فى قلب أفريقيا وفى الكونغو ، كما كان يرى بلجيكا أن تركز جهودها فى الكفاح ضد العرب •• ومن أجل هذا فقد أعدت بلجيكا خطتها للقضاء على قاعدة العرب فى اقليم مانياما (Manyama) المتاخم لاقليم النحاس « كاتنجا » التى شرعت القوات العربية فى غزوها عام ١٨٨٦ •



وكان الغرب يدرك خطورة استيلاء العرب على هذا الاقليم بالذات لما فيه من ثروات معدنية فقد دفعت أوروبا بلجيكا الى توجيه حملة عسكرية ساهمت فيها بريطانيا بمتطوعين من ابنائها ، وقد حاربت هذه الحملة المزودة باحدث الاسلحة العرب وطاردتهم داخل اقليمى مانياما (Manyama) وماليللا (Mallila) هذان الاقليمان اللذان كانا قبل زحف الغرب عليهما فى حالة ازدهار فى ظل الحكم العربى •

وكان يقود العرب فى كفاحهم ضد بلجيكا والغرب وقثم الشيخ « حامد بن محمد بن جونا »

وكان الغربيون يطلقون عليه لقب « تيبوتيب » (Tippo-Tib) وقد كان هذا الزعيم يمتاز بقوة الشكيمة كما كان مرهوب الجانب من سائر الغربيين الذين ارتادوا افريقيا ولا سيما بعد أن نجح فى اقامة جبهة متحدة

من المسلمين امتدت من ساحل المحيط الهندي الى أعماق الكونغو فلم يكن،
والحالة هذه - لحامد بن محمد أن ينجو من مؤامرات وكفاح الغرب
الذى كان يتوجس خيفة من أن تنتهى زعامة هذا الزعيم بأقامة دولة
محمدية خطيرة كذلك التى كان يحاول اذ ذاك المهدي اقامتها • ويقول القائد
« سيدنى لنجفورد هند » «Sydney Langford Hinde» أحد قواد حملة الغرب
فى مؤلفه « سقوط عرب الكونغو » •

« ان المعركة بين الغرب والمسلمين لم تعد مجرد معركة من أجل
تجارة العاج والمنتجات الافريقية بل انها أصبحت معركة لدرء خطر توحيد
جهود (تيوتيب) والمهدي والتقاء حركتهما الاسلاميتين ، للسيطرة على
حوض النيل والكونغو بأكملهما ، بحيث تقوم دولة اسلامية تكون بمثابة
سد كبير - عبر افريقيا من المحيط الهندي حتى المحيط الاطلسي » •

وقد ظل القتال بين القوات الغربية والقوات العربية والاسلامية فى
الكونغو ووسط افريقيا ، الى أن انتهى باقصاء القوات العربية والاسلامية
عن الكونغو فى عام ١٨٩٤ •

ويقول هذا القائد الانكليزى ، ان العرب فقدوا فى معاركهم هذه
ثيافا وسبعين الف رجل .. وهكنا سقطت فى نهاية القرن التاسع عشر
قلعة من قلاع العرب والمسلمين فى قلب افريقيا تضافرت ضدها جهود
وقوات الغرب ..

سقطت فى الوقت الذى عمل فيه الغرب على القضاء على تلك
الدولة الاسلامية التى اقامها المهدي فى السودان •

الفصل التاسع الغرب والحبشة

« الاحباش اقلية في بلادهم - الحبشة والمسيحية - الحبشة والاسلام - معاشي الغرب - »
« السيطرة على الحبشة منذ القرن الخامس عشر - البرتغال تحالف الحبشة ضد »
« العرب - الحبشة تنفصل عن كنيسة الاسكندرية وتبايع روما - الاحباش يحالفون »
« العرب ويهزمون الغرب - عودة الحبشة الى احضان الكنيسة القبطية - فرنسا »
« تنوب عن الغرب في التسلسل الى الحبشة - ملك عربي يحكم الحبشة - هلع »
« الغرب ومؤازرته لخصوم العرب - منليك يعادى العرب - الغرب يكشف عن موقفه »
« من الحبشة بعد عزل مصر عن افريقيا - الغرب يسلم بالحماية الإيطالية على »
« الحبشة - ثورة منليك - موقعة عدوه - الغرب ينظم علاقته بالحبشة ويربطها »
« بعجلة السياسة الغربية - تنافس بريطانيا وفرنسا - الغرب يحقق للحبشة مزايا »
« اقليمية على حساب السودان والصومال وارتريا - الحبشة تسلم للغرب بحقوق »
« سياسية واقتصادية واقليمية في بلادها - الغرب يعزل الامبراطور ليدج ياسو »
« وينصب الرأس تفرى « هيللا سلاسي » وليا للعهد - حرص الغرب على جعل »
« الحبشة في صفه ضد العرب - الغرب يتنكر للحبشة كلما هددت مصالحه - قتل »
« الامبراطور « تيودورس » - معاهدة عام ١٩٠٢ بين بريطانيا والحبشة . »



استعرضنا بالأجمال فيما تقدم من أبواب الدور الذي لعبته الحبشة في مساندة السياسة الغربية ومؤازرتها في افريقيا العربية والاسلامية .

ونظرا لما كان لهذا الدور من خطورة الأثر ، فقد كان لزاما علينا أن نعود الى أصل والى أسباب العلائق التي ربطت الحبشة بعجلة السياسة الغربية في افريقيا - وبهذا ندرك لون المؤثرات التي حددت للحبشة دورها هذا ، ومرد هذه المؤثرات الى بواعثها وجذورها البعيدة والقريبة ويتفهم ظروفها الزمنية ، ليربط بين سياسة الحبشة الخارجية وبين علاقة الحبشة بالغرب منذ ان قامت هذه العلاقة .



ولقد لعبت الحبشة دورا هاما في تاريخ الشرق العربي والاسلامي وكان الغرب يعتبرها مجتمعا مسيحيا صغيرا يعيش وسط مجتمع كبير من المسلمين والغرب - وهذا الاعتبار كان سببا في حرص الغرب على

جعل الحبشة قاعدة يقفز منها متى حان الوقت الى قلب افريقيا ليلتف عن طريقها وراء الحاجز العربى الاسلامى ...

وأنه لمن الصعوبة بمكان فصل تاريخ الحبشة ذاتها عن تاريخ بلاد الصومال وأرتريا ، وعن تاريخ السودان - ف فيما عدا القلة التى نزحت الى تلك البلاد من مناطق خط الاستواء وما وراءها جنوبا نجد أن غالبية أهلها من أصل عربى ، فالدناقلة والصوماليون والارتيريون ينتمون الى أصل عربى ، أما الأحباش ، وهم أقل هذه الاجناس عددا بين تلك المجتمعات الكبيرة ، فانهم يعتبرون أنفسهم أصلا من الجنس السامى .

ويقول « مارسيل كوهين » الاستاذ بجامعة باريس فى بحث له عن الحبشة : « ان الابدجية الأمهرية مشتقة من أبجدية جنوبى الجزيرة العربية ، وان اللغات السائدة فى الحبشة والصومال وأرتريا والسودان ، هى اللغة العربية واللغات المشتقة منها ، ثم من اللهجات المتوارثة عن اللغات القديمة التى كانت سائدة فى الجزيرة العربية وفى مصر من قديم الازل »



على أن الصلة بين هذه المجموعة من البلاد الافريقية وبين الشرق لم تنقطع منذ العصور الاولى فى التاريخ ... وتعتقد الاسرة المالكة فى الحبشة انها انحدرت من صلب سليمان الحكيم والملكة بلقيس ملكة سبأ - وهذه العقيدة تقوم على أسطورة تستخدمها الاسرة المالكة سنداً لها فى تدعيم حقها فى عرش الحبشة كما أنها المحور الذى لا تزال سياسة الحبشة تدور حوله . ومع هذا لا يوجد أثر يذكر للديانة اليهودية فى هذا البلد ، بل ان الدين المسيحى ، بعد أن دخل الحبشة فى عام ٨٠ م واستقر فى بعض المناطق حول مدينة أكسوم لم يلق أى سند من حكام الحبشة الا فى عهد الملك الحبشى « ابرهة » فى القرن الرابع الميلادى حينما اعتنق هذا الملك الدين المسيحى وعمل على نشر تعاليمه ومن ثم سارعت الكنيسة المرقسية القبطية الى رعاية المسيحيين الاحباش وأتبع كنيستهم للكنيسة المسيحية المرقسية فى مصر ..

وفي عام ٧٨٧م انعقد في مدينة « نيقية » بأسيا الصغرى مؤتمر الكنائس وأيد هذه التبعة ، كما قرر أنه لا يجوز للكنيسة الحبشية أن تستقل بسبب أو آخر عن الكنيسة القبطية في الاسكندرية .

وفي صدر الاسلام كانت للملوك الاحباش موافقهم الودية من المسلمين، ولقد حرص الملك الحبشى « اشامه » الذى عاصر عهد الرسالة على توثيق أواصر الود والصداقة بين بلاده وبين المسلمين وحرص المسلمون على مهادنة ومسألة الاحباش حتى بعد أن توغل الاسلام فى أرتيريا والصومال والسودان والحبشة وانتشر فيها وقامت للمسلمين امارات فى سائر انحاء تلك البلاد وأقام العرب سبع ممالك فى هذه المناطق شملت بعض مقاطعات أمهرة وانحصر حكم ملك الحبشة فى ثلاث مناطق ضيقة محدودة ..

ولقد توجس الغرب خيفة من خطورة سيطرة العرب وانتشار الاسلام فى تلك المناطق فبعث البابا « أوجين الرابع » فى عام ١٤٤٢م برسلة الى يعقوب ملك الاحباش يدعوه الى اعتناق المذهب الكاثوليكي والارتداد عن المذهب القبطى الارثوذكسى والانفصال عن كنيسة الاسكندرية ..

وهكذا بدأ الغرب حملته لعزل ملوك الاحباش عن المجتمع العربى والاسلامى بفصل مسيحيي الاحباش عن الكنيسة القبطية المصرية وتحويل ولائهم الى روما والى الغرب ...

وقد استجاب الملك يعقوب الى دعوة الغرب فانفصل عن الكنيسة المصرية وأصبح مدينا الى الكنيسة الغربية بالولاء والتبعة ، وظل الغرب يواصل جهوده فى هذا الاتجاه ، وكانت البرتغال ترقب الخليج العربى والبحر الاحمر وتقاوم كل توسع فيما وراء مياهها ، وتركز نظرها بنوع خاص على الحبشة ، فأوفدت فى عام ١٥١٥ بعثة سياسية برئاسة من يدعى «الفارينز» الذى تولى مفاوضة ملك الحبشة لعقد حلف بينهما لمحاربة العرب، ونجحت هذه المفاوضات فى استدراج الملك لبنادنجل (Lebna Dengel) الذى بعث الى عمانويل ملك البرتغال برسالة يدعو الى تجنيد حملة صليبية جديدة تضم الاحباش لمحاربة العرب وطردهم من فلسطين

ومن جميع البلاد التي يحكمونها ، وقد نشر نص هذه الرسالة المؤرخان « جونس » و « مونرو » في مؤلفهما عن تاريخ الحبشة . . . وقد ارتضى ملك الحبشة وقتئذ ان يتنازل للبرتغاليين عن قواعد في أراضيه يستندون اليها في حربهم للعرب .

وقد رأت البرتغال أن تسارع بتأييد الحبشة وتجنيدها لمحاربة العرب ولا سيما أن السلطان سليم التركي كان قد احتل مصر وأخضع الحجاز لسلطان الدولة العثمانية في عام ١٥١٦ ، وكان من الواضح أنه لن يمر زمن طويل قبل أن يتجه الفتح العثماني الى ساحل البحر الأحمر الأفريقي الأمر الذي كان يزعج البرتغاليين أشد الأزعاج ، لذلك ركزت الكنيسة الكاثوليكية جهودها لتثبيت أقدامها في الحبشة وحملت الملك داود ملك الحبشة في عام ١٥٣٣ م على الالتجاء الى البابا « كليمان السابع » فاستجاب الملك داود وأعلن ولاءه ، وخضوعه هو وسائر رجال الكنيسة الحبشية لسلطة الكنيسة الغربية ، وبهذا أتيح للبابا أن يبعث القسس والأساقفة اليسوعيين ليسيظروا على الكنيسة الحبشية ، كما ان البرتغاليين واجهوا الزحف التركي على اليمن سنة ١٥٣٨ فأنزلوا قواتهم في مصوع عام ١٥٤١ م بقيادة « كريستوف دي جاما » ابن المستكشف « فاسكو دي جاما » لكي تنضم هذه القوات الى القوات الحبشية وتواجه الخطر العربي والتركي ، ولكن هذه القوات جميعا فشلت واحتل الاتراك مصوع ، كما انتصر العرب على الاحباش في مختلف المعارك بقيادة الامير العربي « نور بن مجاهد » الذي جعل من هرر عاصمة للملكه الى أن توفي عام ١٥٦٨ م . وساد الاسلام معظم تلك البلاد وازداد تدفق العرب من شبه الجزيرة العربية عليها .



على أن الغرب لم ينصرف عن تنفيذ مخططة السياسي بين الاحباش المسيحيين برغم الهزائم التي منيت بها سياسته ، وضاعفت كنيسة روما من جهودها في هذا الصدد ، ولا سيما الآباء اليسوعيين الذين رأوا في الحبشة قاعدة صالحة للعمل ضد العرب .

غير أن البرتغاليين والقسس والاساقفة اليسوعيين كانوا قد أمعنوا في الاساءة للاحباش ، وأخذوا يعاملونهم معاملة السادة للعبيد ، لا معاملة الند للند ، مما أوغر صدور الاحباش واشعرهم بمرارة الوضع المزرى الذى وضعهم فيه الغرب ، ومن ثم اشتد ساعد خصوم الغرب وبدأ أنصار الكنيسة القبطية المصرية يقاومون النفوذ الغربى فى الحبشة الى أن تقلص هذا النفوذ ثم تلاشى تماما فى عام ١٦٣٣ حيث تم طرد جميع المبشرين والقساوسة التابعين لكنيسة روما من الاراضى الحبشية ، وعقد الاحباش حلفا مع حكام المدن الساحلية العرب لمنع دخول أى غربى البلاد الحبشية ومقاومة تسلل أبناء الغرب الى الحبشة عن طريق المدن الساحلية . ولقد رأى المبشرون اليسوعيون أن يتقموا من بازيلوس ملك الاحباش وقتل باثارة الفتنة فى رعيته فزعموا كذبا ، أنه ارتد عن المسيحية واعتق الاسلام .

وأمام نفور الاحباش من القساوسة اليسوعيين ومن البرتغال ، رأت الكنيسة أن تستبدل فى الحبشة نفوذ البرتغال بالنفوذ الفرنسى ، وابعاد اليسوعيين عن البلاد بسبب صلفهم وعجرفتهم وسوء معاملتهم للاحباش . وقد كانت خطة فرنسا للوصول الى هذه الغاية والتسلل الى الحبشة تقوم على استخدام بعض الفرنسيين المقيمين فى مصر لهذا الغرض ، يعاون هؤلاء الفرنسيين بعض المشاركة ، وقد كان بين المبعوثين الفرنسيين الى الحبشة المسيو دى رول (De Roule) قنصل فرنسا فى دمياط ، ولكنه فشل كما فشل اسلافه ولقى مصرعه على يد الاحباش .

ويقول المؤرخ البريطانى بروس (Bruce) أن الحبشة وان كانت قد اختارت لنفسها العزلة فى تلك الحقبة الزمنية فان البعثات التبشيرية المختلفة حولتها الى ميدان تتصارع فيه ، وكان الغرب يدرك خطورة المركز الاستراتيجى للحبشة ، ومدى ما يمكن أن توجهه هذه البلاد من اخطار تهدد الغرب اذا ما سيطر العرب عليها ولا سيما بعد أن تولى ملك الحبشة الرأس « على » فى أواخر القرن الثامن عشر وبعد أن بدأ نجم مصر يتألق فى أوائل القرن التاسع عشر وبدأ نفوذها يمتد الى قلب افريقيا ، مما أشعر

« الغرب بازدياد الخطر على أمته في السيطرة على هذا الجزء من افريقيا ،
فاتجهت سياسته الى مساندة ومؤازرة خصوم العرب ومساندة أعداء الداعين
الى التعايش السلمى بين العرب والاحباش .. »

وقد وجدت السياسة الغريبة ضالتها في الرأس « كاسا » الذى
كان الوهم يصور له أن القدر قد اختاره ليطرد العرب ويمحو سلطانهم
ويغزو فلسطين ويجلس على عرش سليمان الحكيم ... وقد تصاون
مع « كاسا » البريطانيين بلودن (Plowden) وزميله جون بيل (John Bell)
مبعوثا بالمرستون في الحبشة ، وكان بلودن مندوب بالمرستون في بلاط
الرأس « على » .. وقد حدث أنه حينما تمكن الرأس كاسا من قهر
الرأس على ، أن انضم هذان البريطانيان الى كاسا وراحا يؤمناه
ويعاوناه في تنفيذ سياسته التى كانت تستهدف ، قبل كل شيء تحطيم
سلطان العرب والقضاء على من يحجم منهم عن التحول الى المسيحية ..

وفى هذا الصراع قتل « جون بيل » فى احدى المعارك عام ١٨٦٠ ،
وعندئذ حاول زميله بلودن مغادرة الحبشة ، غير أنه فشل فى أثناء هذه
المحاولة وكان مصرعه داخل المناطق التى يسيطر عليها العرب ، وقد بعث
الملكة فيكتوريا برسالة الى الرأس « كاسا » حملها اليه الكابتن كمرون
(Cameron) تشكر « كاسا » فيها لانقاذه جثمان بلودن بعد مصرعه

فاجاب كاسا على رسالة الملكة قائلا انه لن يهدأ له بال حتى يقضى
على الاتراك والمصريين ويسحقهم ...

ثم بعث كاسا برسالة بصفته ملكا مسيحيا يستجد فيها الملكة فكتوريا
ونابليون الثالث ويفخر بأنه ثار لمصرع بلودن فقتل ١٥٠٠ رجل من أبناء
القبيلة التى اعتبرها مسئولة عن مصرع « بلودن » .. على أن موقف كاسا
هذا لم يجنبه المصير الذى أعدته له السياسة البريطانية ، ولم يشفع له فى
هذا الصدد تأييده للغرب .

هكذا كان الرأس كاسا الذى أصبح امبراطورا على الحبشة تحت
اسم تيودوروس ، وهكذا كان موقف الغرب من العرب فى الحبشة
والصومال وأرتيريا ، كما أن مصر كانت هدفا للعداء السافر لا عن جانب
الاحباش والغرب فحسب ، بل ومن أولئك البريطانيين الذين استعان بهم
الحديوى اسماعيل لتولى مصالح مصر فى هذه المناطق .

ويقول الميجور هنتر باشا (Hunter Pacha) ان تولى العرب وظائف كحكام الأقاليم الخاضعة لمصر في تلك المناطق - يعني اريتريا والصومال وبعض مناطق الحبشة - من شأنه ان يثبت اقدام مصر ويساعد على دخول جميع سكان تلك المناطق في الاسلام ، مما يتعذر معه زعزعة النفوذ العربى والاسلامى في تلك المناطق ومن ثم يتعذر التخلص من النفوذ المصرى فيها

ويروى مؤرخو الغرب ان جوردون باشا كان يشاطر الميجور هنتر هذا الراى ، ولذلك فقد كان جوردون حريصا على عزل جميع الحكام العرب من وظائفهم في هذه البلاد واسناد الوظائف الى اجانب .

ولقد راحت سياسة الغرب ترعى الحبشة وتعاونها على الوقوف فى وجه النفوذ العربى الى ان تمكن الغرب أو تمكنت بريطانيا بالذات من احتلال مصر والقضاء على خطرهما كدولة عربية فى افريقيا وتسنى لبريطانيا ان تبعد مصر عن السودان وان تقطع علاقه بها على أثر الثورة المصرية .

وحينئذ اتجهت سياسة الغرب الى تعديل موقفه من الحبشة تعديلا يحد من سلطانها المطلق ويحولها الى تابع لنفوذه ولسياسته ، بعد أن استنفذت الحبشة الاغراض التى سخرت من أجل تحقيقها ..

وقد انتهت المساومات بين الدول الغربية على اقرار انفراد ايطاليا بالحبشة ، وتنفيذا لهذه السياسة أملت ايطاليا على الحبشة فى ٢ من مايو سنة ١٨٨٩ معاهدة صداقة وتجارة نصت المادة السابعة عشر منها على أن الحبشة تقبل الاستعانة بالحكومة الايطالية لتبرم عن طريقها كل الاتفاقيات التى تنظم علاقاتها ومصالحها بسائر الدول والحكومات ، فكانت هذه المعاهدة بمثابة فرض الحماية الايطالية على الحبشة وتجريد هذه من كل مظاهر السيادة الدولية .

ولما أفاق الامبراطور منليك من هذا الفخ الذى وقع فيه بادر فى ١٢ من فبراير سنة ١٨٩٣ الى نقص هذه المعاهدات مما أغضب ايطاليا فتحركت جيوشها من اريتريا التى كانت قد احتلها بموافقة بريطانيا وعلى حساب حق مصر .

وشرعت هذه الجيوش فى غزو الحبشة غير أن هذه الحملة الايطالية انتهت بهزيمة منكرة انزلها الاحباش بالجيوش الايطالية فى موقعة عدوم

عام ١٨٩٦ ، واستردت الحبشة استقلالها وحريتها فى ذات العام •

وقد حرص الغرب بعد هذه الهزيمة على ألا تتجه الحبشة
اتجاهها عدائيا ضد مصالحه ومن ثم اتجه الى تنظيم علاقته بها تنظيما تطمئن
اليه الحبشة من ناحية ومن ناحية أخرى يربطها الى عجلة الغرب •

وتحقيقا لهذه الغاية بادرت بريطانيا فى ١٤ من مايو سنة ١٨٩٧ الى
عقد معاهدة صداقة مع الحبشة كما عقدت معها فرنسا معاهدة فى ٢٥ من
مارس سنة ١٨٩٧ تؤيد مابين الدولتين من تحالف وتعاون فى الشؤون
الافريقية وتنظم العلاقة بينهما فى الأراضي التى احتلتها فرنسا فى
الصومال •

وهكذا راحت بريطانيا من جانب وفرنسا من جانب آخر تسعيان
لتوجيه سياسة الحبشة الخارجية فى مرحلة دقيقة من مراحل تاريخ
افريقيا العربية والاسلامية وكانت بريطانيا قد أعدت العدة لاعادة فتح
السودان ، كما كانت فرنسا تطمع فى توجيه سياسة الحبشة للوقوف فى
وجه المطامع البريطانية فى افريقيا • وقد حاولت كل من الدولتين أن
تسخر الحبشة من أجل تحقيق سياستها • غير أن الذى يعنينا ابرازه هو
أن فرنسا وانجلترا كانتا تعتبران الحبشة دولة موالية للغرب ، بل دولة
تسند وجودها من حماية الغرب لها • وعلى الرغم مما كان بين الدولتين
من المنافسة حول مطامعهما فى افريقيا فقد اتفقت كل منهما على ارضاء
الحبشة وكان هذا الارضاء على حساب السودان وارتيريا والصومال • وقد
وقعتا معاهدات فى سنوات ١٩٠٠ ، ١٩٠٢ ، ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ ، لتحقيقا
للحبشة مزاي اقليمية ، وذلك بعد أن تم اجلاء المصريين عن تلك البلاد •

وفى الوقت الذى كانت هاتان الدولتان تسعيان لارضاء الحبشة ومنحها
مزاي اقليمية كانتا تسعيان لدى ايطاليا لعقد اتفاق انكليزى فرنسى ايطالى
مشترك تم توقيعه فى ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٠٦ وكفل للدول الثلاث

حقوقاً في الحبشة كما نظم العلاقة بينها في البلاد الخاضعة لكل منهما والمتاخمة للحبشة ، وفي هذا الاتفاق حصلت بريطانيا على اعتراف من فرنسا وإيطاليا بوضع خاص لبريطانيا فيما يتعلق بتنظيم حوض نهر النيل الواقع في الأراضي الحبشية ، وحصلت إيطاليا على اعتراف فرنسا وبريطانيا بما لايطاليا من «صالح في الحبشة ولا سيما في الأراضي المتصلة بأثيوبيا والصومال بما في هذا منطقة « البنادير » والمناطق الحرام الواقعة في الصومال ، وكذلك حصلت فرنسا في هذا الاتفاق على تأمين مصالحها الخاصة في الحبشة وبلاد الصومال وتأمين حقها في الانفراد بإنشاء خط حديدى يصل ميناء جيوتى باديس أبابا عاصمة الحبشة كما اتفقت الدول الثلاث على التضامن في القيام برقابة شديدة من أجل الحيلولة دون وصول الأسلحة للقبائل المعادية للحبشة . .

وظلت الحبشة تتمتع بهذه الرعاية الغربية الى أن توفي الامبراطور منليك في عام ١٩١٣ - بعد أن أوصى بالعرش لابن ابنته « ليدج ياسو » غير أن الامبراطورة « تايو » أرملة « منليك » عارضت هذا الاختيار وكانت حجتها في ذلك أن جد « ليدج ياسو » لأبيه مسلم وراحت تؤلب أنصارها على هذا الاختيار وعلى رأسهم الأب « متيوس » .

ورشحت للعرش ابن شقيقها الرأس « جوكسا » زوج ابنة الامبراطور « منليك » ، وظل الصراع بين « ليدج ياسو » والامبراطورة مستمرا دون أن تنجح الامبراطورة في تنفيذ غرضها فلجأت الى الحكومة البريطانية لتحصل على تأييدها لموقفها ضد « ليدج ياسو » مقابل الاعتراف المطلق بوضع الحبشة تحت الحماية البريطانية الكاملة ، ولكن بريطانيا اعتذرت عن قبول هذا العرض اكتفاء بمراقبة تطور الاحداث في الحبشة - ولا سيما مراقبة نشاط السياسة الالمانية الذي بدأ يبدو في الحبشة بصورة ظاهرة تعين على بريطانيا التنبه والمراقبة .

ولما أعلنت الحرب العالمية الأولى وتبينت بريطانيا وفرنسا عدم انقياد الامبراطور « ليدج ياسو » لسياستهما انحازتا الى خصومه واستجابتا الى مطالب أعدائه فسعى لدى الأسقف « متيوس » من أجل أن يعلن حرمان

الامبراطور «ليدج ياسو» من الكنيسة وعزله من الملك بتهمة الرجوع الى الاسلام دين أجداده... وفي ذات الرسالة التي وجهها الأسقف في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩١٦ تلك الرسالة التي قرر فيها حرمان الامبراطور وعزله ، أعلن الأسقف تولية الأميرة زادويتو العرش وهي ابنة منليك وزوجة الرأس جوجا ، ونصب الرأس « تفرى » (هيلاسلاسى) وليا للعهد ، متجاهلا زوج الامبراطورة الجديدة .



وهكذا نجحت مؤامرة بريطانيا وفرنسا في اقضاء ليدج ياسو عن العرش وتولية الأميرة زادويتو ، ومن ثم تمكين الرأس « تفرى » (هيلاسلاسى) من الحكم باسم هذه الامبراطورة .



مما تقدم ، تبدو حقائق يجمل بنا أن نعرفها عن الحبشة وارتباطها بالغرب ، والشرق - فيبدو - أن مصلحة الحبشة ذاتها لم تكن يوما ما هدف السياسة الغربية ولا سيما بريطانيا ، وانما كان هدف هذه السياسة دائما هو كسب ولاء حكام الحبشة للغرب ، واجتذابهم في صفه للوقوف في وجه العرب ، واية ذلك ، أننا رأينا كيف أن الغرب كان لا يزال يصانع الحبشة ويجاملها حتى اذا تضاربت مصالحه يوما ما بمصالحها ، تنكر لها ووقف ضدها في صرامة وعنف وسام شعبها الحسف والهوان وأذاقه أشد ما تلقى الشعوب من قسوة الاستعمار ، ولعلنا نجد الدليل على ذلك فيما لقيه الامبراطور « تيودورس » امبراطور الحبشة من الغرب حينما وجهت اليه بريطانيا حملة عسكرية تأديبية بقيادة السير روبرت ناير (Robert Napier) لتقص منه بسبب المظالم التي عزی اليه ارتكابها ضد بعض الرعايا البريطانيين في الحبشة ، وكان القصاص في هذه الحملة من العنف الى حد أن لقي الامبراطور مصرعه في العاشر من ابريل سنة ١٨٦٨ .. ثم يبدو لنا كيف كان هم بريطانيا وجل غايتها من الحبشة هو تأمين مصالحها فيها ، ويمكن التماس المثل الواضح في هذا الصدد ، من المعاهدة

التي عقدها بريطانيا مع الحبشة في عام ١٩٠٢ وبموجبها حصلت بريطانيا على حق مطلق لها في مد أي خط حديدي عبر الأراضي الحبشية بوصف أن هذا الاجراء هو جزء من مشروع الخط الحديدي المزمع انشاؤه اذ ذاك ليربط القاهرة برأس الرجاء الصالح .. وهنا وبهذه المناسبة لانجد مناصا من أن نسجل على بريطانيا تجنبها ذكر ما لمصر من حقوق في مياه النيل وتنظيم مجراه وعدم الاشارة ، مجرد الاشارة ، الى هذه الحقوق وتجاهلها اطلاقا في تلك المعاهدة التي قيدت بها الحبشة وكتبتها في التزامات مباشرة لمصلحة بريطانيا • التزامات من شأنها ان تقل يد الحبشة ، بحيث لا يمكنها أن تصرف أي تصرف يتعلق بمياه النيل أو باقامة أية انشاءات من شأنها أن تتحكم في تصريف مياهه ، أو حجزها عبر النيل الأزرق وبحيرة تسانا ، والسوبات ..

ولقد كانت بريطانيا وقتئذ تتحدث في هذا الشأن أغنى في موضوع تلك المعاهدة بصفتها الشخصية وباسم السودان ، دون الاشارة الى مصر .. وهكذا تم لبريطانيا في تلك المعاهدة ان تقيد الحبشة بقيود وأن تجعل لنفسها في ذات الوقت كامل السيطرة والتسلط والسلطان على مياه النيل المنحدرة من الحبشة بحيث كانت هذه السيطرة لبريطانيا بمثابة سلاح تلوح وتهدد به مصر عند الاقتضاء ، كما كانت سلعة تساوم بها مصر كلما عن لها أن تساومها •

هذه كانت ، ومازالت ، سياسة الغرب تجاه الحبشة ، على الصورة التي سنفصلها في المرحلة التالية من مؤلفنا •

الفصل العاشر

خطط الغرب في أفريقيا العربية الإسلامية بعد مؤتمر برلين

« بروتوكول مؤتمر برلين يعترف بسيادة مصر على حوض النيل بأكمله وعدم
« جواز استيلاء أية دولة أوروبية عليه - بريطانيا ترقب وتنتظر الأحداث لتنفيذ
« خططها لإنشاء إمبراطورية أفريقية - فرنسا تعمل بمعاونة البعثات التبشيرية - دور
« الكاردينال « دي لافيغري » - فرنسا تستولى على اراض تقسم ٤٠ مليوناً من
« السكان - تجارة بريطانيا مع مستعمراتها عام ١٨٩٠ بلغت ٣٢٠ مليون جنيه -
« بريطانيا تساند الاستعمار البلجيكي - إيطاليا تحلم بإمبراطورية أفريقية - الغرب
« يواجه شعوباً وقادة متفرقين - السياسة الغربية تعمل لإذابة العناصر الوطنية
« وتفكيك المجتمعات الأفريقية ونشر روح الفساد والانحلال والفرقة والتناحر -
« الغرب ينشر لغته ويفزو أفريقيا ثقافياً لقتل الوعي الوطني - الغرب يعتبر أفريقيا
« جزءاً متمماً لأوروبا وانتزاعها يؤدي إلى موت أوروبا - المطالبة بدمج أوروبا
« وأفريقيا - وحدة الدين والأهداف تحتم على أوروبا إقامة اتحاد يضمها لاستثمار
« أفريقيا وربطها بمصر أوروبا - الإسلام عقبة في تنفيذ خطط الغرب - الإسلام
« لم يتراجع برغم الاحتلال والضغط الغربي - الغرب يعمل على إخضاع الدول
« العربية المستقلة لسلطانه وحرمان كافة الشعوب العربية من العلم والنشاط
« الاقتصادي وعلى قطع صلتهم بتاريخهم - قانون « كريميه » - الغرب والطرق
« الصوفية - دول الغرب والحبيشة تستولى على الدول العربية والإسلامية في
« أفريقيا عدا مراكش وليبيا - ١٩٠٤ العام الفاصل في تحديد مصر أفريقيا . »

حرصت بريطانيا في مؤتمر برلين على أن تضمن البروتوكول الثالث
منه نصاً يحظر استيلاء أية دولة أوروبية على حوض نهر النيل ، وبهذا
أتيح لبريطانيا أن تنفذ سياستها التي كانت تقوم وقتئذ على عنصر الترقب
والترقب والانتظار إلى أن يحين الوقت لتنفيذ الخطة بنجاح ، لأن السودان
كان فريسة ضخمة لا يمكن أن تلتهمها بريطانيا دون أن تثير اعتراضات
الغرب والباب العالي ومصر ، ولقد كانت بريطانيا تمهد لإنشاء إمبراطوريتها
في أفريقيا ، غير أن السياسة البريطانية مع هذا كانت في الوقت الذي
أخرجت فيه مصر من السودان ، حريصة على أن تستبقى لمصر حقوقها
فيه ، فلم تلزمها بالتخلي والتنازل عن هذه الحقوق في الوقت الذي ألزمت
قواتها وحكامها بالانسحاب من السودان والتخلي عن وجودهم فيه ، لذلك

حرصت بريطانيا في كل ماعقدته من اتفاقيات فيما بعد ، مع ألمانيا وإيطاليا وفرنسا على أن ينص صراحة في تلك الاتفاقيات على أن حقوق مصر في الأراضي السودانية حقوق ثابتة وانها تعتبر حقوقاً موقوفة حتى يتاح للحكومة المصرية أن تسترد ادارتها المباشرة .. على أن بريطانيا مع كل هذا لم تشأ أن تعود مصر منفردة الى السودان •

ولم تقف فرنسا مكتوفة اليدين ، أمام سياسة بريطانيا في السودان ، بل انها انبرت ليكون لها دورها ومكانها ، في حملة الاقتناص الاستعماري الواسعة التي وجهتها الدول الأوروبية - اذ ذاك - الى أفريقيا العربية الاسلامية ولا سيما وأن الكاردينال لافيجيرى (Lavignerie) الذي تزعم الحركة الاستعمارية التبشيرية في أفريقيا والذي يعتبر الرائد الأول للاستعمار الفرنسي في هذه القارة ، كان قد بعث برجاله المعروفين بالأباء البيض (Pères Blancs) الى أوغندا منذ عام ١٨٧٩ وقد تمكن من الحصول على اقرار من سلطان أوغندا بقبوله الحماية الفرنسية •

وقد بعثت بريطانيا أيضا بعثات تبشيرية كما قامت بلجيكا من جانبها بإيفاد مثل هذه البعثات وهكذا بلغت المنافسة بين هذه الدول أشدها في أوغندا الى أن تمكنت بريطانيا عن طريق الأسقف البريطاني المهيمن على حركة التبشير فيها من الحصول على وثيقة نصت على قبول أوغندا للحماية البريطانية •

وبهذا تمكنت بريطانيا من تأمين استعمارها في أفريقية ، ولكي يزداد استعمارها تأمينا عقدت مع فرنسا اتفاقا في ٥ من أغسطس سنة ١٨٩٠ ، ارتضت بريطانيا بموجبه أن تفرض فرنسا حمايتها على جزيرة مدغشقر وأن تمتد ممتلكاتها في قلب الصحراء وفي حوض نهر النيجر وبحيرة تشاد الى الحدود التي يتفق عليها فيما بعد ..

وعلى هذه الصورة تم لفرنسا فيما بين عامي ١٨٨١ و ١٨٩٠ الاستيلاء على تونس والتوسع في أعالي السنغال والنيجر وشمال الكونغو وغربي السودان حتى النيجر الأوسط ، كما تم لبريطانيا الاستيلاء على مصر

والنيجر الأدنى وأواسط مجرى نهر الزمبزي وشمالى زنجبار وأوغندا :

ولقد تحقق لفونسا توسع فى أراضى بلغت مساحتها فى عام ١٨٨٨ سبعة ملايين من الكيلومترات المربعة تضم ٤٠ مليوناً من السكان فى حين أن عدد سكان المستعمرات الفرنسية لم يكن يجاوز فى عام ١٨٨٠ مقدار خمسة ملايين ، ولكى ندرك أهمية الفوائد الاقتصادية التى عادت على كل من فرنسا وبريطانيا من توسعها الاستعماري حتى سنة ١٨٩٠ نقول • ان تجارة فرنسا الخارجية مع مستعمراتها بلغت ٥٠ مليوناً من الجنيهات سنوياً ، كما بلغت تجارة بريطانيا الخارجية مع مستعمراتها ٣٢٠ مليوناً من الجنيهات سنوياً ، وعلى ضوء هذه الأرقام يمكن تقدير الثروة التى استطاع الاستعماران الفرنسى والبريطانى الحصول عليها ليحقق الازدهار والرفاهية لابنائهم - من عرق ومن دماء وأرواح وحقوق أبناء تلك المستعمرات التى كان يتشوق الاستعمار برعايته وحمايته لها •

بينما كان هذا السياق بين الدول الاستعمارية على أشده وكانت المساومات بينها فى ذروتها كانت انكلترا تحرص دائماً أبداً على إبعاد جميع الدول الأوروبية عن مجال نشاطها وأطماعها فلم تنس فى كل ماعقدته من معاهدات واتفاقيات فى الفترة التى استقل فيها السودان أن تشير فى نصوص المعاهدات الى أن أراضى السودان تعتبر أراضى مصرية وأن كل مسائلها لا يمكن أن يضيع ما لمصر فيها من حقوق تعتبر « مجمدة » حتى تتمكن الحكومة المصرية من استعادة إدارتها •



وقد ساندت بريطانيا الملك ليوبولد الثانى ملك بلجيكا وساعدته فى تكوين مستعمرة الكونغو ولم يكن هدفها من إيجاد هذه المستعمرة هو مصلحة بلجيكا ، وإنما كان هدفها إيجاد دولة تكون بمثابة حاجز يحول دون تسرب فرنسا أو سواها من الدول الأوروبية العظمى الى قلب إفريقيا من الشمال الى الجنوب ودون تسرب الحركة العربية الإسلامية من الشرق الى الغرب •

كما عملت بريطانيا على تأمين مستقبلها فى إفريقيا بضمن دفعته الى إيطاليا وكان هذا الثمن تمزيق أراضى السودان وتمكين إيطاليا من الاستيلاء على ميناء مصوع فى عام ١٨٨٥ لذلك وقعت اتفاقين مع إيطاليا •• أحدهما

فى عام ١٨٩١ والآخر فى عام ١٨٩٥ واعترفت بموجبها لأيطاليا بملكيتها لأراض عربية واسلامية لم يكن لواحدة من الدولتين أى سند قانونى لامتلاكها أو التصرف فيها ، ولكن ايطاليا على الرغم من ذلك لم تقنع بهذا الذى سلمت به لها بريطانيا بل زادت مطامعها الاقليمية واتجهت سياستها الى تكوين امبراطورية افريقية •• وكان احتلال ايطاليا لمديرية كسلا أول مرحلة لها فى سبيل تحقيق حلمها ، كما كان عدوانها على الحبشة مرحلة أخرى من مراحل هذه السياسة وقد بقيت الامبراطورية الايطالية فى افريقية حلما يداعب خيال الايطاليين طيلة سنوات الثلاث الأول من القرن العشرين •



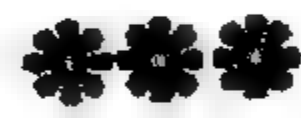
وهكذا استقر الغرب فى افريقية العربية الاسلامية ، لا يواجه فيها الا شعوبا وقادة متفرقين وأما أنهكتها الفوضى والفساد وأرهقتها الفرقة والتناحر مما جعل الغرب مطمئنا الى وجوده وبقائه فى افريقية ، وفى ظل هذا الاستقرار تمكنت سياسة الغرب من أن تفعل أفاعيلها بين الشعوب الافريقية فى بسط وتؤدة واحكام من أجل اذابة العناصر الوطنية والسيطرة على الافريقيين كافة •

وفى هذا السبيل لم يلجأ الغرب الى وسائل العنف من أجل تفكيك المجتمعات الافريقية ، لم يتصد لحرية العقائد والأديان لهؤلاء الذين أصبح مسيطرا عليهم ولكنه عمل على أن يقر فى عقائدهم ويرسخ فى أذهانهم أن للغرب « رسالة » من أجل السلام يحملها لهم على حين أخذ فى الوقت نفسه ينشر بين الشعوب الافريقية روح الفساد والانحلال ، فى صور مدنية غربية زائفة ، راح الغرب ينشر لغته بين أبناء افريقية ، ويغزو البلاد غزوا ثقافيا ويوجه التفكير فيها لمصلحته - ويعمل على تفتيت القوى الوطنية ، وقتل الوعي الوطنى فى أبناء البلاد جميعا ، لقد اتجهت سياسة الغرب هذه الوجهة منذ أن استقر للغرب الأمر فى افريقية ، وبهذه السياسة كان يعمل من أجل أن يجعل من القارة الافريقية قوة للغرب ، لا لافريقية ويستمد

من القارة السوداء مايكفل له ولأبنائه الرخاء والأمن والاستقرار لعدة قرون ..

وقد كان الغرب ، يشعر بأن افريقية تسمى قلب أوروبا وان انتزاعها يفضي - حتما الى موت أوروبا بل ان من بين هؤلاء الكتاب والمفكرين من أخذ يدعو الى اقامة وحدة بين أوروبا وافريقية ، ومن بينهم من ذهب في الرأي الى أبعد من هذا الذي فراح يبشر بادماج أوروبا وافريقية في وحدة اقتصادية سياسية لامفر منها ، اذ ان الضرورة هي التي ستفرضها أكثر مما يملها مجرد الاختيار الحر .

وقد كان هناك من يقول : ان وحدة الثقافة الأوروبية ووحدة الاهداف بين الدول الأوروبية ووحدة الدين المسيحي التي تجمع هذه الدول ، كل ذلك يعين على دول أوروبا على أن تقيم فيما بينها اتحادا او على الأقل تعقد اتفاقا من شأنه أن يفضي الى قيام وحدة أوروبية قوية تشمل دول أوروبا بأسرها وتربط بها افريقية في مصير واحد ..



ولم تكن أوروبا ترى أمامها عقبة - بعد أن استقرت على هذا الاتجاه منذ انعقاد مؤتمر برلين ، سوى ذلك العدو اللدود ، الاسلام ، ذلك الدين الذي انتشرت دعوته حتى بلغت قلب افريقية ، وكان يسود الكونغو بأسره وقد كان ذلك على الرغم مما أصاب الحركات الوطنية في البلاد الاسلامية، في تونس ومصر والسودان ،

وفي ذلك كان سياسة أوروبا يقولون : انه على الرغم من احتلال الغرب لأفريقية فانهم لم يلاحظوا أن الاسلام قد تراجع في أي مكان بالمنطقة المحتلة في هذه القارة ، بل ان اعتناق الفرد الواحد من أبناء افريقية للدين المسيحي على أي مذهب من مذاهبه يقابله دائما ، اعتناق آلاف من الافريقيين للاسلام ، وبذلك يلوذون بالعسكر المعادي للغرب ، بدلا من العسكر الذي يعد لهم الغرب .

ومن أجل هذا فقد كان سياسة الغرب يرون أن الاسلام ماض في سبيله لاقامة افريقية الاسلامية المعادية له والتي متى تم قيامها وقفت مخاللة لجبهة في وجهه وأصبحت حائلا قويا دون تحقيق أغراضه ، مما جعل الاسلام في نظر الغرب العدو الرئيسي لسياسته في افريقية ، ومما كان من شأنه أن ينعقد اجماع سياسة الغرب على التضامن والتكاتف لاقامة افريقية المسيحية سواء أكانت بروتستانتية أو كاثوليكية اذ الغرض كله - هو أن تسودها المسيحية فحسب ، لأن الصراع ضد الاسلام كان يستلزم من أوروبا

أن تخضع لسلطانها الدول الإسلامية المستقلة أو التي كانت تتمتع بأي نوع من أنواع الحكم الذاتي . . . وكان هذا الصراع يعين على أوروبا أن تقوم بحملتها للقضاء على الدين الإسلامي بين الشعوب الأفريقية ، تلك الحملة التي كانت تحمل في ظاهرها طابع العطف والرعاية من جانب الغرب لهذه الشعوب . . . وكانت فرنسا تحمل لواء الدعوة إلى تناسي الفوارق الدينية بين دول أوروبا جميعها وإلى تضامن الجميع من مسيحيين وبروتستانت أو كاثوليك أو من يهود واتحاد الجميع في جبهة واحدة في أفريقية تشن على الإسلام فيها حرباً جديدة صليبية يهودية ، حرباً لا يشهر فيها سيف ، ولا تستخدم فيها غير أسلحة التضليل والدعاية المتسللة البطيئة الهادئة ، وحرمان الشعوب المتمسكة بعقيدتها الإسلامية في أفريقية أي بصيص من نور العلم والمعرفة والحيلولة بينهم وبين أي نشاط اجتماعي أو اقتصادي ، وغزو عقولهم وأفكارهم بكل ما يوهنها حتى يمكن أن تنقطع صلة هذه الشعوب بتاريخها وحتى يمكن أن تختفي من أمام عيونهم أمجادهم القديمة ، وتختفي مثلهم ، ولا يبقى في نفوسهم أثر من تراث يربطهم بقوميتهم أو بعقيدتهم حتى لا يكون في رؤوسهم من المعرفة والثقافة ما يربطهم بحاضر قوى أو يطمعهم في مستقبل أقوى .

وكان ذلك كله في رأي سياسة الغرب بمثابة المرحلة التي يتيسر بعدها حتماً أو التي من طبيعتها أن تنتهي بهذه الشعوب الإسلامية إلى الاندماج والذوبان تلقائياً - في المجتمع الغربي ، دون ما عنف ولا قسر لتحقيق هذا الاندماج الذي يراد به فناء وسحق الإسلام .

وذلك الغرض الذي مضت سياسة الغرب تعمل على تحقيقه في دأب وفي تسلل ودون ضجة ودون أن تترك أية فرصة في الاعلان عن احترامها للعقيدة الإسلامية وتقديرها لما فيها من سمو المعاني .

وفي الوقت الذي كانت تؤكد فيه فرنسا أنها لا تبغى إلا تطوير الإسلام بما يحقق له الثبات والتجاوب مع الزمن ، عمدت إلى إصدار قانون « كريمةيه » الذي منح الجنسية الفرنسية لكل مسيحي أو يهودي من أبناء شمال أفريقية ، ومسأواتهم بالفرنسيين في جميع الحقوق وحرّم هذا الحق على المسلمين في هذه البلاد . وكانت فرنسا

تهدف بهذا القانون الى اكراه المسلمين الافريقيين على التخلي عن دينهم بدافع من حرصهم على مصالحهم المادية ولكن استمساك مسلمي شمالي افريقية بعقائدهم كان اقوى من الاغراء المادي واَقوى من هذا القانون قاتروا التصحية والكفاح عن الرضوخ لاساليب السياسة الغربية .

لقد كان سياسة الغرب لايفشون يعلنون أنهم على موعد مع ذلك اليوم الذى يشاهدون فيه تلك القلعة الحصينة الشامخة التى شادها الاسلام فى افريقية تسقط وتنهار وتصبح أثرا بعد عين ، وأنهم سيصبرون انتظارا لهذا اليوم - وقد اقتضاهم الصبر والانتظار قرنا بأكمله .

كما دعا هؤلاء السياسة العناصر المتعطشة للكفاح الاستعماري ليكونوا جنودا فى المعركة ضد الاسلام على أن يتولى قيادة المعركة المبشرون من جميع الطوائف المسيحية - هؤلاء المبشرون الذين كانوا الرواد الحقيقيين للاستعمار وجنود الطليعة للغرب فى الشرق ..

ولقد اهتم سياسة الغرب وقواده وحكام المستعمرات ورجال الدين والمفكرون بدراسة الطرق الصوفية المنتشرة فى افريقية الغربية والاسلامية حيث يسود الاستعمار الغربى » وكتبوا عنها وتصدوا لها فى مقالاتهم ومؤلفاتهم بالوصف والتفنيد ، فتناولت أقلامهم طرق القدرية والخلوتية والشاذلية والعيسوية والشيخية والتيجانية والرحمانية والسنوسية . ووضعوا المخططات لمقاومتها ، وأفاضوا فى شرح خطرها على مستقبل الاستعمار الغربى اذا ماتركت تمارس نشاطها فى افريقية بأسرها ..

يقول المؤرخ شمولدرز (Schmolders) ان الصوفية فى الاسلام ليست طائفة دينية أو نظرية فلسفية خاصة بعيدة عن تعاليم الاسلام ولكنها سبيل للوصول الى النقاء ولبلوغ مرتبة من الصفاء تمكن الروح من الاقتراب من الخالق سبحانه وتعالى .. وعلى هذه الصورة كان للصوفية الاسلامية نظير فى الأديان التى تقدر الصلة بين الخالق والمخلوق وأن أبرز صفات المتصوفة هى التجرد من الماديات ومن متع الحياة الدنيا ، والتزام التأمل فى قدرة الله وصفاته ..

ويقول الأسقف روكيت (Rouquette) في مؤلفه عن الجمعيات السرية في الاسلام ، ان الصوفية تهدف الى امتصاص اتباعها في تأمل سيرة الرسول والاتجاه الى الله •
ويستطرد الأسقف فيقول في هذا الصدد « ان الطرق الصوفية جعلت من المسلم ذى الثياب البالية التى تعيش عليها الحشرات تنهش جسمه والذى يتسم وجهه بسمات الحرمان والألم ، قوة تقف من الغربى موقف الكبرياء والتحدى ، فلم يحزن هامة ولم يطأطأ رأسه •• بل انه حينما يلتقى بالغربى الذى تتمثل فيه الحضارة ويتمثل فيه الثراء لا يفسح له الطريق ، وأكثر من هذا فانه لولا قوة السلاح التى يستند اليها الغربى لما أمكن حمايته من بطش مثل هذا المسلم ••

ويستطرد الأسقف روكيت فيقول : « ان الدعوة التى يقوم بها رجال الطرق الصوفية تشكل الخطر الحقيقى على مصالح الغرب فى البلاد التى يسيطر عليها الغرب فى آسيا وافريقية ••

• ويشاطر روكيت رأيه هذا المؤرخ رين (Rinn) •

وفى مؤلفه المنشور فى عام ١٨٩٩ ، يقول هذا الأسقف « انه عندما تحين الساعة وينتفض أبناء شمال افريقية ويهبون فى ثورة ضد الاستعمار الفرنسى ، فان فرنسا لن تواجه مجرد عصابات غير منظمة ، بل انها ستجد نفسها أمام مئات الألوف من المجاهدين الأشداء الشجعان المؤمنين المستميتين فى القتال والذين يستمدون طاقتهم الجبارة من تعاليم رجال الطرق الصوفية ••

وفى هذا الشأن يستطرد الاسقف قائلا « ان أحد رجال الطرق الصوفية قال له فى سياق حديث له معه ، ان الفرنسيين لا يجدون اليوم من يقف أمامهم ، ولكن عندما ينفجر البارود سيكون الله معنا وسنخرج الفرنسيين من شمالى افريقية ••

ثم يقول المؤلف فى مؤلفه المشار اليه ، انه ما لم يدرك الغرب خطر رجال الطرق الصوفية ، هذا الخطر الذى نبه اليه من قبل الكردينال « دى لافيجرى » ، فليس بمستبعد على رجال الطرق الصوفية أن يمشوا فى تغذية روح المقاومة بين الأهلىين حتى نجد أعظم مستعمراتنا تفلت من أيدينا وتتزع

منا وهكذا شن الغرب على الطرق الصوفية حملة مستمرة ليقضي عليها ويحرر العربي من تلك العقيدة التي تلقى في روعه أن الدفاع عن الوطن العربي ومقاومة المستعمر والامتناع في هذا السيل ركن من أركان الدين ..



وهكذا شهدت نهاية القرن التاسع عشر الدعوة لاتحاد أوروبا جميعاً، ضد العروبة ، تلك الدعوة التي كان أول من بادر بتليتها والاستجابة لها بريطانيا وفرنسا فقامت الدولتان بانهاء ما كان بينهما من تنافس ، وكانت الاتفاقية التي وقعها في ٨ من ابريل سنة ١٩٠٤ لورد لاندسون (Landsdane) عن انجلترا والمسيو « جول كامبون » (Jules Cambon) عن فرنسا - كانت هذه الاتفاقية ثمرة لهذه الدعوة .. كما كانت متممة لمؤامرة الغرب على افريقية ، التي حددت معالمها في مؤتمر برلين في سنة ١٨٧٨ ، وما تلاه من اتفاقيات ..

وقد نظمت اتفاقية سنة ١٩٠٤ ، فيما نظمت من علاقات بريطانيا وفرنسا ، علاقاتهما بالنسبة لمراكش ولصير ، فتعهدت بريطانيا بمساندة فرنسا في مراكش وتعهدت فرنسا بعدم التصدي للسياسة البريطانية في مصر ..

كما قامت بريطانيا وفرنسا بتوقيع معاهدة مع ايطاليا تحدد فيها مصير ليبيا ..

وهكذا كان عام ١٩٠٤ ، العام الفاصل في تحديد مصير افريقية ولا سيما مصر ومراكش وليبيا ، وكذلك في اطلاق أيدي الدول الغربية في افريقية ..

وتم وضع يد فرنسا وبريطانيا وايطاليا والحبشة على مصر وتونس والجزائر والسودان وارتيريا وبلاد الصومال وهرر وافريقيا الغربية العربية الاسلامية وتمت للغرب السيطرة على افريقية العربية والاسلامية ولم يبق من شعوبها بلد بعيد عن سيطرته وقبض الا مراكش وليبيا ..

الفصل الحادي عشر غزو تونس

«دولة قرطاجنة - الفتح الاسلامي - تونس والسكردينال (دي لافيغري) رانها»
 «الاستعمار الفرنسي - تونس مركز اشعاع الثقافة والحضارة الاسلامية - حرص»
 «تونس على تجنب الصراع مع الغرب في عهد الثورة الفرنسية ونابليون - تونس تحرص»
 «على صداقة فرنسا وايطاليا - تسامح تونس بطمع الغرب فيها - الغرب يطبق في تونس»
 «ذات الخطط التي طبقتها في مصر - عملاء الغرب يعرقلون الاصلاح وينشرون الفوضى»
 «والفساد - عملاء الغرب كانوا الباي واليهود والطبقة المستتظة الاقطاعية - دور»
 «سماحة اليهودي فيما حل بتونس من كوارث - صور من العبث بمالية البلاد - تدهور»
 «الاحوال الاقتصادية - ثورة الشعب - دور المستر رود عميل بريطانيا في قيام الثورة»
 «ضد القوات المصرية في سوريا ولبنان - (وود) يعمل لمصلحة بلاده في تونس - الزايا»
 «التي حصل عليها اليهود والاجانب في تونس في دستور ١٨٥٧ - فرنسا وايطاليا تدفعان»
 «البلاد الى هاوية الفقر والافلاس لتقع الماساة المالية والسياسية التي دبرها الغرب»
 «الغرب يطالب بانشاء لجنة دولية للرقابة على شئون تونس المالية - التنافس بين فرنسا»
 «وايطاليا - الصراع بين الدول الغربية داخل لجنة الرقابة الدولية - موقف ايطاليا»
 «كان هو موقف بريطانيا - فرنسا تعمل على الانفراد بالسيطرة على تونس - ايطاليا»
 «تطالب بتوزيع البلاد العربية في شمال افريقية بينها وبين اسبانيا وفرنسا - اثر استيلاء»
 «بريطانيا على قبرص في مصر تونس - بريطانيا والمانيا تقبلان اطلاق يد فرنسا في تونس»
 «ايطاليا تنافس فرنسا - المساومات بين الدولتين حول ليبيا والبانيا - تعريض سفير»
 «فرنسا في لندن - فرنسا تعجل بالاستيلاء على تونس - الغزو الفرنسي - فرنسا تملأ»
 «شروطها على تونس - تغفل فرنسا في سائر فروع الادارة التونسية وسيطرتها على»
 «النشاط الاقتصادي والصناعات للتونسيين من اي عمل - حذر فرنسا في مراحل الاحتلال»
 «الاولى - والرابطة والتلازم والتشابه بين اساليب بريطانيا في مصر واساليب فرنسا في»
 «تونس - كفاح الشعب التونسي» .

يقول مؤرخو الغرب وفي مقدمتهم تيسو (Tissot) ومرتسييه (Mercier) وريديجوي (Ridgeway) ان سكان شمالي افريقيا يمتون الى جنسين اختلطا منذ امد بعيد وأن أحد هذين الجنسين انحدر الى شمال افريقية من الغرب والثاني من جنوب الصحراء الكبرى ومن مصر ومن الشرق وشبه الجزيرة العربية ولم ينبج شمال افريقية من عدوان الغرب فقد ثبت أن جحافل من الجنس الأشقر الذي كان يقطن شمال أوروبا غزت شمالي افريقية وأيدت الآثار المصرية وجود هذه العناصر قبل الأسرة التاسعة

عشرة ، وقد استوطن هؤلاء الغزاة ساحل شمالى افريقية ولاسيما الساحلين
الليبي والتونسي •

وقد درج قدماء المصريين على اطلاق اسم ليبو على الشعوب القاطنة
فيما وراء الصحراء الغربية ومنها اشتق اسم ليبي على القادم منها •
ويقول المؤرخ هيرودت ، وقد ذابت هذه الأجناس بعضها فى بعض
واختلطت حضاراتهم بالشعوب القاطنة على الساحل الشرقى للبحر الأبيض
المتوسط حتى شمالى سوريا •

ويسجل التاريخ زحف الشرق الى شمالى افريقية - ويقطن أبناؤه
على طول الساحل الليبي والتونسي - وكان الفينيقيون أبرز هذه العناصر
اذ استقروا فى معظم المدن الساحلية المعروفة حاليا فى ليبيا وتونس ،
وتقول بعض الروايات أن أول ملك شرقى حكم تلك البقاع ومكن لسيطرة
الجنس العربى بصفة نهائية هو شداد بن عاد وتقول رواية أخرى انه كان
الملك العربى « أفريقي » الذى ينسب به بعض المؤرخين الى اليمن وينسب به
بعضهم الى سورية - والى هؤلاء العرب سواء كانوا من النازحين من اليمن
أو من جنوبى الصحراء أو من الساحل الشرقى للبحر الأبيض المتوسط
ينتمى الجنس العربى الأصل الذى استوطن شمالى افريقية من أقصى جنوبى
مراكش غربا الى مصر شرقا •

ولقد ازدهرت البلاد وقامت بها حضارات كانت أبرزها حضارة
قرطاجنة التى شملت ساحل أفريقية بأسره من ليبيا الى طنجة وكان
استثمار أبناء قرطاجنة بالتجارة وكان ثراؤها وازدهارها سببا فى استرعاء
أنظار الطامعين فيها من أمراء المغرب وليبيا ذاتها وهم الذين كثيرا ما تمردوا
على سلطانها وحاولوا القضاء عليها أكثر من مرة غير أن روما وحدها
هى التى استطاعت القضاء على قرطاجنة بعد حروب دارت رحاها أكثر
من قرن وقد ظلت السيطرة الرومانية على الساحل الافريقى حتى عام
٤١٥م حينما غزا الواندال (Vandales) ساحل شمالى افريقية

وبقيت لهم السيطرة حتى عام ٥٣١م اذ استعادت بيزنطة سلطان الامبراطورية الرومانية على تلك البلاد - غير أن هذه السيطرة بقيت سيطرة اسمية أكثر منها فعلية لأن مقاومة أهل المغرب لأي نفوذ أجنبي سواء أكان نفوذا رومانيا أم وانداليا أم بيزنطيا لم تتخذ أو تهن وقد منيت روما على أيدي أبناء المغرب بهزائم سجلها التاريخ • ويقول مؤرخو الامبراطورية الرومانية في معرض حديثهم عن أبناء شمالي افريقية ان هؤلاء العرب كانوا في حروبهم عنوانا للشجاعة وان الهزائم لم تشع اليأس في قلوبهم مهما كانت هزيمتهم ساحقة بل سرعان ما كانوا يتحولون عقب الهزيمة الى محاربين متملىء قلوبهم حماسا وعنادا واصرارا على مواصلة القتال ، كما أن الخيانة لم توجد في صفوفهم •

ومن ثم فلم يكن من سبيل الى الاعتماد على الخيانة كسلاح ضدهم يمكن خصمهم من السيطرة عليهم • وفي العهد الذي انتشرت فيه المسيحية كان أبناء المغرب أشد تمسكا بوحداية الله ورفضوا الأخذ بمبدأ التالوثية وثاروا على سلطان روما والكنيسة ونادوا بالمساواة التامة بين الناس وامتدت ثورتهم حتى شملت ليبيا وبرقة وعرفت في التاريخ باسم ثورة Les Dona tistes الدوناست نسبة الى الأسقف دوناست وكانت ثورتهم هذه هي القاضية على نفوذ روما وسلطانها وسيطرتها في شمالي افريقية •

ولما استعادت بيزنطة هذه السيطرة أرادت أن تصرف أبناء شمالي افريقية عن عقيدتهم فتصدى لها أهل المغرب ولم تعرف شمالي افريقية الهدوء والسلام طيلة الأعوام التي سيطرت فيها بيزنطة (ويسجل ابن خلدون حالة البلاد في ذلك العهد فيقول : ان الرؤساء والأمراء من أبناء البلاد كانوا هم الحكام الحقيقيين للبلاد وحمايتها من بطش وعدوان الرومان والفرنجة والروم ••)

هكذا كان شمالي افريقية عند الفتح الاسلامي ، كان شعبا بعضه انحدر من شمالي الشرق العربي وبعضه وافد من جنوبيه وبعضه نزع من مصر ، شعب يتدين بآله واحد ويؤمن بالمساواة ، شعب شديد التمسك بحريته وباستقلاله •

ويقول المؤرخ بيكوت (V. Piquet) ان دخول أهل شمالى افريقية فى الاسلام بهذه الصورة المذهلة لم يكن أمرا مستغربا لأنهم كانوا مسيحيين بحكم الفتح وعندما استقلوا خرجوا على الكنيسة ونسوا مع الاستقلال الدين المسيحى واستقلوا بالاسلام مع الفتح العربى لما وجدوه فيه من وضوح وبساطة • •

وهكذا فتح العرب برقة والمغرب الأوسط والمغرب الأقصى وفى هذا الأخير قامت الدولة الادريسية وأنشأ مؤسسها الأمير ادريس مدينة فاس فى عام ٨٠٨ م •

ولم تنج بلاد المغرب من الحروب الداخلية والفتن التى شتت شمل العرب وقامت المنافسة العنيفة بين أمراء الفاطميين والأوربيين فى شمالى افريقيا وأمراء بنى أمية فى الأندلس الى أن دالت دولة العرب بالأندلس وسقطت مصر فى يد الأتراك واتجه الزحف العثمانى الى ليبيا والمغرب الأوسط ، ولكنه توقف عند حدود المغرب الأقصى فلم يمتد الى هذه المنطقة سلطان الحكم العثمانى ، بل بقيت فى حكم الأشراف من سلالة (علي) متمتعة باستقلالها •

وكانت تونس أبرز بلاد المغرب الأوسط وكان لها منذ أقدم العصور مكان ممتاز فى حضارة البحر الأبيض المتوسط وقد امتد نفوذها الى صقلية وسردينيا وجنوبى ايطاليا وكورسيكا والمغرب بأسره • • وأول حاكم مسلم لتونس كان عقبة بن نافع وهو الذى قام ببناء مدينة القيروان وجعل منها عاصمة للبلاد فى سنة ٦٧٠ م •

ولقد دام الصراع بين العرب وبيزنطة قرابة ثلاثين عاما حتى عهد عبد الملك بن مروان الى حسان بن النعمان بقيادة الجيوش العربية فتمكن هذا القائد من القضاء على الروم وخلفائهم واستولى على قرطاجنة وشيد مدينة تونس عام ٨٨ هـ واعتنق البربر الاسلام •

وقد وجه الخليفة عمر بن عبد العزيز جهده لنشر الاسلام بين عرب افريقية فجعل القيروان مركزا من مراكز الاشعاع الاسلامى فى المغرب

وفي الصحراء الأفريقية وأنشأ جامع الزيتونة ونشر تعليم اللغة العربية في سائر البلاد عن طريق ما كان معروفا (بالكتيب) وفي ظل الدولة الإسلامية تابعت تونس تطورها ونهضتها وتكونت شخصيتها وحضارتها ، فأنشئت معاهد لدراسة الطب والرياضيات وسائر العلوم ومنها نبغ فلاسفة وعلماء وفنانون وأدباء تفخر بهم العروبة والإسلام ويعتبر انتاجهم في مختلف الميادين الفنية والعلمية من أعظم ما يعتز به العرب والمسلمون .. فمن تونس نبغ القاضي أسد بن الفرات والقاضي سمنون والطبيب أحمد بن الجزار .. وابن خلدون وابن عرفة وابن أشرف وابن داسق وكلها أسماء يعرفها الغرب ، ويشيد بذكراها .

وقد تعاقب على الحكم في تونس الاغالبه فالفاطميون وامتد سلطانها الى جزر كريت وكورسيكا وسردينيا وفي عهد الدولة الصنهاجية نزحت اليها من صعيد مصر قبائل بني هلال وبني سليم ورباح وتعرضت تونس لغزوات النورمان (Normands) الذين انتزعوا جزيرة صقلية بعد أن سيطرت عليها تونس قرابة ثلاثة قرون .. ولم ينقذ تونس من غزوات الغرب الا عبد المؤمن بن علي مؤسس الدولة الموحدية في المغرب الأقصى وقد حقق عبد المؤمن الوحدة بين بلاد المغرب والأندلس .

وفي عهد الدولة الحفصية التي خلفت الدولة الموحدية استطاع أبو زكريا مؤسس الدولة أن يحافظ على الوحدة بين طرابلس والجزائر ومراكش وكذلك نهج نهجه خليفته المستنصر .

ويقول الكاردينال دي لافيغيري (Lavigerie) أكبر رائد للتبشير والاستعمار الفرنسي في افريقية ان المسلمين بعد أن جعلوا من تونس قاعدة لعملياتهم استمروا في محاربة الغرب حتى شرع الملك لويس التاسع في سنة ١٢٧٠ م وسنة ٦٦٩ هـ في غزو تونس ويمضي الكاردينال فيقول : « ان الملك لويس التاسع لقي منيته على أبواب تونس وفشلت حملته فشلا كان في رأى الغرب كارثة - ويزعم الكاردينال أن فرنسا استمدت من هذه الكارثة سندا لها فيما زعمته لنفسها من حقوق في تونس .

وقد أخذ الغرب من ذلك الحين يتطلع من جديد الى تونس - وكان تنافس أمراء بنى حفص وتكالبهم على الحكم والسلطان ، وكانت الخلافات الناشئة بين أمراء العرب كان ذلك كله من العوامل المشجعة للغرب في مطامعه وتطلعه ، ولهذا فان الاسبان بعد أن تمكنوا من طرد العرب من الأندلس استطاعوا احتلال سواحل تونس .. ثم بدأ الأتراك ينافسون الاسبان من أجل السيطرة على البلاد ، فلدجأ الأمير الحسن الحفصي الى اسبانيا طالبا حمايتها لحكمه في مدينة تونس غير أن الأتراك تمكنوا من غزوها وضمها للإمبراطورية العثمانية عام ٩٨١ هـ .

غير أن الاحتلال العثماني لتونس لم يطمس شخصية هذا البلد ، ولم يحل دون اقامة العلاقات المباشرة بينها وبين أوروبا ، فعقدت تونس المعاهدات مع فرنسا ، واسبانيا والدانيمرك والولايات المتحدة الأمريكية . ومما ساعد حركة التطور في تونس أن الروابط التي كانت تربطها بالدولة العثمانية لم تزد على كونها روابط روحية مستمدة من وحدة الدين وعاطفة الولاء لخليفة المسلمين ، أكثر من كونها مستمدة من السيادة العسكرية العثمانية وقوة الاحتلال ..

وعلى مر الزمن اندمج العنصر التركي في العنصر العربي ، واستقر الحكم للعرب .



ولقد مضت تونس تتطلع الى المستقبل في ثقة وتتصرف بجهودها الى تطوير شئونها وأنظمتها في جو من السلم والتسامح والصداقة ازاء جميع الشعوب الغربية ولا سيما فرنسا وايطاليا ، وتمشيا مع سياسة الود نحو الغرب التي اتبعتها تونس ، امتنعت عن اعلان الحرب على فرنسا عندما شرع نابليون في غزو مصر ومحاربة الباب العالي ، ولما تم لنابليون احتلال مصر وشرع في غزو سورية ، رأت تونس اذ ذاك أن يكون موقفها من فرنسا غير متصف بالعداء السافر ، فاكثفت بقطع علاقاتها السياسية بفرنسا .

وكان من شأن قطع العلاقات أن استغلت البلاد الايطالية ذلك الظرف

ونظمت عملية هجرة واسعة قام بها الايطاليون الى تونس • ثم تبعهم الارساليات التبشيرية التي مالبت أن استوطنت أكثر مدن تونس وأقامت المدارس والكنائس وتغلغلت في جميع الطبقات ولم يكن من المنتظر أن تقف تونس من الغرب موقفا أكثر تسامحا من الموقف الذي وقفه ، ولكن موقف التسامح ذاته كان عنصرا أساسيا في توجيه مطامع الغرب وعمله على السيطرة على تونس وبسط نفوذه عليها وهي سياسة شرع الغرب في تطبيقها في البلاد العربية التي كانت خاضعة للبواب العالي وكانت تتمتع بالاستقلال الذاتي ولاسيما مصر وتونس •

لقد شرع الغرب في التمهيد لتدخله في تونس عندما قررت دوله المجتمع في مؤتمر اكس لاشيل (Aix la Chapelle) في عام ١٨١٨ م أن توجه انذارا نهائيا الى تونس تطالبها فيه بالكف عن حماية سفن القراصنة التي كانت - اذ ذاك - تهدد سفن الدول الغربية • وقد وقع الداي حسين مع فرنسا في الثامن من أغسطس سنة ١٨٣٠ ، سلم فيها للفرنسيين بحرية التجارة داخل البلاد كما منح الفرنسيين الحق في تعيين قناصل في مختلف المدن ، وكذلك نزل عن مختلف الاتاوات والضرائب التي كانت تجبي من الأجانب •

ولقد كانت هذه المعاهدة مقدمة لانهايار الاقتصاد التونسي كما كانت بمثابة البداية لتسلسل السيطرة الفرنسية في شمالي أفريقية ، وأقرطالداي حسين في مجاملته لفرنسا الى حد ان كان موقفه منها في أثناء غزوها للجزائر موقف المتفرج •• بل ان ايلي فيتودس (Phitoudes) قد سجل في رسالته عن الدولة التونسية ، ان الداي (حسين) قد رحب بالتخلص من خطر الجزائر عليه ، بعد احتلال فرنسا لها وأكثر من هذا غزوها ، فان الداي سلم لفرنسا بالحق في متابعة مايجرى بالبلاد لتحمي غزوها - ولكي تحول دون تجمع العناصر المعادية لها ، وحتى لاتمكن هذه العناصر من اتخاذ تونس قاعدة لها •

وكانت الدول الغربية ولاسيما فرنسا وانكلترا وايطاليا متضامنة من

حيث المبدأ الذي كان يستهدف القضاء على كيان تونس والسيطرة عليها ، وبالرغم مما كان قائما بين هذه الدول من تنافس وصراع من حيث النتيجة النهائية والى من سيتول الى من بينهم أمر تونس وينفرد بالاستيلاء عليها - فان الدول الغربية كانت مجمعة فيما بينها على تطبيق سياستها وأسلوبها لاضعاف تونس واستدراجها الى ذلك الطريق الذي ينتهى بها - حتما الى الخضوع للغرب •



طبق الغرب فى تونس الأساليب التى كان يطبقها فعلا فى مصر ••
ففى الوقت الذى كان الغرب يدفع فيه الحكام للعمل على تنفيذ المشروعات الاصلاحية بالبلاد والقيام بحركة تعمير • بقصد تطوير البلاد بحيث تسير التقدم والنمو فى الغرب •

كان الغرب عن طريق عملائه يعمل على تحريض الشعب على المطالبة بالاصلاحات الدستورية ، فكان موقف الغرب ازاء الباي وازاء شعب تونس موقف من يتجه الى حق يراد به باطل ، لأن الغرب لم يكن يهدف فى الواقع الى الحركة الاصلاحية والتعميرية ، ولا الى منح الشعب حقوقه الدستورية ، وانما كان يهدف الى اشاعة الفوضى فى الوقت الذى كان عملاؤه يعملون من أجل عرقلة الاصلاح فى شتى صوره ، بل كان هدف هؤلاء العملاء وعلى رأسهم الوزراء والحكام ورجال الأعمال من يهود وأجانب ، والطبقة الاقطاعية من أبناء البلاد ، كانت جهود كل هؤلاء منصرفة الى دفع الباي الى تسخير موارد البلاد من أجل اشباع شهواته وتجاهل أية حركة اصلاحية أو تعميرية فى البلاد ، وكان الهدف الواضح من ذلك كله هو التمهيد للمأساة المالية التى كان من المحتم أن تتلوها المأساة العسكرية واحتلال البلاد ••

كان من أهداف السياسة الغربية حمل الباي على الاستدانة من الدول الغربية واستدراجها الى قبول الوصاية المالية الغربية التى ستنتهى حتما الى وصاية سياسية على حين كانت المساومات بين الدول الغربية حول مصير تونس النهائى والدولة الغربية التى تنفرد بالاستيلاء عليها •

ولقد عاون الغرب في تنفيذ سياسته في تونس الخازنهدار الذي تولى رئاسة الوزارة في تونس من سنة ١٨٣٧ حتى سنة ١٨٧٣ ، ثم اليهودي « نسيم سمامة » الذي اشرف على ادارة شئون تونس المالية وكان في ذات الوقت من رجال المال في تلك البلاد ..

ولم يشذ عن خدمة الاستعمار الغربى ممن تولوا الحكم في تونس في القرن التاسع عشر حتى تم احتلالها الا قلة معدودة لم يتع لها البقاء في الحكم طويلا ، ولقد جمع هؤلاء ثروات طائلة جزاء خدمتهم للاستعمار وعبتهم بمصالح بلادهم بحيث كانوا يدفعونها الى الفقر والافلاس .

ولقد حفلت الوثائق الرسمية البريطانية في المكاتب التي كان يتبادلها القنصل العام البريطاني « رينشارد وود » « Richard Wood » مع وزارة خارجية بريطانيا بالادلة الدامغة على هذا العبث الذي كان يجرى في تونس ، ومن بين الأمثلة ، على هذا العبث أن الخازنهدار واعوانه ولا سيما احد أبناء المشرق ويدعى « دهاك » « Daïak » دن موظفا عديا بالحكومة بأجر لا يتجاوز الثلاثين جنيها كل شهر . وقد تمكن من جمع ثروة بلغت ثلثمائة الف جنية في فترة محدودة من الزمن وهناك ايطالى يدعى ماربورجو (Marpurgo) تولى الوساطة في قرض لتونس قيمته ٥ ملايين فرنك حصل منها لنفسه على ثلاثة ملايين من الفرنكات ..



على هذه الصورة كانت تحكم تونس ، بينما كنن الداي وأعوانه وعملاؤه الذين كانوا يخدمون الغرب وينفذون خططه يعملون في الوقت نفسه على اشباع شهوات الباي .. كانت أحوال تونس الاقتصادية في تدهور مستمر فكان القحط قد أصاب أخصب مناطقها ، وهاجر أهلها وتركوا الأرض تبور ، وتخلوا عنها تجنباً لدفع الضرائب الباهظة للباي وأعوانه برغم بوار الاراضي .. وتحولت الطبقة الحاكمة واتباعها الى عصابات تفرض الاتاوات على التجار والعاملين في البلاد .. ولم تكن تلك الصورة التي انتهت اليها حال تونس الا صورة من الخطة الغربية التي

كانت تستهدف إشاعة الفوضى والفساد لأثارة الشعب التونسي ضد حكمه
ولقد تار هذا الشعب فعلا ، وكانت هي الثورة التي يتحينها الغرب ليتقدم
الى الباي بمطالبه السياسية ، تلك المطالب التي كانت في ظاهرها اقرار
وتثبيت حقوق الشعب التونسي ..



وفد تزعم القنصل العام البريطاني هذه الحركة ، ورأى ان يسدى
النصح للباي ويقدم له العون الغربى لتجنب انفجار الرأى العام التونسي
والاطاحة بسultan الباي .. وفى الوقت نفسه عمد الغرب الى تهديد الباي
بمظاهرة بحرية فى مياه تونس وانتهى الأمر بالباي الى اعلان النظام
الدستورى فى تونس بموجب القوانين التي أصدرها فى ٩ من سبتمبر
سنة ١٨٥٧ ... ولقد منحت هذه القوانين شعب تونس دستورا حد من
سلطان الباي وحدد المسئولة الوزارية وسمى بعهد الأمان لأنه أمن أبناء
تونس على أرواحهم وأموالهم وقرر مبدأ المسئولية الوزارية امام مجلسهم
أعلى يكون بمثابة مجلس نيابى ، كما نص هذا الدستور على ضرورة
موافقة المجلس على جميع المسائل التي تمس الأوضاع المقررة بهذه
القوانين ... كان هذا هو ظاهر المزاي التي حققها شعب تونس من
الوجهة الدستورية ولكن الوضع الحقيقى والأثر الحقيقى لهذه القوانين
كان فى تنظيم وضع اليهود المقيمين فى تونس وكذلك وضع الأجانب فيها ،
فانه الى سبتمبر سنة ١٨٥٧ • لم يكن معترفا لليهود أو الاجانب بذات
الحقوق التي لأبناء البلاد •

وبموجب هذا الدستور رفعت جميع القيود التي كانت تحد من
نشاط اليهود ومنحوا جميع المزاي التي مكنتهم فيما بعد من السيطرة على
شئون البلاد ، وقد شارك الاجانب اليهود فى هذه الحقوق ، فأصبح من
حقهم مزاوله الاعمال الصناعية والمالية والتجارية كافة وتملك الارض
فى سائر أنحاء الدولة •

لقد قبل للباي ولأبناء تونس عند اقرار هذه القوانين بأنها سترفع

تونس الى مستوى الدول الغربية المتحضرة على أن ما قيل لم يكن الا خداعا ، فان الغرب لم يكن ينبغي من وراء هذه القوانين سوى التمهيد للوجود « الغربي » القانوني والواقعي ، أملا في أن يتدخل مستقبلا على أوسع صورة مستندا الى أسباب مشروعه .

وما أن طبقت هذه القوانين حتى شرعت الدول الغربية في المطالبة لرعاياها بامتيازات اقتصادية ، وبدأت فرنسا بالحصول على امتياز مد الخطوط التلغرافية في سائر انحاء تونس واستغلالها .

ولم يكن الغرب ليرضى بعد أن حصل على اقرار حق رعاياه في التملك وممارسة النشاط التجاري والاقتصادي في البلاد ، لم يكن ليرضى أن تكون هناك مساواة بين رعاياه وبين ابناء البلاد ذاتهم ، بين التونسيين ... فتكر الغرب لما جاء في هذه القوانين من حيث اقرارها لمساواة الأجنبي في الحقوق بأبناء البلاد وخضوعه للقضاء الوطني ، وبأدركت فرنسا بالمطالبة بإلغاء الدستور ، كما تنكرت له إيطاليا ، وفي الوقت نفسه عمل الغرب على إثارة الشعب التونسي بجميع الوسائل ضد نظام الحكم القائم ، ولأن من شأن هذا كله دفع البلاد الى هوية الفقر والافلاس تمهيدا لوضع المأساة المالية التي دأب الغرب على تدبير فصولها .



ان المأساة المالية التي وقعت في تونس لا تختلف كثيرا عن المأساة المالية التي وقعت في مصر ، لقد كان وزراء الباي شركاء في تدبير تلك المأساة وكان على رأسهم اليهودي « نسيم سمامة » المهيمن على شئون تونس المالية ، لقد كانت موارد تونس المالية محدودة ، فوجهها « نسيم سمامة » الى الاقتراض من الغرب ، وكانت بيوت « أوبنهايم » وسايكس فينجايم زوأميل ايولانجير ، تلك البيوت المالية التي كانت تعمل على تصيد الخديو اسماعيل هي ذات البيوت التي كانت ترقب تونس وتعمل على تصيدها وكانت تونس فريسة طيبة سهلة ، فعقد اليهودي « نسيم سمامة » قرضا مع تلك البيوت بلغت قيمته الاسمية ٣٥ مليون فرنك لم يصل تونس فعلا من

هذا القرض الأ خمسة ملايين فرنك ، و ٦٤٠ ألف فرنك ... أما الفرق بين القيمتين ويبلغ تسعة وعشرين مليونا و ٣٦٠ ألف فرنك فقد دخل جيوب السماسرة والعملاء ، تماما كما وقع في مصر ..

وهكذا كان الغرب يرضى بالحكام والعملاء وفي الوقت نفسه يدفع أبناء الشعب على التدمير والعصيان والثورة .. أي أن الغرب كان يعمل على خلق حالة من الفوضى والاضطراب ليمهد لدخله .. إذن الغرب يدرك أن الحكام واعوانهم لا مناص لهم من الاستزادة من الاقتراض من اجل وقف تيار التدمير ولمواجهة اعباء الدولة الضرورية ، وفعلا عادت تونس الى الاقتراض من جديد ، فعقدت مع اليوت المالية الفرنسية قرضا بلغت قيمته الاسمية ٢٠ مليونا من الفرنكات ، ذهب منه الى يد الحكام والاعوان والعملاء ١٧ مليون فرنك ونصف المليون ، ولم يدخل في خزينة الدولة سوى مليونين ونصف المليون منها ... لكن هذه القروض لم تمنح لتونس دون ضمان ، فقد خصصت تونس بالوفاء بها حصيلة الجمارك ، ثم توالى فصول المأساة فعجزت تونس عن الوفاء بالفوائد ومن ثم عجزت عن اداء الأقساط وكان أبناء الغرب ممن يعملون في تونس وأصابوا ثروة واسعة من خيراتها ، ومن استغلالهم لحالة الفوضى التي كانت تسودها يرقبون تدهور الحال ليقسموا الغنيمة وليفيدوا من الظروف التي كانت تتعرض فيها البلاد ... فمدوا الحكومة التونسية بأموال بلغت قيمتها الاسمية ٤٠ مليون فرنك ، وبفائدة ١٢٪ سنويا ويعلم الله ما وصل من هذه الأموال فعلا الى خزانة الدولة ، وما بدده الحكام واستولوا عليه ..



وهكذا دفعت تونس الى الهاوية المالية ، وكان على الغرب أن يتحين الفرصة ليتدخل سياسيا بحجة حماية أرباب الديون من رعاياه ... الاسلوب الذي طبق في مصر ... وتدخل الغرب للمطالبة بإنشاء لجنة دولية للرقابة على شئون تونس المالية ... لجنة أجمعت فرنسا وإيطاليا وبريطانيا على المطالبة بها . برغم ما كان بين هذه الدول من تنافس وسعى للانفراد بالسيطرة على تونس ..

أنفقت الدول الثلاث غن المطالبة بهذه اللجنة وعملت فرنسا في الوقت الذي كانت تسير فيه بريطانيا وإيطاليا ، عملت على اقناع الباي بأن تنفرد فرنسا بشئون الرقابة المالية على تونس •

ولقد احتجت بريطانيا وإيطاليا على مسلك فرنسا وانتهى الأمر بإنشاء اللجنة الدولية للرقابة المالية على شئون تونس وكانت تؤلف من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا ، وصدر بتشكيلها مرسوم من الباي في يوليو سنة ١٨٦٩ وظلت تباشر نشاطها وإن كانت فرنسا قد آسأها عدم انفرادها وحدها بالاشراف على شئون تونس بحكم جوارها للجزائر ولأن أغلبية حملة سندات القروض التونسية من الفرنسيين •

وكانت إيطاليا من جانبها غير مرتاحة لمحاولات فرنسا من أجل الاستئثار بشئون تونس إذ كانت ترى في ذلك تمهيدا لاحتلالها لهذا البلد مستقبلا ••

أما أعضاء هذه اللجنة فكانوا يتلقون التوجيهات والامور من معتمدى الدول الغربية الثلاث وقد أمكن للدول الغربية أن توجه سياسة تونس عن طريق هذه اللجنة ، كما كانت هذه الدول تفعل في مصر بوساطة المراقبين الماليين الفرنسي والبريطاني •

على أن هذه اللجنة الدولية في تونس ، لم يكن يعنيهها من أمور البلاد ، الا كل ما يتصل بحقوق الاجانب وكل ما يكفل لنفوذهم التغلغل في البلاد والسيطرة عليها اقتصاديا ، وقد أصبحت في عين أبناء تونس الرمز الحي على طغيان وسيطرة الغرب على مصير البلاد وتمكين سياسته الاستغلالية من مواردها على الصورة التي تؤدي الى افقار البلاد واضعافها بحيث تصبح غنيمة باردة يستولى عليها الغرب دون عناء •

وبينما كانت هذه السياسة الغربية تجري في تونس كان عملاء الغرب من الاجانب وعلى رأسهم المعتمدون السياسيون يعملون على أن يقرروا في روع الشعب التونسي ان الدول الغربية توليه عطفها ورعايتها وتعنى بمصلحته •

وقد بدت بوادر الصراع بين الدول الغربية الثلاث في لجنة الرقابة المالية الدولية ، وخارج هذه اللجنة ... صراع بين ايطاليا التي كانت أكثر الدول الغربية نفوذا هناك بسبب كبر عدد جالياتها في هذه البلاد ... مما دعا حكومة روما الى ترديد الحديث عن استعادة امجاد الرومان ، وعن احتلال قرطاجنة من جديد . بل ان الامر بلغ بعملاء ايطاليا أن اتخذوا لانفسهم في تونس مظهر السادة .



وفي الوقت الذي كانت فرنسا وبريطانيا تتنافسان من أجل السيطرة على مصر كانت فرنسا تنافس كلا من ايطاليا وبريطانيا في تونس . وقد بدا من هذه المنافسات ، أن الدول الغربية الثلاث بعد أن كانت متفقة فيما بينها على مقدمات هذه السياسة ، عادت فاختلفت على النتائج .

اذ أخذت بريطانيا تعارض احتلال ايطاليا لتونس كما كانت تخشى ان يتاح ذلك الاحتلال لفرنسا ايضا ... كانت بريطانيا تحرص على ان تبقى الاوضاع القائمة في تونس على ما هي عليه لا من أجل مصلحة التونسيين بل لان وضع تونس الجغرافي والاستراتيجي من شأنه أن يجعل منها مفتاحا رئيسيا لحوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي ومن ثم تمكن الدولة التي تسيطر على تونس من تهديد طرق بريطانيا البحرية الى الهند ولهذا عينت المستر « ريتشارد وود » (Richard Wood) ذلك الرجل الذي دبر الثورة في سوريا ولبنان في سنة ١٨٤٠ قنصلا عاما لها في تونس وقد ظل المستر « وود » في منصبه هذا أكثر من ربع قرن ركز خلاله كل جهوده لاقناع التونسيين بأن بريطانيا لا تبغى احتلال تونس ، على العكس من فرنسا وايطاليا وبذلك استطاع أن يقنع الباي بأفضلية التعاون مع المؤسسات المالية البريطانية التي لا مطامع لها في بلاده ، بدلا من المؤسسات المالية الايطالية والفرنسية التي تهدف الى احتلال بلاده ... ونتيجة لهذه السياسة عقدت بريطانيا في سنة ١٨٧٥ معاهدة مع تونس كفلت حرية توظيف رموس الأموال البريطانية في تونس دون قيد أو شرط .

كذلك اتخذت بريطانيا لنفسها موقف الحامي لتونس من مطامع فرنسا وإيطاليا ، فاندرت فرنسا بأنها إذا اقدمت على أي عدوان على تلك البلاد فأنما تكون قد خلقت في الشرق بأكمله وضعا ينطوي على صعوبات وأخطار يحرص العالم الغربي على تجنبها •

وطبيعي أن موقف بريطانيا في هذا الصدد لم يكن ليرضى فرنسا التي كانت ترى في احتلال تونس امتدادا طبيعيا لسيطرتها على الجزائر ... وقد كان لهزيمة فرنسا في حربها مع ألمانيا سنة ١٨٧٠ ما قد يبعث على الاعتقاد في أن مطامع فرنسا في تونس قد تلاشت أو أن تنفيذها - على الأقل - قد أرجىء إلى أمد بعيد ، ولكن الأمر لم يكن كذلك لأن ما بذلته فرنسا من جهود عن طريق البعثات التبشيرية والتعليمية التي كانت قد انتشرت في أنحاء تونس وذلك النفوذ الذي حصل عليه أبناء فرنسا في تونس من التجار وأرباب المال كل ذلك قد مكن لفرنسا من أن تستعيد مكائنها في تونس في فترة وجيزة •

وقد بعثت إلى تونس بأحد أبنائها الأكفاء من رجال السلك السياسي، وكان يدعى « روستان » ليعمل على تثبيت النفوذ الفرنسي واستعادة مكانة فرنسا بالرغم مما صادفته فرنسا من المتاعب في سبيل قمع الثورة الجزائرية سنة ١٨٧١ •

أما إيطاليا فقد رأت أن يتم توزيع البلاد العربية في شمال افريقية بين فرنسا وإسبانيا وإيطاليا ، فتخصص إسبانيا بمسراكش وتكتفي فرنسا بالجزائر وتحتل إيطاليا تونس ، لأنه كان في رأي إيطاليا أن احتلال أية دولة عربية لتونس يهدد الأراضي الإيطالية تهديدا مباشرا إذ لم تكن تلك الأراضي تبعد عن تونس لأكثر من بضعة مئات من الأميال ••

وقد تطورت الأمور وأصبحت فرنسا ترى ألا يتعرض مؤتمر برلين حينما انعقد في سنة ١٨٧٨ إلى قضايا سوريا وفلسطين ومصر وتونس ، إلا أن نجاح بريطانيا في انتزاع قبرص من تركيا بحجة الدفاع عن الامبراطورية العثمانية والمحافظة على سلامة أراضيها من مطامع روسيا

أثار ثائرة الدول العظمى الأوروبية ولا سيما أن هذا المؤتمر كان إذ ذاك منعقدا ... وقد رأى المؤتمر في تصرف بريطانيا مخالفة صريحة لميثاق النزاهة المبرم بينها بالنسبة لمصير الدولة العثمانية كما اعتبر سلوك بريطانيا تناقضا واضحا لما زعمته في كل مناسبة من نفور واضح واحتجاج منها على المعاهدات المنفردة التي دانت الدول الأوروبية تحوّل عقدها مع الباب العالي من وراء ظهر المجتمع الأوروبي ولكن بريطانيا كانت في هذه الخطوة قد أعدت عدتها لمواجهة سخط دول أوروبا على تصرفها هذا - فعندما أعلن المسيو وادنجتون (Waddington) إلى لورد سالسبوري (Salisbury) في مؤتمر برلين بأن اتفاقية قبرص تعين على فرنسا الانسحاب من المؤتمر أبدى لورد سالسبوري ، وبسمارك (Bismarck) استعدادهما وباسم حكومتهما ، لأن يقبلا أن تطلق فرنسا يدها في تونس وتعهدا في الوقت نفسه بعدم ادخال أى تعديل في بلاد الشرق دون مشورة الحكومة الفرنسية وإن في استطاعة فرنسا أن تفعل ما تشاء في تونس وإضافة القول بأنه من غير المعقول أن تترك قرطاجنة في أيدي البرابرة .

وكما كن لبريطانيا مصلحة تعين عليها التخلص من اعتراض فرنسا لاحتلال القوات البريطانية لقبرص ، فانه كان لالمانيا أيضا مصلحة واضحة في ارضاء فرنسا بعد أن منيت فرنسا بهزيمة سنة ١٨٧٠ واقتطعت منها ألمانيا الألزاس واللورين ، وفي هذا السيل كانت الضحية تونس ، كانت سلعة الترضية وكانت التعويض لفرنسا عما لحقها من ضرر على يد ألمانيا ، ثم عما فوّتها عليها بريطانيا من فرصة التوسع .

ومن ثم فقد شرعت فرنسا في التمهيد لاحتلال تونس ، وكان « روستان » القنصل العام الفرنسي هو الذي تولى هذا التمهيد ، فبدأ ببحث امكانيات احتلال دولته لتونس ومدى استجابة الباي لفرض الحماية الفرنسية على بلاده ، وراح يدرس ما يقضى هذا الاحتلال بأعداده من الجنود وذلك كله بتكليف من الحكومة الفرنسية .



واذا كان قد تم وضع حد للخصافة بين بريطانيا وفرنسا على احتلال

تونس ، فقبلت بريطانيا ان تنفرد فرنسا بذلك ، فإن الأمر بالنسبة لاطاليا لم يكن على هذه الصورة فانهضرت هذه المنافسة بين فرنسا وايطاليا ، وقد امتد هذا الصراع بين الدولتين وازداد عنفا ووقع بسببه أكثر من تصادم بين البلدين ، ولما كانت فرنسا تدرك مدى المتاعب التي ستصادفها بسبب المنافسة الايطالية فانها عملت على أن تكسب بريطانيا في صفها ، وذلك بأن تسخرها للسعى في حمل تركيا على التنازل عن ليبيا لاطاليا تعويضا لها وكما يعرفها ذلك عن منافستها لها في تونس . . . ولكن بريطانيا لم تستجب الى رغبة فرنسا في هذا الشأن ، مما حمل فرنسا على رسم خطة جديدة بالنسبة لهذا الموقف فأخذت تحاول التهدة من مخاوف ايطاليا ، وأكدت لها أنها لن تتجه الى احتلال تونس قبل أن تشاور ايطاليا ، وفي الوقت نفسه أشعرت ايطاليا بأن اقدامها على احتلال تونس من شأنه أن يثير بينها وبين فرنسا نزاعا مسلحا .

ومع كل هذا فقد أبدت فرنسا استعدادها للدخول مع ايطاليا في مساومة لتعويضها عن غزو تونس . . . وقد كانت السلعة في هذه المساومة . . . البانيا ، أو ليبيا وكان بسمارك من مؤيدي منح ايطاليا ليبيا ، كما اعترض على استيلاء أية دولة أوروبية على البانيا .

وقد واجهت ايطاليا الموقف باثارة الوضع المتعلق بمزاعمها الاقليمية في الحدود بينها وبين فرنسا من جهة وباثارة الوضع القائم في مصر وبالمطالبة لنفسها بالمشاركة في اعمال الرقابة الثنائية ومساواتها بما لفرنسا وبريطانيا من حقوق وامتيازات في مصر ، وفي الوقت نفسه أخذت تسعى لكسب عون بريطانيا لها ضد فرنسا ، كذلك أعلنت الحكومة الايطالية رفضها أي ادعاء من جانب فرنسا يرمى الى منحها امتياز سياسي لها في تونس .

وقد قابلت فرنسا ذلك الاتجاه في سياسة ايطاليا باعلان لاتجاه سياستها - أكدت فيه من جانبها انها ترفض أي نفوذ أجنبي يعترض الاوضاع القائمة في تونس ، اذ أنها تعتبر تونس امتدادا طبيعيا للجزائر ، وأن أي نفوذ أجنبي غير فرنسي ، من شأنه أن يحد من حرية فرنسا في العمل ، لا في الجزائر فحسب بل في شمال افريقية بأسرها ومن أجل

هذا فإن فرنسا حريصة على أن يظل باي تونس « ملتزما بسياسة موالية لفرنسا .. »

هكذا كان الموقف في نهاية عام ١٨٧٨ ، وكان واضحا أن الصراع السياسي بين فرنسا وإيطاليا لابد أن ينتهي الى تصادم بين الدولتين .
وقد بدت حدة التنافس بين فرنسا وإيطاليا في محاولة كل منهما الحصول على امتياز لمد خطوط السكك الحديدية والامتيازات الأخرى في مجال الاستغلال الزراعي وانهى التنافس على الخطوط الحديدية بفوز مؤسسة ايطالية بهذا الامتياز الذي كان في رأى ايطاليا نصرا سياسيا وكسبا وطنيا .. مما حمل المسيو « دى فريسنيه » رئيس وزراء فرنسا اذ ذاك على أن يدلى بتصريح قال فيه :

« إن فرنسا ترفض قيام التنافس بين الفرنسيين والايطاليين كأفراد ولكنها لا ترفض بحال ما أن تنافس الحكومة الايطالية والحكومة الفرنسية في تونس » ..

وبعد ان انتهى الامر بين الدولتين في صراعهما الى هذا الحد اتجهت سياستهما الى العمل على تخفيف حدة الصراع بينهما وظل حالهما على هذه الصورة حتى سنة ١٨٨١ ، وفي الوقت نفسه كانت الجالية الايطالية في تونس تعمل على تثبيت مكاسبها وتعزيز مكائتها انتظارا لليوم الذي يتم فيه لايطاليا السيطرة على تونس ، ولم يفت ايطاليا ان تساير السياسة البريطانية لتتخذ منها حليفة لها ضد فرنسا ، كما كان طبيعيا ، أن تتجه فرنسا الى ألمانيا عدوتها بالأمس ، لتستمد منها العون ضد ايطاليا ، وبريطانيا .

وفي هذا الشأن كتب المسيو شاميل لاكور "qC,allemel Lacour"

سفير فرنسا في لندن يقول :

ان الحكومة الانكليزية هي خصمنا في تونس سواء اكان ذلك مجاملة منها لايطاليا التي سلكت بالنسبة لبريطانيا مسلك الخضوع والتملق والخنوع . أم كان لطبيعة موقف بريطانيا العدائي منا بسبب حقدها وغيرتها من فرنسا . وهذه حقيقة لا تغيب الا عن حرم نعمة البصر !

ولقد أصبحت مشكلة تونس بالنسبة لفرنسا مشكلة متصلة بالكرامة الوطنية وبالنفوذ السياسي ، وبالكيان والوجود الاستعماري في سائر أنحاء العالم ، ممازأت فرنسا معه أن لابد لها من أن تعمل من أجل حماية

مصلحتها .. لابد أن تعمل للقضاء على محاولات إيطاليا ومساعدتها في تونس ، على وجه السرعة حتى لا تعرض مستقبل الجزائر للخطر ..

وقد مضى ساسة فرنسا يعلنون ان في الامتناع عن الاستيلاء على تونس بالرغم من معارضة ايطاليا تعريض لمكانة فرنسا كلها للخطر ، بل ان ذلك يمكن ايطاليا من احتلال مكانة فرنسا والاستيلاء على امبراطورية فرنسا الافريقية وهي نتيجة تؤيدها بريطانيا وتعطف عليها ..

ومن ثم فقد أصبح متعيّنا على فرنسا أن تبادر الى غزو تونس مستندة في ذلك الى ما يدبره لهذا ساستها وقادتها من خطط ومسوغات تواجه بها الرأي العام العالمي .

ومن أجل هذا ، فقد رأت وزارة جول فيري (Jules Ferry) ضرورة التعجيل باحتلال تونس ، وكان لابد لفرنسا لتغطية حملة الغزو أن تزعم بأن ما ستقدم عليه من اعمال حربية لا يعدو أن يكون مجرد اجراء بوليسى لحماية حدود الجزائر وفي ٤ من أبريل سنة ١٨٨١ أقر البرلمان الفرنسى اعتمادا قدره خمسة ملايين ونصف المليون من الفرنكات لتمويل حملة الغزو التى أطلقت عليها فرنسا اذ ذاك « الحملة البوليسية على الحدود الجزائرية التونسية » .

وفي ٢٤ من أبريل سنة ١٨٨١ شرعت قوات فرنسية فى اجتياز حدود تونس واستمرت فى زحفها الى أن بلغت « الباردو » حيث كان يقيم باى تونس ، وفى الوقت نفسه أنزل الاسطول الفرنسى ثمانية آلاف من رجاله فى بنزرت ، وفى ١٢ من مايو سنة ١٨٨١ توجه قنصل فرنسا فى الساعة الرابعة بعد الظهر بصحبة الجنرال برارت (Breart) قائد الحملة الى قصر الباي ، وقدم الجنرال الى الباي معاهدة تم اعدادها فى باريس وترك للباي مهلة قدرها ٢٤ ساعة لكى يوقع المعاهدة ولكن الفرع استولى على الباي ، فوقع هذه المعاهدة بعد مضي ساعتين لا ٢٤ ساعة وقد عرفت هذه المعاهدة (بمعاهدة الباردو) .

وجاء فى نصوص هذه المعاهدة ، أنه قد تم توقيعها بين دولتين

تحرصان على تثبيت وتوثيق العلاقات القائمة بينهما على الصداقة وحسن الجوار ، وأنه بمقتضاها قبل الباي أن تقوم السلطات العسكرية الفرنسية باحتلال جميع المواقع التي تراها ضرورية لاعادة النظام والأمن على طول الحدود بين تونس والجزائر وساحل تونس ، كما نصت المعاهدة على انتهاء هذا الاحتلال عندما تتفق السلطات العسكرية والفرنسية والتونسية على أنه في وسع الادارة المحلية كفالة النظام والأمن وتصدرت نصوص المعاهدة الى تنظيم شئون الحكم في تونس ، فنصت على أن يمثل فرنسا لدى حكومة الباي مقيم عام يكون مسئولاً عن تنفيذ المعاهدة كمبا يكون الوسيط بين الحكومة الفرنسية والسلطات التونسية في جميع الشئون المشتركة بين الدولتين ، ونصت على أن تتولى فرنسا حماية المصالح التونسية خارج البلاد ، وفي الوقت نفسه قضت بحرمان تونس من حقها في عقد المعاهدات أو الاتصال بسائر الدول الاجنبية قبل حصولها على موافقة سابقة من الحكومة الفرنسية .

ولقد أوضح جول فيري (Jules Ferry) موقف فرنسا من تونس اذ قال :

« ان فرنسا في حاجة الى ضمانات دائمة ثابتة لكفالة أمنها ، وسنطلب هذه الضمانات من باي تونس . اننا لا نرمي الى الاستيلاء على اراضيها أو المساس بعرشه كما انه ليس في نية فرنسا اى اتجاه لضم بلاده أو غزوها ولكن على حكومة الباي ان تتركنا نستولى على اراضيها وان نقيم عليها الوسائل الضرورية ل حمايتنا » .

وهكذا في الوقت الذي تدعى فيه فرنسا عزوفها عن الغزو والسيطرة تطلب الى باي تونس أن يخلى بينها وبين اراضيها لتستولى عليها .

وكان من شأن هذه المعاهدة . . ومن شأن ما اتخذته فرنسا في البلاد التونسية ان جعلت من المقيم العام الفرنسى السلطة الفعلية الوحيدة في تونس ، لانه كان بحكم وظيفته رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية ووزيرا للخارجية ، ولم تكف فرنسا بهذا ، بل عمدت الى وضع ابنائها

رؤساء للمصالح كافة وتغلغل يدها في سائر فروع الادارة والنشاط الاقتصادي ، ولم تترك للتونسيين مكانة فيها ..

رأى الباب العالي وهو صاحب السيادة أن يحتج على احتلال فرنسا لتونس فوجه هذا الاحتجاج الى الدول التي وقعت معاهدة برلين على أساس أن ماتم من غزو من جانب الفرنسيين يمس وحدة كيان الامبراطورية العثمانية وكان من الطبيعي أن يهمل هذا الاحتجاج لان الدول التي وجه اليها هي الدول التي أباحت لفرنسا الحق في احتلال تونس .. وعلى هذا فلم يكن أمام الباب العالي سوى الخضوع للأمر الواقع ولكنه رفض أن يعترف رسميا بفرض الحماية الفرنسية على تونس .

لقد شرعت فرنسا في المرحلة الأولى من مراحل الاحتلال التي امتدت فيما بين عام ١٨٨١ في تطبيق سياستها بحذر وبحرص لأنها كانت تسعى الى تدعيم مركزها السياسي والحربي لكي تؤمن سيطرتها على حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي .. شرعت فرنسا في القضاء على كل مقاومة من جانب العناصر التونسية الوطنية داخل البلاد فاستولت على صفاقس ورأت أن تعجل باستعمار البلاد دون أن تعرض نفسها في الوقت نفسه لمخاطر جدية ، ولما اطمأنت لنجاح سياستها فرضت على باي تونس معاهدة جديدة عقدت في سنة ١٨٨٣ عرفت بمعاهدة « المرسى » ، وقد تم لفرنسا عقدها بعد أن تم لبريطانيا احتلال مصر .. وأقدمت فرنسا على فرض هذه المعاهدة ، وهي اذ ذاك مطمئنة أنها لن تلقى أية معارضة من جانب بريطانيا ، ولهذا فقد تضمن نص تلك المعاهدة تسليم تونس تسليمًا كاملاً بسيطرة فرنسا عليها وقبولها وصايتها وتنازلها عما كانت تتمتع به اسمياً من استقلال ذاتي في ادارة شؤونها الداخلية ..

وشرعت فرنسا في تطبيق الأساليب والوسائل التي لجأت اليها بريطانيا في معاملة مصر .. تذرعت كلتا الدولتين بالحجج لمواجهة معارضي سياستهما سواء في داخل البلاد أو في خارجها ، وهكذا أصبح ممثل الدولة الغربية في الدولة التي احتلتها صاحب السلطان الفعلي ولكن دول الغرب

درجت على انزعم بأن هذه السلطة لا يمارسها ممثلوهم الا في نطاق الحكمة والرعاية التامة لمصالح الشعب ولا تتمم أوجه الاصلاح الادارى والمالى والقضائى الذى لا يمكن أن يقوم حكم صالح بدونها .. أما هذا الحكم الصالح الذى كانت تسعى اليه فرنسا فى تونس فكان تطبيقه الواقعى ايجاز حظر كامل شامل على التونسيين ، حظر لا يمكنهم من الوصول الى مراكز المسئولية الادارية لتصرف شئون بلادهم ..

وهكذا تنكرت فرنسا لأبسط المبادئ التى تضمنتها المعاهدات التى وقعتها مع تونس ذاتها وتنكرت فرنسا لأبسط المبادئ الأولية فى القانون الدولى العام بالنسبة لحقوق الدول فى علاقتها ببعضها ..

* * *

لم تكن هذه الأبدية المأساة التى أصبح لزاما على الشعب التونسى أن يعيشها طوال احتلال فرنسا لبلادهم .. كان على الشعب التونسى أن يقاوم فرنسا بالكفاح والجهاد لم يعتره اليأس ، بل ظل فى كفاحه دون أن يفقد الأمل لأنه كان يعرف أنه ليس وحيدا فى محنته وان له أشقاء فى الجزائر يتحملون ذات الآلام ، ولكن ايمانهم العميق فى أن نسمات الحرية ستهب عليهم يوما وستحول الى عاصفة تجتاح القوى الاستعمارية وتحطمها ، وانتظارا لذلك اليوم ظلت تونس تقاوم وتكافح ..

* * *

والآن وقد تصدينا للسياسة الفرنسية فى تونس واحتلال فرنسا لها، ونصلنا ذلك كله فقد بقى أن نعالج سياسة بريطانيا وأساليبها حيال جلائها عن مصر ، وذلك باعتبار أن سياسة الدولتين فى هذا الشأن كانت جزءا من الخطة المرسومة لسياسة الغرب فى أفريقيا عامة ، وفى افريقية العربية والاسلامية بصفة خاصة .

الفصل الثاني عشر بريطانيا وأجلاء عن مصر

«بريطانيا تعلن وتكرر عزمها على الجلاء عن وادى النيل - جلادستون يعلن بأنه»
 «(سيحرص جيدا على ألا يصطبغ احتلال بريطانيا لمصر بصيغة الدوام على الرغم منها»
 «(ويقول لا نستطيع أن نحدد أجلا .. - بريطانيا تزعم أن لها بمصر رسالة جديدة في إعادة»
 «النظام وحماية الخديو من عدوان رعاياه وحماية الشعب من استبداد الخديو ومن عبث»
 «الطبقة الحاكمة وحماية الفلاح من المزاين الأجانب والمشاركة وحماية الأوروبيين والمشاركة»
 «من التعصب الاسلامي. وانقاذ الادارة المصرية من الافاقين الأجانب ثم أعداد البسلان»
 «للحكم الذاتي والتدرج نحو الاستقلال - بريطانيا تحمل مصر أربعة ملايين وربع المليون»
 «من الجنيحات تعويضات لفضحايا ضرب ميناء الاسكندرية - الاحتلال يكبد مصر خمسة»
 «ملايين جنيه - تصريح جرانفيل في ١٦ من يونيو ١٨٨٤ - الشروع البريطاني لاعلان حياد»
 «مصر وحرية المرور في قناة السويس - بريطانيا تستغل اول خلاف يقع بين السكندر»
 «الاوروبية للتدخل من مختلف تمهيداتا المتعلقة بالجلاء - تحويل نظر الدول عن الجلاء عن»
 «مصر وتوجيه العالم الى متاعب مصر المالية - مؤتمر لندن عام ١٨٨٤ - موقف الدول»
 «من اتفاقية ٥ من مارس عام ١٨٨٥ - اثارة حرية المرور في قناة السويس - مفاوضات»
 «درمند وولف في عام ١٨٨٥ - دى فريسنيه يعود للحكم في فرنسا ويؤيد الباب العالي»
 «مذكرة مختار باشا المندوب السامي العثماني الى السير درمند وولف - رد السير»
 «درمند وولف - بريطانيا تطلب اعتبار وادى حلفا حدا فاصلا بين مصر والسودان -»
 «درمند وولف يعرض على الباب العالي اتفاقية جديدة تعترف بتحييد مصر وبقاء جيش»
 «الاحتلال البريطاني بها - ثورة الراى العام التركى والدول الاوروبية على الاتفاقية تجبر»
 «السلطان على رفض التصديق عليها - بريطانيا تعود وتنفى كون احتلالها لمصر احتلالا»
 «غير محدود وتمضى في تبديد مخاوف أوروبا ومخاوف المصريين ولكنها تستبعد مناقشة»
 «موضوع الاحتلال حتى اعلان الحماية على مصر - لورد كرومر يصرح بأن الجلاء يعرض»
 «مصر لآخطار جدية ويعمل على ربط مختلف الطبقات الحاكمة بمصالح بريطانيا» سكان»
 «ابلنت يحذر المصريين أخيرا من خطر السياسة البريطانية ومن اهدافها ولكن بعد فوات»
 «الوان - بريطانيا تعمل على اضعاف مصر اقتصاديا - الاستقلال والحرية من الخصائص»
 «التي وهبها الله للشعوب اذ ولدوا احرارا وخلقوا ليعيشوا احرارا - المصريين»
 «الاستسلمون لقائد غاصب» .



هنا أن احتلت بريطانيا مصر لم تكف عن اعلان عزمها على الجلاء عن
 وادى النيل في أقرب أجل ممكن وقد صرح المستر (جلادستون)
 (Gladstone) في مجلس العموم بأن الجنود البريطانيين لن يقوا في وادى
 النيل يوما واحدا أكثر مما تقتضيه الضرورة وفي ١٨ من أغسطس سنة ١٨٨٣

صرح قائلاً : « بآنا لم نذهب الى مصر لأغراض شخصية وان رغبتنا الوحيدة هي تعجيل الإصلاح في مصر وحتى اذا ماتم لها ذلك الإصلاح رحلنا ! .. »

وفي ٩ من أغسطس سنة ١٨٨٣ ألقى المستر جلادستون رئيس الوزراء البريطاني في مجلس العموم خطابا جاء فيه مايلي : -

« يوجد لدى جانب من الرأي العام شك فيما يتعلق بنية البعض التي تتجه الى جعل احتلال مصر احتلالا دائما وادماجها في الامبراطورية، وآنا نعترض كل الاعتراض على مثل هذا الزعم ، ولن نعمل مطلقا على تحقيقه .. آنا نعارض نظرية الضم ونعارض كل ما يشبه الضم من قريب أو بعيد .. آنا نعارض كل أسلوب يكون من شأنه أن تثبت في الأذهان مثل هذه الآمال كما نعترض على مثل هذه الآراء باسم مصالح بريطانيا وباسم واجبا نحو مصر ، وباسم التعهدات الدقيقة والعينية التي صدرت منا في أدق الظروف والتي كان من شأنها كسب ثقة الرأي العام في أوروبا ، وذلك خلال أو طوال المفاوضات الدقيقة الصعبة التي جرت حول مصر والتي من شأنها أن تجعل كلمتنا أكثر تقديسا وأستطيع أن أقول انه كان من شأنها أن أضفت على مختلف تصريحاتنا قدسية فوق قدسية .. آنا نشعر جيدا كذلك بأن احتلالنا الطويل الذي يجاوز الحدود ينتهي بالأمر الى الضم ، ولذلك سنهدف الى الحرص جيدا على ألا يصطبغ احتلالنا لمصر بصبغة الدوام على الرغم منا . »

وبعد هذه المقدمة ، قال المستر جلادستون : «

« ومع هذا فنحن لانستطيع تحديد أجل معين ... كما لا نستطيع التعهد بتحديد مثل هذا الاجل مستقبلا .. ولكننا لن نبخل ولن نتخطى عن أى إجراء يكون من شأنه التعجيل بسحب قواتنا بصفة نهائية من مصر بأسرع ما يمكن ، ولكن هذا الانسحاب سيكون مقرونا بذاات الشروط التي عددها لورد جرانفيل (Granville) أي إعادة استتباب النظام ، وإعادة تنظيم ووضع الانظمة التي تكفل الإبقاء على سلطة الخديو .. »

لقد اعترض سير نورث كوت (North Cott) علينا وتحديث كما لو كان في عزمنا البقاء في مصر حتى يتم لنا وضع أنظمة تشرف

هبة دولة من نسج الخيال ، ولكن هذا ليس قصتنا ، ولاستعمال تعبير خارج نقول بأننا نريد أن ندفع مصر الى الطريق المستقيم ، واذا نجحنا في اقرار النظام فيها ، وفي بناء قوة مدنية وعسكرية قادرة على المحافظة على مابنيناه وذلك بوجود رجل على عرش مصر نثق في عدالته وفي عواطفه الانسانية ووجود ادارة تحسن تطبيق العدالة بوضعها في ايد مختصة وتحت اشراف مستتير ، وبالجمله اذا تحقق قيام بداية معقولة لانظمة دستورية تتضمن - على الاقل - بنورا تبشر بالحرية .. عندئذ سوف نعتبر انفسنا اننا ادينا واجبنا في مصر »



وهكذا بدأت معالم السياسة البريطانية في مصر تتضح أكثر فأكثر .. عادوا ليشبوا سلطة الخديو ، ثم زعموا لأنفسهم رسالة جديدة هي إعادة النظام ، وما من شأنه حماية سلطة الخديو ، من عدوان رعاياه ثم حماية المصريين أي حماية الشعب المصري من استبداد الخديو ومن عبث الطبقة الحاكمة - حماية الفلاح المصري من استغلال كبار الملاك حماية الفلاح المصري من المرابين الأجانب والمشاركة وحماية الأوروبيين والمشاركة من التعصب الاسلامي .. حماية الادارة المصرية بأسرها من الأفاقيين الأجانب والمستغلين الذين يسعون للحصول على المزايا والامتيازات بجميع الوسائل والسبل ، وبشكل عام ، فان مهمة بريطانيا تطورت وأصبح القصد من الاحتلال هو اعداد البلاد للحكم الذاتي والتدرج به نحو الاستقلال ..



ستجاهر بريطانيا بهذه الرسالة رسالة الحضارة التي تزعمها لنفسها في حصر ستواجه بها سائر الدول الأوروبية ، ستستعين بها لتهدة مخاوف الدول العظمى ، ستواجه بها الباب العالي ، وستتهز جميع الظروف والمناسبات لتثبت للجميع - على الأقل من حيث الشكل - أنه مازال لهم صوت في الموضوع وبأن مالهم من حقوق ومصالح مصون ومعترف به من جانب بريطانيا ..

ستبادر بريطانيا في سنة ١٨٨٤ وتعلن اكتشافها فجأة أن موارد مصر

المالية في حالة خطر وأن ماليتها مهددة بالافلاس نظرا لما قضى به من الزام مصر بدفع أربعة ملايين و ٢٥٠ ألف جنيه ذهبا كتعويضات لضحايا ضرب ميناء الاسكندرية بمدافع الأسطول البريطاني ، بالإضافة الى النفقات التي تحملتها مصر في حملة السودان وبلغت وقتئذ مليونا ونصف المليون تقريبا من الجنيهات الذهبية ، ثم يضاف الى ذلك كله العجز الذي كان نتيجة للنفقات الاستثنائية التي أنفقتها الخزينة المصرية خلال حركة المقاومة ومأعقها بعد الاحتلال من سيطرة البريطانيين على موارد مصر المالية .. كان على مصر أن تدبر عندئذ مايقرب من تسعة ملايين من الجنيهات الذهبية لتصفية ما عليها من التزامات عاجلة .. فرأت بريطانيا - أن توجه الدعوة لساائر الدول لمؤتمر يعقد لدراسة أحوال مصر المالية ، وكانت هذه مناسبة تتجنبها فرنسا لاكرام بريطانيا على تحديد الطابع القانوني لوجودها في مصر .

وقد رأى لورد جرانفيل (Granville) أن يواجه المحاولة الفرنسية بتصريح أدلى به في ١٦ من يونية سنة ١٨٨٤ جاء فيه مايلي :-

« توجد بعض المصاعب من حيث تحديد تاريخ معين للجلاء عن مصر ، فضلا عما سوف يترتب على ذلك من تحديد تاريخ مقبلا من ان يتبين عند التطبيق اما ان يكون هذا التاريخ أبعد مما يجب او أقرب لما سنتخذه من اجراءات تكفل لمصر في المستقبل حكما صالحا جديدا» .

ثم مضى لورد جرانفيل يقول : « الا أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة ، رغبة منها في استبعاد كل شك - يجرح سياستها في هذا الشأن وبالأحالة الى التصريحات التي صدرت من فرنسا ، فانها تعلن تعهدا بالجلاء عن مصر في بداية عام ١٨٨٨ ، بشرط أن تجمع الدول بأنه لن يترتب على هذا الجلاء أى اخلال بالأمن والسلام في مصر » .

ومضى « جرانفيل » يقول في تصريحه ان الحكومة البريطانية على استعداد بأن تعرض على الدول اقتراحا يتضمن مد وظائف صندوق الدين العمومي في السنة التالية لتعديل قانون التصفية ومن شأن هذا التعديل وجوب استشارة صندوق الدين ومنحه حق الاعتراض على النفقات التي يترتب عليها زيادة الميزانية عن الحد المقرر فيما عدا الحالات الاستثنائية التي تكون خطرا على السلام والأمن والتي تعتبر من حالات القوة القاهرة

كما تتعهد الحكومة البريطانية بأن تعرض على الدول الغربية وعلى الباب العالي في نهاية مدة الاحتلال أو قبل نهاية هذه المدة مشروعا « بتحييد مصر طبقا للمبادئ المعمول بها في بلجيكا ، كما انها ستتقدم باقتراحات فيما يتعلق بقناة السويس مطابقة للمبادئ التي اعلنتها في مذكرتها الصادرة في ٢ من يناير سنة ١٨٨٢ والقصد من هذه الاقتراحات ضمان حرية المرور في قناة السويس ودعم حيادها دائما وفي الظروف والأحوال كافة .

وقد رأى مسيو « وادنجتون » (Waddington) وزير خارجية فرنسا أن يسجل على بريطانيا تصريحات لورد جرانفيل ، فبث برسالة في ١٧ من يونيو يقول فيها .

« ان الحكومة الفرنسية تلقت - بكل سرور - اعلان بريطانيا لمشروع « حياد مصر وحرية المرور في قناة السويس » وهي تسجل هذا عليها » .

واني أقرر باسم الجمهورية الفرنسية قبول مختلف المقترحات التي تضمنتها مذكرة الحكومة البريطانية في ١٦ من الجاري والمتضمنة المبادئ التي تم عليها الاتفاق بيننا ، وختاما يسرني أن أتبين روح الاعتدال والعواطف الودية التي سادت مفاوضاتنا ، كما وأن حكومة الجمهورية الفرنسية ، على يقين من أن الاتفاق الذي تم نتيجة لهذه المفاوضات ، سيكون من شأنه تعزيز وتوثيق الروابط التي تربط بلدينا . . .

وقد استغلت بريطانيا أول خلاف وقع بين الدول الأوروبية للتحرر من مختلف تصريحاتها المتعلقة بجلالتها عن مصر فلم تعد تذكر أو تشير الى هذا الجلاء الا في المناسبات التي تدعو لتهدئة الخواطر في فرنسا وفي سائر الدول الأوروبية .. وظلت بريطانيا تماطل الدول في هذا الشأن كما أخذت تحول أنظار الدول عن الجلاء عسكريا عن مصر ، بلغت أنظار هذه الدول الى مشكلات مصر المالية وتركيز اهتمام العالم الأوروبي في هذا النوع من متاعب مصر .. اذ كان من بين أهداف السياسة البريطانية اغراق مصر في المشكلات المالية وارهاقها تحت هذه الأعباء وكان من شأن ذلك التعويض الكبير الذي قدرته اللجنة التي شكلت اذ ذاك لتقدير الأضرار المترتبة على ضرب الاسكندرية بمدافع الأسطول البريطاني مضافا اليها

الأعباء التي تحملتها مصر في سبيل مقبوضة وباء الكوليرا الذي وفدت جرثومته الى مصر مع البواخر التي حملت الجنود البريطانيين من الهند ، ثم نفقات حملة السودان • كل ذلك أثقل كاهل الخزانة المصرية وفي الوقت نفسه أتاح لبريطانيا الفرصة لتحول أنظار الدول الأوروبية عن المشكلة السياسية في مصر ••

لذلك وجهت دعوة لعقد مؤتمر دولي لسائر الدول الأوروبية لبحث مشكلات مصر المالية وقد انعقد هذا المؤتمر في لندن في الفترة ما بين ٢٨ من يونيو و ٢ من أغسطس سنة ١٨٨٤ •

ومن الطبيعي أن هذا المؤتمر لم ينته الى أية نتيجة حتى يكون ذلك متفقا والخطوة البريطانية واستمرت المفاوضات تجري بين مختلف دول أوروبا في أثناء سنة ١٨٨٥ ثم انتهت بقبول هذه الدول اصدار قرض جديد قيمته تسعة ملايين جنيه استرليني لتسوية ما استجد على مصر من الديون والأعباء •

ولكن الدول لم تقف مكتوفة اليدين أمام المحاولات البريطانية فانتهزت مناسبة هذه المفاوضات لتثير حقها في التدخل بصفة جماعية في الشؤون المصرية ، وذلك التدخل بحكم ضمان هذه الدول للقرض الجديد الذي أنشأ صلة وتداخلا بين القسط المحدود للقرض وبين الضريبة التي خصصت لسداده - كما تضمنت شروط هذا القرض الزام مصر بأن تجعل نفقاتها العامة في حدود نسبية وفي نطاق الضرورة القصوى التي تتمشى وما على مصر من أعباء بالقياس الى ما يتوافر لها من موارد •

وهكذا ، زادت أعباء مصر في سنة واحدة بما يجاوز مجموع دخل الحكومة المصرية السنوى وكان ذلك مناسبة لكى تزيد بريطانيا من ضغطها المالى والسياسى على مصر بما يتفق وتحقيق أغراض السياسة التي اتتوتها بريطانيا تجاه مصر •

وقد تمت هذه الاتفاقية في ١٥ من مارس سنة ١٨٨٥ وأصررت الدول

الأوروبية على أن يتم الاتفاق بينهما على اصدار تصريح سياسى تعمدت هذه الدول ألا يتضمن أية اشارة الى وجود الجنود البريطانيين فى مصر، وعلى أن يتضمن التصريح مايلى :-

« حيث ان الدول الأوروبية قررت ضرورة قيام مفاوضات عاجلة تهدف الى اقرار النظام النهائى الذى يكفل فى جميع الأوقات لسائر الدول حرية استخدام قناة السويس بموجب وثيقة تعاقدية فمن المتفق عليه بين الحكومات السبع الممثلة فى هذا التصريح أن لجنة مشكلة من مندوبين تعينهم هذه الحكومات ستجتمع فى باريس فى ٣٠ من مارس سنة ١٨٨٥ لكى تعد وتحرر هذه الوثيقة طبقا للأسس التى تضمنتها رسالة الحكومة البريطانية فى ٣٠ من يناير سنة ١٨٨٣ ، كما وأن لخدو مصر أن يعث بمندوب يحضر هذه اللجنة على ألا يكون له غير صوت استشارى ، وسوف يعرض المشروع الذى تعده اللجنة على سائر الحكومات السبع والتى يتعين عليها أن تسمى للحصول على موافقة جميع الدول على المشروع .. »

وأمام اصرار الدول على تحديد مركز بريطانيا السياسى والعسكرى فى مصر ، رأت بريطانيا أن هذا الاصرار يضعف من مركزها فى مصر ، وفى نظر القانون الدولى العام ، ولذلك فقد مضت الحكومة البريطانية فى تهدئة رأى العام الأوروبى وكذلك الشعب المصرى وذلك باصدار تصريحاتها المتتالية التى تبرئها من كل نية خاصة ترمى الى بقائها فى مصر إلى مالا نهاية ..



على أن بريطانيا رأت فى الوقت نفسه أن تقوم بمسعى لدى الباب العالى لتحول احتلالها لمصر والذى كان أمرا واقعا ، الى احتلال مشروع ومن أجل هذا وقعت بريطانيا فى ٢٤ من أكتوبر سنة ١٨٨٥ اتفاقية تضمنت فى المادة الأولى قبول الباب العالى قيام كل من الدولتين بايفاد مندوب سام الى مصر كما حددت المادة الثانية مهمة المندوب السامى العثمانى فقصرتها على بحث أنسب الوسائل لتهدئة السودان بالطرق السلمية

كما نصت على قيام المندوب السامي العثماني بالاشتراك مع خديو مصر
بإبلاغ المندوب السامي البريطاني جميع مايجرى من مباحثات في هذا
الشأن .

ونصت على عدم اعتماد وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه من اجراءات دون
موافقة المندوب السامي البريطاني عليها - سلفا .

ونصت المادة الثالثة على قيام المندوبين السامين للدولتين باعادة تنظيم
الجيش المصرى بالاتفاق مع الخديو .

ونصت المادة الرابعة على أن يعاود المندوبان الساميان ، بالاتفاق مع
الخديو ، دراسة جميع فروع الادارة المصرية ويدخلها التعديلات الضرورية
في نطاق الفرمانات الامبراطورية ونصت المادة السادسة من هذه الاتفاقية
على قيام الباب العالي وبريطانيا بالتشاور في عقد اتفاقية تنظم انسحاب
القوات البريطانية من مصر في أجل معقول بعد الاطلاع على ما سيقدمه
المندوبان الساميان من تقارير .

وكانت بريطانيا ترمى من وراء هذه الاتفاقية الى اختلاس موافقة ضمنية
من الباب العالي بوصفه الدولة صاحبة السيادة على مصر ، على قيام الاحتلال
البريطاني في مصر وجعله عملا مشروعاً ، وتنفيذا لهذه الاتفاقية عين الباب
العالي مختار باشا مندوبا ساميا له في مصر وأوفده اليها ، وقد اعتبر مختار
باشا أن مهمته الأولى هي العمل على جلاء القوات البريطانية عن مصر
وبمجرد وصوله الى مصر صرح بهذا الى الخديو توفيق ..

كان المسيو دي فريسنيه قد عاد الى رئاسة الوزارة الفرنسية وكان
يأمل في تصحيح الاخطاء التي كان قد وقع فيها سنة ١٨٨٢ والتي مكنت
بريطانيا من الانفراد باحتلال مصر ومن أجل هذا فقد ركز دي فريسنيه
جهوده لتأييد موقف الباب العالي موضحا المطالبة بجلاء القوات البريطانية
عن مصر في أقرب وقت ، وتبعاً لهذا كانت المهمة الأولى لمختار باشا عند
وصوله مصر هي العمل على المطالبة باعادة تنظيم الجيش المصرى ، فبادر
فور وصوله بتقديم مذكرة ضمنها المقترحات التالية : -

أولاً - إعادة تكوين الجيش المصرى وجعل تعداد قواته ستة عشر ألف جندي من المصريين فضلا عن تنظيم قوات البوليس ورفع عددها الى ستة آلاف وسبعمئة رجل .

ثانياً - التمسك بالوحدة بين مصر والسودان وبقاء القوات المصرية فى مديرية دنقلا فى السودان .

ثالثاً - ضرورة قيام قيادة اسلامية على رأس القوات المصرية بدلا من القيادة البريطانية .

رابعا - لمواجهة النفقات المترتبة على هذه الأعباء الجديدة يجب اعفاء مصر من نفقات قوات الاحتلال البريطانية والتي كانت تبلغ مائتى ألف جنيه سنويا ، لكى يتسنى لها القيام بالأعباء التي تلقى عليها هذه المقترحات .

خامسا - ضرورة ابعاد البريطانيين عن الأعمال العسكرية الجارية بالسودان ، لما فى وجود العناصر البريطانية من اثاره طيعية للمواطن الوطنى السودانى خلافا لما يكون عليه الأمر فى حالة ما يكون المصريون فى هذه المناصب العسكرية .

وما أن تسلم السير « درمند وولف » (Drummond Wolf) المندوب السامى البريطانى الذى قم بالمفاوضات مع الباب العالى هذه المذكرة وتبين ماتضمنته من مقترحات ولا سيما ماكان خاصا بتقوية وتدعيم القوات العسكرية المصرية وابعاد البريطانيين عن مراكز القيادة فيها ، وتركها للمصريين حتى يتحقق التفاهم والسلام بينهم وبين العناصر الوطنية السودانية ، حتى أدرك الأخطار التي تتعرض لها الخطط التي دبرتها بريطانيا فى صبر وعناية ، ولذلك كان من الطبيعى ألا يستجيب الى هذه المطالب وقد ساندته حكومته فى هذا الموقف - ولا سيما بعد فشلها فى الحصول من الباب العالى على أى اعتراف ، حتى ولو كان اعترافا ضميا بمشروعية احتلالها مصر ..

ولكن سير درمند وولف رأى بالرغم من ذلك أن يمضى فى تنفيذ الخطة البريطانية فعاد فى مارس سنة ١٨٨٦ وطالب باعتبار وادى حلفا حدا فاصلا بين مصر والسودان وبانسحاب القوات المصرية الى داخل هذه المنطقة على أن ترابط القوات البريطانية فى أسوان لحمايتها من عدوان القوات المهدية .. كما رأت الحكومة البريطانية أن تجارى المندوب السامى التركى فى طلب زيادة القوات المسلحة المصرية ورفع عددها الى اثنى عشر ألف جندى على شريطة أن يتولى جميع المراكز القيادية فيها ضباط بريطانيون وعلى رأسهم السردار البريطانى وعلى أن تعترف مصر بوادى حلفا كحد فاصل بين مصر والسودان وأن تستمر فى تحمل نفقات القوات البريطانية بالمحتلة .

وبينما كانت بريطانيا دائبة على رفض كل اقتراح وكل طلب للمندوب السامى التركى ، كانت تعمل دائما على اشعار رأى العام المصرى بأن جميع ما كانت تتخذه فى مصر انما يتم دائما بموافقة وقرار الباب العالى الذى يمثله المندوب السامى التركى تمثيلا صورته لجميع الناس على صورة تجعل مركزه يتساوى ومركز المندوب السامى البريطانى .

ذلك كان موقف الحكومة البريطانية من اتفاقية سنة ١٨٨٥ الا أنها باعانا منها فى تضليل الباب العالى وسائر الدول العظمى الأوروبية مضت فى اصدار التصريحات المتتالية دفاعا عن سياستها .

غير أنه ازاء اصرار الباب العالى والدول العظمى الأوروبية التى كانت تلح فى المطالبة بتحديد موعد لجلاء القوات البريطانية عن مصر رأت بريطانيا أن توفد سير درمند وولف من جديد الى الاستانة ليسعى للحصول من الباب العالى على وثيقة ذات طابع دولى تجعل احتلالها لمصر أمرا مشروعا ولكى تصل الى تحقيق هذا الغرض لجأت بريطانيا الى أسلوبها المألوف فى المفاوضات السياسية ، فاقترحت فى أول الأمر « تحييد » مصر ولا نقول حياد مصر وفقا للمعنى المتعارف عليه دوليا ولكن بريطانيا خلقت صورة خاصة من الحياد تظل بموجبها مصر خاضعة لسيادة الباب العالى على حين

يكون لبريطانيا عليها ، ما للباب العالي من حقوق ، وسعت الى عقد اتفاقية تتضمن اعتراف الباب العالي بالحالة الاستثنائية القائمة في مصر والسودان وضرورة بقاء القوات البريطانية في مصر لحماية حدودها ولتحقيق الأمن الداخلي في البلاد . كما تنص على تسليم الباب العالي لبريطانيا بابقاء ماشاء من قوات في مصر وباستمرارها في الاشراف على الجيش المصري ، اتفاقية تبيح لبريطانيا البقاء في مصر وتحرم في الوقت نفسه على جميع الدول التدخل في شئون مصر ، بزعم « حيادها » .



وقد كانت المفاوضات التي سبقت الاتفاقية تجري في الحدود التي رسمتها بريطانيا والتي انتهت بعقدها وتضمنت نصوصها المبادئ اشر إليها وارتضت بريطانيا تحديد مدة الاحتلال بثلاث سنوات مالم يطرأ خطر داخلي أو خارجي يدعو الى ابقاء القوات البريطانية لحماية مصر - ورخص الباب العالي لبريطانيا في العودة الى احتلال مصر ، بعد الجلاء اذا هددتها خطر خارجي أو قامت بها اضطرابات داخلية تهدد أمنها ، أو عند وقوع عصيان أو تمرد من الحكومة المصرية على الباب العالي ، أو قيام حالة تخل بها مصر بتعهداتها الدولية ، ونصت الاتفاقية على احترام حقوق الباب العالي كافة وعلى أن يكون قيام بريطانيا بهذه الاعباء نيابة عن سلطان تركيا بوصفه صاحب السيادة على مصر وحسابه .

واختاراما لأحكام « الحياد » حرمت الاتفاقية على سائر الدول انزال قوات عسكرية في مصر . وقد وقعت الاتفاقية في ٢٢ من مايو سنة ١٨٨٢ وما أن عرف مضمونها حتى ثارت ثورة العناصر التركية الحريصة على سلامة الأراضي الاسلامية ، وعلى الاحتفاظ بسلطان الباب العالي عليها كما بادرت فرنسا وروسيا بالاعتراض عليها وأدت هذه العوامل مجتمعة الى فشل الخطة البريطانية بعد أن تكشفت حقيقة الاغراض التي ترمى إليها .

ولما كان التصديق النهائي على هذه الاتفاقية لم يتم بعد ، فقد أجبر السلطان على العدول عنها والامتناع عن التصديق عليها ، وأعلن هذا الرفض الى بريطانيا في ١٥ من يوليو سنة ١٨٨٢ .

وبالرغم من كل هذه المحاولات ظلت بريطانيا تدفع مآوجه إليها من
التهامات حول عزمها على احتلال مصر نهائيا وعدم الجلاء عنها ..

ومضى ساستها يؤكدون هذا الزعم ففي ١٠ من يونيو سنة ١٨٨٧
أعلن لورد سالسبوري (Salis Bury) في مجلس اللوردات
مايلي : -

لم يكن في استطاعتنا ، بل أننا لانملك ان نفرض حمايتنا على
مصر ، لان حكومة صاحبة الجلالة أعلنت احتجاجها الرسمي على مثل
هذا التفكير وتبرئها منه .

لقد أصر المستجوب على الطابع الازامي لهذا العهد من جانبنا ،
وانه لطيب لنا ان يسجل باننا مازلنا نقس هذا الالتزام الذي سيبقى
دائما مائلا في اذهاننا ولا شك ان وجودنا في مصر الذي لم يكن له
مسوغ قانوني او اتفاقي كان يسبب تشكك السلطان في نوايانا وهو
مانعقد انه لا محل للشك فينا

ووقف لورد سالسبوري يدفع الاتهامات الموجهة لبريطانيا بصدد
عزمها على ضم مصر للامبراطورية فأعلن في ١٢ من أغسطس سنة ١٨٨٩
في مجلس اللوردات مايلي : -

عندما يطلب منا ان نتحول من حراس الى ملاك وان نستقبر في مصر
بصفة نهائية يتعين على ان أعلن بان هذا الرأي لا يقيم وزنا للطابع
المقدس للتعهدات التي التزمت بها حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة
والتي يتعين علينا احترامها اننا في هذا المقام لانظر الى ما هو
مناسب او الى ما هو مرجح ، ولكننا نلتزم السلوك الذي يقيدنا
بتصريحاتنا والقانون الاوربي .

وفي ١٣ من مايو سنة ١٨٩٣ صرح مستر جلاستون (Gladstone)
في مجلس العموم قائلا : -

« اني لا اكنم شعوري بان احتلالنا مصر يبدو باهظا وعسيرا
وبان احتلال مصر والبقاء فيها بصفة دائمة يتعارض مع سياستنا
التقليدية ويصبح دليلا على سوء نيتنا تجاه الباب العالي ، فضلا عن
تعارض ذلك كله لكل ما تم من اتفاقيات من سائر الدول الاوربية ، لست
ذلك الانسان الذي سوف يكتشف التزاما نستند اليه لكي نخسل
بتعهدات تم اقرارها من جانبنا بحرية تامة ، ولكن يوجد شيء لا نستطيع

الاقدام عليه دون الاخلال بشرفنا ، وهو ان نتنكر للكلمة التي اعطيناها والتي يستبعد بموجبها كل احتمال لاحتلال غير مصود أو محاولة تفسير هذه الكلمة بطريقة تتخلص بها من كلمتنا اعتمادا على اعداء تستند الى اعتبارات جانبية لتتحرر من العهد العظمى الذي ارتبطنا به ... »



وهكذا مضت بريطانيا في تصريحاتها لتطمئن أوروبا وتبديد مخاوفها ومخاوف المصريين كما راحت في الوقت نفسه تعمل على استبعاد كل مناقشة خاصة بموضوع احتلالها مصر ، تثيرها الدول الأوروبية العظمى ، لأنها كانت حريصة على استرداد حريتها للعمل في مصر ولذلك امتنعت عن إعادة المفاوضة بل أنها أغلقت باب المفاوضات في وجه الدول الأوروبية وحالت دون إثارة موضوع احتلالها لمصر أو إثارة مستقبل مصر بأسره ، ولكنها ظلت تردد دائما بأن احتلالها مصر موقوت وأن جلاءها عنها سيتم حتما فور تحقق الشروط التي كانت تبدل وتعديل فيها على حين تمضي في سياستها وتواجه الرأي العام العالمي ، بأنه حتى لو أرادت هي أن تحدد أجلا معلوما لهذا الجلاء لتعذر عليها ذلك لارتباطه بتوافر شروط يتعذر توقيتها وتعيين الوقت الذي تتم فيه .

وقد التزمت بريطانيا هذه الخطة السياسية ومضت في ذلك الأسلوب الملتوى طيلة سنوات الاحتلال حتى أعلنت الحماية على مصر ، ومن ثم فلم تعد في حاجة الى الزعم بأن سلطان الخديو قد توطد وبأنه قد أعيد السلام والأمن في مصر ، لأن الأمر قد تعدى ذلك ، اذ أصبح لزاما على مصر لكي تطالب بالجلاء ، أن تقيم الدليل على وجود ادارة صالحة تعترف بريطانيا من جانبها بثبات هذه الادارة وسلامتها وذلك أمر يتعذر التحقق منه الا بعد الاشراف على شئون مصر الى أطول مدى ممكن .

ويقول لورد د كرومر ، (Churchill) في تقاريره عن حالة

مصر مايلي : -

لم اكن من المناصرين لبدا احتلال بريطانيا لمصر ، ولو تبين لي في هذه اللحظة أن الجلاء عن مصر لايعتبر اجراء يترتب عليه تعرض مصر

لاخطر يتعين على كل حكومة صالحة تجنبها لما ترددت في الاشارة
على حكومتى باتهام الجلاء ، ولكنى مقتنع بان في الجلاء عن مصر ما
يعرضها لخطر جديد ، ولذلك ارأتى عاجزاً عن ان اوصى بهذا الجلاء

وهكذا ابتدع لورد كرومر نعمة جديدة تقول بأن الجلاء قبل الأوان
من شأنه أن يبدد النتائج الطيبة التى حصلت عليها مصر فى ظل الاشراف
البريطانى على شئونها ..

وهكذا تمادت بريطانيا فى التماس الاسباب واختلاق الحجج لتسوغ
احتلالها مصر لمدة غير محدودة .. ومضت فى تحقيق أهدافها وفى تنفيذ
سياستها بالحديعة تارة وبالقوة أخرى ، فحينما كانت تضى على نظام الاحتلال
طابعا أقل خشونة وقسوة فتحمل المصريين على الاعتقاد بأنها تسعى لاقامة
أنظمة حرة فى مصر ، وعندما يتمسك المصريون بهذه الوعود ويطالبونها
بهذه الأنظمة تلجأ الى الحديو وتستعين به ليقف فى وجه المصريين .. كل
ما سعت اليه بريطانيا داخليا فى مصر لتمكن لاحتلالها الذى قام على
ربط مختلف الطبقات الحاكمة بمصالحها والمضى فى التزام موقف الصمود
وعدم الترحيح فيما يتعلق بأهدافها الاستعمارية حماية لمصالحها .

وهكذا ابتدع لورد كرومر نعمة جديدة تقول بأن الجلاء قبل الأوان
ويلفرد سكاون بلونت (Sir Wilfred Scawen Blunt) صديق ومستشار
عرابى باشا خلال الثورة بد من توجيه رسالة الى المواطنين المصريين قال
لهم فيها : -

« انى فى تلك الظروف الجديدة ، وهى الظروف التى جعلت الرأى
العام البريطانى يعتقد أن وادى النيل ملك لبريطانيا وأنه يتعين عليها المحافظة
عليه ، ليس لدى الا نصيحة واحدة أسديها اليكم ، مع ما يتوافق لى من
الشعور الوطنى العظيم نحو بلادى وان كنت أكره سياستها العدوانية فى
الشرق ان كنت أشعر بألم عندما أقف من بلادى موقف المعارضة ولكن
واجبى نحوكم يفرض على هذا النصح لكم ، لذلك فانى أقول لكم - فى

صراحة - بأن مستقبل حركتكم الوطنية سيتسم بعدم التبصر الى حد الاسفاف اذا لم تتخذنا هذه الحركة أعداء لها ، اذا لم يتبين بأن بريطانيا فقدت كل شعور باحترام التزاماتها نحوكم واحترام وعودها التي تخلت عنها ، واذا لم تدرك هذه الحركة أنه لم يعد ينتظرها شيء أكثر من سياسة العنف والقوة والعدوان الذي يهدف الى ضمكم اليها وتجريدكم ماديا مما تملكون ، الرغبة في تجريدكم من أملاككم وتحطيم روحكم المعنوية كما هو حادث في سائر بلاد الهند وسائر البلاد التي شاء نحس طالعها أن تخضع لنا .

• احذرونا فنحن لانريد لكم خيرا ، لن يكون لكم دستور ولا حرية صحافة ولا حرية تعليم ولا حرية شخصية .. ان هدفنا طالما بقينا في مصر هو استغلال بلادكم لمصلحة صناعتنا القطنية في مانشستر واستخدامنا لأموالكم من أجل تنمية وتطوير امبراطوريتنا الافريقية في السودان والتوسع والتمادي بلا حياء منا ودون استشارتكم وعند الاقتضاء استعمال القوة لتسخير امكانياتكم لمصلحة الجماعة البريطانية اليهودية في بلادكم ، ثم تسليمكم مكتوفى الأيدي والأرجل الى جميع أصحاب المطامع الاقتصادية .. لم يعد لكم عذر اذا خدعتم بعد في نوايانا ، فقد أوضحتم لكم ، فلا تستسلموا للعبودية والذل ولا تعرضوا بلادكم للدمار والخراب .. احرصوا على أن يكون في بلادكم معارضة صريحة مستمرة شجاعة دائما وفي كل يوم ، اتحدوا في سبيل المطالبة بانتهاء وضعنا غير القانوني في بلادكم كي نسحب جنودنا وينتهي احتلالنا لكم .. انكم بهذا لستم معتدين ، فنحن أجناب في بلادكم ، ومن حقكم أن تطالبوا بجلالنا ، وأنكم لن تخسروا في هذا السبيل أكثر مما خسرتم .. وانما أمامكم أن تكسبوا كل شيء .. اذكروا دائما ، وذكرونا ، وذكروا العالم وبجميع الوسائل ، بأن بريطانيا ليس من حقها قانونا أن تتصرف كسيده في بلادكم ، انكم لستم في حاجة لنا ، لا كحماة لكم ، ولا كمستشارين ولا كاداريين .. لاتتركوا لنا السبيل الى أي عذر لكي نثبت للعالم العكس لوجهة نظركم ، اظهروا لنا عداؤكم ، لا بثورات سابقة لأوانها لا تفيدكم في شيء .. ولكن بتلك الوسائل

السلمية التي تلجأ اليها الشعوب أمام الأجنبي لتثبت له عدم رغبتها في التعاون معه .. بالمقاطعة الاقتصادية والرسمية وعدم الاختلاط به ، ان لديكم جالية أجنبية كبيرة غير بريطانية ، فوطدوا علاقتكم بها ، وتعاملوا معها ، صالحوا العالم كله ، ولكن لا تصالحونا ، اذ لا جدوى من ذلك، وكل جهد يبذل في مصلحتنا ، جهد ضائع ليس وراءه طائل .. ان كل نداء توجهونه لاشعارنا بالعدالة والشرف والانسانية هو في ذاته مسعى مضحك ونداء لن يجلب لكم غير احتقارنا .. ليس أمامكم الا وسيلة واحدة لاقناعنا هي أن تثبتوا لنا بأن احتلالنا لبلادكم انما هو بالنسبة لنا سلسلة من الصعاب والمتاعب تتزايد يوما بعد يوم ومضايقات دائمة تثنى حالة السلم ، ثم هو خطر داهم مروع في حالة الحرب .

وعند ما يبدو للرأى العام البريطانى أن الثمن الذى يدفعه لاحتلال بلادكم أبهظ بكثير مما يجنيه هذا الاحتلال .. عندئذ فقط سنغادر بلادكم ونجلو عنها ، ولن يتم الجلاء قبل هذا الاقتناع أبدا ..

وهكذا يتحدث « سير ويلفرد سكاون بلونت » (Scawen Blunt) الى المصريين ، ولكن بعد أن تمكنت بريطانيا من احتلال البلاد ووطدت فيها أقدامها ، وثبتت مصالحها في مصر ، وأصبح من العسير على المصريين أن يقاوموا الحراب البريطانية .. وهى نصيحة جاءت متأخرة ، ولم يكن ذلك يخفى على سير «ويلفرد سكاون بلونت» وقت أن كان يعمل مستشارا سياسيا ، وصديقا مخلصا لأحمد عرابي في مختلف المراحل التي مرت بها مصر قبل العدوان وبعده .



لقد انتهت السياسة البريطانية الى هذه المرحلة الحاسمة التي وضحت فيها نواياها .

لقد بلغت سياسة بريطانيا هذه المرحلة بعد اعتدائها على مصر دون أن يكون لها من سند للابقاء على هذه السياسة الا القوة المادية التي كانت تشهرها في وجه المصريين ، وما كانت تحيكة من مؤامرات داخل البلاد وفي الوقت نفسه كانت تعمل على اضعاف مصر اقتصاديا تحت الأعباء المالية

تالتى استطاعت فرضها على البلاد بحكم سيطرتها عليها •• لقد خفت الأصوات ولم يعد هناك من يبدى كلمة لمصلحة مصر والمصريين ، ومضت بريطانيا فى تنفيذ سياستها وكان « معتمدها » فى مصر هو سيد مصر ، وكانت كل محاولة من جانب المصريين لرفع رؤوسهم والمطالبة بحقوقهم ، وحتى لقيام حكومة مستقلة محليا ، ترعى مصالح الشعب كانت حتى مجرد هذه الاحتمالات ، تسحق بلا رحمة ولا شفقة •

ولكن الاستقلال والحرية من الخصائص التى وهبها الله للشعوب اذ ولدوا أحرارا وخلقوا ليعيشوا أحرارا •• أكان من الممكن لأبناء مصر أن يتخلوا عن هذه العقيدة والأمل ؟ ، أكان من الممكن أن يظلوا مستسلمين لغاز غاصب ؟ ••

لم يعد لمصر جيش ، ولا أسطول ليجبر الغازى على الجلاء ، لم يكن أمامها الا الأمل فى المستقبل ، ثم ما يعده لها القدر على مر الزمن ، لقد سقطت مصر وسقطت قبلها الجزائر وتونس • ثم مراکش وليبيا ، وازداد عدد ضحايا عدوان الاستعمار الغربى من البلاد العربية والاسلامية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى لقد كان احتلال بريطانيا لمصر بداية الفتح العاجل للاستعمار الغربى فى افريقيا •

ومضى فى حملته على الصورة التى سنصلها فى هذا المؤلف •

الفصل الثالث عشر حرية المرور عبر قناة السويس

« فرنسا وشركة قناة السويس طالبان بتحييد القناة - فرنسا تطالب بأن تكون حقوق مصر في القناة لمصر ذاتها والا يمارسها نيابة عنها سواها - الفيلسوف الفرنسي ليروا بولييه يعارض حياد القناة ويطلب بوضع دولي لشركة القناة الفرنسية لتصبح الشركة من اشخاص القانون الدولي العام وتسحب عليها الحماية الدولية - فرديناند دي لسبس يعترف بأنه كان يساير عرابي لاقناعه بعدم الاعتداء على القناة ويصرح بأنه كان اعد عدته للانقلاب على عرابي والدفاع عن القناة في الوقت المناسب - فرنسا تصرح بأن المصلحة الاساسية لها في مصر هي قناة السويس - جول فيري رئيس وزراء فرنسا يدعو بريطانيا للتفاوض من اجل حرية المرور في قناة السويس - مفاوضات عام 1885 - فرنسا تطلب استبعاد القناة من المناقشات الدولية - هل القناة مصر مائي محايد ام قناة خاضعة لسيادة سلطان مصر وللملاحة الدولية حرية المرور عبر قناة السويس - بريطانيا تنبه الى الفرق بين الممرات الطبيعية والممرات الصناعية - بريطانيا تصر على انه لا يجوز أن تثقل الممرات التي تصل بحرين وتجرى في بلد مستقل بحقوق او اتفاقات دولية - ثبت حق المرور والحق الذي يقرر في قناة السويس هو حق اتفاق وليس مستمدا من مبادئ القانون الدولي ولا وجه للمقارنة بين قناة السويس وبين أي ممر بحري آخر - بريطانيا ترفض انشاء لجنة دولية للرقابة على قناة السويس قياسا على نهر الطونة - رد ألمانيا - فرنسا تشر مبدأ التدخل الدولي ومبدأ الضمان الدولي - لحرية المرور عبر قناة السويس - بريطانيا لا تقبل الاتفاق وتحفظ بحريتها في العمل طوال احتلالها لمصر - دي فريسنييه يعود الى رئاسة الوزارة ويعرض مشروعا جديدا - فرنسا تعمل على تقييد حرية مصر وسيادتها في منطقة القناة - اعتراض بريطانيا - رد دي فريسنييه وحرصه على فصل القناة ذاتها عن مصر ومنحها نظاما ذاتيا لافرار حيادها - بريطانيا ترفض وتمسك بحقوق السيادة التي لمصر على القناة - كفالة امن القناة مسئولية مصرية - الميو فلورنس الذي خلف دي فريسنييه يستبعد الاشارة الى الحياد - لا حياد لقناة السويس لا يحكم القانون الدولي ولا يحكم القانون البحري - بريطانيا تصر على استبعاد الحياد لفظا ومعنى وتناسب العداء كل من يطلب بحياد قناة السويس - وتصر على حق مصر المطلق في اتخاذ ما تراه ضروريا للدفاع عن نفسها ولاقرار الأمن بمنطقة القناة - الاتفاقية تنظم استعمال القناة للمرور دون الساس بالسيادة المصرية - بريطانيا تدافع عن حقوق مصر لأنها كانت تمارس ما لمصر من حقوق » .

لقد أصبح احتلال بريطانيا لمصر أمرا واقعا ، ولم يعد يعنى العالم من شئون مصر سوى قناة السويس وحرية المرور عبرها .. كانت شركة قناة

السويس ومعها فرنسا تطالب بتحديد قناة السويس • اذ هناك قارق بين حرية المرور وبين الحياد ، كما وان الحكومة الفرنسية مؤيدة من شركة قناة السويس أثارت اعتراضا على ما كان للحكومة المصرية من حقوق خاصة في القناة وأبدت دفعا ضد ما يحتمل أن يحدث من تنازل الحكومة المصرية لدولة أخرى أجنبية لما لها من حقوق سياسية أو حقوق سيادة على القناة • ورأت شركة قناة السويس مؤيدة من الحكومة الفرنسية أن هذه الحقوق يجب أن تكون لمصر ذاتها وبصفتها الشخصية ولا يجوز لمصر أن تتنازل عنها لغيرها أو أن تكل لغيرها مباشرة هذه الحقوق بالنيابة عنها • • • وهكذا انتصرت مشكلة قناة السويس في وجهتي النظر التاليتين :

الأولى : حياد قناة السويس •

الثانية : وهي حرية المرور عبر القناة ثم ما لمصر من حقوق على قناة السويس ، وهل هذه الحقوق لمصر وهل هي حقوق شخصية لذات مصر ؟ ولا يجوز أن يمارسها نيابة عنها سواها أم انه يجوز لمصر بصفتها الدولة صاحبة السيادة أن تلجأ بكل حرية الى طلب المعونة والمساعدة من كائن من كان ليشاركها في تحمل المسؤولية وممارسة هذه الحقوق ؟ • •

تلك كانت المسائل التي يتناولها البحث بمعرفة الخبراء القانونيين في مختلف وزارات الخارجية الأوروبية •

كان موقف الشركة معززا بتأييد الحكومة الفرنسية المطلق هو تأييد حياد قناة السويس ، وما أن ظهرت هذه الدعوى وتبين هذا الموقف بادر العالم الاقتصادي والفيلسوف الفرنسي لروا بوليسو (Leroy Beaulieu) بالاعتراض بشدة على هذا الادعاء قائلا :

• انه من اليسير أن نزعّم بأنه من المتعين تحديد قناة السويس ولكن لمثل هذا الحل أكثر من صعوبة اذ يتعين علينا ألا ننسى أن هناك في سائر أنحاء العالم برازخ سيتم شقها في يوم من الأيام وأن النظام الذي ندعو الى تطبيقه في قناة السويس سيكون السابقة التي يحتذى بها لكل ما سيشق من قنوات مستقبلا • •

« لقد عمد الخبراء القانونيون الذين بحثوا الأمر الى اجراء المقارنة بين البحر الأسود وبين البوسفور وبين قناة السويس للمطالبة بتطبيق مبدأ الحياد ولكن فات هؤلاء الخبراء بأن الأمثلة التي وقع عليها اختيارهم هي أمثلة سيئة بل أمثلة تعارض كل منطق ، ان أهمية قناة السويس ، وهي أهمية عسكرية أولا ، كافية لاستحالة جعل هذا الحياد حقيقة واقعة ومجردة في حالة الحرب وان كان ذلك ممكنا نظريا في حالة السلم لأنه ما من دولة ستقبل بقاء القناة في حالة حياد اذا قامت الحرب !! » .

واستطرد لروا بوليو

فاقترح صيغة جديدة ترضى فرنسا وشركة قناة السويس وتكون بالنسبة لهما في الوقت نفسه بديلا وتعويضا لفرنسا ومقابلا لاحتلال بريطانيا مصر اقترح « لروا بوليه » أن تعمل فرنسا على تقرير وضع دولي لشركة قناة السويس باقرار استقلالها الذاتي أي قيام كيان ذاتي لشركة قناة السويس . وبذلك تصبح الشركة من أشخاص القانون الدولي العام ، فتمتد تم ذلك يصبح للشركة وضع ونظام يتعين على مصر وعلى سائر الدول الأوروبية احترامه ، بل أكثر من ذلك تصبح الشركة تحت حماية دولية وبهذا يزول ما لمصر من حقوق السيادة على الشركة ويزول عن الشركة في الوقت نفسه خطر السيادة البريطانية ، لأن الشركة عندئذ تكون شركة ذات طابع دولي ومن أشخاص القانون الدولي العام .

* * *

ولقد بادر دي لسبس بتأييد هذه الدعوة وتأييد هذه النظرية وجهر بأنه يفضل السياسة التي اتبعها ازاء عرابي ، وهي السياسة التي كانت موضع انتقاد من جانب البريطانيين وقتئذ وغيرهم هي التي مكنته من انقاذ القناة . . ويمضي دي لسبس فيقول بأنه في الوقت الذي كان يسير فيه عرابي لاقناعه بعدم الاعتداء على القناة لأن القناة طريق ملاحى محايد فانه كان قد أعد عدته للانقلاب على عرابي والدفاع عن القناة في الوقت المناسب . .

شرع دي لسبس في دعايته وشرعت فرنسا في المطالبة بتحييد قناة السويس وفي المطالبة بصيغ الشركة بالطابع الدولي ، أعلن جول فيري (Jules Ferry) رئيس وزراء فرنسا في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، بأن المصلحة الأساسية لفرنسا في مصر هي قناة السويس كما أن مسيو دي

تقريريه رئيس وزرائها السابق صرح في مجلس الشيوخ الفرنسي في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٨٨٤ بأن النقطة الوحيدة التي تملك فرنسا أن تعمل فيها دون أن تحتاج لمشاورة سائر الدول الأوروبية هي قناة السويس ، ثم أضاف أنه ما من أحد يمكنه الاعتراض على ذلك لسبب بسيط هو أن القناة طريق حر مفتوح للملاحة لسائر الدول لأن الأراضي التي تقع فيها هذه القناة هي أراض محايدة ..

رأت فرنسا أن تعمل في هذا الميدان مستندة في ذلك الى وجود شركة فرنسية تتولى ادارة المرفق وتشرف عليه .

وفي ٥ من يناير سنة ١٨٨٥ وجه جول فيري رئيس الوزراء الفرنسي ووزير خارجية فرنسا في الوقت نفسه كتابا دوريا الى ممثلي فرنسا في برلين وبطرسبرج وروما والآستانة يقول فيه :

« من بين المسائل الهامة يأتي في المرتبة الأولى وضع النظام النهائي الذي يكفل في سائر الأوقات ولسائر الدول ضمان حرية المرور عبر قناة السويس وأن هذه المسألة الدولية الكبرى يجب أن تتناولها من الآن عن طريق مؤتمر يعقد أو أية وسيلة يتفق عليها .

ثم بادر لورد جرانفيل (Granville) بتوجيه مذكرة الى السفير البريطاني في باريس في ٢١ من يناير سنة ١٨٨٥ قال فيها :

« فيما يتعلق باقتراحات الحكومة الفرنسية الأخيرة فنحن ننضم انضماما تاما لوجهة نظرها بالنسبة لحرية قناة السويس ونرحب ترحيبا كاملا ببلوغ اتفاق في هذا الشأن بموجب معاهدة يتم الاتفاق عليها » .

* * *

وفي ٢١ من مارس سنة ١٨٨٥ تم الاتفاق بين سائر الدول الأوروبية على تشكيل لجنة تجتمع في باريس في ٣٠ من مارس لتمهد ولتعقد اتفاقا يكفل ويضمن حرية استعمال قناة السويس .

ولقد رأس المسيو « جول فيري » رئيس الوزارة الفرنسية أعمال

هذه اللجنة وقال : « لقد دعيتم لوضع القناة بعيدة عن المنافسات العنيفة وغير المنتجة والتي منها شواهد كثيرة في التاريخ .. دعيتم لاختصاص القناة الى قواعد قانونية دقيقة ، بحيث تجنبونها تلك الحركة الشاملة والتي تسير بلا هوادة وهدفها التوسع الاستعماري الذي يستوعب في الوقت الحاضر نشاط سائر الدول الاوروبية » .

ويلاحظ بأن المشروعات الأولى التي فرضت على المؤتمر للبحث تضمنت : اما اعتبار القناة كمر مائي محايد ، أو عبارة أخرى تقول بحرية المرور عبر قناة السويس !!

وفي جلسة ١١ من مايو سنة ١٨٨٥ سجل سير جوليان بونسيفورت (Julian Pauncefote) ممثل بريطانيا في اللجنة التصريح التالي :

« لقد حرص مندوب النمسا عند مناقشة المادة الرابعة من المشروع على تأكيد المقارنة القائمة بين قناة السويس والمضايق التي تضم بحرين ، وابرار أوجه الشبه بينهما واستند في ذلك الى المراجع والفتاوى الصادرة من السادة آزوني (Azuni) ، كالفو (Calvo) ودي كيسي (Decussy) وذلك في مقام اثبات حق حرية المرور عبر القناة .. وممثل بريطانيا العظمى يوجه النظر الى أن هؤلاء الشراح انما تناولت فتاواهم وآراؤهم الممرات الطبيعية لا الممرات الصناعية التي تماثل قناة السويس أو قناة كاليدونيال (Caledonian) التي أنشئت بفعل الانسان لا بفعل الطبيعة ، وعلى أراضى دولة مستقلة ولا يجوز بحال من الأحوال أن تشق مثل هذه الممرات التي تجرى في بلد مستقل ، بالرغم من وصلها لبحرين ، بحقوق ارتفاع دولية تثبت حق المرور . أما فيما يتعلق بقناة السويس فان حق الارتفاع الذي يقرر ، هو حق ارتفاع اتفاقي وليس حقاً مستمداً من مبادئ القانون الدولي ، وتبعاً لذلك فانه لا وجه للمقارنة بين قناة السويس وبين أي ممر بحري .. !! »

كما رفض سير جوليان بونسيفورت (Pauncefote) انشاء لجنة دولية للرقابة على قناة السويس قياساً على اللجنة التي شكلت للرقابة على نهر

الطونة ... لا لسبب الا أنه لا وجه للمقارنة بين قناة السويس ونهر
الطونة ...

ولكن المندوب الألماني في المؤتمر حاول تسويغ انشاء لجنة الرقابة
على القناة قائلا :

« ان شركة قناة السويس ليست الا مجرد شركة خاصة وأن مالها
من نفوذ مستمد من شخصية رئيسها ليس الا ، ومن المحتمل أن تتعرض
مستقبلا لتعديلات فيما يتعلق بنظامها كما وأن مدة الامتياز الممنوح محدودة
ولأنه ما دنا بصدد الاعداد لمعاهدة فلا أقل من أن نتوسع وننظر لا الى
الحاضر فحسب بل ننظر الى المستقبل وما قد يتضمنه من احتمالات .

وقد رد سير جوليان بونسفورت المندوب البريطاني قائلا :

بأنه وان كانت شركة قناة السويس شركة مساهمة الا انها شركة
اكتسبت من الخبرة والكفاية ما جعلها من أقوى الشركات التي تقوم في
أوروبا الآن . ولا وجه للمقارنة بين هذه الشركة والشركات الأخرى ،
ولا وجه للتشكك في قدرتها على النهوض بأعبائها ، ولذلك فهو لا يرى
أى أساس للمطالبة بانشاء لجنة المراقبة الدولية على قناة السويس . . ! !

أما فيما يتعلق بنهاية الامتياز وما قد تتعرض له الشركة فإن المندوب
البريطاني رأى أنه يتعين استبعاد بحث هذا الجانب وأنه لا محل لاشغل
بال المؤتمر اذ ذاك . . وطالب بالاكفاء في المعاهدة بوضع المبادئ
الاساسية التي لا تقبل التبدل أو التغير وأن يترك للأجيال المقبلة ادخل
ما يظهر الزمن ضرورة ادخاله من التعديلات ولكن المندوب الألماني ،
عاد ، ليقول : « بأنه لا يطلب تدخل الدول في شئون قناة السويس ولكنه

يريد أن ينبه المؤتمر الى أن شركة قناة السويس شركة خاصة ، وبوضعها
هذا من الجائز حلها في أى وقت من الاوقات لاعتبارها أمام القانون شركة
خاصة ، واستند في هذا الى ما صرح به دى لسبس أمام اللجنة الفرعية
التي شكلت لبحث وضع قناة السويس بأن عمال الشركة لا يملكون أية
قوة سياسية وأنهم خاضعون للسلطات المصرية ولا يملكون الاستعانة بغيرها

..... ثم تسئل عما يكون عليه وضع الدول أمام شركة خاصة خاضعة.
لسلطان دولة معينة !!

وعندئذ انتقل النقاش الى الضمانات التي يمكن توفيرها لكفالة حرية المرور
في القناة ، وهنا نهض السير تشارلس ريفرر ولسون (Rivers Wilson)
المنسوب البريطانى الثانى فى المؤتمر ، وأعلن أن مثل هذا
البحث سيستدرج المؤتمر الى مناقشة الوضع السياسى ويحول اللجنة الى
مؤتمر سياسى وهو ما يجاوز المهمة التى عهد اليها بها .. وأن
بريطانيا ترفض اطلاقا أية اشارة أو تدخل من سائر الدول لمناقشة سلطة
الدولة صاحبة السيادة أى مصر ، على قناة السويس •

وفى الوقت نفسه رأت فرنسا أن تثير وتعرض على المؤتمرات مبدأ
التدخل الدولى ومبدأ الضمان الدولى لحرية المرور عبر قناة السويس •

لم ينته المؤتمر الى رأى فى هذا الشأن ولكن بريطانيا أعدت مشروع
اتفاق وأعلنت أنها على استعداد لقبوله مع اضافة التحفظ الذى كان يحد من
مفعول هذا الاتفاق ، ويقضى بعدم تقييد بريطانيا بأحكام هذا الاتفاق اذا
تبين تعارضها مع الوضع الانتقالى والاستثنائى الذى توجد فيه مصر حاليا
ويكون فيه حد من حريتها وفى العمل طوال مدة احتلال قواتها لمصر •

وعقب ابلاغ المؤتمر بهذا التحفظ أجلت اجتماعات المؤتمر لأجل غير

مسمى •



حل المسيو دى فريسنيه محل المسيو جول فيرى فى رئاسة الوزارة
الفرنسية وأرسل فى ٢٢ من يونيو سنة ١٨٨٥ رسالة الى الدول الاوروبية
العظمى طالبا اليها أن تبدي وجهة نظرها فى أفضل الوسائل التى تؤدى الى
عقد اتفاق نهائى حول قناة السويس وقد رأت هذه الدول انه من الأنسب
أن تصل فرنسا وبريطانيا معا الى اتفاق معين يعرض فيما بعد على سائر
الدول الاوروبية للموافقة عليه ... فرأت فرنسا أن تعرض مشروعا يحقق
- وفقا لوجهة نظرها - حرية المرور فى قناة السويس وبمقتضى هذا المشروع

يحرم خديو مصر من حق الالتجاء الى حلفاء له للدفاع عن مصر حتى داخل
منطقة قناة السويس ..

وقد اعترضت بريطانيا فوراً على المشروع الفرنسى المقدم من
المسيو دى فريسنيه مما اضطر هذا الاخير الى أن يوضح سياسة فرنسا
«فى هذا الصدد فى مذكرة جاء فيها ما يلى :

« أولاً ، ان ملاحظات بريطانيا الاساسية تتركز حول العبارة التى
تقول « بموجب قواته الخاصة » ثم فى العبارة التى تقول «فى منطقة القناة»
وكلتا العبارتين تضمنهما المشروع المقدم من فرنسا للتوفيق بين وجهتى النظر
الفرنسية والبريطانية .. ويبدو لى أن ملاحظات بريطانيا ، هى ملاحظات
مقصود منها التحرى والاستعلام أكثر مما تقصد الى التثبيت أو التيقن ..
ولهذا يتعين علينا تحديد الهدف الذى يرمى مشروعنا الى تحقيقه ، وهذا
الهدف لا يحرم السلطان أو الخديو من الالتجاء الى مساعدة حليف لهما ،
ومن ثم تقييد ممارستهما لحقوقهما كحاكم مستقل فيما يتعلق بالدفاع عن
مصر ، ليس المقصود فى المشروع المقدم أن يشمل هذا القيد مصر بأسرها
ولكنه يشمل منطقة قناة السويس فقط ، وهو ما وضع صراحة بإضافة
العبارة « منطقة القنال » .

ثانياً ، من المتفق عليه أن من حق السلطان أو الخديو فى حالة قيام
حرب أو تمرد أن يلتجئ للدفاع عن باقى مصر الى قوات أى حليف لهما
.. ولكن الحظر الوارد على ممارستهما لهذا الحق مقصور على منطقة
القنال ... واذا قيل بأن هذا القيد الضيق النطاق يعتبر اخلافا خطيرا بحق
السيادة المطلق للدولة ، فأتنا نرد على ذلك القول بأن معاهدة نوقشت وأعدت
فى أوروبا لحرية المرور بمرفق قناة السويس من حقها أن ترتب مثل
هذه النتيجة ، فان تحييد القناة والمنطقة التى تقع فيها هو عبارة عن تقييد
سيادة الحكومتين المصرية والعثمانية على منطقة القناة فلا موجب اذن للتوقف
عند هذه الملاحظة وهذه الصورة يمكن أن تقع فى مصر ، لافى هذه الحالة
تتوقف ولكن فى ظروف واحوال متعددة أخرى لا مجال لذكرها .

ثالثا ، ان حرية وأمن القناة يمكن أن تهدد بحرب بحرية تقع بين هذه أو تلك من الدول الموقعة على هذه المعاهدة أو بفعل واحدة منها ، وهذه الحالة الأخيرة هي التي تشير إليها بريطانيا في ذيل مذكرتها ، !!

ويقول دى فريسينيه : « انى أتساءل ، كيف يمكن أن يكون مثل هذا الاحتمال محل اهتمام وتفكير الموقعين على مشروع المعاهدة التي تنص أولى موادها على الآتى : -

« تلتزم الدول الموقعة على هذه المعاهدة بعدم المساس بحرية استعمال قناة السويس في حالة الحرب وفي حالة السلم على السواء .. وأنه بقصد تأمين حرية الملاحة في زمن الحرب اجتمعت اللجنة الدولية في باريس وأعدت عددا من المواد يكفل الاحتياطات الدقيقة الواجب اتخاذها في مثل هذه الحال ومن أجل هذا الغرض ... ومن أجل هذا فان حكومتى لا تقبل أن يكون في وسع السلطان أو في وسع الخديو الاستعانة بموجب المادة الاولى من المعاهدة بحلفاء غير معينين وفي ظروف محدودة للدفاع عن القناة ضد اخطار نعتبرها خيالية ... واحد من أمرين فاما أن تنفذ المعاهدة باخلاص من جميع الدول وعندئذ فلا موجب للقلق من خطر يهدد القناة يقوم من جانب احدى هذه الدول ، أو أن هذه المعاهدة لن تنفذ باخلاص وعندئذ ستصبح مجرد قصاصة ورق لا قيمة لها ، ..



وهكذا حرص المسيو دى فريسينيه على فصل موضوع القناة ، والقناة ذاتها عن مصر ، وأراد أن يمنحها نظاما ذاتيا لاقرار حيادها لأنه وفقا لنظر دى فريسينيه وفرنسا ، فإن حياد القناة الحقيقي يعدها عن خطر استيلاء بريطانيا عليها يوما ما بصفة نهائية .. وهكذا بدا واضحا بأن النزاع في حقيقته محصور بين بريطانيا التي تريد أن تستند الى ما لمصر من حقوق السيادة لكي تراقب القناة في كل الاوقات ، وبين فرنسا التي كانت تخشى سيطرة بريطانيا على القناة ، من ناحية ، كما كانت تريد أن تحد من سيادة مصر على القناة من ناحية أخرى •

ثلا ان بريطانيا اصرت وبكل عناد على موقفها ورفضت التسليم بحياد قناة السويس ، ولكي تؤكد موقفها واستبعاد كل شك قدمت مشروعاً مضاداً لاتفاقية يتضمن الاضافة التالية : -

((ان هذه الاتفاقية لايعتد بها أمام أى إجراء يقتضيه الدفاع عن مصر وكفالة أمن القناة .

وعلى هذا النحو ، سجلت بريطانيا ان كفالة أمن القناة بوصفها طريقاً ملاحياً ، هي مسئولية مصرية بحتة ، وأن الاجراءات التي يستلزمها الدفاع عن مصر وممارسة مصر لما لها من حقوق السيادة على القناة وملحقاته هو أمر يترك لتقدير وساطان الحكومة المصرية المطلق ...

لم تعترض فرنسا على ما قرره بريطانيا من حيث ممارسة مصر لهذه الحقوق ، ولكنها رأت أن ترفض لأى حليف تستعين به مصر الحق في ممارسة هذه الحقوق، وكان هدفها الواضح هو استبعاد بريطانيا والاعتراض على بقاء القوات المسلحة البريطانية في منطقة القناة دون الاعتراض على أن تكون هذه القوات مصرية ، فكان اعتراض فرنسا على وجود القوات البريطانية هو بسبب احتمال أن تصبح هذه القوات البريطانية مصدر خطر يهدد فرنسا وسائر الدول الاوروبية .

وبعد تبادل مختلف وجهات النظر بين الوزارتين الفرنسية والبريطانية حول هذا الموضوع ، بعث لورد سالسبورى فى ٢١ من أكتوبر سنة ١٨٨٤ بمشروع اتفاق حول حرية استعمال قناة السويس متضمناً هذا التحفظ .. .
« عندما أقدم هذه المقترحات التي قبلت وأصبحت موضوع المعاهدة الحالية أرى من واجبي أن أؤكد العبارات التي تضمنها التحفظ المقدم من سير جوليان لونسفورد عند ختام جلسات اللجنة التي عقدت فى سنة ١٨٨٥ - وهي تحفظات لم تلق معارضة من أى جانب ، وكان من شأن هذا التحفظ كما ذكرنا أن يكون تطبيق نصوص هذه المعاهدة ، غير مقيد لبريطانيا طالما كان متعارضاً مع الوضع المؤقت والاستثنائى الذى توجد فيه مصر حالياً ، والتي يكون من شأنها تقييد حرية تصرف حكومة صاحبة الجلالة الملكة - طول مدة احتلال القوات البريطانية لمصر !! ..



ووافق المسيو فلورنس (Fleurens) رئيس الوزراء الفرنسى الذى

حل محل المسيو دي فريسنيه على الاقتراح البريطانى وأخطر الدول بأن اتفاقا قد تم على سائر مواد المشروع بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية وتبعاً لذلك أصبح فى مقدوره أن يعرض على سائر الدول التى مثلت فى لجنة سنة ١٨٨٥ المشروع الذى أسفر عن الاتفاق المشار اليه ..

ومضى مسيو فلورنس فى بيانه وحرص على تجنب الإشارة الى عبارة « حياد القنساء » واكتفى بأن ضمن دعوته للدول الرغبة فى « أن تقوم هذه الدول بدراسة المشروع والموافقة عليه » ، كما كان يرجو متى تبين لها أنه مطابق للمبادئ الأساسية التى استرشدت بها اللجنة التى عقدت فى باريس فى أعمالها اذ ذاك والذى طابعه تحقيق الهدف من كل هذه الاعمال • وهو حرية الملاحة فى قناة السويس !!

تعهد رئيس الوزراء الفرنسى تجنب الإشارة من قرب أو بعد الى عبارة « الحياد » وقد استبعد من النص كلمة « الحياد » عن قصد ، ولأن من شأن هذا التعبير إثارة المبادئ التى سبق لبريطانيا الاعتراض عليها استنادا الى رفض الباب العالى ومصر لها •

ويلاحظ أن المادة الأولى من الاتفاقية نصت على أن قناة السويس البحرية ستظل دائما حرة ومفتوحة •

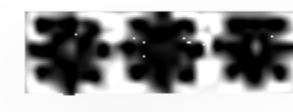
ونصت المادة الرابعة على أن قناة السويس البحرية تظل مفتوحة كمر حر ... ولكن الشركة وفرنسا رأيت أن تستعينا بفريق من الشراح فى القانون الدولى لكى تستنبطا من هذه النصوص « مبادئ حياد » لا هو حياد صريح ، أو « حياد من نوع خاص » لا يستند الى أحكام القانون الدولى بل يستند الى أحكام القانون البحرى ، وعن هذا الطريق أرادت الشركة وفرنسا التدرج الى اقرار الحياد الكامل وهو حياد يصطدم بالمبادئ المقررة للقانون الدولى العام وبالحقوق والاموضاع المقررة فى هذا القانون للدول صاحبة السيادة وفى هذه الصورة الحقوق المقررة لمصر والتى حرصت الاتفاقية على النص عليها صراحة ، ولقد كان لبريطانيا مصلحة أساسية فى استبعاد الحياد فى لفظه وفى معناه ، فيما يتعلق بقناة السويس ، بل أنها

ناصبت العداء كل من نادى أو طالب بحياد قناة السويس ، وأصرت على أن القناة قطعة من مصر وأن هذه صاحبة السيادة المطلقة على القناة ، وقد أكدت الاتفاقية هذا المعنى بإقرارها حق مصر المطلق فى اتخاذ جميع الاجراءات التى تراها ضرورية للدفاع عن نفسها فى حفظ الامن فى البلاد المصرية .

وخلاصة ما تقدم أن بريطانيا أرادت أن تسجل فى هذه الاتفاقية أن حماية القناة وحماية استعمال القناة هى مسئولية مصر المطلقة التى لا معقب عليها ، ولم يكن موقف بريطانيا وقتئذ ليرضى فرنسا أو الشركة ، وأمام اصرار بريطانيا على استبعاد الحياد من حيث التعبير ، ومن حيث المعنى ، رأت فرنسا والشركة أن تتحايل على الوضع لابتكار تكييف جديد لوضع القناة فقيل بأن اعتراف الاتفاقية بما لسائر الدول من حق استعمال القناة بحرية يرتب لهذه الدول حق ارتفاق ذا طابع دولى ، ولكن هذا الادعاء كان من السهل الاعتراض عليه بسبب كون القناة جزءا لا يتجزأ من الاراضى المصرية ويؤدى للملاحة العالمية ذات الخدمات التى تؤديها الموانى التى تستعملها سائر الدول (ويمكن أن يضاف الى ما تقدم وربما أدته فيما بعد المطارات فى اراضى دولة ما ..)

وانتهى الصراع بين فرنسا وبريطانيا حول ما اذا كانت القناة محايدة أو انها مثقلة بحق ارتفاق ذى طابع دولى وذلك بأنه تعذر على الفرنسيين وعلى غيرهم ممن نادوا بالحياد أو بقيام حق ارتفاق دولى أن يطبقوا ذات الحقوق على الموانى (والمطارات) بل ان بريطانيا أمغت فى اعتراضها على هذه المزاعم وقررت أنه لا ينشأ لأية دولة حق ارتفاق من أى نوع كان ، لان كل ما عقد من اتفاقيات انما عقد لينظم الاستعمال دون المساس بحقوق السيادة للدول التى تقع الموانى أو القنوات (أو المطارات) فيها ... وكل ما رأت بريطانيا أن تغيره من موقفها الذى أصرت عليه طوال احتلالها لمصر ووجود قواتها بها . هو ما أدخلته على معاهدة عام ١٩٣٦ من القول بأن القناة طريق مواصلات عالمى بين مختلف أجزاء الامبراطورية البريطانية .. وفى سنة ١٩٥٤ أضافت الى ذلك بأن للقناة أهمية اقتصادية

وتجارية واستراتيجية دولية ، مع اعترافها الصريح بأنها جزء لا يتجزأ من مصر ، ولم يفت الجانب المصرى هذا كله عند قبوله النصوص فى الماضى مع حرصه على أن يسجل بأن الموانئ البحرية والجوية فى ذاتها تحمل أيضا طابع الأهمية العالمية والدولية للملاحة والتجارة والاقتصاد العالمى والدولى . . وفارق شاسع بين اقرار الحياد وما يترتب عليه من نتائج وكون ميناء أو مطار له أهمية دولية أو عالمية ولم يفت البريطانيون فى جميع المراحل التى كانت لهم فى أثائها الكلمة فى مصر أن يجاهرُوا بأن القناة جزء من مصر لا يتجزأ ، وحرصوا على التزام هذه الحدود لعلمهم بأن أى تسليم يخرج عن هذا المعنى من شأنه أن يستغل ضدهم بوصفهم انهم هم الذين يمارسون ما لمصر من حقوق فى البلاد .



انتهى الصراع بين بريطانيا وبين فرنسا وسائر الدول بالتسليم المطلق بأن مصر هى صاحبة الحق فى السيادة على القناة وبأن القناة جزء لا يتجزأ من أراضيها وبأن مصر وحدها هى صاحبة الحق فى اتخاذ الاجراءات للدفاع عن القناة كافة .

وبتوقيع اتفاقية القسطنطينية فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ سوى موضوع قناة السويس وترك مصر لتواجه بريطانيا وحدها بعد أن اطمأنت الدول الأوروبية الى تسوية موضوع القناة الا أن فرنسا على الرغم من توقيع هذه الاتفاقية دأبت على مناوأة السياسة البريطانية فى مصر والتزمت سياستها المناوئة واقامة العراقيل أمام بريطانيا ، الى أن انتهى الأمر بينهما بتوقيع الاتفاق الودى فى سنة ١٩٠٤ ، هذا الاتفاق الذى مهد لفرنسا غزو مراكش .

الفصل الرابع عشر غزو مراكش

« مراكش مركز الوعي الاسلامي الافريقي - الضرب لا يسمح لقولة من دولة »
« بالاستئثار بالمغرب - عزل طنجة عن مراكش - اسبانيا ومراكش - حملة «اودونيل» »
« (O'Donnel) - شمال افريقية ملاذ الامبراطورية الفرنسية - الصراع بين »
« دول الغرب - معاهدة «لامارينا» - تصريح وادنجتون - الجزائر ذريعة فرنسا »
« للتسلل الى مراكش - التنافس بين بريطانيا وفرنسا والمانيا - دلكاسيه يوضع »
« موقف فرنسا - اتفاقية عام ١٩٠٤ - نصيب اسبانيا - بريطانيا تحمي جبل »
« طارق - ألمانيا تهدد - مؤتمر الجزيرة - مراكش تسعى الى تدويل قضيتها - »
« الصراع بين ألمانيا وفرنسا - فرنسا تحتل مراكش عسكريا عام ١٩١١ - المظاهرة »
« البحرية الألمانية في اغادير - فرنسا تعرض الحماية على مراكش - المارشال «ليوتي» »
« يعمل على تخدير الشعب المراكشي ويجعل العمل السياسي في مستوى العمل »
« العسكري - «ليوتي» يبحث عن الاعداء والعملاء ويعمل على حرمان العناصر »
« الوطنية من اهم المقومات - «ليوتي» يحكم مراكش عن طريق الشيوخ والرؤساء »
« ويجعل منهم ستارا ليكونوا له بمثابة العين والاذن - «ليوتي» يربط مصالح »
« الاستعمار بالافطاع ورأس المال ويرسم الخطة الاستعمارية رسما كاملا ودقيقا - »
« طراز من العملاء » .

كان سياسة الغرب يرقبون تطور الامور في الشرق وكان الخطر الذي تلمحه أعين هؤلاء الساسة وتخشاه في القرن الثامن عشر يتمثل في مصر من الناحية العسكرية ، باعتبارها الدولة العربية الوحيدة التي يمكن أن يتجمع العرب حولها ولأنها أكثر الدول العربية صلاحية لتحمل عبء الزعامة السياسية والعسكرية ، كما كان المغرب ولا سيما مراكش تمثل مثل هذا الخطر في عين سياسة الغرب ، ولكن من الناحية الدينية والروحية، وذلك نظرا لان المغرب كان المركز الروحي للطرق الصوفية - ولا سيما الطريقتين التيجانية - والقدرية اللتين كانتا منتشرتين في افريقية على أوسع نطاق ..

وكان الغرب يرى كما ذكرنا أن هذه الطرق الدينية هي السر في قوة تماسك المغرب والمسلمين في شمال افريقية والصحراء الكبرى وغربي

ووسط افريقية ويرى انها قديرة على ربط الشعوب في وحدة الجنس واللغة والدين برباط أقوى من رباط الوطنية ووحدها التي لا تستند لغير الحدود الجغرافية والسياسية ، وكان واضحا أن مكانة حكام المغرب ولا سيما سلطان مراكش تقوم على الزعامة الدينية وتستند الى نسب الحاكم لأهل بيت رسول الله عليه السلام ، أكثر مما تقوم هذه المكانة على الاعتبار السياسية •

وبينما كانت دول الغرب تتطلع الى المغرب ، كانت أعين هذه الدول أيضا تراقب بعضها البعض ، وكانت كل دولة تتجسس على نوايا الدولة الأخرى بالنسبة للمغرب حيث تقع في أراضيها « طنجة » وهي باب من أبواب البحر الابيض المتوسط يمكن لأية دولة تسيطر على المغرب اغلاقه في وجه سائر الدول وهو وضع لم تكن تسمح دول الغرب لأى منها بالاستئثار به دون سائر الدول •

لذلك فقد أجمعت الدول العظمى على أن تجعل من الأراضي المتاخمة لمضيق جبل طارق قضية مستقلة عن قضية مراكش ذاتها فتجنبها الصراع الدولي حولها ••

لقد كانت السياسة الاسبانية تتخذ من وقوع بلادها تحت حكم العرب سبعة قرون ، سندا لها في السيطرة على المغرب ، فقد ذهب رأى ساستها الى القول بأن سيطرة العرب وحكمهم لاسبانيا سبعمائة عام ، لم يكن ممكنا لو لم تكن الاراضي الاسبانية امتدادا طبيعيا لبلاد المغرب •• ومن ثم ، فانه بعد طرد آخر ملوك العرب من الاندلس ، حاولت اسبانيا أكثر من مرة غزو المغرب واستولت على بعض الجزر وبعض المدن لتجعل منها رأس جسر لعمليات الغزو فيما بعد •

ولقد دعا الساسة في اسبانيا في عام ١٨٥٩ الى تحقيق هدنة سياسية بين جميع الاحزاب وأعدوا لهذه الدعوة حملة دعائية واسعة بغية تكوين جبهة متحدة من جميع الاحزاب تمهيدا لغزو مراكش وفي ظل هذه الجبهة

قام الجنرال أودونيل (O'Donnel) بقيادة الحملة التي استولت على مدينة
« تطوان » ..

وعلى الرغم من ان الظروف السياسية كانت جديدة أن تحمل
إسبانيا بعد أن فقدت الكثير من مستعمراتها على الاتجاه الى غزو مراكش
وبعد استيلاء فرنسا على الجزائر ، الا أن عجزها المادي أمام الدول العظمى
أكرهها على العدول عن مشروعاتها الاستعمارية وعلى الاكتفاء بما تمنحها
أيام تلك الدول .



أما فرنسا فانها بعد غزو الجزائر رأت أنه لا مناص من التوسع ،
شرقا بالاستيلاء على تونس ، وقد حققت هذا الهدف في عام ١٨٨١ ، ثم
التوسع غربا ، بالاستيلاء على مراكش ، ليتسنى لها تكوين امبراطورية
تسيطر على شمال افريقيا وتتحكم في الساحل الجنوبي للبحر الأبيض
المتوسط ، وبهذا تكفل لنفسها مستقبلا سياسيا ، وتؤمن مستقبل
امبراطوريتها بهذا الحصن الذي يمكن أن تلوذ به اذا ما قضي على أطراف
امبراطوريتها في بعض أنحاء العالم ..

ولقد وقفت بريطانيا ترقب هذا الصراع عن كثب لتدبر سياستها نحو
تحقيق أهدافها ، فقد كانت تطمح في غزو مصر وإبعاد فرنسا عن تونس
ومراكش ، وإبعاد إسبانيا عن مراكش ، ومن أجل هذا فقد بادر الوزير
البريطاني لورد جون راسل (Lord John Russel) الى وقف زحف الجيوش
الإسبانية على طنجة عام ١٨٦٠ م وأمن في تهديد إسبانيا . فكان الصراع
بين الدول العظمى في تلك الحقبة ، على أشده وكانت فرنسا تخشى على
خططها في شمال افريقية ، ومن ثم فقد اتجهت سياستها الى العمل على
تثبيت نفوذها داخل مراكش ذاتها ، وذلك عن طريق ولاء بعض الزعماء
المحليين لها ، كما عمدت الى طمأنة الدول العظمى وإزالة مخاوفها من
تسلل فرنسا المحتمل الى مراكش فأخذت تصريحاتها تتوالى وكلها تؤكد
حرص فرنسا على كفالة حرية المرور عبر مضيق جبل طارق ، وحرصها
على فتح أبواب المغرب للتجارة العالمية دون أي عائق ..

لقد كانت فرنسا تخشى منافسة أية دولة لها في مراكش تعتقد أن مثل هذا المنافسة تضعف نفوذها - حتما - في شمال افريقية بأسرها . ومن أجل ذلك فقد كانت على استعداد في كل وقت لأن تدفع ثمن انفرادها بالسيطرة على تلك البلاد . . . ولقد جعلت من احتلالها للجزائر ذريعة للتدخل في شؤون تونس ومراكش ، بل انها عملت في أول الأمر على فصلها عن الجزائر . ويفضل جهود ماثيودي لسبس (Mathieu de Lesseps) والد فرديناند دي لسبس تمكنت فرنسا من توقيع معاهدة مع تونس في الثامن من أغسطس عام ١٨٣٠ تبيح لقوات فرنسا مطاردة الوطنيين الجزائريين داخل حدود تونس . متوغلة داخل أراضيها . . . ولقد كانت هذه المعاهدة سند فرنسا حينما شرعت في احتلال تونس عام ١٨٨١ .

وحدث أن سلكت فرنسا المسلك نفسه وطبقت الاسلوب نفسه في مراكش ، فعقدت معها المعاهدة المعروفة بمعاهدة « لامارينا » وبمقتضاها خول لفرنسا الحق في مطاردة الوطنيين الجزائريين داخل مراكش كما عقدت في عام ١٨٠٤ معاهدة مع مراكش لتعين الحدود بين الجزائر ومراكش . ولقد دأبت فرنسا على السعي لتعديل الحدود بما يتفق ومصلحتها ، غير أنه حينما رغب الحاكم العام للجزائر في اجراء هذا التعديل بحيث تصبح الحدود واضحة لا غموض فيها اعترض رئيس الوزراء الفرنسي المسيو وادينجتون (Waddington) على مطلب الحاكم العام . وأسس اعتراضه على القول بأن الغموض في الحدود يفسر دائما لمصلحة الجانب الاقوى ، وضد مصلحة الجانب الضعيف ، ومن أجل هذا فان فرنسا حرصت على الابقاء دائما على موضوع النزاع على الحدود بينها وبين مراكش ، بحيث يبقى نزاعا قائما تستغله كلما عن لها ان تتدخل في شؤون مراكش .

وأشد ما كان يزعج فرنسا ويؤرقها ، تلك المقاومة الباسلة المستمدة من الوعي الاسلامي في شمال افريقية ، ذلك الوعي الذي تركز في مراكش بعد احتلال فرنسا للجزائر وتونس . والذي طالما هدد كل مشروعات السياسة الفرنسية في افريقية بأسرها .

كانت سياسة فرنسا تحتم عليها - لكن تؤمن استعمارها في الجزائر
وفي تونس أن تقضى على مراكز الدعوة الإسلامية المنبثقة من أعماق
الصحراء الكبرى فتسحق هذه المراكز وتدمرها - وكان كل منهما - عندما
غزت الجزائر ان تحول دون تحقيق مطامع سائر الدول الأوروبية في
شمال أفريقيا • وأن تسعى من ناحية أخرى لإقامة علاقات من السود
والصدافة بينها وبين سلاطين مراكش • كما راحت تعمل في الوقت نفسه
على تنمية العلاقات التي تربط بها خصوم السلاطين وتوثق بينها وبين
منافسيهم •



وهكذا أصبح على حكام مراكش أن يأخذوا في اعتبارهم وهم
يصرفون أمور بلدهم ، تلك المؤامرات التي تحيط بهم والتي تدبرها فرنسا
من ناحية ، وتدبرها من الناحية الثانية الدول الأوروبية العظمى بسبب
تنافسها على مراكش ذاتها ، فكان على هؤلاء الحكام المراكشيين أن يواجهوا
أعداء في الداخل في الوقت الذي يواجهون فيه أعداء في الخارج - وكانت
الدول العظمى تدرك أنه لا مناص من أن يتقرر مصير مراكش ان عاجلا أو
آجلا ، وأن هذا المصير رهن باتفاق هذه الدول على نصيب كل منها في
الغنيمة ... ولذلك راحت كل دولة تعمل على أن تحقق لنفسها أقصى
ما يمكن من المزايا في هذا البلد ... ومن أجل هذا ، فانه ما أن أذيع
في أكتوبر سنة ١٨٨٧ أن السلطان مولاي الحسن في حالة احتضار ،
حتى تسابقت أساطيل الدول الأوروبية ، مندفة الى ميساء « طنجة » -
استعداد لاقسام مراكش ولكي تحول دون انفراد واحدة منها بالاستيلاء
على هذا البلد ... وقد كانت المنافسة على أشدها من أجل السيطرة على
مراكش بين كل من فرنسا واسبانيا وبريطانيا وألمانيا •

الا أن الامر كان أبعد مدى وأعرق أثرا من مسألة التنافس في
ذاته فائثرة مستقبل مراكش كانت تستتبع - حتما - إثارة مشكلة
التوازن بين الدول الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط وفي المضائق
وجبل طارق وطنجة ، وفي قناة السويس وتلك كانت مشكلات تفرص
بريطانيا - إذ ذاك - على استبعاد منافستها أو إثارتها ، تجنباً
لأنفجارها ومن ثم فقد عملت على تأجيل البت في المشكلة المراكشية

حتى لاتجر اثارها الى اثاره الوضع في مصر ، على حين لم تكن بريطانيا قد اتفقت بعد مع سائر الدول على مستقبل هذا الوضع كما لم تكن دول أوروبا قد ارتضت سيطرة بريطانيا على مصر ، ولم تكن قد اتفقت بعد ، على تنظيم وضع قناة السويس ، وما من شك في أن هذه كلها كانت مشكلات معلقة تحتم عليها أن تصانع الدول العظمى الى أن يتم لها تحقيق سياستها المرسومة .

ولما تم عقد اتفاقية القسطنطينية وأقرت جميع الدول الأوروبية الامر الواقع في مصر رأت بريطانيا أن توجه جانباً من نشاطها الى مراكش ، فحاولت عقد معاهدة معها في سنة ١٨٩٢ لتحصل بموجبها على مزايا عسكرية وتجارية ، غير أن فرنسا وقفت لبريطانيا بالمرصاد وتمكنت من احباط محاولاتها وبدلاً من أن يعقد سلطان مراكش معاهدة مع بريطانيا عقدها مع فرنسا ، وذلك بفضل المساعي التي بذلها الكونت دوبيني (D'Aubigné) المبعوث الفرنسي الخاص لدى السلطان وبمقتضى هذه المعاهدة اختصت مراكش فرنسا بمعاملة جمركية استثنائية ، كما قبلت تعديل الحدود بينها وبين الجزائر تعديلاً كان من شأن نصوصه أن مكنت لفرنسا مستقبلاً من استغلالها أسوأ استغلال وأضررت بمصلحة البلاد .

وفي الوقت نفسه مضت فرنسا في تطبيق سياسة التسلل البطيء داخل مراكش دون أن تقتحمها اقتحاماً يكون من شأنه ازعاج الدول الأوروبية العظمى واثارة مخاوفها من السياسة الفرنسية ولذلك دأبت على أن تتذرع دائماً ، في هذا التسلل الاستعماري بحجة المحافظة على الامن في الجزائر وقمع الحركات الثورية والقضاء على قواعد الثوار في مراكش ومطاردة الثوار الجزائريين داخل البلد .



وبهذه الحجة احتلت فرنسا في سنة ١٩٠١ الواحات الجنوبية التي كانت في قبضة القوات الجزائرية المناضلة ضد فرنسا وعرضت في الوقت نفسه على السلطان عبد العزيز سلطان مراكش معاومتها له في مكافحة ما أسمته فرنسا بعناصر الفوضى ، التي وصفتها بأنها الفوضى التي تسبب الى ملكه وتعرض للمخطر علاقات حسن الجوار بين مراكش والجزائر ، ومقابل هذا التعاون المفروض غصباً ، طالبت فرنسا بأن تكون لها الأفضلية على سائر

الدول الأوروبية تأسيسا على كونها بما تملكه من وسائل ومصالح في استطاعتها اما أن تكون أكثر الدول خطرا على مراكش واما أن تكون أصدقها واخلصها في حماية مصالح مراكش ورعايتها والمحافظة على وحدة أراضيها .

* * *

ولقد رأت ألمانيا أن تستوضح من فرنسا موقفها وتعرف حقيقة أهدافها من مراكش ، فعهدت بهذا الى رادولان (Radolin) السفير الألماني في باريس ، ولما قابل السفير المسيو ديلكاسيه رئيس وزراء فرنسا في ٢٣ يونيو سنة ١٩٠١ ، واستوضحه ما أشيع عن سعي فرنسا لفرض حمايتها على مراكش أجاب ديلكاسيه قائلا :

« اذا كان المقصود من كلمة الحماية هو أن يكون لفرنسا وهي سيادة الجزائر وسيلة تونس وضع خاص في مراكش فان ذلك لا يحتاج الى اي ايضاح ... »

ولقد مضى ديلكاسيه في تنفيذ السياسة الفرنسية وعمل على أن تحصل فرنسا من مراكش على اقرار تسلم فيه بحماية فرنسا لها .

وكانت وسيلته الوحيدة في ذلك الوسيلة التي اتبعتها السياسة الفرنسية في تونس . . . ولقد رأت فرنسا أن تتدخل عسكريا وأن تسرب بجيوشها الى الاراضي المراكشية زاعمة أنها تؤمن الحدود بين الجزائر ومراكش ، وتعمل على إعادة النظام الى هذا البلد وعلى تحقيق الأمن للمبلدين معا .

وفي الوقت نفسه أوعزت فرنسا الى رجال المال فيها والى البنوك لكي تمهد للتسلل الاقتصادي الفرنسي .

* * *

وهكذا وبعد أن دبرت فرنسا خطتها للاستيلاء على مراكش بادر مسيو « ديلكاسيه » في سنة ١٩٠٤ فطالب بريطانيا بالاعتراف بحق فرنسا - نظرا لاتصال حدودها بمراكش - في أن يكون لها كامل الحرية في

صيانة الامن واقراره والعمل على تحقيق النظام فى مراكش كما يكون لها الحق فى معاونة السلطان للقيام بجميع الاصلاحات الادارية والاقتصادية والمالية والعسكرية التى تدعو اليها حاجة البلاد ، وقد سلمت بريطانيا بهذه المطالب لفرنسا وكان ذلك اعترافا منها بالمعاونة الفرنسية المفروضة فرضا وفسرا على مراكش ، وكذلك سلمت بريطانيا بأحقية فرنسا فى المشاركة فى جميع شئون مراكش والسيطرة عليها وعلى جميع اراضيها ، وعلى هذه الصورة تمكنت فرنسا - بالاتفاق مع بريطانيا - من خلق وضع خاص لها فى مراكش ، وضع لم يكن نتيجة غزو بقوة السلاح - ولم يكن يستند الى نظام الحماية المعترف به دوليا - وانما كان بمثابة عملية تسرب سلمى ، عن طريقها تحققت لفرنسا المزايا التى طمعت فيها دون أن تثير وضع مراكش ، دوليا .

واذا كانت بريطانيا قد استجابت لطلب فرنسا وعقدت معها هذا الاتفاق فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ وهو ما عرف بالاتفاق الودى ، إلا أن بريطانيا لم تكن لترضى بوجود فرنسا على أبواب البحر الابيض المتوسط تجاه جبل طارق .

ومن أجل هذا فقد حرصت على أن تضمن اتفاقيتها مع فرنسا نصا فى المادة الثامنة منها يقضى بأن تتعهد فرنسا باحترام الحقوق والمصالح الاسبانية التى تعين أن يكون لاسبانيا الحق فى ملكية الاراضى الممتدة على الساحل المراكشى الواقع على البحر الابيض المتوسط .

وبالإضافة الى هذا التعهد قبلت فرنسا بموجب اتفاقية ظلت محفوظة ضمن الوثائق السرية ولم يعرف أمرها إلا فى سنة ١٩٦١ ، قبلت أن تتنازل لاسبانيا تنازلا كاملا عن جانب من الدولة المراكشية اذا ماقرر تقسيم مراكش وقد علقت على هذا الاتفاق الوصية على عرش اسبانيا ، فقالت ان اتفاق الغرب على مراكش ماهو الا امتداد للوصية التى ألوصت بها ملكة اسبانيا أيام طرد العرب من الاندلس .

وهكذا تمكنت بريطانيا من ارضاء فرنسا وفى الوقت نفسه أمنت مصالحها فى البحر الابيض المتوسط اذ أبعدت فرنسا عن الساحل المراكشى الواقع فى اتجاه جبل طارق ، وسلمته لاسبانيا ترضية لها .

لقد كان من شأن الاتفاقيات التى عقدتها فرنسا مع بريطانيا عام ١٩٠٤ أن أطلقت يد فرنسا فى مراكش لتستولى عليها ، دون أن تخشى - على

الأقل - بريطانيا وتعرضها لها في هذا الصدد ، ولذلك شرعت فرنسا في اتخاذ اجراءات اكثر وضوحا واكثر ايجابية لتحقيق مطامعها بمراكش - ولم تكن الدول الاوروبية على علم بمضمون تلك الاتفاقيات .

ومن أجل هذا ، فقد أبدت فرنسا ، بالتواطؤ مع بريطانيا الحرص على سلامة أراضى مراكش ، كما زعمت للرأى العام الاوروبى أنها الدولة صاحبة الامتياز الاول عند تصفية المملكة المراكشية .

وهكذا مضت السياسة الفرنسية في اتجاه مزدوج انطوى على الخبث والدهاء ، فأخفت مشروعاتها التى أعدتها للاستيلاء على مراكش فلم يشعر بها السلطان ولا العالم الاوروبى عدا ألمانيا - وحدها - فقد كانت على بينة مما تدبره بريطانيا وفرنسا في هذا الشأن ، ولذلك فان ألمانيا وقفت في وجه المشروعات الفرنسية والبريطانية وأعلنت ان ما انتهى اليه الاتفاق بين هاتين الدولتين بالنسبة لمصير مراكش يعتبر اهانة موجهة الى سلطان مراكش ، وموجهة الى رؤساء الدول الاوروبية ولا سيما الامبراطور غليوم الثانى امبراطور ألمانيا الذى صرح - علنا - في طنجة في ٣١ من مارس سنة ١٩٠٤ .

« بأنه سيسخر كل ماله من قوات مادية ليقبى سلطان مراكش ملكا على بلد مستقل مفتوح الابواب للمنافسة السلمية بين جميع الدول دون ان تتمكن دولة ما من الانفراد فيه بامتياز أو باحتكار أو اقتطاع جزء من اراضيه أو احداث ما يضر بالمصالح الألمانية » .

كما أعلن ان ألمانيا قادرة على الدفاع عن مصالحها ، وحذر سلطان مراكش من قبول الاصلاحات التى كانت فرنسا تسعى لاحداثها في بلاده وما يترتب عليها من التزامات مالية ولا سيما أن المقصود من وراء هذه الاصلاحات ليس هو خير البلاد ، ولكن المقصود هو استدراج مراكش لتحمل اعباء والتزامات لاتقوى على القيام بها مستقبلا ، وتؤدي في النهاية الى تدمير البلاد وتحطيم كيائها .

وجدير بالذكر أن امبراطور ألمانيا - اذ ذاك - كان يصف نفسه «بأنه

صديق الاسلام ، ولم تكف ألمانيا بموقفها هذا ، بل راحت تثير المسألة في المحافل الدولية وأعدت مذكرة طالبت فيها الدول الأوروبية بعقد مؤتمر يلتزم فرنسا وبريطانيا بمناقشة الوضع الدولي لمراكش ، علنا ٠٠٠٠ وقد تجوب سلطان مراكش مع مساعي ألمانيا فوجه من ناحيته مذكرة في ٣٠ من مايو سنة ١٩٠٥ يعزز فيها مذكرة ألمانيا المؤرخة في ١٢ من ابريل سنة ١٩٠٥ وطالب السلطان باشتراك سائر الدول العظمى في مناقشة الوضع الدولي لمراكش ومستقبلها في هذا الشأن .



ولقد رأت فرنسا في موقف السلطان استفزازا وتحديا صريحين ، ولكنها ، في الوقت نفسه ، اتجهت الى مساومة ألمانيا ، وانتهت هذه المساومة بقبول الدعوة لعقد المؤتمر مع تسليم ألمانيا بان مصالح فرنسا ووضعها الخاص الناشء عن استيلائها وغزوها للجزائر ولجانب من اراضي الامبراطورية الشريفة - كل ذلك يجعل لها وضعا خاصا واجب الاحترام - فيما يتعلق بالعلاقات الخاصة التي نشأت بين مراكش والجزائر وفرنسا بوصفها مصالح قائمة بين دولتين متجاورتين ، ولما لفرنسا من مصلحة خاصة في استتباب الامن والنظام في مراكش ٠٠٠٠

وبهذا تسنى لفرنسا أن تنجح في فرض وضعها الخاص في مراكش على سائر الدول واجتمع المؤتمر في ميناء « الجزيرة » في ١٥ من يناير سنة ١٩٠٦ واستمرت جلساته حتى ٧ ابريل من ذات السنة واشتركت في اعماله دول ألمانيا والنمسا وبلجيكا واسبانيا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وهولاندا والبرتغال وروسيا والسويد ومراكش . ثم انتهى الى ترضات تضمنت تسليم جميع الدول بسيادة السلطان على مراكش وبوحدة الاراضي المراكشية ، وكفالة الحرية الاقتصادية بين سائر الدول دون أن يكون لاحدها اية افضلية على غيرها ٠٠٠ على أن دول المؤتمر لم تعتبر قراراته بمثابة معاهدة بين مراكش من جانب وسائر الدول الأوروبية من جانب آخر وانما اعتبرت معاهدة يلتزم بها موقعوها بلا

استثناء ومؤدى ذلك أن تلتزم كل دولة من جانبها باحترام ماتضمنته هذه القرارات من نصوص وتنقيذ بما جاء فيها من أحكام .

الا أنه برغم صراحة هذا النص فقد زعمت فرنسا ، فيما بعد ، أنها فى حل من أحكام قرارات المؤتمر مستندة فى ذلك الى حجتين :

الحجة الأولى ، هى ما زعمته بأنه لا يحق لمراكش الاستناد الى ماتضمنته هذه القرارات من ضمانات مالم تسلم لمجموعة الدول الاوربية بحقها فى اجراء الاصلاحات الادارية والمالية الضرورية فى البلاد المراكشية لكفالة الأمن والرفاهية وتحقيق أمن فرنسا الخاص على طول الحدود الجزائرية ، وهى شروط لا مفر من تحقيقها لمصلحة السلم العالمى .

أما الحجة الثانية فهى ما ادعته من أنها لم تقبل المشاركة فى أعمال المؤتمر الا بعد أن استثبت من الخضوع لقراراته ، حقوق فرنسا البوليسية على طول الحدود بين مراكش والجزائر ، ولأنه بناء على ذلك يكون لفرنسا الحق فى مراقبة هذه الحدود وتتبع العصابات التى تستند الى قواعد فى مراكش ومقاومة تهريب الاسلحة ، وكل ذلك يعتبر من الشؤون الخاصة بالجزائر ومراكش دون أن يكون لاية دولة من الدول حق التدخل فيها ، لان التدخل فى مثل هذه الحالة ، يكون مساسا بما لفرنسا ولمراكش من حقوق ومصالح خاصة لاصلة لها بالاوضاع الدولية لمراكش ..

* * *

وعلى ضوء هذه السياسة الفرنسية ، نرى ، أنه بينما كانت مراكش تسعى من أجل تدويل قضيتها ، وحماية نفسها من المطامع الفرنسية ، كانت فرنسا تعمل على اثارة جميع العقبات التى من شأنها أن تضعف سلطة السلطان وتحد من ولايته على رعاياه وفى هذا الصدد طالبت فرنسا بأن يكون لها الحق فى الاشتراك فعلا - فى شؤون مراكش الادارية ولا سيما الشؤون البوليسية والاقتصادية بحيث تتم لها السيطرة على أعمال البنوك والجمارك .

وهكذا وضحت سياسة فرنسا التى ترمى الى أن تلحق مراكش

بتونس ليصبح البلدان ضمن الممتلكات الفرنسية في شمالي افريقية ... ولم يقف في وجه المحاولات الفرنسية غير المانيا التي على الرغم من موقفها ضد فرنسا فان هذه . بالاتفاق مع اسبانيا تمكنت من الحصول على تصريح يخولها تولى أعمال البوليس في ثمانية موان مراكشية ، كما استطاعت أن تحصل لنفسها على ثلاث حصص من أربع عشرة حصة في بنك الدولة الذي كان مقره باريس وعلى أن يمثلها في مجلس ادارة البنك عدد من الأعضاء يناسب الحصص المملوكة لها ، لذلك رخص لها في ان تولى بمفردها تسوية المسائل المتعلقة بالحدود القسائية بين مراكش والجزائر كافة ..



ظفرت فرنسا بموافقة الدول الأوروبية وبرغم معارضة المانيا فقد تم لها الاعتراف بهذه السيطرة ، ولكنها كانت سيطرة في حدود الاتفاقيات السرية المعقودة بين فرنسا وبريطانيا .

وتمكنت السياسة الفرنسية ، من التغلب على السياسة الأوروبية التي كانت ترمى الى تدويل مراكش ، أو على الأقل كانت ترمى الى مشاركة دول اوربا لفرنسا في الحقل الاقتصادي بمراكش ، وانتهى الامر بانفراد فرنسا واسبانيا بجميع شئون هذا البلد وتمكنت في الوقت نفسه من استبعاد تدخل الدول الأجنبية فيها :

ولكن ، على الرغم من الفشل الذي منيت به المانيا في موقفها من مراكش حاولت انتهاج سياسة جديدة مع فرنسا ، سياسة تتناول ، مستقبل افريقية ، عرضت فيها على فرنسا ان تشترك الدولتان بمختلف امكانياتهما وبجهود رعاياهما لتحقيق حلف اقتصادي من أجل التعاون التام بينهما في الشئون المالية والتجارية والصناعية على ان يبدأ هذا التعاون ، في مراكش كتجربة .

غير ان فرنسا لم تستجب لدعوة المانيا كما لم تستجب لمثل هذه الدعوة من أية دولة من الدول ، وأعلنت أنها لن تستمع الى أى عرض الا اذا أعلنت المانيا رسميا - تخليها عن كل مطمح في مراكش - وبهذا رفضت فرنسا عرض التعاون الالمانى في الوقت الذي كانت فيه اوربا في أشد

الحاجة الى قيام تفاهم بين فرنسا وألمانيا من أجل مستقبل السلام في أوروبا ،
ونظرا لأن العرض الألماني كان في رأى الكثيرين خطوة الى الامام
في سبيل ازالة ما كان بين الدولتين من جفوة وخصومات ، وقد قيل ،
وقد أنه لو قبلت فرنسا عرض ألمانيا لكان من شأن ذلك تجنب أوروبا
ويلات الحرب العالمية الاولى ، ولما اشتعلت نار هذه الحرب ، ولكن فرنسا
لم تر في ألمانيا غير منافس خطير وعدو قوى ، لذلك كان همتها أن تتخلص
من جميع منافسى واعداً سياستها في مراكش ، وعملت على أن تضع أوروبا
امام الامر الواقع

ومن أجل ذلك أخذت تعمل على خلق حالة من الفوضى والاضطراب
داخل مراكش لكي تتذرع بها لتدخلها العسكرية في تلك البلاد
وركزت جهودها بعد مؤتمر « الجزيرة » لكي تحول دون تحقيق
اى وجه من وجوه الاصلاح حتى لا يعرقل هذا الاصلاح الحطة الفرنسية
التي تهدف الى ايجاد مسوغ للتدخل ...

وقد أعلن المعتمد الفرنسي في مراكش ان الاضطرابات تزداد في
هذا البلد وتفرق الاداة الحكومية في خضم من الارتباك والفوضى ، مما
سيترتب عليه - حتماً - احلال السيطرة الاجنبية محل الحكم الوطنى .

ومما يذكر ان المسيو « اتين » (Etienne) وزير الداخلية
الفرنسية قام بتنظيم جماعة عرفت بجماعة « نورث افريكا » (North Africa)
أى جماعة « شمال افريقيا » ، وكانت مهمة هذه الجماعة تمويل وتغذية
الاضطرابات الداخلية في مراكش وخلق حالة من الفوضى تيسر لفرنسا
أن تخلق المسوغ لتدخلها العسكرية ولكي تنفى فرنسا الشبهة في
هذا ، عن نفسها ، راحت الدعاية الفرنسية توجه أقطع الاتهامات الى ألمانيا
كما راحت بريطانيا تعززها في هذا السبيل الدعائى ...

ولكن المنافع التي يمكن الحصول عليها من وراء الجريمة ، هي
وحدها التي تسير دائما الى المجرم وتحدد مكانه .. ولهذا كان لابد أن

تساءل من هي الدولة التي حصلت على المزايا والمنافع والنتائج الطيبة في مراكش أليست هي فرنسا .. فرنسا التي أثارت الاضطرابات في مدينة اولجا على الحدود الجزائرية المراكشية وانتهزت قيام حالة من التوتر في سنة ١٩٠٧ فاحتلت المنطقة بأكملها .. وبعت بعملاتها من مثيري الاضطرابات ، الى موريتانيا والى ضواحي (طنجة) فقاموا بالاضطرابات التي كانت الذريعة التي تذرعت بها فرنسا لاحتلال المنطقة بأسرها بالاشتراك مع أسبانيا ...

وفي يونيو سنة ١٩٠٧ ، قام عملاء فرنسا بإثارة اضطرابات وقتل في الدار البيضاء انتهت بمصرع تسعة من العمال الأوروبيين .. وكان هذا الصدام حجة فرنسا التي استندت اليها في اتهام الحكومة المراكشية وتحميلها مسؤولية ما وقع وطالبت بعزل هذه الحكومة ، وفي سبيل تأييد عملها الدبلوماسي لجأت الى القوة ... ففي ٥ أغسطس سنة ١٩٠٧ قصفت مدافع الاسطول الفرنسي الدار البيضاء ، وانزلت قوة عسكرية تحت قيادة الجنرالين « دريد » (Doride) و « دما » (D'Amade)

واعلنت الحكومة الفرنسية وقشد ، أن الجيش الفرنسي قد توسع في عملياته الحربية داخل الاراضي المراكشية مخالفا في ذلك تعليمات الحكومة .. ولكن هذا التوسع الذي زعمت حكومة فرنسا أنه كان على غير رغبتها كان متفقا في الزمن ، مع اندلاع ثورة في مراكش يقودها مولاي « حفيظ » شقيق السلطان وانتهت بهزيمة السلطان الذي لم يجد امامه سوى اللجوء الى الجيش الفرنسي لحمايته وكان ذلك في ١٩ أغسطس سنة ١٩٠٧ ... وبسبب هذه الثورة وما ترتب عليها من استسلام السلطان وطلبه للحماية الفرنسية ، اصبح الوجود الفرنسي أمرا واقعا .



وأمام هذا التطور في الاحداث لم تستطع ألمانيا السكوت وعادت ، فأثارت من جديد مسألة التفاهم الاقتصادي بينها وبين فرنسا ورأت فرنسا من جانبها ، ونزولا على الظروف القائمة أن تساير ألمانيا ، مسايرة شكلية،

فصّدت معها اتفاقاً في ٩ من فبراير سنة ١٩٠٨ اعترفت بموجبه ألمانيا بما
تربسنا من مصالح سياسية خاصة في مراكش - وبارتباط هذه المصالح
ارتباطاً وثيقاً بثبت النظام وتحقيق السلم الداخلي في تلك البلاد وفي
مقابل هذا الاعتراف قبلت فرنسا ان تقوم شركة من أبناء الدولتين
بالعمل في جميع الصفقات التي يمكن عقدها لمصلحة الشركة

وقد أرادت فرنسا بهذا الاتفاق أن تبديد مخاوف ألمانيا من سياستها ،
وأن تغريها بالكسب المادي غير أن حقيقة الامر هي أن فرنسا كانت تستهدف
التحرر من كل ضغط للسياسة الألمانية ، وكانت نيتها منطوية على عدم
تمكين الألمان من مشاركة الفرنسيين في نشاطهم الاقتصادي بمراكش .

وبهذا قويت قبضة فرنسا على مراكش وأصبح السلطان خاضعاً
خضوعاً تاماً لها . .

بل ان بقاءه على عرشه كان رهناً بمشيئة فرنسا . . . ومضت
فرنسا في إثارة الاضطرابات والثورات الداخلية حتى اكراه السلطان
على طلب العون العسكري منها في أبريل سنة ١٩١١ وكانت هي تتربص
هذه العسوة لكي تدخل مراكش فاتحة وغازية تحت ستار التأييد
لعرش السلطان وحمايته ، وقد دخلت الجيوش الفرنسية مراكش لا
لتثبت السلطان على عرشه بل لتحتل البلاد .

وأمام هذه التطورات اثار ألمانيا وضع فرنسا - من جديد - في
مراكش وكان من شأن هذا الموقف الذي وقفته ألمانيا أن ترددت فرنسا في
الاجهاز على مراكش اجهازاً كاملاً الا أنه امام قوة اندفاع تيار
الاحداث رأت ألمانيا أن تقوم بمظاهرة بحرية لردع فرنسا ووقف مطامعها
عند حد ، فبعثت بقوات بحرية الى ميناء أغادير

وقد فزعت أوروبا من هذه المظاهرة هـ وهبت بريطانيا لوقوف
الى جانب فرنسا . . ولكن فرنسا رأت أمام ما يحيط بموقفها من
مخاطر ان تدعن ولو مؤقتاً لمطالب ألمانيا فتمت اتفاقية في ٤ من نوفمبر
سنة ١٩١١ تضمنت اعتراف فرنسا بتوسع ألمانيا في الاراضي الافريقية
مقابل موافقة ألمانيا لفرنسا على أن تطلق يدها في مراكش وعلى أن
تكون لها حرية العمل فيها .

وفي ٣٠ من مارس سنة ١٩١٢ أكره سلطان مراكش على توقيع اتفاقية تعلن الحماية على بلاده وفي ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩١٣ انضمت اسبانيا الى هذه المعاهدة .

وهكذا تم لفرنسا من الوجهة السياسية السيطرة على مراكش وان كانت هذه من الوجهة الفعلية لم تخضع أو تخضع لان سيطرة فرنسا عليها كانت بداية الكفاح المرير بين المراكشيين وفرنسا .. وأصبح الفرنسي هو العدو الذي يقدر المراكشي كفاحه ويستهدف طرده من بلاده .

فمنذ توقيع معاهدة الحماية أدرك الشعب المراكشي أن فرنسا هي خصمه الوحيد وأن الفرنسيين هم أعداؤه الالاء ، وحرص أبناء مراكش على تركيز مقاومتهم وكفاحهم ضد الفرنسيين دون سائر الاجانب . ولقد هزت معاهدة الحماية مراكش بأسرها ... فارت فيها العناصر الوطنية جميعها ... مما اضطر فرنسا الى الالتجاء للاستعمارى الفرنسى الأول « ليوتى » (Lyautey) لكى يخضع مراكش لسلطانها عسكريا وسياسيا .. وقد كان هدف المارشال « ليوتى » عندما قبل هذه المهمة أن يسخر كل قوى فرنسا فى مراكش ليجعل من العدوان الفرنسى اجراء قصد منه الرعاية والتهدة والخير والبركة لمراكش ... كان هدفه العمل على تخدير الشعب المراكشى وتبديد مخاوفه ليهضم الحماية التى فرضتها عليه فرنسا ... كان هدف ليوتى اظهار فرنسا بمظهر الدولة الحريصة الراعية لحقوق المراكشيين وحمايتهم من الاستبداد والاستغلال ، وهى ذات الخطة التى انتهجها فى مصر « لورد كرومر »

كان فى رأى « ليوتى » انه لزاما على فرنسا أن تجعل عملها السياسى فى مستوى العمل العسكرى بل أكثر من هذا كان يقول ان العمل العسكرى الهدف منه تفجير مراكز المقاومة ، أما من الناحية السياسية فإن على فرنسا ان تبذل جميع جهودها داخل المجتمع المراكشى لاثارة الاحقاد والفتن فى أوساطه ولتستغل ما يكون بينهم من خصومات ومنافسات وخلافات داخلية ، تستغل ذلك كله لمصلحة سياستها وعليها أن تركز جهودها فى أول الامر على المترددين من أبناء مراكش ... وان تستغل المطامع والشهوات الشخصية ، وأن تعيد التنظيم الإدارى فى مراكش عن طريق تقوية الساطة المحلية التى يترعها رؤساء وشيوخ العشائر والقبائل ... كان المارشال ليوتى يقول فى تعليماته التى يصدرها لمعاونيه ، « عليكم أن تدلونى على أولئك الأشخاص الذين يصاحون لتمثيل مصالح السلطان أولئك الأشخاص

الذين يختلفون - حتما - باختلاف القبائل والذين يتعين علينا أن نجعل منهم العناصر التي تتعاون معنا للتأثير على العناصر الوطنية
كل من يحرص على تذكير معاونيه بأن الطابع الظاهر لجميع تصرفاتهم يجب أن يكون في نطاق الولاء للسلطان ، وبهذا يحرمون العناصر الوطنية من أهم مقومات دعايتهم ضد فرنسا ...

يقول ليوتي أننا سنحكم مراكش عن طريق الشيوخ والرؤساء وبهذا تسقط حجة خصومنا أو اتهامهم لنا بأننا نحكم البلاد حكما مباشرا ... ويمضي ليوتي فيقول :

((علينا أن نكسب ولاء القبائل لعملائنا ، لنجعلهم يسرون في ركابنا لنربط مصالحهم بمصالحنا علينا أن نجعلهم طرفا معنا في قضية واحدة ... وبهذا فقط نتمكن من القضاء على العناصر الوطنية ...))
ويقول ((ليوتي)) أن المستعمر في أشد الحاجة دائما إلى ستار من الوطنيين سستار يحجبه عن الانظار ويكون له بمثابة العين والاذن ، ويكفل له الأمن ... فإذا لم يتوافر له هذا الستار فمن يتمكن من الحياة في أمن واستقرار .

أما عن الوسائل التي كان يدبرها ليوتي لتطبيق سياسته في مراكش ، فهي الاستعانة ببعض الضباط لاتارة الاحقاد والفتن ، ولشراء الذمم ولكسب الأنصار ، ولم يتن يفيدهم بأي وضع ولا بأي نظام كما كان يضع الأموال الطائلة تحت تصرفهم ودون حساب أو رقابة . وكان ينصح اليهم بالعمل على كسب عناصر تكون ذات صلة بالقوات الوطنية لكي يستعينوا بهم على معرفة تحركات هذه القوى ويحثهم على استخدام من يجلبون لفرنسا ثقة الوطنيين ، وبذلك يكون لفرنسا عين وعملاء في كل مكان وبين كل مجموعة من الاهلين .

بعث ليوتي بتعليماته الى الجنرال ((جورو)) الذي أدى دورا هاما في فتح سوريا بعد الحرب العالمية الاولى ، بعث اليه بتعليمات يقول فيها ((اذا تعذر عليكم في مناطق عملكم ان تقيموا صلات ذات اثر ونفوذ وفاعلية مع كبار الرؤساء والشيوخ ، فعليكم ان تعادوا على قيام اتصال مباشر بينكم وبين افراد الشعب ، عليكم ان تقوموا شخصيا باللعاية وتتصلوا بتلك الزمر المتعددة من صفار الاعيان والمالاک والتجار لتكسبهم في صفكم ... وان هذه الوسيلة طويلة المدى وتتطلب جهدا كبيرا ولكنها ذات اثر باق لانه بحكم الصلة الوثيقة وما يترتب عليها من ارتباط المصالح وتشابكها ولاسيما اذا ما كنتم ستعهدون الى هذه الطائفة بالاعمال التمهيدية والتجارية ، فان الامر سينتهي بربط مصالح هذه الفئات بمصالحنا ، وتقضي تدريجيا على شعور هذه البيئات بالعداء نحونا ... أما في المناطق التي تتمكن برؤساء القبائل والعشائر فيها ، فلا بد من تثبيت هذه الصلة ، وانه ان السهل علينا أن نكسب ود وولاء عدد محدود من اصحاب المكنة والنفوذ ونعمل على ارضائهم لنضمن ولاء واخلص كل اتباعهم والموالين

لهم ... ان هذا الاجراء الاخير لا يحتاج الى جهد كبير وينتهي الى نتيجة اسرع من حيث الظاهر ، وبراقة في الوقت نفسه الا انه اسلوب غير مأمون العاقبة ، لانه يباعد بيننا وبين سائر افراد الشعب ولا يكفل اتصالنا بطلعة الناس وغالبيتهم ، وتكونون او يكونون بمعزل عنا ، فيستمر في عدائه لنا واذا ما بدا منه خضوع لنا فلا يكون الاخضوع ذاتا امثالا لاوامر زعيمه او رئيسه ، لاخضوعا نتيجته لارتباط في مصلحة مشتركة ، او نتيجة لفائدة معينة دعت اليها حاجته .»

ثم يسترسل المارشال « ليوتي » فيقول ... « اننى لا اتروى في اختيار الاسلوب الذى يمكننا من التفاهم مع كبار الزعماء ورؤساء القبائل والعشائر لان ذلك الاسلوب اكثر مطابقة لوسائل الحماية ولانه اكثر مرونة واقل نفقات ويتطلب عددا اقل من الموظفين ومن العملاء ويتطلب وقتا اقل ويحقق بالاضافة الى هذا كله احترام تقاليد وعادات البلاد من حيث الشكل ، لانه يعطى عن التدخل المباشر .



وينتقد المارشال « ليوتي » ماكانت تجرى عليه سياسة فرنسا من محاولة فرض اشخاص بالذات على السلطان او على الشعب ، فيقول « ان من اكبر الاخطاء ان تحاولوا فرض اشخاص وخلق مكانة لهم بنزع الالقاب عليهم وبمنحهم التكريم الشكلى في الوقت الذى تقتضى فيه المصلحة ان نجعل من اصحاب المكاتب والنفوذ اتباعا لنا عن طريق ربط مصالحهم بمصالحنا ...

ثم يمضى ليوتي في رسم سياسته الاستعمارية فيقول بان مصلحة فرنسا ليست مقصورة على كسب زعماء القبائل ورؤساء العشائر بل وفي كسب السلطان ذاته بربط مصلحته بمصالح الاستعمار وجعله جزءا من سياستنا بللا من ان يكون منفصلا عنها ...



لقد رسم « ليوتي » الخطوط الرئيسية للسياسة الفرنسية الاستعمارية وكان يهدف من وراء هذا كله الى القضاء على مقاومة المراكشين ، ولكن كان لزاما عليه ان يعترف بالامر الواقع ويسلم بقوة وجدية وخطورة المقاومة التى كانت تلقاها فرنسا من العناصر الوطنية .

يقول المارشال « ليوتي » ان الصعوبات التى كانت تواجهها كانت تزداد خطورة يوما بعد يوم كان لزاما علينا ان نواجه العدو خارج المدن ، كما كان علينا ان نكبح جماح العناصر الوطنية داخل المدن . كانت الطبقات الغنية ذات المصالح على استعداد للارتباط بنا ولكن جموع الشعب كانت دائما على استعداد للتصالح مع العناصر الوطنية ومهاجمتنا ... لقد كان هذا الخطر قائما نشعر به بصفة مستمرة - كان علينا ان نراقب جنود السلطان ، كان علينا ان نراقب

العناصر الوطنية ثم نراهب الشعب الراكشي ، كان علينا ان نراهب
قصر السلطان والسلطان الذي كان دائما مصدر اكبر خطر علينا ،
وكان على استعداد دائم لان يتخذ ضمتنا اسوا القرارات ، كما كان
مستعدا للتنازل عن العرش كي يتخلص من سيطرتنا ، وهو اجراء لو
انه تم لخلق لفرنسا اعقد المشكلات وكان في استطاعته ان يهرب
دون ان يتنازل عن عرشه ، ومن اجل هذا فقد كان لزاما علينا ان نبذل
الجهد لتسكين خواطره وللابقاء على سلطته ولو الى حين

ويمضي المارشال « ليوتى » فى عرض مآلقته فرنسا من عقبات فى
سبيل استعمار مراكش والاستيلاء عليها ، ويصف الثورة التى قادها « حبه »
عندما أعلن الحرب المقدسة ضد الاستعمار الفرنسى فيقول « ان تأمر
مولاي حفيظ فى الحركة الثورية التى قام بها حبه لأمر مؤكد .. لقد
كنا نشك فى تأمرهما ، ولذلك اقترحت بان توجه الدعوة لمولاي حفيظ
ليزور فرنسا على أن تستيقه السلطات الفرنسية فى باريس دون أن
تسمح له بالعودة الى مراكش ويقول المارشال ليوتى فى مذكراته فى
مقام آخر ،

« يتعين على فرنسا ان تذكر انه منذ وقعت معاهدة الحماية
فقد وجدت مراكشين ... مراكش التى نحتلها والتى لا تستطيع
مقاومتنا عسكريا ويحكمها « المخزن » بلا قوات وبلا نقود .. ومراكش
اخرى تتكون من العناصر الوطنية التى يهزها من أعماقها التعصب
والتي تملك الوسائل المادية لمقاومتنا والتى تستطيع ان تقف فى وجهنا
يتأثر عوامل لاسيطرة لنا عليها ، لقد وجدت أمامى بلدا وشعبا تبلغ
مقاومته اربعة اضعاف تلك المقاومة التى لقيناهما فى الجزائر ...
مقاومة أكثر تعصبا ، واقوى تمسكا واحسن تسلحا تساندها العناية
الاجنبية ... انى اعلم ان الحسالة فى أوروبا لا تسمح لى بالتوسع فى
عقليتى ، ولكنى اطلب من فرنسا ان تعاوننى بالمال الذى سوف
يعوضنى عن الرجال فى انجاز مهمتى فى مراكش .. »



ان المارشال « ليوتى » يطلب المال ليشتري العملاء وليدفع ثمن
الخيانة والغدر ولكن بالرغم من القوة بالرغم من الخيانة ، بالرغم
من المال ، فقد مضت حركة المقاومة فى طريقها ان « ليوتى » يعترف
بوجود هذه المقاومة ، ويخشى خطرهما ويكتب فى هذا يقول فى خوف ! ..

« لقد ذكر لى سى محمد الملكى شريف الوزين الذى انعمنا عليه

بالأوسمة في ١٤ من يونيو والذي كان أفضل العملاء السياسيين
لعمليات الجنرال « غورو » والذي تعتبره فرنسا من أخص عملائها.
ذكر أن الحالة في مراكش سيئة ، وكل المظاهر فيها تدعو إلى القلق
وإن قبائل مراكش تنهب دائما للقتال ، فهي تبكر بضم محصولاتها
واختزان قواتها في الجبال ... إن التفاهم يسود جميع العناصر
الوطنية من الشمال إلى الشرق إلى الجنوب .. وإن جميع العناصر
الوطنية بالرغم مما قد يقع بينها من خلاف تجمع على ثلاثة أمور .
الأول العمل على إثارة الشعور الوطني ضد الاحتلال الفرنسي بالنيل
من مكانة فرنسا وكرامتها ، والثاني العمل على إيجاد عناصر محترفة
مسلحة تنشر بين مختلف العناصر المراكشية كراهية الفرنسيين وعلى
إيجاد خلايا دائمة ومنظمة داخل كل مجموعة ثورية ، والأمر الثالث ،
هو العمل على كسب حكومة المخزن والسلطان إلى جانب الحركة
الوطنية !! وقد قال لي عميل فرنسا سي محمد المكي !! انكم أيها
الفرنسيون إن تكونوا قوة كافية لمواجهة هذا التهديد المستمر بالرغم
مما أصاب العناصر الوطنية من ضربات وما سيصيبها منها في المستقبل
ويقول بأن العناصر الوطنية تؤمن بأن لقدركم العسكرية حدودا ،
ومهما أرسلتم من قوات فإن في مقدورهم أن ينهكوا قواتكم ، فانهم
سيستطيعون بمضي الزمن واعتمادا على تفاعل الأحداث وعلى طول
الاجهاد التنكيل بكم بصفة دائمة وتكبيركم الخسائر الفادحة لها
ماتصاب به هذه العناصر الوطنية من الخسائر فإن في استطاعتها أن
تجددنا بصفة دائمة يعززهم في ذلك إيمانهم بأنهم يجاهدون في سبيل
وطنهم وعقيدتهم ويمضي الخائن العميل فيشير على فرنسا بالاجراءات
السياسية والعسكرية التي يمكنها أن تواجه بها الحركة الوطنية

وهكذا ، لم تعد فرنسا في البلاد التي احتلتها مثل تلك العناصر التي
دأبت على التنكيل بالحركات الوطنية ومد الاجنبي الغاصب الغازي بما يمكنه
من القضاء على المقاومة الوطنية .

غير أن ذلك كله لم يكن ليرد عجلة الزمن إلى الوراء ويحول دون
انبعاث الحركات الوطنية لتجرف في سبيلها كل عدوان على حرية الشعوب
وحقها في الاستقلال ..

وبوقوع مراكش في قبضة الاحتلال ، لم يكن باقيا في أفريقية
العربية والاسلامية بلد بعيد عن متاول الاستعمار الغربي ، الا ليا ..

الفصل الخامس عشر غزوة ليبيا

« مطامع إيطاليا في افريقية - العرب يعطى إيطاليا ليبيا - «جيو فاني جيليوتي» رئيس وزراء إيطاليا يوضح الموقف الدولي وقتئذ - موقف إيطاليا من الباب العالي - إيطاليا تستعين بالعملاء في الشرق - إيطاليا تهمد سياسيا لحملة الغزو - الباب العالي يعرض على إيطاليا مزايا في العراق - «جيو لوتي» يحدد موقف إيطاليا - نصيحة وزير الخارجية البريطانية - نصيحة وزير الخارجية البريطانية نصيحة روسيا - موقف ألمانيا والنمسا ومستقبل الحلف الثلاثي - الحملة العسكرية - إيطاليا تتجنب الاشتباك في معارك بحرية على ساحل الاناضول - توقيت الغزو - الإنذار النهائي - الغزو - بريطانيا تطالب الباب العالي بالتسليم المطلق بسيادة إيطاليا على ليبيا - وساطة روسيا - إيطاليا تعمل على توسيع رقعة القتال لتمتد الموقف - نجاح الخطة الإيطالية - جهاد العرب - استسلام الباب العالي - غزو ليبيا من مقدمات الحرب العالمية الأولى - الموقف الدولي بعد الغزو الإيطالي . »

قضى مؤتمر برلين على إيطاليا بالتخلي عن مطامعها في تونس لمصلحة فرنسا كما قضى الاتفاق الودى الذى عقد بين فرنسا وبريطانيا فى سنة ١٩٠٤ على حلم إيطاليا بامبراطورية عظمى فى افريقية تضم الحبشة والاراضى السودانية الممتدة من البحر الاحمر والمحيط الهندى حتى الصحراء الكبرى وبحيرة تشاد تلك المناطق التى كانت إيطاليا تحلم بضمها الى اريتريا والصومال وقد رأت هذه الدولة ان تقنع بما تركته لها الدول العظمى من أسلابها فى الامبراطورية العثمانية ولا سيما بعد الاتفاقيات التى عقدت بين فرنسا وألمانيا وبين فرنسا وإسبانيا عقب الاتفاق الودى ، والتى بموجبها قررت الدول الأوروبية مصير القارة الافريقية عامة ، وحددت مصير شمال افريقية بأسره بما فى ذلك مصر ومراكش ، وقد اعترفت كل هذه الاتفاقيات لإيطاليا بحقوق ومصالح تمتاز بها إيطاليا على سائر الدول الأوروبية فى برقة وطرابلس ومن ثم فى ليبيا التى كانت خاضعة اذ ذاك للامبراطورية العثمانية .

وكان على إيطاليا من جانبها ان تقنع وان تكفى بهذه الغنيمة الى حين،

ثم راحت تمهد للاستيلاء على ليبيا تنفيذا لما قضت به الاتفاقيات التي أشرنا إليها ، ومن ثم فقد انطلقت تعمل في ميدان السياسة الدولية وكان عليها ان تعمل في حذر ، وحرص وفي سرية تامة تتلاءم وسرية نصوص الاتفاقيات •

وكانت ألمانيا ، وهي طرف من اطراف هذه الاتفاقيات في شبه تحالف مع الباب العالي ، بل انه يمكن القول بأن ألمانيا في انشاء تلك المرحلة الحاسمة من تاريخ الدولة العثمانية كانت تتولى حمايتها ••

ويقول السنيور جيوفاني (Giovanni Guiliotti)

رئيس مجلس الوزراء الايطالي وقشذ في مذكراته : لقد كنت أدرك خطورة مشكلة القارة الافريقية ولا سيما الجزء الواقع منها على البحر الأبيض المتوسط وادرك ما كانت تحتمه الضرورة من اشتراك ايطاليا في كل حل لتقرير مصير هذه المنطقة ، وكنت من الناقمين على ذلك المصير الذي انتهت اليه تونس ومن الناقمين على سياسة الحكومة الايطالية التي أقصتها عن مشاركة بريطانيا فيما اتخذته من أعمال ضد احتلالها لمصر ، الا أن هذه الاحداث انتهت الى تسليم فرنسا وبريطانيا لاطاليا بأحققتها في ليبيا مقابل تنازلنا عن أي مطمع في مصر أو مراکش •

ويمضي رئيس الوزراء الايطالي فيقول : اتنا لم نكتف برضاء فرنسا وبريطانيا أو ألمانيا واسبانيا بل رأينا انه لا بد من الحصول على موافقة روسيا ، وقد حصلنا ، فعلا ، عند زيارة قيصر روسيا الى ايطاليا ، على اقرار صريح لما سيكون لنا من وضع خاص متميز في ليبيا

ولقد رأت ايطاليا ، تأكيدا لهذا الوضع المرتقب أن تعدل المادة التاسعة من الحلف الثلاثي الذي كان قائما بينها وبين النمسا والمانيا فحصلت من الدولتين على اقرار صريح بتجردهما من كل غرض يرمى الى مزاحمة ايطاليا حالا ومستقبلا في ليبيا •

كما نص الاقرار صراحة على ان هذا الاتجاه من جانب الدولتين

دون مقابل أو عوض بأي حال من الأحوال يمكن ان تطالب به ايطاليا
مستقبلا

ولقد كان على ايطاليا ، وقد آمنت موقفها ومصالحها من جانب الدول
الاوروبية ان تواجه الموقف المحتمل بينها وبين الباب العالي ولاسيما احتمال
تشوب حرب بينهما تمكن ايطاليا من الاستيلاء ، فعلا على ليبيا - كان لابد
لايطاليا قبل ان تخوض غمار الحرب ، أن تعد وتمهد للمعركة السياسية
بينها وبين الباب العالي

ويقول رئيس الوزراء الايطالي في مذكراته انه كان علينا أن نمهد
لاحتلالنا بتهيئة رأى عام موافق لنا في ليبيا ، وباستغلال ما كان ناشبا من
خلاف بين السلطات التركية وبين الشيوخ والرؤساء المحليين في ليبيا .
ويقول رئيس الوزراء بأنه ، قام شخصيا بتنظيم تلك الحملة السياسية
التي اختار لها العديد من ابناء المشرق وكان معهم السيد محمد علي علوي
الذي كان من أنشط العملاء في خدمة ايطاليا كما كان في الوقت نفسه
على صلة وثيقة بالزعماء السنوسيين

ويستطرد رئيس الوزراء فيقول انه كان حريصا كل الحرص على
كسب تأييد وولاء الكثيرين من العناصر التي كانت موضع ثقة السنوسى
والتي كانت تخالط السنوسيين وتمتزج بهم في مصر أو في ليبيا .
وتقول المذكرات ، ، لقد كان ظهور الحركة الوطنية التركية التي
تزعمها الشباب من الاسباب التي دعمت اصرارنا على احتلال ليبيا عسكريا
وعدم الاكتفاء بمجرد مزايا وامتيازات اقتصادية وقضائية كاملة - تحمي
مصالح ايطاليا وتجنبنا في ليبيا حالا ومستقبلا ، وتجنب الايطاليين أية
منافسة اجنية وتضمن لهم الاستقرار الكامل والسيطرة على البلاد .

ويقول رئيس الوزراء . اتنا حينما حاولنا تطبيق وتنفيذ هذه السياسة
فوجدنا بالباب العالي يعرض علينا هذه المزايا وتلك الامتيازات ، ولكنه
يعرضها لا لنتمتع بها في ليبيا ولكن في العراق حيث كان الصراع هناك
على أشده بين المانيا وبريطانيا ومعنى هذا ان السياسة التركية كانت تهدف

الى أن تلقى بايطاليا في ذلك الصراع الاوروبي الذي كنا حريصين أشد الحرص على تجنبه حتى أننا انتهجنا سياسة الاكتفاء بليبيا تحاشيا لاية منافسة أو مزاحمة مع سائر الدول الاوروبية على أسلاب هذه الدول من الامبراطورية العثمانية •

ثم يصرح رئيس الوزراء الايطالى في مذكراته بأن موقف ايطاليا في ليبيا وقتئذ كان شبيها بموقف دائن ارتهن له عقارا يفيد منه فلا مناص له من اختيار أحد أمرين - فاما أن يطالب بدينه ويستولى على ضمانه ، واما ان يتخلى عنه ، وكانت مشكلتهما هي الاسلوب الذى يصالح لان تسلكه ايطاليا كان من الأوفق أن تواجه الموقف بصراحة وتستند الى ما عقد من اتفاقيات سرية وتجاهر بها وتشرع بمقتضى ذلك فى احتلال ليبيا أم ان عليها ان تلمس المسوغات السياسية التى بمتقاضها يحق لها اتخاذ الاعمال العسكرية المقررة دون ان تصطبغ تلك الاعمال بطابع العدوان ذلك هو السؤال الذى طرحه رئيس الوزراء الايطالى على زملائه وقتئذ ... وتقول المذكرات • لقد كان عليا أن نعزل المشكلة اللبية عن سائر المشكلات الكبرى التى كانت تواجه العالم الاوروبي وقتئذ كما كان على ايطاليا ان تواجه مختلف المشكلات العسكرية المحتملة لان • تركيا الفتاة • كانت قد شرعت ، فعلا فى تعزيز تسليح الدولة العثمانية وعلى الرغم من أن هذه الدولة كانت تفتقر نعلا الى اسطول قوى يمكنه التصدى للقوات الغازية الا انه كان من المحتمل ان تتمكن من ارسال حملات عسكرية برية تعزز بها حامياتها فى ليبيا ، فتقيم بذلك صعوبات جسيمة امام عمليات انزال جنودنا فى حملة الغزو الميئة •

ويقول رئيس الوزراء ان ما كنا نعدّه من الاجراءات لغزو ليبيا ، لم يخف على الدولة العثمانية • ولذلك شرع الباب العالى فى مضسايقتنا فى مشروعاتنا الاقتصادية فى ليبيا ، وقد اتخذت ذلك كله ذريعة ضد الباب العالى من أجل شن حملة ضده فى الصحافة الايطالية وكان الغرض من هذه الحملة تهيئة الرأى العام العالمى لحملة الغزو المنتظر •

لقد كان على ايطاليا ان تمهد لحملة الغزو بالحصول سلفا على موافقة

الدول الأوروبية العظمى فُشِرت في مفتوحة بريطانيا باعتبارها أكثر الدول اهتماما بمستقبل الدولة العثمانية ، ولما عرض السفير الإيطالي المركز امبريالي ، الأمر على سير ادوار جرای وزير الخارجية البريطانية أفهمه هذا الأخير بأنه لا بد ان نستند في عدواننا الى اعتداء الباب العالي على الحقوق المقررة لایطالیا - ولا بد من الاعلان عما يتتويه الباب العالي من ايقاع الضرر بمصالح ايطاليا - الاقتصادية ، وتعزيز ذلك الاعلان بالادلة حتى يتسنى للحكومة البريطانية الدفاع عن موقفها حينما تعلن تأييدها ومباركتها للحملة الايطالية والدفاع عنها في مجلس العموم البريطاني ••

ويقول رئيس الوزراء الايطالي ان الحكومة البريطانية أبلغته وقتئذ بأنه ما من حل للموقف سوى ذلك الحل الذي ازمعت ايطاليا الاقدام عليه •

وفي الوقت الذي كانت تقف فيه بريطانيا من ايطاليا هذا الموقف المنطوي على التواطؤ والتأييد ، رأى الباب العالي ان يستنجد بالحكومة البريطانية لكي تتدخل لدى ايطاليا تدخلا يخفف من غلوائها ، ويحد من مطامعها ولمنعها من القيام بعمل عدواني ضد الباب العالي ، ولكن سير ادوارد جرای وزير خارجية بريطانيا صرح لسفير الباب العالي بأن مشكلة ليبيا مشكلة تخص ايطاليا وتركيا وحدهما ، وليس في نية الحكومة البريطانية ان تتدخل بأي شكل من الاشكال حتى لو انتهى الامر باقدام ايطاليا على احتلال برقة وطرابلس •••••

وقامت ايطاليا بمسعى لدى الحكومة الفرنسية وحصلت من الوزارة الفرنسية على تأييد مطلق غير مشروط للعدوان الذي كانت قد بيتت عليه نيتها ، كما اتصلت في الوقت نفسه بالحكومة الروسية وذكرت لها بذلك الاتفاق الذي عقده القيصر في سنة ١٩١٧ والذي اعترف فيه بأحقية ايطاليا في استغلال ليبيا •

وفي مذكراته يقول رئيس الوزراء •

ان الحكومة الروسية قد أجابته يومئذ بالموافقة وشفعت موافقتها

يرجائها في ألا يجاوز عمل إيطاليا احتلال طرابلس ، وذلك حتى لا يكره
نوسعها الدول الأوروبية على التدخل في اراضي - الدولة العثمانية في
أوروبا والبلقان



ويمضي رئيس الوزراء الإيطالي فيقول ان الامر وان كان قد تم
بهذا اليسر والسهولة مع فرنسا وبريطانيا فان الموقف كان مختلفا بالنسبة
للنمسا وألمانيا ، اذ أن الدولتين كانتا تهدفان الى ضم الباب العالي الى تحالف
يجمعهما وإيطاليا وكان مشروع الغزو الإيطالي من شأنه أن يعرقل تلك
المساعي ويهدد مستقبل هذا الحلف ، وكان السفير الألماني في الأستانة
البارون دي مارشال (De Marshall) يتابع الموقف بدقة
ويسعى جاهدا لايجاد حل سلمي للموقف . وقد صرح للسفير الإيطالي
دي مرتينو (De Martino) أن اقدام إيطاليا على غزو
ليبيا يؤثر على الوضع في البلقان بحيث ينتهي الأمر الى تحريك المسألة
الشرقية برمتها مما يعرض مستقبل الحلف الثلاثي بين إيطاليا والنمسا
وألمانيا الى الخطر .

ويعلق رئيس الوزراء في مذكراته على هذا الاتجاه فيقول : إن
حاطراً من فتور بعد ذلك على هذا الحلف يرجع الى الحملة الليبية .
وجدير بالذكر في هذا المقام أن الدول الغربية من جانبها ، عملت
على زعزعة اركان هذا الحلف لما كان لها من مصلحة ظاهرة في هدمه .

وقد زعمت الصحافة الإيطالية وقتئذ في حملتها الدعائية التي قامت
بها أن هناك مفاوضات تجري بين الباب العالي وبين ألمانيا لعقد معاهدة من
مقتضاها ان يسلم الباب العالي ليبيا لشركة المانية تتولى استثمار مصادر
الثروة فيها للمصالح المشتركة بين ألمانيا والباب العالي وقالت هذه الصحافة
أن الذي يتولى تلك المفاوضات هو البارون دي مارشال السفير الألماني
الذي كان في حقيقة الأمر ، يحاول ارجاء الحملة الإيطالية على ليبيا
ويحذر من مغبة القيام بها ومن أثرها في الحلف الثلاثي المعقود بين ألمانيا

والنمسا وإيطاليا وما تجره الحملة من المتاعب بالنسبة للمشكلة البلقانية
والمسألة الشرقية .



هكذا مضت إيطاليا في تنفيذ سياستها العدوانية ضد ليبيا فبدأستها
في تأمين حملتهم عن طريق الحصول - سلفا - على تأييد فرنسا وبريطانيا
وروسيا - ثم أشعرت النمسا والماتيا بعزمها الأكيد على اتمام هذا الغزو -
.... كل ذلك كان يجرى في الأشهر السابقة على الخامس والعشرين
من شهر سبتمبر سنة ١٩١١ ، وهو اليوم الذي وجهت فيه إيطاليا انذارها
النهائي الى الباب العالي وكان هذا الانذار هو نهاية المقدمات السياسية
للحملة العسكرية وتلك المقدمات التي استطاعت بها إيطاليا أن تحجب عن
الباب العالي ما كانت تقوم به من استعدادات عسكرية شاملة لحملة الغزو
التي كانت قد بدأت في اعدادها قبل وقت طويل .

ويقول رئيس الوزراء الايطالى بأنه كلف الجنرال بوليو (Pollio)
باعداد هذه الحملة بحيث يراعى في اعدادها ان الجيش الايطالى سيواجه
الأمة العربية التي تتميز في القتال بالروح العالية وصلابة العود والعناد ،
ولا سيما في الاراضي الصحراوية وفي ليبيا المزودة بالسلاح وأن يأخذ في
اعتباره قدرة العرب في الصحراء على سرعة التنقل .

ويمضى رئيس الوزراء الايطالى فيقول كان علينا ونحن نعد
لهذه الحملة العسكرية أن نتجنب الاشتباك مع الاسطول العثماني والقوات
العثمانية في الجزء الجنوبي من البحر الابيض المتوسط ولا سيما في
منطقة الجزر المتاخمة لسواحل الاناضول حتى لاثير تائرة الدول الأوروبية
ومخاوفها من حملة عسكرية في الأراضي العثمانية ذاتها وتستطرد المذكرات
فتقول ، لقد كان علينا قبل الشروع في حملة الغزو أن نوّمن حياة
الايطاليين والاجانب المقيمين في ليبيا وأن نحول دون وصول الأسلحة اليها
في فترة الاعداد للحملة .

ثم يستطرد رئيس الوزراء فيقول في مذكراته .. ولما تم اعداد حملة

الغزو كان علينا ان نحدد التاريخ المناسب لها بحيث يكون هذا التاريخ مرتبطا بمصير المفاوضات التي كانت تجرى وقتئذ بين المانيا وفرنسا والتي انتهت فيما بعد بعقد اتفاق بين الدولتين في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩١١ ويقول « انه كان حتما علينا ان نعجل بالاعمال العسكرية حتى لانفاجأ بموقف من تلك الدولتين نتيجة لما يكون قد انتهتا اليه من اتفاق سرى محتمل بينهما من شأنه أن يؤدي الى الوقوف في وجه ايطاليا ويستطرد فيقول في مذكراته « ولقد قررت العمل فورا ورأيت انه لا بد من توجيه اذار نهائي للباب العالي يقطع عليه الطريق ويحول دون الدخول في مناقشات قد تؤدي الى ضياع الوقت وذلك ما كنا نعمل على تجنبه بأي ثمن »



وفعلا شرعت ايطاليا في اتخاذ الخطوات التمهيديّة لتسوية وتغطية عدوانها المبيت فوجهت في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩١١ مذكرة الى حقي باشا الصدر الأعظم طلبت فيها الى الباب العالي الاعتراف رسميا بحقوق ايطاليا في الانفراد بامتيازات في طرابلس دون سائر الدول ، والاعتراف لها في هذه المنطقة بالأولوية في كل شيء .

وعلى الرغم من أن هذا الاجراء المتحدى كان كفايا لتبصير الباب العالي وتنبيهه الى الخطر الداهم فإن حقي باشا الصدر الأعظم لم يفعل اكثر من ان أعلن أن المانيا ستولى تسوية النزاع بين الباب العالي وايطاليا ، ثم اذاع نبأ اعتزامه السفر للاستشفاء في مدينة « ماريان باد »

وقد عاد الباب العالي فطلب الى ايطاليا ان تحدد مطالبها بحجة انه لم يتبين على وجه الدقة ما تضمنته المذكرة الايطالية من مطالب

ويقول رئيس الوزراء الايطالي انه كان يتوقع هذا الرد ، وأنه كان قد أعد اذاره النهائي فما أن تلقى الرد حتى بادر بتوجيه اذاره الاخير للباب العالي في ٢٥ من سبتمبر بواسطة المنيو دي ماتينو فما كان من ايطاليا الا أن وجهت في ٢٥ سبتمبر عن طريق المنيو دي ماتينو مذكرة الى الباب العالي de Matino

القائم بالأعمال الإيطالية في الأستانة انذارا نهائيا للباب العالي قالت فيه
• انه ما لم تستجب الحكومة العثمانية للمطالب الإيطالية كاملة في ظرف
٢٤ ساعة فستشرع إيطاليا في احتلال طرابلس وبرقة عسكريا وقد تضمن
الانذار خمسة مطالب •

أولا - سحب الجيوش العثمانية من طرابلس وبنغازي ، ودرنة •
ثانيا : انشاء قوة بوليسية في طرابلس تحت قيادة ايطالية تكون
مسئولة عن الأمن والسلام •

ثالثا : تسليم الجمارك في طرابلس الى موظفين ايطاليين •
رابعا : عدم تعيين الولاة في طرابلس الا بعد تصديق ايطاليا على
تعيينهم •

خامسا : منح ايطاليا امتيازات اقتصادية ومالية كاملة في طرابلس
••• وعلى الجملة فقد كانت المطالب التي يتضمنها الانذار لا تعدو أن تكون
وضع اليد الكامل على ليبيا بمعركة ايطاليا ، بحيث لاترك للباب العالي الا
مجرد السيادة الرمزية والتي كان هذا يحرص عليها ••••• أى تطبيق
السياسة التي ابتدعها الغرب لتعزيق أوصال الامبراطورية العثمانية مع
الاحتفاظ لها بسيادة رمزية •

وفي الساعة الثامنة من صباح ٢٩ من سبتمبر أجاب الباب العالي على
الانذار الايطالى برفض ما طلبته الحكومة الإيطالية ••••• وقال الباب
العالي في رده بأنه كان دائما حريصا على احترام المعاهدات ورعاية المصالح
الإيطالية ، كما وانه على استعداد للدخول في مفاوضات مع ايطاليا لتحقيق
مصالحها الاقتصادية في ليبيا ، واذا رأت الحكومة الإيطالية ، على الرغم من
ذلك أن ترفض هذا العرض وتمضي في استعدادها لغزو ليبيا عسكريا فإن
الحكومة العثمانية - تعلن انها - بدورها - على استعداد لتأدية واجبها وأنها
تحمل ايطاليا مسؤولية ما قد يحدث من أعمال ••••• وفي ذات الليلة
أبلغت ايطاليا الباب العالي بأن الأجل المحدود قد انقضى دون أن يصلها رد

مرض ودون أن تتحقق مطالبها ، وبذلك أصبح لزاما على الحكومة الإيطالية أن تعالج الأمر بيدها وتعمل على حماية ما لها من حقوق ومصالح وتدافع عن كرامة وشرف إيطاليا بجميع الوسائل التي تملكها ، ومضت المذكرة الإيطالية تقول ، ان ما سيقع من أحداث لا يمكن اعتباره الا الاثر الضرورى أو النتيجة الضرورية وان كانت مؤلمة ، لموقف السلطان التركى ثم انتهت المذكرة الى القول بأن موقف الباب العالى ازاء إيطاليا من شأنه أن يقضى على ما بين الدولتين من صلات الود والصداقة ويقضى على السلام الذى كان يرفرف على علاقة الدولتين وانه لكل هذا فان إيطاليا تعتبر نفسها فى حالة حرب مع الباب العالى .



وقبل ان يسلم هذا الانذار النهائى الى الاستانة ، كان الاسطول الايطالى قد ابحر من موانيه وذلك فى التاسع والعشرين من سبتمبر ليربض أمام ميناء طرابلس ، وقد وجه الاسطول انذارا نهائيا للمدينة لكى تستسلم ، ولما رفضت شرع فى ضربها بمدافع الاسطول فى ٣٠ من سبتمبر .

وفى ٧ من اكتوبر انزل الاسطول الجنود الايطاليين فى طرابلس واحتلوها

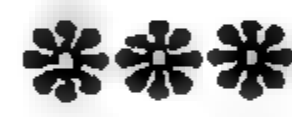
وقد كانت إيطاليا حريصة كل الحرص على أن يمتد احتلالها العسكرى للمنطقة المتاخمة للحدود المصرية حتى تقضى على أى مطلب لمصر مستقبلا فى هذه الأراضى التى لم تكن الحدود الفاصلة بينها وبين مصر فقد تم الاتفاق عليها بصورة قاطعة معينة وواضحة .

كان احتلال إيطاليا لهذه المناطق يؤمن الجيوش الإيطالية من معاونة المصريين لآخوانهم فى ليبيا بالمتطوعين وبالسلاح .

أما عن الباب العالى ، فان البحر كان فاصلا بينه وبين ليبيا ، ولم يجرؤ الاسطول التركى على المغامرة والتصدى للاسطول الايطالى فكان السبب العالى فى حالة عجز كامل عن نجدة الوطنيين فى ليبيا ولكنه كان يصر على

اعلان الحرب والمضى فيها الى النهاية ضد ايطاليا • فعلى من كان يعتمد
اذن الباب العالى ؟

لم يكن يعتمد الا على أبناء ليبيا انفسهم ليدافعوا عن حقه هو ، فى
السيطرة عليهم •• كان الباب العالى يعتمد على الاسلام الافريقى ، كان
يعتمد على الطائفة السنوسية لتدعو الى الجهاد فى سائر انحاء افريقية
الاسلامية لمواجهة العدوان الايطالى ••••• وفعلأ بدأ المتطوعون المسلمون
يفدون على ليبيا من جميع انحاء افريقية ••••• شرع ابناء العروبة فى
محاربة الايطاليين فى ليبيا ، وكان ما بأيدي العرب من أسلحة يجعل من
المتعذر عليهم التصدى لمعركة فاصلة ضد الجيوش الايطالية ، ولذلك
فانهم نظموا حركة مقاومة متفرقة فى جميع انحاء الاراضى الليبية •••••
وقد مكنتهم هذه المقاومة من شل حركة مائة الف من الجنود الايطاليين ،
فبالرغم من هذا العدد الكبير فان الجيش الايطالى لم يجرؤ على التوغل فى
داخل ليبيا •



هكذا ظل أبناء ليبيا والمتطوعون العرب مسيطرين على داخل ليبيا
سيطرة كاملة على الرغم من استمرار القوات الايطالية فى قتالهم ، وكان
لزاما على ايطاليا ان تعمل على حسم الموقف سياسيا وعسكريا •••••

ويقول رئيس الوزراء الايطالى ، ان الغرب لم يكن يميل الى اطالة
فترة اعمالنا العسكرية خشية اثارة القوى الاسلامية المختلفة وتحركها
لمساندة ابناء ليبيا ومؤازرة الباب العالى وهو خطر أشارت اليه المانيا •

ثم يعود فيقول بأنه اراد أن يطمئن ، سلفا لموقف بريطانيا بأنه لما فوَّض
سير ادوارد جراى (Sir Edward Grey) وزير الخارجية البريطانية
فى الأمر صرح بأن بريطانيا لن تقبل أية وساطة لنهوض النزاع بين الباب
العالى وايطاليا ووقف الاعمال الحربية الا بالتسليم المطلق من جانب الباب
العالى بسيادة ايطاليا التامة على برقة وطرابلس أى على ليبيا بأسرها •••••

وقد رأت روسيا من جانبها ان تحاول حسم الموقف حسما لا يكون الباب العالي طرفا فيه فاقترحت على الدول العظمى اصدار تصريح يتضمن اعتراف هذه الدول بسيادة ايطاليا على ليبيا والسعى لدى الباب العالي لقبول عقد هدنة يسحب بمقتضاها قواته من ليبيا مقابل تعويض مادي تدفعه ايطاليا ، كما انه لا يلزم بالاعتراف رسميا بالسيادة الايطالية على ليبيا ولكن الدول الغربية لم تقبل هذا الحل وكذلك لم تقبله فرنسا .

ولما كانت ايطاليا تواجه في ليبيا مقاومة صلبة تضطرها الى السعى من أجل حل سريع للموقف فانها عمدت الى وضع مخطط لاجبار الدول الأوروبية على الاعتراف العاجل بالأمر الواقع وتنفيذا لهذه الخطة قامت بنقل عملياتها العسكرية الى جزر الأرشيل بزعم أن اتجاهها هذا يرمى الى وقف حركة تهريب الأسلحة وتسليح المتطوعين العرب على ساحل الأناضول وساحل سوريا وفلسطين حتى تحول دون وصول الأسلحة والمتطوعين الى المجاهدين في برقة .

ويقول رئيس الوزارة الايطالية انه لكي تزيد السياسة الايطالية من تعقيد الموقف ، شرعت في القيام بعمليات بحرية ضد الدولة العثمانية ، في البحر الأحمر ، وفي الوقت نفسه راحت تحرض اليمن على الانفصال عن الدولة العثمانية وقبول الحماية الايطالية ! ..

كانت ايطاليا تقوم بهذه المناورات ولم تجاوز سيطرتها في ليبيا الجانب الساحلي الذي كانت تستطيع الدفاع عنه بحماية الأسطول ..

نجحت ايطاليا بمعاونة الدول الغربية في حمل الباب العالي على الدخول في مفاوضات لتقرير مصير ليبيا ..

ولم يبق امام أبناء ليبيا الا الاستماتة في مقاومة العدوان الايطالي على بلادهم . وكان عماد هذه المقاومة الدعوة الى الجهاد التي حمل لواءها الزعماء السنوسيون واستجاب لها العرب في آسيا وافريقيا ، فراح المتطوعون يفدون على ليبيا من جميع أنحاء العالم العربي ولا سيما مصر برغم ما أقامه آنذ لورد كشنر من عقبات وما بذله من جهود كبيرة للحيلولة دون

مساعدة مصر لليبيا ، غير أن الأسلحة التي كانت بأيدي العرب لم تكن تسمح لهم بخوض معارك فاصلة ضد الجيوش الإيطالية ، ومن أجل ذلك اضطر العرب الى تنظيم حركة مقاومة متفرقة في الاراضي الليبية ، وقد استطاعوا بهذه الحطة شل حركة جيش قوامه مائة الف من الجنود الايطاليين ، فلم يجرؤ قائد الجيوش الإيطالية بهذا العدد الكبير على التوغل في ليبيا . . . وهكذا ظل أبناء ليبيا والمتطوعون العرب يسيطرون على داخل ليبيا سيطرة كاملة ، ولكنهم لم يستطيعوا طرد الغازي المعتدى لأن الباب العالي انتهى به الأمر الى توقيع معاهدة صلح مع ايطاليا في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩١٢ اعترف فيها باستقلال ليبيا الذاتي وانفصالها من الدولة العثمانية وذلك لتمكين ايطاليا من اعلان ضمها الى امبراطوريتها الناشئة . . .

وفي ١٨ من أكتوبر سنة ١٩١٢ أعلنت ايطاليا خضوع ليبيا الى السيادة الإيطالية ، وبادرت روسيا بالاعتراف بهذه السيادة ثم تلتها النمسا و ألمانيا وبريطانيا وفرنسا .

ولأول مرة في تاريخ ايطاليا الحديث أنشأت الحكومة الإيطالية أول وزارة للمستعمرات لتولى شئون تلك الامبراطورية التي مضت ايطاليا في اقامتها بأفريقية .

وعلى هذه الصورة سقط في قبضة الغرب آخر بلد عربي على ساحل البحر الأبيض المتوسط وفقد أبنائه حريتهم واستقلالهم .

ولقد شاء القدر أن تتوالى الاحداث العالمية في أعقاب الغزو الإيطالي لليبيا فاندلعت في أثر هذا الغزو نار الحرب البلقانية وتكهرب جواسيس السياسة الدولية وأصبح مشحونا بالعديد من الاحتمالات والاحداث .

وفي سبيل الدفاع عن غزو ايطاليا لليبيا واستبعاد هذا الغزو من بين المشكلات أو المقدمات التي كانت الحرب العالمية نتيجة لها ، يقول « جيوفاني جيوليتي » (G. Guiliotti) رئيس وزراء ايطاليا : -

« ان خصوم ايطاليا من سياسة الدول الأخرى يحملونها مسئولية

اشعال نار الحرب العالمية الأولى وحجتهم في هذا هي أن حملة ليبيا كانت أولى الحلقات التي ألقت بأوروبا كلها في أتون هذه الحرب مع أن هذه الحملة قد أعدت ودبرت بناء على اتفاق دولي سابق ومع أنه تم التمهيد لها سياسيا كما هيىء لها الرأي العام العالمى كله ولم يقع الغزو الا فى الفترة المناسبة التى حددت حتى أنه ليتمكن القول بأن الحملة على ليبيا كانت حلقة قائمة بذاتها ومنفصلة تماما عن سلسلة المشكلات الأخرى التى أدت الى وقوع الحرب العالمية •• وعلى أية حال فانه اذا سلمنا جدلا بوجهة نظر من يرون أن حملتنا على ليبيا كانت من بين مقدمات الحرب العالمية الأولى، فانه مع هذا لايمكن الزعم بأنها كانت الحلقة الوحيدة فى سلسلة المشكلات التى جرت على العالم هذه الحرب ، هذه المشكلات الكثيرة التى خلقها الصراع بين الدول الأوروبية من أجل التوسع ، •

ويقول ساسة فرنسا ، ان حملة ليبيا على الصورة التى تمت بها كانت صورة من صور الأساليب السياسية البريطانية الفريدة فى براعتها • فقد كان تأييد بريطانيا لاطاليا فى هذه الحملة يرجع الى مارسمة السياسة البريطانية لتحقيق الأغراض التالية : -

أولا - وضع ليبيا تحت سيطرة دولة أخرى غير فرنسا ، لتكون ليبيا بمثابة فاصل بين مصر وبين تونس والجزائر ومراكش وهى مناطق كان وقوعها تحت نفوذ سلطان فرنسا أمرا مسلما به •

ثانيا - كانت ايطاليا دائما فى نظر السياسة البريطانية المنافس الطبيعى لفرنسا فى البحر الأبيض المتوسط وفى افريقيا ، ولا سيما أن ايطاليا لم تكن نسبت آلام ومرارة الصراع الذى قام بينها وبين فرنسا حول السيطرة على تونس والذى انتهى باقصاء ايطاليا عن تونس وسيطرة فرنسا على ذلك البلد وطبيعى كان فى استمرار التباعد والتنافس بين فرنسا وايطاليا ما يؤمن بريطانيا من احتمال تحالف الدولتين ضدها وتهديد مصالحها فى البحر الأبيض المتوسط والشرق •

ثالثا - ان بريطانيا بتأييدها لاطاليا نجحت فى توجيه ضربة قاصمة

للحلف الذى كان منعقدا بين ايطاليا والنمسا والمانيا ، لأن المانيا كانت تزعم هذا الحلف وكان لها رأى خاص فيما يتعلق بوضع ايطاليا فى ليبيا ، مؤداه أن تكتفى ايطاليا بمزايا اقتصادية فى الأراضى الليبية جميعها ، دون بتر ليبيا وفصلها من الدولة العثمانية التى كانت المانيا تسعى وقتئذ لتحل محل بريطانيا فى محاباتها ورعاية مصالحها وابعادها عن النفوذ البريطانى ، فأفسدت بريطانيا على ألمانيا خططها وغايتها فى هذا الشأن ، وفى الوقت نفسه باعدت بينها وبين حليفها ايطاليا ، وأصابت العلاقات بينهما بجفوة أخذت تزداد مع الزمن ••

وهذه العوامل المختلفة فى جملتها تعتبر من أهم مقدمات الحرب العالمية الأولى كما أنها تفسر تباطؤ ايطاليا فى الانضمام الى جانب حليفها ألمانيا حينما دارت رحى هذه الحرب وتلكؤها فى ذلك ، بل ان هذه العوامل تفسر انضمام ايطاليا الى جانب الحلفاء فى غضون سنى هذه الحرب •

ومن هنا صبح مايعزوه بعض الساسة لايطاليا من أن حملتها على ليبيا كانت من أهم مقدمات الحرب العالمية الأولى •

الفصل السادس عشر موقف الغرب وتركيا

قبيل الحرب العالمية الاولى من الجامعة الاسلامية والقومية العربية

« آفة الدولة العثمانية - تركيا تستمد سلطانها من الدين لتجمع شمل المسلمين وراها - تركيا لم تترك مقومات البقاء - افتقار الشرق الى زعيم قوى - »
« تركيا تقف في وجه حرية العرب وبعث قوميتهم - امراء العرب ينهبون الى خطر »
« الغرب ويكشفون خطته ضد القومية العربية ووحدة العرب - هانوتو الوزير »
« الفرنسي يحذر الغرب - الغرب يدرك حقيقة قوة الاسلام ويعمل على تخدير »
« المسلمين - الغرب والاجهاز على الدولة العثمانية - الغرب يرى في الدعوة للجامعة »
« الاسلامية تجديدا لشباب الدولة العثمانية وثبيتا لسيطرتها - سعى العرب »
« لبعث القومية العربية وتحقيق الوحدة بينهم والتحرر من سيطرة الباب العالي - »
« الحدود الفاصلة بين الجامعة الاسلامية التي تطالب بها تركيا والقومية العربية - »
« الغرب لا يقبل هذا الرأي لانه يرى ان الحركتين تتهيان الى هدف واحد بشكل »
« خطرا داهما عليه - الغرب يتبين فشل حركة الجامعة الاسلامية بزعامة تركيا »
« ولا ينسى خطر بعث القومية العربية - الغرب يشجع القومية العربية كداة لسياسته »
« ويعلم ان ما بين العرب من خلاف وتنافس كفيل باضعاف العرب دائما - الغرب »
« يستغل دعوة تركيا للجامعة الاسلامية لاثارة العرب ضدها - تركيا الفتاة والعرب - »
« الغرب يهدد وحدة الاراضي السورية من اجل وقف بعث القومية العربية وتحقيق »
« التجمع الاسلامي . »

استطاع الغرب أن يحتل افريقية العربية والاسلامية .. احتل مصر .. احتل السودان .. احتل افريقية الغربية ، ومراكش ، والجزائر وتونس .. ثم ليبيا .. وأصبح هذا الاحتلال حقيقة واقعة نتيجة لعدوان مسلح قامت به الدول الغربية بالرغم من جميع ما وقعته من موثيق وما ارتبطت به من عهود في مؤتمرات باريس وبرلين ولندن .. تلك المؤتمرات التي سجلت محاضرها عهود الغرب وتأكيداته من أجل المحافظة على سلامة الدولة العثمانية ، والاعتراف بسيادتها على الاراضي الخاضعة لها .. نقض

الغرب موثيقه وتنكر لتعهداته التي التزم بها في مؤتمر لاهاي ، والتي كانت قد نصت على تجنب اللجوء الى الوسائل المسلحة لفض مايقوم بين الدول من المنازعات وتجنب المدوان ، واللجوء في حالة الخلاف الى الوساطة والتحكيم لحل جميع المشكلات ولتفادي اشغال نار الحرب •

فهل كان الشرق يواجه افلاسا في مبادئ القانون الدولي العام ؟؟ ••

أم أن آفة الشرق والدولة العثمانية كانت في حكومات أضعفها تفاعل الفساد والرشوة طوال قرون عدة ؟ حكومات أضعفها التبذير في أموال شعوبه والسرقة والرشوة التي عمت سائر الطبقات الحاكمة ، حكومات ظلت تهاوى يوما بعد يوم ، ولم يكن لها من قوة سوى الزعم بأنها تستمد سلطانها من الاعتبارات الدينية التي احتفظت بها كسلاح أخير لجمع شمل المسلمين ورائها ، تلك كانت الدولة العثمانية ••

أما البلاد التي كانت خاضعة لها ، فقد انفصلت عنها وسقطت ، كما تسقط الثمار بعد تمام نضجها ، سقطت تلك البلاد في يد كل من فرنسا وبريطانيا وايطاليا واسبانيا •

لقد قام الغرب بعمليات غصب - حيث كان للقوة والأسلحة الكلمة العليا في تلك الأراضي التي أهملها آل عثمان () ولم يكن يعنيه منها الا امتصاص خيراتها والتفاخر بانهم (قادة الاسلام) ، في الوقت الذي عاملوا فيه العرب معاملة العبيد - لم يدرك (آل عثمان) أن الشعب الذي يريد أن يحافظ على شرقه واستقلاله ، لابد أن يكون دائما على أهبة الاستعداد للدفاع عن نفسه ، لم يدرك آل عثمان أن الشعب الذي لا يقوى على النهوض والدفاع عن كيانته عندما يدق ناقوس الخطر ، شعب مقضى عليه بالفناء (وأنه لابد للشعب من أجل البقاء أن يكون على استعداد ليس للدفاع فحسب بل لأن يموت في سبيل هذا الدفاع ، لأنه ما من انسان يكسب حقه في الحياة دون أن يكون مستعدا للتضحية بحياته ...

ومن ناحية أخرى فان الشرق كان يفتقر الى ذلك الزعيم القوي •• الزعيم المتجرد الناهض يستطيع أن يقبض بيديه على زمام الأمور ويحقق للبلاد ، كما قال نابليون بونابرت ، الحكم الصالح - كان الشرق في حاجة الى الزعيم الذي يجدد شباب الشرق والاسلام •

الذى يستطيع أن يحقق للشرق جيشا قويا يسهر على مصلحة العالم الاسلامى ويدفع عنه العدوان الغربى .. ولكن الدولة العثمانية كانت أبعد ما تكون عن ادراك هذه الحقائق . والنهوض بهذا العبء ، هذه الدولة التى حرصت على القضاء على كل حركة تقدمية أو تحررية ، وعلى القضاء على كل نهضة فى البلاد العربية ، فلم يكن هناك رأى عام مستير موجه تستطيع الدولة أن تستند اليه فيما يواجهها من أزمات ومواقف .



لما تم للغرب احتلال أراضى العرب والمسلمين راح يوجه سياسته توجيهها آخر وكان فى استطاعته أن يحقق أولى انتصاراته فى هذه الحملة الصليبية الجديدة لأن الطريق قد مهد أمامه ليستمر فى كفاحه وليقضى على الخطر العربى والاسلامى قضاء مبرما لا قيامة له من بعده ، ولم تخف هذه النوايا العدوانية فى سياسة الغرب على أولئك الأحرار من الكتاب والمؤرخين والمفكرين ، لقد وقفوا فى وجه الغرب لينبهاوا سياسته الى مغبة هذه السياسة .. لقد وقف ج . هانوتو (G. Hanataux) أحد الوزراء الفرنسيين يقول :

« هل ستمضى أوروبا مرة أخرى لتوجه حملة جديدة ضد الكفار ؟؟؟ على أوروبا أن تمنع فى التفكير ، فانها اذا شرعت فى حملتها هذه . فستشهد بهذا الى صراع عالمى ... الى حرب إبادة تفرس فى نفوس سكان حوض البحر الابيض المتوسط ، بل فى العالم بأسره بلور الحقد والكراهية والعداء ... ان على أوروبا أن تضع يدها التى رفعتها للاعتداء ... وعليها أن تفتح أذنيها لاصوات من نصحوها بالمسألة ... واتى ان بين هؤلاء » ولقد أعلنت رابى منذ وقت قريب لقد عملت وتصرفت وبحثت ، ومازلت أبحث واتى لأومن بالعمل من أجل احلال السلام فى علاقة الغرب بالشرق ... انكم تتحدثون عن معركة فاصلة بين الغرب والاسلام ، فهل ضمنتم هزيمة الاسلام بهذه السهولة . انى لاراه مستحيلا ، ذلك المستقبل الذى يعده الغرب للاسلام ، لانه ليس من اليسير أن يقضى الغرب على مائة مليون من الانفس بجرة قلم ، أو بطلقة مدفع ... أتريدون دفع المسلمين الى الوراء وطردهم من أراضيههم ..؟؟ وأين المكان الذى ستخصصونه لهم .؟؟ فى آسيا الصغرى .. فى آسيا الوسطى التى نزعنا السكك الحديدية التى أنشأتموها فى عبورها حيث تحتاجون الى الأيدي العاملة أو فى أفريقية التى تحتشدون أنتم فيها ، فلم يبق بأرضها شبر واحد لم تستولوا عليه ؟ أين إذن ، ندفع بالمسلمين ... الى الهند ؟؟ الى الصين ؟؟ الا ترون انكم حينما طردتم الاسلام وجدتموه رابضا

على حدودكم ؟؟؟ ثم تتركوا أن العالم قد ضاق أمامكم ... لا يوجد
أمام الغرب سوى مسألة الإسلام والمسلمين ، لأنه إذا كانت شواطئ
البحر الأبيض المتوسط تضم مائة مليون من المسلمين فإن هناك أيضا
غيرهم عدد من المسلمين في اتجاه العالم يبلغ مائتين وخمسين مليون
مسلم وإذا لم يكونوا اليوم متجمعين ، .. غير قادرين على التكتل
للدفاع عن وجودهم فإن في تشيبتهم مصدرا للخطر لأنهم إذا شتتوا
فسيكون في وسعهم أحداث الاضطرابات الخطيرة في قلب أولئك الذين
سيظروا عليهم وتحكموا فيهم ...))

لم يكن الغرب يجهل أن الإسلام قوة في ذاته لا تعتمد على سلطان
أو قوة أخرى غيرها قوة في ذاتها قادرة على الهاب شعور أتباعه الذين
لا ينقصهم التجرد والشجاعة والإيمان ، وهي صفات روحية تتضاءل أمامها
القوة المادية المستمدة من السلاح والصراع ، تلك القوى التي كان يعتمد
عليها الغرب في فرض سيادته .. لقد كان في استطاعة الغرب أن يسيطر
ولكن إلى حين لأنه كان مهددا في كل مكان .

لقد حاول الغرب أن يرغم العرب والمسلمين على الخضوع
والاستسلام ، وتمكن من الحصول على فتوى من بعض علماء المسلمين
ومن بعض من زعموا لأنفسهم تمثيل المسلمين ، تلك الفتوى التي طبعتها
الحكومة الفرنسية ووزعتها في سائر الأراضي الإسلامية التي كانت
تحكمها وكانت فتواهم تقول « بأنه عندما يواجه شعب إسلامي غزو
الكفار أراضيه بعد أن قاومهم جهد الطاقة طوال المدة التي كان ما زال
محتفظا بأمله في التغلب على غزائه فإنه عندما يتبين ذلك الشعب المسلم
بأن الاستمرار في الحرب لا يمكن أن يجلب لبلاده إلا الفقر والدمار
والموت للمسلمين دون أن يكون هناك أمل في الانتصار ، كان عليه أن
يقبل - مؤقتا - السيادة الأجنبية ، ريثما يعينه الله على التخلص
منها على شريطة أن يعترف له غالبوه بالحق في ممارسة شعائره الدينية
وأن يحترموا تقاليدهم المرعية وأن يكفلوا صيانة عرضة في بناته ونسائه »

لقد عمد الاستعمار الغربي إلى اذاعة هذه الفتوى بجميع الوسائل
ليسهل عن طريقها على المسلمين الاستسلام والرضوخ في جميع البلاد .
الاستسلام في مراكش ، في الجزائر ، في ليبيا ، في تونس .

ولكن الصراع بين المجاهدين العرب والاستعمار الغربي لم يتوقف ،
لأن الغرب قد احتل الأراضي ولكنه لم يخضع الشعوب ولم يكسب رعايا
جددا وكان الغرب يأمل القضاء عليهم ولكنه كان يدرك أن ذلك لن يتم

الا عندما يجهز أولا على الدولة العثمانية • ذلك الرجل المريض •• الذى كان يترنح تحت الضربات التى كانت تكال له يوما بعد يوم •

وأصبح لزاما على الغرب بعد أن تم له احتلال الأراضى التى كانت خضعة للسيادة العثمانية فى افريقيا أن يضع مستقبل الدولة العثمانية فى آسيا على بساط البحث ، كان لا بد له من أن يفصل فى تركتها ، ولكن أكان من الممكن التوفيق بين مطامع الدول الغربية فى هذه التركة ؟ أكان من الممكن الحد من هذه المطامع والشهوات وتوجيهها توجيهها معتدلا يوفق بين غاياتها ؟ أكان من الممكن تحديد ذلك الوقت الذى يتم فيه تمزيق أوصال الدولة العثمانية وبذلك يتم للغرب تصفية الاسلام الآسيوى والافريقى ؟ وإلى أى الوسائل كان متعينا على الغرب الالتجاء إليها ليحقق ذلك •• أكان يكفى أن يظهر الغرب ماله من قوة ؟ أكان من الممكن أن تنفرد بهذا الاجراء دولة أوروبية أو مجموعة معينة من دول أوروبا •• أكان من الممكن أن يتفق الغرب وروسيا على تسوية لمشكلة المضائق ولتحقيق التوازن فى حوض البحر الأبيض المتوسط ، واقتسام البلاد الآسيوية والافريقية •• كل هذه مسائل كانت تفتح أوسع الأبواب للتنافس والتصادم بين الدول الأوروبية ، تصادم فى المصالح وفى السعى وراء النفوذ لم يكن من سبيل حل مشكلاتها الا بعد مساومات وبعد التنازل عن حقوق لاتملكها دول الغرب وانما كان ذلك على حساب الغير ••



لقد أعدت الدول الأوروبية نفسها لذلك اليوم الذى يتم فيه تصفية الدولة العثمانية ، ولكنها تركت للاحداث تحديد ذلك اليوم ، وكان من شأن هذا الوضع اطلاق العنان لمطامع الدول الكبرى لتنافس بعضها البعض ، وكان من شأنه أيضا أن تألفت كتلتان من الدول العظمى •• لقد شرعت هذه الدول فى التسابق الى التسلح من أجل الاستيلاء على خيرات العالم فتألفت منها كما قلنا كتلتان ، الأولى التى عرفت بدول الاتفاق الثلاثى والثانية بالحلف الثلاثى ، وهكذا انقسمت أوروبا الى مصكرين كل منهما كان يواجه الآخر فكيف كان موقف الباب العالى من ذلك كله ؟

يتعين علينا أن نلقى نظرة شاملة على ما كان عليه العالم العربي اذ ذاك
— في آسيا — وعلاقاته بالباب العالي والدول العظمى الغربية وأن نعرض
لتفضيتي القومية العربية والحركة الاسلامية ، كما كان يفهما الغرب وكما
كان يفهما الباب العالي •

لقد أوضحنا ذلك ، الخطأ الجسيم الذي وقع فيه الباب العالي عندما
استهدف وحدة المسلمين لمصلحة سلطان تركيا بوصفه خليفة المسلمين ••
فقد كان هدف تركيا هو تسخير الاسلام لخدمة السيطرة والسلطان العثماني
ر سائر العرب والمسلمين •

لقد أوضحنا أثر هذه السياسة على الأمة العربية التي رأت في الدعوة
التي كان ينادي بها الباب العالي لوحدة الاسلام والمسلمين وسيلة من
وسائل تقوية الامبراطورية العثمانية المترنحة ، وسيلة لتجديد شبابها وتعزيز
قوتها التي أوشكت على الانهيار وكذلك لتثبيت السيطرة التركية على
مجموع الشعوب الاسلامية في سائر أنحاء الأرض وفي الوقت الذي كانت
تسعى فيه تركيا لفرض هذه النظرية على العالم العربي ، كان العالم العربي
يسعى الى بعث القومية العربية وتحقيق الوحدة العربية ، وهي دعوة وجدت
صدى في نفوس العرب ، لما تبنوه من ضعف وتخاذل الباب العالي وتدهور
كيانه وتجاهله لحقوقهم ولبادئ الاسلام •• وشرع أبناء العروبة في
دعوتهم للاتحاد تلك الدعوة التي شملت العربي مسلما كان أو مسيحيا ،
دعوتهم التي طالبت بالاتحاد لتحقيق تحررهم من الباب العالي أولا ،
واستقلالهم عنه •

لقد أراد الباب العالي بصرف النظر عن شعور الشعب التركي
وقتئذ أن يجعل موقفه من العرب موقفا بين جنسين ، بين مبداين
متقابلين ، تركيا تطالب بسيادتها المادية والمعنوية على الاسلام والعرب
يصرون على التخلص والتحرر من السيطرة التركية او حركة
شاملة للعالم العربي بأسره التي يسير وراء لواء القومية العربية
سعيها وراء تحقيق وحدته ... اذن فقد كانت هناك حدود واضحة
فاصلة بين الدعوة الى الجامعة الاسلامية التي طالبت بها تركيا وبين
الدعوة الى بعث القومية العربية وهي حركة طالب بها العرب كوسيلة
او كمرحلة من مراحل بعث القومية العربية وتحقيق استقلال العرب

السياسي ، تمهيدا لحركة أخرى تستند اليها وتأتي بعدها وتهم سائر العرب والمسلمين .

ولكن هذا الفرق الاساسي بين الحركتين وبين الدعوتين لم يقبله الغرب ، فلم يشأ أن يفرق بينهما جميعاً لانهما - في رأى الغرب كانتا من حيث النتيجة تنتهيان الى هدف واحد يشكل خطراً داهماً على الغرب لا يمكنه التغلص منه الا بالقضاء عليه في أية صورة كان عليها فقد كان الغرب عندما يواجه القومية العربية التي تنسب اليه بتحرير العرب واستقلالهم في الاراضي التي يسيطر عليها في افريقية يتهم العرب بالتعصب الديني ، وبمحاولة اثارة النعرة الدينية بين المسلمين لكي يتجمعوا ضد الغرب . وفي الوقت نفسه ترى الغرب عندما يمهّد للاجهاز على الباب العالي يشجع القومية العربية في الشرق الاوسط وفي شبه الجزيرة العربية في المرحلة التي كان يهم الغرب في اثباتها كسب العرب الى جانبه في تلك البلاد . . . كان الغرب على ثقة بان حركة الجامعة الاسلامية كما صورها سلاطين تركيا مائلها الى الفشل ، ولكنه كان يخشى بعث القومية العربية اذا ما تجددت وعظم شأنها وتجمعت تحت قيادة موحدة لاشك يعرف انها عندئذ تكون قادرة على ان تعيد امجادها قادرة على تكوين دولة عربية عظمى تكون اشد خطورة على الغرب من الامبراطورية العثمانية وقد رأى الغرب انه اذا كان محمد على قد فشل فان فشله لا يحول دون نجاح غيره من بعده واذا كان محمد على قد تخطى عن الفرصة التي آتت له فانه ليس بعيد ان يتصلى رجل قوى يسير بالعرب ويوجههم التوجيه الذي يرفع من شأنهم ويحقق لهم آمالهم

فاذن كان لزاماً على الغرب ان يسخر القومية العربية ويستغلها كأداة لسياسته . . . وفي هذا النطاق وحده يشجع الغرب هذا النوع الذي يطلق عليه القومية العربية - يشجعه وهو مطمئن الى ان ما بين العرب من خلافات وتنافس كفيل باضعاف الغرب بصفة دائمة وكفيل بتمكينه دائماً من الاجهاز عليهم متى شاء .

كان الغرب يدرك أن الدعوة الى الجامعة الاسلامية التي كان يعتقد الاتراك أو التي كان يعتقد سلاطين تركيا انها ستكون للجنس التركي من السيطرة على مجموع العالم الاسلامي والعربي . كان الغرب يدرك أن من شأن هذه الدعوة اثارة الشعوب العربية والاسلامية ونفورها وقادتها من الباب العالي ، لأن العرب والمسلمين حينما كانوا لن يكونوا الا تابعين أذلاء لأولئك السادة في الاستانة . . . رأى الغرب أن يوجه دعايته ضد هذه الحركة الى قادة وأمرأء وحكام العرب لاثارة الكراهية في السيطرة

التركيز والعمل على مقاومتها في كل مكان .. وعمل سياسته على تحويل قادة العرب وحكامهم الى حلفاء للغرب يتولاهم بعنايته ورعايته ويدورون في فلكه ، وكانت بريطانيا أكثر الدول الغربية حرصا على تطبيق هذه السياسة لأن الدولة العثمانية كانت في طريقها الى آسيا والى الهند ولأن دولة عظمى أوروبية شرعت تهدد مصالح بريطانيا في هذا الجزء من العالم هي « ألمانيا » .

كما اتجه الغرب الى العناصر الوطنية العربية في سائر أنحاء الدولة العثمانية يحاول التقرب منها ..

وقد لمح الباب العالي هذا الخطر انداهم وأدرك انه لامناص له من ان يدخل تعديلات جوهرية على نظام الحكم القائم في الدولة العثمانية والولايات العربية التابعة لها حتى يتسنى له الاحتفاظ لنفسه بولاء المسلمين العرب بحيث يكون هذا الولاء له ، أشد منه للقومية العربية .

ومن أجل هذا فقد أعلن الباب العالي المساواة بين سائر رعاياه من أتراك وعرب مساواة في جميع الحقوق وفي جميع ميادين النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي وأعلن ضمان العدالة وتكافؤ الفرص بينهم جميعا بدون تمييز جنسي أو بين دين وآخر ..

غير أن هذه المبادئ التي نادى بها الباب العالي لم تتجاوز نطاق القول ، وقد شاركت العناصر الوطنية التركية الفتية العرب في شعورهم .. شاركهم في ثورتهم على الأوضاع القائمة في الدولة العثمانية في نضالهم وكفاحهم في سبيل اقامة حكم دستوري تمثل فيه جميع العناصر التي تتألف منها الدولة العثمانية تمثيلا صادقا واقامة حكم يقضي على عناصر الطغيان والاستبداد والفساد والفوضى .

ولقد قام الاتراك بشاركهم بعض الأحرار من العرب بتأسيس جمعية « تركيا الفتاة » التي كان هدفها احياء مجد الخلافة العثمانية داخل اطار التعاون مع العرب ، ومن ثم كان الهدف اقامة دولة جديدة على أساس دستوري يكفل لرعاياها المساواة التامة في الحقوق والواجبات ، لافرق فيها بين تركي وعربي وبين مسلم ومسيحي ، وانما يؤلف بين الجميع دعوية

واحدة هي الرعوية العثمانية ، فالكل عثمانيون .. وتلك كانت أهداف
« جمعية الاتحاد والترقي » ..



ولقد آمن العرب بهذا الاتجاه وأسسوا الجمعيات السياسية لتأييد
هذه الحركة .

وقد نجحت ثورة تركيا الفتاة وحقت اصلاحات دستورية اعترفت
بما للعرب من حقوق ازاء الأتراك ، ومنح العرب الحق فى مشاركة الأتراك
تحمل الأعباء السياسية كما منحوا الحكم المحلى الاقليمى على أساس
لامركزية الدولة .. وبرز العرب فى كل المناصب التى تولوها ولا سيما
فى عضوية المجلس النيابى العثمانى الذى بلغ عددهم فيه ٦٥ نائباً عربياً .



ولكن سرعان ما بادر الاتحاديون الى مناهضة العرب وعملوا على
اقصائهم عن الوظائف الكبيرة والمراكز ذات المسؤولية فى سائر البلاد
العربية وقصر هذه وتلك على الأتراك ..

وهكذا عادت تركيا الفتاة لتقف فى وجه نهضة العرب التحررية
والفكرية والعلمية وبعث القومية العربية .. أى الموقف التقليدى الذى
وقفته دائما الدولة العثمانية من العرب ..

وعلى الرغم من وضوح نوايا الأتراك السيئة فان بعض العرب قد
عز عليهم أن يخيب الأمل الذى عقده الأحرار من أبناء العرب لاجلاء مجد
الدولة الاسلامية حتى وان كانت دولة عثمانية ومن أجل ذلك فقد وطنوا
العزم على الماضى فى اتجاههم حتى تتضح لهم حقيقة مقاصد الأتراك وتبدو
نواياهم نحو العرب ولما بدت هذه النوايا معلنه استحالة أى تفاهم أو تعامل
بينهم وبين الأتراك عمد العرب الى تأليف الأحزاب والجمعيات العربية
التي راحت تطالب بنظام الحكم اللامركزى كما عقدوا شتى المؤتمرات
وأوضحوا فيها ان الأمة العربية تؤلف أهم عناصر الدولة العثمانية وانها

أمة متحدة وموحدة في لغتها وعاداتها وان لها على هذا الأساس مطلب خاصة هي : - التمتع بحقوقها السياسية تمتعا كاملا والاشتراك الفعلي في الادارة المركزية بالدولة العثمانية كما طالب العرب في هذه المؤتمرات بانشاء ادارة عربية لامركزية في كل ولاية عربية وبالاقرار بالغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية .

وفي عام ١٩١٣ اتجهت الحكومة التركية الى معالجة الموقف جزئيا فسلمت تسليما ظاهريا الحقوق التي يطلب بها العرب غير أن تركيا لم تكن نيتها في هذا الصدد منظوية على تنفيذ ما سلمت به

ولقد فطن أولو البصيرة من ساسة الأتراك الى مغبة هذه السياسة فكتبوا يقولون انه اذا أريد أن يعيش العرب من مسلمين وغير مسلمين مع الترك اخوة في ظل العلم العثماني فعلى الأتراك أن يقوموا ما اعوج من أمرهم ويصلحوا ما فسد من ماضيهم في معاملة العرب . وطالب أصحاب هذا الرأي اشراك العرب في الحكم معهم بحيث يتمتعون بالمساواة التامة للأتراك في عضوية « مجلس المبعوثان » وفي شتى وظائف الدوائر الحكومية كبيرها وصغيرها طبقا لأحكام الدستور .



وبالرغم من وضوح أطماع الغرب في بلاد العرب واتجاه سياسته فيها الى التفريق بين الأتراك والعرب فان تركيا لم تدرك جسامة الخطر الذي تتعرض له بسبب اتجاه سياستها الى مناهضة آمال العرب وحرمانهم حقوقهم المشروعة التي يطالبون بها - وقد بلغ من حمق هذه السياسة ان اتجهت تركيا الى الامعان في ايلام العرب وتحدى شعورهم في شخص أحد أبناء العروبة الذين امتازوا بجهادهم وكفاحهم ضد الاستعمار الغربي من الضباط العرب الأحرار ، وعلى رأسهم البطل عزيز المصري اذ أصدرت الحكومة التركية أوامرها بالقبض عليه في ٩ من فبراير سنة ١٩١٤ وحاكمته في أول ابريل عام ١٩١٤ ، وكانت التهمة الموجهة اليه هي محاولة بعث الفكرة العربية بين الأهليين في طرابلس الغرب والسعي

من أجل إقامة دولة عربية مستقلة .. هذه كاثت جريمة هذا المجاهد
العربي ، التي رأت تركيا أن تحاكمه من أجلها • وهذه كانت سياسة
تركيا ازاء العرب ••

وعندئذ أدرك العرب أنه أصبح لزاما عليهم أن يتحولوا عن الدولة
العثمانية وأن يعملوا على الانفصال عنها نهائيا بعد أن تبنوا خدعة الأتراك
لهم وبعد أن اقتنعوا بفساد الدعوة الى حكم ذاتي عربي في اطار الدولة
العثمانية ووضح لأولى البصيرة من قادة الحركة الوطنية العربية أن خلافة
آل عثمان والحكم التركي لم تعد تعمل من أجل المسلمين بل ان الدولة
العثمانية بأسرها أصبحت تتحرك بتوجيه من الغرب •• أصبحت أداة في
يد الاستعمار ذلك العدو الذي يراقب خطر تفاقم الحركة الهادفة الى بعث
القومية العربية والذي رأى حبال عجز الباب العالي عن السيطرة على هذه
القومية ، أن تدور سياسته حولها لتعمل على دفعها صوب الوجهة التي يفيد
منها الغرب وتتفق ومصلحته ولم تكن هذه الوجهة غير تشجيع العرب على
المطالبة باستقلالهم السياسي ولكن أى نوع من الاستقلال ذلك الذي أراده
الغرب للعرب ؟ •• هل كان الغرب يرجو أن يتاح للعرب بعث القومية
لعربية وتحقيق الوحدة السياسية الشاملة بينهم ؟ أو كان يرضيه أن يتم
نهم شيء من هذا ؟

أكان معقولا أن يفسح الغرب الطريق أمام اندفاع العرب نحو تجمع
اسلامى جديد فى خلافة عربية ؟

لقد حدد الغرب وقتئذ موقفه من العرب ورسم لنفسه سياسة ذات
شقين ، قام الشق الأول منها على دفع الباب العالي ، فى قوة وعناد الى الوقوف
فى وجه مطالب العرب ، وبهذا وقع الباب العالي فى الفخ الذى نصبه له
الغرب اذ أنه برفضه للمطالب العربية ، عزز مكانة الغرب فى البلاد العربية
وألهب ضده حماس الوطنيين فيها

أما الشق الثانى من السياسة الغربية فكان قائما على تنفير العرب
من كل اتجاه يرمى الى بعث القومية العربية أو الى التجمع الاسلامى
بزعامه وقيادة عربيتين •

وقد سعى الغرب لدى بعض عناصر الأمة العربية ولا سيما في سوريا ولبنان لاقامة مراكز لهم في الدول العربية وتحت رعايتها وحددت لهذه المراكز برنامجا سياسيا يقوم على اساس الدعوة لوحدة الاهداف بين عنصرى الأمة العربية من مسلمين ومسيحيين واجماعهما على الاستقلال ... والابتعاد عن الدعوة الى بعث القومية العربية أو تحقيق تجمع اسلامى بقيادة عربية بزعم أنها دعوة من شأنها أن تنفس العنصر المسيحي العربى فتتعرض وحدة العرب الى الخطر على حين أنهم أشبهد مايكونون حاجة الى هذه الوحدة في نضالهم ضد الدولة العثمانية ... وقد ادت فرنسا دورا خبيثا في هذه المرحلة من مراحل جهاد العرب وكفاحهم فاتخذت مخاوف العرب مما يمس وحدة البلاد السورية الشاملة للبنان وفلسطين وسوريا والأردن في وضعهما الحالى ، اتخذت هذه المخاوف وسيلة لتهديدهم وابعادهم عن الدعوة الى بعث القومية العربية وتحقيق التجمع الاسلامى .



هكذا كان حال الدولة العثمانية وكان موقفها من القومية العربية والجامعة الاسلامية وهكذا تمكنت الدول الغربية من تطبيق السياسة التي رسمتها ازاء الأتراك والعرب معا .

وبهذه السياسة مضى الغرب فى مخادعة العناصر الوطنية العربية ببريق قومية عربية ووحدة عربية زائفتين ، مما سنفصله فيما بعد .

الفصل السابع عشر الغرب والدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى

« الخطر الألماني على الباب العالي يفوق الخطر الروسي الباب العالي يتجه الى ألمانيا »
« بريطانيا تقف في وجه ألمانيا - بريطانيا تسيطر على الخليج العربي والجنوب »
« العربي - فرنسا لا تقف جامدة امام تطور الأحداث وتطالب بحقوق وامتيازات »
« واحتكارات - تطلع العرب الى الدول الأوروبية العظمى - بريطانيا تفرض »
« سياستها على الحجاز وتعمل على فصله عن الدولة العثمانية ومحاولتها رشوة »
« الحاكم ومنحه بلاد العرب ملكا خاصا له ولوريته - سعيها لاقامة خلافة جديدة »
« في مكة - اطماع بريطانيا تتجه الى اليمن - تصارع بريطانيا وألمانيا وفرنسا على »
« سوريا والعراق - الغرب يسعى الى تمزيق بلاد العرب دويلات كل منها تقف من »
« الاخرى موقف التنافس والعداء والخصومة - الغرب يعمل على التفرير بزعماء وقادة »
« العرب - «بواتكاريه» يحدد سياسة فرنسا - العرب لم يدركوا مغزى السياسة »
« القربية . »

لم تعد بريطانيا تواجه خطر الدولة العثمانية ولم يعد للخطر الروسي ذلك الاعتبار الكبير الذي كانت بريطانيا تراه لأن خطر التوسع الألماني بدا لها أشد وأكثر وضوحا .. بدأت بريطانيا تدرك ذلك وعلى أساسه راحت ترسم سياستها ، وفي الوقت الذي بدأ فيه الباب العالي يدرك أن تأييد فرنسا وبريطانيا له لم ينتج عنه غير استيلاء الدولتين على قبرص ، على تونس ، على مصر ، على ليبيا ثم على الامارات العربية في الخليج العربي وفي البحر الأحمر وفي الوقت الذي أدرك فيه الباب العالي أن الدولتين الغربيتين قد سيطرتا على اقتصاده سيطرة تامة ثمنا لحمايته من مطامع روسيا .. بدأ الباب العالي يتجه بنظره الى تلك الدولة الأوروبية العظمى التي شرعت في توجيه اهتمامها خارج حدودها ، دولة قادرة على مواجهة الروس ، قادرة على وقف الزحف الفرنسي البريطاني .. قادرة على الأخذ بيد الباب العالي في مواجهة خصومه . ولم تكن هذه الدولة سوى ألمانيا .. ولم تكن ألمانيا لتستظر هذه الدعوة الا بكل ترحيب اذ كانت لها دوافع سياسية واقتصادية

تدفعها الى كسب ود الباب العالي ، نظرا لازعامها الزحف نحو الشرق
ومنافسة بريطانيا وفرنسا فيه .

ولقد كانت أولى خطوات ألمانيا ، في هذا الصدد ، حصولها على امتياز
من خط السكة الحديد الى بغداد ، فما أن حصلت ألمانيا على ذلك الامتياز
الذي عرف باسم بغداد باهن (Baghdad Bahn) حتى شرعت بريطانيا
في اعلان حمايتها على الكويت وشرعت في اتخاذ اجراءات دفاعية على
طول الخليج الفارسي الذي اعتبرته الامتداد الطبيعي للمحيط الهندي ..
وبدأ الكفاح بين ألمانيا وبريطانيا من أجل السيطرة على العراق ، بدأ الكفاح
بين الدولتين ولم ينته الا بعدول ألمانيا عن تنفيذ ذلك الجزء من الخط الممتد
من بغداد الى الخليج الفارسي .. ثم بعدول ألمانيا عن امتياز استغلال ميناء
البصرة .. وبعدولها عن الامتياز الذي قد صار ممنوحا لها لانشاء ميناء على
الخليج الفارسي . كان موقعه سيحدد فيما بعد .

لم تقنع بريطانيا بانسحاب ألمانيا ، ولكن ماتم حمل بريطانيا على
التعجيل بالعمل لحماية نفسها فبادرت بالاستيلاء على منطقة شط العرب
وأكرهت الباب العالي على التسليم بما عقده من معاهدات مع مختلف
المشيخ في الامارات العربية بالكويت والبحرين وعمان ، والتي تم
بموجبها وضع هذه الولايات تحت الحماية البريطانية ..



لقد انتهت المحاولة التي بذلها الباب العالي للاستعانة بألمانيا الى تمكين
بريطانيا من السيطرة التامة على الخليج الفارسي والجنوب العربي ، أما فرنسا
فلم يكن في وسعها أن تقف جامدة أمام تطور الاحداث ، فقد انتهزت فرصة
مطالبة الأتراك بزيادة الرسوم الجمركية ورسوم « البانتا » داخل الدولة
العثمانية وبادرت بتقديم طلبات الى الباب العالي منها اعتراف الباب العالي
بالجنسية الفرنسية لسائر أبناء تونس ومراكش ، كما طالبته بالاعتراف
والتسليم لها باحتكارات لانشاء طرق حديدية في لبنان وسوريا ، و باحتكاراتها
لاستغلال موانئ بيروت وطرابلس ويافا وحيفا ولم تقف ألمانيا وروسيا

مكتوفى اليدين أمام هذا الغزو ، فطالبنا بنصيب من تلك الاسلاب التى كانت توزع على الدول الأوروبية العظمى .

وهكذا وقف الباب العالى قفيل الحرب العالمية الأولى حائرا ، عاجزا عن الحركة بعد أن قضت عليه الرشوة والفساد اللذين كانا يسودان حكمه فى الداخل ، كانت جميع الظروف مهيأة اذن أمام الغرب ولاسيما بريطانيا لكى تعمل دعوتها لتحريك العالم العربى وكسبه فى صفها .. ومن الغريب أن تنعكس آثار المنافسة التى كانت قائمة بين الدول الأوروبية العظمى على العالم العربى فى كفاحه من أجل استرداد حريته ، فان زعماءه وقادته ادراكا منهم لضعفهم أو لعجزهم راحوا يستمدون العون والتأييد من الدول الأوروبية العظمى التى كانت تتفق مصالحها والمصالح الشخصية لأولئك القادة .



وهكذا امتد تنافس الدول الأوروبية العظمى لا الى توزيع أسلاب الامبراطورية العثمانية فحسب بل امتد الى فرض حمايتها للعالم العربى ..

ولقد حاولت بريطانيا يادىء ذى بدء أن تؤمن من سيطرتها ورقابتها على الحجاز والاراضى المقدسة الاسلامية ، فكلفت قنصلها فى جدة بتوجيه رسالة الى شريف مكة وقتئذ جاء فيها ما يلى : -

« ان من بين أولئك الامراء المسلمين الذين حكموا فى افريقية أربعة يعيشون الآن فى حالة فقر مدقع ، وأن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا لعلى استعداد أن تمكن واحدا منهم من السلطان والمناداة به خليفة للمسلمين ، واذا وافقت عظمتكم على ذلك فان الحكومة البريطانية لاترى فى تنفيذ هذه الخطة صعوبة ما .. ولكنه بما ان عظمتكم واحد من سلالة النبى عليه السلام والتى ينظر اليها المسلمون باعتبارها ملجأ لهم ، فمن المتعين أن تبادروا باصدار فتوى تسجلون فيها اعترافكم بهذا الوضع الذى تطالب به بريطانيا ، وأن الحكومة البريطانية على استعداد لأن تخصص لفخامتكم

ولذريتكم اكبر جانب من دخل هذه الخلافة الجديدة • فضلا عن هذا فان ملكية مكة والمدينة ستكون ملكا خاصا لعظمتكم وتمتع باستقلال حقيقى دون سائر الاراضى الاسلاميه واذا ما حاولت تركيا عند تنفيذ هذه الخطة مهاجمتكم أو حاولت ذلك أية قوة أخرى فان الحكومة البريطانية تتعهد بتأييدكم بكل وسائلها الدبلوماسية • ثم عند الاقتضاء بقوة السلاح !! •

أورد هذه الوثيقة لفيكونت دى لاجونكير (de la Jonquière) فى مؤلفه عن تاريخ الامبراطورية العثمانية ليدلل بها على الأساليب التى لجأت اليها بريطانيا فى استهواء قادة العرب والمسلمين فى الشرق فماذا عرضت بريطانيا على شريف مكة •• عرضت عليه أن يخون بلاده وأن يكون شريكا لها فى تنصيب أمير افريقى يعانى الفقر ليكون خليفة للمسلمين وزعيما دينيا ومدنيا للاسلام خليفة مأجورا لدى البريطانيين يعمل لخدمة بريطانيا وماذا عرضت بريطانيا ثمنا لهذه الخيانة •• ؟؟ وهذه الفتوى التى طالبت بصدورها فتوى تؤيد الجريمة والخيانة .. عرضت بريطانيا المال والحماية والتكريم المادى ، وهى عناصر كافية لارضاء شهوات ذلك الفريق من القادة الذين لا يحرصون الا على متاع الدنيا ••

ولقد كانت بريطانيا على عقم تام بنفسية هذه الفئة من القادة لانها فى عرضها اعتبرت المزايا التى سملت بها مزايا شخصية تستقل من الحاكم الى ذريته فيصبح بها مالكا لاراضى تلك البلاد التى يسيطر عليها ويتعلق مصيره حالا ومستقبلا بتلك الدولة التى مكنته من ذلك ، فيتحول الى خادم وعبد لها •

وهكذا رسمت بريطانيا سياستها بالنسبة لبعض قادة وزعماء الشرق العربى الذين ذابوا للغرب ولبريطانيا ببقائهم وبوجودهم •

لقد جارى شريف مكة وقتئذ بريطانيا فى مسعاها ولكنه لم يتمكن من تنفيذ رغبتها لأنه كان يخشى انتفاضة الباب العالي فلم يجرؤ على مشاركة بريطانيا فى خططها ، وكان لزاما على بريطانيا أن تنتظر تطور الاحداث الدولية لتحاول من جديد خلق تلك المناسبة فى ظرف أكثر أمنا لها ولعملائها وعن طريق وجوه جديدة تبذل لها ذات الوعود وتمنيها بذات الأمنى •

شرعت بريطانيا من قاعدتها في عدن في تشجيع مطامع حكام اليمن في غزو الولايات الجنوبية من الجزيرة العربية .

وهكذا قضى على الباب العالي الذي تضاعل نفوذه يوما بعد يوم بالانسحاب تدريجيا من شبه الجزيرة العربية ، لا لتعود شبه الجزيرة الى مجموعة الدول العربية ، بل لتضع بريطانيا يدها عليها ولتسقط سلطاتها على تلك الاراضي الممتدة من عدن الى الخليج الفارسي .

وقد وجهت بريطانيا بعد ذلك نظرها الى اليمن ولكنها لم تجرؤ على غزوها لأنها كانت تخشى بأس اليمنيين وقدرتهم على القتال في الجبال ، وهي معارك يتقنها أهل اليمن وكانت ستكره بريطانيا على تجنيد قوات ضخمة كانت تعتقد أنه سيقضي عليها في نهاية الأمر لا بالعمليات الحربية وحدها ، ولكن بالأمراض والجوع ، كذلك لم تكن بريطانيا تجرؤ على غزو الحجاز والسيطرة عليه سيطرة مكشوفة لأن الأراضي والاماكن التي يقدسها المسلمون في سائر أنحاء الارض ولكنها كانت تأمل في السيطرة على الحجاز عن طريق شريف يعمل لحسابها .



وكانت سوريا والعراق محل التصارع السياسي البريطاني والفرنسي والألماني ، كل دولة من هذه الدول تسعى للسيطرة على سوريا والعراق . . وقد عملت الدول الغربية على إثارة الاتجاهات الفردية الانعزالية في سائر أنحاء الامبراطورية العثمانية ، فأخذ عملاء الغرب يستغلون شعور الاستياء الذي كان يسود أهل تلك البلاد ليدفعوا مختلف العناصر على التمسك باعتبارات الجنس حتى يمكن للدول الغربية أن تبنى على هذه الاعتبارات مطالباتها لتحقيق رغبات هذه الشعوب وكان من شأن تحقيق ذلك تجزئة الامبراطورية العثمانية الى دويلات كل منها تقف من الأخرى موقف العداء والخصومة برغم ما كان يربطهم من وحدة الدين واللغة والجنس . . . عمدت الدول الغربية الى اغراء تلك الجماعات بالمطالبة بالاستقلال ، وعملت على كسب ولاء تلك الجماعات بدافع رغبتهم في

الحصول على حريتهم واستقلالهم ، ولكن الغرب لم يكن ليفي أن يحقق لهم شيئا من ذلك ، وانما كان يفنى تأمين ولائهم له طمعا في تحقيق أمل لا يلبث أن يثبت المستقبل أنه سراب لا شيء وراءه .



لقد تخيلوا أن الغرب يقف منهم موقف المنقذ وأنه سيكون لهم الملجأ الأمين حيث يجد أبناء تلك البلاد المجاهدون الرعاية والعناية ، وقد كان الغرب يشجعهم على بذل المزيد من النشاط في سبيل تأكيد دعايته . . . كان يمد لهم بالعون المادي والادبي ، ولم يكن الغرب في نظرهم الا ذلك المنقذ الذي يعمل على تحرير الشعوب المضطهدة المسلوقة الحقوق - وقد فات هذه العناصر الوطنية أن الغرب الذي يمنيهم بالوعود ويزعم أنه محررهم من الظلم والعدوان هو الغرب الذي سيطر على مصر ، وتونس ، وليبيا ، ومراكش ، وسيطر على سائر البلاد العربية والاسلامية في افريقية . . ان تاريخ علاقات الغرب بالعرب والمسلمين في افريقية من الخليج الفارسي الى عدن الى جنوب الجزيرة العربية ، كان ممكنا أن تكون صورته ماثلة أمام أعينهم ، لولا أن الدعاية الغربية أعمتهم . . لم يكن يعلق بأذهانهم الا المبادئ الرنانة عن الحرية وتقرير المصير . . كان هدفهم في تحرير بلادهم بمعاونة الغرب لهم يشعرهم بأنهم مدينون للغرب بفضل يسوغ في نظرهم تضحية جانب من حقوقهم ومن سيادتهم . . . كانوا يأملون تأسيسا على ما بذله الغرب لهم من وعود ، ان الغرب سيشاركهم نهضتهم ولم يدر بخلداهم أنه يعد لهم أسوأ مصير . .

وفي الوقت الذي كان فيه الاحرار من أبناء سوريا ولبنان يقفون بجانب فرنسا ، وقف المسيو بونكاريه (Poincaré) رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها يخطب في مجلس الشيوخ ويقول : -

« ان لنا في لبنان وفي سوريا مصالح أساسية تقليدية ، واتنا لنزعم اجبار الآخرين على احترامها اني سعيد بأن أؤكد لكم بأن تلك الدعاية التي زعمت بان هناك خلافا بيننا وبين الحكومة البريطانية في هذا الشأن لا تستند الى أي أساس ، ان الحكومة البريطانية قد صرحت لنا بأنه ليس

لها مطامع في تلك البلاد وأنها لا تزمع التصرف ولا تضمير أية نية سياسية
إزاء مصالحنا هناك اتنا في الوقت الذي نبدي فيه حرصنا على الإبقاء
على الامبراطورية العثمانية في آسيا لنعلن أننا لن نتخلى عن أي من
تقاليدنا وحقوقنا فلن نتخلى عن أولئك الأصدقاء الذين يدينون لنا بالولاء
ولن نقبل المساس بمصلحتهم ،

لقد أعلنت فرنسا هذا التصريح قبل الحرب العالمية الاولى ، أعلنت
حرصها على الدفاع عن مصالحها ، وسجلت على بريطانيا تجردها من أي
هدف خاص في سوريا ولبنان ، وكان بوسع الوطنيين العرب أن يدركوا
مغزى ومدى هذا التصريح الفرنسي ومرماه الحقيقي • فلم يكن هدف
فرنسا هو الدفاع عن العناصر الوطنية في سوريا ولبنان ومساندتها لهم ،
ولكن هدفها كان الدفاع عن المصالح الفرنسية •

الفصل الثامن عشر العرب وتصريحات العرب في الحرب العالمية الأولى

« سلطان تركيا يعلن الجهاد المقدس ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا لانقاذ المسلمين - العرب لن يفرطوا في حقوقهم من اجل ألمانيا وتركيا - العرب يحاول تحويل الشعور الاسلامي لصلحته - ما اتخذه بريطانيا من اجراءات ضد مصر كان بمثابة الضوء الذي يكشف به العالم العربي حقيقة نوايا الغرب ولكن تصريحات الغرب تعجب عنه الحقائق فتخذه وتحول دون ادراكه لعق السياسة الغربية - «
« تصريحات سياسة الغرب لاهدافهم من الحرب - البعض من سياسة الغرب ينبه الى الخدعة الكامنة وراء هذه التصريحات ويطالب تأكيداً بعدم الانجساء الى «
« الدبلوماسية السرية وانه لا سبيل لسيادة غربية تفرض على الشعوب - العرب «
« يتبرا من الغزو المستتر والمؤامرات التوسعية ومن التفرير بالشعوب للسيطرة «
« عليها - الغرب الديمقراطي يعلن انه نصير لجميع الشعوب المغلوبة على امرها . »

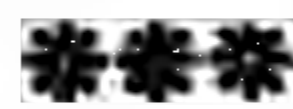
عندما دخلت تركيا ، الحرب العالمية الاولى الى جانب ألمانيا ، حاولت اثاره الحماس الاسلامي في سائر الشعوب العربية والاسلامية ، فأعلن السلطان في بيان وجهه الى القوات الحربية في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩١٤ أن تركيا أكرهت على حمل السلاح لأن ملايين المسلمين يخضعون لظلم واستبداد بريطانيا وفرنسا وروسيا ، وأنها من أجل هذا تعلن ضد هذه الدول جهاداً مقدساً يتوقف على نجاحه مستقبل المسلمين ورفاهيتهم .

وقال السلطان في بيانه : « انا نأمل بعون الله وتأييده الانتصار في المعركة التي بدأناها بالاتحاد والتحالف مع ألمانيا والنمسا للقضاء على أعداء الاسلام »

وقد كان جديراً بالمسلمين وقتئذ أن يتساءلوا عما يكون عليه موقف دولتي ألمانيا والنمسا من العالم الاسلامي اذا انتصرتا على فرنسا وبريطانيا؟؟
.. وعلى الرغم من بيان السلطان فإن المستيرين من العرب كانوا يرون أن تجربة الحكم التركي كانت مريرة وأنها باءت بالفشل ، وأنه يتعذر

على العرب أن يفرطوا في حقوقهم من أجل مصلحة تركيا - فما الحال اذا كان التفريط من أجل مصلحة المانيا والنمسا ،

ولكن بالرغم مما كان يختلج في نفوس المستيرين من العرب فانهم كانوا يدركون أن الدعوة المنبثقة من الشعور الاسلامي - ومخطبة العاطفة الاسلامية في مختلف الشعوب لابد أن تترك أثرها في الجماعات ، ولذلك فقد حرص الغرب من جانبه على تحويل الشعور الاسلامي من أجل أن يقف الى جانبه بدلا من أن يتجه الى تركيا و المانيا والنمسا ويسانداهما - وهكذا أصبح متعينا على الحلفاء الغربيين منذ بدء الحرب العالمية أن يحددوا سياستهم ازاء الشرق العربي والعالم الاسلامي ، فان خوض تركيا غمار الحرب الى جانب المانيا مكن بريطانيا من القضاء على السيادة الأسمية التي كان يتمتع بها سلطان تركيا على مصر ، ولكن بريطانيا اذ قضت على هذه السيادة التركية لم تعترف بحق الشعب المصري في الحرية والاستقلال ، بل أنها عزلت الخديو عباس الثاني ، ووضعت مصر تحت الحماية البريطانية .



ولقد كان ممكنا أن يكون ما اتخذته بريطانيا ضد مصر بمثابة ضوء يكشف به العالم العربي والاسلامي حقيقة نوايا الغرب ازاءه ولكن ذلك مع الاسف - لم يتيسر للعرب والمسلمين ، فلم يدركوا كنه وعمق السياسة الغربية نحوهم ، لأن الدول الغربية المتحالفة كانت قد أسرفت في تصريحاتها المطمئنة المهدئة لخواطر العرب بالنسبة لأهداف الدول من الحرب .

واننا لنذكر على سبيل المثال ، لا الاحاطة ، بعض التصريحات التي صدرت من قادة الدول الغربية وزعمائها وقتئذ ..

فقد أصدر المسيو بوانكاريه (Poincaré) رئيس جمهورية فرنسا - اذ ذاك - تصريحاً قال فيه : -

« في الوقت الذي تنضم فيه ايطاليا لمشاركتنا في طريق المجد الذي

يرسمه لها القدر فان فرنسا ترحب بالمعنى العظيم الذى يرمز اليه اتحاد الدولتين الشقيقتين للدفاع مرة أخرى عن الحضارة المشتركة ومن أجل تحرير سائر الشعوب المغلوبة على أمرها ..

كذلك أعلن المسيو ارستيد بريان (Aristide Briand) رئيس مجلس الوزراء أن فرنسا فى هذه الحروب بطلّة ونصيرة للحرية فى العالم ، اذ ان الحرية مرتبطة بشرفها والدفاع عنها وثيق الصلة بمجدها ، وقال ان فرنسا لتقف والسيف بيدها تكافح من أجل الحضارة ومن أجل استقلال الشعوب وتحريرها

كما أعلن المستر اسكويث (Asquith) رئيس وزراء بريطانيا العظمى تصرّيحاً قال فيه : « اتنا لم نمتشق السيف طيشاً أو رعونة ... ولذلك فلن نعيده الى قرابه الا بعد أن نقر احترام حقوق الشعوب الصغيرة ونبدأ بتقرير استقلالها على أسس لا يمكن أن يمسها أحد . »

أما الرئيس ولسن فقد أعلن ، فى هذا الشأن (Wilson) (ليس لأية دولة الحق فى أن تتصرف فى السيادة على الشعوب فترفع عن الشعب ، أى شعب ، سيادة دولة كانت مفروضة عليه ، لتضع مكانها سيادة دولة أخرى ، كما لو كانت الشعوب سلماً) •

ثم عاد الرئيس « ولسن » فكرر هذا المعنى فى تصرّيح قال فيه : « ان أمريكا تقاتل من جديد من أجل حرية الشعوب نفسها ومن أجل تطورها الحر ، وأنه لذلك يتعين أن تكون التسويات التى تنتهى بها الحرب ملتزمة هذه المبادئ باعتبارها الهدف الاساسى الذى من أجله حارب الغرب وأن الشرط الاساسى لتحقيق السلم مستقبلاً هو أن تطمئن جميع الشعوب الى أنه لا يجوز أن يحكم شعب برغم ارادته أو أن تفرض حكومة سلطانها على شعب لا يعترف بها » وقال « ولسن » « انظروا ماذا حدث فى الالزاس واللورين منذ ٤٠ عاماً ان أمامكم المثل البارز لم يتعين علينا تجنبه حتى لا ننع فيه والكى نقيم سلماً دائماً » •

ولقد رأيت فرنسا أن تؤكد لروسيا في سنة ١٩١٧ أهدافها من الحرب ، فأصدرت حكومتها بتصريحا قالت فيه : -

« ان فرنسا لا تفكر مطلقا في أن تحكم أى شعب ينتمى الى أية جنسية ولو كان من اعدائها اليوم ، وأنها مصرة على القضاء على ذلك الطغيان الذى أزهق العالم حتى اليوم ووضع حد لنهايته ، وانزال العقاب بأولئك الذين أجزموا في حق الشعوب وفرضوا عليها هذه الحروب العدوانية ... ولتدع فرنسا لاعدائها تلك الروح العدوانية التى اتجهت الى الغزو والتوسع والطموح فى أملاك الغير ، هؤلاء الاعداء الذين يتصرفون بهذا الروح العدائى للانسانية سواء فى حالة السلم أو فى حالة الحرب ... ان فرنسا لا تزعم ابدا لنفسها أى حق فى أية أرض من الاراضى تنزعها من أصحابها الشرعيين ، واذا كانت روسيا قد أعلنت اعادة بولندا فى حدودها القديمة ، فان فرنسا لتحيى وترحب بهذا الاعلان الذى يعبر ، فى ناحية من نواحي أوروبا عن تلك الاهداف التى تسعى فرنسا الى تحقيقها لتحرير الشعوب التى ترسف فى القيود والتى قضى عليها أن تكون تابعة لغيرها ، عبر التاريخ ... ان فرنسا لتنتظر نهاية الحرب لكي تنتصر الحرية والعدالة ولكي يتحقق للشعوب المغلوبة على أمرها ، حقها فى الحرية والاستقلال ، حقها فى الاحتفاظ بما لها من حضارة ومكانة فى التاريخ . وان على فرنسا مهمة القضاء على المسدوان الجرمانى الذى يهدف الى تسخير الشعوب المتخلفة فى ميدان الحضارة والتقدم والقضاء على استقلالها والسيطرة عليها ... ان فرنسا تقاوم هذا كله ولا هدف لها الا تحرير الشعوب ... »

وفى ٢٦ من يوليو سنة ١٩١٧ أدلى المستر اسكويث (Asquith) رئيس وزراء بريطانيا بتصريح قال فيه : « ان الحلفاء لا يحاربون الا من أجل الحرية ، ولا شئ سوى الحرية ... وقال ان بريطانيا العظمى لا تحارب من أجل أن تغير خريطة العالم وانما هدفها الاساسى الذى تسعى اليه هو احترام رغبات وحقوق الشعوب ... »

كذلك عاد الرئيس ولسن (Wilson) فأكد فى رسالة بعث بها الى

البابا : « أن الأمريكين يقدرّون أن السلم الذي سيفرض في نهاية الحرب سيؤسس على احترام حقوق الشعوب سواء منها الشعوب الصغيرة أو الكبيرة حتى يتاح لها جميعا الحرية الكاملة والأمن المستقر دون أن ينازعهم أحد في حقوقهم هذه وأولها الحق في أن تحكم الشعوب نفسها بنفسها »

وفي ٦ من سبتمبر سنة ١٩١٧ اذاع المسيو ريبو (Ribot) رئيس وزراء فرنسا اعلانا جاء فيه : « انه اذا سئلت فرنسا ، لماذا تستمر في كفاحها وفي تحمل التضحيات في هذه الحرب التي جرت على فرنسا من المتاعب والآلام ما جرت كان جوابنا على ذلك هو أن فرنسا لا تحارب من أجل الاستيلاء على أراض أو اخضاع شعب من الشعوب وانما تحارب من أجل المحافظة على استقلالها واسترداد ما اغتصبته منها المانيا عنوة وكرها .. »



وبالرغم من هذه التصريحات جميعا ، فإن بعض سياسة فرنسا خشي أن تكون التصريحات مجرد خدعة أريد بها خداع الاحرار كي ينتهي الأمر بالحلفاء الى عقد معاهدات سرية .. ومن أجل ذلك فان هؤلاء السياسة المتخوفين ، قالوا : « انه من المهم أن تؤكد حكومات الحلفاء أنها لن تلجأ الى الدبلوماسية السرية وأن تؤكد أنه لاسيل لسيادة تفرض على الشعوب وانما هناك سياسة واضحة تتبع ازاء الشعوب جميعا .. »

وفي هذا الصدد ، قال المسيو أولار Oular عضو مجلس الشيوخ الفرنسي : « انه من حق الشعب الفرنسي الذي يزرع تحت ضغط الآلام والتضحيات والذي يبذل دمه في خطوط القتال أن يعرف على وجه التعيين وبكل وضوح وتأكيد تلك الاهداف التي تسعى اليها فرنسا في هذه الحرب ... نعم انه من الواضح أن طرد القوات الغازية وتحرير أرض الوطن هدف من بين أهدافنا ، غير أن الفرنسيين اذا كانوا يعلمون ذلك فانهم يخشون في الوقت نفسه أن تعمل الدبلوماسية السرية عملها ، فينتهي الأمر الى أن تتحول هذه الحرب الى غزوات مستترة أو مكشوفة والى مؤامرات توسعية واتفاقيات تهدر فيها العدالة والحرية التي تشدق بها

الآن والتي قد تكون اتخذت كوسيلة لاختفاء أهدافنا والتفريير بالشعوب لتحقيق شهوة السيطرة عليها واستعبادها .. ،

وازاء تحدى هذا النائب الفرنسى الواضح ، وقف رئيس وزراء فرنسا يعلن أن فرنسا لا تسعى لضم أية أراضٍ وإنما تريد استرداد الألزاس واللورين

ثم يتساءل رئيس الوزراء قائلا : الذى يجرؤ على اتهام فرنسا بالسعى الى التوسع إنما يحاول محاولة دنيئة لايمكن أن ينخدع بها انسان ، ولا سيما تلك الجماعات الديمقراطية التى يحاولون الفصل بينها وبيننا ... ان الديمقراطية الفرنسية نصيرة لجميع الشعوب المغلوبة على أمرها .. واننى لأخاطبها ، وأخاطب المانيا ذاتها ، فان على أولئك الذين يشاهدون هذه الحرب أو يشتركون فيها ، أن يدركوا ان الشعب الفرنسى وحكومته حريصان على تحقيق مبادئ العدالة واحترام حقوق الشعوب، وان كان من العسير على أعدائنا أن يدركوا المدى الذى تتمتع به فرنسا من صفات الشهامة والمروءة .. ،

الفصل التاسع عشر

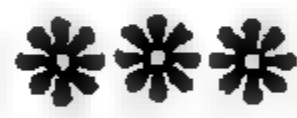
تآمر الحلفاء على قضايا العرب

« الغرب يزعم بأن البلاد العربية غير صالحة للتمتع بالاستقلال وليست أهلا »
« للتمتع بالحكم الذاتي - الغرب يعارض قيام دولة اسلامية ويرى وجوب خضوع »
« العرب للصاية - بريطانيا تريد السيطرة التامة على مصادر البترول في العراق »
« والخليج الفارسي وعلى الأراضي الممتدة من البحر الأبيض الى الهند - الغرب »
« يحرص على اثارة شعور العرب ضد تركيا واثانيا على حين يعمل على اخفاء خطته »
« المعادية لأمانى العرب - ااثانيا توغز الى تركيا لمفاوضة العرب وعقد صلح بينهم - »
« بريطانيا توغز الى الشريف حسين وزعماء العرب برفض التفاوض - دول الغرب »
« تعقد اتفاقا سريا لاقتسام الدولة العثمانية والسيطرة على العرب اتفاقية «سان »
« جان دي مورين » السرية - حكومة روسيا الشيوعية تذيب سر الاتفاقية وما تلاها »
« من اتفاقيات سرية بين الحلفاء حول مصير الشرق العربي - الغرب يعيد النظر في »
« الموقف - الجيوش البريطانية تعجل بتقدمها في فلسطين - الخلاف بين دول الحلفاء »
« على اقتسام الدولة العثمانية - موقف ايطاليا - فرنسا تمضي في خداع العرب - »
« حقيقة موقف الغرب - فرنسا تعتبر سوريا غنيمة حرب - اسراف الحلفاء في »
« التصريحات لتهئية الراى العام العالى - حرص الحلفاء على عقد اتفاق يحدد »
« المصير النهائي للبلاد العربية والاسلامية في آسيا وافريقية . »

كان مفهوما للدول المتحالفة أن البلاد العربية الخاضعة - اذ ذاك -
للحكم العثماني ليست أهلا لان تتمتع بالحكم الذاتي ، ومن باب أولى غير
صالحة للتمتع بالاستقلال ، وزعموا أن قيام أية دولة اسلامية مستقلة من
شأنه أن يثير العداء الكامن بين العناصر الاسلامية والمسيحية ، ولذلك
استقر رأى الغرب على منهضة أية حركة وأية دعوة لقيام دولة اسلامية
حتى يتجنب الغرب - بهذا - الاحتكاك الطائفي ، كذلك كان الغرب يرى
أنه لابد من اخضاع الدول العربية ، لوصاية الدول الغربية لكي يتحقق
بهذه الوصاية لتلك البلاد ، النمو والتطور الاقتصادي ولكي تسودها
العدالة الاجتماعية والأمن والنظام ..

ولقد أعاد الغرب ترديد تلك الحجج والمسوغات التي طالما ردها
من قبل ليحقق أطماعه في مصر وأطمعه في تونس ، وفي مراكش ،

وليبيا والجزائر وهي حجج ومسوغات ، كانت سندها الاساسى والوحيد لتغطية أهدافه الاستعمارية فى تلك البلاد . . الا أن بريطانيا كانت - نظرا لما تهيأ لها من فرض حمايتها على مصر ، ونظرا لما نالته من امتيازات بترولية عظيمة فى ايران والعراق ، كانت تحرص كل الحرص على السيطرة على جميع الاراضى الممتدة من البحر الابيض المتوسط الى الهند - كانت بريطانيا حريصة على السيطرة على جميع مصادر البترول فى العراق ، فى الخليج الفارسى وفى سوريا وايران ، ولم تكن مطامعها خافية على فرنسا وروسيا وايطاليا ومن ثم فلم يسع هذه الدول أن تقف - من بريطانيا - موقف المتفرج - هذا على أن دول الغرب فى جملتها لم يكن هدفها من الاسراف فى وعودها للعرب هو تحقيق هذه الوعود ، وانما كان الهدف هو مجرد الحصول على تأييد العرب فى أثناء الحرب . وكان الهدف هو أن يحل الغرب سيادته محل سيادة الباب العالى وحليفته المانيا التى كانت تساند تركيا ، ولكن سياسة الغرب لم تعلن هدفها هذا وحرصت على اثارة الشعور العربى ضد الاتراك والالمان ، وراحت تكشف مطامع المانيا فى الشرق وتلوح للعرب بخطر استعمار المانى جديد يهدد بغزو الشعوب الصغيرة ولا يمكن النجاة منه الا على يد الدول الغربية . .



لقد كان الغرب يضمّر أسوأ النوايا للعالم العربى والاسلامى ، فشرع وحلفاؤه فى التآمر على مستقبل الشرق وتلفيق الاتهامات ضد المانيا ، لقد رأت الدول الغربية أنها الوارثة الشرعية للدولة العثمانية وأن لها الحق فى اقسامها وفقا لمصالحها . . . ولم تكن مطامع الغرب فى هذا الصدد ، مجرد آميات ، بل كانت عملا واجراءات ومذكرات سرية تبودلت بين دوله واتفاقات غير علنية عقدت - بعد مفاوضات ومداولات وبحوث أحيطت بالكتمان وتمت فى سرية . .

ولقد أدركت ألمانيا ما كان يجرى من مفاوضات بين دول الحلفاء وروسيا حول تقسيم العالم الاسلامى والعربى ، فأوعزت الى الحكومة

التركية أن تعرض على العرب صلحا منفردا ، ولكن سرعان ما تدخلت فرنسا وبريطانيا وأوعزتا - بدورهما - الى زعماء العرب الثائرين وقتئذ بأن يرفضوا أية مفاوضة في هذا الشأن مع تركيا . .

وفي الوقت الذي حرضت فيه الدولتان العرب على رفض التفاهم مع تركيا انتهت المفاوضات التي كانت تجرى بين الحلفاء الغربيين الى وضع أسس لاتفاق رؤى عرضه على مؤتمر يضم رؤساء وزراء تلك الدول وينعقد في مدينة « سان جان دي مورين » . . .

واستمرت أعمال هذا المؤتمر من ١٩ من فبراير الى ٤ من مارس سنة ١٩١٥ ولأهمية ما دار فيه من مباحثات وما انتهى اليه من قرارات حرص كل من المستر لويد جورج (Lloyd George) رئيس الوزارة البريطانية والمسieur ريبو (Ribot) رئيس الوزارة الفرنسية على حضوره ومتابعة أعماله وانتهى الاتفاق بين الدول المتحالفة على الآتي : -

الاعتراف لاطاليا - بالحق في السيطرة على الاناضول وولايات ازمير وقونيه وأطنه ، ولروسيا بالسيطرة على أرمينيا وعلى جانب من الاناضول ، وفرنسا على سوريا ولبريطانيا على فلسطين والجزيرة العربية والعراق .

وفي مقابل تسليم ايطاليا باستيلاء فرنسا على سوريا وبريطانيا على فلسطين والعراق تعهدت الدول المتحالفة ان تعوض ايطاليا بأراض تقطعها من افريقية .



الا أنه بعد أن تم توقيع هذا الاتفاق وقعت أحداث خطيرة في الحرب العالمية الاولى فقامت الثورة في روسيا وأعلنت الحكومة الشيوعية بأنها متنازلة عن جميع المزايا الاقليمية التي قبل الحلفاء منحها لها بموجب الاتفاقيات السرية كما وأن جيوش الدول الغربية هزمت القوات التركية وتقدمت الى قلب فلسطين . . . وعندئذ أصبح متينا على الدول الغربية أن تعيد النظر فيما عقدته من اتفاقيات بشأن مستقبل الشرق العربي والاسلامي ، ولا سيما بعد أن تحررت من الالتزامات التي كانت مرتبطة بها نحو روسيا فأعلنت دول الغرب وقتئذ أنه في وسعها الابقاء على دولة

تركيا في نطاق ضيق ، يشمل تلك البلاد التي كان من المزمع اقتطاعها منها لمصلحة روسيا ، على أنه كان من المتفق عليه اقتطاع سائر البلاد العربية نظرا لما ثبت من عجز تركيا عن تدبير شئون الحكم في هذه البلاد . . .

ولكن الاتفاق تم على أن الدولة العثمانية التي سيحتفظ لها بنوع من السيادة ستقسم هي ذاتها الى مناطق نفوذ لكي يمكن اصلاح حال البلاد وانقاذها من حياة التخلف والفساد والرشوة التي كانت سائدة في العهد السابق ولتجنب تسرب أى نفوذ أجنبي وللحيلولة دون قيام الخلافات الطائفية المألوفة فيها .

وقد رأت بريطانيا أن تعجل بتقديم جيوشها في فلسطين لتضع حلفاءها من الدول الغربية أمام الامر الواقع عند موضع التسوية النهائية ولكن الدول الغربية كانت لها بالمرصاد فأصرت على أن تشارك القوات لبريطانية ، قوات ايطالية وفرنسية في توغلها بفلسطين من أجل الحيلولة دون انفراد بريطانيا بهذا البلد مستقبلا . . .



على أن الاتفاق الذي عقد في « سان جان دي مورين » لم يكن ليرضى ايطاليا وهي لم تقبل خوض الحرب في جانب الحلفاء الا بعد مساومات مشينة ، طبقا لما وضح في رسالة من المسيو بوان كاريه (Poincaré) رئيس جمهورية فرنسا الى قيصر روسيا في ٢١ من ابريل سنة ١٩١٥ ، التي تشير الى أن ايطاليا ما فتئت تصر على المزيد من مطالبها التوسعية على حساب البلاد العربية والبلاد السلافية . . .

ورأت ايطاليا أن تشهر في وجه بريطانيا وفرنسا الاتفاق الذي عقده بلندن في ٢٦ من ابريل سنة ١٩١٥ والذي قبلت فيه الدولتان أن تحصل ايطاليا على مقابل لكل توسع استعماري يتحقق لأى منهما لفرنسا أو لبريطانيا وعلى أساس من المساواة والمثل . . . وتأسيسا على هذه الاتفاقية واستنادا اليها أعلنت الحكومة الايطالية مطالبتها باليمن بأكمله وبمدينة .

« الطائف » ، و« بجزء من » عدن ، مستندة في ذلك الى أسباب تاريخية وجغرافية واقتصادية واستراتيجية .

ثم عادت ايطاليا في نوفمبر سنة ١٩١٦ ، فأعلنت أنها تكفي باقتطاع جزء من آسيا الصغرى ، وجانب من الاراضى اليمنية وآخر من الصحراء الكبرى حتى بحيرة تشاد والحشة بأكملها ثمنا لما تؤديه للحلفاء من خدمات .



وفي الوقت الذي كان الحلفاء قد وضعوا اتفاقات سرية فيما بينهم تؤكد حقيقة نواياهم الاستعمارية وقف المسيو ريبو (Ribo) رئيس الوزراء الفرنسى فى البرلمان والقى كلمة قال فيها ما يلى : -

« اليس من حقنا أن نتأثر ونفزع اذا نسبت لنا نية فرض سلم ينتهى بتحقيق غزوات وتوسع لمصلحتنا ؟؟ .. اننى أعلن أن فرنسا لا تريد السيطرة على أى جنس أو على أى شعب حتى لو كانوا من أعداء هذه البلاد ، انها تطالب بالحرية لسائر بلاد العالم ، وتطالب باستقلال جميع الشعوب .. ان فرنسا يوم النصر ستناشد العالم التمسك بالعدالة والتخلي عن شهوة الانتقام .. ان هذا هو شعور الدولتين الديمقراطيتين العظيمتين .. وأن هدفهما الذى تسعيان من أعماقهما الى تحقيقه هو السلم الدائم ، لكى يختفى هذا الكابوس المفزع الذى يرهق العالم ، ويشغل تفكيره ، ولن تتمكن من تحقيق حلمنا فى السلام الا اذا أسس السلام على مبادئ العدالة وحق الشعوب فى الاستقلال والحرية وتقرير المصير .. ان فرنسا لا ترغب فى السيطرة على أى شعب ، ولا على أية جنسية ، انها ترغب فى القضاء على سيطرة الدول على غيرها من الشعوب بل انها أكثر من هذا تزعم محاكمة أولئك الذين اعتدوا على حريات الشعوب واستقلالها .. ان فرنسا تترك الرغبة فى التوسع والغزو والسيطرة الى اعدائها فهى لن تنتزع أية أراض لتحرم أصحابها الحقيقيين من حقهم فى الاستقلال والحرية ، ان فرنسا تنتظر الانتصار فى الحرب لكى ترفع - عاليا - علم الشعوب المغلوبة

على أمرها وحققها في استرداد حريتها وتحقيق استقلالها !! ولقد وافق البرلمان الفرنسي على قرار باجماع أعضائه يحدد موقف فرنسا .. وجاء في هذا القرار : « ان فرنسا بعيدة عن كل فكرة أو هدف ترميان الى الغزو والسيطرة على الشعوب الاجنبية ، وأنها تعتمد على الجهود التي يقوم بها جيشها والجيش المتحالفة معها لهزيمة القوة العسكرية الروسية لكي نحصل على ضمان لسلم دائم يحقق الاستقلال لجميع الشعوب كبيرها وصغيرها فتتظم جميعها في منظمة تعد الاجراءات من الآن لقيامها وتسمى « بعصبة الأمم » .. »



ولكن هل كانت الدول الغربية تزمع - حقا - تطبيق هذا التصريح ، على الشرق العربي والاسلامى ، أم انها كانت تنظر الى هذا الشرق على أنه غنيمة حرب ؟؟ وهنا نعود ونسأل مرة أخرى هل كان ممكنا أن يسمح الغرب بإقامة دولة عربية موحدة ؟ هل كان ممكنا أن يسمح الغرب ببعث القومية العربية واحياء مجد العرب والمسلمين ؟ أكان الغرب يهدف الى تقسيم البلاد العربية الى دول مستقلة استقلالاً حقيقياً يمكنها متى شأبت وفي أى يوم من الأيام من التجمع من جديد ، لتكون قوة عربية يحسب لها الغرب حسابها ... ؟؟

لقد نشرت الجريدة الرسمية الفرنسية تقريراً أعدته لجنة من مجلس البرلمان الفرنسي ، جاء فيه ما يلى : -

« ان اللجنة ترى أنه لا صفة الآن لمجلس البرلمان فى أن تعلن فرنسا موقفها ازاء ما تطالب به الشعوب العربية فى آسيا الصغرى من حرية واستقلال وحكم ذاتى .. ان الوقت غير مناسب لمناقشة هذا الأمر والبت فيه .. وترى احالة الأمر الى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ووجهت نظرهما فى الوقت نفسه الى خطورة عقد أية اتفاقات سرية تتناول مصاير البلاد العربية لان هذا مما يجب البت فيه أمام المؤتمر الذى سيقدر مصير السلام ويفصل نهائياً فى مستقبل الشعوب المغلوبة على أمرها ،

ولكن السلطات الفرنسية شرعت في تهيئة الرأي العام الفرنسي لما عقد من الاتفاقيات السرية الخاصة بتقسيم البلاد العربية والشرق بأسره .. وفي هذا السيل وضعت الحكومة الفرنسية كتابا تضمن وجهة نظرها بالنسبة لسوريا .. وقد جاء في هذا الكتاب : -

.. ان سوريا يجب ان تعتبر ضمن غنائم الحرب التي يتعين ان تكون لفرنسا اسوة بالمتلكات الالمانية في افريقية كما اوعزت الحكومة الفرنسية الى الغرف التجارية في ليون ومرسيليا وفي سائر المدن الرئيسية الفرنسية لكي تطالب هذه الغرف بضم سوريا ضما كاملا الى المتلكات الفرنسية على ان يحكمها حاكم عام وسيطر عليها موظفون فرنسيون .

الفصل العشرون شرف الغرب

اتفاقية ماكماهون - حسين
اتفاقية سايكس - بيكو

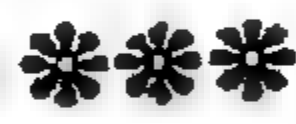
« بريطانيا على بينة من موقف الشريف حسين - كتشنر والأمير عبد الله - الشريف »
« حسين يخشى التورط - العناصر الوطنية تحدد موقف العرب من الصراع »
« الدولي - مطلب العرب الحرية والاستقلال - بروتوكول دمشق وتخطيط الدولة »
« العربية المستقلة - أدنى شروط يقبلها العرب في مفاوضاتهم للحلفاء - الشريف »
« حسين يندب عن العرب في مفاوضة بريطانيا - المراسلات المتبادلة بين الشريف »
« حسين والسير «ماكماهون» - موقف بريطانيا من العراق وفلسطين - هدف بريطانيا »
« والحلفاء منها - قيمة اتفاقية «ماكماهون : حسين» - اتفاقية «سايكس - بيكو» - »
« بريطانيا وفرنسا تقران مصر الشرق العربي وتقسمانه بينهما في الوقت الذي »
« تفاوض فيه بريطانيا العرب - مضمون الاتفاقية - روسيا الشيوعية تضيع سرها في »
« عام ١٩١٧ - فرنسا تتجاهل اتفاقية «ماكماهون - حسين » وتتصل من كل عهد »
« للعرب . »

كانت بريطانيا على بينة من حقيقة موقف الشريف حسين ومدى استجابته لسياستها قبل اعلان الحرب العالمية الاولى . . ولقد حرص لورد كتشنر Ktichener على دوام الصلة بينه وبين الامير عبد الله وقد جرت بينهما مفاوضات لتبين بريطانيا منها ما عساه أن يكون عليه موقف العرب اذا ما دخلت تركيا الحرب الى جانب أعداء بريطانيا ، وقد أكد الامير عبد الله لكتشنر ان العرب لن يحاربوا بريطانيا ولن ينضموا الى تركيا اذا حاربت الحلفاء . . ولما أعلنت الحرب بعث لورد كتشنر يذكر الامير عبد الله ووالده الشريف حسين بتعهدهما هذا ، وفي الوقت نفسه يؤكد لهما باسم الحلفاء اعتراف بريطانيا وحلفائها باستقلال الحجاز .

وقد استجاب الشريف حسين الى دعوة اللورد وتهرب من الاستجابة - اذ ذاك - لالاحاح تركيا عليه من أجل أن يعلن - رسميا - من مكة المكرمة تأييده لها في حربها ضد الدول المتحالفة ، وينذع على العالم

الاسلامى بيانا يناشده فيه الوقوف فى وجه دول الغرب الاستعمارية ، وقد
- زل الشريف حسين جس نبض العناصر الوطنية العربية للتعرف على
حقيقة نواياها وموقفها من الصراع القائم بين الدول الغربية من جانب وألمانيا
وتركيا وحلفائهما من جانب آخر ، فقابلت مختلف الاوساط العربية موقف
الشريف حسين بقرار تم الاتفاق بينها جميعا عليه .

يقول : « بأنه لما كان من شأن دخول تركيا الحرب تعريض البلاد
العربية المرتبطة بها الى أخطار جسيمة ، فقد أصبح متعينا على العرب أن
يكتلوا جهودهم من أجل تحريرهم واستقلالهم . واذا ما تبين أن الدول
الاوربية لها مطامع استعمارية فى هذه البلاد فان واجب العرب يقضى
بانضمامهم الى تركيا والوقوف فى وجه أى تسلل أجنبى الى البلاد
العربية . . »



وأمام هذا الاصرار من العناصر الوطنية العربية رأى الحلفاء أنه
لا بد لهم من مجازاة هذه العناصر ومن أجل هذا طلب اليهم الحلفاء أن
يحددوا مطالبهم فأعدوا بروتوكولا تضمن شروط العرب لتبديد قضية
الحلفاء - وقد تم اعداد هذا البروتوكول فى مدينة دمشق ، وتضمن
تخطيطا للدولة العربية المستقلة التى كان متعينا أن تشمل حدودها من
الشمال خطا يبدأ من مدينة مرسين الى أطنه حتى الدرجة ٣٧ على خط
العرض ، ثم يتجه الى بيرجيك وأورفا فماردين ومديات وجزيرة ابن عمر
فعمارية حتى الخليج الفارسى ، وفى الجنوب يحد هذه الدولة المحيط
الهندي ماعدا محمية عدن التى اعترفت اذ ذاك العناصر الوطنية العربية
بحق بريطانيا فى السيطرة عليها ، ثم غربا بالبحر الاحمر وساحل البحر
الابيض الى مدينة مرسين ، كما تضمن البروتوكول ضرورة الغاء
الامتيازات الاجنبية التى كان يتمتع بها الاجانب فى أنحاء الدولة العثمانية .
كذلك قبل العرب بموجب هذا البروتوكول توقيع معاهدة تحالف
بين الدولة العربية الجديدة . وبريطانيا العظمى على أن تقبل هذا الدولة
- سلفا - منح بريطانيا بعض المزايا الاقتصادية . .

تلك هي كانت شروط العناصر الوطنية العربية للوقوف في صف الحلفاء في الحرب العالمية الاولى ، ضد الدنيا وتركيا •

وقد رأَت العناصر التي وقعت هذه الوثيقة في دمشق أن توضح للامير فيصل بن الشريف حسين بأن هذه هي ادنى الشروط التي يمكن أن يقبلها العرب في أية مفاوضة تجري بينهم وبين الحلفاء ، ووكّلوا الى شريف مكة القيام بها •

وتأسيسا على هذا العهد ، شرع الشريف حسين في المفاوضة مع الحلفاء عن طريق السير آرثر مكماهون (A. Mac Mahon) المندوب السامي لبريطانيا في القاهرة فبعث في ١٤ من يوليو سنة ١٩١٥ بمذكرة الى « مكماهون » ارفق بها رسالة استهلها بعبارات أكد فيها ميل الشعب العربي الى بريطانيا بحكم المصالح المشتركة ، وطمأن « مكماهون » من هذه الناحية كما طلب اليه أن يفسح السبيل أمام الحكومة المصرية لترسل الهدايا المعروفة من الحنطة الى مكة والمدينة بعد أن أوقف ارسالها قبل عام •••

وكان يحمل رسالة الشريف حسين ومذكرته رسول خاص ممن يثق بهم ، ومن أجل هذا فقد اقترح على « مكماهون » أن يسهل مهمة الرسول مستقبلا ببطاقة يعطيه اياها تمكنه من التردد عليه برسالات حسين عند الاقتضاء •

أما المذكرة فقد ذكر فيها حسين ، أنه لما كان من مصلحة العرب أن يفضلوا مساعدة حكومة بريطانيا على أية حكومة أخرى بالنظر لمركزها الجغرافي ومصالحهم الاقتصادية وموقفهم من الحكومة البريطانية فإن الشعب العربي يرى أنه من المناسب أن يسأل حكومة بريطانيا هل ترى أن تعترف بوساطة مندوبيها أو ممثلها باستقلال البلاد العربية من مرسين - وأطنة حتى الخليج الفارسي شمالا ، ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقا •• ومن المحيط الهندي للجزيرة جنوبا • باستثناء عدن من ذلك فتبقى كما هي - ثم من البحر الاحمر والبحر المتوسط حتى سينا

غربا •• وعلى أن توافق بريطانيا أيضا على اعلان خليفة عربى على المسلمين وعرض فى المذكرة أن تعترف حكومته الشريفة العربية بأفضلية بريطانيا فى كل مشروع اقتصادى فى البلاد العربية ، وأن تتعاون الحكومتان البريطانية والعربية فى مجابهة كل قوة تهاجم أيا منهما ، وعلى أن يكون هذا التعاون دفاعيا ، فاذا أريد أن يشمل التعاون الهجوم والاعتداء على الغير اجتمع الطرفان للاتفاق على شروطه ، والا جاز الوقوف على الحياد •

وفى نهاية المذكرة احتفظ حسين لنفسه بحرية العمل كما يشاء ، بما لم يتلق الجواب خلال ثلاثين يوما ••

ولعل ما يوضح سياسة بريطانيا ودعائها أن تنقل ذات العبارات التى استهل بها « مكماهون » رسالته ردا على رسالة الشريف حسين فقد جاء كما يلى : « الى السيد الحبيب النسيب سلالة الاشراف وتاج الفخار وفرع الشجرة المحمدية والدوحة القرشية الأحمدية صاحب المقام الرفيع والمكنة السامية السيد ابن السيد والشريف ابن الشريف السيد الجليل الميجل دوللو الشريف حسين سيد الجميع أمير مكة المكرمة قبلة العالمين ومحط رحال المؤمنين الطائعين عمت بركته الناس أجمعين » .

وبعد أن أثنى « مكماهون » على استعداد العرب لمعاونة بريطانيا أكد ان مصالحهم هى مصالح البريطانيين ، وأن ملك بريطانيا يرحب باسترداد « الخلافة » الى يد عربى صميم من فرع الدوحة النبوية المباركة ، وأشار مكماهون الى مسألة الحدود والتخوم فقال : ان المفوضة فيها سابقة لأوانها وتعتبر اهدارا للوقت دون طائل مادامت رحي الحسب مازالت دائرة ، ولأن الاحتلال التركى الفعلى ما زال قائما فى تلك المناطق التى يراد الخوض فى تفاصيل حدودها وتخومها ولا سيما أنه ترمى الى علمنا ما حذر فى أنفسنا من اهمال العرب القاطنين فى تلك المناطق للفرصة الثمينة المتاحة لهم ، فبدلا من أن يساعدونا مدوا ايديهم لمساعدة الالمان والأتراك الظلمة المتعسفين •

واختتم مكماهون رسالته مبديا استعدادده لأن ترسل مصر الجيوب

والصدقات المقسرة الى ما وصفه مكماهون بساحة دولة السيد الجليل
وللبلاذ العربية المقدسة والعرب الكرام •

كذلك اشارت الرسالة ، الى أن مكماهون اتخذ كل الترتيبات
اللازمة لمساعدة رسول « الشريف حسين » في رحلاته وتردده لتسليم
الرسائل بينهما •



وكما نرى ، كان واضحا أن مكماهون تجنب في رده هذا الاشارة
بتعبير واضح الى الحدود المقترحة في رسالة الشريف حسين ، الامر
بى حمل هذا الاخير على أن يعود في ٩ من سبتمبر سنة ١٩١٥ فيبعث
الى مكماهون برسالة ابدى فيها شعوره بما وصفه بالبرودة والتردد في
الكتاب الذى تلقاه من « مكماهون » فيما يتعلق بالحدود التى طالب بها
حسين للبلاذ العربية وقال : ان هذه الحدود المطلوبة ليست لرجل واحد
تتمكن من ارضائه ومفاوضته بعد الحرب وهى مطلب شعب يعتقد أن
حياته فى هذه الحدود ومن ثم فهو يرى أنه لابد من بحث موضوعها قبل
كل شىء والاتفاق عليه مع الدولة التى يثق بها هذا الشعب كل الثقة ويعلق
عليها كل الامال وهى بريطانيا العظمى •

وقال الشريف حسين في رسالته : ان العرب لم يطلبوا فى تلك
الحدود - مناطق يقطنها شعب أجنبي ، ووصف أهل تلك الحدود بأنهم -
وان اختلفت ألقابهم وتباينت الكلمات التى تطلق عليهم - عرب جميعا ••
ثم عاد فأكد ثباته على الاخلاص لبريطانيا وتفضيله لها على الجميع •

ولم ينف حسين فى رسالته أو يؤيد ما زعمه « مكماهون » من أن
هناك فريقا من الشعب العربى لايزال يبذل جهده فى سبيل تأمين مصالح
الأتراك ، ولكنه أشار فى الرسالة الى هذا بفرض وقوعه فانه لم يكن
ليبر البرودة والتردد اللذين شعر بهما فى كتاب مكماهون فيما يتعلق
بموضوع الحدود ، وأن هؤلاء المناصرين لتركيا هم والشعب العربى بأكمله
ينتظرون بفارغ الصبر البت منكم فى قضية حدود بلادهم وقضية المحافظة
على دياتهم وحمايتهم من كل أذى ••

ثم طلب حسين الى مكماهون في رسالته هذه أن يدلّه على الطريق
التي يجب أن يسلكها والتي تكون موافقة لسياسة بريطانيا في هذا
الموضوع .

وعرج الشريف حسين في رسالته على وضع فرنسا في بيروت ،
فأكد « لمكماهون » أنه سيطلب من بريطانيا في أول فرصة بعد انتهاء
الحرب ما تركه ، الآن ، لفرنسا في بيروت وسواحلها ، وقال : ان خطته
هذه ، آمن على مصالح بريطانيا من خطة بريطانيا على مصالح العرب وأن
وجود هؤلاء الجيران يعني فرنسا - سيقلق - مستقبلا - العرب كما يقلق
بريطانيا وقال ان الشعب البيروتي لا يرضى أبدا بهذا الابتعاد والانزواء ،
وانه قد يضطربنا لاتخاذ تدابير جديدة من شأنها أن تخلق متاعب جديدة
وأكد أنه لا يمكن السماح لفرنسا بالاستيلاء على قطعة صغيرة من تلك
المنطقة .

ومرة أخرى عاد الشريف حسين يؤكد في رسالته لمكماهون اخلاصه
وولاءه وحرصه على تعهداته لبريطانيا ويستشهد بما عرفه عنه في هذا
الصدد ، مستر ستورز Storrs منذ عامين .

وفي ختام رسالته قال الشريف حسين ، انه ينتظر بالفرصة المناسبة
والتي أضحت قريبة لكي يتمكن هو ومن يتفق معه في الرأي ، من العمل
ضد تركيا - ودون أن يكون في هذا ما يعرضهم لنقد أو لوم .

ويبدو في هذه الرسالة كيف أن الشريف حسين يرى أن الخطة
التي يرجو أن يطبقها أو ينفذها تكفل للمصالح البريطانية أمنا ، لا تكفل
مثله لمصالح العرب الخطة التي وعدت بريطانيا بتطبيقها في هذا الصدد .
وقد كان لهذا الرأي الذي رآه الشريف حسين في رسالته ، مغزى معين .
وفي هذا الصدد يقول المسيو أوبر هيربرت Aubry Herbert الذي
سجل هذه الأحداث :

« ان هذا التصريح صدر من الشريف حسين في الوقت الذي
اجتمع فيه القادة السياسيون والعسكريون على ضرورة الحصول على
التأييد العربي لقضية الحلفاء على وجه السرعة وبصورة اجماعية حتى
لا تعرض قضية الحلفاء للهزيمة في الشرق » .

ومن أجل ذلك فقد بادر السير « آرثر مكماهون » فأرسل في

٢٦ من أكتوبر سنة ١٩١٥ الى الشريف حسين اعتذر فيها عما أخذه « حسين » عليه في رسالته من المآخذ الخاصة بموضوع الحدود ، وقال : انه لما تبين له اهتمام الشريف حسين بهذا الموضوع باعتباره مسألة حيوية فقد بادر بإبلاغ حكومته رغبة حسين ، وتلقى منها تصريحاً بشأن الحدود العربية وأنه بدوره يبلغها اليه نيابة عن حكومته ولا يشك في أحقيتها بالقبول والرضا ..

وقد أرفق برسالته صورة للتعديل الذي توافق عليه حكومته لحدود البلاد العربية . وقد استنتت هذه التصريحات من الحدود ، المطلوبة ، ولايتي مرسين واسكندرونة واجزاء من بلاد الشام التي في الجهة الغربية لولايات دمشق وحمص وحماة وحلب بدعوى أن هذه المناطق ليست عربية محضة .

وقال « مكماهون » في رسالته ان الاقاليم التي تضمها تلك الحدود هي التي تتصرف بريطانيا فيها بمطلق حريتها دون أن تمس مصالح حليفتها فرنسا ، فانه مع مراعاة التعديلات المرسله اليكم فبريطانيا العظمى مستعدة لأن تعترف باستقلال العرب فيها وتؤيد هذا الاستقلال في جميع الاقاليم الداخلة في الحدود التي يطلبها شريف مكة ، كما أنها تضمن سلامة الاماكن المقدسة من كل اعتداء خارجي .

وعندما تسمح الظروف تمد بريطانيا العرب بنصائحها وتساعدهم على ايجاد هيئات حاكمة لتلك الاقاليم المختلفة . وقالت الرسالة : ان المفهوم ان العرب قد قرروا طلب نصائح وارشادات بريطانيا العظمى وحدها ، وان الموظفين والمستشارين اللذين لتشكيل هيئة ادارية قوية يكونون من البريطانيين ...

واستطرد مكماهون فقال في رسالته ان ولايتي بغداد والبصرة يعترف العرب بان مركز ومصالح بريطانيا العظمى فيهما يستلزم اتخاذ تدابير ادارية خاصة من أجل وقاية هذه الاقاليم من الاعتداء الاجنبي وزيادة خير سكانها وحماية المصالح الاقتصادية المتبادلة بينها وبين بريطانيا .

وقبل أن يختم مكماهون رسالته ، عاد فحذ هذه التصريحات الصادرة من حكومته وقال : انها تنفي الشك في عطف بريطانيا على رغبات

العرب ، وانها تؤدي الى عقد محالفة دائما ثابتة بينها وبين العرب تقضى
فى سرعة ، الى طرد الاتراك من بلاد العرب وتحرير الشعوب العربية من
يبرهم الذى أثقل كاهلهم السنين الطوال .



وقد رد الشريف حسين فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٥ على رسالة
« مكماهون » هذه برسالة ناقش فيها تصريحات بريطانيا الخاصة بحدود
البلاد العربية فقال : -

انه تسهلا للوفاق وتجنبنا للنزاع مع بريطانيا التى يرى فيها
الكثير من الزايا والصفات الممتازة ، فانه يتخطى عن الانحاح من أجل
ادخال ولايات مرسين واطنه فى اقسام المملكة العربية ، اما ولايتا حلب
وبيروت وسواحطهما فهما عربيتان تماما ، ولأفريق فى ابناءهما بين العربى
المسلم والعربى المسيحى فانهما الى جد واحد ، كما أن الولايات العراقية
من أجزاء المملكة العربية المحضة بل هى مقر حكومتها منذ عهد الحلفاء
ومن أجل هذا فلا يمكن أن نرضى الامة العربية ونرضخها اذا ما فرطنا
فى هذه الولايات التى تربطهم بها أقوى الروابط ...

غير ان الشريف حسين رأى فى رسالته ان يوفق بين وجهتى
نظره ونظر بريطانيا فى شأن الولايات العراقية ، فقال فى ذلك : انه لما كان
من اهم ما فى هذا هو صيانة تلك الحقوق المزوجة بحقوقنا بصسورة
كانها الجوهرة الفرد ، فيمكننا الرضا بترك الجهات التى هى الآن تحت
الاشغال البريطانية الى مدة يسيره ... وأن يدفع للمملكة العربية فى مدة
ذلك المقدار المناسب من المال كضرورة لكل مملكة حديثة الوجود .

وعرض الشريف حسين فى رسالته الى رغبة مكماهون فى اسراع
العرب بالقيام بحركتهم ضد تركيا ، فقال : ان الاسراع فى هذه الحركة
ينطوى على فوائد بقدر ما ينطوى على مضار وأن هناك ما يجب أن يدخل
فى الاعتبار عند التفكير فى القيام بها هناك ما يتعرض له القائمون بها من
لوم المسلمين واتهامهم بالعصيان ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد
تساءل الشريف حسين عما يكون عليه موقف العرب فى حالة مناوأتهم
لتركيا اذا ما ضعفت قوى الحلفاء أمام تماسك تركيا والمانيا - وماذا عسى
أن تكون خطة بريطانيا العظمى وحلفائها بالنسبة للعرب اذا ما وقع ذلك ،
ونوه الشريف حسين بضرورة العمل على اشراك العرب فى عقد الصلح.

الذى تنتهى به الحرب وقال : ان العرب اشتركوا فيها بصورة غير رسمية •

وقبل أن يختم الشريف حسين رسالته أكد لمكماهون ، أنه اذا ما اقتنع العرب بأن حليفتهم بريطانيا لن تتخلى عنهم عند مؤتمر الصلح فى نهاية الحرب ولن تتركهم يواجهون وحدهم ألمانيا وتركيا فان العرب متى اطمأنوا لهذا ، أصبح من رأيهم أن المبادرة الى دخول الحرب حالا ، تعتبر فى مصلحة الامة العربية •

وفى ١٤ من ديسمبر سنة ١٩١٥ رد السير مكماهون على الشريف حسين برسالة ، أبدى فيها سروره بنزول حسين على رغبة بريطانيا فى اخراج ولايتى مرسين وأطنة من حدود البلاد العربية ، وأعلن عن ارتياحه لما جاء فى رسالة حسين من استعداد العرب لاحترام جميع معاهدات بريطانيا من رؤساء العرب الآخرين والاعتراف بها ، ولم يفت مكماهون أن ينوه فى رسالته بأن هذا الاعتراف يعلم منه بطبيعة الحال أنه يشمل جميع البلاد الداخلة فى حدود المملكة العربية والتى لا تستطيع بريطانيا نقض أى منها •

وقالت رسالة مكماهون : ان حكومة بريطانيا قد فهمت كل ما كتبه الشريف حسين بشأن ولايتى حلب وبيروت وسجلت ذلك كله عندها بعناية ، غير أنه لما كانت مصالح حليفتها فرنسا تتصل بهذا الموضوع ، فقد رثى أن الامر يحتاج الى نظر دقيق ، وسنخبركم فى هذا الشأن مرة أخرى •

وقال مكماهون ان مصالح بريطانيا فى ولاية بغداد تتطلب ادارة ودية ثابتة كما رسمتم ، على أن صيانة هذه المصالح تستلزم نظرا أدق واكبر مما تسمح به الحالة الحاضرة والسرعة التى تجرى بها هذه المفاوضات • ثم طالب «مكماهون» (حسين) بالعمل الدائب على جمع كلمة الشعوب العربية على الكف عن مساعدة الاتراك والالمان •• على أن يساعدوا الحلفاء ، وقال ان حكومته فوضته فى أن يؤكد للعرب بأن بريطانيا لا تتوى

ابرام أى صلح ما لم يكن من بين شروطه حرية الشعوب العربية وخلصها من سلطة الالمان والاتراك .

واختتم مكماهون رسالته ، قائلا : هذا عربون لصدق نيتنا ولاجل مساعدتكم فى مجهوداتكم من أجل تحقيق غايتنا المشتركة ، فانى مرسل مع رسولكم مبلغ عشرين ألف جنيه .



وفى الاول من يناير سنة ١٩١٦ بعث الشريف حسين برسالة الى مكماهون يؤكد له فيها أنه يمثل رغبات العرب فى كل ما تقدم به من المطالب ويعبر عن رأيهم ويبدى ارتياحه لعلمه من رسالتى مكماهون اليه بأن مكماهون أدرك وعرف هذه الصفة فى موقفه من هذه المطالب .

ثم عرض الشريف فى رسالته الى ماتصمته الرسائل السابقة بشأن العراق والتعويض عن شغلها ، اعنى بقاءها فى يد بريطانيا - وكان عرضه هذا من الناحية المادية للتعويض فترك تقدير مبلغ التعويض الى بريطانيا - والى ما اسماه فى رسالته حكمة بريطانيا ونصفتها ..

والبح حسين فى الرسالة الى انصرافه عن التمسك بالمناطق التى يخرج تمسكه بها بريطانيا امام فرنسا ، ويمس الحلف القائم بين الدولتين ، وذلك كى يدلل حسين على مدى تضحيته فى سبيل بريطانيا ... ألا أنه نبه مكماهون الى أن تفاضيه لفرنسا عن بيروت وسواحلها لن يبقى الا ريشما تضع الحرب أوزارها ، وحينئذ سيطلب بريطانيا بما تفاضى عنه لفرنسا .

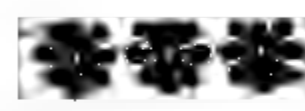
وقبل أن يختتم الشريف حسين رسالته قال : من اعتماد لكل جوارحى اعتماد يرثه الحى منا بعد الميت ، بتصرحاتكم التى ختمتم بها رقيمكم (رسالتكم) الموقرة .

ويبدو أنه كان هناك أيضا رسائل شفوية يحملها رسول الشريف حسين الى السير آرثر مكماهون مع ما يحمل من رسائل الشريف المحررة الى مكماهون ، يكفى رد مكماهون على هذه الرسالة فى ٣٠ من يناير سنة ١٩١٦ قال بالنص :

« تلقينا بسرور كتابكم المؤرخ فى ٢٥ من صفر بوساطة رسولكم الموثوق به ، واطلعنا منه على رسالتكم الشفوية » .

• وبعد أن أثنى مكماهون في رسالته على جهود وإخلاص الشريف حسين • عرض الى مسألة ولاية بغداد وتقدير المبلغ المطلوب كتعويض عن شغلها ، فقال : ان هذا الموضوع سيبحث باهتمام وعناية كبيرتين عندما تتم هزيمة الاعداء •• وشكر مكماهون للشريف حسين حرصه على تجنب كل ما من شأنه الاساءة الى تحالف فرنسا وبريطانيا بنش موضوع الجهات الشمالية وقال : انه سجل لحسين هذه الرغبة المشكورة كتابة •

وفي ختام رسالته قال مكماهون : « لقد سررنا جدا للحركة التي تقومون بها لاقناع الشعب بضرورة الانضمام لنا والكف عن مساعدة اعدائنا ونترك لفطنتكم تقرير الوقت المناسب لاتخاذ تدابير اوسع من هذه » .



وقد بعث الشريف حسين الى « سير آرثر مكماهون » برسالة في الرابع عشر من ربيع الآخر سنة ١٣٣٤ يكرر ابلاغه لمكماهون بأنه بعث بأحد أنجاله الى الشام ليقوم على ما يقتضى عمله هناك ، وقد شرح حسين في رسالته تقريراً مفصلاً تلقاه من ابنه هذا يوضح نصف الحكومة هناك الى الحد الذي لم يبق من الاشخاص من يمكن الاعتماد عليهم في القيام بأية حركة تطلب سوى الجند ، وقلة آخرين من غير الجنود ، ويقول التقرير ان ابن حسين ينتظر وصول القوات المعلن قدومها من مواقع مختلفة ، أخصها من أهالي البلاد وما جاورهم من الاقطار العربية كحلب وجنوبي الموصل ، والتي يشاع بأن عددهم يزيد على مائة ألف •

وأشار الشريف حسين في رسالته الى أنه أرسل ابنه الكبير الى المدينة المنورة على رأس قوة كافية ليكون عوناً وسنداً لآخيه الذي في الشام وليقابل كل الاحتمالات ومن بينها الاستيلاء على الخط الحديدي ••

وقال حسين ان هذا الاجراء هو الخطوة الاولى في سبيل التمهيد للحركة الاساسية •• وانه اتخذها تحت ستار المحافظة على داخلية البلاد وأمنها ••

كما كان واضحاً في عبارات الرسالة ، ان ما سبق من المعلومات إنما أرسله حسين رداً على استفسار تلقاه عنها من مكماهون •

ثم عرضت الرسالة لما هو مطلوب من المسال والمؤن والذخائر
لتموين الحركة التي يعد للقيام بها في الوقت المناسب •

فطالب حسين بإرسال خمسين ألف جنيه ذهباً ، على وجه السرعة ،
كما طلب أن يخزن في بورسودان لحساب هذه الحركة عند قيامها ،
عشرون ألف كيس من الأرز وخمسة عشر ألفاً من أكياس الدقيق وثلاثة
آلاف كيس من الشعير ومائة وخمسون كيساً من البن ومثلها من السكر
وكميات من الذخائر والبنادق ومختلف الأسلحة التي عينتها وحددتها ،
الرسالة ••

وانتهى في رسالته الى مطالبة الحكومة البريطانية بقبول هذه النفقات
الحربية ، وبموجب المستندات التي تقدم اليها عن بيان الوجوه التي انفقت
فيها •



وقد تلقى الشريف حسين رداً على رسالته هذه من مكماهون مؤرخاً ،
في ١٠ من يناير سنة ١٩١٦ أبدى في مطلع سروره بالتدابير الفعلية التي
ينوى الشريف اتخاذها ، وقال مكماهون انها تدابير موافقة في الاحوال
الحاضرة •• وأن حكومة جلالة ملك بريطانيا توافق عليها ••

ثم استطرد مكماهون في رسالته قائلاً : « ويسرني أن أخبركم بأن
حكومة جلالة الملك صادقت على جميع مطالبكم • وأن كل شيء رغبتم في
الاسراع فيه وفي ارساله - مرسل مع رسولكم حامل هذا ، والاشياء
الباقية ستحضر بكل سرعة ممكنة •• »

ولا ينبغي للمؤرخ أن يمر بهذا التعبير المتوى أو المزدوج في
رسالة « مكماهون » دون أن يتوقف بعض الوقت ليوضح - على ضوء
ما عومل به العرب بعد انتصار الحلفاء - القصد الذي أراده مكماهون
من هذا الاسلوب التعبيرى الذي تلاعب فيه باللفظ وبالمعنى جميعاً • كما
يلقى في روع الشريف حسين أن استجابة بريطانيا لمطالبه منصبه ضماناً
على المطالب السياسية والاقليمية للعرب ، على حين أن مكماهون احتفظ

لحكومته في صياغة العبارة بما يمكنه - عند الاقتضاء - من الزعم بأن استجابة المطالب فيها منصفة على ما جاء في الرسالة الاخيرة للشريف حسين على المؤن والعتاد والمال والدقيق والارز والبن .. وما الى ذلك كله مما طلب حسين موافاته به .

ويبدو أن الكثرة من مؤرخي الغرب ، قد أغفلوا التصدي الى هذه الرسالة بالذات فلم يشيروا اليها بين ما أشاروا اليه من بقية الوثائق المتبادلة بين مكماهون والشريف حسين حتى يتجنبوا اثاره موضوعها ومناقشاته ، مما قد يتيح للعرب الفرصة للتمسك بها لتأييد مطالبهم .

ونعود الى الحديث عن بقية رسالة مكماهون ، فنجدد ينبه الشريف (حسين) في بقية سطورها الى أن أوامر قد صدرت لاتخاذ التدابير الفعالة في بعض المناطق التي تصكر فيها الجنود الاتراك على سواحل البلاد العربية ، وأنه روعي في هذه التدابير أن يفرق القائمون بها بين الاتراك الذين يبدأون بالعداء وبين العرب الابرياء القاطنين بتلك الجهات والذين ووصفتهم الرسالة بأنهم موضع عطف بريطانيا .

وقال « مكماهون » انه ينبه ، الشريف (حسين) الى هذه الاوامر التي صدرت مشددة لكي يكون على بينة من الاسباب التي دعت اليها ، وحتى لا يكون تنفيذها مدعاة لسوء التأويل ولكي لا تفسر تفسيراً سيئاً الى علاقة بريطانيا بالعرب بسبب ضرب البوارج البريطانية لهذه المناطق العربية ..

وطلب مكماهون الى الشريف حسين موافاته بأدق الانباء حول ما أشيع من قيام أعداء الحلفاء ببث الالغام في مياه البحر الاحمر لنسف البوارج والسفن البريطانية فيه ، كما طلب اليه العمل بكل ما لديه من النفوذ من أجل التأثير على من يدعى ابن الرشيد الذي أشيع أنه باع عددا كبيرا من الجمال للاتراك ، وليحمله على الكف عن ذلك وأشار « مكماهون » على الشريف حسين ، أن يتخذ الترتيبات مع العربان القاطنين بين سورية وبين ابن الرشيد ، ليقوموا بالاستيلاء على الجمال التي يمكن أن يسعها

للاتراك - وذلك اذا أخفق الشريف فى اقناعه بالعدول عن مسلكه •
وفى ختام الرسالة ، أنهى « مكماهون » الى الشريف حسين نبأ اقبال
العربان الذين كانوا يعملون ضد بريطانيا بقيادة أحمد السنوسى وعودتهم
الى الولاء للبريطانيين ، وتوافدهم جماعات التماسا للعفو والتودد •



ومن سطور هذه الرسالة ، يبدو جلياً كيف سخر مكماهون
الشريف حسين للقيام بدور وضع به الشريف فى وضع المرشد لعمل
فى خدمة بريطانيا فى الحرب العالمية الاولى •

وعلى الجملة فإنه على الرغم من هذا الوضع الذى أرادته بريطانيا
لشريف حسين ومن تسخيرها العرب لخدمتها ، فإن مجموعة هذه الرسائل
المتبادلة تعادل تماماً ما للمعاهدات الدولية من قيمة قانونية وترتب ذات
الآثار التى تترتب على المحالفات المعقودة بين الدول ، لأن هذه الرسائل
تضمنت شروطاً تم الاتفاق عليها بين الجانبين المتعاونين وان كان هذا
الاتفاق قد جاء مجزأً وعلى شكل مراسلات رسمية •

وبعد أن تلقى الشريف حسين الرسالة الاخيرة طالبته بريطانيا
باصدار بيان يستكر فيه موقف الاتراك ويدعو المسلمين عامة للجهاد
المقدس ضد المانيا وحلفائها ، تأسيساً على مفهوم استجابة الحكومة البريطانية
لمطالب العرب •

وقد استجاب الشريف حسين لدعوة الحلفاء ووجه نداء الى سائر
المسلمين يحثهم فيه على محاربة الاتراك ، ويعلن انضمام العرب الى جانب
الحلفاء •



ولكن هل كان فى اعتبار الدول الغربية المتحالفة ، انها مرتبطة
ارتباطاً قانونياً ملزماً بموجب تلك الرسائل والمكاتبات المتبادلة بين بريطانيا
وبين الشريف حسين ، أو ان هذه الرسائل والمكاتبات التى وقعت من

العرب ، كانت في اعتبارها ونظرها لا تعدو أن تكون قصاصات من الورق لا وزن لها . . ؟؟

ان الجواب على هذا ، ليدو جليا ، اذا استعرضنا تصرفات بريطانيا وفرنسا حيال ما التزمته في تلك الرسائل ، لقد كشفت روسيا في سنة ١٩١٧ فيما كشفته من أسرار وحقائق خافية على الرأي العام العلى الاتفاقية التي تم عقدها بين كل من فرنسا وبريطانيا وعرفت باتفاقية : سايكس - بيكو .

وتبين منها أنه في الوقت الذي كانت تدور فيه المفاوضات بين سير « ماكماهون » المندوب السامي البريطاني في القاهرة والمتحدث باسم حكومته وبين الشريف حسين ، كانت هناك مفاوضات سرية تدور بين فرنسا وبريطانيا تنفيذا لاتفاقيات سان جان دي موريين السرية السابق الاشارة اليها ، لتقرير مصير الشرق دون أى اعتبار أو أقل تقدير لوجود العرب أصحاب الشأن في تلك المنطقة . .

ولقد تولى هذه المفاوضات عن الجانب الفرنسى المسيو جورج بيكو، وعن الجانب البريطانى سير مارك سايكس Mark Sykes وبدأت المفاوضات في أوائل شهر أكتوبر سنة ١٩١٥ وانتهت بعقد اتفاقية بين الدولتين عرفت بمعاهدة « سايكس - بيكو » السرية . .

وقد ألحقت بوثائقها خريطة توضح البلاد العربية ، ورمز فيها الى المناطق بأحرف معينة ، وبألوان مختلفة ، كيما تسهل الاشارة في نصوص الاتفاقية ، الى مناطق النفوذ : فكان الحرف (أ) في هذه الخريطة يرمز الى داخلية سوريا والحرف (ب) يرمز الى داخلية العراق . . .

أما شقة سورية الداخلية على الخريطة فقد لونت باللون الازرق وعرفت في الاتفاقية بالمنطقة الزرقاء ، كذلك لونت شقة العراق الساحلية من بغداد حتى خليج فارس باللون الاحمر ، ولونت منطقة فلسطين باللون الاسمر ، وعرفت المنطقتان في نصوص المعاهدة بلونيهما . . .

أما الاتفاقية - ذاتها - فقد نصت على استعداد الدولتين لأن تعترفا وتحميا دولة عربية مستقلة ، أو حلف دول عربية برياسة رئيس عربى

في داخلية سورية وفي داخل العراق وعلى أن يكون لفرنسا في سورية ولبريطانيا في العراق حق الاولوية في المشروعات والقروض المحلية وتنفيذ الدولتان كل في منطقتها بتقديم المستشارين والموظفين الاجانب بناء على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية •

كما اباحت الاتفاقية لفرنسا انشاء ما ترغب فيه من شكل الحكم مباشرة او بالوساطة أو من المراقبة في شقة سورية الساحلية ، واباحت لبريطانيا مثل ذلك في شقة العراق الساحلية من بغداد حتى خليج فارس ، وكذلك من اتفاق الدولتين أو احدهما من الحكومة أو حلف الحكومات العربية •

ونصت المادة الثالثة من الاتفاقية على انشاء ادارة دولية في فلسطين يعين شكلها بعد استشارة روسيا بالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة وقد تبادلت كل من بريطانيا وفرنسا المنافع فيما بينهما في نصوص ، هذه الاتفاقية فحصلت بريطانيا على ميناء حيفا وعكا، وضمنت لفرنسا مقدار محدودا من ماء دجلة والفرات في سورية للعراق ، نظير ان تعهدت بريطانيا من جانبها ألا تفاوض دولة أخرى للنزول عن قبرص الا بعد موافقة الحكومة الفرنسية مقدما ، كذلك كفلت الاتفاقية معاملة خاصة لبريطانيا في ميناء الاسكندرونة فجعلته ميناء حرا لتجارتها واباحت لها جميع التسهيلات في هذا الصدد ، نظير كفالة مثل هذه الحقوق لفرنسا في ميناء حيفا ، وكذلك لمستعمرات فرنسا ، وللبلاذ التي تحت الحماية الفرنسية في هذا الميناء •

ونصت المادة التاسعة من الاتفاقية على انه لايجوز لاية من الدولتين أن تجري مفاوضة في أي وقت للنزول عن حقوقها ولا يجوز لها أن تعطى مالها من الحقوق في المنطقة التي تحت يدها دولة أخرى عدا الدولة أو حلف الدول العربية - بدون اتفاق سابق من كلتا الدولتين •

وقالت المادة العاشرة : ان بريطانيا وفرنسا بصفتها حاميتين للدولة العربية قد اتفقتا على ألا تمتلكا ، ولا تسمحا لدولة ثالثة أن تمتلك أقطارا في شبه الجزيرة العربية ، أو تنشئ قاعدة بحرية في الجزائر على ساحل

البحر الابيض الشرقى ، على أن هذا لا يمنع تصحيحا قد تدعو اليه الحاجة في حدود عدن بسبب عداء الترك الاخير .

وقد نصت المادة السادسة من الاتفاقية على أنه لا تمتد سكة بغداد الحديدية في المنطقة (أ) الى ما بعد الموصل جنوبا ولا في المنطقة (ب) الى ما بعد سامرا شمالا حتى يتم انشاء خط حديدى يصل بغداد بحلب مارا بوادى الفرات ، ويكون ذلك بمساعدة الحكومتين كما أباخت المادة السابعة لبريطانيا العظمى أن تنشئ وتدير خطا حديديا يصل حيفا بالمنطقة (ب) وتكون بريطانيا المالكة لهذا الخط ، ويكون لها عدا ذلك حق دائم فى نقل الجنود فى أى وقت كان على طول هذا الخط ، الذى اعتبر بنص الاتفاقية أداة لتسهيل اتصال حيفا ببغداد .

كما أن طرفى المعاهدة اتفقا على أنه عند تعذر انشاء الخط الحديدى فى المنطقة السمرى لصعوبات فنية ، أو لزيادة الاعباء المالية اللازمة لادارته ، فإن فرنسا مستعدة والحالة هذه - لأن تسمح بمرور فى طريق بربوره - ام قيس - ملقى - ايدار - غسطا - مغادير - قبل أن يصل الى المنطقة .

وقد تعرضت الاتفاقية ، الى تعريف الجمارك التركية فنصت على سريان هذه التعريف لمدة عشرين سنة فى جميع جهات المنطقتين الزرقاء والحمراء ، والمنطقة (أ) و (ب) دون أى تغير فى القيمة أو فى القواعد السارية عليها الا باتفاق سابق بين الحكومتين .

وبالنسبة لتعيين حدود الدولة ، أو حلف الدول العربية نص فى المادة الحادية عشرة من المعاهدة على أن تستمر المفاوضات فى هذا الشأن مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها .

ولم تنس الدولتان موضوع تسليح البلاد العربية فانفقنا فى المادة الاخيرة من هذه الاتفاقية على أن تنظر الحكومتان فى الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح الى البلاد العربية .

وقد كتب رئيس الوزراء الفرنسى رسالة الى الحكومة البريطانية بناء على طلب منها ، قال فيها :

« قبل أن القى ردكم على كتابى المؤرخ فى ٩ من الشهر الحالى يصعد انشاء دولة عربية ، قبل هذا ، ابدىتم رغبتكم فى أن أؤكد لكم

بقاء كل ما لبريطانيا من الحقوق المتعلقة بالاملاحة وكذلك ضمان الامتيازات التي حصلت عليها مؤسساتها التعليمية والاجتماعية والطبية البريطانية في المناطق التي ستؤول الى الحماية الفرنسية ، او المناطق التي ستصبح فرنسية والتي سينشأ في داخلها دولة عربية وتسيطر عليها المصالح الفرنسية ، ان هذه الحقوق البريطانية كلها ستكون في تلك المناطق محل الاحترام وستبقى كما هي ومن ثم فلا بد أن تسلم بريطانيا بالحقوق نفسها لفرنسا في المناطق التي ستصبح بريطانية .. وقد أيد رئيس وزراء فرنسا هذه الحقوق ، باستثناء حقوق الامتيازات ، ونظام الامتيازات الذي كان قائما في عهد الدولة العثمانية ، فقد أورد في رسالته نصا على احتفاظ فرنسا بحقوقها في عدم الابقاء على هذا النظام .

وقد أجاب سير ادوارد جراي (Edward Gray) في ١٦ مايو ، بعد أن تلقى هذه الرسالة ، بالموافقة ، وباقرار الاتفاقية التي تم عقدها ، والتي عرفت منذ ذلك التاريخ باتفاقية سايكس - بيكو .



واذا رجعنا الى ما سطره المؤرخون الذين عاصروا هذه الأحداث نجد أن بينهم من زعم أن فرنسا اقدمت على مفاوضاتها مع بريطانيا بشأن مصير الشرق ووقعت هذه الاتفاقية وهي تجهل - تماما - تلك المفاوضات التي كانت تجري وقتئذ بين الشريف حسين وسير هنري ماكماهون .. ولقد ذهب بعض من دونوا وثائق القضية الفلسطينية هذا الزعم ... ولكننا على ضوء الوثائق الرسمية لانستطيع أن نقرر وجهة النظر هذه لعدة اسباب من بينها أن المسيو ريمون بوانكاريه الذي كان وقتئذ رئيسا للجمهورية الفرنسية قال في مذكراته : انه أقر المفاوضات التي كانت بريطانيا تجريها مع الشريف مكة ، بل أكثر من هذا بعث بوانكاريه بعثة الى الحجاز وقال تأييدا لهذا الاجراء ما يأتي :

« اتنا أرسلنا هذه البعثة الى الشريف مكة لان الحكومة الفرنسية كانت تستهدف مجموعة العوامل المرتبطة بتوجيه دفة الحرب وقتئذ ، وكذلك لما لنا من مصالح في الشرق وفي افريقية ، فقد كان من شأن الثورة التي قام بها العرب في تلك الفترة أن ضعفت قوة تركيا العسكرية وتزعزعت

مكاتها بين العرب فكانت لنا - اذن ، مصلحة في أن نشجع ونحذر الشريف - وأن تزوده ونمده بتأييدنا وأن نمنحه المعونات ... ومن ناحية أخرى فإن الشريف كان - وقثذ من الشخصيات الإسلامية الكبيرة وكان لزاما علينا أن نخطب وده - ونفيد باستعداده الطيب ، ونحول هذا الاستعداد لنفعنا !!

ولكن أهم ما في الموقف هو أن فرنسا كانت تستطيع في كل وقت أن تزعم جهلها بهذه المحادثات وبما تم الاتفاق عليه وتأسيسا على ذلك كان في استطاعتها دائما أن تنكر لموقف بريطانيا العظمى عندما يأتي أوان التنفيذ وكان يحق لها التمسك بما تم الاتفاق عليه في اتفاقية سايكس - بيكو باعتبارها وحدها الملزمة لها ، ولم يكن في ابقاء هذه الاتفاقية الأخيرة سرا محفوظا بين الدولتين - ما يحول دون تمسك فرنسا بها دائما أبدا ، والزعيم بأنها كانت حسنة النية عند عقدها وبجهلها لما قامت به بريطانيا من مفاوضات مع العرب .



ولكن اذا جاز هذا بالنسبة لفرنسا ، فهل يجوز بالنسبة لبريطانيا ؟ ثم ما الدفاع الذي كانت تستطيع أن تقوم به لتبرر قيامها بأجراء محادثتين ومفاوضات في وقت واحد انتهتا بعقد اتفاقيتين تتعارض كل منهما مع الأخرى كل المعارضة مما لا يمكن تفسيره إلا بأن بريطانيا العظمى عملت - في صراحة - وباتفاق مع فرنسا إلى اعتبار ما تم عقده من الاتفاق مع العرب ، مجرد وعد قابل للتغيير والتعديل والالغاء ، عند الاقتضاء وذلك بسبب بسيط وبديهي ، وهو ان المستفيدين بهذا الاتفاق ليسوا في مركز يسمح لهم بالمطالبة بتنفيذه بقوة السلاح .

الفصل الحادى والعشرون

الغرب يكشف عن موقفه من القومية العربية والاسلام

« القومية العربية والاسلام ، المعنيان اللذان سخرهما الغرب لصلحته في »
« الحرب - بيان الجنرال مود على العراقيين - زعم بريطانيا بانها تعمل لتحقيق »
« الوحدة بين العرب واشادتها بامجادهم القديمة - اسباب اتجاه بعض احرار العرب »
« الى فرنسا - مؤامرة فرنسا على الوحدة العربية وبثها بذور الفرقة والعداء بين العربى »
« المسلم ، والعربى المسيحى - الاحرار من العرب المسيحيين يكشفون المؤامرة ويدركون »
« خطرها وخبثها - دعوة ايليا ابو ماضى من اجل اتحاد عنصرى الامة العربية مسلمين »
« ومسيحيين - فرنسا تكشف القناع عن اطماعها في سورية ولبنان وتهاجم القومية »
« العربية ، والدولة العربية بتوجهها في السيطرة على فلسطين - استنكار »
« انصار العرب من الفرنسيين لاهداف السياسة الفرنسية في الشرق - مخاوف »
« مجلس الشيوخ الفرنسى من قيام امبراطورية عربية كبيرة وينبه الى خطرها على »
« بريطانيا وفرنسا في افريقية وآسيا - المجلس لا يرى في مطالب العرب الا تعبيرا عن »
« راي قلة لم يشترك فيه منهم المسيحيون ولا اليهود - عملاء الغرب يحاولون مفهوم »
« القومية العربية والتجمع الاسلامى املا في اتحاد الحركتين مع الحضارة الغربية - »
« زعم بريطانيا وفرنسا بانهما دولتان اسلاميتان - استنكار العرب لموقف الغرب »
« واصرارهم على استقلالهم ووحدتهم - الغرب يكافح القومية العربية بتأييده »
« للصهيونية العالمية واقامته نقطة ارتكاز لها في الشرق - انصراف العرب عن هذه »
« الحقائق وبذلهم العون للغرب في الحرب العالمية الاولى - الغرب المنتصر يفرض »
« سلطانه على البلاد العربية والاسلامية - مشروع سياسة الغرب لجعل الاسلام »
« بمثابة جسم بلا روح - وعزل المجتمعات الاسلامية بعضها عن بعض - السيطرة »
« على الاراضى الاسلامية في راي الغرب لا تقضى على خطر الاسلام كعقيدة تربط مسلمى »
« العالم اجمع - السامية والطورانية والآرية كانت دعاية الغرب لعزل مسلمى تركيا »
« وايران والهند وشرقى آسيا عن العرب - صرف المسلمين عن التطلع لخلافة دينية »
« واحدة يلتفون حولها . »

دعت حاجة بريطانيا وفرنسا لتأييد العرب الى كتمانها أمر سايكس-
بيكو ... بل ان الدول الغربية مضت في اسرافها بكل جرأة في بذل-
الوعود والتصريحات لتغذية كبرياء العرب والهيب حماسهم ، وراحت-
تذكرهم بأمجادهم ، وتحرك أملهم في اقامة دولة عربية كبيرة ...

لقد عمد الحلفاء ، اذ ذاك ، الى بعث فكرة القومية العربية والوحدة-

العربية على أمل أن يسخروها لمصلحتهم ، فاذاعت الحكومة البريطانية نداء نشرته في سائر أنحاء العالم عدا فرنسا التي رفضت حكومتها نشره أو تداوله في أراضيها وأراضي مستعمراتها

وقد جاء في هذا البيان ما يلي : -

« ان الاحقاد والمنازعات القديمة التي كانت قائمة بين القبائل وبين مختلف المجتمعات الدينية في طريقها الى الزوال وسيحل محلها بين العرب شعور بالاخاء يدعو الى الوحدة ، شعور لم يسبق أن ساد مجتمعات العرب ... ولقد أعلن شعب الحجاز استقلاله وتار على العدوان الفاشم الذي وقع على اخوانه في سورية واخوانه في أمريكا الجنوبية ان للعرب أخوة من المسيحيين والمسلمين العرب أقصتهم الفاقة وأبعدهم الفقر عن بلادهم الأصلية ، ولقد برهن هؤلاء الاخوة على انهم ند للاوروبيين في الناحيتين الثقافية والاخلاقية فظهر نشاطهم الفائق في أمريكا في جميع فروع الصناعة وفي ميادين الاعمال الحرة ،

ان اولئك الذين يسمون لانشاء دولة « عربستان » Arabistan بالحرية المستقلة ، لهم ما يبرر أملهم في أن تكون شجاعة العرب في الحجاز ، وقوتهم الثقافية في الولايات المتحدة ، أساساً جوهرياً لإقامة دولة عربية في آسيا تتوافر لها كل عناصر النجاح ، وتنعّم مركز العرب في الجزيرة العربية وفي سورية والعراق وتريد من قدرتهم على استعادة مجدهم القديم ...

وفي الوقت نفسه أذاع الجنرال ستانلي مود (S. Maude) رسالة على أهل العراق في مارس سنة ١٩١٧ قال فيها : -

ان الحكومة البريطانية لا تريد أن تفرض عليكم نظام حكم أجنبي ، وأن كل ما تهدف اليه هو أن تحقق لكم آمالكم وتعاليمكم ، لكي يعود الى شعب بغداد مجده فيستمتع بما يتوافر له من تراث ونظم تتفق وشريعته المقدسة ومثله العليا

لقد طرد العرب في الحجاز ، الاتراك والالمان الذين حكموهم حكماً

تصفيا وأقام العرب الشريف (حسين) رئيسا لهم ، يحكمهم في نطاق من الاستقلال والحرية ، وهو حليف للشعوب التي تحارب الاتراك والالمان ، وكذلك كان الامر بالنسبة لاشراف العرب الذين يحكمون الكويت ونجد لقد أزهقت أرواح الكثيرين من أشراف العرب في سبيل الدفاع عن حرية العرب وسقطوا ضحايا لهؤلاء الأجانب الذين كانوا يحكمونهم هؤلاء الاتراك ، . . . وان حكومة بريطانيا العظمى وحلفاءها من الدول الكبرى قد اعتزمت الا يذهب هؤلاء الضحايا وتلك التضحيات التي قام بها العرب سدى ودون طائل ، فقد صممنا وصمم معنا حلفاؤنا على أن نعيد للجنس العربي مجده وعظمته بين سائر شعوب الارض .

وعلى أن نعمل من أجل أن تتحد الامة العربية لتحقيق هذه الغايات في اطار من التفاهم والتعاون .

..... اذكروا ياهل بغداد ، أنكم خلال ستة وعشرين جيلا خضعت لحكم المستبد الاجنبي الذي غرس بينكم الخصومات كي يفيد من تنازع العرب ، وثقوا أن بريطانيا العظمى وحلفاءها ينفرون من مثل هذه السياسة ومن اجل ذلك فقد تلقيت من حكومتى أمرا لكي أدعوكم الى الاشتراك في الاشراف على شئونكم المدنية وادارتها بوساطة ممثليكم وبالتعاون مع الممثلين السياسيين لبريطانيا العظمى المرافقين للجيش البريطانى حتى يمكن أن تتحدوا مع ابناء جنسكم فى الشمال وفى الجنوب وفى الغرب وتحققوا الاهداف العظيمة لغرب .



كذلك نشرت جريدة التيمس اللندنية فى ٣٠ من مارس سنة ١٩١٧ مقالا ذكرت فيه العرب بأمجادهم الثالثة ، وبصر الخلفاء العظيم ، وأشارت الى أسباب انهيار الدولة العثمانية والى مساوىء عهدا والى المظالم التى عاصرت حكمها . .

وقالت التيمس ، فى مقالها هذا : ان الشعوب العربية ، قدمت فيما مضى وما زالت الى اليوم تقدم البراهين على قوة حيويتها وعظمتها وأن ابناء

سوريا من مسلمين ومسيحيين ممن رحلوا الى الولايات المتحدة وعاشوا هناك بين ثمانين مليوناً من سكان تلك البلاد ، هؤلاء العرب - وان لم يكونوا هناك الا بمثابة قطرة في خضم كبير واسع - تمكنت هذه القطرة من أن تطفو على سطح البحر الكبير ، فبرز العرب هناك وأخذوا مكاتبتهم الرقيقة في ميادين الطب والقانون ، والمال والصحافة ومنهم من عادوا الى بلادهم في ثراء واسع بفضل كفاحهم ونتاجهم ، وفي مصر يحتل العرب اسمى المناصب وعلى طول ساحل البحر الابيض المتوسط نجد شعب العرب يفيض انتعاشاً وحيوية

... على أن العرب في الوقت الحاضر وعلى الرغم من تشتتهم - يسعون للتفاهم والتجمع فماذا يكون موقفنا بالنسبة لهم ؟ هل نعاملهم كجنس أدنى ، أو نعاملهم معاملة الجنس الابيض ... اننا اذا عاملناهم باعتبار ما كان ، تعين علينا ان ندرك أن العرب في طريقهم لتكوين دولة عظيمة في العالم ، وأن علينا ان نمدحهم بالعون في هذا السبيل وأن نخلصهم من الطغيان الطوراني ، وهذا خير لنا وأجدى علينا من كل اتجاه يرمى الى استثمار العرب والتحكم فيهم ...

واذا كانت بريطانيا العظمى قد عمدت الى نشر هذا البيان واذاعته من قِبل الدعاية فحسب فان فرنسا قد امتعت كما قلنا عن اذاعته هل منعت نشره في بلادها فلماذا وقفت فرنسا هذا الموقف ؟

.. ان الجواب عن هذا السؤال واضح .. فقد كان بعض المفكرين من أبناء الأمة العربية ممن تلقوا ثقافة فرنسية يرون في فرنسا الدولة التي تبني وترعى الحركات التحررية اذ كانت من وجهة نظرهم - الدولة التي عنها صدر في العالم أول اعلان لحقوق الانسان ... وهي الدولة التي كانت تصدى للاخذ بيد الشعوب المغلوبة على أمرها ولماصرة قضايها ، وكانت أملهم الكبير في التخلص من نير الاستعمار ... لقد علق بأذهان الاحرار العرب ذلك التصريح الذي أفضى به الوزير الفرنسي مسيو جبريل هانوتو (Gabriel Hanotaux) والذي قال فيه : -

« ان أي توسع استعماري تدعيه فرنسا في الولايات التركية
بأسية سيدمر السياسة الفرنسية ، ومن شأنه أن يبدد أعمالنا »

ويشتت قواتنا ويعرضنا لعداء لا طاقة لنا به ، وكل ذلك دون مقابل تحصل عليه بلادنا ... لقد سبق لفرنسا ان وضعت قدميها على شواطئ هذه البلاد الامر الذي كان ينتهي بها - دائما - الى الانسحاب بعد ان تكابد افدح الخسائر واذا ما انهارت تركيا ، يات طبيعيا ، وعدلا بان تسترد الشعوب العربية التي تقيم في هذه البلاد حقوقها المساوية ، وفي مثل هذه الحال ستصبح تلك الشعوب من عملائنا لا من اتباعنا ، وتتعامل معنا لا تخضع لنا .

كما وثق المستنيرون والمفكرون من ابناء العرب فيما صرح به المسيو ريبو (Ribot) رئيس وزراء فرنسا ، حينما قال في ٦ من سبتمبر سنة ١٩١٧ ما يلي : -

« اذا طولبت فرنسا بايضاح الاسباب التي من أجلها تحملت ما تحملت من عذاب وآلام وما أصابها من تقيل وتدمير ، فان جواب فرنسا عن ذلك ، هو أنها تكافح لا من أجل كسب أراض أو من أجل التسلط على الشعوب الاخرى بالقوة الغاشمة ، وانما تحارب من أجل استرداد ما لها من حقوق انتزعت منها بقوة السلاح ..

كيف نجرؤ على المناداة بالسلم ، وكيف ندعو العالم الى صلح قائم على حق كل شعب في حكم نفسه بنفسه ، اذا كان هدفنا وغايتنا انزال الظلم بالشعوب الاخرى ؟ ...



وعلى الرغم من سوابق فرنسا في تونس والجزائر ومراكش ، وفي كل بلد آخر قدر له ان تسلط عليه فرنسا ، فقد كان العرب يتوهمون أن الحرب ستلد فرنسا جديدة ، فرنسا التي صورها لهم اساتذة البعثة العلمانية الفرنسية - وزينها لهم اساتذة الجامعات الفرنسيون ، فرنسا المحررة التي ستنهض وتساعد الشعوب على نيل استقلالها ، كان العرب يظنون أن فرنسا الاستعمارية ، زائلة - حتما - مع نهاية الحرب حيث تولد فرنسا الجديدة

اجل كان العرب يعتقدون هذا ، ويتجاهلون تلك الاصوات التي كانت ترتفع في الحكومة الفرنسية وفي مختلف الاوساط الغربية محذرة الغرب من خطر الاسلام وخطر القومية العربية ..

..... تجاهل العرب ، موقف المسيو آتين فلاندا Etienne
Flandin أحد رؤساء وزراء فرنسا في البرلمان الفرنسي ، ليحذر
البرلمان وليعلن أن شعور الوحدة بين الجنس العربي يتأكد بقوة
لا مزيد عليها ، وأن هذه الحركة التي من شأنها تجديد الإسلام تنبعث
في دمشق ، لأن سورية هي القلب النابض للدعوة العربية الإسلامية ..
فهل كانت فرنسا ودول الغرب تنظر الى الاسلام باعتبارها عنصرا
يعاون على تحقيق السلم وقراره في العالم أو كان الغرب يعتبر الاسلام
والعرب أشد أعدائه خطرا ؟ ..

اتنا اذا ما نظرنا الى ما تم عقده بين الحلفاء من اتفاقيات في سان جان
دي مورين أو اذا رجعنا الى نصوص اتفاقية سايكس - بيكو ، كنا في غنى
عن الرد على هذا السؤال .. ان جانباً كبيراً من سورية قد اختصت به
فرنسا ، واذا كانت فرنسا في الماضي قد جرت على أن تفرق في المعاملة بين
اللبنانيين والسوريين فقد أصبح لزاماً عليها بعد هذا أن تعيد النظر في
سياستها بعد أن واجهها خطر قيام وحدة بين العرب تجمع المسلم والمسيحي
... كانت فرنسا أمام خطر بعث القومية العربية ، وكان لزاماً عليها اذن
أن تقضي على هذا الخطر .. وأن تعمل على بث الفرقة بين المسيحيين
والمسلمين ، وأن تحيي الجراح القديمة في هذا الصدد ، كان لزاماً عليها
أن تذيع وتعلن أنها الحامية للمسيحيين في الشرق .



وقد وجدت سياستها هذه - مع الاسف - مؤيدين لها بين بعض
العناصر من أبناء الشرق سبق أن لجئوا الى فرنسا هرباً من ظلم وبطش
الأتراك ... ولم تجز هذه المحاولات على العناصر اليقظة من العرب ..
كما ادرك جانب من السياسة الغربيين خطر هذه النزعات وقتئذ لان الغرب
كان في أشد الحاجة الى معونة العرب في حربه ضد ألمانيا ولذلك فلم يكن
بمستغرب أن تقف بعض العناصر العربية في وجه هذا التيار الجديد وتعلن
على لسان السيد ايليا ابو ماضي الذي خاطب العرب في جريدة « الفتاة »
التي كان يصدرها في نيويورك قائلاً : -

« أتم اليوم ، لستم بمسيحيين ولا بمسلمين ولا بدروز ولا يهود ولا

سوريين ولا لبنانيين اتم اليوم مغلوبون على أمركم يحكمكم أجنب عن بلادكم .. ضعفاء في سائر البلاد الاجنية وسيطر عليكم حكم الزمن وحكم الاثراك ، لماذا ترتفع اصوات لتقول : نحن سوريون ، ونحن لبنانيون ؟ الستم جميعا أبناء وطن واحد لا يفصلكم بحرو ولا قناة ولا جبال شاهقة تحول دون اتصالكم ؟ لماذا تقولون نحن مسيحيون ، ونحن مسلمون أليس في كل شعب وفي كل جيش أبناء أمة واحدة ينتمون الى طوائف دينية مختلفة ، ..

... ثم عاد ايليا ابو ماضي ، فكتب ... في مجلته يقول : اتسأ نأسف لأن من بين اخواننا من اتبع في هذا الكفاح العالمي سلوكا لا يتفق مع مشاعر ومصالح الشعب السوري .. اتنا تتين في صحف معينة اتجاهات للدفاع عن مطالب هذه أو تلك من الدول دون أن يقام أي اعتبار لشعور أو حقوق الشعب السوري .. اتنا لن نجد مدافعا واحدا عنا اذا لم نتحد للدفاع عن مصالحنا بأنفسنا ، ان لكل شعب أن يطالب باستقلاله وبصيانة حقوقه فلماذا لا نتحد نحن معشر السوريين في وحدة تجمع المسيحي والمسلم والدرزي ، لنطالب باستقلالنا .. ؟ ان كلمة الاستقلال على لسان السوريين واللبنانيين ولكن كلا منهم يترجمها وفقا لهواه . ويدفع بلاده للوقوع تحت سيطرة الدولة التي يبادلها العواطف وذلك مسلك نعتبره ان لم يكن خيانة فلا أقل من أن يكون ضعفا ، ان جميع اللبنانيين يدركون بأنه مالم يتم للبنان الاستقلال فلن يعود اليه واحد ممن هاجروا منه ، لان الانسان الذي ألف الاستقلال لن يقبل أن يعود ليعيش في ظل متسلط أجنبي مهما اصف بالعدالة والشفقة والرحمة ، اتنا لنأمل أن يتحد أبناء سورية للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم في هذه الازمة التي يجتازها العالم



كان ايليا أبو ماضي ينادى ويناشد أبناء سورية للاتحاد وشاركه في هذه الدعوة الكثيرون من العرب المخلصين لان نوايا فرنسا كانت قد بدأت تتضح شيئا فشيئا ... اذ أعلن ساسة فرنسا وصحافتها أن لفرنسا أمانى

فى سورية وأن تقايد فرنسا تعين عليها أن تستجيب للنداء الموجه إليها ،
ووقف وزير خارجية فرنسا فأعلن ، أن لفرنسا حقوقا فى الامبراطورية
العثمانية لايمكن أن يتنازعها فيها احد ولابد من الدفاع عنها ، وأن هذه
الحقوق فى سورية وفى لبنان وفى فلسطين وفى فينقيا .. انها حقوق
تستند الى التاريخ ، والى معاهدات واتفاقيات وعقود ، كما تستند أيضا الى
أمانى ورغبات شعوب هذه المنطقة التى تعتبر عميلة لنا منذ قديم الزمن ان
فرنسا ستمسك بكل قوة لابرار حقوقها واعمالها ... ،

ولقد شرعت الصحافة التى تعمل بايعاز من وزارة الخارجية الفرنسية
فى مهاجمة القومية العربية .. شرعت فى مهاجمة الدولة العربية التى
كانت فى دور الاعداد مهاجمة مكشوفة ... لقد كان عندئذ فى وسع
الوطنيين من أبناء العرب أن يدركوا أن كفاحهم الى جانب فرنسا وبريطانيا
من أجل استقلال العالم العربى أصبح مقضيا عليه كما كان ممكنا ان
يدركوا الاخطار التى كانت تنتظرهم .

كان الامر بالنسبة لفرنسا هو مستقبل سياستها الاستعمارية فى سورية
ولبنان ، أو بالنسبة لبريطانيا العظمى مستقبل سياستها الاستعمارية فى فلسطين
والاردن والعراق ... لقد كانت خطة الغرب ترمى الى اتباع مسلك الغزاة
الفاتحين ازاء الشرق ، لامسلك المحررين ، ليصبح الشرق ملكا لهم يصنعون
به ما يشاءون .



وكان الغرب ينتظر لحظة الاستيلاء على الشرق ليفتح لابنائه الباب
واسعا لكى يسيطر على ما فيه من خيرات ولكى يسيطر اقتصاديا واداريا
على الشرق قاطبة ..

ولقد شرع الحلفاء فعلا فى تكتيل جماعات اقتصادية لاستغلال الشرق
.. وشرعت هذه الجماعات فى البحث عن عملاء لها من أبناء الشرق ،
وبدأت فرنسا تدرس المزايى التى ستعود عليها فى المنطقة التى آلت اليها
بموجب اتفاقية سايكس - بيكو ، وراحت الصحف الفرنسية تمهد لاستئال

فرنسا من خيارات سورية ، فقالت ان سورية ستعوض فرنسا باتاجها عما كانت فرنسا تستورده من الشرق الاقصى ، وبشمن تدفعه بالدولارات وبأضعاف مضاعفة لما ستدفعه لمنتجات سورية ..

ولقد قامت غرف فرنسا التجارية بتكوين لجان خاصة بزعم الدفاع عن مصالح الشعب الفرنسي ووجهت الى الحكومة الفرنسية مذكرة توضح فيها أهمية سيطرة فرنسا على الشرق العربي وجاء في هذه المذكرة :

(ان استيلاء فرنسا على هذه البلاد يمكننا من الحصول فورا على ١١ ½ مليون طن من الحبوب ، سنويا أما عن البترول الذي يمكن أن يضارع انتاج رومانيا فسيتوافر لنا على حين أننا لا نملك الآن منه شيئا على انه لن تقوم لاية دولة عظيمة قائمة مالم يتوافر لها البترول ، ويتعذر على أية دولة الاحتفاظ بأسطول أو جيش لمجاراة سائر الدول بغير البترول .. اذا استولينا على الشرق العربي سنحصل على القطن والصوف اللذين نشتريهما بكل صعوبة من بريطانيا او من امريكا بشروط مدمرة لاقتصادنا .

ولقد أوضحت فرنسا عندئذ أن سورية المعنية لاتشمل فقط لبنان أو سورية التي وردت في اتفاقية سايكس - بيكو ولكنها تشمل أيضا فلسطين ، فوقف المسيو فلانندان (Flandin) الوزير الفرنسي يعلن ، أن لاحدود طبيعية تفصل بين فلسطين وسورية لان فلسطين ليست الا امتدادا لجنوبي سورية ، ومن ناحية الجنس لايمكن التفرقة بين أبناء سورية وأبناء فلسطين ففي فلسطين وسورية نجد السكان واللغة والمصالح واحدة كلها متشابهة ، متفقة ..



وهكذا في الوقت الذي كان يتطلع فيه العرب الى الغرب كان الغرب لا يخفى ما يبيته من النوايا للعرب ، كان المستقبل اذن مليئا بالكوارث التي تهدد مستقبل العرب ... اذ بدأ الغرب يجاهر بخطر القومية العربية ، وخطر التجمع الاسلامي ، وخطر اقامة دولة عربية كبيرة ، بدأ الغرب يحرك الخلافات القديمة بين المسلم والمسيحي ... وازاء كل هذه الحركات

رأى بعض الساسة الذين كانوا يعطفون على القضية العربية أن يتقدموا بعريضة الى البرلمان الفرنسى بمجلسيه فى ٦ من يوليو سنة ١٩١٧ يستذكرون فيها ما صدر من تصريحات المسئولين الفرنسيين ، وما بدا من اتجاهات الصحافة الفرنسية ، مما يتعارض مع آماني ، وآمال العرب فى آسيا وفى الشرق وأوضحوا أن شعوب هذه البلاد عازمة على مقاومة كل مشروع لوضع بلادهم تحت حماية الحلفاء أو ضمها اليهم والسيطرة عليها ، وأنها مصرة على التمسك باستقلالها والدفاع عنها •

وقد بحث الامر فى مجلس الشيوخ الفرنسى الذى أعد تقريراً نشر فى الجريدة الرسمية الفرنسية فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩١٧ ، جاء فيه ما يلى : -

• لا يمكننا أن ننكر ما تضمنته العريضة ، وما ذكر على لسان زعماء العرب من تصريحات واضحة قاطعة مستمدة من حماسهم الوطنى وجدير بالذكر أن من شأن هذه التصريحات أن نبهت ساستنا ووزراءنا على التأنى عندما يفكرون فى ضم سورية وفلسطين الى فرنسا باعتبار ذلك احدى نتائج انتهاء الحرب الحالية لمصلحتنا •

ان هذه المطالب يبدو أن تحقيقها للعرب مازال بعيدا كما أنها فى الوقت نفسه لا تبث على طمأنينتنا ، وذلك لانها باتت صار الحركة الاسلامية ويتكوين دولة عربية عظيمة من جديد ثم يمضى التقرير فيقول •

• ان ما يتقدم به العرب لا يعدو أن يكون تعبيراً عن رأى قلة من العرب ثم تثقيفها وتشبعت بالروح التحررية ، ولكن هل هذا يعنى أن هذه القلة تعبر تعبيراً صادقا عن شعور وأمانى الشعوب العربية كافة ولا سيما العناصر المسيحية واليهود فى آسيا الصغرى •• اننا نشك اذا أخذنا فى الاعتبار أن أغلبية هذه الشعوب مازالت تعاني من استبداد الاتراك ، وما زالت حتى اليوم صامتة وأن الذى يتحدث الآن هم طائفة من الصحفيين والمحامين والاطباء والاساتذة أى النخبة التى تعتبر اكر تحركا فى الجماعات السورية والفلسطينية واللبنانية المقيمة فى فرنسا وبريطانيا وفى مصر وأمريكا •••

الا يعبر هؤلاء عن تلك المبادئ والآراء المتعلقة بالاستقلال والحرية التي تمتعوا بها في الديمقراطيات الكبرى التي آوتهم ، أم أنهم يعبرون عن شعور وأمانى بلادهم الأصلية التي يتمنون اليها ... »

ومع هذا فإن ما يتقدم لنا من آراء ومطالب لا يصدر الا عن الوطنيين العرب المسلمين فما عسى أن يكون رأى المسيحيين واليهود في سورية وفلسطين وآسيا الصغرى الذين يمثلون ما يقرب من ثلث سكان هذه المناطق ؟

ثم يمضى التقرير فيسجل أن المسيحيين واليهود والعرب كانوا الى وقت قريب يقف بعضهم من بعض موقف العداء • بسبب أسلوب الحكم التركي ، ولما افادوه من الفرقة بين هذه الطوائف ، ويقال ان الوحدة قد تمت بينهم منذ الدستور الذي أعلنوه والتزموه فزال ما كان بينهم من عداوة ويقدمون كدليل على صحة هذا التصريح الصادر من شريف مكة والذي يتضمن على - حد قولهم - الحرية التامة للعقيدة .. »

ثم يستطرد التقرير فيقول :

« اتنا ندرك أن العرب المسلمين في هذه البلاد يهدفون الى الاستقلال الذاتي ويعملون من اجل الحصول على استقلالهم الوطنى ... اتنا نعلم ان الكثير من الصحافة الناطقة باللغة العربية في العالمين تقوم بحملة حماسية مؤيدة لهذا الاتجاه اتنا ندرك ان المسلمين يرحبون ببعث الاسلام الذى بات وشيك التحرر من سلطان تركيا »

كان ممكنا أن نشارك المسلمين في هذا الشعور الذى يتفق مع اتجاهاتنا التحررية ومثلنا الانسانية لولا علمنا بما فى الاسلام من تعصب وطاقة توسعية ، واذا تم اعادة تكوين هذه الامبراطورية العربية العظيمة التى ينشدها بكل حماس وحرارة سائر المسلمين ، والتى يتضح خطرها لجميع المستيرين كأكبر ما يهدد الاعمال العظيمة التى قامت بها بريطانيا وفرنسا فى مصر والهند والجزائر وتونس والجارى تنفيذها فى مراكش .. ان

الوقت لم يحن بعد لدراسة هذه المشكلة الجسيمة المهددة والتي يعتبر حلها
مخلفا بخلاف من الظلام ..

ويستطرد التقرير فيقول •

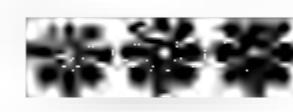
« كان لزاما علينا ان نلقى ضوءا على بعض الاعتراضات الموجهة لتلك
الحملة الحماسية في سبيل استغلال سورية وفلسطين والبلاد الاخرى في
آسيا الصغرى ... هنالك اعتراضات أخرى وصعوبات أخرى خلاف
الخطر الاسلامي .. فليس على فرنسا وبريطانيا واجب لحماية وتطوير ما
لهما من مصالح مادية في الشرق فحسب . اذ ان عليهما أيضا واجبا يدعوهما
الى مراقبة الحركات السياسية والدينية الكبرى التي يمكن ان تحرك العالم
العربي ، ان عليهما أن يمنعا امتداد هذه الحركات الى سائر البلاد الاسلامية
التي تخضع لحكمهما او لوصايتهما أو لادارتها ، وهي بلاد تعتبر ضمن
تراث فرنسا وبريطانيا الوطنى ، والتي ارتبط بكل منهما مصيرها الى الابد
.. اتنا دفعنا « الى تقديم هذا العرض السريع لانه ترتب على انشاء دولة
عربية في الحجاز ولما سترتب على تجريد تركيا من أملاكها في آسيا
الصغرى ما يفيد بطبيعة الحال ، وضع المسألة الشرقية ، ولهذا نرى أن حل
هذه المسألة يجب أن يؤجل انتظارا لتلك الساعة التي يستطاع فيها
دراستها دراسة كاملة والتوفيق بين مختلف المصالح التي تواجه بعضها
البعض » •

انه لمن الخطر أن نقبل اعلان استقلال وحرية سوريا وفلسطين ،
وهذه الخطوة تنطبق على كل ما يتم من اتفاقيات سرية تتناول مستقبل هذه
البلاد عن طريق تقسيمها أو توزيعها كمناطق ، للنفوذ ، وأن الحل سوف
يأتى في وقته ، وسيكون النتيجة الطبيعية لتطور الاحداث والظروف ، ويجب
أن نلتزم في حلها قواعد العدالة وحقوق الشعوب ، ولكن قبل أى اعتبار
آخر نلتزم الحرص على كفالة السلام في العالم ، والى أن يتم ذلك فاننا
ندعو العرب في آسيا الصغرى ، والمتبنين لقضيتهم الى الاطمئنان والهدوء
... اتنا سنستمع الى مطالبهم ولن نضحى بحقوقهم ، ولهم فى قرارات

مجلس النواب الفرنسي في ٤ و ٦ من يوليو ، وما صدر من تصريحات رسمية من رئيس مجلس الوزراء ومن الرئيس ولسن التي تضمنتها من الرسائل التي تمت اذاعتها ما يبشر باحلال قواعد القانون الدولي العام الجديد والضمير العالمي محل الاوضاع السابقة ، •



تم انتهى التقرير الى القول بأنه ليس من حق البرلمان الفرنسي أن يبدى رأيا في حرية واستقلال العرب وحكمهم لانفسهم في آسيا الصغرى ، بزعم أن الوقت غير مناسب للفصل في هذا الشأن الخطير •• وقرر البرلمان احالة المسألة الى رئيس الوزراء ووزير الخارجية مع استرعاء نظرهما الى ماينطوى عليه عقد الاتفاقات السرية من اخطار ، اذا ما تناولت تقرير مصير البلاد العربية اذ أن هذا الامر يجب عرضه على مؤتمر الصلح الذي سيقدر شروط الصلح ويحرر بصفة نهائية الشعوب المغلوبة على أمرها •



ان هذه الوثيقة جديرة بكل العناية ليس من حيث النتيجة التي انتهت اليها وهي نتيجة افلاطونية لا تقدم ولا تؤخر ، ولكن من حيث الاستعراض الصريح الواضح لمختلف العناصر التي استندت اليها سياسة الغرب ازاء الشرق ، وهي العناصر التي تكيف في الوقت نفسه موقفه تجاه الشرق •

فاذا كانت اللجنة البرلمانية قد وجهت نظر رئيس مجلس الوزراء الفرنسي ووزير الخارجية للاخطاء المترتبة على عقد اتفاقيات سرية تناول مصير البلاد العربية ، واذا كانت قد أكدت للعرب أن مطالبهم ستكون محل رعاية وأن حقوقهم لن يضحى بها ، فانما كانت هذه اللجنة تثير في الوقت نفسه المقدمات التي تحتم على الغرب الوقوف في وجه العرب والمسلمين وحرمانهم من مطالبهم كما كانت توضح المقدمات التي تكيف سياسة الغرب ••

ونظرا لاهمية ما جاء في هذا التقرير نعود لنبرز فقرته ذات الاهمية الفاصلة والتي تقول اللجنة فيها أنها لولا خوفها وعلمها بما ينطوى عليه الاسلام من خفايا وتعصب وطالة توسعية ، ولا سوف

يترتب على إعادة تكوين هذه الامبراطورية العربية العظيمة التي ينشدها العرب ... لولا وضوح هذا الامر بوصفه أكبر خطر يهدد الغرب في سائر البلاد العربية والإسلامية ...

وإن مصالح فرنسا وبريطانيا في الشرق لا تقف عند الناحية المادية ، إذ أن عليهما واجبا يحتم عليهما أن تراقبا الحركات السياسية والدينية الكبرى التي يمكن أن تحرك العالم العربي لتحولا دون امتدادها إلى سائر البلاد الإسلامية التي يسيطر الغرب عليها ...

.... فهل كان من الممكن أن نطالب البرلمان الفرنسي أن يكون أكثر هذا صراحة ووضوحا في الاعلان عن رأيه هذا .. ؟ ألم يوضح البرلمان الفرنسي في صراحة مفهومية الغرب للمشكلات الكبرى التي يواجهها والتي تكيف سياسته تجاه العالم العربي والإسلامي في الماضي وفي الحاضر والمستقبل ... ؟ ان النتيجة التي يمكن الوصول إليها تشير إلى أن تكيف الغرب لعلاقته بالشرق يتوقف - دائما - على التعريف الذي ينتهي إليه الشرق لمدلول القومية العربية والتجمع الإسلامي ومفهوم العرب لهما .



لقد اعلن الحلفاء أنهم على استعداد لتأييد ومساندة بعث القومية العربية وتحقيق التجمع الإسلامي في اطار يتفق مع مصلحة الغرب ، وتولى عملاء الغرب تحديد مدلول ومفهوم القومية العربية والتجمع الإسلامي .. فماذا كان هذا المدلول ؟ لقد قيل للعرب وقتئذ أن يلتزموا حدود السياسة المسالمة المعقولة ، ، والتي وضعت داخل اطار يبعد عن حركة القومية والتجمع الإسلامي من مصر وليبيا وتونس ومراكش وأفريقية الإسلامية بأسرها .. ولم تذكر الجزائر ، لأن فرنسا كانت وقتئذ تعتبرها جزءا منها ..

ولقد قيل : ان الحركة العربية الإسلامية يجب أن تنحصر في شبه الجزيرة العربية وتتركز في الحجاز باعتباره يضم البلاد المقدسة للمسلمين فيتمتع بالاستقلال ، أما سائر الاراضي التي يتم فصلها عن تركيا فتفرض عليها وصاية وسلطان بريطانيا وفرنسا ، وان الدولتين ترعيان مصالحها وتكون منها مكان الوجه العلم وبهذا تتحد الحركة العربية ، والحركة الإسلامية مع الحضارة الغربية وتصبح أدواتها لتطوير العالم الآسيوي ، وتحت رعاية الدول الغربية تتمكن الأمم العربية والإسلامية من تحقيق أمنها ورفاهيتها وازدهارها ...

وهكذا بدلا من الامل في قومية عربية وتجمع اسلامي خطير يقدم
الغرب للمسلمين والغرب املا سريع التحقيق من شأنه اسعاد العرب
تشارك فيه فرنسا وبريطانيا كعضوين اساسيين وبوصفهما دولتين
عربيتين اسلاميتين ... !



ولقد قابلت الهيئات الوطنية العربية هذا الاقتراح بالرفض البات
الحاسم ، وسارعت باصدار بيان جاء فيه •

« نعم اتنا نعلن على رؤوس الاشهاد اتنا نحن العرب في فلسطين وفي
سورية وفي كل مكان • نريد أن ننشئ ولايات متحدة عربية اتنا نسمى
لاقامة دولة شبيهة بالولايات المتحدة الامريكية ، ولتصبح بلادنا حرة
ومستقلة ، لاتتكون الا من جنس واحد ، ولا يتألف منها الا شعب واحد
لقد كان تمزيقنا وتشيت شملنا مصدرا لجميع المشكلات التي مازال حلها،
حتى اليوم متعذرا علينا ... وأن الغرب يسعى الى تقسيم الاسرة الواحدة
وتفتيتها .. واتنا نأمل بعث الاسرة العربية الكبرى قوية سليمة وسط هذا
الصراع الهائل الجبار الذي خاضته وكلفها ، كما كلف مائر الامم التي
تناضل في سبيل الحق والحرية دماء زكية ... »

كما رأت العناصر الوطنية أن تحذر فرنسا موقفها العدائي للعالم
العربي فبعثوا الى حكومتها برسالة قالوا فيها : -

« اتعلمون مدى الطاقات التي استيقظت في الشرق والارادة التي
ستثبت وجودها ، وشعور الغضب الذي بدأ يزمر في الشرق ؟ هل يمكن
أن تكون كل تضحياتنا التي بذلناها وكفاحنا الذي تبجسمناه هل يمكن أن
يكون ذلك كله من أجل شيء غير حريتنا .. احذروا هذا الخطأ ، •

« لاتتشاركوا في هذه الجريمة ... افهمونا جيدا ، سنحترم كل ما
لفرنسا من مصالح ، واكثر مما تصور فرنسا ، ساعدونا في نضالنا من اجل
استقلالنا ، فان مستقبل السلام في الشرق يتوقف على تحقيق الاستقلال
للعرب .. ان بلادنا لن تقبل التفتيت والتجزئة ، اتنا نسمى لتكون أمة واذا
اقتضى الامر أن نموت من أجل هذه الغاية فان حياتنا فداء لمبادئنا ... »

وهكذا اعلنها المجاهدون قولة واضحة ، أكدوا فيها للحلفاء ، أن وقوف العرب الى جانبهم في الحرب العالمية الاولى ، وتضحياتهم الكثيرة التي بذلوها - كل ذلك لم يكن من أجل أن يستبدلوا بالحكم التركي حكما آخر ، وانما كان من اجل تحقيق الاستقلال التام والحرية بكل معاينها لبلادهم ، وأنهم لم يكونوا ينظرون الى الحلفاء الا نظرة المناصرين الذين يعملون على تحريرهم



على ان هذا الموقف الذي وقفه العرب من اجل حريتهم واستقلالهم لم يفاجيء الحلفاء فقد كانوا يقدرّون ذلك ويتوقعونه ، ولذلك كانت تصرفاتهم بالنسبة للعرب منذ بدء الحرب تقطع بما كانوا يبيتونه من النوايا للعرب مستقبلا فان موقف العرب واحراجهم للغرب ، اكره فرنسا وبريطانيا على التعجل في كشف سياستهما تجاه العرب وليس بعجيب اذا استعرضنا تاريخ علاقة الغرب بالشرق ان نجد هذا الموقف يتكرر كلما اكره الغرب على مواجهة الشمة في مختلف مواقفه السياسية ولقد عمل الغرب على استدراج العرب لكي ينكل بهم، ومن أجل هذا ، وازاء موقف الغرب وتمسكهم بحقوقهم واندفاعهم الوطني لم يكن بمستغرب من بريطانيا ان تعمل على بعث الحركة الصهيونية العالمية ، وان تهيب لها الظروف لتلعب دورها في مصر الشرق .

.... واعتمدت بريطانيا على حسين شريف مكة وملك الحجاز ، وعلى ولديه عبد الله وفيصل لتنفيذ سياستها تجاه العرب

وهكذا وجدت بريطانيا لسياستها في الشرق نقط ارتكاز ووجدت لوجهها قناعا عريضا يحجب ملامحه ومن نقط ارتكازها ، راحت سياستها ومؤامراتها تحاك وتندفع وفيها أفرخت خططها الاستعمارية لتحقيق مآرب الغرب ومن وراء قناعها العربي ، أخذت بريطانيا توجه وتعلم وترسم للعرب الخطط التي تنتهي - حتما - الى دعم استعمارها والى مقاومة القومية العربية والتجمع الاسلامي في الشرق .

اما فرنسا فقد اندفعت بكل قوتها لتحتل سورية ولبنان احتلالا تاما .



راعينا فيما تقدم أن يكون حديثنا صورة كاملة لما مرت به القومية العربية والتجمع الاسلامي من احداث عبر التاريخ دون أن نبدي وجهة نظر لنا في هذا الشأن وانما ابرزنا دائما مفهوم القومية العربية والتجمع

الاسلامى عند الغرب ولا سيما نظرية ساسته لسائر الشعوب العربية والاسلامية

واوضحنا كيف أن اغلب زعماء العرب والمسلمين فى كل مكان تعاملوا عن هذه الحقيقة الواضحة ، ونكلوا عن الافادة منها ، بل جاروا ودفعوا العرب والمسلمين الى بذل العون للحلفاء ، دون أن يحرصوا فى ذلك على أرواحهم وحقوقهم ، مما كان من شأنه أن انتصر الغرب على المانيا وحلفائها، كما فرض سلطانه على العرب والمسلمين حلفائه بالامس وتمت له السيطرة على بلادهم جميعا فلم يبق بلد عربى واسلامى بمنأى عن نفوذ الغرب وسلطانه ، مما حتم عليه أن يعد سياسة خاصة يواجه بها مختلف المجتمعات الاسلامية ولا سيما العربية منها ، فى أعقاب الحرب العالمية الاولى •

قلنا : ان الغرب لا يفرق ،حينما يتصدى للمجتمع العربى والاسلامى، بين الدين والسياسة ، لان الاسلام كان فى رأى الغرب ومنذ الحروب الصليبية هو الاطار الذى يحوى شتى المظاهر التى تعين صراع الغرب المسيحى وكفاحه ضد الاسلام •

ولسنا فى حاجة للتدليل على ان الدين الاسلامى ، شأنه شأن سائر الاديان يقوم على عقيدة وشريعة فالعقيدة تربط المتدين بالله ، والشريعة قواعد تنظيم سلوكه واخلاقه ومعاملاته ، وهى لايمكن أن تؤدى الى صراع بينه وبين الاديان الاخرى ... واذا رجعنا الى عهد الدولة الاسلامية الكبرى ، لا نجد ما يناقض العدالة فى معاملة هذه الدولة لغير المسلمين من أفرادها ولا ما يجافى الحق فى نظرية حكامها لسائر المحكومين على مختلف أديانهم ، والآن فان المسألة فى واقع الامر لم تكن عداء دينيا يضمره الشرق للاديان الاخرى ، وانما كانت عداء الغرب للشرق فى ذاته ، عداء للاسلام بوصفه دين الشرق •

لذلك تصدى الغرب فى نهاية الحرب العالمية الاولى لعلاج موقفه من الاسلام وانتهى فى هذا الى القول بأن المشكلة الاسلامية ماثلة دائما فى اذهان قادته وساسته وقد اتفق هؤلاء جميعا على ان بعث القومية العربية كان

مستطاعا قبل الحرب العالمية الاولى لو أنه قدر للعرب أن يحققوا استقلالهم عن الدولة العثمانية ويحققوا الوحدة فيما بينهم .

ومن ناحية أخرى كان سياسة الغرب يرون أن هناك احتمالا لتحقيق التجمع الاسلامي بعد الحرب العالمية الاولى نتيجة لحركة اسلامية أكبر ، تقودها تركيا بوصفها دولة فتية جديدة ، وفي الحالتين ، يكون ممكنا أن يتحقق للمسلمين في ظل دولتهم الكبرى حقوق متساوية ، على غرار الدول الاسلامية التي ازدهر فيها الاسلام ، وتآلق مجده الا انه لم تنهيا للمسلمين واحدة من هاتين الوسيلتين من أجل تحقيق تجمعهم من جديد لم يستقلوا عن تركيا ، قبل الحرب ، ولم تتح لهم بعد الحرب تركيا فتية تتولى قيادة البلاد الاسلامية .



ثم قال سياسة الغرب ، ان هنالك احتمالا للتجمع الاسلامي على أساس حركة اسلامية تقوم بها الدول العربية اذا مكنتها الغرب من الاستقلال والتحرر من الحكم العثماني تتجه الى بعث القومية العربية أولا ويقولون : انه كان لزاما على الغرب أن يعد العدة لمواجهة كل هذه الاحتمالات ومن أجل هذا فلم يفرق الغرب في نظريته للعرب والمسلمين ، بين القومية والدين وكان سياسة الغرب يرون أنه لكي يتمكن من القضاء على خطر الاسلام ، فلا بد له من السيطرة على أراضيه أولا - وقبل كل شيء ، وانه متى تم له التسلط على مختلف المجتمعات الاسلامية ، عربا أو غير عرب ، استطاع ان يشل طاقة الاسلام ويعطلها ، بحيث يصبح الاسلام مجرد جسم يفتقر الى الاجهزة والاعضاء الجوهرية التي تكفل له الحياة جسما خاليا من مركز يوجه ويقود اجهزته المختلفة ، ليس به جهاز عصبي يحس وينقل الانفعالات الى مختلف اعضائه . . . وعلى هذه الصورة يصبح الاسلام من الناحية السياسية مجرد مجتمع غير قادر على الحركة

يصبح مجرد جسم لاحياة فيه . . .

والغرب على الرغم من هذا كله كان يتوجس خيفة على سياسته من

الاسلام ؟ ويرى أن الاسلام كعقيدة يغذيها ايمان المسلمين في كل بقعة من بقاع الارض مازال له خطره مادام أن التضامن بين المسلمين باقيا حيثما كانوا وأنى وجدوا ، ذلك التضامن الذي كان الغرب يرى أن أثره لا يمكن التغاды منه من الناحية الروحية والعاطفية حتى لو سيطر الغرب على البلاد العربية والاسلامية . فان اثره من الناحية الروحية والعاطفية - يبقيان دائما وفي كل حالة ، ويساعدهما على سعة الانتشار في العالم الاسلامي ، تطور وسائل المواصلات ووسائل الدعاية والنشر ، فيحركان شعور المسلمين ، وتأسيسا على هذه النظرية ، رأى سياسة الغرب أنه لا تكفى اتقاء هذا الخطر أن يقضى على الاسلام كقوة سياسية وانما لابد لاتقائه من المساعدة بين المسلمين ، وعزل مجتمعاتهم بعضها عن البعض ، للحيلولة دون التبادل الثقافي فيما بين هذه المجتمعات مما يرفع الوعي فيها ، ويزيد من مستواها العلمي ، بحيث يصبح المسلم فيها أشد خطرا على سياسة الغرب .

ذلك أن الغرب يدين بالرأى القائل بأن المسلم ، يظل مسلما بالغا ما بلغ علمه وثقافته ، بل ان خطره يزداد بازدياد دراسته وعلمه ، اذ يتجه في مثل هذه الحال - الى العمل من أجل احياء قوميته ويتطلع الى اخوانه في الدين في سائر أنحاء العالم الاسلامي ، وبأن المسلمين - بحكم ما ورثوه من تعاليم الاسلام وما تلقوه من نظمه ، مندفعون تلقائيا في سبيل تحقيق الارتباط والتضامن فيما بينهم في مختلف الصور الثقافية والسياسية والاقتصادية ، كلما هيأت لهم الظروف ذلك ، أو سمحت به الفرص ، وفي صدد هذا التآلف بين المسلمين ، يقول سياسة الغرب ان الدين الاسلامي جواز سفر يتيح لحامله المسلم قسما وافرا من الرعاية والامتيازات ، أينما حل وفي كل بلد اسلامي . من المحيط الاطلسي الى أقصى بلاد الصين حيث ينتشر الاسلام ..

ولهذا لم يغب عن أعين سياسة الغرب شبح خطر بعث القومية العربية والحركة الاسلامية ، في تلك البلاد الاسلامية ، اذا تسنى لها التطور العلمي والاقتصادي ، ولم يحد هؤلاء السياسة عن رأيهم في اخضاع هذه

البلاد ، حتى يحولوا دون هذا التطور الذى يقضى حتما - الى بعث الوعى القومى والدينى فيها .



من أجل هذا كله ، التقت هذه الآراء جميعها على وضع سياسة اسلامية يطبقها الغرب فى سائر الشعوب الاسلامية بغض النظر عن مختلف القوميات فيها سياسة تقوم - اساسا - على مكفحة الوحدة الدينية والسياسية والقضاء عليها ، وعلى ازالة جميع الروابط التى تربط بين مختلف الجماعات الاسلامية ، وعزلها بعضها عن بعض حتى لو كانت تحت حكم دولة غربية واحدة .

وقد كانت وسائل الغرب لتنفيذ هذه السياسة وسائل متعددة ، منها .
أولا - عزل تركيا وايران ومسلمى الهند عن بقية العالم الاسلامى ، وكانت دعاية الغرب فى هذا الشأن تعتمد على كون مسلمى الهند وايران ، من الجنس الآرى ، وهو الاصل الذى انحدر منه الجنس الاوروبى ، وكون الاتراك من الجنس التورانى .

على حين ينتمى العرب الى الجنس السامى ، كما كان من بين الساليب التطبيقى لسياسة العنصر ، أن يقر دعاة الغرب فى روع الاتراك بأنه بسبب هذا الفارق فى الاصل ، فانه اذا قدر للعرب أن يقيموا دولة عظيمة كان الاتراك ومن اليهم من الاجناس غير العربية فى هذه الدولة العربية مجرد اقلية لا وزن لها .

ثالثا - الحيلولة دون تبادل الثقافات الدينية بين مختلف البلاد العربية الدينية ، لصرف المسلمين عن التطلع الى خلافة دينية واحدة كان ممكنا ان تحل محل الخلافة العثمانية .

ثالثا - الحيلولة دون تبادل الثقافات الدينية بين مختلف البلاد العربية والاسلامية واعاقه نمو هذه الحركات داخل كل بلد عربى .

رابعا - مقاومة خطر رجال الطرق الصوفية نظرا لكونهم قوة روحية ذات أثر خطير فى مختلف الاوساط العربية والاسلامية ، وهم فى مأمن

من رقابة السلطات الخاضعة للاستعمار ، وتشجيع النعرات المختلفة داخل كل بلد عربى واسلامى لتفريق الكلمة فيه . وكذلك تشجيع البعثات التبشيرية وتوفير كل الامكانيات لها للتوسع فى نشاطها الدينى والثقافى والاجتماعى فى كل ركن من أركان البلاد العربية والاسلامية .

وعلى هذه الصورة أمن الغرب نفسه من الاخطار التى تهدد مستقبله فى سائر بلاد العرب والمسلمين .

وهكذا انتهى مصير الشرق بعد الحرب العالمية الاولى وبعد أن بذل الشرق ما بذل وضحى ما ضحى لينتصر الغرب فى النهاية .

اما الغرب فقد قابل هذا الصنيع من العرب والمسلمين بأن سلب حريتهم واعتدى على بلادهم وانقلب عليهم طاغية مستبدا ناقضا للعهد خائنا للمواثيق ..

هكذا نجح الغرب فى وقف اندفاع التيار العربى والاسلامى الى بعث القومية العربية وتحقيق التجمع الاسلامى ، وأكره العرب والمسلمين على التحول عن هذين الهدفين حتى تم للدول الغربية سلبهم حريتهم واستقلالهم .

وهكذا آثر الغرب لنفسه مواجهة الحركات الوطنية المشتتة فى سائر البلاد العربية والاسلامية عن مواجهة ذلك الخطر الرهيب الكامن وراء بعث القومية العربية وما قد يترتب عليه من تحقيق التجمع الاسلامى ..

وبهذا فقد اختفى طيف .. القومية العربية .. وراء هذا الحجاب الذى أسدلته سياسة الغرب على المجتمع الغربى والاسلامى وظل متواريا لاكثر من ربع قرن من الزمن .

الفصل الثاني والعشرون الصهيونية

« تصريح بلفور في نوفمبر سنة ١٩١٧ - ماوى قومي لليهود في فلسطين - القرب »
« يرى استقرار اليهود في فلسطين - الصهيونية - البعض يقول : انه لولا اضطهاد »
« اليهود وحرمانهم الحرية والمساواة ما وجدت الصهيونية - البعض يرى انه لولا »
« تمتع اليهود بالحرية السياسية وبال حقوق المدنية ما رأت الصهيونية النور - نظرية »
« «هابانى» - الصهيونية انتاج حديث ومرحلة من مراحل تطور الحركة اليهودية في »
« العالم - اليهود سعوا أولا وراء المال ثم الحقوق والعقائد - نظرية «سلفادور» - لم »
« يكن لليهود الصفات المميزة للشعوب - ولاء اليهود نوعه ومداه - نظرية «هرتزل» - »
« وجود اليهود يثير الاضطهاد حتما - الحركة المناهضة للسامية واثرها - تحرر »
« اليهود واثره - اليهود يستخدمون امكانياتهم الطبيعية لتحقيق مكانة اقتصادية »
« واجتماعية وعلمية وسياسية - رد الفعل - صعوبة القضاء على الشعور العادى »
« لليهود - اضطهاد اليهود في البلاد الرأسمالية يدفعهم الى الأحزاب الفوضوية - اذا »
« حاربوا في اموالهم عمدوا الى تعمير الكيان الاقتصادى للدولة عليهم وعلى أعدائهم - »
« المشكلة اليهودية لا تحل بالتسامح - ضرورة جعلها مشكلة عالمية . فرضها فرضا على »
« الدول العظمى - ضرورة حصول اليهود على ارض ليمارسوا عليها سيادتهم - العقيدة »
« تنقل الشعوب من مكان الى مكان - الرجال يقيمون الدول بتضامنهم واتحادهم - »
« حاجة اليهود الى دولة عظيمة تقف بجانبهم - دور بريطانيا - الصهيونية . »

فى الثانى من نوفمبر سنة ١٩١٧ بعث اللورد بلفور الى اللورد
روتشيلد (Rotchild) نائب رئيس الاتحاد الصهيونى البريطانى
بالكتاب التالى :

يسرنى بعد أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك التصريح
التالى الذى ينطوى على العطف على آماني اليهود الصهيونية ، وقد عرض
التصريح على الوزارة وأقرته ، واليكم التصريح .

« ان حكومة جلالة الملك ترعى بعين العطف موضوع تأسيس ماوى
قومي للشعب اليهودى فى فلسطين ، وستبذل جهدها لتحقيق هذه الغاية على
أن يكون مفهوما أن ذلك لن يكون من شأنه تغيير الحقوق المدنية والدينية
التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن فى فلسطين أو تغيير

الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى •



وبعد مرور شهر على اصدار هذا التصريح أعلن لورد روبرت سيبيل (Robert Cecil) وكيل وزارة الخارجية البريطانية الآتي : -

« أن أملنا هو أن تصبح البلاد العربية للعرب وأرض يهوذا لليهود • »

وفي ١٠ من فبراير سنة ١٩١٨ صرح المسيو ستيفان بيشون (Stephan) وزير خارجية فرنسا للمسيو سوكولوف (Sokolov) مندوب المنظمات الصهيونية بما يأتي •

« ان الاتفاق تام بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية حول ما يتعلق باستقرار اليهود في فلسطين • »

وفي ٧ من مايو سنة ١٩١٨ أعلنت ايطاليا انضمامها الى تصريح بلفور

وفي ٣١ من أغسطس سنة ١٩١٨ ، أعلن الرئيس ولسون انضمامه

الى هذا التصريح ، ولعل هذا التصريح ، هو الحدث الحاسم في تاريخ فلسطين ، لأنه مصدر ومبعث كل مانزل بها من احداث منذ أن صدر الى يومنا هذا ••

ولكى ندرك مدى خطورة هذا التصريح ، لابد من الاطلاع بالظروف التي انبنى عليها ، والتي انتهت باصداره ، وسنقصر جهدنا في الموضوع ، بهذا المؤلف ، على العناصر الاساسية دون سواها ، أما الحديث الوافي عن الصهيونية ، والمشكلة اليهودية والمشكلة الفلسطينية ذاتها ، فان ذلك كله قد اعتزمنا أن نعد له دراسة مستفيضة في مؤلف خاص •



الصهيونية

يذهب بعض الكتاب الى رد الأسباب العميقة لقيام الحركة الصهيونية

لما تنافاه اليهود خلال القرون الكيرة من الاضطهاد ، ويقولون أنه لو تمتع اليهود في كل مكان بالمساواة والحرية التي يتمتعون بها في البلاد التي تطبق التشريعات الحديثة ، وأنه لو لم تفرق سائر البلاد بين الجنس اليهودي والجنس الأخرى ، لما رأت العقائد والنظريات الصهيونية النور

وذهب بعض الكتاب الى حد انكار وجود المشكلة اليهودية وتساءلوا : هل هناك - في الواقع - مشكلة يهودية ؟ .. ثم أليس في هذا السؤال ما يتضمن الاقرار - سلفا - بتلك النظرية التي تريد أن تجعل من الرجل والنساء الذين ينتمون الى أصل يهودي أو يدينون بشريعة موسى فئة خاصة .. ؟ أليس في التمسك بهذا الزعم مجازاة لأولئك الذين يحذرون السامية أو يؤيدون النظرية الوطنية اليهودية التي تعتبر هذه الطائفة في مجموعها شعبا واحدا ، وتطالب بأن يكون لها دولة قائمة بذاتها ..

وهكذا يذهب أولئك الكتاب الى القول « بأنه لو قامت في الدول الحديثة مبادئ الحياد فيما يتعلق بالنواحي الدينية ، وإذا تمت الوحدة الدينية بين سائر أبناء الوطن الواحد واندمج اليهود في المجتمعات الوطنية ما وجدت المشكلة اليهودية .. »

أن أغلب هؤلاء الكتاب ليسوا من اليهود ، ولذلك لم يكن بمستغرب أن يتصدى للرد عليهم زعماء الحركة الصهيونية والمبشرون بها ، فيقولون أنه بفضل تحرر اليهود وتمتعهم بسائر الحقوق المدنية ، قامت الحركة الصهيونية وولدت .. ويشرح هذا القول الاستاذ باروخ هاباني Habani في مؤلفه « تحرير اليهود » فيقول :

« ان الصهيونية تعتبر من ناحية ، رد فعل لتلك المرحلة التي اتسمت بتحرر اليهود في فرنسا والمانيا تحررا يكاد يكون تاما ، »

وقد اعترض هذا المؤلف بشدة على النظريات التي أبديت حول اثار المشكلة اليهودية ، فقال ان قيام الحركة الصهيونية كان النتيجة الطبيعية التي لا مفر منها لتمتع اليهود بحريتهم واندماجهم في الأوساط الوطنية .. حقا .. ان الحركة الصهيونية تستمد جذورها العميقة من مبادئ تاريخ بني

أسرائيل العميق ولكن الصهيونية بفضل تنظيمها ووسائلها في العمل والتربية والدعاية والعقلية التي كونها فلاسفة هذه الدعوة ، انتاج حديث بكل معنى الكلمة ، ولم يكن الوصول إليها ممكنا قبل ان تتحقق لليهود الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي ظل تحررهم الكامل ، فتحرير الجماعات اليهودية المشتتة والمنقسمة على نفسها من أجل الكفاح في سبيل الرزق المحدود ، وقبل ان تنال حقها في التحرر والاندماج ، كان محصورا في حصولها على هذا الحق ، ولما تم لها الحصول عليه كإن عنصر هام في شعور اليهود بالاعتداد وبضرورة السعي الى تحقيق وحدتهم المعنوية والعقائدية . .

« لقد كانت مرحلة تحرير اليهود ومنحهم سائر الحقوق مرحلة أساسية كان من آثارها قيام الحركة الصهيونية الأساسية ، كما أفضت الى طمع اليهود في مزايا خاصة ، فما ان تم لهم مطمعهم في التحرر حتى أداروا ظهرهم لهذا المطمع واتجهوا الى جديد من المطامع . .



وفي هذا كتب المؤرخ اليهودي سلفادور يقول :

« ان الشعوب بمجرد أن تحصل على نوع من الحياة المميزة لها ، وترتفع عن مستوى وضعها السابق تصبح في الواقع شعوبا ولا شعوب ، اذ أنه لا يكفي قيام شعب ، مجرد تجمع عدد من الناس بالغنا ما بلغ قدره وانما لكي يكون هناك شعب يجب أن تتوافر له الصفات المميزة للشعوب من حيث التسمية ومن حيث التشريع الذي يحكمه ، واللغة التي ينطق بها . .

« والشعب اليهودي ظل على مر الازمنة مجموعة من افراد مشتتين في الارض تقرب بينهم أحداث التاريخ . . .
« فلم يكن شعبا بالمعنى الاصيل لهذه الكلمة ، وبقيت حياته على هذه الصورة ، حتى في أرض فلسطين ذاتها . .

« وقد راض اليهود أنفسهم ، على أن يولوا حكام الدول التي ينتمون إليها نصف ولائهم وعلى أن يتجردوا من هذا النصف ويدخلوه عداء وصراعا

ضد هؤلاء الحكام ، اذا ما بدر منهم ما يمس مصلحة اليهود أو يتعارض مع وعيهم القومي ، وكان هذا الاتجاه في نفس اليهود هو السبب الوحيد في احتفاظهم بكيانهم وبقائهم دون أن يبيدوا ، وذلك كان المعجزة ، إذ أن أثر هذا الوعي عند اليهود كان أقوى كثيرا من أثر تجمعهم على أرض تشملهم جميعا وداخل حدود مادية وفي تاريخ اسرائيل من الأدلة ما يقطع بأن في استطاعة أي شعب أن يحتفظ بقوميته وبوطنه وأن ينقلها معه حينما ذهب إلى أي بلد يحل به وأن اليهودي ينقل وطنه معه دائما داخل نعل حذائه . . .

ثم يقول سلفادور : انه « كان لزاما على اليهود أن يحتفظوا بشخصيتهم التي تستند إلى الجنس والدين لكي يظلوا شعبا . . »

« كان عليهم في الوقت الذي يتمتعون فيه بأي بلد في العالم بسائر حقوق أبناء هذا البلد أن يحتفظوا بمزايا تحقق لهم نوعا من الاستقلال الاجتماعي في إطار يشعرهم بذاتية ينفردون بها عن سائر المواطنين في البلد الذي يعيشون فيه - كان لزاما على اتباع شريعة موسى أن يحتفظوا في كل مكان من الأرض بتقاليدهم وعاداتهم وشريعتهم ، وأن حرصهم هذا قد جنب شريعة موسى الزوال والفناء ، وإذا كانت تعاليم الدين اليهودي قد استطاعت أن تقاوم الزمن وأحداثه ، فقد كان لتعاليم التلمود أكبر فضل في ذلك لأنها كانت الحاجز الواقى من ويلات الزمن . . »



ويقول « تيودور هرتزل » أحد كبار الصيـهـيونـيين ودعاة الدولة اليهودية في كتابه « الدولة اليهودية » مستعرضا قضية اليهود والعقيدة الصهيونية وأهدافها :

« ان المشكلة اليهودية قائمة ، ومن السخف أن تنكر ذلك . . فهذه المشكلة تقوم وتوجد حيثما يعيش اليهود مهما يقل عددهم ، وهي اذا خلا منها مكان استوردها وجلبها معهم اليهود المهاجرون إليه . . »

« اننا معشر اليهود نتجه - بطبيعة الحال - إلى البلاد التي لانلقى فيها

اضطهادا ، غير أن مجرد وجودنا في بلد ما يؤثر ضدنا الاضطهاد حتماً - ومن اجل هذه المشكلة ، لجأ العالم الى وسيلتين : الاولى كانت الحركة المناهضة للسامية ، والاخرى كانت تحرير اليهود ومساواتهم بالآخرين في الحقوق ... ولكن الواقع أثبت فشل الوسيلتين ، فمناهضة السامية عززت انفصالية اليهود والهبت شعورهم واحساسهم بانعزال جنسهم ، وتحريرهم ومساواتهم بالآخرين ، مكنتهم من استخدام امكانياتهم الطبيعية مما ترتب عليه مبالغتهم في وصف ما وصلوا اليه من مكانة اقتصادية ... ان التنافس الاجتماعى مضى في مصلحة اليهود في فروع هامة من فروع النشاط كالتجارة والمال والاعمال الحرة ، وقد كان من شأن هذا الوضع اثارة حركات جديدة لمناهضة الجنس السامى ، وهكذا سار اليهود في حلقة مفرغة لا يمكنهم الخلاص منها - ولم يحل الزواج المختلط الذى تم بين المسيحيين واليهود هذه المشكلة ، وان كان يعتبر شرطا اساسيا لتحقيق الاندماج الشامل بين اليهود والمسيحيين واذابة الفوارق الدينية بينهما ، واتمائهم اخيرا ، الى جنسية واحدة .

وقد قال هرتزل انه وحتى لو تم تعميم الزواج المختلط فانه من المتعذر أن نقضى على الشعور المعادى لليهود لان ذلك لن يحول دون تمكن اليهود من الحصول على النفوذ الاجتماعى الذى يناسب ما يتمتعون به من مكانة اقتصادية واذا كان النفوذ الحالى لليهود يشير هذا الغضب واليأس ، فماذا يكون مصير اليهود وماذا عسى أن يتعرضوا له في هذا الصدد ، لو ازداد نفوذهم وسلطانهم ..

ويمضى هرتزل فيقول :

« على ان الشعور المعادى للسامية حيثما وجد مقضى عليه بالصبر واليأس والقنوط ، فان العدو لن يتغلب علينا باضطهادنا ويستحيل عليه - وفقا للأوضاع القائمة - أن يتخذ ضدنا أى اجراء يمكن أن ينال منا - واذا اراد البعض أن ينتزع من اليهود ما يتمتعون به من المساواة في الحقوق في البلاد التى يتمتعون فيها بذلك ، كان من شأن هذا الاجراء أن يندفع اليهود أغنياء وفقراء الى الاحزاب الفوضوية واذا وجد اتجاه لمحاربة اليهود في ثرواتهم أفضى هذا حتما الى اضطراب يزلزل الكيان الاقتصادى للدولة التى اتبعته بحيث لا تقضى الازمات الاقتصادية فيها على اليهود وحدهم ولا يكونون هم أولى الضحايا فيها . اما القول بأنه على اليهود أن ينتظروا لحل مشكلتهم حتى يتم

**التطور بالتسامح والمحبة بين البشر ، فهو قول فارغ ، وأمل أثبتت
الاحداث على انه سراب ، وغير صحيح .. بل هو مجرد ثرثرة عاطفية ...**

ويستطرد هرتزل فيقول في مؤلفه : « تلك هي المشكلة اليهودية ،
المشكلة التي حارت في حلها الامم المتحضرة ، لانها من بقايا العصور
الوسطى ، والتي برغم ما أبدى لحلها من النيات الطيبة لم تتمكن الدول من
التخلص منها ، غير أن حلها بصفة نهائية ، مثير اذا وضعناها في وضعها
الصحيح ، ونظرنا اليها في نطاق السياسة الدولية ، فمشكلة اليهودية
ليست بمشكلة اقتصادية ولا بمشكلة دينية بالرغم من أنها تتلون تباعا
- بهذين اللونين ، وانما هي مشكلة قومية ولكي نحلها ، يتعين أن نجعل
منها - قبل كل شيء ، مشكلة عالمية ، وأن نقدمها على هذه الصورة للدول
العظمى لنفرضها عليها فرضا .

لقد جعل الاضطهاد منا مجتمعا تاريخيا يتميز بتجانسه ، سواء
أردنا أو لم نرد ، فقد أصبحنا شعبا ، بل شعبا موحدًا واذن فليعط هذا
الشعب السيادة على أرض معينة تتفق مع حاجاته المشروعة ، وبهذا وحده يتم
حل المشكلة اليهودية ... ولقد بذلت محاولات من هذا القبيل وفشلت ،
وما ذلك الا لانها كانت محاولات ضئيلة ، وكانت نقطة البدء فيها غير ثابتة ،
ولان الرجال الذين يتولون قيادة هذه الحركة لم يخاطبوا العواطف
العميقة في المجتمعات اليهودية وتجاهلوا حاجاتها الاساسية ... ليس في
العالم من يستطيع أن ينقل شعبا بأسره من مكان لآخر .. ولكن العقيدة
- وحدها - تستطيع ذلك ، ان الايمان بقيام دولة يهودية هو القوة التي
تستطيع هذا ، وفي هذا الليل المظلم الطويل الذي أطبق على تاريخ اليهود .

لم يكف اليهود يوما عن التفتي بحلمهم القومي المنتظر ويومهم
الموعود في اورشليم ... هذه هي عبارتنا الموروثة وعلينا أن نثبت ان هذا
الامل يمكن تحويله الى واقع وحقيقة .

انه لمن الممكن أن تقوم دول جديدة ، ولا نستطيع تجاهل هذه
الحقيقة .. ان المستعمرات تنفصل عن الدولة التي تسيطر عليها وترعاها ،

وأن الرعايا يتخلصون من صاحب السلطان عليهم .. ان أراضى جديدة
تكتشف أو تفتح وتصبح دولا حرة ذات سيادة .. ان الشعب اليهودي لم
يملك بعد أرضاً ، ولكن ليست المساحات الواسعة هي التي تنشئ الدول ،
وانما الذي يقيم الدول هم الرجال الذين يتضامنون ويتحدون في ظل
سيادة يعترفون بها ..

ان الشعب هو الاساس الانساني للدولة وليست الاراضى هي الاساس
المادى لها ، وان الاساس الانساني هو الأهم ، واذا أردنا أن نبحث عن
سند قانوني لقيام الدولة اليهودية الجديدة ، وجدنا في نصوص التشريع
الروماني ما يبرر لنا التمسك بهذا الحق .. فمبدأ تطبيق قاعدة ادارة
« ملك الغائب » يعطى كل فرد الحق في التدخل والحق في أن يتولى بحكم
اندوافع الانسانية والصدقة - شئون من يهددهم الخطر ، يفعل ذلك من
تلقاء نفسه ودون وكالة وبموجب الضرورة القصوى الملحة ، وان اليهود
المشتتين في سائر انحاء الارض والعاجزين عن تولى شئونهم السياسية
بأنفسهم ليعتبرون في حكم هذا المالك الغائب أو الذي يتعذر عليه مباشرة
شؤنه ولا بد له من راع يتولى عنه ذلك ، وان هذا الراعى لا يمكن ان يكون
فرداً ، وانما هو شخصية معنوية ونسبها بالمجتمع اليهودي ، لان الامر
غالباً ما ينتهي بزعامة اليهود البريطانيين لهذه المصالح اليهودية ولان هذه
الجماعة تحتاج في أول أمرها الى حماية دولة من الدول العظمى تقف
بحزم في جانب الساميين ... وهذه الهيئة التي تتمتع بالشخصية المعنوية
ستستمد سلطانها من القيمة والقدرة المعنوية ومن انضمام سائر يهود
العالم لها ، وسوف ينتهي الامر بسائر الحكومات الى الاعتراف بها كسلطة
سياسية ذات سلطان ، وبمعاونة هذه الدول ستشرع هذه الهيئة في تأمين
وجودها وسلطانها على قدر محدود من الاراضى وفقاً لاحكام القانون
الدولى العام ...

الفصل الثالث والعشرون

الصهيونية وفلسطين

« الصهيونية تتجه الى فلسطين لتقوم بحراسة الشرق خدمة للغرب - وتعرض »
« على الباب العالي سداد جميع ديونه مقابل منحها فلسطين مع اتجاهها للغرب ليكفل »
« لها البقاء - قرارات مؤتمر بازل عام ١٨٨٧ - الصهيونية تطالب بمستعمرات لها »
« في فلسطين - هنري مازيل يحذر العرب في عام ١٩٠٤ ويقول انه يلحق شعبا سوف »
« يتمكن من الوصول الى ارض الميعاد ويعمل عندئذ على تقتيل وابداء وتسخير اهلها - »
« الصهيونية والدول المتحاربة وولاء اليهود للدول التي يتمتعون اليها سياسيا - دور »
« اليهودي الأمريكي - مقدمات وعد بلفور - الوسطاء - اهمية اقامة دولة يهودية »
« متاخمة لحدود مصر وموالية لبريطانيا - (وايزمن) يعرض تكوين جيش يهودي »
« يستولي على فلسطين منفردا وقبوله للحماية البريطانية - مارك سايكس يفاوض في »
« الوقت نفسه فرنسا والعرب واليهود - تحويل مصر الشرق وفلسطين وتقسيد »
« بريطانيا اتفاقيات يعارض بعضها بعضا - لويد جورج يعترف بدور اليهود في الحاق »
« الهزائم بالجيش الروسي وتحطيم الجبهة الداخلية في روسيا وزعزعة حماس الروس »
« ضد الحرب - الغرب يسخر الصهيونية لتحويل يهود ألمانيا الى موقف مساند »
« للحلفاء ضد ألمانيا - ألمانيا تحاول حمل تركيا على اصدار تصريح بمنح اليهود حقوقا »
« في فلسطين - بريطانيا ماضية في تأييد الصهيونية مقابل تعهداتها باستدراج الولايات »
« المتحدة الى الحرب في جانب الحلفاء - دور القساضي «برانديس» وسر « مارك »
« سايكس » - اليهود يعلنون لأول مرة عزمهم على اقامة دولة لهم تمتد من البحر »
« الابيض الى الفرات - الحلفاء مازالوا في حاجة الى تأييد العرب - لورانس يخدع »
« العرب ويفرر بهم - تعليق «ليدل هارت» - موقف الشريف حسين - الصهيونية »
« تحتفل بتصريح بلفور - خطاب «مارك سايكس» - خطاب «وايزمان» - الصهيونية »
« تقرر بقيادة العرب - (فيصل) و «وايزمان» - تجاهل زعماء العرب لنيات الغرب »
« والصهيونية لتبرير تأييدهم للغرب » .

يستطرد « هرتزل » فيقول : - « ولكن الآلاف من الصالات التاريخية تربطنا بفلسطين ولو أمكن لصاحب العظمة سلطان تركيا أن ينزل عنها لنا ، أمكننا أن نقوم بشوية شئون تركيا المالية . . . وانا عندئذ سنقيم في فلسطين دولة محايدة ، ذات سلطة دائمة وثيقة بأوروبا التي تكفل وتضمن لنا البقاء ، أما فيما يتعلق بالأراضي المقدسة المسيحية ، فانا لن نعجز عن ايجاد صيغة من صيغ القانون الدولي لتكييف السلطان على هذه الاراضي ويكون من شأنها حماية كافة المصالح . . . انا سنقيم من أنفسنا

هرس الشرف على الاراضى المقدسة ونكفل بقاءنا وقيامنا بواجبنا أو أن قيامنا بحراسة الشرف هذه ستكون الرمز الحى لحل المشكلة اليهودية بعد ثمانية عشر قرنا من العذاب الاليم ومتى تم لنا الحصول على الاراضى المطلوبة ، فان الجمعية اليهودية سوف تقوم بتنظيم هجرة اليهود ، ومن جهة اخرى مستظم تملكهم للاراضى ، ولذلك سوف تفوض لمؤسسة جديدة بعض حقوقها (سماها بالشركة اليهودية) وهى شخصية اعتبارية خضعة لحماية التشريعات البريطانية وتكون مهمتها تصفية شئون المهاجرين ومصالحهم المادية ، ونضع فى هذا البلد الجديد اسس العلاقات الاقتصادية والعلمية والمعنوية بين اليهود

ثم يمضى هرتزل فيقول « ان فلسطين هى وطننا التاريخى الذى لا يمكن أن ننساها ، ان مجرد ذكر هذا الاسم ، يكفى - فى ذاته ليكون نداء له قوته المؤثرة فى نفس الشعب اليهودى » .

« انا لو قبل السلطان اعطاءنا فلسطين فسنستطيع أن نسوى كل ما على تركيا من ديون ، وبالنسبة لاوروبا ستكون جزءا من الحاجز الذى نقيمه ضد آسيا - انا سنكون النقط المتقدمة للحضارة الاوروبية ضد البربرية الآسيوية وسنظل بوصفنا دولة محايدة - مرتبطين بصفة مستمرة بأوروبا التى سوف تضمن وتكفل لنا البقاء . »

ولقد استجاب لدعوة هرتزل اليهود من سائر انحاء العالم ، وانعقد المؤتمر الصهيونى الاول فى مدينة « بازل » بسويسرا فى ٤ من أغسطس سنة ١٨٨٧ ، حيث تم التصديق على قراره التالى .

« ان هدف الصهيونية انشاء دولة فى فلسطين للشعب اليهودى .
يضمنها القانون العام ، ووسيلتها لتحقيق ذلك ، هى .

اولا - تشجيع استقرار الزراع والعمال المهرة ورجال الصناعات اليهود فى فلسطين بصفة فعالة .

ثانيا - عن طريق تنظيم واشراك اليهود كافة فى معاونة الجمعيات

المحلية والاتحادات العامة في الحدود التي تسمح بها قوانين البلاد التي تنشأ فيها تلك الجمعيات والاتحادات •

ثالثا - تثبيت الشعور بالكرامة الشخصية والوعي الوطني بين الامة اليهودية •

رابعا - تشجيع الاجراءات التمهيدية للحصول على موافقة الحكومات وهي الموافقة الضرورية للوصول الى تحقيق اهداف الصهيونية •



لقد وجدت الدعوة الصهيونية بين اليهود انصارا وخصوما ، ولكن انصار الدعوة تفوقوا وهكذا بدأ يتضح الطابع السياسي الذي يرمى ، قبل كل شيء الى فرض وجود الامة اليهودية ولم تكن هذه الحرية تطالب بانشاء دولة يهودية ، فورا في فلسطين ، بل انها بدأت بالمطالبة باقامة مستعمرات يهودية فيها .. ولم تجرؤ الحركة في أول أمرها على اثارة مشكلة مستقبل فلسطين بشكل واضح ، بل انها استهدفت القضاء تدريجيا على العناصر غير اليهودية في فلسطين • ولقد تكهن الكثير من الكتاب منذ بداية القرن العشرين بتطور الدعوة الصهيونية ومطامعها مستقبلا وفي هذا الصدد كتب الكاتب هنري مازيل في سنة ١٩٥٤ يقول : -

« انا نرى وراء هذه الدعوة ظل موسى ، ذلك القائد الذي جمع بين جانب من الخشونة والوحشية جانبا من القدرة على الحاجة انا نلمح شعبا سوف يتمكن من الوصول الى ارض الميعاد ، وسيعمل عندئذ على تقتيل وابادة وتسخير أهلها • »

وهكذا ومنذ اكثر من نصف قرن لم تحف اهداف الصهيونية واطماعها عن اهل البصيرة من المفكرين والكتاب وكلما تقدم الزمن وضعت الصهيونية اليهود في انحاء العالم امام تلك المشكلة الدقيقة المرتبطة بولائهم للدولة التي يتمنون اليها سياسيا ، كما كان لزاما على الصهيونية أن تأخذ في اعتبارها رد الفعل الذي يحدثه في الرأي العام

العالمى مطالبتها بإنشاء دولة لها ، على حين كان العالم كله يعارض وقتئذ ، مبدأ قيام دولة يهودية يدين لها بالولاء سائر اليهود فى أنحاء العالم ، لأن ذلك كان من شأنه العودة باليهود فى جميع الدول الى وضعهم الاجنبى بالنسبة لسائر المواطنين فى الدول التى يقيمون بها .. ولم تكن هناك دولة ترتضى لنفسها ان يكون من بين رعاياها من يدين بالولاء لسلطة أجنبية عنها ، أو لدولة أخرى ،



ولقد ادرك قادة الحركة الصهيونية - اذ ذاك - الخطر الذى تتعرض له حركتهم فبادروا وأعلنوا أن الحركة الصهيونية لاتشمل الا أولئك اليهود الذين لايتمتعون بجنسية البلد الذى يقيمون فيه والذين لايعترف بهم كمواطنين ضمن ابنائها

ولكن الحرب العالمية الأولى ، حينما دارت رحاها ، مكنت للصهيونية ، لا من مجرد التوسع ، بل من استغلال الاحداث التى اعانتها على فرض نفسها فرضا على الدول المتحاربة ، فقد بادر زعماء الصهيونية بالاتصال بقيادة الدول المتحاربة وقسموا انفسهم فى هذا السبيل : فمن كان من اليهود دعاة الصهيونية يقيم ، ابان الحرب ، فى البلاد الخاضعة لألمانيا وحلفائها اخذ فى الاتصال بألمانيا والسعى للحصول على اعترافها بالحركة الصهيونية اعترافا رسميا والتسليم لها بما تزعمه من حقوق ، ومن كان من هؤلاء الزعماء الصهيونيين يقيم - اذ ذاك - فى البلاد الغربية اتجه الى السعى لدى سلطات الحلفاء الغربيين للحصول على مثل هذا الاعتراف وعلى تأييد الصهيونية ، وفى مقابل هذا الاعتراف والتأييد وما يستتبعهما من التزامات ، وعدت الصهيونية العالمية الحلفاء بتأييدها لهؤلاء ، وقد كان العنصر الاساسى فى جميع هذه المفاوضات يدور حول اليهودى الأمريكى .



قد يتبادر للذهن ان وعد بلفور قد جاء نتيجة لانفعال مفاجئ ، ولكن الحقيقة أن وعد بلفور صدر بعد مساومات ومفاوضات طويلة انتهت

بدخول الولايات المتحدة الحرب في جانب الحلفاء فمنذ قامت الحرب العالمية الاولى استوطن اثنان من زعماء الصهيونية ، هم تشيلنوف (Tschlenw) من موسكو ، وناحوم سوكولوف (Nahum Sokolov) من فارسوفيا ، في لندن حيث انضم اليهما فيما بعد الدكتور حايم وايزمان (Haim Weizman) وهو يهودى بولندى الاصل وتجنس بالجنسية البريطانية - وقد كان في دخول تركيا الحرب ضد الحلفاء فرصة أتاحت للصهيونية العالمية طالما كانت تسعى لتحقيقها ، وبفضل تأييد المستر « سكوت » صاحب جريدة « المانشستر جارديان » ، وصديق اللورد « بلفور » الحميم تمكن زعماء الصهيونية من اعداد برنامج يتفق مع اطماعهم ، وكانت الصورة التى انتهوا اليها اقامة مركز وطنى لليهود فى فلسطين تحت الحماية البريطانية •

وقد انضم الى هذه الجماعة السير « هربرت صمويل » الذى يقول فى مذكراته : « انه منذ اللحظة التى دخلت فيها تركيا الحرب أصبح من المتعين تحديد مصير جديد لفلسطين وكان موضع التساؤل يدور حول الدولة التى يمكن أن تخلف تركيا فى السيطرة على هذا البلد الذى يحد ويتاخم قناة السويس ، ولا شك فى أن بريطانيا نظرا لمركزها ومصالحها الاستراتيجية فى الشرق الاوسط ، كانت معنية بهذا المصير •

ويمضى هربرت صمويل فى مذكراته فيقول : انه بالاضافة الى هذه الاعتبارات كان عليه بوصفه أول وزير يهودى أن يتعرف موقف الحركة الصهيونية من فلسطين - ولا سيما بعد أن اقتنع بواجب العطف على هذه الحركة •

ثم يستطرد « صمويل » ، فيقول : انه رأى أنه اذا انتهى الامر بفصل فلسطين عن تركيا فمن الخطورة والحالة هذه ان تقع فلسطين تحت سلطان أى من الدول الاوروبية الكبرى ، ومن ثم فقد بادر بمقابلة سير « ادوارد جراى » وزير الخارجية البريطانية فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩١٤ وتحدث اليه عن مستقبل فلسطين ، وقال فى حديثه مع «جراى» ان ما بين الدول العظمى من منافسات قد تحصل دون انفراد دولة معينة بفلسطين ، وأنه قد تكون هذه فرصة مناسبة لتحقيق امل الشعب اليهودى المنشود لتكوين دولة لهم فى فلسطين ، وان تأييد روسيا لقيام مثل هذه الدولة يكسب روسيا ولاء الرعايا اليهود فى

المانيا والنمسا وبولندا وغاليسيا ، وهما بالإضافة الى ولاء يهود روسيا ذاتها . .

وقال : ان انشاء دولة يهودية في فلسطين سيجعل منها مركزا لحضارة جديدة يمتد اثرها الى ملايين اليهود المشتتين في انحاء العالم ، كما انه يتعين على النفوذ البريطاني ان يسهم بنصيب وافر في تكوين هذه الدولة لأن مركز فلسطين الجغرافي ومتاخمتها لمصر يجعل من نياتها تجاه بريطانيا امرا حيويا بالنسبة لهذه الدولة .

كما اشار هربرت صمويل على وزير الخارجية ان يتبنى يهود امريكا ويهود بريطانيا هذا المشروع لكي يتم انشاء هذه الدولة تحت رعاية أكثر الدول تقبلا واشتمالا على رعاية يهود . وأبدى هربرت صمويل ثقته بنجاح اليهود في انشاء هذه الدولة بما توقع من المصاعب التي ستعترضها .



ويقول هربرت صمويل ان وزير الخارجية البريطانية اظهر تأييده لهذا المشروع وان الوزير قال اذا ما تقدمت فرنسا أو أية دولة أخرى من الدول العظمى بمشروع يتصل بمستقبل سورية فانه يكون من الاهمية بمكان الا ترتبط بريطانيا بتخطيط يتعارض مع انشاء دولة يهودية بفلسطين .

ويقول هربرت صمويل ان وزير الخارجية البريطانية سألني هل اعتقد انه يتعين ربط سورية بفلسطين ؟ فأجبت انه من غير المرغوب فيه ضم بلاد كبروت أو دمشق لانها تضم أغلبية كبيرة من غير اليهود ممن لا يمكن اخضاعهم للدولة المقترحة انشاؤها .

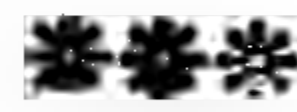
ويمضي هربرت صمويل فيقول : انه اشار الى أن المصلحة تقتضي ضم الجزء المتبقى من سورية الى فرنسا لان من صالح الدولة الجديدة التي سيتم انشاؤها أن تجاور دولة أوروبية بدلا من تركيا .

ويقول : انه تقدم بعد اجتماعه بوزير خارجية بريطانيا ببضعة اسابيع بمذكرة الى مجلس الوزراء البريطاني يقترح فيها ضم فلسطين الى الامبراطورية البريطانية مع تشجيع هجرة اليهود اليها . . . وانه ازاء تهكم رئيس الوزراء اسكويث Asquith الذي لم يكن مستريحا الى المشروع فانه تقدم في مارس سنة ١٩١٥ بتعديل في مقترحاته تتضمن أكثر من رأى من بينها اقامة دولة يهودية مستقلة او فرض الحماية البريطانية على فلسطين مع العمل على تشجيع استيطان اليهود لها .

ثم يكشف هربرت صمويل الغطاء عن مساعيه المتصلة خلال تلك الفترة لحمل الحكومة البريطانية على تأييد الحركة الصهيونية ويتحدث عن نجاحه في اشراكه لويد جورج في تلك المحادثات ، ويشير الى ما لهذا من أهمية خاصة ، لان لويد جورج ، قد خلف ، بعد ذلك ، اسكويث في رئاسة الوزارة البريطانية .

ثم يستطرد صمويل في وصف نشاطه في تأييد الحركة الصهيونية وانشاء دولة يهودية في فلسطين تحميها بريطانيا وتكون هذه الدولة الجديدة مدينة بالولاء لها كما تكون مركزا لحماية المصالح البريطانية في الشرق الاوسط

وهكذا وضع قادة الحركة الصهيونية عند مطالبتهم بانشاء دولة يهودية في فلسطين وبالرغم من عدم اعتراف الحكومة البريطانية بمطالبهم رسميا - وضعوا العقبات في طريق الاعتراف باستقلال دولة عربية تشمل سورية وفلسطين معا ، أو قيام دولة عربية تشمل فلسطين وحدها حيث كان العرب يمثلون اكثر من ٩٠٪ من مجموع سكانها ومنذ سنة ١٩١٤ حققت الصهيونية العالمية الكثير من اطماعها وقد رأت الاكتفاء بما وصلت اليه عندئذ ، ادراكا منها . . . بأن بريطانيا ، والحرب - اذ ذاك - في بدايتها - لا يمكن أن تمشي مع اطماعهم كلها والفصل آتئذ في مصير فلسطين في الوقت الذي كان مصير الحرب ذاتها مازال مجهولا .



ولكن صبر الحركة الصهيونية كان قد نفذ في عام ١٩١٥ فتقدمت للحكومة البريطانية بمذكرة رفعها الدكتور « حايم وايزمان » ، وعرض على الحلفاء تكوين جيش يهودي يتولى الاستيلاء على فلسطين منفردا واقامة حكومة يهودية فيها وفي مقابل اعتراف الحلفاء وتمكين اليهود من تنفيذ خططهم هذه ، عرض « وايزمان » باسم الحركة الصهيونية ، فرض الحماية البريطانية على الدولة اليهودية الجديدة لمدة تمتد الى خمسة عشر عاما . .

غير أن الحكومة لم تجرؤ - اذ ذاك على تنفيذ هذا الطلب الصهيوني وقد حفل عام ١٩١٦ بالمفاوضات التي أجريت بين الدول الغربية ولا سيما بين فرنسا وبريطانيا ، وقامت الدولتان بالفصل في مصير البلاد العربية الخاضعة للدولة العثمانية في اتفاقات يعارض بعضها بعضا ، فان الخيرين اللذين اشتركا في اعداد هذه الاتفاقيات ، وهما سير مارك سايكس ، - وجورج بيكو ، اتفها الى اعداد مشروع يحدد مصير فلسطين ، وبعث به سير ادوارد جراي وزير الخارجية البريطانية الى الحكومة الروسية ، وهذا نصه : -

« لقد وجه نظر حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، الى ما يقوم به اليهود من انشاء مستعمرات في فلسطين وان كان من المسلم به ان كثيرين من اليهود لا يبنون اهتماما بفكرة الصهيونية ، الا ان جانباً كبيراً من اليهود ذوي الحيشيات في سائر أنحاء العالم يقترحون عقد اتفاق يتناول فلسطين ويحقق تماما آماني اليهود فيها ، فاذا كانت وجهة النظر التي نلقها مطابقة وحقيقية فمن الواضح أنه اذا قمنا باستغلال الفكرة الصهيونية استطعنا تحقيق نتائج سياسية هامة ومن بين هذه النتائج احتمال تحويل موقف العناصر اليهودية المقيمة في المانيا وفي الولايات المتحدة وفي شتى البلاد التي تقف منا حالياً موقف العداء الى موقف مؤيد ومساند للحلفاء . . ان هدف بريطانيا هو تأمين حصولها على تأييد اليهود وان من رأى الحكومة البريطانية ان المشروع يجب ان ييسر لليهود الاستيطان في مستعمرات يهودية بفلسطين تستطيع في الوقت المناسب ان تنافس من حيث التعداد العرب المقيمين بها وعندئذ يتمكن اليهود من الاضطلاع وحدهم بادارة البلاد . . أما فيما يتعلق بالاماكن المقدسة وأورشليم فسنفرض عليها حماية دولية » .

ويقول المستر لويد جورج (Lloyd George) رئيس وزراء بريطانيا في اثناء الحرب العالمية الاولى معلقاً على المبررات التي دعت بريطانيا الى تأييد المفاوضات التي جرت بينها وبين الصهيونيين ، أنه كان هناك خطر كبير من وراء نجاح ألمانيا وحلفائها في كسب تأييد اليهود ، لانه بفضل اليهود في بولندا أمكن لالمانيا أن تلحق الهزائم الساحقة بالجيش الروسي ، وبفضل تأييد اليهود في بولندا وفي روسيا أمكن لالمانيا أن تحطم الجبهة الداخلية الروسية وتبعث فيها حالة الفوضى التي أدت الى ثورة ١٩١٧ ، بل أكثر من هذا فان اليهود في روسيا

كانوا أداة ألمانيا لنشر الدعوة ضد الحرب لزعة الحماس الوطنى بين الروس ، وهذه كانت عوامل ذات أثر بالغ فيما حققته ألمانيا من انتصارات حربية وقشذ ، وقد خشيت بريطانيا ان تتحول جهود اليهود للعمل ضدها وضد فرنسا فى حربهما ضد ألمانيا وتعمل جهودهم ضدها لا فى شرق أوروبا فحسب بل وفى الولايات المتحدة الامريكية حيث كان لهم النفوذ الاكبر فيها ..

ومما دفع الحكومة البريطانية الى تأييد الحركة الصهيونية أن هيئة اركان حرب الجيش الالماني الحت على الساسة الالمان فى عام ١٩١٦ لاستصدار تصريح من الحكومة التركية تكفله المانيا ، ويضمن لليهود اعادة توطينهم فى فلسطين تحت التسمية التى يتفق عليها ، وهكذا كان الامر سباقا على نشدان ود اليهود بين ألمانيا من جانب ، والحلفاء الغربيين من الجانب الآخر ، سباق د بين الطرفين على كسب تأييد الحركة الصهيونية العالمية . .

وكان من الطبيعى أن تمضى بريطانيا فى خطتها الرامية الى الاتفاق مع الحركة الصهيونية العالمية وعهدت الحكومة البريطانية الى سير مارك سايكس (Mark Sykes) الذى تولى المفاوضات الخاصة بمستقبل الشرق العربى بالسعى لكسب اليهودية العالمية الى جانب الحلفاء، فرأى أن فى استطاعتها اذا ما حركت ما لبعض يهود الولايات المتحدة من نفوذ دفع هذه الدولة لا الى مساندة الحلفاء فى كفاحهم ضد المانيا فحسب ، بل ان فى استطاعة يهود الولايات المتحدة اقناع الرئيس ولسن (Wilson) بالمشاركة الفعلية فى خوض الحرب الى جانب الحلفاء الغربيين ، وأن ذلك لايمكن أن يقع مالم يتحقق شرط اساسى ، هو تأمين فلسطين لليهود . ومن بين اليهود الذين سعى مارك سايكس للتأثير عليهم ، القضاى لويس برانديس (Louis Brandeis) عضو المحكمة العليا الامريكية ، وقد كان واسع النفوذ لدى الرئيس ولسون وقد عرض الامر على مجلس الوزراء البريطانى الذى رأى انه لا ضرر فى عقد اتفاقيات حتى ولو كانت متضمنة ما يعارض اتفاقيات قائمة ، وصرح للسير مارك

سايكس ، بمفاوضة الصهيونيين الامريكيين في مستقبل فلسطين وفي تأييد أمريكا لفرنسا وبريطانيا في حربيها ضد ألمانيا ..

لقد كان سير مارك سايكس وكيلا للوزارة كما كان سكرتيرا لمجلس الوزراء الحربي البريطاني في الوقت نفسه وكان على علم تام بجميع ما عقدته بريطانيا من اتفاقيات سرية أو علنية ، ومنها ما كان قد تم عقده باسم حكومة بريطانيا بين سير هنري ماكماهون والشريف حسين بالنسبة لمستقبل البلاد العربية ، ولقد شرع سير مارك سايكس تحت اشراف سير موريس هانكي وزير الحربية البريطاني في مفاتحة المسيو سوكولوف والدكتور وايزمان في مستقبل فلسطين ولما وصلوا الى اتفاق مبدئي رؤى ارسال كتاب سرى للقاضي برانديس (Brandeis) ، وقد أخطر في هذا الكتاب بأن الحكومة البريطانية على استعداد لمعاونة اليهود للحصول على فلسطين مقابل معاونة وتأييد اليهودية العالمية وتأييد الولايات المتحدة لقضية الحلفاء وبعبارة أدق طلب من القاضي برانديس أن يحمل الولايات المتحدة على اتخاذ موقف ايجابي لمصلحة الحلفاء الغربيين .

ولقد أرسلت وزارة الخارجية البريطانية تلك الرسالة بالشفرة رسميا ، الى السفارة البريطانية في واشنطن ، ومنذ هذه اللحظة شرعت الصهيونية العالمية تعمل بتأييد رسمي باعتبار أنها خليفة لتعرف بها الحكومة البريطانية وسائر الحلفاء الغربيين .

ولقد شرعت الحكومة البريطانية بواسطة ممثلها سير مارك سايكس ، في مفاوضة زعماء الحركة الصهيونية وهم وقتئذ ، اللورد روتشيلد (Lord Rotchlld) وسير هربرت صمويل (Herbert Samuel) وبتوتش (Bentwich) الذي أصبح في عهد الانتداب على فلسطين نائبا عاما فيها ، والدكتور وايزمان ، والمسيو سوكولوف ، فتوالت اجتماعاتهم مع سير مارك سايكس الى ان انتهت تلك الاجتماعات بتحديد معالم السياسة الصهيونية والسياسة البريطانية تجاه فلسطين ، كما تم الاتفاق بينهم على تجنب تدويل مشكلة فلسطين ، وعلى الاعتراف بوجود الشعب اليهودي الذي يتم تطويره في ظل الحماية البريطانية .

وفي هذه الاجتماعات ، سجلت لأول مرة وجهة نظر اليهود ، وجهة نظر الصهيونية العالمية لإنشاء دولة فلسطين الكبرى التي تمتد حدودها من البحر الأبيض المتوسط الى الفرات بوصفها الهدف الأخير للحركة الصهيونية .

كما تم الاتفاق بين زعماء الصهيونية وبين الحكومة البريطانية على تشكيل لجنة المفوضات بين الجانبين ، وقد مثل الحكومة البريطانية في هذه اللجنة سير « مارك سايكس » ، وانضم اليه فيما بعد زميله المسير « جورج بيكو » ممثلا للحكومة الفرنسية ، وتولت اللجنة المفاوضات التي انتهت في ٢ من نوفمبر سنة ١٩١٧ بإعلان « وعد بلفور »

وأنه لما يوضح دهاء وخبث السياسة البريطانية ، أن سير « مارك سايكس » والمسيو « جورج بيكو » كانا بطلى الاتفاقيات التي عقدت من قبل لتقرير مصير الشرق ، وهما اللذان قاما بأقناع العرب في شخص الملك حسين بنوايا الحكومتين البريطانية والفرنسية تجاه العرب !

غير القادة الاحرار من العرب قد كشفوا غدر الحلفاء الغربيين لهم وخيانتهم لقضيتهم واذ تكشفت للعرب هذه الحقيقة كن لا بد للدولونيل لورانس الذي كن - دائما - اداة الحلفاء للتغريب بالعرب ، من الظهور على المسرح ، ليلعب أبرع دور قام به اذ ذاك في المحيط العربي لمصلحة الحلفاء ..

كان هجوم الحلفاء قد فشل في فلسطين وتخرج الموقف ولم يتمكن سايكس وبيكو من نهضة خاطر الشريف حسين وتطمين ابنائه عن المستقبل الذي وعدوهم به ولما اشتد تخرج الموقف تدخل الكولونيل لورانس ليحسم الموقف لمصلحة بريطانيا العظمى .. ويقول الكابتن ليدل هارت Liddle Hart في مؤلفه عن حياة الكولونيل لورانس :

« ان لورانس أكد لزعماء العرب باسم بريطانيا العظمى احترامها لجميع ما تعهدت به لهم نصا وروحا وتكفلها بتنفيذ هذه التعهدات ، ويمضي الكابتن ليدل هارت فيقول : ان لورانس أعطى هذه التأكيدات والتعهدات في الوقت الذي يعلم فيه تماما أنه في حالة انتصار بريطانيا العظمى في الحرب ستصبح جميع هذه الوعود والتعهدات كأنها حروف ميتة ، ولكنه اضطر ليدل وعوده وتأكيداته لأن العون العربي كان وقتئذ العامل الأساسي لتحقيق انتصارنا في حربنا ضد الأعداء في الشرق ،

ولقد وثق العرب فيما بذل لهم من وعود وعهود وقاموا بتلك الأعمال
الجليلة التي خدعوا بها قضية الحلفاء .

ثم يعشق الكابتن ليدل هارت على موقف لورانس فيقول : « ولكن
بدلاً من أن يفخر لورانس بالنجاح الذي حققه العرب كان يشعر دائماً
بمرارة الخجل من نفسه لفكره بقضيتهم » .

وهكذا يعترف « لورانس » وكما يسجل « ليدل هارت » كان الحلفاء
يغترون بالعرب ويخدعونهم طالما كانوا في حاجة إلى عونهم . . .

لقد عرف ما تضمنته اتفاقيات سايكس - بيكو من شروط . ولم
تكن المفاوضات الجارية بين الهيئات الصهيونية وفرنسا وبريطانيا موضع
شك في أنها كانت تتجه إلى المزيد من التطور والتوسع وكان بوسع العرب
أن يستغلوا الظروف المناسبة ليعملوا لمصلحتهم ولكن لسوء حظهم قد اسلموا
مصيرهم بيد الشريف حسين الذي أصبح ملكاً على الحجاز والذي تولى
مفاوضة الحلفاء هو وأولاده باسم العرب . ولما وقعت الواقعة وكشفت
الحقائق ، فماذا كان موقف الملك حسين ؟ . . .

يقول الكابتن ليدل هارت : ان الملك (حسين) عندما تبين حقيقة
الموقف صرح بما يأتي : « لقد استمعت إلى البريطانيين وأنا غير مؤمن وغير
واثق بما سمعت . لقد تركتهم يعملون على اغرائي ويبتغونني ، لقد
ساهمت في الأبقاء على الامبراطورية الاسلامية الخاضعة لبريطانيا
بفضلنا ظلت الطريق إلى الهند مفتوحة طوال مدة الحرب ، ولقد ظلت مصر
تابعة لتوجيهاتنا وامتنعت عن التحرك لتحقيق آمالها ، وبفضلنا تخلت
دمشق عن مساندة القضية التركية . . . ويا للأسف ، كنت أعتقد أنني أعمل
في سبيل المجد والنوحسدة . . . ان الأمور قد تطورت على عكس ما كنت
أرجو وآمل ، فلنستسلم ولكن لا نفقد ثقتنا بالله . . . فلنوحد جهودنا ،
ونبذلها لمصلحة السلم ومصلحة أمن الحجاز . . . »

هذا ما قاله الملك حسين . . . أما عن الكولونيل لورانس فقد كان
بوسعه بدلاً من أن يخادع العرب - الذي كان يزعم الوفاء والاخلاص
لقضيتهم - كان بوسعه أن يكشف العرب بما تم عقده من اتفاقيات تقضي
على مستقبلهم .

ولم يكن قد أذاع سرا لو أنه فعل ذلك ، لان تلك الاتفاقيات نشرت وعسرفت في سائر العالم ، ولم يكتف أمرها الا عن العرب ، كان بوسع لورانس ، أن يجاهر باستكباره لما عقد من اتفاقيات تخل بشرف بريطانيا العظمى وبتعهداتها ، وهي الدولة التي كان يعمل لخدمتها ، ولبقاء عظمتها .

ولكن لورانس مضى في خداعه للعرب ، وبلغت الجرأة به أن يذل لهم من العهود ما كان يعلم يقينا باستحالة تنفيذها بل كان يعلم أنه لا يملك التحدث في هذا الصدد باسم بريطانيا .. لقد حطم الكولونيل لورانس آمال العرب وأيد خيانة بريطانيا العظمى لقضيتهم ، بل انه ذاته خن قضية العرب الذين كان يعتقد بصداقتهم ويفخر بمعاونتهم ... وكان كل أثر لهذه الخيانة ولهذا الغدر مجرد شعور بالخجل .. !



وبينما كانت هذه الأمور تجري في الشرق العربي كان اليهود في لندن يحتفلون بتصريح بلفور ، كانت الاجتماعات يتوالى عقدها ، وكان سير «مارك سايكس» يقف ليلق على التصريح ويحاول أن يتجاهل الاهداف الحقيقية بعيدا وقريبا مما تستهدف الصهيونية تحقيقها في فلسطين ، فيقول السير «مارك سايكس» : انه كان يؤمن بالحركة الصهيونية ، لأنها كانت في تقديره - حركة مثالية .. ويشير مارك سايكس بتعاون الجنسين العربي واليهودي معا ، ويزعم أن هذا التعاون في مصلحة البشر جميعا .

والغريب ان الرجل الذي يدعو الى هذا التعاون ، هو ذاته الذي تولى المفاوضات بين الحكومة البريطانية والهيئات الصهيونية ، وهو الذي يعلم تماما حقيقة أهداف الصهيونية ، وهو الذي سمع بأذنيه الخطة الصهيونية التي تهدف الى توطين اليهود بفلسطين عن طريق الهجرة الجماعية حتى يصبح العرب أقلية قليلة في بلادهم وليتمكن اليهود حينما تتحقق لهم الأغلبية العددية من انشاء الدولة اليهودية في فلسطين بأكملها .. بل أكثر من هذا فان سير «مارك سايكس» الذي أبدى هذه المشورة كان هو ذاته طرفا فيما طلبه من الحلفاء لد حدود اسرائيل الى نهر الفرات وانشاء الدولة اليهودية في فلسطين الكبرى .. فما كان يقصد سير «مارك سايكس»

بقيام ألفة وتفاهم بين الجنسين العربى واليهودى ... كان مقصده الحقيقى من وراء هذا التفاهم والألفة نزول العرب عن حقوقهم الطبيعية وتخليهم عن بلادهم وديارهم ..

والا فكيف تفسر مطالبته هذه للعرب ، وهم الأغلبية مع تلك الأقلية التى كانت اذ ذاك فى سبيل تسليها الى وطن العرب لسلبهم اياه وطردهم منه ... ؟

أيمكن أن تفسر هذا الاتجاه من الرجل بغير طبيعة الخلق البريطانى كما شرحناه فى باب الاستعمار ، فليس من المعقول أن يكون « سير مارك » من البلاهة بحيث يعتقد ما يبداه من رأى فى هذا الصدد ، وليس من المعقول أن يؤمن بالسلام فى دعوة للتآخى دعا اليها رجل لم يؤمن بالتآخى ولشعب لا يعرف تآخيا ولا محبة ، رجل شحذ السكين وقدمها للقصاب لكى يذبح الشاة ، ثم وقف ليدعو الشاة الى التآخى مع القصاب ... ! ألم تكن كل مفاوضات « مارك سايكس » واتفاقياته التى عقدها مع الحلفاء من أجل خدمة الصهيونية فى فلسطين ؟ ألم يكن ذلك كله بمثابة السكين أعدها - سرا - للقضاء على العرب ... ؟

ولقد كشف سير « مارك سايكس » عن حقيقة شعوره وعن اتجاهه الأصيل ، عندما قال فى تصريح له : ... اذا أسىء فهم الحركة الصهيونية ، فان ذلك سيكون بداية الكفاح والصراع بل أقوى صراع عرفه العالم حتى اليوم ...

ولقد وقف الدكتور وايزمان ، ليجيب - باسم الحركة الصهيونية - على تصريحات « السير مارك سايكس » فقال : « لقد وجه الينا فى هذه الليلة انذار وهو انذار خضير وحكيم وهام وأن أهميته العظيمة قد جاءت من كونه صادرا من ذلك الرجل الذى ساهم بقسط أكبر من غيره لحمل الحكومة البريطانية على اصدار تصريح بلفور لقد اضطلع بمهمة الارشاد ، وحقا انه كان المرشد ومازال ، ونرجو أن يبقى ذلك الرجل مرشدنا العظيم دائما ولكن اسمحوالى أن أقول لكم اننى استمع الى بعض مقاطع هذا الانذار بشعور من العجب ، لانى أعتقد أن هذه العبارات لم تكن

ضرورية ، على الأقل فيما يتعلق بالصهيونية ، وقال : ان فلسطين التي نأمل تشييدها لن تكون صورة طبق الاصل مما هو قائم الآن في العالم وانما ستكون صورة أفضل .. لن تكون صورة لسويسرا أو بلجيكا .. فليس هناك ما يدعو الى تكرار هذه الصور ، انها ستكون صورة منبثقة من أرض يهودية ، ومن روح يهودية ومن عبقرية يهودية .. اننا سنسخر في خدمتها تلك التجارب التي جمعناها خلال الآلاف من السنين . وستكون فلسطين الينبوع الذي ستدفق منه آمالنا التي نحيا ونعمل من أجلها .. ،

ذلك ما قاله الدكتور وايزمان في خطابه هذا ، ونلاحظ أن وايزمان قد أبرز الصورة التي تريدها الصهيونية لفلسطين مراعيًا ومؤكداً أنها صورة أخرى جديدة تناقض كل التناقض صورة الدول التي تحترم فيها مختلف الجنسيات مثل سويسرا وبلجيكا ، فقد تجنب وايزمان أية إشارة يستفاد منها ان الحرية الصهيونية ترمي الى اثناء دولة يتمتع كل جنس فيها باستقلال ذاتي ، أو اقامة دولة يمكن أن ينتهي فيها الامر الى التقسيم .

ثم تلا الدكتور وايزمان - المسيو سوكولوف ، وهو أحد الذين خاضوا الحكومة البريطانية باسم الحركة الصهيونية وصرح قائلاً : اننا لانزعج انتزاع ملك الغير .. اننا نذهب الى فلسطين لكي نحصل على الارض التي نتظرنا ونستقر في كل مكان يتسع لنا ، ونعيش على أفضل الاسس مع جيراننا ، نعيش ونترك غيرنا يعيش ... ان فلسطين لا تعتبر بلادا خاصة بالسكان ومتحضرة وتسودها الرفاهية ، وان مهمتنا هي تحقيق ذلك كله . وفي هذا السبيل سنخسر ثرواتنا ونشاطنا وذكاءنا ، وأحب أن أضيف أنه كان شرف مقابلة البابا رئيس الكنيسة الكاثوليكية ، ولقد قلت له : اننا معشر الصهيونيين نبغض كلمة التسامح ، اننا نكره التسامح في حقنا من جانب أولئك الذين ليسوا يهود ، ولا نرضى أن يرتضوا بدورهم ، هذا التسامح منا ، ونحن نعلم أن فلسطين حافلة بالاماكن المقدسة للعالم المسيحي وللعالم الاسلامي ولنا معشر اليهود ، وأنه لن الغباء أن تتجاهل هذه الحقيقة الواقعة ..

لذلك يتعين أن نجعل من فلسطين - تلك الأرض التي تختفى عليها جميع المنازعات الدينية ونلتقى عليها جميعا ... هذا ما صرحت به لرئيس الكنيسة المسيحية .

وهكذا مضت الحركة الصهيونية في التفرير والمخادعة ، وقد امتد التفرير الى أوساط العرب كي تهدىء الصهيونية من روعهم وتحاول كسبهم الى جانبها ... ففي يوليو سنة ١٩١٨ سافر الدكتور وايزمان على رأس بعثة صهيونية لزيارة الامير فيصل بمصكره في العقبة .. ذهب وايزمان للقيام بهذه الزيارة واجراء المباحثات مع الامير فيصل ، بعد اعلان وعد بلفور ... وقد أجمعت المصادر المختلفة وقتئذ على أن المقابلة التي تمت بينهما كانت مقابلة ودية سادها التفاهم التام ..

والحق أن هذا يبدو غريبا ولا سيما اذا عرفنا أن تلك المقابلة التي اتسمت بطابع الود والتي ساد الحديث فيها التفاهم التام قد وقعت بعد صدور تصريح بلفور ، وبعد أن اتضح - تماما - تصميم الصهيونيين على تحويل فلسطين الى دولة يهودية ..

ولا يمكن أن نعلق على موقف الامير فيصل في هذا الشأن وعلى تفاهمه اذ ذاك - مع وايزمان وبعثته الصهيونية ، وما الإلتزاء وقبله من عهودهم ووعودهم . نفول : انه لا يمكن التعليق أو التصدي لهذا الموقف بأكثر مما قاله الملك حسين عندما عرف تصرف الامير فيصل في مستقبل العرب على هذه الصورة ، فقد ادلى بتصريح سجله الكابتن ليل هارت ، قال فيه : « ان فيصل قادر على أن يبيع نفسه نظير صحن من العلس ! »



لقد كان واجبا على العرب بعد أن تبنوا من واقع اتفاقيات سايكس بيكو التي نشرت والتي أخذت فيها فلسطين وضعا خاصا أن العرب قد صمم على بتر فلسطين من الجسم العربي - كان واجبا على العرب ان يدركوا بعد نشر تصريح بلفور وما تلاه من تصريحات الصهيونيين أن في عزم الغرب مؤازرة الصهيونية العالمية وتحويل فلسطين الى دولة يهودية ، ولكن العرب بفضل تقرير قادتهم تجاهلوا هذه الحقيقة وقتئذ ومضوا في تأييدهم لقضية الحلفاء دون أن يشيروا مستقبل فلسطين وحقوق العرب .. !

الفصل الرابع والعشرون

المشكلة الفلسطينية

« المرشال اللبى يشيد بذكرى الحروب الصليبية - الاحتلال البريطانى لفلسطين بشر الصراع السياسى والطائى - عناصر المشكلة الفلسطينية - مشكلة قانونية استنادا الى الموائيق - اتفاقية ماكماهون حسين ووعد بلفور - وطن قومى ام ماوى قومى - لويد جورج وتعريف مدلول الماوى القومى وتفسيره : امكان يتجمع فيه اليهود ام دولة لهم يحكمها يهودا مصلحة اليهود - اجماع اليهود على طلب الحماية البريطانية لهم فى فلسطين - استبعاد سيادة اليهود على الاماكن المقدسة - لورد كيرزون وفلسطين - لورد بلفور يوضح مفهوم الماوى القومى ، مركز لحياة اليهود ولثقافتهم - تعريف وايزمان امام مجلس الحلفاء الاعلى وكشفه لخطه الصهيونية لتشيسيد قومية يهودية وصنع فلسطين يهودية - استيلاء الصهاينة على فلسطين يجنب الغرب خطر القومية العربية - الغرب يحرص على أن تكون فلسطين تحت سيطرته ونفوذه وبعبءة عن يد العرب - فلسطين اليهودية جسر يفصل بين العرب فى آسيا والعرب فى افريقية - اليهود يحرصون على تقاضى ثمن خدماتهم للغرب - مطامعهم فى انشاء دولة اسرائيل الكبرى - بريطانيا تعلم اهداف الصهيونية وتؤيد غاياتها ، وتعمل على تحقيقها ، والخلاف بينهما لم يكن على الهدف بل على الوسائل وعلى حجم دولة اسرائيل وشكلها وعلى الوقت الملائم لقيامها - سياسة بريطانيا لخدمة اليهود وسرعة استجابتها لمطالب الصهيونية العالمية مرتبطة بتطور علاقاتها بالعرب وعلى وجه التخصيص مصر - مؤتمر الصلح يفسح صدره للصهيونية العالمية ويأبى الاستماع لقضايا الحرية فى مصر والهند وايرلندا وقضايا التفرقة العنصرية - الصهيونية ومشكلة ولاء اليهود للبلداتى ينتمون الى جنسيتها - الاعتراض على الدعوة الصهيونية - الصهيونية تعلق بانها ستفرض وجودها بقوة السلاح ويتحقق لها عندئذ الانتقام من العرب . »



عندما احتلت بريطانيا فلسطين أشاد الفيلد مارشال اللبى Allenby قائد قوات الحلفاء فى الشرق ، بذكرى الحروب الصليبية . . أشاد اللبى بهذه الذكرى ، وهو يعلم تماما ، أن احتلال جيوش الغرب لفلسطين سينتهى الى تسليمها لليهود ، وأن الصهيونية العالمية قد سخرت الغرب فى هذا الصدد لخدمتها .

ولقد أثار احتلال بريطانيا لفلسطين ، الصراع فى صورده كافة . . .

أثار الصراع السياسى والطائفى ، وأثار الفتن المسلحة والعدوان فى جميع صورته ومن ذلك الصراع ومن تلك العناصر مجتمعة تكونت المشكلة الفلسطينية ... ولقد رأى البعض أن المشكلة الفلسطينية مشكلة يستند فيها سكانها الأصليون ، وهم العرب ، الى حقهم الذى لا نزاع عليه فى بلادهم ، علاوة على ما تم بين الشريف والسير هنرى مكماهون من اتفاقات عقدت فى سنة ١٩١٦ •

ولا نريد اقحام القارىء فى جدول طويل قد يهوش عليه جانب الحق فى هذه المشكلة ، ولكننا سنعرض القضية - ذاتها - بكل وضوح وبساطة •

لقد تضمنت اتفاقيات سايكس - بيكو وضعا خاصا لفلسطين ، كما نص تصريح بلفور أو وعد بلفور على انشاء « دار » و « مأوى » قومى لليهود فى فلسطين .. وهنا تبدو نقطة دقيقة الأثر متعلقة بترجمة هذا التصريح الى العربية ... نقطة لا بد من التوقف عندها ، وهى النص العربى المترجم للتصريح عن نصه الفرنسى والذى تولت نشره جامعة الدول العربية فى مجموعة الوثائق الرئيسية لقضية فلسطين .. ذلك أن العبارة National Home الواردة فى أصل التصريح بالفرنسية وبالانكليزية وقد عربت فى تلك الوثائق بالعبارة « الوطن القومى » •

وهذا التعريب يخرج بالنص الفرنسى والبريطانى عن معناه وينحرف بعبارته عن مدلولها الأصل فى الفرنسية والانكليزية .. اذ أن المعنى العربى المقابل للمعنى الفرنسى والبريطانى إنما هو « دار » ، « مأوى قومى » ، لا وطن قومى ، وما من شك فى أن هذا التجاوز فى الترجمة كان له أثره من الناحية السياسية فى تفسير الاوضاع التى مرت بها القضية الفلسطينية •

واذا أخذ مفهوم كلمة « دار » و « مأوى » Foyer National فإن هذا لا يرتب أى حق لمن يراد ايواءهم أكثر من مجرد الايواء ... غير أنه لما كانت هذه الكلمة مقترنة باللفظ « قومى » كان من شأن هذا التعبير « الدار » و « المأوى القومى » ان يبعث على التساؤل عن حقيقة ما ترمى اليه هذه

العبارة ... الامر الذى أراح العرب منه أنفسهم ، اذ ارتضوا عبارة الوطن القومى فى الوقت الذى راح فيه سياسة الغرب يتساءلون ويبحثون المقصود به ، وهل هذا التعبير ينصرف الى تحويل الصهاينة الحق فى تحويل هذا المأوى الى دولة لهم وحدهم ؟



وفى هذا الشأن كتب لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا وقتئذ يقول : -

« انه كان يعنيه فى تعرضه من الوجهة العملية أن يجد تفسيراً :

أولاً - لما يقصد من عبارة « مأوى قومى » للجنس اليهودى فى فلسطين ، ثم تفسيراً لطبيعة المسئولية التى تتحملها اذا ارتضينا ذلك كمبدأ من مبادئ السياسة البريطانية .

آخراً - المدى الذى يمكن تحقيقه لهذه السياسة من التوفيق والنجاح اذا شرعت بريطانيا تطبيقها .

ثم يزيد لويد جورج الامر وضوحاً فيقول : « انه بالغاً ما بلغت الاهمية السياسية لهذا التصريح ، والتزام هذا السلوك ، فانه كان لزاماً علينا أن نواجه المشكلة ونتعرف هل نعمل بذلك على تشجيع فكرة عملية ، أو أننا - نكون بعملنا - نمهّد الطريق لخيبة الأمل والافلاس ... »

يقول لويد جورج : اننى فى سبيل تعرف الآراء فى هذا الشأن ، والتعرف على مختلف اهداف اليهود ، تبين أن المأوى القومى للجنس اليهودى أو للشعب اليهودى ، يعنى وفقاً للمفهوم العادى لهذا التعبير ، مكاناً يستطيع أن يتجمع فيه اليهود كشعب ويتمتعوا فيه بالامتيازات المكفولة للوجود القومى المستقل ... وقد رأى البعض الآخر ، أن يعرف هذه العبارة ، بأنها تعنى انشاء دولة مستقلة فى فلسطين ... دولة بالمعنى السياسى المفهوم للكلمة ، تكون مؤلفة من يهود ويحكمها يهود - وتجرى فيها الامور - أساساً - لمصلحة اليهود ، كما يكون لهذه الدولة عاصمة ،

وشكل للحكومة - ونظمها الخاصة بها ... وكان لزاما أن تتوافر لهذه الدولة الاراضى أو الجزء الاكبر من فلسطين .. ،

«وهكذا كان علينا أن نشجع بأن تنشئ في فلسطين مأوى للشعب اليهودى ، أو موطن قوميا للجنس اليهودى أو تصبح فلسطين يهودية ، أو إعادة هذا البلد للشعب اليهودى ..

ويمضى « لويد جورج » فيقول : لقد كان من الواضح لنا ، أنه من المتعذر من الوجهة الطبيعية ، ولعدة اعتبارات أخرى أن تصبح فلسطين « وطن قوميا » للشعب اليهودى ، بالمعنى المفهوم لهذه العبارة لأنه لا يوجد فيها مكان لليهود كشعب ، كما كان من المتعين علينا أن ندرك أنه للأديان الثلاثة أماكن مقدسة في فلسطين ، وهناك فارق بين أن يتولى حماية هذه الأماكن يهود لا يعترفون بقدسية الديانة المسيحية ، أو الديانة المحمدية وبين المسلمين الذين كانوا يعترفون بقدسية الديانة المسيحية ويحترمونها أماكنها المقدسة ، ولهذا فقد كان من المستبعد على وجه التعيين ، أن يتولى اليهود السيادة على الأماكن المقدسة في فلسطين ويقول « لويد جورج » : « ان الصهاينة قطعوا على أنفسهم عهدا بانهم - ثمنا للتصريح المطلوب - سيبدلون جهودهم كافة من أجل حشد شعور اليهود فى جميع أنحاء العالم لتأييد قضية الحلفاء ... ويمضى فيقول : ان اليهود قد بروا بهذا العهد حرفا ومعنى ... ،

« فقد بعثوا لليهود فى ألمانيا وفى النمسا وفى روسيا وبولندا بدعوتهم لتأييد قضية الحلفاء ورأت وزارة الخارجية البريطانية ، وقتئذ ان المبادئ التى يمكن أن يستند إليها حل قضية فلسطين تقضى بأن يؤخذ فى الاعتبار أن أحد العناصر التى تتكون منها القضية ، وهم اليهود من حقهم ، لأسباب تاريخية ودينية أن يتمتعوا بنفوذ أكبر اذا اقتصر الاعتبار فى ذلك على العدد .

ويمضى فيقول :

« انه اقترح على الحكومة البريطانية أن تخطط نوعا من الحكومة

يحقق في الوقت نفسه حماية مصالح العرب ويضع أمانى الجنس اليهودى موضع التنفيذ ، وفيما بعد عندما يتمكن اليهود من أن يصبحوا هم أغلبية البلاد ، يكونون قد نضجوا ليقبوا ذلك النوع من الحكومة الذى يتلام هو وما تكون البلاد قد بلغت من التطور ويناسب المثل التى تسعى الى تحقيقه



وقد رأى لورد كيرزون Lord Curzon أن يضع تعريفا للنظام المقترح فى فلسطين على اساس التصريح المزمع اصداره فاقترح ، من أجل ذلك ، انشاء ادارة اوروبية غير يهودية لفلسطين . . . ادارة تكفل النظام فى جميع الاماكن المقدسة ، كما تكفل لليهود حقوقا مساوية من الناحيتين المدنية والدينية لما هو مكفول للشعب الفلسطينى ، وتيسير شراء اليهود للاراضى فى فلسطين وتوطين من يقدم منهم على العودة الى فلسطين . .

هذه كانت الصورة التى رسمها المسئولون البريطانيون عند اعداد تصريح بلفور . .



وقد أراد «اللورد بلفور» أن يوضح مفهومه لعبارة (المأوى القومى) (National Home) فقال : انه عبارة عن نوع من الحماية تبسطها بريطانيا أو أمريكا ، وفى ظل هذه الحماية يمنع اليهود جميع التسهيلات التى تمكنهم من انقاذ أنفسهم ومن اقامة مركز حقيقى لثقافتهم القومية . ومركز لحياتهم القومية عن طريق التعليم والزراعة والصناعة ، وان هذا لا يعنى ضرورة التبكير باقامة دولة يهودية مستقلة اذ أن هذا أمر يجب أن يترك للتطور الطبيعى وفقا للقوانين العادية للتطور السياسى ، بل وفقا للتكوين الاخلاقى .



أما لورد روتشيلد (Rotschild) الذى كان يتحدث باسم اليهود ، فقد عرف المأوى القومى لليهود : « بأنه ذلك المكان الذى يستطيع فيه

اليهود أن يتحدثوا ببلقتهم ويمارسوا طقوسهم الدينية وتكون لهم فيه حضارتهم ومعاهدهم العلمية ، وكل ذلك تحت حماية الدول المتحالفة ، •

ولقد كان تعريف لورد روشيلد متجاوبا مع أمانى اللورد كرومر (Cromer) الذى كان يساند الدعوة الصهيونية ويؤيد إعادة تجمع اليهود فى فلسطين لتكوين المركز الروحى لهم ويجاهر بها دائما طوال مدة وجوده بمصر •

وحينما طلب من الدكتور حاييم وايزمان أمام مجلس الحلفاء الاعلى أن يعرف مدلول كلمة (Home) وهل المقصود هو حكومة قومية يهودية أجاب وايزمان بالنفى ، وقال : ان المنظمة الصهيونية لا تريد حكومة يهودية مستقلة ذاتيا ، بل انها تهدف الى مجرد أن تقيم فى فلسطين تحت سلطة الدولة المنتدبة ادارة وليس من الضرورى أن تكون يهودية ادارة تمكن على قدر الامكان من ارسال ما بين ٧٠ و ٨٠ الف يهودى سنويا الى فلسطين ، كما يؤذن للمنظمة الصهيونية بأن تقيم مدارس يهودية تدرس فيها اللغة العبرية وأن تقيم وتطور المؤسسات من مختلف الأنواع .. وهكذا يتيسر لهذه المنظمة أن تشيد تدريجيا قومية وتصنع فلسطين يهودية ، كما أن أمريكا للامريكيين وبريطانيا للبريطانيين •

ولم يكن ما صرح به الدكتور حاييم وايزمان أمام المجلس الاعلى للحلفاء الا ستارا يخفى نشاط الصهاينة الحقيقى الذين دأبوا على العمل ، والاعلان عن عزمهم ان عاجلا أو آجلا على تحويل هذا المأوى اليهودى الى دولة يهودية لهم ..

وهكذا كان هدف الصهيونية الاستقرار فى فلسطين بوصفها سيده البلاد لا بوصفها مأوى لها مستمدة من بريطانيا التأييد والعون لتحقيق هذا الهدف •

كانت بريطانيا ترى فى فلسطين جسرا برياً يصل البحر الأبيض

المتوسط بالخليج الفارسي والهند وامتداد هذا الجسر يشمل - بحكم الواقع - الأردن والعراق ..

وكان الاستيلاء على فلسطين لا يهم بريطانيا ودول الغرب وقتئذ الا من حيث كونه يمكن لهم من تجنب خطر القومية العربية في آسيا وافريقية ، هذه القومية العربية التي تقع فلسطين بين نقطتي ارتكازها في دمشق والقاهرة وتفصل بحكم موقعها بين قاعدتيها الرئيسيتين في آسيا وافريقية .. ومن ثم فلم يكن يعنى الغرب من فلسطين الا ان تكون تحت نفوذهم ، بعيلة كل البعد عن يد العرب ، وكان الامر في هذا عند بريطانيا ، تتساوى فيه سيطرتها على فلسطين ، وسيطرة اليهود عليها ، كلا الأمرين كان من وجهة نظر البريطانيين ، ينتهى الى الغاية التي يرمى الغرب الى تحقيقها ، وهى ابعاد الخطر العربى عنها ومناهضة القومية العربية ، وضمان بقاء نفوذ الغرب على فلسطين فى أية صورة من صور النفوذ ، وكانت الصهيونية هى التي تكفل للغرب تحقيق هدفه .. بقاء النفوذ فى فلسطين والحيلولة دون قيام القومية العربية .. فالصهيونية قد عرضت على الغرب خلعاتها • مسرفة فى العرض ، مسرفة فى الولاء والخضوع والطاعة والبدل لنول الغرب .. ولهذا اختار الغرب الصهيونية ، منذ البداية لتكون مهمتها ، اغلاق فلسطين فى وجه القومية العربية ، ولتقوم دولة الصهاينة على هذا الجسر الذى يصل بين العرب فى آسيا وبين العرب فى افريقية •

وقد أثبت التاريخ أن الصهيونية عاونت - الغرب فعلا معاونة فعالة لتحقيق سياسته فى مكافحة القومية العربية ، غير أن الصهاينة لم يفهم ايضا أن يفيدوا من تعاونهم هذا مع الغرب ، فدأبوا على مساومة دولة لتحقيق مطامعهم الخاصة - مقابل الدور الذى تؤديه الصهيونية لتنفيذ سياسة الغرب ضد العرب •

ان المفاوضات التمهيدية التى سبقت وعد بلفور لتؤكد أن مطامع الصهيونية تجاوز حدود فلسطين ، وتقطع بأن أهدافهم ترمى الى توسع أكثر بعدا وأشد خطرا ، فقد ثبت من المحاضر الرسمية فى تلك المفاوضات أن هدف الصهيونيين كان اقامة دولة تمتد الى الفرات •

وفى سبيل تبادل المنافع نستطيع أن نؤكد أن الصهيونية العالمية وبريطانيا قد تضافتا معا الى حد بعيد وما كانت الصهيونية لتضع كل امكانياتها تحت تصرف بريطانيا ومن أجل خدمة أغراضها السياسية الا لتكسب تأييدها ومساندتها كما تحقق أغراضها •

وقد كانت بريطانيا على اتم الاتفاق مع الصهيونية وتعلم هدفها وتحيط بمشاكلها وتؤيد غاياتها جميعا وتعمل على تحقيقها ، لم يكن

بينهما خلاف على الهدف ، ولكن كان الخلاف على الوسائل التي تتخذ لتحقيق الهدف - على مساحة الأراضي التي تقوم عليها الدولة اليهودية ، وعلى شكل هذه الدولة ، وعلى الوقت الملائم لقيامها .

وكان مفهوما لكليهما أن السياسة التي يمكن بريطانيا أن تسلكها لخدمة اليهود وسرعتها في الاستجابة إلى مطالب الصهيونية العالمية مرتبطة بموقف العرب من بريطانيا وبالأحرى يحددها تطور العلاقات بين بريطانيا والعرب ولاسيما مصر وسورية اللتان تعتبران أهم وأقوى مؤثر في تكييف السلوك الذي انتهجته بريطانيا العظمى لتطبيق سياستها في فلسطين .



رحب مؤتمر الصلح بمساعي الصهيونية العالمية واستجاب لها منذ اللحظة التي انعقد فيها . . وفي الوقت الذي رفض فيه « مجلس العشرة » وأنكر « مجلس الأربعة » وهما المجلسان اللذان ضما الدول التي عهد إليها بدراسة مختلف القضايا التي تقرر عقدها في المؤتمر ، تقول في الوقت الذي رفض فيه المجلسان النظر في قضايا الهند ومصر وإيرلندا وقضية التفرقة العنصرية ، فإن مطلب الصهيونية العالمية حظي بدراسة عميقة من جانب هذين المجلسين لا سبب لها إلا تأييد الحلفاء الغربيين ومساندتهم للصهيونية العالمية ، فقد وعد الرئيس ولسن الدكتور وايزمان بمناصرة الدعوة الصهيونية .

وفي هذا الصدد كان الصهيونيون يجاهرون بأن الخدمات التي قدمها اليهود للعالم تمكنهم من المطالبة بفلسطين ، كحق لهم ، لا كمنحة من جانب الحلفاء وكان الجهر بهذا الزعم يلاقى مناهضة من جانب بعض اليهود الذين رأوا فيه خطرا على مستقبل اليهود وعلى وضعهم في سائر الدول . . لقد تساءلوا وقتئذ هل من حق المواطن الذي أدى واجبه في هذه الحرب مرتديا أي زي من أزياء الدول المحاربة بوصفه مواطنا له ما لسائر المواطنين من حقوق وعليه ما عليهم من واجبات وبوصفه مدينا بالولاء للدولة التي آوته - أن يتقاضى ثمن هذا الولاء ؟ تساءلوا هل يحق لليهودي - على هذا الأساس - أن يطالب بثمن لما قدمه من خدمات ؟؟

وقياسا على ما تقدم قيل : ان الكثيرين من أبناء الدول المحايدة والدول الخاضعة لسلطان الأعداء قد تطوعوا مختارين للمحاربة في جانب الحلفاء ، فهل كان من حق هؤلاء ، وقد انتهت الحرب ، أن يطالبوا لانفسهم بالثمن ؟

ورأى هؤلاء المعترضون ان التجاوب مع « يزعمه الصهيونيون - اقرار لهم
بمثل هذا الحق ... بضمن خدماتهم للحلفاء ... »

على أن هذك اجماعا على رفض مثل هذا الادعاء الصهيوني ، فلماذا
اذن ينساق العالم في تيار الاستجابة والاذعان لمطلب اليهود ؟ هل لليهود من
المصالح الخاصة في البلاد التي يتمنون اليها ما يجعل هذه المصالح تتعارض
مع المصالح العامة للدولة بحيث يحق لهم عندئذ المطالبة بتعويض خاص عن
تلك الخدمات •

لقد تصدى الأستاذ جاستيوف "Jastrow" اليهودي للرد على الصهيونيين
في صحيفة « المينيرا » التي تصدر في نيويورك .. فقال : « ان فلسطين
ليست ملكا لليهود انها ملك أولئك الذين يعيشون فيها ، ونحن لا نستطيع
ان نغض أعيننا عن الفى عام من التاريخ فنزعم أنه ما دام أن أجدادنا
اليهود قد استطاعوا ان يسيطروا على أراض في فلسطين لدى قرنين اثنين
من الزمان ، أصبح من حق اليهود أن يكونوا سادة لهذه البلاد ، واذا سلمنا
بمشروعية الغزو اليهودي تعين علينا ، أيضا أن نسلم بغزو تلك الاراضى
التي حرمت اليهود الاراضى التي كانوا يسيطرون عليها •

واذا كان قد أتبع لنا أن تكون يوما سادة لجزء من فلسطين ، فان
ذلك لا يبرر لنا المطالبة بهذا البلد بأكمله ... ومن البديهي أنه لا يحق
لليهود أن تمتد مطالبتهم لغير الجزء الذى ملكوه فعلا - اذ ذاك - والمعروف
أن هذا الجزء لا يتعدى مساحة تبلغ بين ١١٥ كم طولا و ٤٥ كم عرضا •

على أن ساحل فلسطين لم يكن فى يوم من الايام ملكا لليهود ، فقد
كان جزؤه الجنوبى ملكا للفلسطينيين والجزء الشمالى ملكا للفينيقيين ، كما
أن اليهود لم تتم لهم السيطرة قط على أخصب أراضى فلسطين ولا سيما
شرق الاردن ، وهى أراض لم تكن فى يوم من الايام يهودية ، ... واذا
أقدمنا على المطالبة بانشاء دولة يهودية جديدة فى فلسطين بأسرها ، فانما
تكون بهذا قد ارتكبنا عملا من أعمال العنف الذى سيثير أشد المعارضة والعداء
لنا ، كما انه من السخف الزعم بالرغبة فى انشاء دولة يهودية صغيرة ،
داخل فلسطين ..

غير أن هذه الآراء المعارضة لاتجاه الصهيونية ، لم تكن عزم الصهاينة عن المضي في تحقيق هدفهم والمضي في نشر دعوتهم فيبدءوا فعلا ، في التسلل الى فلسطين ، وشرعوا في استعمارها لانه كان لزاما عليهم أن يعجلوا بانشاء البيئة التي يعملون على فرض مبادئهم فيها ، ونشرها بين اليهود الأصليين المقيمين بفلسطين وفي بلدان الشرق ، وفرضها على أبناء الغرب ونشرها بين الاوساط التي يحتمل أن تتولى الدفاع عن قضايا العرب .

.. لقد تحولت الصهيونية العالمية العرب ، وطالبتهم أن يعترفوا بحقوقهم في فلسطين وانلزمهم بأنهم ان لم يرتضوا وجودهم اختيارا ، فان الصهيونية ستفرض وجودها عليهم بقوة السلاح ، وانها اذ ذاك سيحق لها الانتقام من العرب .. قال الصهاينة ذلك وعلنوه منذ اللحظة الأولى لانعقاد مؤتمر الصلح ..

الفصل الخامس والعشرون أمنوا البيت بهاشمي ومشكلة فلسطين الأمير فيصل ومؤتمر الصالح

«(فيصل) و «عبد الله» ربطا مصرهما بمصر الحلفاء - القوة المادية كانت وسيلة «
«العرب لمقاومة الاحتلال البريطاني - الصهيونية تستقر في فلسطين وتسيطر على «
«العدالة والبوليس وتشرع في السيطرة على اقتصاديات البلاد - وايزمان يقنع (فيصل) «
«بالروابط المزعومة بين العرب واليهود - العرب يطالبون بضم فلسطين الى سورية «
«والا فاستقلالها التام - قرارات المؤتمر الوطني - موقف المارشال اللبني - الصهيونية «
«تعمل في لندن وواشنطن وباريس - الصهيونية تشترك في وضع الصيغة التي تحدد «
«مصر فلسطين وتعامل الحلفاء معاملة اللد للند - تخالف الأمير فيصل أمام ضغط «
«بريطانيا - الأمير «(فيصل)» يوقع معاهدة مع «(وايزمان)» يعترف فيها بوعده بلفور «
«ومطامع الصهيونية - دور «(لورانس)» . «



أما عرب فلسطين أولئك الذين تناولهم تهديد الصهيونية ، فقد اتجهوا بانظارهم الى الاميرين فيصل وعبد الله اللذين ربطا مصرهما بمصر الحلفاء واللذين باسم الحلفاء ، وعدا العرب بالاستقلال وبالسعادة في بلادهم ... فماذا كان مسلك الاميرين ؟ وكيف كان مسلك عرب فلسطين الذين كانوا يواجهون قوة الصهيونية الرأسمالية بفقرهم والذين كانوا يواجهون القوة السياسية التنظيمية للصهيونية العالمية بثقتهم العمياء في قادتهم وعلى رأسهم الاميران « فيصل » و « عبد الله » . ولم يكن سند العرب الوحيد وقتئذ الا ما كان في أيديهم من القوة المادية ، فطلت هذه القوة وسيلتهم الوحيدة وفي حدودها مضوا يقاومون الاحتلال البريطاني منذ عام ١٩١٧ حتى المصير الدامي الذي انتهت اليه قضية فلسطين سنة ١٩٤٨ .

وفي حماية القوات المسلحة البريطانية استقرت الصهيونية في فلسطين منذ عام ١٩٤٨ وقبل وضع هذه البلاد تحت الانتداب تم للصهيونية العالمية وضع يدها على البوليس وعلى العدالة في فلسطين ، وكانت في طريقها

للسيطرة على اقتصاديات البلاد بفضل التعاون الذي قام اذ ذاك من أجل هذه الغاية بين البنوك البريطانية واليهودية ..

وبينما كان الدكتور وايزمان ماضيا في مفاوضاته السرية مع الامير فيصل ، يقنعه في أثنائها بالقرابة الجنسية والروابط الازلية التي تربط بين الشعبين العربي واليهودي ، ويعمل على كسب تعاونه للقضية الصهيونية أدرك عرب فلسطين مسيحيين ومسلمين مدى الخطر الذي يتعرضون له على ضوء ما كان يذاع تدريجيا عن المشروعات الصهيونية في بلادهم ومن ثم فقد رأوا أنه لا مناص لهم من تجنيد جميع قواهم والمطالبة بضم فلسطين لسورية كحل طبيعي فاذا اعترض الحلفاء على هذا الرأي طالبوا بالاستقلال التام ..

لقد كان العرب جميعا من مسيحيين ومسلمين يمثلون وقتئذ أكثر من ٩٠٪ من مجموع سكان فلسطين ... فرأوا أن يبعثوا بممثلهم الى المؤتمر الوطني الذي انعقد في الاول من فبراير سنة ١٩١٩ ، حيث تم بالاجماع الموافقة على مقاومة الصهيونية ، والمطالبة بضم فلسطين الى سورية العربية لتكون جزءا لا يتجزأ منها بوصفها دولة عربية مستقلة ، ولقد شرع عرب فلسطين عندئذ في تكتيل جهودهم والمضي في جانب اخوانهم في مصر الذين كانوا في ثورة على الحكم البريطاني ، ولكن السلطات البريطانية بادرت بالقضاء على مختلف العناصر الوطنية ، وقد تبين لابناء فلسطين اذ ذاك . أن بريطانيا ماضية في تأييدها للصهيونيين ...

وقد حول المارشال اللبى اقناع عرب فلسطين بحسن نوايا بريطانيا فمنع نشر تصريح بلفور في فلسطين وعمل على اخفائه عن ابناء البلاد .



وبينما كان هذا يجرى في فلسطين ، كان نشاط الصهيونية العالمية يسيطر على لندن وعلى واشنطن وباريس تمهيدا لمواجهة ما سيجرى من مداولات بشأن مستقبل فلسطين في مؤتمر الصلح ففي واشنطن أعلن القاضي برانديس تصميم اليهود على انشاء دولة لهم في فلسطين ، وفي لندن أعلن المستر أورمسي جور (Ormsby - Gore) الوزير البريطاني

أنه يتوقع ويلمح من ساعته جواز سفر يهودى ... يعنى أنه سيكون لليهود دولة .. وفى ذات الوقت يعلن اللورد بلفور Balfour ان ان ساوى القومى اليهودى سوف يتسع بعد جيل لأربعة أو لخمسـة ملايين من اليهود يمكن أن يكونوا عندئذ قادرين على تحويل فلسطين الى دولة يهودية .

وعلى الرغم من أن الصهيونيين كانوا يحفظون بالتأييد من كل دول الغرب - أصرروا على ضرورة اشتراكهم فى وضع الصيغة التى تحدد مصير فلسطين فى مؤتمر الصلح ، وعاملوا بريطانيا العظمى والحلفاء فى مؤتمر الصلح معاملة الند للند ...

أما عن موقف الحلفاء من العرب الذين حاربوا الى جانب الحلفاء واستشهد من أبنائهم من استشهد فى سبيل قضية الحلفاء فلم يقبل هؤلاء ان يمثل العرب فى مؤتمر الصلح ولا أن يسمح للأمير فيصل الذى كان يتحدث وقتئذ باسم العرب ، أن يدلى بأقواله فى المؤتمر الا بعد أن يستجيب الى مطلب وزارة الخارجية البريطانية الذى عرضه على الأمير فيصل « الكولونيل لورانس » وكان يتلخص فى عقد اتفاق يعترف فيه العرب بمطالب الصهيونيين فى فلسطين، تلك المطالب التى صورها لورانس بأنها مجرد سماح العرب لليهود بالسكنى فى فلسطين باعتبارها دارا عربية يسكن فيها اليهود ، وعلى أن تتمتع الجالية اليهودية بنوع من الاستقلال الذاتى يتفق فيما بعد على شكله ...

وأمام ضغط وزارة الخارجية البريطانية من وجهة وتلف الامير فيصل على اثبات صفته كمتحدث باسم العرب فى مؤتمر الصلح ، وهى الصفة التى كان يعتقد أنها لن تتاح له مالم يتم الاتفاق بينه وبين الصهيونية ، أمام هذا كله ، استجاب الأمير فيصل الى الحاح الكولونيل لورانس ودخل فى مفاوضات مع الصهيونية العالمية التى كان يمثلها آنئذ الدكتور وايزمان وقد ناب عن الأمير فيصل فى هذه المفاوضات الكولونيل لورانس وتولى - فى الوقت نفسه - صياغة نصوص الاتفاقية التى وقعت فى الثالث من يناير سنة ١٩١٩ - وبقيت سرا غير معروفة الى أن أذاعها الدكتور وايزمان فى ١٠ من يونيو سنة ١٩٣٦ .

وقد تضمنت الاتفاقية قبول الامير فيصل لتضامن يقوم بين العرب واليهود من أجل تحقيق أهدافهم الوطنية في نطاق التعاون الوثيق لتنمية الدولة العربية وفلسطين .. كما قبل فيصل في هذه المعاهدة ، تبادل المندوبين المفوضين بين العرب واليهود في الدولتين ..

وتضمنت المادة الثامنة من المعاهدة ، تحفظات بشأن الحدود بين الدولة العربية وفلسطين ..

كذلك سلم الامير فيصل - في المادة الثالثة نفسها - للإدارة التي تتولى الاشراف على شئون فلسطين ، بالحق في اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بتنفيذ وعد بلفور .

وفي المادة الرابعة ، من هذه المعاهدة ، قبل الامير فيصل تشجيع هجرة اليهود الى فلسطين على أوسع نطاق والعمل على استقرار المهاجرين اليهود فيها بأسرع وقت ممكن ..



وهكذا نجحت الصهيونية العالمية في حمل الامير فيصل على تأييد وعد بلفور ، وعلى تشجيع هجرة اليهود الى فلسطين كما نجحت في تسجيل اعترافه الصريح بأن الدولة العربية لا تشمل فلسطين .

وكان كل ما حصل عليه الامير فيصل في هذه المعاهدة مقابل ما نزل عنه من حقوق لليهود - هو ما جاء في المعاهدة من تعهد اليهود بمدد الدولة العربية بالخبرة الفنية والاقتصادية ..



ويبدو أن الكولونيل لورانس ، صديق الامير فيصل ، قد أدرك خطورة ما وقع فيه صديقه نتيجة لتفريطه بهذه المعاهدة في حقوق الامة العربية لمصلحة اليهود ، وساور لورانس الخوف على مستقبل فيصل والأسرة الهاشمية حينما يعرف العالم العربي نصوص هذه المعاهدة ، مما قد يعرض الامير لأن يطاح به ويقضى على الأسرة الهاشمية ، وبهذا

تحرّم بريطانيا خدماتها .. فبادر بتدوين حاشية في ذيل المعاهدة ويخطه ونسبها الى الامير فيصل وقد جاء فيها انه في حالة عدم وفاء بريطانيا بالتزاماتها نحو اقامة الدولة العربية ، تبطل هذه الاتفاقية في مجموعها .

ولعل كتمان الصهيونيين لامر هذه الاتفاقية والاحتفاظ بها سرا غير معلن ، لمدة سبعة عشر عاما ، ما يوضح مدى صداقة الصهاينة للأمير فيصل ، وحرصهم على عدم احراجهم واحراج الاسرة الهاشمية أمام الرأي العام العربي ، طيلة هذه الفترة من الزمن ..

وما ان تم توقيع هذه الاتفاقية حتى اذن للأمير فيصل بالثول أمام مؤتمر الصلح ليتولى الدفاع عن حقوق العرب ، هذه الامانة التي فرط - سلفا - في جانب عزيز منها ..

والآن فقد بقيت كلمة عن الشريف حسين رأس الاسرة الهاشمية ، جديرة بان تقال لتزيد علاقته ببريطانيا ايضاحا . ولتلقى الضوء الاخير على موقفه كهمزة وصل بين العرب وبين سياسة الغرب .

يقول الجنرال كاترو (Catraux) أحد قواد البعثة العسكرية الفرنسية في الحجاز :

« ان الشريف (حسين) كان أكثر أعضاء أسرته امانة واستقامة واشدهم تمسكا بمطالب العرب .. »

ويقول الجنرال بريموند (Bremond) رئيس هذه البعثة : « ان حسينا كان يدرك - تماما - تلك الخدمات التي أداها العرب لقضية الحلفاء ... »

ويستشهد « بريموند » في هذا الصدد ، بتقرير للجنرال الالماني ليتمان فون ساندروز (Liman von Sanders) عن معركة الشرق في الحرب العالمية الاولى ، جاء فيه :

« يجب عدم الاستهانة بالمساعدات التي قدمها العرب لقضية الحلفاء ، ولا يحسن الانسياق وراء الآراء التي تستخف بهذه الخدمات أو تقلل من

خطورتها وأثرها .. وحسب خدمات العرب قيمة ، أنها هيأت للجنود البريطانيين أنسب الظروف التي يحارب فيها الجندى وكأنه يحارب على أرض بلاده وفي وطنه من حيث شعوره بالجو الودى والامن الداخلى فى البلد التى يحارب فيها أعداءه ، وكان الامر فى هذا على عكس ما كانت عليه حالة الاتراك الذين كانوا يحاربون فى جو معاد وغير موال لهم على الرغم من أن البلاد التى كانت تدور على أرضها المعارك كانت جزءا من الامبراطورية العثمانية .

ويعود الجنرال « بريموند » فيتحدث عن موقف بريطانيا من الشريف حسين وتغير وجهة نظر سياستها بالنسبة له فيقول :

« ان الشريف (حسين) بدأ يزعم بريطانيا بمطالبه وأصبح مصدر قلق لها ، طالب لابنه عبد الله بملك العراق ، وطالب لنفسه بالخلافة على المسلمين ثم نادى بنفسه خليفة للإسلام فى مايو سنة ١٩١٩ ، وقد استكرت بريطانيا هذه الخطوة من جانب حسين ولم تبد ارتياحها لهذا التصرف ، على حين استاء « ابن السعود » لما وقع من حسين وبادر بالهجوم عليه ...»

وهكذا راح مركز الشريف حسين يزداد سوءا يوما فَيوما ، وهرع الى بريطانيا مستجدا مستغيثا ، وناشد المارشال اللبى ليمده بالأسلحة والاموال التى تمكنه من مواجهة زحف جيش ابن السعود ، غير أن بريطانيا لم تنزع الى نجده على الصورة التى كان يتوقعها ، ذلك ، لان السياسة البريطانية كانت قد استنفدت أغراضها كلها من تسخير « الشريف حسين » ولم تعد فى حاجة الى خدماته التى كانت تكلف خزانة بريطانيا سنويا مائة وستين الفا من الجنيهات ، وعلى الرغم من اتقاء حاجة السياسة البريطانية لخدمات حسين ، تمكن من اقناع ابن السعود بوقف زحفه عند الحد الذى بلغه والعدول عن القتال ، دون التراجع الى نجد أو التفريط فيما استولى عليه من أراضى الحجاز .

على هذه الصورة كانت حال الشريف حسين عندما قابل الكولونيل فيكرى (Vickery) رئيس المكتب البريطانى فى جدة وطالبه بالمعونة .

وقد سجل الجنرال بريموند في مذكراته ما دار في هذه المقابلة
فأثبت في المذكرات أن حسينا والأمراء حضروا ليطالبوا بمزيد من المعونة،
وانهم توسلوا ... وانهم استجدوا ، ثم هددوا - وان الشريف حسينا
قال انه لا سبيل امامه ازاء الظروف التي تفرضها عليه بريطانيا ، الا النزول
عن العرش . فقابل الكولونيل « فيكرى » هذا التهديد بترحيب على وقدم
ورقة وقلما للشريف حسين وطلب اليه التوقيع على وثيقة النزول وتحديد
المكان الذي يتغى الاستقرار فيه ...

ويعلق الجنرال بريموند تعليقاً لاذع السخرية ، على هذا الموقف
بالذات فيقول : ما أبعد الفرق بين هذا اليوم وبين اليوم الذي خولت فيه
بريطانيا سير هنري مكماهون أن يعرض على حسين كل ما يرضيه .. ان
يعرض عليه حتى بغداد لو أصر حسين على طلبها .. !



والحق ان الفارق كان كبيراً ، والعبرة في موقف الغرب من الشريف
حسين ، كانت اليمّة وجديرة بأن يذكرها كل عربي كلما ذكرت أمامه
علاقة الغرب بالشرق فما أكثر ما حنى الغرب رأسه أمام الشرق ! وما أكثر
ما بذل للعرب من الوعود والعهود كلما كان في حاجة لمعونة الشرق وتأيد
العرب ! وما أكثر ما تنكر الغرب للشرق وبادره بالجحود كلما انتفت
حاجته لذلك العون وهذا التأيد !



ان بريطانيا ، وقد نفضت يدها من الشريف حسين ولم تعد بعد
في حاجة لاستخدامه اعتمدت في التخلص منه على تفاعل الاحداث وراحت
تغذى هذه الاحداث في شبه الجزيرة العربية وترك « حسينا » نهبا لها،
وهذا لمختلف الظروف القاسية ، فلم تمد « حسينا » في محنته بالعون
العسكري الذي كان ممكناً أن ينقذه ، وانما اكتفت بعمده ، بما لم ينفعه.
وقصرت عونها له ، على النياشين ، التي أطقأت الاحداث بريقها ..
أما المال فقد ذهب الى خزائن أمراء البيت الهاشمي والى جيوب
الشيخوخ الذين ما برحوا ان انضموا الى ابن السعود .. وهكذا انتهى الشريف

حسين الى مصر ادنى الى التشريد ، وبنهاية حسين اتتهت مسيرة الهاشميين
من الحجاز ..



ومما هو جدير بالذكر ان الكابتن فيلبي (Philby) رسول الحكومة
البريطانية لدى ابن السعود كان يقوم بمهمته هذه تنفيذا لنصوص المعاهدة
التي عقدها ابن السعود مع الحكومة البريطانية عام ١٩١٦ ..
تلك المعاهدة التي التزم فيها ابن السعود ما يأتي : -

(١) أن يعين حال حياته خلفه بشرط ألا يكون خصما للحكومة
البريطانية .

(٢) ألا يعقد اتفاقا أو معاهدة والا يفاوض دولة من الدول الاجنبية .

(٣) ان يعاهد على اشعار الحكومة البريطانية بكل محاولة تعداها
دولة أجنبية للتدخل في شئون بلاده .

(٤) يعاهد ابن السعود على عدم تخليه عن شيء من بلاده أو عن
تسليمه اياه لغيره أو عن رهنه أو عن تأجيره لأية دولة كانت أو لأى
كان من رعايا أية دولة كانت من الدول الاجنبية بغير رضا الحكومة
البريطانية وأن يقبل ما عنده من المشورات بلا قيد ولا شرط وفي مقابل
هذه الالتزامات التي قيد بها ابن السعود سيادته وسلطاته أجرت الحكومة
البريطانية عليه راتبا شهريا قدره عشرة آلاف من الجنيهات الذهبية ظل
يتقاضاه حتى تم له غزو الحجاز وسكنت الحكومة البريطانية عن ادعاءاته
حول امارات الخليج الفارسي وهي الادعاءات التي خدمت المصالح
البريطانية وقضية الحلفاء لان ابن السعود قام وقتئذ بإبعاد النفوذ التركي
عنها وحال دون غزو ابن الرشيد لها .

ويقول المؤرخ « أوجين يونغ » (Eugene Yung) في مؤلفه الاسلام
وآسيا أمام المطامع الاوروبية : « انه كان من شأن هذه المعاهدة اطلاق
بريطانيا في معالجة الشئون العربية » .

ونستطيع أن نقول انه كان لاطمئنان بريطانيا لولاء ابن السعود أثره
البالغ في تجاهل الغرب وتنكره لقضايا العرب ...

الفصل السادس والعشرون

فلسطين والانتداب البريطاني

« مؤتمر الصلح يرى تعرف رغبات السكان - لجنة «كنج كرين» تدرس المشكلة »
« الفلسطينية وتصدر قرارات تعارض اهداف الصهيونية - العرب يهمل تقرير »
« اللجنة - «وايزمان» يستغل اطماع زعماء العرب ليقدم الصهيونية - قادة العرب »
« والتسوية التي اجرتها بريطانيا - مؤازرة حزب العمال البريطاني للقضية »
« الصهيونية - العرب يهد الى بريطانيا بالانتداب - الامر فيصل يؤيد الانتداب »
« البريطاني ويؤيد تسرب الصهيونيين الى فلسطين ويسخر وكالاته عن العرب في »
« خدمة السياسة البريطانية الصهيونية - عصبة الأمم تقر الانتداب البريطاني بعد »
« ان أعدت نصوصه واقترته لجنة شكلتها المنظمة الصهيونية الدولية - وثيقة الانتداب »
« تؤكد «لورد بلفور» وتعترف بقيام الوكالة اليهودية كسلطة رسمية وتهيء فلسطين »
« لانشاء ماوى قومى لليهود - ملك بريطانيا يؤيد سياسة حكومته في خدمة الصهيونية »
« على حساب العرب اصحاب البلاد الذين أصبحوا رسميا «طوائف غير يهودية» »
« تصريح لورد جورج - بريطانيا تنظم مع الصهيونية الدولية ادارة فلسطين - هيرت »
« صمويل «صهيونى أمين» ! - المندوب السامى البريطانى يعمل على تمكين اليهود من »
« فلسطين بتشجيع الهجرة وسلب العرب ما يمتلكون - العرب ينقض موافقه وعهوده »
« للعرب ولا يحسب لوجودهم حسابا - بريطانيا تمضى في التمهيد لانشاء دولة »
« صهيونية ولم يبق للعرب الا الكفاح . »



رأى مؤتمر الصلح ما سينشأ عن المشكلة الفلسطينية من ارتباكات وتعقيدات قد تهدد السلم فى الشرق فأرجأ البت فى مصيرها وفى مصير سورية ولبنان قبل الاستماع الى رغبات سكان هذه البلاد ، وقد تولت اللجنة التى تم تأليفها استجابة لرغبة الرئيس « ولسن » وبقرار من مؤتمر الصلح ، ، والتى أشرنا الى نشاطها فى سورية ولبنان والتى عرفت باسم لجنة كنج كرين (King Crane) تولت هذه اللجنة دراسة المشكلة الفلسطينية ... وقد سجل تقريرها فيما يتعلق بقضية فلسطين الحقائق التالية :-

أولا - أن تطبيق تصريح « بلفور » وانشاء « موطن قومى » لليهود

وفقا لمفهومية الصهيونيين يتعارض - تماما - مع التحفظات التي تضمنها التصريح فيما يتعلق بالحقوق الدينية والمدنية لغير اليهود .

ثانيا - سجلت اللجنة اصرار اليهود القاطع الواضح على نيتهم وعزمهم على تجريد السكان غير اليهود في فلسطين من أملاكهم .

ثالثا - اذا كان للمبادئ التي أعلنها الرئيس « ولسن » قيمتها ، واذا كان من حق الشعوب فعلا تقرير مصيرها ، فلا يمكن أن يسمح للصهيونية بالتسلل الى فلسطين لأن ٩٠ ٪ من سكان فلسطين أي مجموع غير اليهود من السكان مجمعون ومصرّون على طرد الصهيونيين ، وتأسيسا على هذه الاعتبارات المختلفة بالاضافة الى العوامل الاخرى الناشئة من الوضع السياسي في البلاد المتاخمة رأّت اللجنة أن تسجل في تقريرها على الرغم من مشاركتها العاطفية لليهود في قضيتهم - أن توصي بالحد من برنامج الحركة الصهيونية ولا سيما الهجرة الى فلسطين والعدول بصفة نهائية عن مطالب الصهيونيين بانشاء دولة يهودية في فلسطين ... كما أوصت اللجنة بالألا يعترض على مطالبة ابناء فلسطين بضم بلادهم الى سورية في حدود سياسية ..

وبالرغم من الجهد ، ومن العمل المضني الذي قامت به هذه اللجنة فإن التقرير الذي تقدمت به لقي الاعراض بسبب توصياته المتعارضة مع أهداف الصهيونية .. وتجنب سلطات الحلفاء - اذ ذاك - اذاعة هذا التقرير ونشره .



وهكذا كان الحلفاء الغربيون وعلى رأسهم بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، على علم تام بقضية فلسطين ، وبأطماع ونوايا الصهيونية فيها ..

كان لزاما على بريطانيا أن تمهد للتخلص من اتفاقاتها المعقودة بينها وبين العرب في الوثائق المتبادلة بين السير هنري مكماهون والشريف حسين ...

ولقد استغل الدكتور وايزمان اطماع زعماء العرب واستغل تلهفهم على تحقيق ماآربهم وحرصهم على ذلك كله لىخدم الصهيونية ..

وعلى هذه الصورة ، قضى على الامة العربية أن تخضع لمصير قادة منها تصدروا للدفاع عن قضيتها وحملوا هذه الامة دون أن يكونوا على تبصر بالأمور أو تقدير للنتائج ودون أن يكون همهم منصرفا لغير مصالحهم الشخصية ، وبمصيرهم كحكام ، كان همهم محصورا فيما يمكن أن يتاح لهم من المنافع الشخصية .. وذلك كان وضع العرب فى أثناء انعقاد مؤتمر الصلح ..

ولقد نجح الدكتور وايزمان فى استمالة زعماء العرب الى قبول التسوية التى أجرتها بريطانيا فى فلسطين وفى سائر أنحاء الشرق العربى ، ومن أجل هذا لم يكن بالغريب أن يقف المستر جورج (Lloyd George) فى مجلس العموم البريطانى فى ١٨ من مارس سنة ١٩٢٠ وىعلن أنه من المتعين أن يتولى حكومة العراق عربى ..

وهكذا بدأت وعود الدكتور وايزمان تتحقق .. بدأت بريطانيا فى تنفيذ سياستها فى ارضاء حكام العرب على حساب قضايا الشعوب العربية .. أما الثمن الذى أداه العرب لارضاء حكامهم فان فى مؤتمر سان ريمو ما يشير اليه ..

لقد اجتمع الحلفاء فى مؤتمر سان ريمو .. ليقروا - أصلا - مصير البلاد التى كانت تابعة للدولة العثمانية ومن بينها فلسطين ، وكانت الصهيونية العالمية ، قد أعدت - سلفا - الحل المفروض على المؤتمر لهذه القضية ، ولكنها كانت فى حاجة الى التمهيد كى يتقبل الرأى العام العالمى هذا الحل ... فأوعز الصهيونيون الى زعماء حزب العمال البريطانى ليشيروا القضية الصهيونية فى مجلس العموم فتقدم الحزب بمشروع قرار يؤيد وعد بلفور ويطالب بريطانيا بأن تحتل فلسطين بموجب انتداب يفرض عليها يكون الغرض منه انشاء موطن قومى للشعب اليهودى تعاونه وتسانده

بريطانيا ، وهكذا حدد حزب العمال البريطاني موقفه من مؤازرة الصهيونية العالمية منذ عام ١٩٢٠ ثم واصل هذه المؤازرة .

ولقد أصدر مؤتمر « سان ريمو » قراره في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٢٠ وعهد الى بريطانيا بالانتداب على فلسطين دون أن يحدد المؤتمر شروطا للانتداب ، بل أكثر من هذا لم يكن تم توقيع معاهدة صلح وقشد بين الحلفاء وتركيا كي يحدد فيها مصير فلسطين .

عملت بريطانيا على أن يوكل اليها الانتداب على فلسطين وأقامت هذا الاتجاه على الاعتبارات التي أوضحها « لويد جورج » في مذكرته التي تقول « أن الحرب قد أثبتت أن فلسطين هي الحاجز الاستراتيجي الحقيقي لمصر ، وأن وجود دولة اجنبية في فلسطين من شأنه أن يؤثر تأثيرا خطيرا على مركز بريطانيا في قناة السويس وفي البلاد العربية المتاخمة .. ومما شجع بريطانيا على هذا المسعى زعمها بأنها تلقى تأييدا من العرب ومن اليهود على السواء .

ويقول لويد جورج تعزيزا لمسعى بريطانيا : « ان الامير فيصل قد أبدى وجهة نظره في هذا الشأن فأكد أنه اذا منحت بريطانيا العظمى الانتداب فانه على استعداد لتأييد تسرب الصهيونيين بالحد المعقول الى فلسطين .. »

ثم اضاف لويد جورج « ان الامير فيصل قال : انه اذا ابعدت بريطانيا عن الانتداب على فلسطين وعهد به الى دول اخرى ، فان فيصل سينقلب على الحلفاء ويؤيد عرب فلسطين في مطالبهم بكل الوسائل التي يملكها .. »

وهذا يوضح تماما أسلوب الامير فيصل في معالجة قضايا العرب ، ذلك الاسلوب الذي يقطع بأن (فيصل) ، لم يكن أولا ، وأخيرا الا خادما لبريطانيا .

وقد زاد موقف الامير فيصل وضوحا حينما وقف أمام المجلس الأعلى للحلفاء في ٦ من فبراير سنة ١٩١٩ ليعلن انه نظرا للطابع العام لفلسطين ، فانه يرى أن يتركها جانبا بسبب الاعتبارات التي تهم الأطراف ذات المصلحة ، ولم يصر في موقفه الا على استقلال البلاد التي أوضحها في مذكرته ، والتي لم تكن فلسطين من بينها .

ونتيجة للمناورات التي قامت بها بريطانيا وشاركها فيها الامير فيصل تمكنت بريطانيا من الانفراد بالانتداب على فلسطين .

وفي ٢٤ من يونيو سنة ١٩٢٤ أقرت عصبة الأمم نص الانتداب واعترفت بانفراد بريطانيا بها .. وقد كانت وثيقة الانتداب باللغة الخطورة على مستقبل فلسطين وعلى جميع البلاد العربية في الشرق ... وإذا كانت قد دبرت لانتدابها هذا ، فإن وثيقة الانتداب ذاتها - باعتراف الصهاينة أنفسهم قد أعدها فرانك فورتير وجانسن (Frank Furter et Gans) وراجعتها لجنة خاصة عرفت اذ ذاك بلجنة الانتدابات الفرعية التي شكلتها المنظمة الصهيونية الدولية . وقد عرض هذا المشروع على الحكومة البريطانية عن طريق رئيسها المستر د لويد جورج ، الذي تبنى النص المقترح من الصهيونيين بعد ادخال بعض التعديلات اليسيرة عليه ، وخلافا لكل المبادئ المعترف بها ، تضمنت وثيقة الانتداب في مقدمتها وفي نصوصها ما يؤيد ويقرر انشاء مأوى قومي لليهود وأدمجت في صلبها نص وعد بلفور الصادر في ٢ من نوفمبر سنة ١٩١٧ ، واعترفت بقيام الوكالة اليهودية وسلمت لها بطابع قانوني لتمثيل اليهود ..

وورد في المادة الثانية من الوثيقة ما يأتي : -

« لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت أيضا على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته - أصلا - حكومة صاحب الجلالة البريطانية .. وجاء في الوثيقة : « بأنه لما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبث على إعادة انشاء مأوى قومي لهم في تلك البلاد ، ..

وورد في المادة الثانية من الوثيقة ما يأتي : -

« تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال اقتصادية وسياسية وإدارية تضمن انشاء المأوى القومي اليهودي وفقا لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك .

وجاء في المادة الرابعة : « يعترف بوكالة يهودية مناسبة كهيئة عامة لبدء المشورة لإدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المسائل التي تتصل بانشاء المأوى القومي لليهود

والتي تتأثر بها مصالح السكان اليهود في فلسطين ولكي تساعد هذه الوكالة في ترقية البلاد وعلى أن تكون جهودها خاضعة ، دائما لمراقبة الادارة .

كما تضمنت هذه المادة النص التالي :-

« يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة مناسبة ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض . . . »

« وللجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يرغبون في المساعدة لانشاء المأوى القومى اليهودى ، كما جاء فى المادة السابعة نص يلزم الدولة المنتدبة تيسير السبيل لمن يريدون التجنس بالجنسية الفلسطينية من اليهود الذين يتخذون فلسطين محلا لاقامتهم . . . »

هذه النصوص التي تضمنتها وثيقة الانتداب والتي حددت مصير فلسطين بحيث تقع على مر الزمن تحت السيطرة الصهيونية ، هذه النصوص وما اليها من محاولات انما اعدت وتمت بمساعدة وتأيد بريطانيا العظمى ، التي كان ملكها قد بعث برسالة الى شعب فلسطين فى ٧ من يوليو سنة ١٩٢٠ ، عندما عهد الى بريطانيا بالانتداب قال فيها : -

« لا يخفى عليكم أن الدول المتحالفة والمشاركة قد قررت أن تتخذ التدابير لتضمن تأسيس مأوى قومى لليهود تدريجيا - فى فلسطين . . . وعلى أن هذه التدابير لن تؤثر قطعيا على حقوق الاهالى الدينية والمدنية ومن تعطل حركة الرقى المرجوة لجميع طبقات الشعب الفلسطينى ، »

أما المستر لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية - اذ ذاك - فقد أعلن « أنه ليس من أهداف حكومة بريطانيا ، الاسراع باتشاء دولة يهودية عقب مؤتمر الصلح مباشرة ، اذ أنه لا بد لذلك - من أن تأخذ بريطانيا فى اعتبارها عامل الاغلبية فى جنس سكانها . . . غير أن الحكومة تأمل لكي يتحقق انشاء هذه الدولة أن يتمكن اليهود وأن يعملوا على استغلال تلك الصيغة التي وضعت بالنسبة لانشاء الموطن القومى استغلالا

يكون من شأنه أن يؤلفوا منهم الغالبية العددية في فلسطين ، وعندئذ ، فلن
تقف في سبيلهم أية عبة ، لإنشاء دولة يهودية تكون جزءا من الكومنولث
البريطاني في فلسطين

كذلك أعلن المستر تشرشل في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٢٢ « ان وجود
اليهود في فلسطين مستمد من حق مشروع لهم ، وأن من حقهم أن يؤذن
لهم بتطوير منشآتهم مستعينين في ذلك ، بخدمات ومجهودات ومعونات
سائر اليهود المشتتين في أنحاء العالم جميعه ، لانه ما دام هذا المأوى القومي
اليهودي قد وجد فإن من حقه أن يحاط بالضمانات الدولية التي تكفل
له البقاء لان حق اليهود في فلسطين يقوم على روابط تاريخية تربطهم بها
تلك هي تصريحات ساسة بريطانيا عند اقرار انتدابها على فلسطين
بريطانيا التي استمات لتجعل للصهيونية دولة في قلب الشرق •



وقد بادرت بريطانيا العظمى بالتشاور مع المنظمة الصهيونية العالمية
التي يرأسها الدكتور وايزمان بالاتفاق على نوع الادارة المراد انشاؤها
في فلسطين ، وقد اوصى الدكتور وايزمان وطلب من الحكومة البريطانية
تعيين السير « هربرت صمويل » الذي قام بدور بارز في المفاوضات التي
انتهت باصدار تصريح بلفور ليكون أول مندوب سام لبريطانيا في فلسطين،
وكان لهذا التعيين صدى بعيد « في نفوس اليهود كافة . . . فهللوا له ،
ونادوا بانتصار الصهيونية واعلن الدكتور « وايزمان » اذ ذاك - ان السير
« هربرت صمويل » هو صديق الصهونيين ، وانه قبل هذا المركز السامي
بناء على طلبهم . . وقال : « اتنا وضعنا هربرت صمويل في هذا المركز ،
وانه « صمويلنا » . .

وقد اعترفت الحكومة البريطانية آتئذ بمبول المندوب السامي
الصهيوني « ولكنها وصفته بانه صهيوني أمين » . .

ولقد اعترف هربرت صمويل الوزير السابق ، بهذه الوقائع وفصلها
في مذكراته ، و اضاف هربرت أنه أبدى استعدادا صراحة لمستر لويد

جورج رئيس الوزارة في ٢٤ من ابريل سنة ١٩٢٠ ، لقبول أية وظيفة في فلسطين ليتمكن من القيام بواجبه ، كما أكد لرئيس الوزراء ايمانه بالقضية الصهيونية واستعداده للتضحية في هذا السبيل . .

ثم يكشف هربرت صمويل في مذكراته ، عن مشكلة حساسة كان علاجها يبعث على التردد في سياسة الوزارات البريطانية ، وهي المشكلة الخاصة بتعيين حاكم يهودي على فلسطين ، وباحتمال ان سكان فلسطين من غير اليهود يقبلون مثل هذا الوضع . . ونجد في المذكرات ان رئيس الوزراء قد عهد بمناقشة هذه المشكلة وفحصها وتحديد آثارها الى السير هربرت صمويل ووايزمان وسوكولف ، ثم يقول هربرت صمويل في سطورها : انه بعد التشاور مع زعماء الحركة الصهيونية بعث برسالة الى رئيس وزراء بريطانيا في اليوم التالي قال فيها : -

«انه يرى ان من واجبه قبول المنصب وتحمل مسئولية حكم فلسطين وانه على ثقة من قدرته على تدليل كل الصعوبات التي تكون نتيجة لتولي يهودي حكم فلسطين ، وذلك لانه يقدر قيمة الحل وضرورته في تنفيذ البرنامج الصهيوني بحيث لا يثير التاني والتريث في تنفيذ هذا البرنامج المخاوف والعناء في اوساط « المسيحيين » العرب في فلسطين وفي الوقت نفسه يرى ان تحمله مسئولية الحكم في فلسطين من شأنه ان يحمل الصهيونية العالمية على الصبر والتاني في تنفيذ مطالبها نظرا لثقتها واطمئنانها على مستقبل قضيتها طالما كان الامن عليها حاكما يهوديا يعطف على قضية الصهيونية عطا كليا وهو لهذا ، يفضل أي حاكم آخر » .

وبالرغم من الحجج التي أبداها هربرت صمويل في هذه الرسالة ، فان لورد كيرزون وزير خارجية بريطانيا لم يقنع بما جاء فيها تمام الاقتناع ولا سيما بعد ان وقع صدام دموي بين اليهود والعرب في عيد الفصح ، لذلك فان وزير الخارجية عاود الحديث في هذا الشأن مع هربرت صمويل ، وابدى له مخاوفه من مغبة تعيين حاكم يهودي على فلسطين .

ويقول هربرت صمويل ، في مذكراته : انه بعد التشاور مع ممثلي اليهود أكد لوزير الخارجية أنه واليهود قادرون على مواجهة مختلف الاحتمالات في الموقف فضلا عن استعداده لتحمل المسئوليات كافة . .

وقد تحركت الصهيونية العالمية ، وبادرت الى العمل فسعت لاقرار

تعيين السير هربرت صمويل ، وتم لها ما أرادت فعين مندوبا ساميا على فلسطين ومنح لقب سير •



ولقد كان أول عمل ايجابي قام به سير هربرت صمويل في فلسطين بعد ان تولى شئون الانتداب فيها ، هو تعيين المستر نورمان بنتويتش (N. Bentwich) اليهودي ، مدعيا عاما في الحكومة الفلسطينية ومسئولا عن التشريعات كافة فيها ، وبذلك تمكن الاثنان ، المندوب السامي والمدعي العام ، من تنفيذ السياسة البريطانية في فلسطين التي يتلخص هدفها في تمكين اليهود من العمل على زيادة عددهم بحيث يربو على عدد العرب ، وذلك عن طريق تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين وسلب العرب ما يمتلكون من أرض فيها ، وذلك بالتعاون مع الافراد اليهود وتمكينهم - بكل الوسائل - من شراء ما تحت يد العرب من اراض والعمل على افقار العرب وذلك بحرمانهم من كل ما يباح لليهود في ميادين النشاط التجاري والمالي ، ووقف جميع الاحتكارات في هذا الصدد على اليهود وحدهم •



وبينما كان هربرت صمويل يعمل على تنفيذ هذه السياسة ، كان في الوقت نفسه شديد الحرص على مخادعة العرب والتغريب بهم ، فاستغل رسالة ملك بريطانيا وطبعها بأحرف ماء الذهب ، واتخذ منها أدلة لاقناع العرب ، والمسيحيين - وكان هؤلاء ، طائفة بذاتها أجنبية عن العرب - بالاطمئنان على قضيتهم ورعايته لها ، وامعانا منه في مخادعة أبناء فلسطين أعلن قيام مجلس استشاري يضم عربها و «مسيحييها» واليهود ويختص هذا المجلس باسداء المشورة للمندوب السامي في كل قرار هام يتخذ في مستقبل فلسطين ، وطالب العرب و «المسيحيين» بأن يتناسوا أخطاء الماضي ، وتديلا على حسن نيته بالنسبة للعرب ، أصدر صمويل عفوا عاما عن المسجونين في القضايا السياسية كما عمل على توثيق صلاته بالزعماء والشيوخ وأمعن في دعوة العرب واليهود الى اجتماعات مشتركة متوالية

•• واستنادا الى ذلك كله ، بادر بابلاغ وزارة الخارجية البريطانية ما حققه من نجاح ونتائج تبشر بنجاح السياسة البريطانية في فلسطين •

ولما كان صمويل يعلم أن للملك رأيا خاصا في الحل الذي رآته الوزارة البريطانية لمشكلة فلسطين ، فان صمويل حرص على أن يبلغ ملك بريطانيا نص الرسالة التي أبلغ الحكومة البريطانية اياها •• غير ان الملك على الرغم من ذلك بعث في رده على هذه الرسالة ما يشير الى التزامه رأيه ، فقد تلقى صمويل من القصر الملكي الرد الذي يعرب فيه الملك عن أمله في ألا يكون السلم الذي يتحدث عنه هربرت صمويل ، هسو الهدوء الذي يسبق العاصفة ••



وفي سبيل تضليل العرب وقف سير هربرت صمويل يتحدث عن الصهيونية وتصريح بلفور ، فقال : « ان اليهود كشعب مشتتون في جميع أنحاء العالم ، ولكن قلوبهم تتجه دائما الى فلسطين ، ويتعين علينا أن نهيب للبعض منهم مأوى في هذه البلاد ، في الحدود التي تسمح بها حالة البلد مع مراعاة عدد ومصالح السكان الحاليين واحلال هؤلاء اليهود في الافادة من معاونتهم وجهودهم وخبرتهم ومواردهم من أجل تطوير البلاد لمصلحة أهلها ••

ولكن الحركة الصهيونية العالمية بادرت بايضاح موقفها من فلسطين في التو ، فأعلنت في المؤتمر الصهيوني الذي انعقد وقتئذ في لاهاي ، ان هدف الصهيونية هو اقامة دولة يهودية في فلسطين وليس هدفها اقامة مأوى قومي لليهود فيها •

وبالرغم من وضوح نوايا الصهيونية العالمية في هذه الصورة العلنية المباشرة فان زعماء العرب أصرروا على تجاهل أهدافها ونواياها ، اذ ذاك ، ويصف سير رونالد ستورز ، حاكم القدس وقتئذ موقف العرب ، في مؤلفه « شرقيات » فيقول :

« مثل العرب أمام تيار الحركة الصهيونية المنظمة المنسقة القائمة على أسس علمية والتي تشرف في الوقت نفسه على وسائل الاعلام والدعاية في قارتين مثل الدراويش أمام مدافع لورد كتشنر حينما كانت

تحصلهم حصداً في ام درمان ٠٠ ولن يكون العرب أكثر حظاً من
الدراويش ! » ٠٠

ثم ينفى سيررونالد ستورز فيقول : « ان قضية العرب كانت في
أيد غير خبيرة يناصرها هواة ٠٠ وذلك على عكس ما كانت عليه قضية
الصهيونية . »

هكذا كان موقف الغرب - ولا سيما بريطانيا - من المشكلة الفلسطينية
التي خلقتها دول الغرب ، واضطلعت بريطانيا بالعناء الكبير فيها لتخدم
الصهيانية على حساب العرب ، لم تقف بريطانيا ، في هذا السيل - بأى
عهد قطعه على نفسها للعرب ولم تخل بأى عهد قطعه لليهود ، برت
بمواثيقها للصهيونية ، بقدر ما نقضت عهودها ومواثيقها للعرب ٠٠ وفي
حماية بريطانيا وتحت بصر الانتداب البريطانى ، راحت الصهيونية
الغربية عن فلسطين تتسلل الى هذا البلد العربى لتفرض نفسها عليه ،
وتؤيدها وتدعمها الحراب البريطانية وتعترف بها عصبة الأمم وترعاها
وتبارك وجودها كهيئة رسمية وتسمح لها بإنشاء مأوى قومى فى بلد لا يملكه
غير أصحابه من العرب مسلمين ومسيحيين ٠٠٠ وتجاهل الغرب وجود
عرب فلسطين كأن لم يكونوا شيئاً مذكوراً - بل تجاهلت بريطانيا دولة
فلسطين ذاتها واحتجبت وراء الصهيونية التي كانت هى كل شيء فى نظر
الغرب وفى عين عصبة الأمم التي كانت تعرفها فى تعابيرها بالطوائف
غير اليهودية ، كأنما كان العرب لا يمثلون تسعين فى المائة من سكان
البلاد ، كأنما كانوا أقلية سحقتهما الاغلبية فلم تعد جديرة بالذكر أو جديرة
بأن يحسب لوجودها حساب ٠٠٠

لقد استطاعت الصهيونية بوسائلها المتلوية ، وبما اتيج لها من قوة
المال ، أن تسخر دول الغرب لخدمتها على تلك الصورة المزرية بهذه
الدول ، تلك الصورة التي تبدو أشد وضوحاً فيما تضمنته وثيقة الانتداب
من نصوص وصلت بها العدالة وأهدرت فيها الحقوق وأغفلت أبسط
المبادئ القانونية .

واندفعت بريطانيا في سبيل تنفيذ سياستها في سرعة وفي تلون يتفق مع الوان الظروف التي تمر بها هذه السياسة ، كانت وسائلها في فلسطين تتغير وتتبدل وفقا لمقتضيات الحال ، ولكن الذي لم يتغير قط ، هو الهدف ، هو اقامة دولة صهيونية بفلسطين •• وعلى حساب أهلها العرب •

ومن ثم فلم يكن أمام العرب من مسلمين ومسيحيين في فلسطين الا أن يبدؤوا قصة الكفاح المرير ••

الفصل السابع والعشرون قضية سورية ولبنان

« اثر مسلك الأمير فيصل في قضايا العرب - نظرة فرنسا الى الدولة العربية - »
« المارشال ليوتي وشركة أبناء الحسين - فرنسا تثبت اقدامها في الشرق العربي منذ »
« عام ١٩١٦ لتواجه بريطانيا والعرب مستقبلا - فرنسا تعمل على تأمين قاعدة »
« استراتيجية لها في الشرق لحماية مصالحها - فرنسا تنزل العلم العربي من فوق »
« لبنان عام ١٩١٨ - المارشال اللبني يأمر القوات العربية بالانسحاب من لبنان - »
« العرب يعود الى تفصيل العرب ، تصريح ٧ من نوفمبر سنة ١٩١٨ - فرنسا تمهد »
« للتصارع الطائفي - فرنسا والفيلق الارمني - مهمة فرنسا الاولى فصل لبنان عن »
« سورية وعن العرب - جورج بيكو يعود الى الشرق ليتم الاجهاز على الحركة »
« العربية - الخطة الفرنسية لتنفيذ هذه السياسة - لبنان الكبير وخطر السيطرة »
« الاسلامية - تصريح حبيب باشا سعد رئيس المجلس الاداري للبنان - فرنسا واتفاقية »
« سنة ١٨٦٤ بشأن الحدود - كلمنصو ولبنان - فرنسا تكشف عن حقيقة موقفها من »
« اللبنانيين - ثورة اللبنانيين - فرنسا لا تحفل باحتجاج اللبنانيين - انشاء دولة »
« عربية في سورية يعارض اهداف فرنسا - فرنسا تواجه المنافسة البريطانية والتسلل »
« الأمريكي في الشرق - اللجنة السورية المركزية - مؤتمر الصلح - الأمير فيصل »
« يطلب وصاية دولة اجنبية على الدولة العربية - الأمير فيصل يقترح ان يكون »
« لفلسطين ولبنان وضع خاص - رد اللجنة المركزية السورية - السيد شكري »
« غانم وفرنسا - مؤتمر الصلح وموقف العرب المتناقض - الرئيس ولسن يعمل على »
« تشكيل لجنة دولية لدراسة الاوضاع في الشرق - بريطانيا وفرنسا تمتنعان عن »
« الاشتراك في اعمال اللجنة - مناوراتهما لابعاد النفوذ الأمريكي - فرنسا تصانع »
« الأمير فيصل - العناصر الوطنية والأمير فيصل - الأمير فيصل يقبل الانتداب »
« الفرنسي على سورية ولبنان - الأمير فيصل يعاون فرنسا وبريطانيا لعرقلة اعمال »
« لجنة التحقيق الدولية - فرنسا تعمل على مخادعة فيصل وترى خطر بعث القومية »
« العربية ماثلا دائما امامها . »



لقد كان لمسلك الأمير فيصل في قضية فلسطين والصهيونية أثرا كبيرا ، في اتجاه السياسة البريطانية والفرنسية بالنسبة لقضايا العرب ، وتناول هذا التأثير تطبيق الدولتين لاتفاقيات سايكس - بيكو من الناحية العملية ...

لقد قضت هذه الاتفاقيات بتقسيم الشرق العربي الى منطقتين ، رمزا

لاحداهما بالحرف (أ) وللأخرى بالحرف (ب) وحددتا في هذه الاتفاقيات وقد حملنا الشرق العربي حقوق ارتفاق لمصلحة فرنسا في المنطقة (أ) ولبريطانيا في المنطقة (ب) ، وكانت المنطقة (أ) تمتد شرقا الى الساحل اللبناني وتمتد عمقا حتى تصل الى حدود البلاد الفارسية مارة بأبي كمول على الفرات لتخرج شمالا حتى جزيرة ابن عمر ثم تنتهي شرقا بالاسكندرونة فكانت تشمل سورية بأكملها والموصل وكركوك ، واذا كانت الضرورة الحربية قد قضت وقتئذ في أثناء الحرب على فرنسا بأن تسلم بقيام دولة عربية سورية ، فان فرنسا كما قال المارشال ليوتى (Lyautey) - وقتئذ لم تكن لتسمح لبريطانيا العظمى بأن تتسلل الى المنطقة الفرنسية تحت ستار انشاء دولة عربية أو على حد تعبير المارشال ليوتى تتسلل الى المنطقة وراء ستار دولة يرأسها حسين شريف مكة أو انشاء اتحاد من دول عربية تتولاه - كما يقول ليوتى - شركة أبناء الحسين التابعة لبريطانيا العظمى ..

وفي هذا الصدد يستطرد المارشال ليوتى قائلا : « اذا كانت فرنسا ترى أن خلق هذه الدولة العربية قد أملت على بريطانيا اعتبارات تتعلق بحماية مصالحها الاستعمارية في هذه المنطقة الممتدة من قناة السويس الى الهند ، فان لفرنسا المصالح نفسها وانه ليحق لها التمسك بذات الحقوق »



ويلاحظ أن فرنسا في الوقت الذي تجنبت فيه الاشتراك في المفاوضات التي جرت بين سير هنرى مكماهون عن الحكومة البريطانية وبين حسين شريف مكة ، كما أسلفنا - فانها في الوقت نفسه - أوفدت الى مكة بعثة في أغسطس سنة ١٩١٦ يرأسها سي قدور بن قريط (Ben Kebritt) كانت مهمة هذه البعثة سياسية فعمدت لارسال متطوعين من أبناء شمالى افريقية بأسلحتهم وذخائرهم وتموينهم لتعمل بوصفها قوات محاربة ، متعاونة مع الشريف حسين والعرب في الشرق كما أوفدت بعثة عسكرية تحت رئاسة الكولونيل بريموند استقرت في ميناء جدة ..

وهكذا أرادت فرنسا أن تثبت وجودها المادي في شبه الجزيرة العربية كي تشارك بريطانيا العظمى في حقها في الزعم مستقبلا بمعاوتها في تحقيق أهدافها ، ولتستند فرنسا الى وضعها هذا وعند الاقتضاء في قهر العرب ذاتهم ..

عندما عقدت فرنسا اتفاقية سايكس - بيكو ، كان هدفها تأمين قاعدة استراتيجية لها ترفع من شأن مكائتها العسكرية بوصفها من الدول الكبرى بين دول البحر الابيض المتوسط ، اذ كانت تستهدف بهذه القاعدة تثبيت نفوذها السياسي والاقتصادي والثقافي في الشرق الاوسط ولا سيما حماية المصالح البترولية التي كانت ترمع اقسامها بالشرق الاوسط مع بريطانيا العظمى .

وعلى هذه الصورة مضت فرنسا لتحقيق أهدافها في الشرق الاوسط ، دون أن تسقط من اعتبارها تلك العقبات والمشكلات التي كان لابد من أن تعرض لها سياستها في هذه المنطقة ، والتي كانت فرنسا تعد عدتها للتغلب عليها وتناهب لوضع الحلول لها بأساليب أهمها سياسة الامر الواقع ، ثم المساومات السرية .

وفي سبتمبر سنة ١٩١٦ استقرت القوات العربية في لبنان وسورية ، ولاول مرة منذ الاحتلال التركي رفرف العلم العربي من جديد على هذه الاراضي العربية ، ولكن هذا العلم لم يخفق الا لفترة قصيرة ، اذ أن فرنسا ، استادا الى اتفاقية سايكس - بيكو أصرت على جلاء القوات العربية عن المنطقة الزرقاء التي اختصت بها بموجب هذه الاتفاقية ، وبادرت في ١٧ من اكتوبر سنة ١٩١٨ بانزال قواتها في ميناء بيروت وأنزلت العلم العربي من فوق دار الحكومة وفي ١٤ من اكتوبر سنة ١٩١٨ عينت فرنسا حاكما لبيروت من بين قوادها العسكريين ، فأمر المارشال اللبني القائد العام للقوات المتحالفة ، القوات العربية بالانسحاب من المنطقة الزرقاء ..

وامعانا من فرنسا وبريطانيا في تضليل العرب وعلى الرغم مما أقدمت عليه فرنسا من اخراج القوات العربية من لبنان ، أصدرت الدولتان في ٧ من نوفمبر سنة ١٩١٨ تصريحاً جاء فيه ما يلي : -

ان الغرض الذى ترمى اليه فرنسا وبريطانيا العظمى من نهجها فى الشرق ، فى الحرب التى آذنتها أطماع ألمانيا ، هو التحرير التام النهائى للشعوب التى طال اضطهاد الترك لها ، واقامة حكومات وادارات قومية تستمد سلطتها من الاختيار الحر والادارة المستقلة للأهالى الوطنيين •

ولتحقيق هذه الاغراض اتفقت فرنسا وبريطانيا العظمى على تشجيع اقامة الحكومات والادارات الوطنية ومساعدتها ، فى سوريا والعراق اللتين حررهما الحلفاء ، وفى الاراضى التى تعملان على تحريرها وستعرفان بها بمجرد حصول ذلك •

ولا رغبة لهما فى أن تفرضوا على أهالى هذه البلاد أى نظام معين ، وانما تريدان بتأييدهما وبالمساعدة الكافية أن تكفلا حسن سير الحكومتان والادارات التى يختارها الاهالى اختيارا حرا • والسياسة التى تريدها الحكومتان المتحالفتان ، فى البلاد المحررة هى ضمان المساواة والعدل والنزاهة للجميع ، وتيسير التقدم الاقتصادى للبلاد بتشجيع النشاط المحلى ونشر التعليم والقضاء على الخلافات والمنازعات التى طالما انتفعت بها واستخدمتها السياسة التركية ••

وشرعت فرنسا فى تنظيم احتلالها وانشاء جيش الشرق الذى قسمته الى فيلقين ، الفيلق السورى والفيلق الارمنى ، ولكى تمهد لما اعدته من التصارع والتطاحن بين مختلف الطوائف ، أجازت فرنسا للفيلق الارمنى أن يتبع التوجيهات السياسية من اللجنة التى شكلت وعرفت وقتئذ باتحاد أرمنية الوطنى ، وكانت المهمة الاولى التى فرضتها فرنسا على نفسها هى فصل لبنان عن سورية وعن العرب أجمعين ، لأنها ترى أن من أشد الضرورات لها أن تكفل لنفسها قاعدة آمنة لعملياتها تعدها لمواجهة بريطانيا العظمى ومناضلتها اياها عندما يحين الوقت لاقتصاص الشرق وتوزيع الغنائم فيه بين الدولتين •

وقد عينت فرنسا المسيو جورج بيكو - الذى مثلها فى مفاوضات سايس - بيكو - سنة ١٩١٦ والتى تحدد فيها مصير الشرق ، والذى مثلها

في المفاوضات التي تمت بين الحلفاء وبين الصهيونية العالمية ، عينت فرنسا بيكو هذا ، مندوبا ساميا لها في بلاد الشرق ، بالرغم من الذكرى البغيضة لأعماله في هذه المنطقة ، وقد كان جورج بيكو قنصلا عاما لفرنسا في بيروت قبل الحرب العالمية الاولى ، وكان - اذ ذاك - على صلة دائمة بالعناصر الوطنية العربية يشجعها دائما على الوقوف ضد الاتراك ، وكان مما أخذ عليه ، هو ايقاعه وغدره - أخيرا - بهذه العناصر العربية التي كان يشجع وقوفهم ضد الاتراك ، ذلك أنه عندما غادر بيروت يوم ان دخلت تركيا الحرب - ترك القوائم التي كان قد أعدها بأسماء زعماء الحركة العربية ، في متناول يد الاتراك ، وعلى ضوء هذه القوائم التي تركها جورج بيكو للاتراك عمدا واختيارا ، تمكن رجال الجيش التركي ، من اعدام جميع من تمكنوا من القبض عليهم من العرب زعماء الحركة ضدهم على حسب ما وقع في أيديهم بهذه القوائم . . . وكان مصرع هؤلاء العرب على يد الاتراك آخر أثر بغيض تركه بيكو ، في تلك البلاد ، يوم غادرها ، في عام ١٩١٦ وقد ظل هذا الأثر عالقا في نفوس العرب هناك ، الى أن عاد اليهم بيكو أخيرا ليتم رسالته التي عهدت بها اليه فرنسا للاجهاز على الحركة العربية

وقد أحاط المسيو جورج بيكو نفسه ، حيث عاد لمباشرة وظيفته من جديد بالعناصر السياسية في لبنان ، واستعان بأكفى الشخصيات الفرنسية التي تخصصت في شؤون الشرق العربي ومن بينها المستشرق ماسينيون (Massignon) وقد تضافرت جهود هذه الجماعة للقضاء على أية حركة لبثت القومية العربية وللحيلولة دون وقوع التجمع الاسلامي ، في أية صورة من صور التجمع والوقوف في وجه تياره ، ومن أجل ذلك كانت خطتها ترمى الى تجنيد سائر الطوائف واعداد مختلف العناصر ، لتقف كل طائفة ضد الاخرى وليجاهد كل عنصر العنصر الآخر ، ويناصبه العداء . . .

ولعل أبرز ما كانت تهدف اليه هذه الخطة ، هو فصم عرى التآلف بين المسلمين والمسيحيين بصفة عامة ، واقامة حاجز قوى وهوة عميقة واسعة بين سورية ولبنان . . .

وعلى هدى من هذه السياسة أخذ جورج بيكو ، فور تقلده منصبه
فى لبنان ، يشجع الاجتماعات العامة ، ويشجع ابداء التصريحات ، وتشكيل
الوفود التى تؤيد فرنسا وتجبذ سياستها فى نطاق تحقيق الاستقلال « للبنان
الكبير » وأخذ خبراء الدعاية الفرنسية وعلى رأسهم الأستاذ « ماسنيون »
يبتون فى نفس المسيحيين ماينفرهم من السيطرة الاسلامية عليهم وما
يجعلهم يعتقدون ان فى تلك السيطرة مهانة لهم ، وما ينفر الدرزي كذلك
من سيطرة المسلم السوري وما يجعله يرى ان سيطرة موطنه اللبناني
المسيحي عليه تجعله فى وضع افضل من وضعه تحت سيطرة المسلم
السوري .

وقد أدلى وقتئذ - حبيب باشا سعد رئيس المجلس الادارى للبنان
بحديث الى جريدة الطان الفرنسية قال فيه : أنه لا يوجد لبنانى واحد
يرضى أن تقوم أية صلة بين لبنان وبين البلاد العربية ... يعنى سورية
... وقال حبيب باشا فى تصريحه .. انه بالرغم من الحرية التى كانت
متروكة فى عهد الاتراك لنا ، فان السيطرة التركية علينا لم تكن محتملة
وليس من المعقول ، وقد تم لنا التحرر من تلك السيطرة التركية ، أن
تسعى لاقامة روابط تخضعنا لسلطة غير لبنانية ، ولا سيما اذا كانت هذه
السلطة غير مسيحية

وعلى هذا المنوال من تحريك الضغينة وايجاد الفرقة اخذ « جورج
بيكو » وجماعته ينسجون خيوط دعايتهم - وكان همهم الاول ان يذكروا
المسيحيين فى لبنان من حين لآخر بما عانوه من اضطهاد حكامهم الاتراك
المسلمين ، وكيف كانوا يسومونهم الخسف والعلاب .. متجاهلين فى
دعايتهم هذه ، الفارق الواسع بين المسلمين العرب ، وبين المسلمين
الاتراك الغزاة المستعمرين ، متجاهلين ان مظالم الاتراك لم تكن مقصورة
على المسيحيين العرب وحدهم وانما كانت هذه المظالم موزعة على العرب
مسلمين ومسيحيين ، ولم تكن تفرق فى ضحاياها بين العربى المسلم ،
والعربى المسيحي ، هذا أو ذاك كان حظه من ويلات حكم آل عثمان
متساويا ، ولم تنفرد بآثار حق الحكام الاتراك الطوائف المسيحية
وحدها .

وقد اتجه مسيو جورج بيكو فيما اتجه اليه من أساليب الى اغراء
اللبنانيين بالمطالبة بانشاء لبنان الكبير وأخذ يشجعهم فى هذا السبيل بشتى
وسائل التشجيع ، ولم يدخر جهدا لاقناعهم بأن حدود لبنان كما كفلتها

اتفاقية سنة ١٨٦٤ لا تحتوى غير أفقر مناطق سوريا ... وقد كان لهذه المحاولة المطالبة بإنشاء لبنان الكبير وقتئذ ، أهميتها وأثرها لان مصير سورية - الدولة العربية - لم يكن قد تقرر بعد ، وكان أمر لبنان يهم فرنسا التي رأت فى لبنان خير قاعدة لها فانصرفت رغبتها الى ضم أوسع وأخصب ما يمكن من الاراضى الى حدوده ولهذا فقد أوقف « جورج بيكو » ، وفدا الى الخارج من اللبنانيين للمطالبة بضم مناطق جديدة الى لبنان ، ليصبح « لبنان الكبير » الذى يمكن أن يتمتع باستقلاله الادارى والسياسى فى ظل رعاية فرنسا وقد رأس هذا الوفد البطريرك المارونى حايك الذى وجه اليه المسيو كليمنصو (Clémenceau) رئيس الوزارة الفرنسية فى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩١٩ الرسالة التالية :-

« ان المحادثات التى جرت بينكم وبين وزير الخارجية ويني ، تؤكد لكم أن الحلول التى نستهدفها فى مؤتمر الصلح ، ستكون محققة لآمال الجماعات التى تمثلونها ، وانه بمعاونة فرنسا وبمساعدهتها لكم واستقلالكم عن أية جماعة وطنية أخرى سيشعر اللبنانيون بالطمأنينة على تقاليدهم، وعلى تطوير مؤسساتهم السياسية والادارية ... وأن فرنسا الحريصة على معاونة وتوثيق الروابط الاقتصادية بين سائر البلاد الواقعة تحت انتدابها ستأخذ فى اعتبارها ، أول ما تأخذ أن تضم الى لبنان الاراضى المنبسطة بامتدادها على طول البحر مما يكفل له الرخاء ، وذلك حينما يحين الوقت لوضع حدود لبنان ... »



وبينما كان المسيو كليمنصو يبذل للوفد اللبنانى فى باريس هذه الوعود ، وبعد أن اطمأنت فرنسا على هدفها من انفصال لبنان عن مجموع الامة العربية ، بادر المسيو جورج بيكو بإبعاد اللبنانيين عن المناصب فى الادارة المحلية وأحل مكانهم فرنسيين لا يتوافر فيهم ما يؤهلهم لتولى شئون لبنان مما حدا بمجلس لبنان الادارى برئاسة حبيب سعد باشا الى تقديم احتجاج لفرنسا على هذا التصرف ، غير أن احتجاجهم قوبل بالرفض،

كما عطلت السلطات الفرنسية صحيفة « البرق اللبنانية » لأنها نشرت هذا الاحتجاج ...

ولما أدرك مجلس لبنان الإداري أن فرنسا خدعته ، رأى أن يحدد موقفه من الإدارة الفرنسية فأعلن في ١٠ من يوليو قراراته التالية :

أولا - المطالبة باستقلال لبنان استقلالاً تاماً شاملاً .

ثانياً - حياده في السياسة الخارجية بحيث لا تجرّه سياسته الى حرب يعلنها ، أو الى حرب تعلن عليه ، وبحيث يجنب لبنان أى تدخل عسكري من جانب الدول المتحالفة .

ثالثاً - استعادة لبنان للأراضي التي يطالب بها وذلك بموجب اتفاق يعقد بينه وبين سورية .

رابعاً - جميع الشؤون الاقتصادية تدرس وتقرر بمعرفة لجان يمثل فيها الجانبان اللبناني والسوري ، ولا يت فيها قبل أن يقرها مجلس البرلمان السوري واللبناني .

خامساً - قيام سورية ولبنان معا بالسعي لدى الدول الغربية لإقرار المطالب الأربعة السابقة في هذه القرارات ، ولكفالة تنفيذها من جانب هذه الدول .

وعلى اثر اصدار هذه القرارات ، قامت السلطات الفرنسية في لبنان بالقبض على ثمانية من أعضاء المجلس البالغ عددهم جميعاً اثنا عشر عضواً كما ألقى القبض على الكثيرين من الشخصيات السياسية البارزة في لبنان وحوكموا جميعاً أمام مجلس عسكري قضى بنفيهم .

وقد أخذت فرنسا بعد أن تم لها اشاعة الفرقة والفتنة بين شعب لبنان نفسه ثم بين لبنان والعرب ، أخذت تعامل لبنان باعتباره بلداً محتلاً ، وتجزع أهله ما يجرعه المغلوب من الغالب .

وهكذا خاب أمل انصار فرنسا بعد أن شاهدوا تنكرها لتلك المثل التي طالما خدعتهم بالتغني بها فأناعوا بيانا قالوا فيه : « انا نحب فرنسا »

ولكننا نبغض سياستها ... أننا نكره أولئك الفرنسيين الذين يتولون ادارة شئوننا وهم الجاهلون بأمورنا ، نكره موظفيهم وعملائهم الذين جعلونا نأسف على العهد التركي ، ونحن نرحب بمعونة فرنسا لنا ، وبأن تكفل لنا حريتنا ، نرحب بقيادتها لنا ، ولا نرحب بأن تكون سيدة علينا .. فلسنا بمستعمرة ولنا بمحمية ..



وهكذا مضى البيان يندد بسياسة فرنسا ، ولكن هذه ، لم تحفل باحتجاج انصارها عليها ... وانصرفت بكل جهدها الى تنفيذ سياستها في لبنان ، وتوسعت في عملياتها العسكرية في سورية لان اقامة حكومة عربية في دمشق ، وانشاء دولة عربية في سورية كان يعارض أهداف السياسة الفرنسية في الشرق ... ولأنه اذا لم تكن فرنسا قد تمكنت حتى ذلك الوقت من وضع يدها على سورية فما كان ذلك الا لعجزها عن تدبير القوات العسكرية الكافية لاحتلالها ، ولان المشكلة السورية كانت اذ ذاك - دقيقة - نظرا لوجود قسوات عربية في سورية الى جانب جيش احتلال بريطاني ، ولان القائد العام البريطاني كان هو المهيمن على شئون سورية وفلسطين والعراق .

وكانت فرنسا تدرك مدى تشابك المصالح والاضاع الاستراتيجية والاقتصادية بين سورية ولبنان ، وأن كل قرار تتخذه ، وكل حل تفترضه ، يؤثر - حتما - على مصير البلاد السياسي وفي الوقت نفسه يتناول مشكلة الحدود بين البلدين من ناحية ، وبينها معا وبين سائر البلاد العربية من ناحية أخرى ..

وبالاضافة الى ذلك كله ، فقد كان أمام فرنسا أن تواجه منافسة بريطانيا العظمى لها ، كما كان أمامها أن تواجه التدخل الأمريكي الذي بدأ يتسلل الى شئون الشرق .

وقد كانت هذه المنافسات واضحة في مؤتمر الصلح حينما عقد في فرساي حيث تقدمت اللجنة السورية المركزية التي كانت ترعاها فرنسا وتمدها بالمعونة المادية تقدمت بمذكرة الى المؤتمر تعارض فيها الحركة

العربية ، وتعارض القومية العربية وكل محاولة ترمي الى اقامة دولة عربية أو اقامة اتحاد من الدول العربية أساسه وحدة الجنس واللغة ... وقالت هذه اللجنة في مذكرتها : انها لمحاولة خيالية ، تلك المحاولة التي تهدف الى بعث امبراطوريات قضي عليها قضاء مبرما ويجب ألا تعود أبدا ...

وطالبت هذه اللجنة باقامة سورية مستقلة على أساس وطني اقليمي وعلى أن ترعى فرنسا استقلالها وتكفله في حدود الاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا وفرنسا سنة ١٩١٦ .

وقالت اللجنة في ختام مذكرتها : « أن سورية لتقف بجلاء ضد كل محاولة لبعث القومية العربية وتعارض بشدة كل محاولة من أجل تحقيق الاستقلال التام ، دون أن تؤيد الاستقلال وتسانده معونة ورعاية من دولة أجنبية ، إذن أن من شأن مثل هذا الاستقلال الانتهاء بسورية الى الفوضى »

... وان سورية لتعارض تقسيم البلاد الى مناطق نفوذ تقضي على وحدتها الوطنية ، أن سورية ترفض مبدأ اذابة مختلف الطوائف والجنسيات التي تنطق بالعربية في وحدة واحدة وجنسية واحدة ، وترفض - بشدة - تلك المبادئ التي تتخذ من الدين أساسا للوحدة » .

وفي ٦ من فبراير سنة ١٩١٩ ، أوضح الامير فيصل وجهة نظره لممثلي الدول العظمى ، معتبرا نفسه الناطق باسم العرب ، فطالب بتكوين دولة ، أو اتحاد من الدول العربية يعينه العرب اذا ما رأوا ضرورة لذلك ، يتولى الفصل في موضوع الحدود ، كما ينظر - عند الاقتضاء - في تكوين دول جديدة ...

كما أعلن الامير فيصل رغبته في الاستعانة بدولة من الدول العظمى المتحالفة مع العرب تتعاون معه وتسانده في حكمه لفلسطين والعراق .

وهكذا ارتضى الامير فيصل سيطرة دولة أجنبية لم يعينها وان كان يقصد بهذه الدولة بريطانيا العظمى وقبل نفوذها واشرافها على الدولة الجديدة ، أو الاتحاد الجديد الذي اقترح تكوينه ..

كما اقترح الامير فيصل أن يكون لفلسطين ولبنان وضعهما الخاص ونظامهما الذي ينفردان به .

وهكذا بدت معالم التعاون والتفاهم بين الغرب والامير فيصل تتضح .
وما يذكر انه في نهاية يناير عام ١٩١٩ زار السير مارك سايكس (Mark Sykes) دمشق فلقى فيها من العناصر الوطنية أسوأ مقابلة تعبر
عن استنكار هذه العناصر لمطامع الغرب في الشرق وتدخله في شئون
البلاد ، وقد كان لمظاهر الاستياء البادية اثر كبير في الدوائر الغربية ، مما
حمل المسيو جورج بيكو (Georges Pico) أول مندوب سام لفرنسا في لبنان ،
على ارسال برقية لحكومته في ٢٥ من يناير سنة ١٩١٩ يقول فيها : ان
غياب الامير فيصل عن دمشق يشجع العناصر الوطنية المتطرفة ..

وبعد ذلك بأيام زار المارشال اللنبي (Allenby) دمشق واجتمع
بالمسيو جورج بيكو ، وتباحثا في الامر ، وفي سياق المداولة والبحث صرح
المورد اللنبي بأنه يعتمد في وقف حركة بعث القومية العربية ووقف
التيار المعادي للغرب على الامير فيصل وامكانياته ونفوذه ..

وفي هذا يقول الجنرال بريموند (Bremond) رئيس البعثة العسكرية
الفرنسية في الشرق ، وزميل الكولونيل لورانس (Lawrence)
أنه بهذا التصريح ، وضع وتحدد الدور الذي عهد الى الامير فيصل
القيام به ..

ويضيف الجنرال بريموند أن الامير فيصل كان يتقاضى من الحكومة
البريطانية شهريا مائة وأربعين ألف جنيه استرليني يحتفظ من هذا المبلغ
بأربعين ألف جنيه لنفقاته وحاشيته والباقي لحساب قواته .



ولكن اللجنة المركزية السورية عارضت بلسان السيد شكرى غانم
المتجنس بالجنسية الفرنسية والناطق باسمها ، مطالب الامير فيصل مع
التقائها واتفاقها وأغلب طلبات هذه اللجنة ، ولم تقف اللجنة المركزية
السورية عند هذه المعارضة بل انها طالبت باشراف دولة عظمى على سوريا
تتولى قيادتها ، وتعهدها تربيتها وتنشئها سياسيا واداريا وتكون بمثابة الحكم
الذى يقف بين مختلف العناصر التى تتألف منها سوريا ، حتى لا تنزق
مستقبلا .

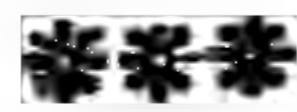
ومن العجب أن نجد أنفسنا أمام منطق يستنكر إقامة الروابط استنادا الى الجنس والدين واللغة وفي نفس الوقت يطالب بإقامة سورية الكبرى برعاية فرنسا وتشمل سوريا ولبنان والموصل . ولكن هـلـه العجب لا يلبث أن يختفي ، عندما نسمع السيد بشكري غانم يصرح أمام اللجنة التي كانت تمثل الدول العظمى في مؤتمر الصلح ، قائلا بأنه لا صعوبة ولا خلاف بين السوريين على الدولة التي يتعين أن تتولى شئونهم ، وأن هذه الدولة هي فرنسا التي رضع السوريون ثقافتها ، والتي تجرى لغتها على ألسنتهم ، والتي طوقت عنق سورية صنائعها عبر التاريخ ، والتي تربطها بها صلات الود والصداقة منذ أقدم العصور .

ولقد واجه مؤتمر الصلح موقفين متعارضين: أحدهما يطالب بحق العرب في تكوين دولة أو اتحاد من الدول ترعاه وتتولى شؤونه بريطانيا العظمى، والآخر يطالب بتكوين سورية الكبرى تحت رعاية وحماية وإدارة فرنسا . . ورأى الرئيس ولسن وقثد ، الفرصة مواتية لتدخل وزارة الخارجية الأمريكية في الأمر لكي تبدي أمريكا اهتمامها بشئون الشرق ، وقد بدا واضحا لبريطانيا وفرنسا أن الولايات المتحدة الأمريكية ستسعى لتفيد من الخلاف القائم بين وجهتي النظر كي تتاح لها الفرصة لتحل في الشرق محلها . . وحيال هذا الموقف ثم الاتفاق في مؤتمر الصلح على تشكيل لجنة دولية تدرس مختلف وجهات النظر ومختلف الرغبات بين الجماعات في سورية ولبنان وفلسطين .

غير أن بريطانيا وفرنسا حسبتا لهذه اللجنة حسابها ورأتا فيها تلويحا واضحا بخطر تدخل الولايات المتحدة في الشرق ومنافستها لهما ومحاولة لانتزاع مكاتهما فيه ، ولذلك أعلنتا امتناعهما عن الاشتراك في هذه اللجنة ، وفي الوقت نفسه اتجهت سياسة فرنسا الى خداع العرب حتى تباعد بينهم وبين أمريكا فلا يرتمووا في أحضانها فأعلنت اعترافها بسلطان الأمير فيصل على سورية كما عرض المسيو كلمنصو على الأمير فيصل الاعتراف باستقلال سورية مقابل تعهد العرب بالتحالف مع فرنسا ، وأعدت الحكومة الفرنسية نصوص المعاهدة المرجوة ، وأصبحت مهيأة للتوقيع . . غير أنه حدث ، في اللحظة التي طلب فيها الى فيصل التوقيع على المعاهدة.

أن أوعز البريطانيون الى فيصل فأعلن أن الضرورة تقضى بسفره في التو الى سورية ليهيئ الرأي العام فيها لتقبل هذه المعاهدة ، وعندئذ وضعت الحكومة الفرنسية تحت تصرف فيصل المدرعة ادجار كينية (Edgar Quinet) لنقله الى بيروت ، وأمرت بأن ترافقه في رحلته بعثة شرف عسكرية .

وقد اعتقد المسيو كليمنصو ، أنه بهذا قد هدأ من روع العناصر الوطنية ، كما فوت على السياسة الامريكية غايتها للتدخل في شئون الشرق و جدير بالذكر أن السلطات الفرنسية في بيروت ، قد استقبلت الامير (فيصل) استقبالا عسكريا رسميا واحتفلت به الاحتفال نفسه والمراسم التي تستقبل بها الملوك .



غير أن العناصر الوطنية العربية كانت بالمرصاد ، ووقفت في وجه الامير فيصل ورفضت الاعتراف باولئك الذين يستجدون للعرب لتسليمهم رعاية فرنسا أو بريطانيا أو أمريكا ، وقالت هذه العناصر الوطنية : أن العرب اذا دعيتهم الحاجة للاستعانة بخبرة الغرب للقيام بالاصلاح في بلادهم ، فانهم سيدفعون في هذا السيل أجر المستشارين والخبراء الفنيين الغربيين الذين يعاونونهم على هذا الاصلاح ، ولكن بوصف هؤلاء موظفين عندهم لا سادة لبلادهم .



وكان فيصل من جانبه يحاول عقد اتفاق مع فرنسا كي يضمن ويؤمن عرشه في سورية ، لذلك أصر وألح كي يجتمع بالمسيو جورج بيكو ، وقد تم هذا الاجتماع في دمشق يومي ١٦ ، ١٧ من مايو سنة ١٩١٦ ، وقد عرض الأمير فيصل اعترافه بالانتداب الفرنسي على سورية ولبنان على شريطة أن تعدل فرنسا عن اتفاقية سنة ١٩١٦ ولا تمسك بها ، وأن تنهى الادارة العسكرية وأن تتولى شئون الحكم الداخلي ادارة وطنية ولكن « جورج بيكو » أجاب عن هذا العرض بما يفيد تعذر الغاء اتفاقيات سنة ١٩١٦ ، لأنها تشمل مسائل أخرى غير متصلة بسورية كما تربط بريطانيا العظمى بعهود تمس مصالح فرنسا . . . الا أن « بيكو » ،

وعد الامير فيصل بدراسة التعديلات التي يقترحها الامير فيصل ما دامت لا تتعارض مع المبادئ المقررة في الاتفاقيات ، كما أشار على فيصل أن يبذل مساعيه في هذا الشأن لدى القيادة العليا البريطانية وفي ذلك قال « بيكو » للامير فيصل ، انه هو ، يعني (فيصل) ، خير من يمكنه أن يطالبها بوساطتها الودية في هذا الشأن ..

وقد شرح الامير فيصل لجورج بيكو ، المعونة التي ينتظرها من فرنسا ، وهي تشمل المساعدة المادية ، والمدرين للقوات العسكرية والمهندسين والمستشارين في فروع الادارة كافة . . . ثم تم الاتفاق بين الامير فيصل وبين « جورج بيكو » على اصدار تصريح من المندوب السامي الفرنسي يوضح موقف فرنسا في هذا الصدد كما يقف الامير في جبهة متحدة مع فرنسا وبريطانيا تواجه لجنة التحقيق الدولية. عندما تشرع في عملها بالشرق . . .

وقد حاول الامير فيصل أن يستغل الظروف قبل بدء عمل لجنة التحقيق الدولية ، فطالب بأن يضم الى سورية فلسطين وفينيقيا في جنوبى الاناضول وولاية الموصل وعلى أن تعهد فرنسا بتأييد مطالب العرب في باقى الاراضى العراقية ، وقد وعده « بيكو » بمعونة فرنسا كما تقوم سورية الكبرى في أوسع الحدود وحقيقة الامر أن « جورج بيكو » ، إنما كان في وعده ، هذا يخادع الامير (فيصل) ، فقد كان بيكو خير من يعرف أن فرنسا لن تقبل - اطلاقا - اقامة دولة عربية ، أو اتحاد من دول عربية يتزعمه قائد عربى ، حتى لو قبلت هذه الدولة ، أن تكون خاضعة لنظام الانتداب . . . لان ذلك - في رأى فرنسا - مما قد يترتب عليه مستقبلا ، بعث القومية العربية ، وما يمكن أن يجره عليها هذا البعث من متاعب ومخاطر في شمالى افريقية وفي افريقية الغربية .

ان سياسة فرنسا ، اتجهت في تلك الفترة بالذات الى مخادعة العرب ، وفي الوقت نفسه اتجهت الى الحد من نشاط لجنة التحقيق الدولية التي انفردت امريكا بالعمل فيها ، وذلك لاستبعاد كل محاولة لتسريب النفوذ الأمريكى الى الشرق .

الفصل الثامن عشر العرب أمام اللجنة الدولية

« نجح الغرب في التفرقة وإيقاظ الفتنة وإثارة النعرات المتخاصمة في شعوب الشرق - بعض زعماء الشرق يقدمون للجنة الدولية الدليل على الفرقة والتناحر والتخايل - موقف المجلس الإداري لولاية لبنان - موقف الطوائف المسيحية في لبنان - موقف الأسقف كيرلس مغبغب - موقف الطائفة اليونانية الأرثوذكسية - موقف المنشقين عن الطائفة اليونانية الأرثوذكسية - موقف بعض زعماء لبنان - موقف القاصد الرسولي والطائفة الكاثوليكية - موقف الطائفة البروتستانتية - اللجنة تسجل موقف العناصر الوطنية التي تتمسك بالوحدة وبالاستقلال - نداء اللجنة الوطنية - التنديد بالمنشقين الذين يعملون على خدمة الغرب - موقف السيد شكرى غانم - الغرب يفضى في التلاعب بمختلف الطوائف في سورية ولبنان ويعمل على إنهاء مهمة اللجنة ... »



انتهت سياسة الغرب في التفرقة وإيقاظ الفتن وإثارة النعرات المتخاصمة في شعوب الشرق جميعا ، وبين عناصر الشعب الواحد انتهت هذه السياسة الى نجاح كان من شأنه أن وضع الشرق في يد اللجنة الدولية أسوأ صورة وأقوى دليل على تخاذله ، وفرقه وتناحره .

بدأت اللجنة الدولية في مباشرة مهمتها ، وقد تحولت بطبيعتها الى مجرد لجنة أمريكية بعد أن امتنع البريطانيون والفرنسيون عن المساهمة في أعمالها .

وقد أوعزت فرنسا الى المجلس الإداري لولاية لبنان أن ينشر في ٢٥ من مايو سنة ١٩١٩ البلاغ التالي : -

« نظرا لان جبل لبنان كان على الدوام - مستقلا بحدوده التاريخية والجغرافية ، وأن الاراضي التي فصلت عنه انما نزع غصبا واختلاسا ، ونظرا لزوال السلطان عن الدولة المقتضية لتلك الاراضي ، وبما ان لبنان

لا يمكن أن يعيش أو يمضي في التطور المنشود ما لم ترد إليه أراضي المقطعة منه ، وربما ان الدول الحليفة قد أعلنت أنها ستعاون الشعوب المغلوبة على أمرها كيما تسترد حقوقها وحريتها ، ولأن الأراضي التي فصلت عن لبنان إنما هي جزء لا يتجزأ من كيانه كما أن الغالبية العظمى من سكان تلك الأراضي ينتمون الى اصل لبناني فلذلك كله ولتحقيق رغبات وأمانى اللبنانيين التي ما فتؤا يرددونها دائماً ، قرر المجلس الإداري بوصفه ممثلاً للشعب اللبناني ما يلي : -

أولاً - استقلال لبنان الإداري والسياسي في حدوده الجغرافية والتاريخية ، ويعتبر أن الأراضي التي انتزعت منه أراض لبنانية يتعين إعادتها إليه كما كانت قبل سلبها إياه .

ثانياً - قيام حكومة لبنانية ديمقراطية ، أساسها الحرية والإخاء والمساواة واحترام حقوق الأقليات وحرية العبادة .

ثالثاً - إصدار إعلان من الحكومة اللبنانية والحكومة الفرنسية التي تعضدها وتساندها تعلنان فيه انهما ستقرران مستقبل العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسائر الدول المجاورة .

رابعاً - القيام بدراسة وإعداد دستور للبنان طبقاً للوسائل القانونية المشروعة .

خامساً - أن يتقدم لبنان بهذه القرارات الى مؤتمر الصلح .

سادساً - نشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية وفي سائر الصحف الوطنية الأخرى حتى تهدأ النفوس في لبنان ، وليكون ذلك بمثابة إعلان حقوق اللبنانيين .

وتقدم اتحاد الطوائف المسيحية في لبنان ببرنامج مذيّل بعشرات الألوف من التوقيعات وتضمن هذا البرنامج عرض قضية إعادة لبنان الى حدوده الطبيعية والتاريخية التي تمتد من بيروت الى سهل البقاع ، كما تناول البرنامج المعونة والمساعدة والتعاون التي يتنظرها لبنان من دولة أجنبية معينة

وقال البرنامج في هذا الصدد : ان الشعب اللبناني يشعر بحاجة الملحة الى هذه المعاونة الاجنبية ، ونظرا لان لبنان قد ارتبط منذ القدم بروابط تقليدية مع فرنسا ، فان شعب لبنان يطلب أن تكون فرنسا الدولة الحامية له والمنتدبة عليه ، ويرفض رفضا باتا معونة أية دولة أخرى . . . وأن لدى الشعب اللبناني ما يبرر هذا الاختيار ، استنادا الى التاريخ والتقاليد ، وتشابه العواطف والعادات والعرف والثقافة . ان لبنان يؤمن بهذه العقيدة ، كما يعتقد - تماما - أن استقلاله سيتلاشى اذا ما عهد الى دولة أخرى غير فرنسا ، رعاية شئونه .

وأعلن البرنامج في تمسكه لنفسه ولغيره برعاية فرنسا وحمايتها ، فطالب بأن تشمل رعايتها سائر أجزاء سورية ثم عرض على اللجنة طلبا آخر قدمه الاسقف كيرلس مغيّب أسقف دجلة والبقاع الذي فوضته تلك المنطقة للدفاع عن قضية لبنان الكبير - استنادا الى رغبة مفوضيه ، والى المبادئ الاربعة عشر التي أعلنها الرئيس ولسن ، وقد قال الاستاذ شكرى أرقش المتحدث باسم مفوض الاسقف كيرلس مايلي معلنا عن مطالبها :

« اتنا نؤيد بكل قوانا استقلال لبنان الكبير برعاية ومعونة فرنسا ، ونؤكد لكم ، انه اذا اكرهتنا الدول العظمى على الاندماج فى سورية العربية فاننا سنغادر هذه البلاد غير لاوين على ممتلكاتنا ولا آسفين على تعزيز لنا . . »

كما تقدمت الى اللجنة الوفود المارونية برئاسة الاسقف الياس مبارك اسقف بيروت ببرنامج يؤكد المطالب ذاتها ، ويصر على أن تنفرد فرنسا بحماية لبنان .

ثم تقدمت الطائفة اليونانية الارثوذكسية بتصريح جاء فيه مايلي : -
« نحن ممثلى الطائفة اليونانية الارثوذكسية ، احدى اتحاد الطوائف المسيحية ، نطالب باستقلال لبنان الكبير فى حدوده الطبيعية والتاريخية على أن تنفرد فرنسا دون غيرها من الدول برعاية شئونه وتوجيه سياسته ، وتلك هى رغبة أبناء الطائفة الذين بعثوا بنا لنقرر رغباتهم وآمالهم ، واتنا

تعلن اللجنة بأنه اذا حدث أن تقدم أحد باسم هذه الطائفة الى اللجنة بطلبات
تفاير هذه الرغبة التي شرحناها ، فانه انما يكون قد تحدث اليها باسمه
الخاص ، لا باسم الطائفة التي لا يمثلها غيرنا ..

وقد كان لموقف ابناء هذه الطائفة بالذات - امام اللجنة ظرف خاص
دعا الاعضاء الى أن يؤكدوا لاعضاء اللجنة ان الوفد وحده - هو صاحب
الحق في التحدث والمطالبة باسم الطائفة ، وذلك لان الوفد فوجيء ببعض
ابناء طائفته التي يمثلها يقف امام اللجنة ويستكر موقف الوفد ويعارض
وجهة نظره ويطلب باستبدال الفرنسيين واستبدال وضعهم في لبنان بالامريكيين
ويصر على أن تكون الرعاية التي تشمل لبنان والعناية التي يستمدها ، من
جانب أمريكا لامن جانب فرنسا .. وتقدم الى اللجنة ، السيد بطرس
الزاهر الماروني وأمين بك حمادة الدرزي وقصر بك معلوف الكاثوليكي ،
وابراهيم بك الاسود الارثوذكسي تقدموا جميعا بعريضة تحمل توقيع
٩٠ ٪ من سكان لبنان في المناطق التي بين نهر العاصي وفلسطين والجبل
الابيض ، يطالبون فيها باعادة لبنان الى حدوده الطبيعية ، وبأن تنفرد فرنسا
بمعاونته وبتقرير مصيره ..

وعلى العموم ، فان جميع الطوائف الكاثوليكية قد حزنت رأيتها
واتفقت كلمتها على أن تتولى فرنسا وحدها رعاية وحماية لبنان ، كما أيد
هذه الطوائف امام اللجنة قداسة الاسقف جيامجي القاصد
الرسولي والممثل للبابا في بيروت ، واعلن اقرار حق فرنسا في وضعها ،
حينما يحين اقرار هذا الوضع المستقبل في سورية .



... اما الطوائف البروتستانية فقد تقلعت الى اللجنة مطالبة
باقامة دولة سورية الموحدة شتملة على لبنان . واقامة حكومة تضم
الدول العربية في اتحاد فدرالي يشمل لبنان وترعاه الولايات المتحدة
الامريكية ، اذا قبلت أمريكا ذلك ، والا عهد لبريطانيا برعاية هذا الاتحاد
الذي يتألف من الدول العربية في الشرق .

ولما قامت اللجنة بمهمتها في فلسطين ، أبدى أعيان البلاد ، وقشد
رغبتهم في أن يتحقق لفلسطين استقلالها الكامل وان تعتبر جزءا لا يتجزأ

من سورية ، تم إحتاطوا فقالوا : انه اذا ما كان توقيعهم الانتداب أمرا حتميا
فاننا نرغب أن تكون الدولة المنتدبة علينا هي الولايات المتحدة الامريكية .



وهكذا مضت لجنة التحقيق الدولية في عملها ، تتلقى رغبات مختلف
الجماعات والطوائف المتأثرة بشتى العوامل ، وقد سجلت هذه اللجنة في
وثائقها أن أغلبية الامة العربية في سورية وفي لبنان ، وفي فلسطين تطالب
بالوحدة الكاملة وبلاستقلال الناجز المطلق ، وبإقامة حكومة ديمقراطية
دستورية ، على أساس اللامركزية ، مع مراعاة حقوق الاقليات واحترام
شعائرها الدينية غير أن هذه الاغلبية كانت تفتقر الى ما كانت تتمتع به مختلف
الاقليات من امكانيات ووسائل ولا سيما استشارها برعاية الدول العظمى لقد
كانت مظاهرات هذه الاقليات وما تقدمت به من مطالب الى اللجنة سببا في
ثورة وغضب العناصر الوطنية العربية ، وخاصة أولئك الذين جاهدوا
وكافحوا وضحوا بكل عزيز لديهم في سبيل قضية القومية العربية ...
ولذلك بادرت هذه العناصر الوطنية بإفاعة نداء على مواطنيهم قالوا فيه : «

« اتنا نخاف أن تجلبوا - باختلافكم - على الامة العربية الهلاك ،
انكم تضيفون الى عوامل الاضعاف التي تبعثونها في الامة - ذلك العامل
الذي يجلب العار الابدى وهو اعترافكم للعالم أجمع بافتقاركم الى
الفضيلة ، اعترافكم بأنكم لاتسعون الى تحقيق أى غرض نبيل ، اعترافكم
بأنكم تقدمون مصالحكم الشخصية وشهواتكم الذاتية على الاعتبارات
الوطنية ... وبأنكم تضحون بأهداف وطنكم على مذبح شهواتكم التي
تؤثرونها على استقلالكم بحكم أنفسكم ..

وقد نشرت صحيفة « القبلة » في عددها رقم ١٧٦ ، بيانا تحتج فيه
على ما قدم للجنة من تصريحات وبيانات ، وعلى الخلاف الواضح بين
العرب ، وندد البيان بتطوع بعض الطوائف بالاعتراف بعجز السوريين
عن حكم أنفسهم بأنفسهم ، وقال البيان : ان ذلك كله قذف في حق الامة
العربية ...

ثم تساءل البيان : من ذا الذى يمكنه أن يقوم بتمثيل السوريين والعرب فى مؤتمر الصلح القادم المسيو غانم ... أم تلك اللجان السورية واللبنانية التى تعمل فى نيويورك .. ؟

... وقال البيان (انا نريد أن نعرف اليوم - ونحن نواجه هذا الموقف - من ذا الذى يمكن أن يمثل العرب عندما يحين الوقت لحل قضاياهم ؟ ، فإن الضرورة لتقضى بأن نعرف هذا الامر ، ثم خاطب البيان المسيو (شكرى غانم) وسأله ..

..... ألا تعتقد ياسيد غانم ، عندما نتحدث عن عجز العرب عن حكم أنفسهم بأنفسهم أنك تقذف فى حق الامة العربية بأسرها ؟ وماذا يمكن أن يكون أخطر من أن تتهم العرب بهذا العجز ؟ ألا تكون قد تجاهلت شرف الامة العربية وشرف الوطن العربى عندما توجه هذا الاتهام ، وتزعم هذا الزعم ؟ كان لزاما عليك ياسيد غانم ، وكان لزاما على من يؤيدونك ، أن تعرف شرف هذه الامة بدلا من أن تسيء اليها وبدلا من عملك على تحريك الفتنة بين مختلف الطوائف الدينية فيها ، انا نطالبك بأن ترجع الى أنباء ما ارتكبه الالمان فى روسيا ، وفى بلجيكا ، لتعلم ان الدين لم يكن السبب فيما وقع من أعمال القسوة والتشريد ، ولكى تقتنع بأنه يجب عدم اقحام الدين عندما نعالج المسائل القومية .. ان ذلك سيوضح لك الطريق الصحيح حيال تلك الاتهامات الكاذبة التى تكيلها للمسلمين ، بواننا كنا عربا ، قبل أن نكون مسلمين ، أو مسيحيين ، أو اسرائيليين فالدين لا يفرق بيتنا ، ونحن أمام مشكلة نواجهها جميعا ، وهى مشكلة عربية صميمية ، وليست مشكلة دينية ... ولكم نرجو ، ألا تكون انت الخائن الاول للامة العربية ، وأول من وجه الطعنة الى استقلالها وحريتها ...

وهكذا مضى الغرب فى التلاعب بمختلف الطوائف فى سورية ولبنان لكى تجرى الاحداث فيها وفقا لرغبات فرنسا وبريطانيا العظمى . وقد أرادت هاتان الدولتان أن تعجلا بإثارة المتاعب والصعوبات أمام

اللجنة الدولية كيما تحولا دون التدخل الأمريكى فى شئون الشرق ،
فزعمتا أن الاطالة فى أعمال اللجنة من شأنه أن يخلق حالة خطرة قد
يترتب عليها افلات الزمام من ايدى الدول الغربية فلا تعدلها السيطرة على
الامر فى الشرق •

واستادا على هذا الزعم طالبت بريطانيا وفرنسا بحسم الموقف واتخاذ
قرار يكون من شأنه الحيلولة دون اثاره الفتنة فى الشرق ...

الفصل التاسع والعشرون

تنافس لدول الخربة على بترول الموصل

« بريطانيا وفرنسا تعملان على قطع الطريق على الولايات المتحدة الأمريكية »
« وتسعيان لوضع حد تنافسهما على بترول العراق - «لويد جورج» و «كليمنصو» »
« بعدلان اتفاقية سايكس - بيكو حتى تتمكن بريطانيا من الاحتفاظ بالموصل - ثورة »
« الراى العام الفرنسى لتخلى فرنسا عن بترول الموصل - الوزير الفرنسى «بريان» »
« يقول : لا قيمة للسيطرة الادارية عالم تملك ملكية اقتصادية ولا قيمة للانتصار مع »
« التبعية الاقتصادية - «الموصل» الامتداد الطبيعى «للاكتفرون» وهى المنفذ الطبيعى »
« لبترول العراق امل المستقبل للغرب - فرنسا تقبل النزول عن الموصل لبريطانيا »
« وتقبل الانتداب البريطانى على فلسطين مقابل تسليم بريطانيا بالانتداب الكامل »
« لفرنسا على سورية ومنحها ربع بترول الموصل - نتائج الاتفاق تخلى بريطانيا عن »
« تأييدها لعرش الامير فيصل على سورية - المارشال اللبى ينقر ويؤيد فرنسا »
« ضد الحركة الوطنية فى سورية ويمهد لاجهاز فرنسا على سورية - بريطانيا تتقاضى »
« الثمن - فرنسا تبرر خضوعها لرغبات بريطانيا - فرنسا تقرر التخص من «فيصل» »
« برغم خضوعه وتوجه اليه اذارا نهائيا بمطالبها - فرنسا تحتل سورية - الامير »
« «فيصل» يندفع فى الخضوع ولكن العناصر الوطنية تقف فى وجه فرنسا - الامير »
« «فيصل» يفر من دمشق - الجنرال «جورو» يحتل دمشق ويعلن عودة الصليبيين - »
« تهكم مستشار المنسوب السامى الفرنسى - فرنسا تسيطر على سورية وترغم انها »
« اصبحت دولة اسلامية - مصر الحركة الوطنية . »

وهكذا كشفت بريطانيا وفرنسا القناع عن حقيقة موقفهما من اللجنة الدولية ورغبتهما الملحة فى انتهاء أعمال اللجنة على أن واقع الامر، أن المراد بهذا المطلب من جتنب الدولتين هو قطع الطريق على الولايات المتحدة حتى لا ينسبط لها نفوذ فى الشرق ، والوصول الى اتفاق بين فرنسا وبريطانيا يضع حدا لتنافسهما فى هذا الجزء من العالم ، وكان التنافس بين هاتين الدولتين يدور دائما حول المصالح البترولية فى العراق ، لان اتفاقية سايكس - بيكو المعقودة سنة ١٩١٦ وضمت هذه المصالح تحت الرقابة الفرنسية ، ومن ثم فقد كانت بريطانيا تصر دائما على حرمان فرنسا هذا الامتياز ، فالتنافس والتاحر بين الدولتين ، اما كانا فى حقيقة الامر من اجل بترول العراق لامن أجل ماقد يبدو فى ظاهره كموضع لمنافستهما

من سائر القضايا والمزايا في الشرق • أنه • البترول • • • بترول العراق وحده • كان وقشد في نظر فرنسا وبريطانيا كل شيء •

وفي ١١ سبتمبر سنة ١٩١٩ أعلنت صحيفة الديلي تلغراف البريطانية أن ولاية الموصل التي أخذتها فرنسا في سنة ١٩١٦ • سثول الى بريطانيا العظمى بمقتضى اتفاق سرى عقد في ديسمبر سنة ١٩١٨ وفي ٧ سبتمبر سنة ١٩١٩ نشرت جريدة الطان الفرنسية ملخصا لاهم ما تضمنه الاتفاق السرى • قالت فيه من : • ان المـسـيـو كليمنصو (Clemenceau) والمستر • لويد جورج • قد اتفقا الى اتفاق يتناول تعديل شروط وصورة الاحتلال العسكري لبلاد الشرق بمعرفة الجيشين الفرنسى والبريطانى • وانه بموجب هذا الاتفاق تجلو الجيوش البريطانية في أول من نوفمبر المقبل عن جميع الاراضى الواقعة شمالى الحدود الفاصلة بين سورية وفلسطين • علما بأن هذه الحدود ذات طابع مؤقت وأن تخطيطها يمكن أن يعدل. وبقما يتصدى مؤتمر الصلح للفصل فى المصير السياسى النهائى لبلاد الشرق • ولا يبدو أن ولاية الموصل تدخل فى المناطق التى تقرر أن تخلى بريطانيا العظمى عن حفظ النظام بها • • • كما انه من المتفق عليه أن تخلى القوات البريطانية عن هذه المناطق لن يترتب علئها احتلالها بقوات فرنسية • • • ومن هذه المناطق دمشق وحماة وحلب وحمص • وكلها بلاد فى المنطقة •أ• التى أشارت الاتفاقيات البريطانية المعقودة فى سنة ١٩١٦ الى انشاء دولة عربية وانشاء اتحاد يضم الدول العربية فيها • ولكن برغم هذا • فان السلطة العربية التى ستقوم فى تلك المناطق لابد لها من أن تطلب المشورة والتعاون من الحكومة الفرنسية • لامن الحكومة البريطانية • وأن اعادة التوزيع الحالى للمسؤوليات ولقوات الاحتلال لا يؤثر بصورة ما على وجهات النظر – مستقبلا – بين الحكومتين فيما يتعلق بالأوضاع السياسية التى ستنشأ فى سورية • ثم انها حلول لن تصبح نهائية الا اذا أقرها مؤتمر الصلح • • •



وقد أثار كشف هذه الحقيقة نائرة الرأى العام الفرنسى لان نشر

اتفاقيات « سايكس - بيكو » وسان جان دي مورين ، كان قد طمأن
الفرنسيين جميعا - الى أن الموصل أصبحت من نصيب فرنسا ، مما جعلهم
مستبشرين ومرتاحين لهذه الغنيمة التي لم يكن اذ ذاك من غنى عنها
لحركة التطور الصناعى وازدهارها فى فرنسا ، الى حد أن كتبت جريدة
« الطان » فى ذلك تقول : « ان حقول البترول فى العراق لتعادل فى
اتساعها حقول البترول فى المكسيك ، كما انها تمثل مليارات من العملة
الاجنبية ، وكذلك تمثل الاستقلال البحرى والصناعى للدول التى ستولى
السيطرة على البحر الابيض المتوسط . »

ولقد وقف المسيو ارستد بريان (Aristide Briand) الوزير
الفرنسى فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٢٠ خطيبا فى مجلس النواب ، فقال :

« نعم الموصل ... والموصل ، لاسباب اقتصادية لا اراكم فى حاجة
لابرازها ... ولكننى فى حاجة لان اسألكم ايها السادة .. هل سنمضى
كسياسة لنقرر سياسة فرنسا على اسس عاطفية ؟ اليس من الواجب
أن نركز نظرتنا فى المصالح الاقتصادية الكبرى التى يربط بها مستقبل
حياة الشعوب ؟ ... ان العظمة لا يمكن أن تتوافر للدولة ، لمجرد ان
تتحقق لها السيطرة السياسية فحسب ، على بلد ما ، وانما يتعين لكى
يتسنى للدولة السيطرة العظيمة المنشودة ان تسيطر سيطرة حقيقية
ملكه اقتصادية ، والا كان كل حظها من سيطرتها الادارية وحدها ، أعباء
فوق كاهلها لا أكثر ألا قد تكون أنه فى القدر ، اذا ماتم لفرنسا
الانتصار وعجزت عن حماية مصالحها فى سائر أنحاء العالم ، فان مالها
بعد هذا الانتصار السقوط بسبب قصر نظرها وبسبب وقوعها ، فى
النطاق الاقتصادى ، وتحت التبعة لدولة أخرى ؟ ومن ثم رغم انتصارها
- كما قلت - فانها ستكون فى النهاية الدولة المهزومة ... ان من حقى
ومن واجبى أن أثير الوضع فى المستقبل ، واذا كنا راينا ان نمد نفوذنا
الى الموصل فما ذلك الا لان الموصل يعتبر بالنسبة لنا ، الامتداد الطبيعى
لنطقة الاسكندرونة والاسكندرونة هى المنفذ الطبيعى لبترول هذه المنطقة
... ان البترول تتمثل فيه آمال المستقبل لهذا البلد ، ولا يجوز أن
تحررها هذا الامل »

ومن أجل هذا ، لم تنزل فرنسا ولم ينزل المسيو كليمنصو - دون
مقابل ... فقد دونت المحاضر الرسمية ، الاتفاق الذى تم بين فرنسا
وبريطانيا العظمى فى هذا الشأن ، الحديث التالى بين كل من المسيو كليمنصو
واللورد لويد جورج :

يقول المسيو كليمنصو مخاطباً اللورد جورج ... عندما حضرت الى لندن في الخريف الماضي طلبت اليكم أن تشرحوا لي رغبات بريطانيا العظمى في آسيا ، وما اغراضها حتى يمكن أن نزيل اسباب سوء التفاهم بيتنا ؟ فقلتم لنا انكم تريدون الموصل ، على حين أن اتفاقيات سايكس - بيكو جعلت هذه الولاية ضمن المناطق الفرنسية ، وقد وعدتكم عندئذ بالعمل على تسوية الامر ، وفعلاً قمت بهذه التسوية برغم معارضة وزارة الخارجية الفرنسية .

.... وأجاب لويد جورج فقال :

« في لندن كان المتفق عليه أن تكون سورية لفرنسا وان تكون العراق لبريطانيا العظمى ، ثم اني طلبت اليكم - فعلاً - أن تنزلوا عن الموصل لبريطانيا ولقد وافقتم على ذلك .. »

وفي ٢٢ من مايو سنة ١٩١٩ قال المسيو كليمنصو : « عندما ذهبت الى لندن في الخريف الماضي كانت هناك أوجه للخلاف بين الفرنسيين والبريطانيين ولا أريد أن أتحدث عنها من جديد ، وقد طالبت المستر « لويد جورج » بايضاح موقفه النهائي فقال : انه يريد أن تكون ولاية الموصل ضمن المنطقة البريطانية وقد صرحت له بأنني سأفرض هذا الطلب على وزارة الخارجية الفرنسية .. »

ولقد قام المسيو اندريه تاردييه (André Tardieu) الوزير الفرنسي بنشر بيان في الصحف تناول ملخص المفاوضات التي دارت حول الموصل جاء فيه مايلي :

لقد دارت المفاوضات بشأن ولاية الموصل على الوجه الآتي :

أولاً - في ديسمبر سنة ١٩١٨ طلب المستر لويد جورج من المسيو كليمنصو أن تؤول الموصل من المنطقة العربية التي اختصت بها فرنسا الى المنطقة البريطانية وان تقبل فرنسا انتداباً على فلسطين بدلاً من الانتداب الدولي الذي اقترح في معاهدة سايكس - بيكو وكان جواب

المسيو كليمنصو هو الموافقة من حيث المبدأ ، على هذه الطلبات بشرط أن
يثول جانب من بتروول الموصل الى فرنسا ، وقد كانت اتفاقية سنة ١٩١٦
التي أقرت ايلولة الموصل الى فرنسا تحرمها أى حق فى البتروول كما أقرت
لفرنسا الانتداب الكامل على سورية •

وفى ٨ من فبراير سنة ١٩١٦ تقدمت بريطانيا العظمى بخريطة
تعديل فيها حدود الانتداب الفرنسى على سورية من الشرق ومن الجنوب ،
ولما تبين للمسيو كليمنصو ذلك رفض المضى فى مفاوضاته مع بريطانيا
العظمى ، وقد دام الحال على ذلك حتى ١٧ من يناير سنة ١٩٢٠ •

ويقول المسيو تارديو (Tardieu) فى بيانه : ان المسيو
كليمنصو بعث بمذكرة فى ١٧ من مارس سنة ١٩١٦ الى المسيو لويد
جورج جاء فيها •• ، ان الحكومة الفرنسية لاترضى أى انتقاض يمس
حقوقها فى سورية ، ولا يمكن أن تقبل اقتراحا يمثل وجهة نظر رجال
وزارة المستعمرات البريطانية ••• واذا أصرت الحكومة البريطانية على
مطلبها ، فان فرنسا ستصر على تنفيذ اتفاقيات سنة ١٩١٦ بحذافيرها ••••
أى أن تصر على أن تثول ولاية الموصل لفرنسا بصرف النظر عن مشاركتها
فى البتروول ، أو عدم هذه المشاركة ،

وفى الفترة ما بين ١١ و ٢٢ من مايو من السنة نفسها جرت مفاوضات
طويلة بين المسيو كليمنصو والمستر لويد جورج أنهاها المسيو كليمنصو
بالعبارة التالية : -

لو أوضحتم لى فى سنة ١٩١٨ عندما طلبتم منى ولاية الموصل انكم
تسمعون الى اقتطاع جزء كبير من شرقى سورية ومن جنوبيها لأجبتكم
بالرفض البات ، وما قبلت النزول لكم عن الموصل •••

ويخلص مسيو تردييه من هذا ، الى أنه مازال من حق فرنسا أن
تحتفظ لنفسها بالموصل •

وفى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩١٩ أرسلت فرنسا مذكرة الى بريطانيا
جاء فيها : ان فرنسا ترفض رفضا باتا مد حدود فلسطين الى الشمال ، كما

ترفض كذلك أن يمتد نفوذ بريطانيا فيتجاوز الموصل شمالا داخل الاراضي السورية ، كذلك لا بد لفرنسا مقابل نزولها عن الموصل ، أن تحصل على حق متساو بالنسبة لاستقلال حقول البترول في الموصل وفي الكردستان ، فاذا لم تجب الى طلبها ، كان رفض فرنسا للاتفاق يعتبر أمرا واقعا



وقد كان من شأن هذا الاتفاق أن يحدث آثارا مباشرة على المشكلة السورية بجملتها ، فقد كانت العناصر الوطنية في سورية ترقب نتيجة هذه المساومات وتضاعف من نشاطها في الوقت نفسه غير أن القائد العام لقوات الحلفاء رأى أن يضع حدا لهذا النشاط الوطني في سورية ، فأرسل الى الامير فيصل رسولا يحمل تعليمات مشددة كما طالب القائد العام من المسيو « لافورساد » (Laforcade) الذي كان يتولى شئون المندوب السامي الفرنسي في بيروت في غياب المسيو جورج بيكو ، بأن ينضم الى هذا المسعى البريطاني .

ونتيجة لذلك تم اجتماع بدمشق يوم ٩ من سبتمبر تلاقى أثناءه الكولونيل « مينهارزجن » (Meinhenzagen) على الامير فيصل اذارا متضمنا شروطا يلتزمها فيصل مستقبلا ، وقد جاء في هذه الوثيقة ما يأتي : -

« تعلن بريطانيا العظمى انها ترفض قبول الانتداب على سورية وتعلن انها قبلت مبدأ انشاء دولة لليهود في فلسطين وتعلن بريطانيا العظمى بأنه ليس في نيتها أن تفرض على ابناء سورية حكومة معينة ضد رغبة الاهالي ويعلن المارشال اللنبي (Allenby) بوصفه القائد العام لجيوش الاحتلال في الشرق وبوصفه المسئول ، أمام مؤتمر الصلح ، عن الامن في هذه البلاد ، انه لن يتردد في القضاء على جميع العناصر التي يمكن أن تخل بالنظام او تحدث اضطرابا في البلاد . »

وبعد تسليم هذا الانذار الى الامير فيصل شرعت الصحافة البريطانية وشرع المسئولون البريطانيون في تمهيد الرأي العام البريطاني لتقبل الاحداث الكبرى التي كان الغرب يعد لها في الشرق ويمهد لحدوثها فتوالى صدور التصريحات التالية :

(تعلن الحكومة البريطانية أنها لاتقف في وجه المطالب الفرنسية
بمؤتمر الصلح وأن بريطانيا تؤيد تلك المطالب بروح من الصداقة ، ودون
أن يكون لها أى غرض شخصى ... وأن في احتفاظ الحكومة البريطانية
بهذه النيات الطيبة مايدعو الى حسم جميع المسائل المتعلقة ، كما أن بريطانيا
تعتبر نفسها مرتبطة بميثاق شريف يرمى الى تمهيد الطريق امام فرنسا
لتنهض بأعباء الانتداب في سورية ، ويتعين علينا أن نيسر مهمة الحاميات
الفرنسية والاداريين الفرنسيين عندما يتولون السلطة في هذه البلاد ،
وأن نعمل بجميع الطرق المباشرة وغير المباشرة لكي يسود التفاهم العلاقات
بين فرنسا والامير فيصل ، الذى رضى اغلب الراى العام السورى أن يكون
أميرا على سورية .



وهكذا جارت بريطانيا السياسة الفرنسية ومهدت لفرنسا السبيل
للاجهاز على سورية غير أن بريطانيا في الوقت نفسه مصرة على أن تؤدي
لها فرنسا الثمن باهظا فادحا ...

وقد أكرهت فرنسا ، في نهاية الامر ... على الرضوخ لمطالب
بريطانيا ... وكانت المفاجأة غير سارة ، عندما وقف في البرلمان الفرنسي
المسيو مليران (Millerand) رئيس الحكومة وقال : - لقد
واجهنى في سان ريمو المستر لويد جورج بالتعهدات التى قطعها على نفسه
المسيو « كليمنصو الذى سبق له أن نزل عن الموصل لبريطانيا ، وفي
مقابل هذا النزول قبلت بريطانيا العظمى أن تنزل لنا عن ٢٥ ٪ من استغلال
ومن انتاج بترول الموصل طبقا لما سيجرى عليه الاتفاق بيننا وبينها .

وقال المسيو تارديو (Tardieu) الوزير الفرنسي : ان فرنسا
حصلت على سورية مقابل هذا النزول كما حصلت على امتيازات أخرى في
جنوبى الاناضول ، تعوضها عن نزولها عن الموصل تعويضا كافيا .

ولكن المسيو آرستيد بريان (A. Briand) الوزير الفرنسي
السابق ، احتج على قبول فرنسا هذا النزول لمصلحة بريطانيا .

وبينما كانت هذه المساومات تجرى بين فرنسا وبريطانيا أدرك الأمير فيصل أنه أصبح لزاما عليه أن يلتزم سياسة موالية لفرنسا ، ولكن فرنسا كانت قد قررت التخلص من الأمير فور أن يتم الاتفاق بينها وبين بريطانيا ، وعندما تم هذا الاتفاق - فعلا - باتت أيام فيصل في سورية محدودة ..

وحينما كانت المحادثات تجرى بين فرنسا وبريطانيا ، رأت فرنسا أن تعين الجنرال جورو (Gouraud) مندوبا ساميا بالشرق ، وقد أعد هذا عدته ليحتل سورية بأكملها ، وانتهاز فرصة زيارة الجنرال نوري السعيد له في ١٤ من يوليو سنة ١٩٢٠ ليحدثه عن رغبة الأمير فيصل في القيام برحلة الى أوروبا ، وسلم نوري السعيد انذارا نهائيا موجهها منه الى الأمير فيصل ، وفي هذا الانذار حدد أجلا ينتهى في منتصف ليل ٢٥ من يوليو ١٩٢٠ وقد تضمن هذا الانذار الطلبات الآتية :

أولا - أن يقبل الأمير فيصل الانتداب الفرنسى على سورية .

ثانيا - تجريد الجيش العربى قبل ظهر ٩ من يوليو سنة ١٩٢٠ من سلاحه .

ثالثا - قبول احتلال مدن الرقة وحلب وحمص وحماء بقوات الجيش الفرنسى .

رابعا - احلال العملة الفرنسية محل العملات الاجنية المتداولة في سورية ، وجعلها العملة الرسمية المتداولة .

خامسا - توقيع العقوبات الصارمة على أولئك الذين وصفهم الانذار - بمرتكبى اعمال السلب في مختلف المناطق .



وقبل انقضاء الاجل المحدد في الانذار شرعت القوات الفرنسية في احتلال سورية ، ولم يبد الأمير فيصل أية مقاومة ، بل انه قبل مطالب الانذار الفرنسى وأعلن قبوله هذا في يومى ١٨ و ١٩ من يوليو سنة ١٩٢٠ ثم بعث بالكولونيل تولا (Toula) ضابط الاتصال الفرنسى الذى كان

ملحقا للامير فيصل ليبلغ الجنرال « جورو » رسميا خضوعه في ١٩ من يوليو ، ثم امرت الحكومة السورية التي كان يشرف عليها - اذ ذاك - الامير فيصل بتجريد الجيش من اسلحته كما اصدت أمرها الى الجنرال محمد بك جميل قائد الفرقة الثالثة أن يتخلى عن حلب ويترك للجيش الفرنسي بقيادة الجنرال دي لاموت (De la Motte) أن يحتلها .

وبينما كان الامير فيصل مندفعاً في سبيل الاستجابة والخضوع لمطالب الفرنسيين قررت العناصر الوطنية العربية في سورية أن تقف في وجهه فرنسا وان ترفض شروطها التي جاءت في اذارها ليفصل ، وقررت هذه العناصر مقاومة الجيش الفرنسي ، وحمل الشعب الاسلحة ، وتصدى - فعلا - للقوات الفرنسية الغازية ، ولكنها تغلبت عليه ، ودخلت دمشق يوم ٢٥ من يوليو سنة ١٩٢٠ .

..... وقد بادر الامير فيصل - في حماية ورعاية بريطانيا ، وقواتها - بالفرار من دمشق .. وحينما دخل الجنرال « جورو » دمشق ، وقف أمام ضريح صلاح الدين الايوبي ... وقال .. ها قد عدنا ... وكان يرمى بعباراته هذه ، الى أن الصليبيين قد عادوا الى احتلال بلاد العرب .. اذ أنه كان يعرف أنه كان امام رفات ذلك البطل الذي دوخ الجيوش الصليبية وقهرها ...



واذ تم لفرنسا الامر في سورية ، أقامت المحاكم لمحاكمة الوطنيين العرب ، وقضت باعدام بعضهم ، وبنفي البعض وبمصادرة أموالهم ، كما فرضت غرامة حربية قدرها عشرة ملايين من الفرنكات على الشعب السوري ...

وبهذا قضت فرنسا قضاء مبرما على استقلال سورية ...

ولقد راح المسيو ديكه (De Calx) مستشار دار المندوب السامي الفرنسي يعلن بأنه « أصبح لزاما على السوريين أن يعرفوا - قبل كل شيء - أنهم في حاجة الى وصي ، الى حاكم أجنبي ... وكان يشرح ذلك في تهكم وفي سخرية مريرة - ويقول : ما أشبه سورية بحديقة

حيوانات ، نظرا لما اجتمع فيها من مختلف الديانات ... ان ابناء سورية
يعبدون الله في أكثر من اثنتي عشر شكلا ، ومن بين السوريين من يعبد
الشيطان ... ،

..... ومنذ تلك اللحظة ، وقفت فرنسا من القومية العربية ومن
الوطنين العرب في سورية ولبنان موقف العدو القاسي الذي لا يرحم ...
وراحت تعتبر بلاد المشرق قاعدة عسكرية تؤيد بها نفوذها وسلطانها في
حوض البحر الابيض الشرقي ، كما تهدد منها في الوقت نفسه قناة
السويس في مصر ، وطريق الهند ...

واذ تمت لفرنسا السيطرة التامة على سورية اعتبرت نفسها دولة
اسلامية ! ذلك أنه كان في يدها مركزان من اكبر مراكز الاشعاع
الاسلامي هما فاس في مراكش والقيروان في تونس ، فلما انتهى الى
نفوذها وسلطانها أمر دمشق ، كان لها أن تزعم لنفسها هذا الزعم لان
دمشق كانت كمركز لهذا الاشعاع الاسلامي بمثابة اللؤلؤة المضيئة ...
ومن ناحية أخرى كانت هذه المراكز الثلاثة غنية برجالات الدين الاسلامي
وبقاداته الروحانيين وزعمائه المفكرين ، مما يتعين معه على فرنسا أن تأخذ
الحيطة لما قد يصدر عن هؤلاء من اتجاهات أو آراء من شأنها - حتما -
أن تدفع سائر المسلمين في تيارها ما يصدر عنهم وتوجيههم الى مقاومة
الاستعمار

* * *

وهكذا كان الوضع عندما تم للفرنسيين احتلال سورية . وقد أبت
العناصر الوطنية العربية ، كما ابى الاتراك التصديق على معاهدة سيفر
(Sèvres) ... فهل كان الاتراك والعرب على استعداد للتضامن
مقاومة العدو والغازي في جبهة قوية متماسكة .. ؟ ذلك ما كان موضع
تساؤل الغرب ، والاتراك والعرب ... ولعله مما يقرب الجواب على هذا
التساؤل ، أن نستعرض موقف الباب العالي في الماضي من القومية العربية ،
وأن نستعرض ذلك التطور الذي طرأ بعد ، على تركيا بزوال حكم آل
عثمان وموقف هذه الدولة الجديدة من العرب ...

الفصل الثلاثون تركيا والعرب في نهاية الحرب العالمية الأولى

« آل عثمان والخلافة - آل عثمان يتركون أن كل بعث عربي يشكل خطرا يهدد »
« مطامع الامبراطورية العثمانية السياسية - الدولة العثمانية تجهل الأسباب العميقة »
« لعظمة الاسلام ولنظمه - مستقبل الخلافة والمسلمين بأيدي الجنود المحترفين - »
« انهيار الامبراطورية العثمانية بدأ منذ أن سخرها الغرب للسيطرة على الشعوب »
« الاسلامية - آل عثمان لم يروا في الشعوب العربية إلا مصدرا يمدحهم بالمال والرجال »
« - لم يحرك العرب الاداعي النجدة لدولة اسلامية - الغرب ينجح في القضاء على »
« الدولة العثمانية وهزيمة المانيا وابعاد روسيا عن شئون الشرق وينفرد وحده بتركة »
« آل عثمان ليكون السجان الجديد للقومية العربية - فضل الصرب على الدولة »
« العثمانية - الاسلام يعلم الأتراك اصول الحكم ، والأتراك يحرمون المسلمين أي تطور »
« تقدمي خلاقي - فشل الدولة العثمانية في استغلال الدعوة الاسلامية لتثبيت السيطرة »
« العثمانية - تخطط الدولة العثمانية مكن الغرب من التسلط على الشرق العربي »
« بريطانيا تستغل حاجة تركيا لمعاونتها لتغفل في الشرق - اطمئنان الغرب الى »
« افتقار الشرق الى الزعيم القومي - هزيمة الدولة العثمانية - تركيا الحديثة »
« توجه الى العالم الاسلامي والى روسيا السوفيتية - اقبال المسلمين يحرك المطامع »
« التركية من جديد ويفزع بريطانيا التي تخشى قيام دولة اسلامية جديدة تلقى »
« ميراث الدولة العثمانية - بريطانيا تركز جهودها للقضاء على حركة البعث التركي »
« قضاء حاسما سريعا - الحرب اليونانية التركية - بريطانيا تداب على العمل من اجل »
« القضاء على كل حركة او زعيم قادر على بعث حركة كبرى في الشرق وتكافح تسلطها »
« ووصايتها على العرب والمسلمين - تركيا تمضي في كفاحها مستعينة بالتأييد الاسلامي »
« والاعون الروسي - اسباب مساندة روسيا لتركيا - الثورة التركية تنكر للعرب »
« وتتجاهل حقوقهم المشروعة وتعاودها نعرات الدولة العثمانية ازاء العرب - السيادة »
« الطورانية - يأس الأتراك من السيطرة على العرب يكيف السياسة الجديدة - تركيا »
« تفيد من تأييد العرب لها ثم تنكر لهم في نهاية الامر . »



..... كانت الامبراطورية العثمانية لا تستمد عظمتها وقوتها من
الاناضول منبت تركيا ، وأصل وجودها والتي كانت أفقر ولاياتها ، ولكنها
كانت تستمد هذه القوة وتلك المكانة من تأييد الشعوب والامم الاسلامية
..... فان الصدارة والمكانة التي كان يتمتع بها آل عثمان ، لم تؤل اليهم
بوصفهم سلاطين تركيا ، بل بوصفهم خلفاء الاسلام ..

وعندما استحوذ الاتراك على هذه الخلافة بعد أن زعم السلطان سليم الفاتح ان آخر الخلفاء العباسيين قد بايعه ونزل له عنها ، ونادى بنفسه خليفة على المسلمين ، سيطرت تركيا على العالم الاسلامى جميعه ، ومن ثم راحت تسخره لخدمة مصالحها ولحماية استقلالها ، وجعل آل عثمان من الدعوة للتجمع والتضامن الاسلامى وسيلة للسيطرة على سائر مسلمى العالم ، كما استقر فى روعهم ان أشد خطر يهدد الامبراطورية العثمانية ومطامعها السياسية هو خطر البعث العربى أو احتمال استرداد العرب لسيطرتهم على أمور المسلمين وتوجيههم •

لقد آلت تركة العرب الى الدولة العثمانية ونظمت هذه نفسها بوصفها دولة اسلامية ولكنها فى الوقت نفسه ، كانت تجهل الاسباب العتيقة لعظمة الاسلام ولنظمه •



وتبعاً لسياستها المرسومة ، فان الدولة العثمانية لم تأل جهداً فى ابعاد العرب عن تولى شئون المسلمين ، وألقت بمستقبل الخلافة وبمستقبل المسلمين أجمعين فى أيدي جند من المرتزقة كان كل همهم فى بداية تاريخهم التفاخر بمغامراتهم الحربية ، ثم تحول أمرهم الى الدفاع عن المكاسب التى حصلوا عليها ، وقد ظلوا على هذه الصورة الى أن انهارت الامبراطورية العثمانية ، ويمكن القول بأن انهيار الدولة العثمانية بدأ منذ أن شرعت فى تسخير الخلافة الاسلامية للسيطرة على الشعوب المسلمة •

لقد تجاهلت الامبراطورية العثمانية ذلك الميراث الروحى والفكرى للاسلام ، فلم ير السلاطين العثمانيون فى الشعوب العربية التى حكموها الا مجرد كونها مصادر لثروة الحاكمين مصادر للمال والعتاد والرجال ... وكانت سياسة هذه الدولة قائمة على الاحتفاظ بالحاكم الذى يستطيع أن يجلب الى خزائن السلطان أكبر قدر من المال • بغض النظر عما يتبعه الحاكم فى أساليب الجباية والقسوة والتعذيب ، كان ذلك هو كل ما يؤهل الحاكم للحكم ••

وقد حاربت تركيا القومية العربية بشتى الوسائل ، فأقصت العرب عن كافة الوظائف العامة واحتفظت لابنائها الاتراك بجميع الاعمال والوظائف .

وبهذا ابتدع آل عثمان تلك البدعة التى انتهت بتحكم الاقلية فى الاغلبية من اهل البلاد ، وهو النهج الذى كانت تنتهجه - فى هذا الصدد - سياسة الغرب .

وكانت سياسة الاتراك تهدف الى خنق القومية العربية ، والى اشاعة الفوضى والفرقة بين صفوف ابنائها ، والى الافادة من حكم الاقلية حتى يظل الحاكمون صنعة لمن ولوهم الحكم ، ولكى يكونوا بمثابة جواسيس للدولة على البلاد ، غير أن تطبيق هذه السياسة لم يفد الدولة العثمانية بقدر ما أضرها ، اذ صرف عنها قلوب العرب ، ونفرتهم من حكمها وفرقتهم من حولها فلم يعودوا يحسون نحو تركيا عطفاً ، الا حينما تتعرض لعدوان من أجنبي يحرك فى نفس العربى عطفه عليها كدولة اسلامية ينبعث لتجديتها ، التى يراها فرضاً عليه لخليفة المسلمين فيها .

فانعطاف العرب على تركيا - كلما كانت تحقيق بها شدة ، لم يكن باعته الا انحصار خلافة المسلمين فيها .



وقد ظل الغرب يعمل طوال القرون الخمسة التى عاشتها الدولة العثمانية لتحقيق هدفين ، الأول : طرد الاتراك من أوروبا الى آسيا وتحرير الشعوب المسيحية الخاضعة لحكمهم ، والثانى : وكان أشد صعوبة فى نظر الغرب ، وهو تصفية الامبراطورية العثمانية فى آسيا وافريقيا ، ذلك أن الغرب كان يعتقد أن حيال هذه التصفية ، لا مفر له من مواجهة أدق المشكلات نظراً لخطر بعث القومية العربية ، كرد فعل قوى لحبس هذه القومية وكتبها وكفاحها بيد الدولة العثمانية طوال خمسة قرون ، وكذلك بسبب ما ينشأ عن هذه التصفية من المشكلات التى يثيرها تقرير مصير البلاد العربية التى تقع تحت الحكم التركى .

وكان يهم الغرب أولا ، وقبل كل شيء ألا تقوم للقومية العربية قائمة ، وأن ينتهى أى تطور فى الامم العربية ، بسيادة جديدة للغرب على العرب ، تحل محل سيادة الاتراك عليهم ..

واذا تتبعنا مراحل سياسة الغرب طوال قيام الامبراطورية العثمانية وراقبنا تياراتها عبر هذا التاريخ الطويل من أجل أن يتخلص الغرب من هذه الامبراطورية ، بدت لنا قوة التماسك الخارقة فى هذه السياسة ، وعمق التصميم على الهدف وتبين لنا كيف كان الهدف يسمو فى رأى الغرب على كل الاعتبارات ، وكيف كان عداؤ الدول الغربية للاتراك يجب كل عداؤ بين دولة وتختفى الى جانبه كل بغضاء ، وتحتجب كل كراهية بين دول أوروبا .

وفى هذا السيل مضت سياسة الغرب دون أن تحيد عن غرضها الاساسى ، غير عابئة بالعوائق التى كانت تقف احيانا فى سبيلها من المنافسات والخلافات بين الدول الاوروبية الى أن انتهى الغرب من تصفية الامبراطورية العثمانية وتمزيق أوصالها .

ولقد مكنت الحرب العالمية الاولى للغرب من تحقيق أهدافه فاستطاع القضاء على الامبراطورية العثمانية ، وهزيمة المانيا وابعاد روسيا عن شئون الشرق ثم لانفراد وحده بتركة الامبراطورية العثمانية فى الشرق ، والسيطرة على البلاد العربية ، كل ذلك استطاعه الغرب واتيح له فى وقت واحد .



غير أن الغرب باجهازه على الامبراطورية العثمانية قد حرر - على الرغم منه - القومية العربية ، وفك أسارها من حيث كان يحرص على أن يكون هو السجنان الجديد لهذه القومية ..

واذا رجعنا الى تاريخ الغزاة العثمانيين تبين لنا انه كان للاسلام الفضل فى دفعهم من حالة البربرية التى نشثوا فيها الى ذلك المستوى الرفيع من الشعور بالمسئولية الجماعية والكرامة المعنوية والمسئولية المدنية

وهي صفات المجتمع المتحضر لقد علم الاسلام الاتراك أصول الحكم ، ولكن طبيعة آل عثمان التي ترجع الى غريزتهم القبلية التي لم يكونوا قد تخلصوا بعد من آثارها ، لم تمنحهم على فهم المعاني الرفيعة في التشريعات الاسلامية ، فلم يدركوا مدى امكانيات العرب ومدى قدرتهم على مساندة الاسلام وتعزيز دعوته ، لذلك قضى على الدولة العثمانية بالقضاء - تدريجاً - منذ أن قامت كدولة تستهدف القضاء على القومية العربية وكبت عواطف العرب وشعورهم

ولم تعان القومية العربية من العناصر التي اضطهدتها فحسب بل ان هذه القومية قد عانت من المتاعب التي تحملها العرب طوال عهود السيطرة التركية ، فقد حرمت سيطرة الاتراك الاسلام طبيعته التطورية التي كانت السر في تغلغله بأعماق حياة الشعوب ، وقضت سيطرة هذه الدولة على الدعوة الاسلامية بالجمود ، بل انها تعدت ذلك الى اضطهاد وخنق كل تطور خلاق بين المسلمين .

... ان اتجاه سياسة الدولة العثمانية الى محاربة القومية العربية والقضاء عليها كان اتجاهها لا واعياً من هذه الدولة الى محاربة نفسها بنفسها ، وكان ايلاناً بالقضاء على نفسها بنفسها - ذلك لأنها بهذه السياسة عملت على اضعاف الروابط التي تجمع بين المسلمين فأفسدت الأساس الذي يستند اليه المجمع السيلسي العربي الاسلامي ونتيجة لهذا فان كل محاولة قامت لبعث الدولة العثمانية وتجديد قواها قضى عليها بالفشل لأنها كانت محاولات تستند بطبيعتها الى الدعوة الاسلامية، في الوقت الذي كانت فيه هذه الدولة تعمل للقضاء على قوة الاسلام السياسية والقضاء على طاقته الدافعة .

وكان السلطان عبد العزيز أول من احتط هذه السياسة الفاشلة ورسمها ، ثم استكمل وسائلها السلطان عبد الحميد تلك السياسة التي أملت فيها الرغبة في التسلط والسيطرة ... والتي كان هدفها استغلال الدعوة الاسلامية لتثبيت السيطرة العثمانية ، ولإقرار الوجود العثماني على حساب العالم العربي ، وعلى حساب الدولة الاسلامية في اطارها الصحيح .



كانت الدولة العثمانية تعتمد - أساساً - على حق القومية العربية والاستهانة بالعرب والخط من أقدارهم ، وكانت تصفهم بالأقلية بين اربعمائة مليون مسلم موزعين في أنحاء متفرقة من العالم - ولقد زجت

هذه السياسة التركية بالدولة العثمانية في بداية الطريق الى الهاوية ، مما اضطر هذه الدولة الى التخبط طلبا للنجاة فراحت تستعين بنفوذ الغرب في الشرق لاسيما نفوذ بريطانيا ، كي تكفل بقاء سيطرتها على البلاد العربية ، ولهذا فقد كان طبعيا - أن يستغل الغرب وان تستغل بريطانيا بالذات ، هذه الحاجة التي دفعت الى الاستعانة بالغرب - هذه الدولة التي أصبح أملها في الاحتفاظ بنفوذها على البلاد العربية معلقا على نفوذ بريطانيا في تلك البلاد ، ويمكن الجزم بأن ذلك الوضع الاستجدائي الذي وضع الباب العالي نفسه فيه قد مكن لبريطانيا من التغلغل في الشرق ، وخدم سياستها في هذا الصدد ، وعلى مرأى ومسمع من الدولة العثمانية كان نفوذ الغرب يزداد في البلاد العربية اليوم تلو اليوم ، دون أن تحرك تركيا ساكنا لتقاوم هذا النفوذ الجديد ، لأنها تأمل في استخدامه والاستعانة به - كما قلنا - من أجل الاحتفاظ بالنفوذ التركي على البلاد العربية ، وكذلك دون أن تحرك ساكنا بالنسبة لنفوذ الغرب القديم ، حتى لا تثير المشكلات بينها وبين الغرب باعتراضها على مثل هذا النفوذ الاستعماري في تونس مثلا أو في مراكش ، أو في مصر وعلى الجملة فان محاولة تركيا القضاء على القومية العربية وإضعاف العرب ، كانت سببا في ترديها الى الحد الذي جعلها ترتطم في احضان الغرب ليحفظ عليها ما بقي لها من نفوذ على البلاد العربية ، كما كانت سببا في تساهلها وتغاضيها عن تغلغل نفوذ دول الغرب لاسيما بريطانيا في هذه البلاد ، وأخيرا فقد كانت هذه المحاولة ، أقوى سبب للقضاء على تركيا بيد الغرب الذي استخدم نفوذه وامكانياته واستخدم مخاوف تركيا من القومية العربية وعدائها لها ، استخدم هذا فيما استخدم من مختلف أساليبه للقضاء على الدولة العثمانية وتمزيقها شر ممزق ، وكانت دول الغرب وفي طليعتها بريطانيا العظمى ، تعرف تماما ، انها اذا استخدمت القومية العربية في القضاء على الدولة العثمانية ، فان الغرب يستطيع ، بعد أن يستفد أغراضه من اللعب بالقومية العربية وبعد أن يتم له ما يريد في مصير تركيا ، يستطيع بعد ذلك أن يخلق القومية العربية اذا ما تصدت لسياسته أو وقفت في سبيل أهدافه في الشرق وكانت عدة الغرب في القضاء على القومية العربية عند الاقتضاء،

كما قلنا دائما - هي ما يعملها الغرب ، بل يثق في وجوده بين بعض زعماء العرب وقادتهم من الصراع الدائم حول المطامع الشخصية وتناحرهم على المناصب مما يكفى - دائما - لتفريق كلمتهم وانعدام وحدتهم ، فالقومية العربية كانت بوضعها الراهن - اذ ذاك - لا تشكل خطرا على سياسة الغرب ، ولم يكن ليخيف الغرب منها الا احتمال قيام زعيم من العرب أو من المسلمين يستطيع احياء مشاعر الامة العربية وتذكيرها بأمجادها ، زعيم قادر على أن يجمع الشعوب حوله في وحدة قوية متماسكة وينظمها تحت لوائه ليقاوم بهذه القوة الجبارة سياسة الغرب •

ذلك هو كل ما كان يخشاه الغرب ، وما كان ساسته يحسبون له حسابا ، ولم يكن الشريف حسين ولم يكن أولاده ، في نظر الغرب من هذا الطراز القوى المخيف من القادة والزعماء ، بل على العكس كان الغرب على ثقة تامة من أن حسينا وأولاده لا يمكن أن ينهضوا بهذه الرسالة بسبب افتقارهم الكبير للمصفات الجهورية التي لابد من توافرها في مثل هذا الزعيم القوى الصالح •• ومن أجل هذا فقد اعتمد الغرب عليهم اعتمادا كاملا ثقة منه في أنهم أطوع أداة لتنفيذ السياسة الغربية باعتبارهم حكاما مسخرين لتحقيق أغراض هذه السياسة في الشرق •

وحيثما قامت الثورة التركية عام ١٩٠٨ رأت العناصر التركية أن تتخذ من قيامها وسيلة ودعاية لادماج القومية العربية في تركيا وجذب العرب اليها ، فنادى القائلون بالثورة بأنه لن يكون هناك عرب واتراك ، بل ان الكل عثمانيون ، غير أن هذه الثورة في حقيقتها وبالرغم من شعاراتها هذه لم يكن هدفها الا الابقاء على السيادة العثمانية دون سواها ••• وقد أدرك العرب هذا الهدف التركي فانصرفوا عن تأييد الثورة ، أو الاستجابة الى دعوتها ، لاسيما بعد أن تبين لهم ان صالحهم يحتم عليهم الدفاع عن القومية العربية باعتبارها الوسيلة الوحيدة للابقاء على وجودهم ، ولحمايتهم من السيطرة التركية ••

ولما أعلن السلطان محمد الخامس الحرب المقدسة في سنة ١٩١٤

لم يتجاوب معه مسلمو العالم ، لانهم أدركوا أن الباعث عليها هو المصالح السياسية لتركيا وليس هو الايمان العميق الذي يشارك فيه العرب والمسلمون كافة ..

ولما بعث السلطان محمد السادس بكبير وزرائه الى باريس ليفاض في شروط الصلح أراد أن يستبقى سيادة السلطان التركي وخلافة المسلمين على العالم العربي ... وكل ما تفضل به وقتئذ على البلاد العربية هو أنه وافق على منحها نوعا من الحكم الذاتي ... فكان موقف تركيا ... في هذا الصدد - موقفا مشينا ، اذ راحت تساوّم وتبدي استعدادها لتسخير ما يملكه السلطان والخليفة من تلك القوى الروحية والمعنوية لخدمة الغرب

ولقد رفض الغرب عرض السلطان رفضا مشفوعا بالاحتقار بل أنه لم يخل مما يجرح كرامة العالم العربي والاسلامى .. فان الحلفاء أعلنوا وقتئذ ان الاتراك غير جديرين بأن يتولوا مصير شعوب أخرى أو يحكموا غيرهم - وأن الخلافة العثمانية لا تعبر عن كرامة المسلمين ، ولا تنعكس عليها صورة لامجادهم ومفاخرهم ..

وهكذا قضى على مطامع الدولة العثمانية في استقلال الرابطة الاسلامية التي تربط الاتراك بسائر المسلمين



ولما هزمت تركيا في الحرب العالمية الأولى ورفض الحلفاء الاستجابة الى عروض السلطان اتجهت تركيا الحديثة الى العالم الاسلامى التماسا لتأييده المادى والمعنوى ، وفي الوقت نفسه اتجهت الى الحكومة الجديدة التى قامت فى روسيا السوفيتية ، وكان هذا الهدف التركى من هذا الاتجاه هو اقامة تعاون اسلامى روسى يمكن العناصر الوطنية من المقاومة المستندة الى معونة الشعوب الاسلامية المناهضة لتسلط الغرب على الشرق .. ولقد تم للاتراك اقامة هذا التعاون فعلا ، وكان ذلك سببا فى انبعاث مطامع الاتراك التقليدية فشرعوا على أساسه فى الدعوة لاقامة اتحاد من الدول

الاسلامية يشمل الاتراك والعرب ومسلمي الهند غير أن هذه الدعوة كانت بمثابة ناقوس الخطر يدق في أسماع بريطانيا ، التي فطنت الى أن نجاح الاتراك في إقامة هذا الاتحاد ، معناه انشاء دولة اسلامية تضم تركيا ، بعد هزيمتها وبالتالي فقد كان ذلك في رأى بريطانيا ، لا يعدو أن يكون إقامة دولة تتلقى ميراث الدولة العثمانية التي جاهد الغرب من اجل القضاء عليها ولتلقى هو ميراثها ، وهذا مما يستحيل على الغرب أن يسمح به لانه كان على النقيض من اهدافه السياسية والعسكرية في الشرق ، ومن أجل هذا بادرت بريطانيا بالعمل على مقابلة تلك الدعوة ، والقضاء على ما كان معروفا اذ ذاك بحركة البعث التركي ، ولم تدخر بريطانيا وسيلة دون أن تصمد اليها ، من رشوة ومن فتنة ، ومن اثارة الطوائف الدينية ، استخدمت بريطانيا كل تلك الوسائل لتحطيم هذه الحركة والقضاء على تلك الدعوة •



ولم تنتظر بريطانيا ، ولم يقف كفاحها لهذه الدعوة عند هذه الاساليب السياسية ، بل اتخذت اجراءات ايجابية في سبيل القضاء على حركة البعث التركي •

ففي الساعة الحادية عشرة من ١٤ من مارس سنة ١٩١٩ انذر الاميرال كالسوب (Calssup) قائد حامية أزمير ، حاكم هذه المدينة بأنه بموجب اتفاقية الهدنة أصبح متعيئا عليه تسليم قلاع المدينة الى القوات الحربية المتحالفة •••

وبعد ساعتين من تسلّم هذا الانذار ، عاد الاميرال البريطاني فأعلن أن القوات اليونانية ستشرع في احتلال أزمير •••

وعلى هذه الصورة توالى الاحداث سراعا ، ومكنت بريطانيا اليونان من احتلال مدن أزمير ، وعصمت وقونية والاسطانة •••• لتصبح لليونان السيادة على تركيا •• وكانت بريطانيا تعلم تماما ، بانها هي السيد وبأنها هي صاحبة السيادة العليا على هذه الدولة الجديدة التي تنشأ اليونان

أو تنشئها هي لليونان ... وبهذا قضت بريطانيا على المحاولة التي قام بها
الوطنيون الاتراك لاهياء بعث دولة اسلامية جديدة ... اذ كان أخشى
ما كانت تخشاه بريطانيا في الشرق هو انشاء دولة اسلامية كبرى مستقلة
تقوم على عناصر وطنية خالصة سواء أكانت عناصر تركية أم عربية ، ولعل
هذه العقيدة التي تدين بها السياسة البريطانية تبدو أشد وضوحا وجلاء
في تلك الاعترافات الصريحة التي أدلى بها هندي مسلم يدعى مصطفى
الصغير ، أثناء محاكمته في أنقرة أثر محاولته اغتيال مصطفى كمال وقرر
فيها أنه من عملاء رجال المخابرات البريطانية .. فقد قال مصطفى الصغير ،
في تلك المحاكمة ما يلي : -

« ان بريطانيا على استعداد لتسوية كل ما بين الاتراك وبين الحلفاء
من خلافات ومشكلات ، وذلك متى وثقت بريطانيا من استعداد العناصر
التركية للعدول عن بعث الحركة الاسلامية والرجوع عن اثاره الكفاح
الاسلامي في مصر ، وفي سوريا والعراق ، وأفغانستان ، والهند ، أي في
الأراضي الاسلامية كافة ... وقال انه مادام الأتراك يرفضون اعتزال
المجتمع الاسلامي خارج تركيا ، فان الصراع سيبقى ، على أشده ، وبلا
رحمة ، بين تركيا وبين الحلفاء ، ذلك لأن بريطانيا تريد أن تكفل وتؤمن
لنفسها السيطرة التامة على السياسة الاسلامية في الشرق ... وأنها وطلت
سياستها على مواصلة الكفاح المتواصل الدائب العنيف ضد أي رجل ..
و ضد أية جماعة أو أية سلطة تحاول حـرمان بريطانيا من تسلطها
ووصايتها على العرب والمسلمين »

وقال ان المسألة في هذا الصدد بالنسبة لبريطانيا تعتبر مسألة حياة
أو موت ، وأن هذا الذي أقوله ، هو - وحده التفسير الصحيح للسـر
الذي من أجله تلاحق بريطانيا كل حركة ثورية وطنية تبعث في أي بلد
في الشرق لتحاربها ، متى كانت هذه الحركة قادرة على اثارة الوعي
والتضامن الاسلامي وهذا هو التفسير السليم لذلك الحقد القاتل الذي
تضمـره بريطانيا دائما ، لكل من يتزعم مثل هذه الحركات في الشرق ..

وانى لأقرر أن بريطانيا لا يهدأ لها بال الا بعد أن يتم لها القضاء على
الزعماء وعلى الحركات ...

وعلى الرغم من أن الاتراك قد وعوا هذا الدرس الا أنهم كانوا
لا يزالون فى حاجة الى التأييد الاسلامى والعربى ، فى حاجة الى المساندة
المعنوية من شعوب آسيا وافريقية فى كفاح تركيا ضد العدوان اليونانى ،
ولذلك فقد ظلوا - الى حين - يعتمدون على الدعوة الاسلامية كما ترفع
الروح المعنوية فى هذا الجزء من العالم ... كما كانوا يشعرون فى
الوقت ذاته بمسئوليتهم الى العون السوفيتى لمواصلة النضال فى سبيل
استقلالهم وحريتهم . فان من هذا العون الروسى ومن العون الروحى
الاسلامى فى اسيا وافريقية كانت تستمد تركيا القوة لتورتها لتقف فى
وجه محاولات الغرب من أجل السيطرة على البلاد وتنفيذ خطته فيها ،
على أنه لابد من ايضاح للسرا البعيد فى معاونة روسيا لتركيا فى ثورتها ،
ومعاونة العرب لها فى هذه الثورة ، لقد كانت روسيا تدرك وقتئذ أنه لو
تم للغرب القضاء على الحركة الوطنية التركية وسحق ثورتها ، ثم بالتالى
اقامة دولة ارمينيا الكبرى التى وعد الغرب بإنشائها والتى كان لابد أن
تجمع الأرمن المشتين بين الأراضى الروسية وبين الأراضى التركية وكان
خطر قيام هذه الدولة خطرا يهدد روسيا تهديدا يزعجها ... لذلك
فقد كان لابد لروسيا من مساندة الثورة التركية ضد سياسة الغرب ..
أما الشعوب العربية فقد ساندت الثورة التركية ضد الغرب ، أملا
فى أن يتسنى لهم الحصول على استقلالهم وحريتهم ... ولكن الثورة
التركية لم تفهم أمانى العرب ، ولم تقم علاقاتها بهم على أساس المساواة
واحترام حقوقهم فى الاستقلال ، فما أن لاح للاتراك الأمل فى انتصار
ثورتهم حتى طالبوا بالموصل وبكردستان ... وبهذا عاد الاتراك من
جديد ليطبقوا على العرب سياسة الدولة العثمانية بكل ما فيها من أنانية
وغطرسة وجشع ..



وهكذا صدم العرب فى أمانيتهم وبدا لهم - تماما - أن الاتراك أعداء

ألداء لحركة التحرر العربية ، ولاستقلال الشعوب العربية ، وأيقنوا بأن سياسة الأتراك تهدف الى ضم العرب في دولة اسلامية تسيطر عليها العناصر الطورانية ... وبالتالي تبين للعرب استحالة التعاون مع الأتراك واتضح لتركيا أن العرب لا يرغبون في الوقوع في ربة الجمهورية التركية الجديدة بعد أن تحرروا من ربة الامبراطورية العثمانية واذ وضع هذا لتركيا فانها أحست بخيبة أملها فيما كانت قد وطنت سياستها عليه من تسخير العرب والمسلمين للدولة الجديدة .

ولهذا - فقد كان من الطبيعي أن تنهار تلك الاسس التي كانت ترمع تلك الجمهورية الاحتفاظ بها لتكون دولة اسلامية ، ومن ثم أخذ الأتراك في ايهام العرب والمسلمين بأنهم كانوا العامل الاساسي في انهيار الدولة العثمانية ، فمئذ تلك اللحظة أخذوا في سياسة الجفاء ، ثم شرعوا منذ ذلك الوقت في قطع كل صلة بين تركيا الجمهورية ، وبين الماضي ، ولم يكن الحافز على هذا النهج الحديث ، غير رد الفعل العنيف لياس الأتراك من السيطرة على العرب والاسلام ..

وعلى الرغم مما تبين للوطنيين العرب من اتجاه تركيا فانهم لم يرضوا على الثورة التركية بالمعونة المادية في شمال سورية اذ مكثوا الأتراك من طرد الفرنسيين من جنوب الاناضول ...

وقد انتهى الأمر بانسحاب الغرب وعدوله عن اقتطاب البلاد التركية، مرسين ، وعدن وعنتب واورفة ودير بكير وماردين وهي بلاد تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاناضول .

وبفضل معونة العرب لتركيا ، وقع الحلفاء اتفاقية انقرة التي احتفظت لتركيا بكيانها كذلك سلم الغرب بأن يكون للأتراك في لواء الاسكندرونة حقوق خاصة .

وهكذا أتيح لتركيا أن تحتفظ بوجودها وباستقلالها الذي اعترفت به معاهدة لوزان ... بينما وقعت سورية ولبنان والأردن وفلسطين تحت سيطرة فرنسا وبريطانيا العظمى ..

الفصل الحادى والثلاثون نظام الانتداب

« العرب لم يفيدوا من دروس الثورة التركية - الشعب التركى يدرك ان السر »
« فى ضعفه هو تفرق كلمته فيلقى عن كاهله اعباء الفرقة ورواسب الماضى ، وحدة »
« الشعب التركى تحول موقف الامتحان القديم للدولة العثمانية الى احترام وتقدير »
« لتركيا الجمهورية - العرب لم يلمسوا من اسباب نجاح الثورة التركية الوسيلة »
« لنجاح كفاحهم ضد الغرب - حق الشعوب فى تقرير المصير يحد منه ما ادعته الدول »
« الغربية من حقوق - معاهدة « سان ريمو » ونظام الانتداب - المادة ٢٢ من »
« ميثاق عصبة الامم - ما هو الانتداب فئة « ا » - الوضع الدولى للبلاد الخاضعة »
« لهذا النوع من الانتداب - الجنرال « جورو » يوضح طبيعة الانتداب على سوريا »
« ولبنان ويقول بان مهمة الفسرب هى حماية الشرق من بعث القومية العربية »
« والتجمع الاسلامى ويصرح بان هاتين الحركتين على استعداد فى اى وقت للانضمام »
« لروسيا الشيوعية للانقضاء على الغرب ، الجنرال « جورو » يصرح بان الغرب »
« يخل برسائله اذا لم يسيطر على الشرق ويحول دون وحدة مصر والبلاد العربية »
« وانضمام تركيا اليها فى كفاح وجهاد يهدد امبراطورية الغرب الاسلامية فى آسيا »
« وافريقيا - بعد تسعة قرون ينجح الغرب فى تنفيذ وصية الملك لويس التاسع . »



كان ممكنا للعرب أن يفيدوا كثيرا - فى نضالهم لسياسة الغرب ،
من ذلك الدرس القوى الذى لفته الثورة التركية ، سياسة الغرب وقادته
... كان خريا بالعرب اذ ذاك - وعلى الرغم مما كان بينهم وبين الاتراك
من قطيعة وجفوة أن يعوا المثل الذى ضربه لهم وللعالم أجمع الوطنىون
المثأثرون فى تركيا ... حينما اندلعت ثورتهم الوطنية المتماسكة المتآزرة
المصممة فأرغمت بريطانيا وفرنسا معا ، على الخضوع وجثت سياسة
الغرب واستسلمت أمام قوة التماسك وأمام الصلابة فى هذه الثورة
العارمة « الهادفة » .

فان العناصر الوطنية التركية التى هبت من تحت انقاض امبراطوريتهم
العثمانية المنهارة استطاعت أن ترفع رأسها وأن تصرخ فى وجه الغرب
مطالبة باستقلالها وبحريتها ، دون أن يعوقها ما خلفته لها الدولة العثمانية

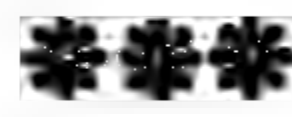
من الوهن والضعف والمشكلات ودون أن تثقلها أعباء هذا الانهيار الذي كان نتيجة لفساد ظل ينخر في كيان تلك الدولة مئات من السنين كانت العبرة من هذه الثورة الناجحة ، تؤكد بما لا يقبل الجدل ، أن الشعب التركي ، أدرك ، أخيرا ، وقبل أن يتحرك في ثورته ، أن السر في وقوعه تحت سيطرة الغرب هو ضعفه وأن السر في ضعفه هو تفرق كلمته . وانه لولا هذه الفرقة في صفوفه لما وجد نفوذ الغرب ثغرة ينفذ منها للتسلط والسيطرة عليه ومن ثم فقد ألقى هذا الشعب كل ما كان يحمله في نفسه من رواسب الماضي - القى عن كاهله اعباء الفرقة وثقل النعرات الطائفية ، وحمل بدلا منها السلاح ، واندفع - قلبا واحدا ورجلا واحدا ، وصفا واحدا ، وهب تائرا في وجه الغرب .

هب الشعب كله متماسكا مصمما وفي عناد وتصميم لم يجد الغرب لنفسه أمامها ، بدا من التحول عن سياسته التي التزمها نحو تركيا مئات السنين بل ان ذلك الامتحان القديم الذي كانت تلاقاه الدولة العثمانية دائما من دول الغرب قد حولته الثورة الى احترام وتقدير من جانب الغرب لتركيا الجمهورية

كانت هذه هي الثورة التركية ، وكانت هذه هي أسباب نجاحها ، وكان ذلك كله واضحا أمام العالم جميعه بما فيه العرب ، كما لم يكن في ذلك الدرس ما يدق على الافهام أو ما يستحصى ادراكه على العرب ولكن ، هل استخلص العرب من ذلك كله شيئا ، هل التمسوا من أسباب نجاح الثورة التركية الوسيلة لنجاح كفاحهم ضد الغرب ..؟؟ هل انضموا في وحدة متماسكة متأزرة ، مترابطة ضد الغرب لاستخلاص حقوقهم واستقلالهم؟؟

ان الغرب بينما كانت سياسته تجري في الاناضول على هذه الصورة التي انتهت بالخضوع والتسليم لتركيا بما أرادت... كانت بريطانيا وفرنسا ، سورية ولبنان تتجهان الى كشف القناع عن سياستهما الاستعمارية في الشرق فصرحان بأن المبادئ التي أعلنها الحلفاء باعتبارها هدفهم الذي

حاربوا من أجل تحقيقه ، والتي تقضى بحق الشعوب فى تقرير مصيرها ،
لم تجد فى أذهان الشرقيين ادراكا كافيا لتمييزها وتفهمها على الوجه
الصحيح وان الشرق فى فهمه وفى نظريته الى المبادئ التى أعلنها الحلفاء
وفى تقديره الى حق الشعوب وتقرير مصيرها ، لم يأخذ فى اعتباره ،
الحقوق التى تنشأ للدول المتحالفة بعد انتهاء الحرب وتقولان ان هذه
الحقوق تضمنتها ، فيما بعد المعاهدات التى عقدها الغرب لتكفل نصوصها
السيطرة له على الشرق والتى جاءت على الصورة التى اتفقت عليها دوله
فى المؤتمر الذى انعقد بمونت سان ريمو (San Remo) فى ايطاليا الذى
ابتدع فيه نظام الانتداب .



لقد كورت فرنسا وبريطانيا وعودهما للعرب ، الى حد أن المارشال
اللبنى أعلن باسمها بيانا فى الرابع عشر من نوفمبر سنة ١٩١٨ ، أكد فيه
للعرب أن الدولتين تعملان على تحرير الامة العربية من ظلم وطفيان
الدولة العثمانية ، وعلى اقامة حكومات وادارات وطنية يتم اختيارها
وتكوينها على أساس من الحرية ...

غير أن بريطانيا وفرنسا ، وجدتا من ظروف العرب - اذ ذاك - ومن
اطماع قادتهم وتفرق كلمتهم وجدت الدولتان من تلك الظروف والاحوال
ما أعانها على وضع نظام الانتداب الذى يستطيعان به التسلط الفعلى على
البلاد العربية والسيطرة على شئونها وفى الوقت نفسه يمكنهما من الزعم
بأنهما انما يحققان به للعرب ما وعدتاهم به ...

فان نظام الانتداب ، يقوم فى شكله ، وفقا لنص المادة (٢٣) من
ميثاق عصبة الامم ، على الاعتراف للمجتمعات التى انفصلت عن الدولة
العثمانية ، والتى يتوافر لها قسط مناسب من التطور والتقدم . بالحق فى
التمتع - مؤقتا - بمميزات الدول المستقلة بشرط أن تستعين هذه المجتمعات
بارشاد ومعونة دولة غربية تتدب لهذا القصد ويكون انتدابها مشروطا
برغبة الجماعة التى تتدب عليها .

وهكذا انتهى الغرب الى هذه النتيجة المؤلمة التي خيبت آمال العرب وقضت على ذلك الأمل الذي عقدوه على تلك الوعود التي بذلها الغرب لهم . ولكن ، وبالرغم من هذه النهاية الاليمة ، هل التزم الغرب أحكام ميثاق عصبة الأمم واحترام حتى هذه الحقوق الهزيلة التي سلم بها للعرب ؟ وبالتالي هل تسنى لأعضاء عصبة الأمم أن يلزموا الغرب بهذا ؟ ان الغرب لم يخضع لاحكام هذه العصبة التي كان هو المسيطر عليها . . .

فكما أسلفنا ، كان اختيار الدولة المنتدبة مشروطا له - وفقا لنص ميثاق العصبة - رغبة الشعب الذي يفرض عليه الانتداب وكان رهنا بموافقة الشعب على دولة بالذات . . .

كان الميثاق ينص على أن تعين مهمة الدولة المنتدبة وتحدد ، وينص على مراقبتها في أدائها لمهمتها وعلى حق عصبة الأمم في انهاء الانتداب متى رأت العصبة موجبا لانهاؤه ، ومتى يتبين لها زوال اسبابه . ان اللجنة التي أعدت مشروع النص الخامس بالانتداب في ميثاق العصبة أوصت بأن يحظر على الدولة المنتدبة ، الافادة من وضعها ومن سلطتها التي حولها اياها انتدابها لتزيد من قوتها العسكرية في البلاد العربية ، ولتحصل لنفسها أو لحلفائها على مزايا اقتصادية وأن تغنم فرصة وضعها السياسي لتستغل موارد البلاد المنتدبة عليها . . .

غير ان بريطانيا وفرنسا حرصتا على عدم تمكين عصبة الأمم من التعرض لقضايا الانتداب وكان موقفهما في هذا الشأن مدعاة لاثارة نستر دوجرتي (Dauherty) مندوب كندا في عصبة الأمم الذي احتج على عدم تمكين الأعضاء من بحث هذا الموضوع .

فرضت بريطانيا وفرنسا انتدابهما على البلاد العربية دون الرجوع الى رغبة الشعوب في هذه البلاد ، بل لمجرد زعم الدولتين لان انتدابهما يقوم على اختبار الشعوب لها . فهل اختارتهما هذه الشعوب . . .؟؟ ان اختيارهما للانتداب على البلاد العربية لم يكن له ظل من الواقع اللهم الا اذا اعتبرنا ان البلاد العربية كانت تتمثل - اذ ذاك - في زعماء

الصهيونية العالمية والامير فيصل والبعض من رؤساء الطوائف الدينية ،
فهؤلاء الثلاثة هم وحدهم كانوا اسناد بريطانيا وفرنسا في هذا الاختيار
وكان كل محصول الدولتين من أصوات الشعوب التي عرضتا عليها
انتدابهما ، هو هذه الاصوات الثلاثة ..

وقد أعلن المسيو بوانكاريه (Poincaré) فور اقرار الانتداب ، أن
الدول التي وضعت تحت الانتداب فئة (١) (A Mandats) وهي دول
الشرق تعتبر مستقلة وتتمتع بسيادتها على أن تمدها الدول التي عهد اليها
بهذا النوع من الانتداب بالمعونة والمشورة .

وعلى هذه الصورة لم يكن انتداب فرنسا وبريطانيا على الدول
العربية بمثابة وصاية وسيطرة على شئونها من الوجهة النظرية والقانونية
كذلك لم يكن هذا الانتداب وكالة لكل من بريطانيا وفرنسا لكي تتولى
كافة شئون البلاد العربية فقد كان متعينا أن يكون للدول العربية استقلالها
وسيادتها بحيث لا تلتزم بالولاء أو التبعية لدولة أخرى كما كان لها أن
تمارس مالها من حقوق الاستقلال والسيادة في الداخل والخارج وكل
ما كان مفروضا عليها بحكم ميثاق العصبة هو مشورة الدولة المنتدبة وهي
مشورة لا ترتب قيودا والتزامات تحد من السلطان والسيادة .

ولكن ، على الرغم من أن فرنسا وبريطانيا قد فرضتا انتدابهما فرضا
على العرب ، فهل تقيدتا بما ورد في نص المادة (٢٢) من ميثاق عصبة
الأمم من التزامات أو انهما تنكرتا لهذه الحقوق الهزيلة التي اعترفت بها
عصبة الأمم ...

وعملتا على فرض سيطرتهم على الشرق العربي ، عن طريق
الانتداب عليه ..



ولعل هذه الحقيقة المؤلمة ، وهذا الاتجاه الظالم يبدوان واضحين ،
في التصريح الذي أدلى به اذ ذاك الجنرال جورو (Gouraud) في الجلسة
الأولى للمجلس الإداري اللبناني الذي كانت فرنسا قد شكلته - اذ ذاك -

لإدارة شئون لبنان الكبير ... فقد وقف « جورو » في المجلس يوضح طبيعة هذا الحق الذي يزعمه الغرب لنفسه ، ويصف مهمة الدول الغربية ودورها في الشرق كوصية ومرشدة لشعوبه فيقول : -

« ماهو الوصي المرشد ، وما هي مهمته ؟ ... »

« انه ذلك الرجل الذي حنكته التجارب ، واكتسب خبرة واسعة ، انه ذلك الدليل الذي يرشد المسافر الذي يستسلم ولخبرته في طريق لا عهد للمسافر به ولا يعرف مجاهله ... »

« وان المرشد بالنسبة للشرق يتولى فيه مهمة التربية السياسية ، ولا بد أن تكون عناصر القوة كلها متوافرة لمن يعهد اليه بهذا الدور حتى لا يفقد الشرق ثقته في ذلك المربي الذي قام على شئونه اذا ما ظهر له يوما ضعفه أو عجزه ... »

.... ثم استطرد الجنرال « جورو » يقول : -

« وان على هذا المرشد أن يحمي الشرق من خطر الدعوات التي تهدف الى بعث القومية العربية ، والتجمع الاسلامي هاتين الحركتين اللتين هما على تمام الاستعداد في أي وقت للانضمام الى روسيا السوفيتية ، التي ما برحت ترقب عن كثب ، الثورة العربية كيما تنقض على الغرب »

وان الغرب ليكون قد أدخل برسالته في حماية مصالحه بآسيا وأفريقية اذ لم يفرض لنفسه السيطرة على الشرق ويحول دون تضامن مصر وسورية وفلسطين ولبنان والعراق والجزيرة العربية وتركيا ... فان هذا التضامن لو حدث ، لأثار بطبيعته الدعوة بين المسلمين الى جهاد وكفاح يهددان امبراطورية الغرب الاسلامية في افريقية وفي آسيا ... »



ذلك كان الوضع الذي فرضه الغرب على البلاد العربية حينما اقسام هذه البلاد فيما بين بريطانيا وفرنسا

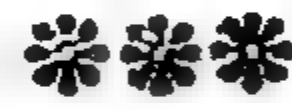
.... وهكذا ، وبعد صراع بين الغرب ، وبين العرب دام تسعة

قرون ، تمكن الغرب من تنفيذ وصية الملك الصليبي لويس التاسع وتحقيقها تحقيقا كاملا ... فاستقر الغرب في الشرق ، وأصبحت في يده تلك المنطقة الممتدة شرقي البحر الابيض المتوسط وهي تشمل فلسطين والاراضي المقدسة والاردن ولبنان وسورية ، وبهذا أتيح للغرب أن يجعل من شرق الاردن وفلسطين دولا بمثابة فاصل يحول دون تحقيق الوحدة العربية بين سورية ومصر ، كما نجح الغرب في تأمين قواعد سياسية واقتصادية وعسكرية ودينية لنفسه في قلب الشرق العربي والاسلامى ، قواعد منها يهاجم ، ومنها يهدد .

لقد نجح الغرب في فرض سيطرته على الشرق ولكن ايمكن الا يكون لنجاحه هذا نهاية ؟؟ ان الامة العربية وحدها هي التي تستطيع ان تجيب عن هذا السؤال ... ان العرب هم - وحدهم - الذين بيدهم ان يضعوا حدا لنجاح سياسة الغرب في الشرق ، متى تحققت لهم اسباب البعث والصعود ... هذا البعث لا يمكن ان ينبثق الا عن اللسوة الوطنية بحيث تكون دعوة تفضى الى حركة وطنية قادرة على مواجهة الاستعمار في تطوره وفي تلونه وتحركه وفقا لمختلف الظروف والاحوال ، حركة وطنية واعية تدرك خطر الاستعمار وتربعه الدائم للانقضاض على الحركات التحررية والاجهاز عليها ...

الفصل الثاني والثلاثون الإشراك الفرنسي على سورية ولبنان

« فرنسا تقيم دولة لبنان منفصلة عن سورية - وتحول سورية الى دويلات »
« الدروز - العلويين ، دمشق - حلب - فرنسا تعترف بان الغرض من تفتيت »
« سورية هو الحد من حركة التعصب ضد الغرب - موقف فرنسا من القومية »
« العربية - فرنسا والاقليات في سورية ولبنان - فرنسا تقضى الروح الانفصالية »
« - موقف فرنسا من وحدة البلاد السورية - فرنسا تعزل لبنان عن سورية »
« وسائر البلاد العربية - فرنسا تجعل من لبنان الوسيط الاقتصادي لسوريا »
« وما وراء سورية وبين العالم الخارجى وراء البحار - ربط وضع ومصير لبنان »
« بوضع ومصير الغرب بأوتق الروابط - انحراف لبنان عن هذا الوضع يعرضها »
« لهزات اقتصادية عنيفة - المستفيدون من هذا الوضع داخل لبنان يحظون »
« بمساندة ومؤازرة الغرب لهم - الغرب يعزز عوامل عزل لبنان عن سائر بلاد »
« العرب - متى يتخلى لبنان عن وضعه - سياسة فرنسا في بلاد العلويين والاسكندرونة »
« - فرنسا والعناصر الوطنية في سوريا . »



مضت فرنسا في احتلالها لسورية وتم الاتفاق بينها وبين بريطانيا
العظمى على مصير لبنان وسورية وفلسطين والاردن والعراق ، وما أن
تم لفرنسا احتلال سورية ولبنان حتى بادرت الى اقامة دولة في لبنان الذى
كان من قبل فى وحدة وطنية تربطه بسورية . بالرغم من تمتعه بنظامه
الخاص فى الحكم منذ سنة ١٨٦٤ ، فنصمت فرنسا هذه الوحدة فى سنة
١٩٢٠ وفصلت لبنان عن سورية وعدلت حدوده باجزاء من سورية ضمتها
اليه ، وأتمت فصله سياسيا - عن سائر الوطن السورى ، وسمى منذ
ذلك الوقت بدولة لبنان الكبير ، كما اتشأت فرنسا فى سورية أو حولت
فرنسا سورية الى عدة دويلات ، دولة حلب ودولة دمشق ، ودولة
العلويين ، ودولة جبل الدروز ... وهكذا جزأت فرنسا سورية ،
زاعمة أنها لم تكن فى يوم من الايام بلدا موحدًا ، انما كانت عبر التاريخ
بلدا يضم متباين التقاليد ومختلف العقائد المتناثرة .

..... تلك كانت لغة السياسة الفرنسية في هذا الصدد ، أو ذلك هو دفاعها عن وجهة نظرها في تفتيت سورية أما لغة الوثائق الفرنسية الرسمية ، فتعترف - تماما - بأن ما تم من تقسيم في بلاد المشرق كان الغرض منه الحد من حركة التعصب ضد الغرب بين سكانه الذين كانوا يرفضون الخضوع لنظام سياسي موحد مما اضطر فرنسا الى تقسيم البلاد تقسيما يكفل تجميع العناصر ذات الطباع والعقائد المتجانسة والمستويات الاجتماعية المتقاربة في وحدة اقليمية تعزلهم عن الاحتكاك والمستويات الاجتماعية المتقاربة في وحدة اقليمية تعزلهم عن الاحتكاك بالعناصر التي لا تتفق ولا تتشابه معهم في ذلك كله ، وبذلك يتسنى تطبيق العلاج الاجتماعي المناسب لكل دولة من هذه الدويلات ، والذي من شأنه أن يختلف في كل منها عنه في الاخرى

ولم تكف فرنسا منذ هذا التقسيم عن تهويل وتجسيم المخاوف من القومية العربية في نظر تلك الطوائف التي كانت تتمتع بحماية فرنسا ورعايتها !! أخذ الدعاة الفرنسيون يقرون في أذهان هذه الطوائف ان الحركات الوطنية والدعوة الى القومية العربية في الشرق انما تنبثق - دائما من الشعور الاسلامي ، ولهذا فهي تنتهي دائما الى تجريد العناصر الوطنية المسيحية من كافة المزايا والاوزاع الكريمة التي ظلوا يتمتعون بها طوال القرون الماضية وهكذا صورت فرنسا دعوة القومية العربية في تلك الصورة الرهيبة بالنسبة للمسيحيين ، صورتها في شكل الانعكاس التعصبي لشعور المسلمين الذي لا يمكن ان يتفق او يساير تلك الحماية وهذه المساندة التي حاجت فرنسا الا لتبليها لهذه الطوائف ولكي تشملها بها .

وهكذا شرعت فرنسا في تطبيق سياستها هذه من اجل ان يقف أبناء الوطن الواحد موقف الخصومة والعداء بعضهم من بعض تلك السياسة التي ظلما استغلها الغرب ليوجه مسيحي الشرق في علاقاتهم بأبناء وطنهم المسلمين بل ان فرنسا أعمت في تطبيق هذه السياسة الى حد ان جعلت اتباع المذهب المسيحي يخاصمون ويعادون أبناء المذهب المسيحي المغاير لمذهبهم ، وبهذا تسنى لها ان تسيطر على سورية ولبنان سيطرة لم تكن قائمة الا على هذا التنافر والتخاصم والعداء بين أبناء البلاد العربية ، وعلى حاجتهم الى ذلك المرشد الذي أشار اليه الجنرال « جورو » وأكد ضرورة وجوده في الشرق في حديثه الذي أدلى به في المجلس الإداري اللبناني ، عند احتلاله للبلاد ، ومن اجل دعم هذا الاتجاه السياسي المفتت لوحدة البلاد - المثير للخصومات بين أبنائها ، عملت فرنسا الى تكوين مجلس تمثيل لكل دولة من هذه الدويلات في سورية ولبنان يكون عند اعضائه على اساس التمثيل النسبي للطوائف الدينية ، ولم يكن لهذه المجالس سلطة

تنفيذية أو تشريعية بل كانت مجرد هيئات استشارية ، وعن طريق تلك المجالس تمكنت السياسة الفرنسية من اذكاء نار الفتنة بين السكان العرب ، كما اتخذتها وسيلة للرشوة والمجاملة التي بها تستخدم من تشاء من أعضاء المجلس التمثيل ، وبالصورة التي تريدنا وحسبما يقتضى الموقف وتعنيه الظروف



واذا كانت فرنسا ، فيما بعد وتحت ضغط العناصر الوطنية التي راحت تنادى بوحدة البلاد - قد اكرهت على تغيير مسلكها هذا في تفتيت الوحدة وفي تطبيق النظام الذي يفرق الصفوف فإن هذا التغيير في مسلكها ، كان بطيئا في تحركه وتحوله اذا أصرت على أن يكون تحولها هذا على مراحل ، وقد بدأت مرحلته الاولى باقامة نظام فيدرالى في البلاد قصر في أول الامر على دولتي حلب ودمشق فظلتا دولتين يجمعهما اتحاد فيدرالى ، لم يندمجا وتصبحا دولة واحدة الا في يناير ١٩٢٥ حيث عرفت اذ ذاك بالدولة السورية

ولكن السياسة الفرنسية ، وقد اكرهت على التخلي عن نظرية التفتيت في دمشق وحلب فانها أخذت تعوض لنفسها في ذلك بتطبيق هذه النظرية على أبعد مدى في لبنان وفي بلاد العلويين ، وفي جبل الدروز ، حيث أخذت تغذى وتمي الروح الانفصالية المفتة في هذه المناطق ، وتعمل على اشاعتها

لقد اتجهت سياسة فرنسا الى عزل لبنان بنوع خاص عزلا تاما عن مجموعة البلاد السورية وسائر البلاد العربية الاخرى ، فخلقت للبنان ظروفا خاصة هيأتها لهذا البلد تعوضه عن الانهيار الاقتصادى كان طبيعيا أن يتعرض له لبنان بسبب عزله عن سورية وسائر البلاد العربية ، ومن أجل هذا ، فان فرنسا هيأت للبنان ظروفا خاصة تجعل منه الوسيط الطبيعى بين سورية وما يحيط بها من البلاد العربية وبين العالم الخارجى وراء البحار ، ... وبهذه الوسيلة ربطت فرنسا لبنان وربطت اقتصاده ومستقبله ارتباطا حتميا وأبديا بذلك الوضع الاقتصادى الاستثنائى الممتاز الذى خلقته خلقا حتى يصبح مصير ووضع لبنان مرتبطا الى أبعد حد بمصير وبوضع العرب بحيث لو انحرفت سياسة لبنان عن هذا الوضع يوما ما أو بدلته

بوضع آخر تعرض الى هزة اقتصادية عنيفة تثير ضده الطوائف المتفعمة بهذا الوضع وهي طوائف تملك الوسائل والامكانيات التي تتيح لها القدرة على الوقوف في وجه أى تبديل أو تغيير ، وتحظى كذلك بمساندة الغرب ومؤازرته لها .

وهكذا استطاعت فرنسا ، أن تضيف الى الحافز الدينى حافزا اقتصاديا ماديا قويا ليكمل الحافزان معا - على عزل لبنان بعيدا عن سائر البلاد العربية ، وليتفاعلا معا في هذا الصدد كل عامل منهما بحسب قوه أثره من أجل هذه الغاية ، ولكي يظل لبنان متمسكا دائما بذلك الوضع الاستثنائي الخاص به ...

ولقد قيل - وقتئذ - ان لبنان لن يجد السبيل للتخلي عن هذا الوضع . . مالم يتبين له أن في تمسكه به قضاء على مصالحه ، وهدما لكيانه ولوجوده



وهكذا طبقت فرنسا سياستها في ظل انتدابها على لبنان ، تطبيقا ناجحا . . . أما في بلاد العلويين وفي جبل الدروز فقد اتجهت فرنسا الى تشجيع مختلف العناصر المتحركة في هذه البلاد على الانفصال التام عن الدولة السورية وحينما امتد هذا الانفصال الى سنجق الاسكندرونة وراحت سورية تعارض انفصاله وتعمل على استعادة وحدته معها ، عارضت فرنسا هذا الاتجاه ، وفرضت على البلاد السورية الاعتراف بالوضع الخاص لسنجق الاسكندرونة الذي منع وقتئذ نظاما ماليا واداريا خاصا . ونقرر ان تكون له ثلاث لغات رسمية هي العربية والتركية والفرنسية . . .



وعلى هذه الصورة خلقت السياسة الفرنسية لسورية وخلقت للبنان ذلك الوضع الذى كان من شأنه أن يؤدي فيما بعد الى اشعال نار الفتنة في البلدين .

لقد قضت فرنسا على الحركة الوطنية السورية في سنة ١٩٢٠ ،

وبدأت المعارضة الوطنية تزداد يوما بعد يوم واتخذت من حلب ودمشق
مركزين لها . ومنهما تبعت في سائر أنحاء البلاد وفي ١٧ من ابريل
سنة ١٩٢٣ وجه السيد احسان الجابري الى مجلس عصبة الامم نداء جاء
فيه ما يلي . -

« لقد صبر شعبنا وأن البلاد لتطالب الحلفاء اليوم ، باصرار ، ليقوموا بتنفيذ
التعهدات التي قطعوها لنا عندما وثقنا بهم وطلبنا اليهم منع شعبنا حريته
واستقلاله اللذين اعتدت عليهما فرنسا . . . ان الوعود التي بذلت
أصبحت مجرد سراب ، وقد خاب في الحلفاء أملنا . ولم تجد نداءاتنا ولم
تأبه عصبة الامم بمطالب سورية الوطنية أو تلتفت اليها »



« وهكذا قضى على أبناء سورية أن يواجهوا المستعمر اخيرا
وجها لوجه وأن يركنوا الى الكفاح في سبيل حريتهم واستقلالهم ، على
الصورة التي سنفصلها في المرحلة الثالثة من هذا المؤلف . . . »

الفصل الثالث والثلاثون غزو العراق

« بريطانيا والخليج الفارسي - حماية طريق الهند - عامل البترول في سياسته »
« - للخليج الفارسي أهمية قناة السويس ان لم يزد عنها - ضعف سلطة الباب »
« العالي والتنافس بين الشيوخ يمكنان بريطانيا من التسلل بيسر - بريطانيا »
« لاتواجه في مناطق الخليج الا افرادا يتصرفون في مصر الناس والاراضي - بريطانيا »
« وخطر التسرب الالماني - آل سعود وآل مبارك - بريطانيا تشجع حركات التمرد »
« على سلطان الباب العالي - بريطانيا تنهي لغزو العراق حماية لمصالحها وتتخذ »
« من جزر البحرين قاعدة لها - بريطانيا تشرع في غزو البصرة - بيان السير برسي »
« كوكس - هزيمة بريطانيا في حملتها لاحتلال بغداد تدفعها الى مصانعة العرب - »
« بريطانيا تكشف في مفاوضات « ماكماهون - حسين » عن ملامحها في العراق - »
« لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا « البقشيش » الذي يطلبه الشريف حسين »
« مقابل استجابته لسياسة بريطانيا في العراق - اتفاقية سايكس - بيكو وعزل »
« بغداد والبصرة عن سائر البلاد العربية - مصر الموصل - الشريف حسين لم »
« يكشف العرب بالقدر الذي عرفه عن نوايا بريطانيا في العراق - ولو انه فعل »
« هذا لكان للعرب موقف آخر - بريطانيا تحتل العراق وتحكمه حكما عسكريا »
« وتصادر الحريات وتقاوم الحركة الوطنية - بريطانيا تحاول اغراء شعب العراق »
« بطلب حمايتها - فشل المحاولة واشتعال الثورة ضد البريطانيين - بريطانيا تلجأ »
« من جديد للوعود للتخلص من ضغط الثورة حتى يتم لها تصفية مشكلة الموصل »
« مع فرنسا والحصول على وثيقة الانتداب على العراق بأكمله - بيان السير برسي »
« كوكس - اقامة حكومة عراقية خاضعة لسلطان المندوب السامي البريطاني - بريطانيا »
« تمهد لعقد معاهدة تؤمن بها مصالحها وتحل محل الانتداب - بريطانيا والامير »
« فيصل وعرش العراق - الملك فيصل يوقع المعاهدة - التهديدات البريطانية - »
« بريطانيا والاقليات في العراق - الاكراد والاشوريون . »



تحدثنا في الجزء الاول من هذا المؤلف عن اهتمام السياسة البريطانية بوضع بريطانيا في الخليج الفارسي بعد أن لاح لها الخطر الذي هدد طريق الهند حينما بلغت جيوش مصر في عهد « محمد علي » العراق ، فمنذ ذلك التاريخ أخذت سياسة بريطانيا في العمل على دعم نفوذ بريطانيا في الخليج الفارسي والامارات العربية في تلك المنطقة فبسطوا هذا النفوذ على البحرين وعلى الكويت ، ثم كان اكتشاف آبار البترول في ايران من أهم العوامل

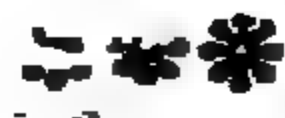
التي زادت من خطورة هذه المنطقة في رأى السياسة البريطانية ومن ثم فان بريطانيا عمدت الى فرض سيطرتها وبسط سلطتها وحمايتها على جزر البحرين والكويت ، بعد أن أصبح للخليج الفارسي أثر كبير ، ليس من اجل حماية طريق الهند فحسب ، بل ولحماية مناطق البترول في ايران بعد ان آل امتياز استغلالها الى شركة بريطانية تملك اسهمها البحرية البريطانية ، مما جعل للخليج الفارسي في رأى السياسة البريطانيين من الاهمية ما لقناة السويس ان لم تزد عن هذا

وجدير بنا ان نشير الى العوامل التي سهلت لبريطانيا بسط نفوذها وفرض حمايتها على مناطق الخليج بحيث وجد نفوذها الطريق معبدا وممهدا للتسلل اليها ، ذلك أن هذه المناطق ، على الرغم من أنها كانت اذ ذاك تابعة لولاية البصرة العثمانية فانه لم يكن للباب العالي فيها سلطة ، ولم يكن له عليها اشراف محكم ، وكانت تسكنها قبائل متناثرة فيها لاتربطهم رابطة ، يتزعمها شيوخ متنافسون ، شيوخ لم يبذل أحدهم للباب العالي من الولاء الا بالقدر الذي يمكن أن يستغله الشيخ في ترجيح كفته على شيخ آخر ولهذا فكان طبيعيا - ألا تخشى بريطانيا في هذه المناطق مقاومة من الباب العالي ، ولم تكن تخفيها الا مقاومة من شعب متماسك متحد الكلمة بلغ من الوعي الوطني الحد الذي يؤهله لكشف تسلل النفوذ الاجنبى الى بلاده ووقوع وطنه تحت الحماية الاجنبية ، وانما وجدت بريطانيا امامها في مناطق الخليج افراد يتصرفون في مصير قبائله ، ومصير اراضيهم .

ثم جد أمام السياسة البريطانية ، في هذه المنطقة ، عاملان خطران ، الاول ظهور البترول في العراق . والثانى - مايدا من مطامع السياسة الالمانية في الشرق ولا سيما اتجاه هذه السياسة الى الخليج الفارسي والهند ، وحصول ألمانيا على امتياز مد خط سكة حديد بغداد

فكان نتيجة لظهور هذين العاملين ، أن انتقل الصراع الى العراق بين بريطانيا والباب العالي من جهة وبينها وبين ألمانيا من جهة أخرى

وأصبح لزاماً على السياسة البريطانية أن تواجه موقفاً أخذ هذه الصورة الجديدة •



وقد استغلت بريطانيا لمواجهة هذا الموقف ، الكثير من العوامل التي كان ممكناً أن تناوئها بها تركيا وحليفتها ألمانيا ، استغلت التحالف الذي كان قائماً منذ عام ١٩٠١ بين آل مبارك بحكام الكويت ، وبين آل سعود ، والذي بفضلله تمكن الشيخ عبد العزيز آل سعود وكان اذ ذاك - لاجئاً الى الكويت ، تمكن من احتلال الرياض عام ١٩٠٢ والتخلص من الرشيد الذي كان يحتل نجدا وثبت سيطرة آل سعود فيها على اساس التسليم بسيادة العثمانيين على نجد ، وقبول الشيخ عبد العزيز آل سعود القائمقامية عليها نيابة عن الباب العالي فالعلاقة كانت وثيقة منذ ذلك العهد بين نجد والكويت ، كما كان بين الاثنين ارتباط في المصالح ، وكانت تربط غلاتهما علاقة بريطانيا بالكويت التي يرجع اليها الفضل في فشل المحاولة التي قام بها الباب العالي عام ١٩٠٢ لغير الاوضاع في الكويت مستخدماً في ذلك قواته العسكرية فكان أن تدخل الاسطول البريطاني وقصفت مدافعه القوات العثمانية والقوات الموالية لها وأبقت السياسة البريطانية على الوضع القائم في الكويت حتى لا يتغير فتخسر بتغيره نفوذها في هذا البلد ، كما استغلت بريطانيا ايضاً ، لمواجهة الموقف ، ذلك النفوذ الذي كان يسود نجدا والكويت من سلطان الباب العالي فراحت تشجع في هذين البلدين الحركات التي تعمل على التخلص من حكم الباب العالي وكذلك أخذت تشجع العناصر الوطنية في ولاية البصرة على التخلص من الحكم العثماني •

لما دخلت بريطانيا الحرب ضد ألمانيا اتجهت - على الفور - للعمل من أجل حماية مصالحها البترولية والاستراتيجية ، وبدأت تعمل لحماية بترولية عبادان وبترول العراق واخذت تنهياً لغزو العراق مبتدئة بولاية البصرة فشرعت قواتها ، منذ اكتوبر عام ١٩١٤ اي قبل دخول تركيا الحرب ، في التجمع بنجزر البحرين تمهيداً لان تقفز منها على ميناء البصرة

حينما تتلقى اشارة البدء بهذا الاجراء الذى كانت اشارة البدء به متوقفة على دخول تركيا الحرب الى جانب المانيا

وقد عهدت بريطانيا بمسئولية الادارة السياسية فى العراق الى السير بيرسى كوكس (Percy Cox) الذى ما أن دخلت تركيا الحرب - حتى اذاع على العرب بيانا أكد فيه أن بريطانيا لاتضمر لهم عدااء وأنها تنتظر منهم ان يبادلوها شعور الصداقة ، وأنها لم تدخل الحرب ضد تركيا الا بعد ان اكرهتها عليها تركيا ... كما أكد البيان ، أن بريطانيا ستعمل الى جانب الدفاع عن مصالحها - على حماية مصالح أصدقائها العرب .

وقد تم للقوات البريطانية احتلال ميناء البصرة فى الثانى والعشرين من نوفمبر عام ١٩١٤ وأمنت بريطانيا آبار الزيت فى ايران ضد أى خطر محتمل من جانب القوات الالمانية والتركية ، ثم رأت الا تتوغل قواتها فى العراق خارج ولاية البصرة التى شرعت فى اعدادها لتكون قاعدة حربية لحملتها التى أزمعت شنها على القوات التركية فى ولايتى بغداد والموصل .



وما أن فرغت بريطانيا من الاعداد لهذه الحملة حتى ، شرعت قواتها فى غزو بغداد - دون أن تقيم وزنا لامانى العرب ورغباتهم وشعورهم ، مما حمل العرب على التخلي عن مساندة القوات البريطانية فى بلادهم ، فميت هذه القوات بهزيمة ساحقة أمام الجيش التركى عند مشارف بغداد واضطرت الى التراجع والانسحاب .

وقد كانت هذه الهزيمة ذات أثر عميق فى افئاع بريطانيا ، بأنه لامفر لها - لكى تنصر على الاتراك - من الاعتماد على العرب وبأنه لابد لها من السعى فى سبيل تأمين عون العرب لقواتها .

وجدير بالذكر ، أن المفاوضات ، كانت اذ ذاك ، مازالت دائرة بين السير آرثر هنرى مكماهون وبين الشريف حسين وكان ماكماهون قد كشفت فى وثائقها المتبادلة بينه وبين الشريف حسين عن نوايا بريطانيا

بالنسبة لبغداد والبصرة ، واصرارها على أن يكون لها في هاتين الولايتين مركز موطن يعترف العرب به ، مما يستلزم تدابير إدارية خاصة من جانب بريطانيا لحماية هاتين الولايتين من الاعتداء الأجنبي ، ولحماية مصالح بريطانيا الاقتصادية فيهما لقد بدت نية بريطانيا في هذا الشأن واضحة في وثيقة من وثائق تلك المفاوضات تبودلت بين مكماهون والشريف حسين بتاريخ ٢٦ من أكتوبر عام ١٩١٥ أي قبل هزيمة قواتها في العراق وعلى الرغم من وقوع هذه الهزيمة والدرس الذي لفته لبريطانيا وبدا لها منه شدة حاجتها لمعاونة عرب العراق لها - وعلى الرغم مما سجله الشريف حسين من قوله بأن البصرة وبغداد هما من البلاد العربية الصميمة فإن حسين قبل - سهيلا للوفاق بينه وبين بريطانيا - ترك هاتين الولايتين تحت يد بريطانيا لقاء أن تؤدي بريطانيا للمملكة العربية المزمع تكوينها ، عن مدة احتلالها للولايتين قدرا مناسباً من المال .

وقد علق المستر لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا على هذا الموقف من حسين ووصف قبوله هذا المبلغ من المال ، بقوله ان ذلك كان انموذجا للخلق العربي ، ونظرتة الى (البقشيش) .



وتنفذا لحطة السياسة البريطانية ، حرصت بريطانيا في اتفاقية سايكس - بيكو ، على عزل ولايتي - بغداد والبصرة عزلا تاما عن سائر البلاد العربية وعلى وضعهما تحت الحكم البريطاني المباشر ، كما انها ادخلت في هذه الاتفاقية « كركوك » في منطقة النفوذ البريطاني بالدولة العربية المزمع انشاؤها وادخلت « الموصل » أيضا في منطقة النفوذ الفرنسي بهذه الدولة .

وهكذا كانت حقيقة نوايا وسياسة الحلفاء تجاه العراق ، واضحة جلية منذ عامي ١٩١٥ و ١٩١٦ وفي هذا الشأن يمكن القول بأن - الشريف حسين - كان يعلم من هذه النوايات على الأقل - الجانب الذي كاشفه به مكماهون في مفاوضاتهما - غير أن الشريف حسين ، لم يكشف العرب

بما عرفه في هذا الصدد ، وكم عنهم حقائق ، اتاح كتمانها الفرصة
للجنرال مود (Maude) قائد الجيش البريطاني في العراق
في خريف عام ١٩١٦ لكي يذيع بيانا على الشعب العراقي ، يمني فيه
بالحرية والوحدة والاستقلال ، فمكن بريطانيا من استمالة العراقيين
وتجنيدهم في وحدات العمال لخدمة جنود الجيش البريطاني في نظام كان
شيئا بذلك الذي كان معروفا اذ ذاك في مصر « بالسلطة » ، ولو أن
الشريف حسينا صارح العرب وكشف لهم ما علمه من نوايا بريطانيا لما
فوت الفرصة التي كانت مواتية للعرب ، كي يمتنعوا عن مساعدة جيوشها ،
لا في العراق فحسب ، بل في كل مكان وفي كل بلد . . .

ولعل هذا هو الذي دعا السير مارك سايكس لان يقول مطلقا على
تصريح للجنرال مود « بأنه كان لموقف الشريف حسين اثر فعال في
انتصار بريطانيا على القوات التركية في العراق » . . .



..... احتلت بريطانيا العراق واخذت قواتها تطارد الاتراك شمالا
الى أن تم توقيع الهدنة بينهما في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩١٨ . فاحتل
الجيش البريطاني الموصل في اليوم التالي . . .

أما بالنسبة للعراق ، فانه ما أن تم توقيع الهدنة حتى شرعت بريطانيا
في حكمه حكما عسكريا مباشرا قام به سير بيرسي كوكس (Percy Cox)
وقد طبق هذا الحكم بحيث كان قيدا لكافة الحريات العامة ، فألغيت في
العراق الصحافة وصودرت فيه حرية الاجتماع ، وصودرت أموال الزعماء
الوطنيين ، وفرضت على الأهليين الضرائب الباهظة .

وفي نوفمبر سنة ١٩١٩ حاولت السلطات العسكرية البريطانية اغراء
شعب العراق بطلب حماية بريطانيا العظمى وفرضها رسميا على العراق ،
غير أن هذه المحاولة من جانب بريطانيا باءت بالفشل وكانت ايدانا باشتعال
الثورة في العراق ضد الحكم البريطاني .



وقد ظلت الثورة العراقية مشتعلة حوالى عام سقط خلاله من الثوار العراقيين عشرة آلاف بين جريح وقيل ، وسقط من البريطانيين ألفا قتل وجريح وقد كيدت هذه الثورة بريطانيا عشرات الملايين من الجنهات أنفقتها فى سيل قمعها ، دون جدوى ، ولما لم تكن بريطانيا قد توصلت بعد الى تصفية بينها وبين فرنسا للوضع القائم اذ ذاك فى الموصل ، كما أنه لم يكن قد تم لها الانتداب على العراق فقد عمدت الى اسلوب الوعود والمخادعة ، حتى تتخلص من ضغط الثورة الى أن يحين الوقت المناسب لمجابهة العراق بوجه جديد من السياسة ثم لما تم لها تصفية الوضع فى الموصل وكذلك تمت لها موافقة المجلس الاعلى للحلفاء فى اجتماعه بايطاليا فى مدينة سانريمو على انتدابها على العراق . لما تم لبريطانيا هذا وذاك اتبرت للعراق لتعمل سياستها فيه اعتمادا على ما أتيح لها من الامكانيات السياسية فعينت فى العراق أول مندوب سام لها وكان هو السير بيرسى كوكس (P. Cox) وقد يادر المندوب السامى البريطانى فأذاع فى ١٧ من يونيو سنة ١٩٢٠ بيانا ، أشار فيه الى مسئولية بريطانيا عن الامن الداخلى والخارجى للعراق ، والى اضطلاعها بوضع نظام دستورى للبلاد يكفل حقوق ومصالح مختلف الطوائف فيه ، كما يكفل تطوير العراق نحو الحكم الذاتى .

كذلك يادر بيرسى كوكس بتشكيل مجلس الدولة وباقامة حكومة عراقية مؤقتة تتألف من رئيس الوزراء ومن وزراء على أن يخضعو جميعا لاشرافه ولرقابته الشخصية ، وعلى ألا يكون لهم اختصاص فى الشؤون العسكرية أو الشؤون الخارجية ، كما عين لكل وزير مستشارا بريطانيا يتولى توجيه السياسة الداخلية .



وهكذا ، وضح لآبناء العراق أن اهداف بريطانيا فى بلادهم تنحصر فى تأمين المصالح البريطانية فى هذا الجزء من العالم العربى وحماية طريقها الى الهند ، وتأمين سيطرتها على البترول فى العراق وفى ايران

... ولما كانت بريطانيا تخشى أن تتصدى عصبة الأمم الى موضوع انتدابها على العراق بالذات فقد أخذت تمهد لعقد معاهدة مع العراق مباشرة تؤمن بها المصالح البريطانية وتسجل فيها اعتراف العراق لبريطانيا بالوضع الذى يريده وتسمى اليه فيه وحتى هذه المعاهدة محل وثيقة الانتداب .

وفى الوقت نفسه أعلن مندوب بريطانيا فى عصبة الأمم أن حكومته تعد مشروع معاهدة تعقد بينها وبين العراق ، تتقيد بموجبها بريطانيا ، فى علاقتها بالعراق ، بالمبادئ التى أقرتها العصبة فى احكام ذلك النوع من الانتداب المعروف بالانتداب (أ) الذى تقرر تطبيقه على البلاد العربية التى سلخت من الدولة العثمانية ...

... وأعلنت حكومة بريطانيا أنها تبحث مشروع اقامة دولة عراقية موحدة تشمل ولاية الموصل ، على أن توضع هذه الدولة تحت الوصاية البريطانية وأن يكون على رأسها امير عربى يطرح لاختياره استفتاء على شعب العراق ليدلى بأصواته فيما اذا كان يقبل ان يكون ذلك الملك اميرا عربيا ، ولكى يحدد الشعب ويعين شخص هذا الامير ...

ولقد كان طبعيا أن تعد بريطانيا وأن تقدم لهذا العرش الجديد ملكا يخدم اغراضها وينفذ سياستها فى العراق ، فوقع اختيارها على الامير فيصل ابن الشريف حسين ، بعد أن كانت فرنسا قد طردته من سوريا وتجدد الإشارة الى أن هذا الاختيار قد تم عقب مؤتمر عقده فى القاهرة المستر تشرشل (Charchill) وزير المستعمرات البريطانية وقشد واجتمع فيه بالقواد العسكريين البريطانيين فى الشرق وبالكولونيل لورانس (Lowrence) واستقر الرأى فى المؤتمر على تنصيب الأمير فيصل ملكا على العراق .

... وتأسس على توجيه هذا المؤتمر ، رشح رئيس الوزارة العراقية من اختاره السير بيرسى كوكس رشح الامير فيصل ليكون ملكا على العراق ، ثم أجرى استفتاء أشرف عليه واداره الجهاز البريطانى فى العراق ، وانتهى - بطبيعة الحال - الى تحقيق الخطة المرسومة فأيد

ترشيح فيصل ٩٧٪ من مجموع الاصوات التي دُعيت للاستفتاء وتم في ٢٣ من اغسطس عام ١٩٢١ تنصيب فيصل ملكا على العراق

وعقب ارتقاء فيصل (العرش ، وقعت حكومة العراق المعاهدة التي كانت بريطانيا قد أعدتها بل وصنعت من أجلها العرش والملك .

وعلى الرغم من أننا ، سنتناول في المرحلة الثالثة من مؤلفنا ، الوضع في العراق منذ توقيع هذه المعاهدة ، الا أنه لا بد من الإشارة الى أن بريطانيا لم تكن لتتجح في حمل سياسة العراق على قبول معاهدتها ، لو لم تهدد بفصل ولاية الموصل عن العراق وتسليمها للأتراك وكذلك بضم ولاية البصرة للهند ، ولو لم يوجه المندوب السامي يرسى كوكس انذارا نهائيا للعراق حدد فيه اجلا معيناً للتصديق على المعاهدة .



. وعلى هذه الصورة كشفت بريطانيا القناع عن حقيقة سياستها في العراق ، فوضع موقفها ازاء الشعب العراقي وانكشف الستر عما كانت تخبئه سياستها لهذا البلد ، وعما كانت منطوية عليه نيتها نحوه طوال سني الحرب العالمية الاولى ، ويات واضحا أن بريطانيا انما كانت تخادع وتقرر به خلال تلك الحرب ، حتى تمكنت بهذا التعزيز وذلك الخداع ، من استغلال كل مافي العراق من امكانيات ، وسخرت كل مافيه من طاقات لخدمة أغراضها واهدافها من معاركها الحربية ، حتى اذا تم لها الانتصار ، تنكرت للعراق على الوجه الذي فصلناه .



ولكى نستكمل الصورة الحقيقية لسياسة بريطانيا في العراق ، لا بد من أن نعود الى تتبع اثر هذه السياسة منذ ان بدأت في أوائل القرن العشرين ، حينما أخذت تلعب دورها في أوساط الاقلية الاشورية والاقلية الكردية اللتين يتألف منهما أغلب السكان في مناطق البترول بالعراق ، فقد راحت البعثات التبشيرية تتوالى منذ ذلك التاريخ ، على هذه المناطق ،

وتعمل متأزرة ورجال الاعمال البريطانيين فيها من أجل بسط النفوذ البريطاني على زعماء هاتين الطائفتين ، كما اضطلع عملاء بريطانيا أيضا بمثل هذا العبء في خدمة المصالح البريطانية في هذه المناطق . ومازال رؤساء العشائر في هاتين الطائفتين يحظون برعاية بريطانيا على هذه الصورة حتى أصبحت تلك الاقليات تشعر بمكانة ممتازة ومركز خاص ولهذا فقد كان من السهل على بريطانيا ، بعد أن تم لها احتلال العراق أن تفيد من هذه العلاقة التي ربطت بها زعماء الطائفتين فيسر لها بغير عناء أن تجعل من الآشوريين والأكراد موالين لها تستعين بهم كلما عن لها ذلك ، وتحركهم عند الاقتضاء وتسخرهم لتحقيق أهداف السياسة البريطانية في العراق - مستعينة في ذلك بسياسة التفرقة بين أبناء الامة العربية - مستغلة فوارق الدين ومختلف النعرات ، شأن بريطانيا في كل بلد استهدفه استعمارها ، لاسيما العراق ، بوجه خاص .

وهكذا ، لم ينصرم عام ١٩٢٠ - حتى أصبح لبريطانيا في العراق ملك وأقليات وعملاء وعلى هذه العناصر الثلاثة اعتمدت السياسة البريطانية دائما في كفاحها لحركات الوطنيين الاحرار من أبناء العراق كلما هبوا لمناهضة الاستعمار .



وقبل أن نختم حديثنا هذا عن العراق ، نرانا مسوقين الى الحديث عن العشائر الأكراد ، ليس في العراق وحده بل حيشا وجدت ، في سوريا ، في ايران ، وفي الاناضول من حيث انصراف السياسة البريطانية لهم واتخاذ اوضاعهم المتفرقة في مختلف البلاد وسيلة للتغريب بهم بحيث تستخدمهم - عند الاقتضاء - لخدمة المصلحة البريطانية في البلد الذي تعيش فيه عشائر كردية . . فقد خلقت السياسة البريطانية أثناء الحرب العالمية الاولى املا للأكراد في اقامة دولة كردية تضم اكراد ايران والاناضول والعراق - وسوريا - وراحت تبدي في تصريحها الكثير عن هذه الدولة مما مكن لها من اجتذاب الاكراد والتفاهم حولها ثم توقفت رحي تلك الحزب دون أن تحقق بريطانيا للأكراد هذا الامل ، ودون أن تفي لهم

بعهدا في اقامة دولتهم ... ولم يكن ذلك عن عجز من بريطانيا التي
لو شئت لما وقف في وجهها بمؤتمر الصلح عائق .

ولكن نكوص بريطانيا عن عهدها للاكراد ، يرجع الى حرصها على
ابقائهم في الوضع الذي يمكنها دائما ، وفي كل وقت من استخدامهم ضد
الدول التي يقيمون فيها كأقليات تعيش على أرضها ولكي يبقى بيد
السياسة البريطانية حلم « الدولة الكردية » تلهب به عند الحاجة مشاعر
الاکراد وتشيرهم وتوجههم الوجهة التي تقتضيها مصالح بريطانيا ، وبغض
النظر عما يمني به الاكراد في هذا الصدد من الخسائر في الارواح وما
ينزل بهم من المآسى .

على أن هذه السياسة التي التزمتها بريطانيا في العشائر الكردية قد
لاتبقى - على مر الزمن - وقفا على بريطانيا - لتفيد هي وحدها منها ...
فإن هناك دولا قد تنافس بريطانيا في تسخير تلك العشائر بالاسلوب
نفسه ... ولكن من اجل تحقيق اغراض خاصة لمثل تلك الدول .

الفصل الرابع والثلاثون شرق الأردن

« لويد جورج يقول ان فلسطين لن ترد بحال من الاحوال الى ذلك السلطان »
« الذى حال بينها وبين قوى المسيحية - الغرب يحدد مصر البلاد العربية التى »
« تخطت من الحكم العثماني عدا مصر الاراضى الواقعة فيما وراء الاردن - »
« الصليبيون يوضحون اهمية بلاد ماوراء الاردن الاستراتيجية كمركز لتهديد »
« سورية وشبه الجزيرة العربية والعراق والبحر الاحمر وسيناء - بريطانيا تحرص »
« فى اتفاقية « سايكس - بيكو » على ان تظل هذه المنطقة خاضعة لسلطانها فلا »
« تسمح بضمها لسورية ولا للعراق ولا للحجاز ولا لفلسطين ذاتها - الاسباب - »
« الامران عبد الله وفيصل - بريطانيا والامير عبد الله - بريطانيا تجعل من هذه »
« المنطقة امانة تكون بحكم وضعها الجغرافى والاقتصادى وبحكم ظروفها السياسية »
« وبحكم عجز مواردها عن اعاليتها فى حاجة الى العون الاجنبى - بريطانيا برغم »
« مصانفتها للصهيونية تحتاط لمواجهة مطامعها مستقبلا حالة ماتمتد الى طريق الهند »
« وآسيا - بريطانيا تحمي مصالحها - بريطانيا تناوىء الكافة فى سبيل الدفاع عن »
« شرق الاردن وتقاوم كل محاولة للمساس به - عروضى الامير عبد الله - سياسة »
« بريطانيا تحدد للامير عبد الله مسلكه وسياسته ازاء اهداف العرب عامة وتجعل »
« منه اداة لتأمين مصالحها وللسيطرة على العناصر الوطنية فى فلسطين - تمرد عرب »
« فلسطين على زعامة الامير عبد الله - بريطانيا تفرض وجود شرق الاردن كدولة . »



عندما تم للقوات البريطانية بقيادة الجنرال اللبني قائد قوات الحلفاء فى الشرق الاستيلاء على فلسطين اتصلت القوات البريطانية فيها بالقوات التى كانت بالعراق وتم طرد تركيا من فلسطين والعراق ومن جنوب سورية بسهولة لم تكن لتيسر اطلاقا للحلفاء لو لا معاونة القوات العربية لهم أملا فى أن تحثهم هذه المعاونة على البر لهم بما وعدوهم به من الحرية والاستقلال .

ولقد وقف المستر لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية وقتئذ فى مجلس العموم فى ٧ من ديسمبر سنة ١٩١٨ ليعلم أن استيلاء الغرب على المناطق التى استولى عليها فى الشرق ، لاسيما فلسطين ، قد أحدث أثرا

عميقا في العالم المتحضر وأن هذه البلاد المقدسة التي استولت عليها القوات البريطانية أصبحت اليوم في قبضة الجيش وفي مأمن دائم ، لأنها لن ترد بحال من الاحوال الى ذلك السلطان الذي حال بينها وبين قوى المسيحية .

لقد كان الهدف العام لسياسة الغرب هو إعادة نفوذه على تلك الاراضي ، وقد سبق قبل احتلال بريطانيا لها - أن قرر الغرب مصير فلسطين السياسي في اتفاقيات « سان جان دي مورين » وسايكس - بيكو (Sykes-Picot) السريتين وبالرغم مما تضمنته اتفاقية « ماکماهون - حسين » من عهود ، كان مصير فلسطين قد تحدد ... كان مصير سوريا قد تحدد ... ، كان مصير الجزء الشمالي من سورية تحدد ... ، وكذلك كان مصير العراق قد تحدد ... فيما عدا الجزء الشمالي منه الذي يشمل منطقة الموصل اذ كان محل خلاف بين بريطانيا وفرنسا ... ولكن تلك الأراضي الممتدة من وراء الأردن الى حدود العراق شرقا من جنوب الجزء الذي بقي في يد فرنسا من العراق في الشمال من حدود الحجاز والبحر الاحمر جنوبا ... هذه المنطقة التي عرفت بمنطقة ما وراء الاردن والتي كانت جزءا لا يتجزأ من سورية طوال الازمنة باستثناء الفترة القصيرة التي احتلها خلالها الصليبيون وأقاموا مافيها اماره ما وراء الاردن تلك الامارة التي برزت خطورتها الاستراتيجية منذ ذلك العهد فمنها هاجم « رينودي شاتيون » (Renaud de Chatillon) « ارناط » العرب في سورية وفي فلسطين وفي الحجاز وفي البحر الاحمر في عهد صلاح الدين .

ان الغرب أدرك خطورة وأهمية هذه البقعة من الوجهة الاستراتيجية بالنسبة للدول العربية فكانت وهي مقطعة من سورية - مركز تهديد لسورية وتهديد للعراق وتهديد للحجاز وللبحر الاحمر عن طريق خليج العقبة وتهديد لسيناء ... لقد آلت هذه المنطقة الجدياء الفقيرة واثق لم يكن بها مصادر للثروة المعدنية ولم يكن يقطنها الا قبائل العرب الرحل ، آلت هذه المنطقة الى بريطانيا التي حرصت كل الحرص في اتفاقية «سايكس - بيكو » على أن تظل تلك المنطقة خاضعة لسلطانها نظرا لاتصالها بالعراق

حيث توجد آبار البترول ، وحيث الطريق الى الهند ، كما حرصت على ان تكفل لها المعاونة - ما أسلفناه - من الانتداب على فلسطين بتأييد وبمعاونة الامير فيصل .

غير انه كان لبريطانيا مصلحة كبيرة في تحديد موقفها النهائي من الوضع السياسي لهذه المنطقة ولم تكن سياستها تسمح بايه حل من الاحوال بضم هذه المنطقة الى سوريا لان ذلك من شأنه اتصال سوريا بخليج العقبة وقطع الاتصال بين فلسطين والعراق ، كما لم تكن سياسة بريطانيا تسمح بضم هذه البلاد الى الحجاز لان ذلك من شأنه اتصال حدود الحجاز بسوريا ، ومن ثم تطويق فلسطين وتهديد العراق ، ولا بضمها الى العراق لان معنى هذا أن تنمو قوة العراق وتصل الى حدود فلسطين التي ألت بريطانيا على نفسها ان تمكن الصهيونية العالمية من السيطرة عليها والاستقرار فيها لم يكن هناك - اذن الا احتمال واحد تراه السياسة البريطانية وهو ضم الاردن الى فلسطين ، وكان من شأن هذا الاجراء ان احسرت بريطانيا تأييد الصهيونية العالمية التي راحت تهمل له واعتبرته استجابة لطامعها واهدافها الدائمة لاقامة دولة اسرائيل في فلسطين ولكي تهتمد حدود هذه الدولة الى الفرات وهكذا كان الموقف في نهاية سنة ١٩١٨

وفي سنة ١٩٢٠ وقع الخلاف المعروف بين فرنسا والامير فيصل الذي كان قد نصب نفسه ملكا على سوريا ، والذي يعتقد أن في امكانه اقامة دولة عربية تضم هذه المنطقة التي تحرص بريطانيا على ابعادها عن كل نفوذ أو سلطان عربي ، وقع هذا الخلاف وانتهى بهزيمة الحركة الوطنية السورية في موقعة ميسلون في يوليو سنة ١٩٢٠ وفر الامير فيصل من سوريا وتبعه الكثيرون من المجاهدين السوريين الذين لجئوا الى الاراضي الممتدة وراء الاردن وظلوا بها متربصين لما عساه أن يقع من الاحداث في سوريا ، وكان التجاؤم الى هذه المنطقة قائما على اعتبار انها جزء من سوريا ،

وهكذا كان اميران من ابناء الملك حسين يشتران من بريطانيا الوفاء بما بذلته لابيها من الوعود الشخصية لتأمين مستقبلهما السياسي ، وبات الامر يستلزم تدبير عرشين لهذين الاميرين . . . الاول الامير فيصل وقد دبرت له بريطانيا عرشا على العراق ، والثاني الامير عبد الله وقد

نصبته بريطانيا اميرا على هذا الجزء الذي انقطع من جنوب سوريا ...
ولم تكن بريطانيا قد اعلنت نيتها نهائيا فيما يتعلق بهذه الاراضي
التي كانت قواتها تحتلها بقيادة الكولونيل بيك (Beck) فسمحت للامير
عبد الله أن يبقى في هذه المنطقة على رأس قوات عربية حيث شرع
بمعاونته بيك في اقامة نوع من الادارة المحلية فيها .

وقد خضعت الاردن في أول الامر للادارة البريطانية المباشرة التي
كان مركزها وقتئذ في فلسطين ، ولم يكن للامير عبد الله أية صفة رسمية
في ادارة تلك البلاد .

وظل الامر على هذه الصورة الى أن عقد في القاهرة مؤتمر عام ١٩٢٢
برئاسة المستر ونستون تشرشل (W. Churchill) وزير المستعمرات
البريطانية - اذ ذاك - وتقرر فيه كحل جزئي للقضية العربية انشاء اماره
شرق الاردن وتنصيب الامير عبد الله حاكما لها .

وقد انتهت بريطانيا الى هذا القرار ، لانها كانت تستهدف من ورائه
أكثر من غرض ذلك أنها كانت في حاجة لان تقيم دولة في هذا الجزء الذي
اقتطعته من سوريا لتجعله قاعدة لها ، قاعدة كانت تعلم أنها بحكم وضعها
الاقتصادي وبحكم ظروفها السياسية لا يمكن ان تجد من الامكانيات الخاصة
والموارد الطبيعية ما يعينها على البقاء او يكفل لها الوجود قاعدة في بلد
لا مفر له من الحاجة الدائمة الى العون الاجنبي لكي يبقى ولكي يظل له كيانه
والى جانب هذا الاعتبار الهام ، كانت بريطانيا وهي العليمة بخطورة
الصهيونية العنصرية واهلها - تدرك أنه قد يأتي اليوم الذي تضطر فيه
للاجلاء عن فلسطين بسبب او آخر - وتدرك في نفس الوقت المطامع
الصهيونية العنصرية - التي كانت بريطانيا على الرغم من حرصها على
مجايلتها ومصانعتها تعرض في الوقت نفسه على ألا تمكن للصهيونية من
ان يمتد نفوذها وسلطانها الى قلب الطريق المؤدى الى الهند وآسيا ، كانت
تدرك مطامع الصهيونية فيما وراء الاردن ومن اجل هذا رأت أنها بالقامة
هذه الدولة المصنوعة يقام حاجز في وجه هذه المطامع ، لا ليردها عن اغتيال
حقوق العرب او ليجمدهم منها - بل ليجمى المصالح البريطانية في هذا
الجزء من العالم ولما كان حرص بريطانيا أيضا على مناوأة السياسة الفرنسية
تعين عليها ان تجعل لنفسها نقطة ارتكاز في قلب الاراضي العربية تعينها
على هذه المناوأة وتهدد منها فرنسا في سوريا - وكانت السياسة البريطانية
حريصة على الاحتفاظ بهذا الموقع الاستراتيجي المطل على خليج العقبة كي
يمكنها التسلل منه الى البحر الاحمر عند الاقتضاء .

هذه بصفة عامة كانت الاعتبارات التي دفعت بريطانيا الى خلق امرة شرق الاردن واصطناعها لنفسها وكان على بريطانيا في أول الامر أن تقاوم الدعوة التي قام بها العرب فيما وراء الاردن والذين كانوا يعتبرون ارضهم جزءا لا يتجزأ من سورية ، وكان على بريطانيا ايضا ان تحملهم على قبول سلطان الامير عبد الله عليهم .

ومن اجل هذا ، كانت تلك المفاوضات والمباحثات التي دارت بين هنستون تشرشل وزير المستعمرات - اذ ذاك - وبين الامير عبد الله بن حسين واشترك فيها الكولونيل البريطاني لورانس (Laurence) حول مصير فلسطين والاراضي الواقعة شرقي الاردن وكان هدف الامير عبد الله في هذه المفاوضات هو اقناع تشرشل بأحد عرضين تقدم الامير عبد الله بهما املا في أن يحقق له وزير المستعمرات ايا منهما ، اولها ان يبذل الوزير مساعيه الودية لدى فرنسا كيما توافق على تنصيب الامير عبد الله ملكا عربيا على سوريا يتعاون مع فرنسا ويؤازرها بعد طرد فيصل من سورية وثانيهما اقامة دولة فلسطينية - في حالة ما اذا رفضت فرنسا عرضه الاول وأن يكون هو على رأس هذه الدولة ، وأن تشمل الاراضي السورية الواقعة شرقي الاردن وغريه وكذلك سنجق القدس .

غير أن « تشرشل » ، رأى ان ينصرف الامير عبد الله عن هذه المطالب ، ويظل في الاراضي الواقعة شرقي الاردن يعمل على استتباب الامن فيها .

ولذلك فقد ايدت بريطانيا الامير عبد الله وساندته بالمال وبالرجل لكي يثبت حكمه على هذه المنطقة ولكي تكفل له الاستقرار ، كما رسمت للامير سياسة يتبعها من اجل تزعم العناصر الوطنية في فلسطين وفرض سيطرته عليهم ، واخضاعهم لتوجيهه السياسي فتأمن بريطانيا بهذا على مصالحها مما قد تتعرض له من الأخطار نتيجة لتألب عرب فلسطين عليها .

وقد نجحت بريطانيا في تحقيق هذه الاهداف ، وذلك بفضل اخلاص الامير عبد الله لها واصبحت الاردن قاعدة لبريطانيا او نقطة تركيز عليها

سياستها في الشرق ، غير أن النجاح لم يحالف بريطانيا في كل ما بذلته من الجهود لخلق زعامة سياسية للأمير عبد الله على الحركة الوطنية في فلسطين .

هكذا كان الوضع في الاردن في نهاية الحرب العالمية الاولى وكان متعيّنا على بريطانيا أن تفرض لشرق الاردن وجودا كدولة معترف بها سياسيا في المجال الدولي ، لا سيما أن كل ما صدر عن الحلفاء من تصريحات أثناء الحرب أو فيما أبرم بينهم انفسهم من موافق طوال مدة الحرب ، لم يشر بحالة ما أية اشارة ، يشتم منها انعقاد النية على اقامة دولة في هذا الجزء من العالم العربي ولم يكن لها اسم ولا ظل

ان بريطانيا رأت أن تجعل شرق الاردن دولة ذات كيان يعترف به دوليا ، وقد تم لها ذلك عن طريق وضع شرق الاردن بين البلاد الخاضعة للانتداب البريطاني ، بل ان بريطانيا ذهبت الى ابعد من هذا ، فأعلنت في ٢٥ من مايو سنة ١٩٢٣ بلسان السير « هربرت صمويل » الذي كان وقتئذ مندوبا ساميا على فلسطين ، استقلال دولة شرق الاردن والاعتراف بالامير عبد الله حاكما عليها

وفي نفس الوقت اعترفت لهذه الدولة بحقوقها في أن تدخل في اتحاد مع باقي الدول العربية وعند هذا الحد في هذا الجزء من مؤلفنا ، نقف ، لنعود فنشرح وضع شرق الاردن وما طرأ عليه من تطورات سياسية عندما تناول المرحلة الثانية من المؤلف .

وقد أردنا أن يجيء موقف الغرب وبريطانيا من مصر منذ احتلالها في نهاية عرضنا لسياسة الغرب في البلاد العربية ومواقفه منها حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ليكون ذلك تمهيدا للمرحلة الثالثة من هذا المؤلف .

الفصل الخامس الثلاثون عند الاحتلال

« بريطانيا وبسط يد « السيد » على مصر - هل خدم « كرومر » مصر او «
 « خدم مصالح بريطانيا ودعم الاستغلال البريطانى لمختلف المرافق المصرية - الخطوط «
 الرئيسية لسياسة « كرومر » - يرى هوة سحيقة تفصل المصرى عن الاوروبى - «
 « « كرومر » يقسم المصريين الى طوائف لاتدينه في مجموعها بالولاء لوطن واحد - «
 « كرومر » والاتراك المتمصرين - « كرومر » يصف شعور عامة المسلمين وعظهم «
 « على الحركة العربية - « كرومر » والفلاح المصرى - « كرومر » لم يجاهد «
 « بآرائه الا بعد ان ترك مصر - « كرومر » وابناء مصر من الاقباط - « كرومر » لا يرى «
 « فارقا بين مسلم وقبطى - « كرومر » يرى وجوب التسلل الى الطائفة القبطية - «
 كرومر » والمشاركة - « كرومر » والاوروبى المقيم بمصر - « كرومر » وحقد «
 « الاجانب على بريطانيا - « كرومر » والمصرى المتفرنج - « كرومر » والحضارة «
 « المسيحية - « كرومر » واحياء الاسلام وتطويع تعاليمه - نصيحة « كرومر » «
 « للسياسة البريطانيين والمبشرين - « كرومر » والادارة المصرية - موقف « كرومر » «
 « من الجيش المصرى - موقف « كرومر » من التعليم - راي « كولفن » في سياسة «
 « التعليم - اهداف بريطانيا والاقتصاد المصرى - املاك الدائرة السنية ، شركة «
 « البوستة الخديوية - السلع والمنتجات البريطانية في السوق المصرية - الفرق بين «
 « استغلال « المشاركة والاوروبين « لمصر واستغلال « بريطانيا » لها .. كرومر «
 « والصفات الاساسية التى يجب ان تتوفر في الادارى البريطانى الذى يتولى «
 « مسئولية الحكم في مصر .. »



يقول « اوكلوند كولفن » (Auckland Colvin) في مؤلفه (صنع
 مصر الحديثة) (The making of modern Egypt) ان صنع
 مصر الحديثة هو من عمل « لورد كرومر » ، ... وأنه كان متعذرا أن
 تصنع مصر ، بدون « لورد كرومر » ، الذى سيظل اسمه مقرونا باسمها .
 ويستطرد « كولفن » ، في مؤلفه ، بأن الرسالة التى أبلغها لورد
 كرومر في ٤ من يناير سنة ١٨٨٤ وكانت صادرة من لورد جرانفيل
 الى سير ايفلين بويج (لورد كرومر) .

كانت متضمنة ابلاغ المصريين بأنه عندما يتحدث المعتمد البريطانى

فأنه ينطق باسم حكومة صاحبة الجلالة ، وأنه ليس أمام الوزراء في مصر
الا الخضوع أو الانسحاب ، ويقول ان هذه الرسالة كانت ايذانا ببسط يد
السيد على مصر ، (The masterfull hand) ولقد ظل
لورد كرومر يسيطر على شئون مصر ويتولى توجيه شئونها لاكثر من
عشرين عاما ، ونحن اذا استعرضنا العناصر الأساسية لسياسة اللورد كرومر
في مصر منذ بدء الاحتلال حتى يوم رحيل كرومر عن تلك البلاد وهي
مدة تجاوزت عشرين عاما ، تبين لنا ما اذا كان هذا الحاكم البريطاني تولى
شئون مصر ليجعل منها دولة حديثة ، أم أنه تولاها طيلة ايامه كموظف
أمين على مصلحة الامبراطورية البريطانية والاستعمار البريطاني .. ؟
وهل كانت اساليبه ووسائله تهدف الى تحقيق مصلحة المصريين أم كان
الهدف فيها هو تنمية مصالح بريطانيا ودعم الاستغلال البريطاني لمختلف
المرافق المصرية .



ونحن اذا نستعرض الاحداث المختلفة من التاريخ ، فلن نستشهد الا
بما سجله لورد كرومر نفسه في مؤلفه هذا كما أننا لن نخوض
في تفاصيل ادارته للبلاد ولن نتعرض لما وقع في مصر من احداث سياسية
بالشرح والتفصيل حتى لا يخرجنا ذلك عن سبيلنا في مؤلفنا هذا ، وكل
ما في الامر أننا سنبرز الخطوط الرئيسية لسياسة بريطانيا - وهي خطوط
التزمها اللورد كرومر (Lord Cromer) في مصر وتصرف
دائما في نطاقها كما التزمها قادة الاستعمار وممثلوه في كل بلد رزح تحت
كابوس الاستعمار ، فأسلوب الاستعمار من حيث خطوطه الرئيسية اسلوب
مشترك طبق في الجزائر كما طبق في تونس ، وفي مراکش وفي سائر
البلاد التي سيطر عليها الاستعمار الغربي .

لقد تعرض لورد كرومر ، في مؤلفه ، للاوضاع التي كانت قائمة
في مصر ، وما التزمته السياسة البريطانية حيال تلك الاوضاع ، فقال .
« اذا كنا في سنة ١٨٨٢ وما بعدها ، قد أجزنا للخديو وأعوانه من

الأتراك المتمصرين أن يحكموا البلاد وفقا لاساليبهم وعلى طريقتهم ، فان أساليب حكمهم هذه قد أصبحت عسيرة التنفيذ كما أن تطبيقها قد ازداد صعوبة يوما فيوما ذلك ، لانه بينما كانت البلاد ماضية في تطورها كانت قدرة الطبقة الحاكمة على تصريف شئون البلاد ، جامدة غير متطورة خاملة لا تتحرك ولا تتقدم خطوة نحو الامام ... واذ كان الاتراك المتمصرون قد استطاعوا ان يحكموا مصر بوسائلهم الجامدة وبطريقتهم الجافة في عام ١٨٨٣ ، فانهم قد عجزوا عن ذلك بعد أن بدأت موجة الحضارة تمتد الى مصر ، ... وهكذا ، رأينا أنفسنا تنساق الى وضع يحتم وجود حامية بريطانية لم يكن الغرض من ايجادها فرض مشاريع الاصلاح وتنفيذها قسرا ، وانما كان الغرض من هذه الحامية تجنب العودة بالبلاد ثانية الى حالة الاضطراب والارتباك والفوضى التي كانت تسودها قبل احتلالها

وبهذه العين نظر اللورد كرومر الى وضع القضية المصرية ورسمها على هذه الصورة ، وقد تحدث كرومر في مؤلفه ، عن المصريين بصفة عامة فقال ، « لقد حرصت على أن أوضح ما كان للمعتقدات الدينية ، وما كن للتاريخ وللصفات الاخلاقية والثقافية والعادات الاجتماعية من الاثر في خلق هذه الهوة السحيقة التي تفصل المصري عن رواده الاوربيين » ،

وبعد أن أشرك كرومر المصريين عامة في هذه الخصائص عاد فتحدث عن التناقض بين المصريين ، فقال انه لا يرى في مصر شعبا أو أمة ذات تقاليد وعادات ، ومثل وأهداف مشتركة ... وقسم المصريين الى طوائف وشيخ لا تدين في مجموعها بالولاء لوطن واحد ، بل ان فيهم المسلمين ومن بين هؤلاء المسلمين اتراك خلصاء واتراك متمصرون ، ثم البدو ، ثم ابناء الجزائر وابناء تونس من المسلمين الذين يقيمون في مصر ..

ويقول انه عندما يتحدث عن المسلمين فانه يعنى العناصر السابق

الإشارة اليها •

وقد امتدح لورد كرومر في مؤلفه الاتراك المتصرين واعترف لهم من الناحية الادارية بصفات ممتازة واعتبرهم جنسا متفوقا على المصريين .
وقل انهم يحتقرون ابناء مصر وينظرون اليهم على أنهم طبقة دنيا - كما يحقدون على البريطانيين بوصفهم حماة المصريين الذين يحولون دون سيطرة طبقة الاتراك المتصرين عليهم .

ويعود كرومر فيقول ان البريطانيين يتمنون الى جنس استعماري ، كما أن الاتراك المتصرين يتمنون الى جنس كان حتى الامس القريب يتمتع بالسيادة ...

ويمضي في وصفه للمسلمين فيقول بان عامة المسلمين لاسيما عمد ومشايخ الريف ، كانوا ممن يعطفون على عرابي ويعاونونه ، لان عرابي كان عن جنسهم ، ومن بيثهم ، وكان أملهم يتعلق به للتخلص من المرابين ومن الباشاوات .

وانه اذا كانت طبقة المشايخ والعمد وابناء الريف قد عانت من الفوضى الشاملة التي وقعت اثناء هذه التجربة القصيرة الى الحد الذي جعل الاذكياء يتساءلون عما اذا كان من الحكمة والعقل أن يجمعوا مقاليد أمورهم ومصير قضيتهم في يد جيش متمرّد ، فعندما عاد النظام ، أجمعوا على استعادة ذكرى الحركة العرابية لانها كانت الى حد ما تمثل بعث سلطة العمد والمشايخ وتثبيتها على الرغم من سلطان الخديو ، ولم ينسوا ابداً انه لولم تلق بريطانيا بثقل سيفها في المعركة لقذف عرابي بالباشا وبالاتراك المتصرين واتباعهم في البحر .

ثم يمضي لورد كرومر فيقول ، ان هذه الطبقة من المسلمين ما كانت ترضى ببقاء البريطانيين لانه لو كتب لها الانفراد بالامر لاستأثرت بنهب الفلاحين ، بدلا من وضعها الحال الذي تكفي فيه بقات موائد باشوات مصر وأن الطبقة الوحيدة الجديرة بالرعاية والحماية من بين سائر المصريين هي طبقة الفلاحين ، «طبقة الجلاب الزرقاء» ، وأنه عندما يتعامل السياسي البريطاني مع الفلاحين فان عليه أن لا ينسى أمرين ،

الأول : أن غلبة سكان مصر هم من الفلاحين ، ومن أجل هذا كانت هذه الفئة جديرة بالاعتبار بحكم عدد أفرادها والأمر الثاني : وهو يشير إلى دهاء السياسة البريطانية ، هو ما زعمه « كرومر » من أن الفلاح المصرى لم يكن قبل الاحتلال يتمتع بأى امتياز بل أنه كان دائما معرضا لأن يسرق ، وينهب ولهذا ، فإنه لن تكون هناك صعوبة فى التعامل معه ، لأن المحتل (وقد سماه كرومر فى مؤلفه بالمصلح) يرث عند تعامله مع الفلاح الأوضاع ذاتها ويتلقى الحقوق ذاتها التى كانت قائمة ... وعلى هذا الأساس وبوصفه فى أدنى درجات السلم الاجتماعى فإنه لا يوجد بعد الفلاح طبقة أدنى منه يمكنه السيطرة عليها والتحكم فيها - ويقول اللورد كرومر أن المشكلة الأساسية التى صادفت السياسى البريطانى ، والتى كان متعينا عليه أن يحلها تلخص فى البحث عن الكيفية التى بها يمكن منح الفلاح امتياز يجعله بمنأى عن اضطهاد الطبقة الحاكمة ويحميه من تهبها إياه دون أن يهتز بناء الفلاح ذلك البناء الذى على الرغم مما أصابه من مظالم ومتاعب وظل هو وحده الكيان الذى يحتفظ للمجتمع المصرى بقوة التماسك منذ قرون عديدة ..

ويستطرد كرومر فيقول أن الفلاح هو وحده الذى كان الاحتلال كسبا له ، لأنه لم يكن فى يده قبل الاحتلال شئ يخسره بسبب الاحتلال ثم أنه لم يكن يتحمل أية تضحية نتيجة للحكم البريطانى فلم يكن لديه ما يأسف على فقدانه ..

ويعود اللورد كرومر فيسأل : « ولكن هل الفلاح المصرى يقدر - حقيقة - تلك المزايا التى منحناه إياها ؟؟ »

« هل يضمّر الفلاح المصرى الاعتراف بالجميل لاولياء نعمته (يعنى البريطانيين) .. ان الاعتراف بالجميل ليس من شيمة الفلاحين .. »
ويمعن كرومر فى افتراءه على أبناء مصر ، فيقول : بل ان نكران الجميل من الصفات البارزة فى الخلق المصرى •



والى هذه النتيجة الجاحدة انتهى تحليل اللورد كرومر لنفسية وطبائع وعادات المصريين المسلمين ، وجدير بالذكر أن كرومر ظل يخفي حقيقة رأيه هذا حتى لا يجاهر المصريين بما يكنه لهم من الانتقاص ، ثم انتقل كرومر فى مؤلفه - الى مثل هذا التحليل لطبقة المسيحيين المصريين فقال : (ان المصرى القبطى من حيث الصفات الخلقية يتعادل والمسلم المصرى ، وان الفارق بين الاثنين ، هو ان القبطى المصرى ، يتعبد فى كنيسة مسيحية بينما المسلم المصرى يتعبد فى مسجد اسلامى .

* * *

•• ولكن على الرغم من هذه البداية التى يسوى فيها كرومر بين المسلم المصرى والقبطى المصرى ، فانه يعود فيتحدث عن الاخير ملتصقا له العذر فى بقاءه على ذات المستوى الذى عليه المسلم وبالتالي يعود ليمهد أمام سياسته السيل كى يتسلل الى الطائفة القبطية ويجذبها الى البريطانيين ••• ولم يكن ذلك من « كرومر » الا استجابة لطبيعة الخبث والدهاء فى السياسة الاستعمارية ••

وفى هذا الصدد ~~يستلزم كرومر~~ ، فيقول « وأحسب أنه لا بد أن ~~نذكر~~ بان القبطى الذى يواجهه العالم كـمسيحي ، انما هو فى الواقع مسيحي ، حالت الظروف القهرية بينه وبين فرص الانتفاع الى حد كبير . من التعاليم المسيحية ••• ولكن ، وعلى أية حال فان البريطانيين لا يتسنى لهم الثور على حلفاء الا من بين ابناء تلك الطائفة التى تربطهم رابطة الدين المشترك - تلك الطائفة التى لا بد من تبصيرها بتسلط المسلمين سيما الحاكم المسلم ، تلك الطائفة التى تمتاز بصفات متعددة متواضعة ومن مصلحة البريطانيين أن يستخدموها لتحقيق مصالحهم ، ••

وفى وسع القبطى أن يبرز صفاته هذه من أجل صالحه ، طالما كان البريطانيون فى البلاد : -

وهكذا يرسم لورد كرومر سياسته تجاه أبناء مصر المسلمين والاقباط ، فبالرغم من اعترافه بأن كلاهما مصرى فانه ينفث سموم سياسة

التفرقة بينهما ويعمل على استقلال رابطة الدين في أوساط الأقباط
ليستخدمها ويسخرها لتحقيق أغراضه في مصر ..

... وعلى هذه الصورة راحت السياسة البريطانية في مصر تمنع
في اصطناع مختلف اسباب التفرقة بين أقباط مصر ومسلميها ، وتفرس
بذور الشقاق والعداء بينهما •

ثم ينتقل اللورد كرومر في مؤلفه الى وصف المشاركة وموقفهم من
أبناء مصر فيقول : -

(هؤلاء هم المشاركة الذين كانوا يرون في المصريين فرائس لهم ،
لا فرق في ذلك بين الامير المصرى ، وبين الفلاح المصرى ...)

ففى العهد الذى - لحسن الحظ - قد مضى وانصرم - استخدم
هؤلاء المشاركة كل حذقهم ومهارتهم لأعمال السلب في مصر ... على
أنهم ، كانوا ، بمجرد وصولهم الى مصر .. يبدون في المظهر الرفيع
الذى لم يكن لهم في بلدهم ، حيث كانت لهم هناك الضعة وفي مصر كانوا
يتعاملون مع الجهلاء والبسطاء والمغفلين ، ولهذا كان سهل نهب هؤلاء
الذين كانوا بحكم هبوط مستواهم العقلى ، يبدون في غفلة وضلال ،
لا يمكنهم من الحكم على معاملة لا أثر فيها للخلق ، والذين كانوا ضعافا
ولا يملكون وسيلة للدفاع عن أنفسهم ، وكانوا غنيمة باردة في يد المظالم
السافل الذى تمكن من التسلح بمختلف القوى التى استمدتها من عون
السياسة له ومن تعاونه الوثيق بمختلف الهيئات الدبلوماسية والمالية ، ..

« هذه هي الطبقة التى أحالت الحضارة الاوربية الى تنن يزكم أنف
المصريين الى حد ما والمشاركة ، أفادوا بقدر ضئيل ، وذلك بتقديم رؤوس
أموال أوربية فى نطاق محدود على أنهم أضروا كثيرا ، اذ جعلوا اسم
الأوربي فى ذهن المصريين مقترنا بالدناءة فى سبيل الكسب •

... ان الطبقة العالية من المشاركة كانت تعتبر الطبقة العالية من المصريين

فرائس لها أما الطبقة المنحلة من المشاركة فكانت تحتال دائما على
الفلاحين ..

ثم يعود اللورد كرومر فيتحدث عن الاوربي ، فيقول بانه لا يجوز
اعتبار الاوروبيين المقيمين في الشرق في حكم الاوروبيين المقيمين في بلادهم
الأصلية ، فان الاوربي حينما يستوطن الشرق يتخلى ، في سرعة ، عن
صفات وخصائص كان يتميز بها في بلاده - وهو يعتبر من ناحية الجنس
متميا الى « أوروبا غير أنه من ناحية الواقع لا يعتبر ، على هذه الصورة ،
فالايطالي مثلا يعتبر نصف ايطالي ، اذا أخذنا في الاعتبار الخصائص
الوطنية التي يتميز بها ، وكذلك اذا نظرنا الى الفرنسي مثلا وجدناه
يجمع بين طبيعة التعصب الفرنسي المتطرفة ، وبين أقصى ما في المشاركة من
الصفات المرذولة ..

ويستطرد اللورد كرومر ، فيقول ان الاوروبيين المقيمين في مصر ،
يعتبرون في رأيه ، وبصفة عامة أوروبيين لا يستهم طبائع المشاركة .

ولكن كرومر يستثنى من هؤلاء الاوروبيين البريطانيين ثم الالمان
فيقول (انه ليس من السهل على أبناء هذين الجنسين أن يتطبعوا بخلق
بوصفات المشاركة ..)

ثم يقول كرومر ، انه يوجد الى جانب الاوروبيين في مصر طائفة
كبيرة من اليهود تتمتع بالجنسية الاجنبية بينما هم لا يزيدون من حيث
المستوى عن المشاركة ، ويقول انه نظرا لان البريطانيين يحرصون على
التزام الحد اللائق من مبادئ الاخلاق والنزاهة وقواعد السلوك في
تصرفاتهم ، فقد كان من الطبيعي أن يكون هناك دائما جفاء بينهم وبين
غيرهم من الاوروبيين في مصر الذين يمارسون التعامل بالربا وتجارة
الخمور ، وما الى هذه الاعمال التي يأنف من مزاولتها البريطاني
بطبيعته ..



... على أنه في المناسبة التي استكر فيها اللورد كرومر في مؤلفه،

تلك الاعمال التي يزاولها غير البريطانيين من الاوربيين ، يعترف ، دون وعى ، بأن بريطانيا كانت تحمى هذه الاعمال وتحمى أصحابها • وفى هذا يقول (انه فى الوقت الذى كانت تقوم فيه القوات البريطانية فى مصر بحماية ارواح واملاك هؤلاء الاجانب ، وعلى الرغم من علمهم بأن هذه القوات كانت هى الحماية الوحيدة لهم من التعصب الاسلامى (يعنى غضب الضحايا المصريين) الذين كان هؤلاء الاجانب هدفه الاول وأول ضحاياهم فانهم ، كانوا يحققون ، برغم ذلك كله على بريطانيا بسبب حيلولتها دون اجهازهم على فريستهم ، من المصريين ، اذ أن الاجانب فى مصر يدركون أنه لولا وجود القوات البريطانية والحكم البريطانى فى مصر لاستطاعوا أن يحصلوا على أربعة امثال المغام التي يحصلون عليها حاليا ، كما أنهم كانوا يتحسرون لفقدانهم تلك الفرص التي كانت متاحة لهم فى عهد اسماعيل لينهبوا مصر ويسلبوها أموالها ، وكان يشاركهم فى هذا التحسر والاسف الطبقة الحاكمة فى مصر ممن كانوا يشتركون معهم فى سلب الشعب المصرى ونهب أمواله ••



••• ثم يستطرد اللورد كرومر موقف المصرى المتفرنج وموقف المبشرين الذين يبذلون فى البلاد نشاطهم الثقافى والاجتماعى والدينى فيقول : -

• ان المصرى المتفرنج المتطلع الى محاكاة الغرب عندما يتخلى عن معتقدات اجداده فانما يمضى فى اتجاهه هذا غير لاول على شيء وراءه •• انه والحال هذه - لا يترك تلك التقاليد ، فحسب - بل انه يزدرئها ويحتقرها ، انه يندفع اندفاعا أعمى الى أحضان الحضارة الغربية ، دون أن يتعقل الحقيقة التي تؤكد أن ما تراه عيناه من هذه المدينة انما هو مجرد الغلاف الظاهر منها ، بينما أن الاصول العميقة للاخلاق المسيحية تختبئ فى القاع ومن العسير على مقلدى الاوربيين أن يحصلوا عليها عز طريق تقليد النظم الاوربية ••

ثم يمضى لـورد كرومر فيقول « ان المصرى المتفرنج يستشهد
بالسما على أنه تحلل من كافة القيود المستمدة من دينه وأصبح يحتقر
تعاليم أجداده في هذا الصدد .. ويقول للاوربيين لدى طرفى الحديدية
ولدى مدارسى وصحفى • ومحاكمى ولدى كافة الاشياء الاخرى التى
مكتسبكم من تكوين حضارتكم التى تفتخرون بها كما يبدو لى بوضوح ،
فقيم اذن اكون دون مستواكم ؟؟ »

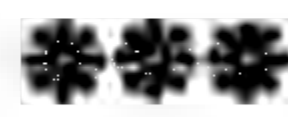
ثم يمضى كرومر فيقول « ان المسلم المتجرد من اسلامه ، بالرغم من
جهله لما به من عيوب ، ذن به من ناحية محدودة نقصا منشؤه انه لا
يستطيع التخلص من « دونيته » بجرة قلم ، وذلك لان الاوروبى المتحضر
- كما نفهمه - وان لم يكن مسيحيا متدينا ، فانه على الرغم منه ، والى حد
كبير ، تناج الحضارة المسيحية ، وكان من المتعذر عليه أن يصل الى مستواه
الحالى لو لم يكن وراءه رصيد من التعاليم المسيحية يرجع الى ١٩٠٠
عام • ثم يمضى كرومر فيقول : « وبالنسبة الى بلع العداء للعقيدة المسيحية
فلا يمكن انكار الحقيقة التى تعتبر أن الحضارة العالمية مدينة للمسيحية
بالافكار الناضجة الهادفة الى الرقى والتقدم والتى انبعثت عنها تلتى المحاولات
الجادة لتحقيق هذا التقدم والرقى .. »

ومن البث فى الوقت الحاضر أن نقامر بالنتيجة النهائية لنصارح
مختلف القوى التى تلعب أدوارها الآن على مسرح العالم الاسلامى •

وغير محتمل أن يحصل العالم المسيحى على المزيد من القوة اما عن
احتمال احياء الاسلام ونعنى الاسلام المستمد من تعاليم القرآن والتقاليد
والعرف الاسلاميين ، فان ذلك ليس فى الواقع الا من الاحلام ذات الطبيعة
الشاعرية التى تنقل خيال أولئك الذين يتعلقون بهذه العقيدة الى أجواء
بعيدة ... ولكن كما شوهد - غالبا - فلم يسجل التاريخ أن أمة قامت
بلا دين ، فلانسان حيثما كان يميل الى الدين ميلا لا يمكن مقاومته •
ومن المتصور بمرضى الوقت أن المسلمين سيطورون ديانة من المحتمل أن
تستند الى التوحيد المجرد ، ثم تكون وسطا بين العقيدة الاسلامية كما كانت

فى الماضى وبينها حسبما هى فى الحاضر ، عقيدة تلقى جانبا - بالكثير من تعليم محمد ، ولكنها تقيم قانونا اخلاقيا يحوى من المبادئ ما يكفى لربط المجتمع بروابط تختلف عن تلك الروابط التى تستند الى المصالح الشخصية الزائفة ... ، وينتهى كرومر الى القول :

« بأن المصرى المتفرنج - كما نشاهده اليوم - أول كلمة للمجتمع الاسلامى المتطور ، ولن يكون آخر نتاج هذا التطور . ومن الممكن - على مر الزمن - أن تتطور مثل ثقافة وأخلاقية « أعلى » ، والى أن يتحقق هذا فعلى الساسة الاوربيين أن يسجلوا فى أذهانهم ، أنه عند تطبيق الاصلاحات التى يقدم عليها الاوربى بنية طيبة ، عليه أن يمتنع حرصا على اعتبارات تتصل بالمصلحة - عن الاقدام فى أى اجراء يقصد منه اضعاف عقيدة المسلم عن تجاوز القدر الضرورى الذى يستلزمه واقع الحال وللمبشر ولرجل الخير وللمصلح الاجتماعى وللآخرين الذين ينهجون نهجهم الحق فى أن يمكنوا من العمل ، لان أهدافهم عظيمة ، وأن حكمهم فى بعض الاحيان قد يعتريه بعض العيوب وسيكون فى امكانهم مع بعض الرقابة أن يحققوا خيرا عظيما ولو فى نطاق ضيق ... »



وعلى ضوء الآراء والملاحظات التى أبدأها « كرومر » فيما يتعلق بالمصرى المتفرنج وبوضع الاقباط فى مصر ينتقل اللورد كرومر الى شرح الدور أو المهمة التى يمكن أن تنهض بهما الارساليات أو الجماعات التى تقوم بأعمال البر ، وبالدعوة الى الاصلاح تحت رعاية المحتل فيقول :

« ان مثل هذه الجماعات والافراد سيجدون أمامهم حقا خصبيا للعمل . لأن مقاصدهم وأغراضهم مقاصد وأغراض رفيعة سامية ، على الرغم مما قد تتعرض له فى بعض الاحيان من التشويه وعدم تمييزها ... »

ان هؤلاء جميعا وشيء من القيادة يمكن أن يفعلوا الكثير فى نطاق ضيق ، وذلك بما تصطبغ به أعمالهم من الروحانية وال عاطفة ، اذ يكون لها من الأثر الاصلاحى ما تزيد أهميته عن أثر اعمال القائمين على الادارة

ورجال السياسة ، بل ان هؤلاء سياسيون ويحذر وراء الأولين ، وفي الطريق الذى يشقونه، وربما يجنى رجال السياسة ثمار أعمال هذه البعثات الانسانية .

..... ومن كل هذا فان على هؤلاء الذين يستولون قيادة عجلة السياسة ، على هؤلاء الرواد أن يحذروا قدر الامكان، ويحذروا حتى لا يهزوا الكيان الروحى فى المجتمع الشرقى . انه لمن أخطر الامور - سياسيا واجتماعيا وعاطفيا ، ان نستهن بالعقائد الدينية لشعب ما بأسره



ويتحدث اللورد كرومر فى مؤلفه عن الادارة المصرية منددا بفسادها ، لاسيما فى عهد اسماعيل ، فيقول : قد لا يوجد فى العالم دولة تفشت فيها الرشوة والفساد بقدر ما تفشت هاتان فى مصر فى عهد الخديو اسماعيل ... وان هذا المرض الذى يعتبر - بحق - السرطان الذى يفتك بالدول الشرقية كان سائدا فى تلك البلاد ولقد حذا رعايا الخديو اسماعيل حذو سيدهم ، فتعاملوا بالرشاوى أخذا وعطاء ، وكان لزاما على الادارة البريطانية أن تضع حدا لهذا الفساد وأن تقضى على الوسائل التعسفية التى كانت تعتمد اليها السلطات الحاكمة فى تعذيب الاهالى كما كان عليها أن تصفى بصفة نهائية نظام السخرة فى جميع أنحاء مصر ..



ويمضى اللورد كرومر مستعرضا سياسته التى طبقها فى مصر فيقول عن الجيش المصرى ... انه ازاء ما كان يجرى فى السودان من تطورات كان من الواضح أنه يتعين العمل على حماية حدود مصر الجنوبية ، اما بقوات بريطانية واما باعادة تكوين الجيش المصرى وزيادة عدد قواته زيادة تمكنه من الاستغناء عن العون البريطانى ، غير انه رثى أن الاعتماد بصفة كلية على قوات مؤلفة من الفلاحين يعتبر تصرفا بالغ الخطورة ومن أجل هذا ، وتمشيا مع توصيات اللورد دوفرين (Dufferin) كان متعينا تكوين قوات مشتركة من الفلاحين والسود كما كان لزاما علينا ألا ننسى أبدا ان جيشا مكونا من مسلمين يتولى قيادته الى حد كبير ضباط من المسيحيين

لن يكون ، فى الواقع الا أداة حساسة تحتاج الى أكبر عناية فى كل تصرف

وهكذا انتهى الامر بالجيش المصرى الى أن يكون قوة محرومة من قيادة مصرية تعمل من أجل مصر بل تحول الى قوة بوليسية يقودها البريطانيون لحساب السلطات البريطانية ولدعم بقاء البريطانيين فى مصر واحتلالهم لها



ويوضح كرومر موقف بريطانيا من التعليم فى مصر فيقول : « انه من وجهة النظر السياسية كان أهم سؤال فيما يتعلق بالتعليم ، هو هل من تعلم من المصريين وعددهم فى تزايد مستمر ، يملكون تلك الخصائص والمزايا والصفات التى تؤهلهم لأن يحكموا مصر حكما ذاتيا ؟

ثم يعود كرومر ويقول « ولنضع هذا السؤال بصيغة أخرى « اذا أدخلنا التكوين ضمن عناصر المسألة تكوين المعلمين لا عقليا فحسب ، بل خلقيا أيضا ، وبعبارة أدق ، اذا شمل التعليم كافة العناصر العقلية والاخلاقية والمؤثرات التى من شأنها أن تهيم الفتاة أو الفتى لحياة عملية مفيدة ، فهل تحقق أى نجاح فى هذا المضمار ؟ ويزيد كرومر رأيه وخطته بصدد التعليم فى مصر وضوحا ، فيقول « ان المسألة لأهون من هذا ، أى أن علينا أن نقنع الجيل الجديد من المصريين أو اجباره على أن يتشبع بتعاليم وب عقلية الحضارة الغربية ، وبالرغم من أن أوروبا قد تحولت الى المسيحية أولا - ثم تحضرت ثانية - فمن الجائز أن يحتج استنادا الى بعض الادلة المعقولة قياسا على ما جرى فى اليابان أمانا ، بأنه ليس من الضرورى القول بأن المسيحية من المستلزمات الحتمية لتطبيق أساليب الحضارة الاوربية ، كما يمكن القول أيضا بأنه من المستحيل التشبع بروح الحضارة الاوربية الحقيقية مالم يؤمن ويعتق الشعب الديانة المسيحية ، وذلك لأن الحضارة المسيحية تهيم امكانيات أكبر للتشبع بالمبادئ وبأشكال الحكومات المتطورة وهو أمر لا يمكن أن يحاربنا فيه جمود الاسلام .. »

وهذا الذى قاله كرومر فى هذا الصدد يتفق فى معناه ، وما ذكره السير أوكلاند كولفن (Auckland Colvin) المراقب المالى السابق فى مؤلفه (صنع مصر الحديثة) اذ يقول « بانه لا ضرر فى أن يتم الاصلاح على مر الاجيال طالما أن السعى من أجل ذلك مستمر أمام أعين أولى الشأن ... وأنه اذا نظرنا الى المسألة من جانب آخر نرى أن ما يمكن تحقيقه من التقدم فى تطور النظم الادارية ليس بأى حال من الاحوال عاملا ذا أهمية يبدو لأول وهلة ، فان المسألة لا تقاس قيمتها بالقدر الذى يتفق من الأموال ، وانما تقاس بالروح القوية ، وبمدى النضوج العقلى الذى يمكن أن يتوافر عن طريق التعليم لمن يتولون الاشراف على سائر فروع الادارة الحكومية وقدرتهم على غرس هذا الشعور فى مرءوسيه من المواطنين .. وأن هذه مسألة هامة فى مصر ، كما هى كذلك فى الهند ، لأن الغرض منها هو تحقيق هدفين أحدهما تربوى والثانى ادارى ، ثم ان قلة ما يخصص لذلك من الاعتمادات لا ضرر منها ، لأن الوصول الى تحقيق هذا الهدف لا يرتبط بالاعتبارات المالية لانه معنى بحت ... وأهم ما يتعين علينا تحقيقه هو أن نقر هذا المعنى فى أذهان الطبقات العاملة فى سائر وظائف الدولة فى كافة المراكز وعلى كافة المستويات ونعمل على أن تشجع بهذه الروح ، فان النزاهة ، والشعور الدقيق بالمسئولية والحماس والمواظبة فى تأدية الواجب مهما بلغت المتاعب ومهما انتفت منها المصلحة الخاصة ، والشعور بأن الخدمة العامة هى انعكاس للثقة يحرزها الانسان ، والسعى الامين لزيادة المعرفة والافادة من التجارب وهذه كلها أمور لها أهميتها الكبيرة ..

والى أن يتم كسب هذه الصفات ، والى أن يمكن التحقق من وجودها بصفة دائمة بحيث تصبح التقليد السائد وتصبح القاعدة للعمل ، فإن كل زيادة فى الاعتمادات المخصصة للتعليم من شأنها أن تضر أكثر مما تفيد ... وأن نمو هذه الصفات على الصورة التى أوضحناها لا يمكن أن يقاس بعدد الجنيئات الاسترلينية ولا الجنيئات المصرية ، وليس من اليسير فى كل الاحوال الحصول على هذه الصفات ...)

وواضح من الاسلوب الذى جرى عليه «كرومر» وفسره «كولفن»

أن هدف بريطانيا كان توجيه السياسة التعليمية توجيهها استعماريا بحتا ،
أى خلق طبقة من المصريين تؤمن وتشبع بروح الغرب ، أو بمعنى أدق
بتعاليم الغرب السياسية وتوجيهاته كما تؤمن بسيادة وبتفوق العنصر
الغربي وما من شك فى أن « أوكلاند كولفن » زاد الأمر إيضاحا ،
اذ حلل عدم توسع البريطانيين فى الانفاق على التعليم والعمل على نشره
بمصر بأن ربط بين مستوى الأسبقية والأفضلية للنوع - لا للعد ، وأكثر
من ذلك ، صرح بأنه لا ضرر فى أن تصبر مصر وتنتظر أجيالا حتى يتم
لها تكوين الطبقات الصالحة ، وحتى يصبح التعليم منتجاً للآثار التى تتوخاها
وجهة النظر البريطانية . .

وفى هذا الاتجاه فى رأى ما يكشف النية الحقيقية للسياسة
البريطانية بالنسبة لنشر الوعي بين الشعب المصرى ويهتك سر هذه السياسة
التي كانت تعمل على اعاقه الحركة التعليمية مستخدمة فى ذلك كافة
الوسائل التى كانت تملكها ، طوال سنوات الاحتلال ، وتنفيذا لهذه الخطة ،
كان من الطبيعى أن تقيد بريطانيا الالتحاق بالتعليم العالى بشتى القيود
ومختلف الشروط المعوقة ، وأن تلغى المجانية فى أغلب المراحل التعليمية ،
كما ألغت المدارس الحربية التى كانت من قبل - معدة لتخريج الضباط
لمختلف أسلحة الجيش كما أبطلوا تدريس علوم الآثار والمساحة والألسن
والزراعة والطب البيطرى ، وكذلك حالوا دون سفر الطلبة المصريين
لتلقى العلم خارج بلادهم ، كما أوقفوا إيفاد البعثات العلمية الدراسية على
حساب الحكومة لمدة طويلة . . . وقد تناولت هذه القيود المعوقة مختلف
مراحل التعليم ، ومن بينها التعليم الفنى . .

وقد سخرت بريطانيا قسا مبشرا ليقوم على تنفيذ خطتها بصدد اعاقه
الحركة التعليمية فى مصر ، فسيطر هذا المبشر ، الذى لم تكن له أية
خبرة تربوية على شئون التعليم فى مصر ، بحكم وظيفته الرسمية التى وضع
فيها لمدة ثمانية وعشرين عاما من سنة ١٨٩١ الى عام ١٩١٩ وكان هو
القس دوجلاس دنلوب . .

هذه كانت سياسة بريطانيا بالنسبة للتعليم في مصر وذلك كان أسلوبها في اعاقه الحركة التعليمية بالبلاد . أما سياستها بالنسبة لاقتصاد مصر فكانت سياسة احتكارية محضة ، تستهدف الاستئثار لأبنائها ولؤوساتها وشركاتها باستغلال كافة المشروعات الرئيسية في المجال الاقتصادي لكل مشروع ضخم ، وقفا على هؤلاء وحكرا لهم ، دون سواهم ، فظفرت شركات بريطانيا بأموال الدائرة السنوية فمكنت من شراء تفتيش بسنديلة الزراعي في الوجه البحري بثمن بخس ، على الرغم من شتى العروض ذات الاثمان العالية التي تقدم بها أصحابها لشراء هذا التفتيش ..

وحصلت شركة بريطانية على امتياز استغلال السكك الحديدية الزراعية (الضقة) وأرسي على الشركات البريطانية العطاءات الخاصة ببناء مختلف الكبارى والخزانات والقناطر الضخمة .. بل ان احدى هذه الشركات البريطانية مكنت من شراء بواخر البوستة الخديوية ، وكانت مؤلفة من احدى عشرة باخرة ، بيعت الى هذه الشركة بمائة وخمسين ألف جنيه . . . ثم أكرمت بريطانيا الحكومة المصرية على أن تشتري من ذات الشركة حوضا جافا نظير ثمن قدره تسعون ألف جنيه ، كما ألزمت الحكومة بأن تمنح هذه الشركة اعانة سنوية قدرها ستة آلاف جنيه . . . ثم عادت بريطانيا فعينت على الحكومة المصرية أن تقرض الشركة قرضا ماليا كبيرا وأن تقف على بواخرها ، دون سواها امتياز نقل الحجاج الى ومن الاراضي المقدسة . . . وعلى هذه الاسس الاستغلالية قامت شركة بواخر البوستة الخديوية البريطانية بنشاطها في مصر ، وعلى حساب مصر ..

وكان طبيعيا - بحكم احتلال بريطانيا لمصر وسيطرتها على كافة شئوننا ، أن تنفرد المصنوعات والسلع والمنتجات البريطانية بأسواق مصر - وتحتكرها وألا تستورد المصالح الحكومية ما تحتاجه الا من بريطانيا .



وان هذه الحقائق ، لتنفى نفيا تاما ما زعمه كرومر من ترفع البريطانيين عن الهبوط الى مستوى عامة الاوروبيين والمشرقة في ميادين الاستغلال

الاقتصادي بمصر ، بل لعل ما أثبتته الواقع في هذا الصدد يؤكد ، ان الفرق بين الاستغلال البريطاني واستغلال عامة الاوروبيين والمشاركة في مصر ، هو ان الاول كان على مستوى اكبر وعلى صورة اخطر واوسع ... لقد كان عامة الاوروبيين والمشاركة يستغلون الافراد في مصر ، أما بريطانيا ، فقد استغلت مصر ذاتها - استغلت الدولة برمتها ...

* * *

وينتقل اللورد كرومر الى ايضاح الصفات الاساسية التي يجب ان تتوافر في الاداري البريطاني الذي يتولى مسئولية الحكم في مصر فيقول «ان مثل هذا الحاكم لابد ان تتوافر فيه مرونة في التفكير والتصرف تمكنه من القدرة على التصرف في الظروف الطارئة او الغريبة عنه تصرفا يستهدي فيه بمعرفته وبتجاربه العملية الطويلة ، ولا بد ان يكون متميزا بسلامة الحكم على الاشياء بحيث لا يخلط بين سوء التصرف والتلاعب الذي يتعين تقويمهما في الحال وبين التصرفات التي وان تكن خاطئة فانه قد يكون من الحكمة السكوت والتغاضي عنها الى الوقت الذي تعدده حكمته وتجاربه ...

وان مثل هذا الحاكم ، يجب ان يكون قديرا على التفريق بين المسائل والتعرف على مختلف انواعها ، قديرا على ان يجعل قراراته وتصرفاته ملائمة ، وعلى وجه السرعة ، للضرورة التي تقتضيها الاوضاع المحلية ... وذلك كله من اجل ان يبلغ هدفه الاصلاحى الذي يتوخاه ...

... لا بد ان تتوافر في الحاكم البريطاني الكياسة والقدرة على التوفيق بين المشكلات على شرط ألا تتحول هذه الكياسة ثيه الى ضعف ، لابد ان يكون صارما ، ولكن في غير قسوة متسلطة آمرة .. وليحذر ، دائما قرض نفسه وشخصه ... ليحذر كل الحذر من ان يقتصر شعور الناس بوجوده كشخص يحكم ، بل يجب ان يعرض على ان يشعر الناس بوجوده كسلطة ، اى ان يشعروا بسلطانه لا بشخصه .

هذه كانت الصور التي يرجو كرومر ان يكون عليها الحاكم البريطاني الذي يعهد اليه بتنفيذ خطة الاستعمار ، وهذه كانت الصفات التي يرى انه لابد من توافرها في مثل هذا الحاكم ، أما الصورة وأما الصفات التي كان يرجو كرومر ان يكون عليها من يتولى مسئولية الحكم في مصر من المتمصرين أو من المصريين أنفسهم ، تركيا كان الحاكم أو عربيا ، مسلما كسان أو مسيحيا ، فان كرومر كان يرجو ان تكون صورة وصفات اخرى ، وعلى تقيض مما حده واشترطه في الحاكم البريطاني ، فقد حبذ كرومر في مصر هؤلاء الحكام غير البريطانيين واقام تقديره لهم وتقريفه لحكمهم ، على أساس ما اتصفوا به من حبه واحترامهم للمدنية الغربية وايمانهم بها دون سواها ، وعلى آرائهم التي تتمسك ببقاء الاحتلال البريطاني في مصر وشعورهم العميق بان هذا الاحتلال هو سندهم الوحيد ليبقى لهم النفوذ والسيطرة والحكم ، ويقينهم بان ما اوتوه من مراكز الحكم رهنا ببقاء الاحتلال ونزول مزواله .

•••• ان اللورد كرومر لم يفته أن يطبق كل الاساليب الاستعمارية في مصر بحيث تناولت أساليبه كل طاقات مصر فسخرتها لصالح الاستعمار ••• وكما أنه عمل على اضعاف طاقة البلاد التعليمية وحال بينها وبين النهوض في هذا الصدد ، فانه كذلك ناهض طاقتها الاقتصادية ، بل انه سخر هذه الطاقة لخدمة الاقتصاد البريطاني ، فحول مصر الى مزرعة لبريطانيا ، سخر قطنها لتزويد مصانع النسيج في لانكشير ، سخر مناجمها لتزويد المصانع البريطانية بمختلف الخامات •

على أن سياسة بريطانيا في مصر كانت تصطدم بثلاث عقبات أساسية تحول دون تمتعها بحرية العمل في مصر كما تشتهي •••• وكانت تلك العقبات هي : -

أولا - الصراع بين بريطانيا وفرنسا •

ثانيا - الامتيازات الاجنبية •

ثالثا - الحركة الوطنية في مصر •

الفصل السادس والثلاثون الصراع بين بريطانيا وفرنسا

الاتفاق الودي

« اتفاقية القسطنطينية لم تضع حدا للمنافسة بين الدولتين في مصر - »
« السبب - بريطانيا تحاول الوصول الى حل - صور من الصراع والتنافس بين »
« الدولتين في مصر - الاعتبارات السياسية والاقتصادية تملئ على فرنسا موقفها - »
« « كرومر » والصراع بين الدولتين ورايه في موقف فرنسا - « كرومر » يقرر بأن »
« من المتعذر على بريطانيا تنفيذ تعهداتها بالجلاء - « كولفن » يقول أن احتلال »
« بريطانيا لمصر أصبح بحكم الظروف احتلالا ثابتا - « كرومر » يدعو لوضع حد »
« للصراع والتنافس بين فرنسا وبريطانيا وليتسنى للثانية التصرف في شئون »
« مصر دون حدود على أن تحقق لفرنسا اغراضها - الاتفاق الودي في ابريل ١٩٠٤ »
« - المسيو ديلكاسيه رئيس وزراء فرنسا يوضح حقيقة مدار في المفاوضات التي »
« انتهت بعقد الاتفاق - ضرورة تسوية المنازعات - تقسيم غرب افريقيا وتوزيعها »
« بين فرنسا وبريطانيا - تحديد مستقبل مراكش - ديلكاسيه يقول لم يبق لفرنسا »
« في مصر الا المصالح المالية والثقافية والفرنسيين العاملين في الحكومة المصرية »
« ونشاط الفرنسيين الاقتصادي في مصر - نجاح فرنسا في حماية المصالح المالية - »
« عدم التعجيل بالوفاء بالدين الممتاز - اكرام مصر على عدم استعمال حقها في »
« التعجيل بالوفاء بالدين المضمون والدين الموحد - الاجراء يكفل لحملة السندات »
« فوائد لمدة ثمانى سنوات اضافية - بريطانيا تقبل تسليم فرنسا مصانع السكر »
« القائمة في مصر وما يتبعها من خطوط حديدية لتحترك فرنسا صناعة السكر - »
« بريطانيا تعامل رعايا فرنسا معاملة مساوية للرعايا البريطانيين - كفالة »
« الضمانات للموظفين الفرنسيين - مزايا متصلة باللفة الفرنسية ودور التعليم - »
« احتكار فرنسا للإدارة العامة للآثار - تنازل بريطانيا عن تحفظاتها في اتفاقية »
« القسطنطينية الخاصة بتنظيم المرور عبر قناة السويس - « ديلكاسيه » يعدد »
« المزايا التي حصلت عليها فرنسا في مصر . »



لم تنجح اتفاقية القسطنطينية التي عقدت لتنظيم المرور في قناة
السويس في وضع حد للمنافسة القائمة بين بريطانيا وفرنسا في مصر -
وذلك لانها كانت انعكاسا لمنافسة كبرى واسعة بين الدولتين في شتى أنحاء
العالم ..

لذلك حاولت بريطانيا بشتى الوسائل الوصول الى حل ، غير أن

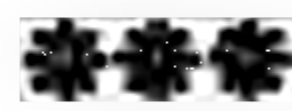
ذلك لم يكن ادراكه سيرا أو قريبا ، وقد عانى كرومر (Cromer) الأمرين من جراء هذه المنافسة فطالما اصطدم بفرنسا أثناء محاولاته تنفيذ أغراضه السياسية في مصر - بل ان فرنسا اتخذت من كل فائدة استهدفتها بريطانيا في مصر سلعة للمساومة تحقق لنفسها كسبا مقابلا لها .. ومن الأمثلة على ذلك ، أنه حينما أريد إلغاء قانون السخرة في مصر ، وعندما أريد النظر في تخفيض الضريبة على الملح ، تلك الضريبة التي كان يمقتها الشعب المصري ، أصرت فرنسا ، مقابل ذلك ، على إلغاء ضريبة الارباح على مختلف المهن ، والتي اتفق في مؤتمر لندن في سنة ١٨٨٤ على تطبيقها على الأجانب ، بعد أن كانت حتى ذلك التاريخ وقفا على أرباب المهن المصريين ، وحيال اصرار الحكومة الفرنسية على إلغاء قانون ضريبة المهن كلية ، أو - على الأقل - إلغاء بالنسبة للأجانب مقابل موافقتها على إلغاء ضريبة الملح ، فان كرومر قبل إلغاء قانون ضريبة الارباح على المهن سواء على الأجانب أو على المصريين ، نظير إلغاء قانون الضريبة على الملح ... وقد كان موقف فرنسا ذا طابعين فبالنسبة لمعارضتها سياسة كرومر ، كان طابعا سياسيا وبالنسبة لإلغاء ضريبة المهن على أرباح الأجانب كان طابعا اقتصاديا ، ذلك أن الأجانب ، بحكم نشاطهم الواسع ومكاسبهم الكبيرة ، كان يتألف من ضريبة أرباحهم أكبر قدر من حصة ضريبة المهن ، وقد كان الغاؤها تحريرا للأجانب من عبء مالي كبير أزعج عن كاهلهم ، ولكن على حساب مصر •



وقد استعرض اللورد كرومر الوضع القائم بين بريطانيا وفرنسا في مصر فقال : « انه منذ عشرين عاما ، ورجال السياسة محترفين كانوا أو غير محترفين ، بريطانيين أو فرنسيين يندفعون في طريق يسرون فيه دون أن يبلغوا له نهاية ، اذ لم يهتدوا الى حل لهذا الوضع التنافسي بين الدولتين ، وذلك لأن الوصول الى الحل كان متعذرا بسبب الاسس التي وضعها الجانبان للاتفاق ... فان البريطانيين من جانبهم حرصوا على الثبات في موقف معين بينما كان على الفرنسيين أن يدركوا أن الفائدة التي تعود على المصالح المادية مع وجود احتلال بريطانيا لمصر أكثر من المضار

التي لحقت بهذه المصالح بسبب تنازعهما الطويل حول المسألة المصرية ، كما كان على الفرنسيين أن يدركوا أيضا ، بأنه ما لم يجعلوا موضوع جلاء بريطانيا عن مصر سببا للحرب مع بريطانيا ، فمن المتعين على فرنسا أن تخضع لوجهة النظر البريطانية وكان من المسلم به أنه إذا قام نزاع أو تنافس في يوم ما بين دول العالم حول مصر فمن المحتم أن ينحصر هذا النزاع بين بريطانيا وفرنسا دون غيرهما ، وكان لزاما على رجال السياسة المحنكين أن يتربصوا لأول فرصة تتاح لهم لحسم هذه المشكلة ولتجنب ما قد ينتج عنها من كوارث وأن العناصر الأساسية المرتبطة بالمشكلة المصرية كانت في تقدير « كرومر » غاية في البساطة ، لقد أعلنت بريطانيا في بدء الاحتلال أنها ستجلبو عن مصر متى سمحت لها الظروف بذلك وكان واضحا لأولى البصيرة والذين يلمون بالظروف المما تاما ، انه يتعذر على بريطانيا تنفيذ هذا التعهد ..

ولقد وضحت هذه الحقيقة وسلم بها تدريجا ، وكان مفروضا أنه ، بمجرد وصولنا هذه المرحلة أن يبادر الساسة بالعمل ، وانهاز الفرصة للمفوضة من أجل الوصول الى حل ناجح لهذه المشكلة ..



على أن بريطانيا كان هدفها من وراء كل حل للصراع القائم بينها وبين فرنسا ، هو بقاءها في مصر .

... ويؤيد هذه الحقيقة ما قاله سير « كولفن » في مؤلفه « صنع مصر الحديثة » اذ يقول انه من وجهة النظر البريطانية ، ليس في التاريخ الحديث من المسائل ما يمكن أن يكون أهم من تلك التي تتعلق ببسط النفوذ البريطاني وبتطوره تدريجا في مصر ... ، على أن احتلالنا لهذا البلد اعتبر في البداية احتلالا مؤقتا ، ثم أصبح بحكم الظروف احتلالا دائما ... ،

تلك هي العقبة الاولى التي كانت تواجهها بريطانيا دائما في مصر ، وقد شعر كرومر بأنه لابد من حلها وكان من أشد الداعين الى ازالتها

حتى يتسنى لبريطانيا وبالتالي له أن يطلق يده في شئون مصر دون حدود، كما كانت فرنسا من ناحيتها حريصة على وضع حد لهذا الصراع القائم بينها وبين بريطانيا في مختلف أنحاء العالم بحيث ينتهى هذا النزاع الى ما يحقق لكليهما الاغراض التى من أجلها طال أمد هذا النزاع ، ولهذا بدأت المفاوضات بين الدولتين وانتهت بعقد الاتفاق الودى فى ٨ من أبريل سنة ١٩٠٤ •

وفى الرسالة الدورية التى وجهها المسيو ديلكاسيه رئيس وزراء فرنسا الى سفراء فرنسا فى مختلف الدول الاوروبية فى ١٢ من ابريل سنة ١٩٠٤ ، وضع حقيقة ما دار فى هذه المفاوضات •

لقد قال المسيو ديلكاسيه فى رسالته هذه « ان المصالح الكبرى ذات الطابع المادى والمعنوى :للأزمة لقيام التفاهم بين فرنسا وبريطانيا كانت تحتم تسوية المنازعات القائمة بين الدولتين تسوية ودية نظرا لما كان وراء هذه المنازعات من خطر على علاقة البلدين »

ثم مضى المسيو ديلكاسيه فى رسالته فقال : -

- « لقد استعرضت مع لورد لانس داون (Landsdowne) فى ٧ من يوليو سنة ١٩٠٣ مختلف المسائل التى تعترض سبيل التفاهم بين الدولتين ، وانتهى الرأى الى أنه ليس من المتعذر الوصول الى حلول صالحة للطرفين ، ولقد ذكرنا الجهود المشتركة لتحقيق هذه الغاية • • وهى جهود اتسمت بروح التفاهم ، والتصالح وكللت بالنجاح وانتهت الى عقد الاتفاقية المشار اليها • • • »

وقد وضع المسيو « ديلكاسيه » للسفراء الفرنسيين فى هذه الرسالة « الظروف والملايسات التى أحاطت بمختلف العناصر التى تناولتها الاتفاقية • • • »

لقد تناولت الاتفاقية فيما تناولت - الوضع فى غرب افريقية - وانتهى الامر بتسوية على اساس تقسيم هذه المنطقة وتوزيع بلادها بين فرنسا وبريطانيا ، كما تناولت مراکش ومستقبلها •

مما منفصله عند الكلام عن مراکش فيما بعد • •

أما فيما يتعلق بمصر ، فقد حرص ديلكاسيه على إبراز
الاحطار التي كانت تهدد مصالح فرنسا في هذه البلاد والضرورة التي
كانت تحتم على فرنسا اتخاذ اجراء لتفادى هذه الأخطار ووقفها عند
حد .

ولقد تمكنت بريطانيا من اقضاء فرنسا ، سياسيا وعسكريا عن مصر ،
ولم يتبق لفرنسا الا تلك المصالح المالية التي كانت قائمة بحكم ما عقده
اسماعيل وتوفيق من قروض ، والمصالح الثقافية ثم وضع الفرنسيين العاملين
في خدمة الحكومة المصرية ، ثم نشاط الفرنسيين الاقتصادي في مصر من
مالي وتجاري ... كانت هذه هي كل المصالح الفرنسية التي كانت ترى
فرنسا انه يتعين عليها حمايتها .

ويقول ديلكاسيه في رسالته : ان الاتفاقية التي تم عقدها
بتعديل للوضع السياسي في مصر ، ولقد ركزنا جهودنا في تلك المفاوضات
على الجانب المالي فيها . فمن المعلوم ان لفرنسا أكبر جانب من الدين
المصري ، وكان لزاما علينا أن نوّمن لحملة السندات الفرنسية أكبر
ما يمكن من الضمانات ، مع ملاءمة هذا الضمان للظروف الجديدة التي
نشأت في مصر نتيجة لثبات ماليتها . ويقول « ديلكاسيه » ان العالم
بأسره يعلم مصدر النظام المالي القائم في مصر ، ويعلم كيف انتهت سياسة
التبذير التي اتبعها اسماعيل الى عقد قروض جسيمة ، وبفوائد عقدت
أصلا بسبعة ، وتسعة في المائة ، غير أن لهفة اسماعيل على هذه القروض
وتعجله للحصول عليها كان فرصة لدائنيه مكتتهم من تحميله أعباء بلغت
قيمتها ثلاثين في المائة من قيمة هذه القروض . وهكذا ادت هذه السياسة
أن تتحمل مصر - خلال بضع سنوات - دينا تجاوز مليارين من الفرنكات ،
وخربت المالية المصرية ، وانهارت الثقة المالية في مصر .

ويستطرد ديلكاسيه فيقول : -

« لقد أقمنا نظام صندوق الدين لحماية مصالح الدائنين ومن أجل
هذا الغرض - وحده - ولتأمين هذه الغاية أصررنا على تخصيص
ايرادات أربع مديريات وكذلك ايرادات السكك الحديدية والجمارك » .

والضرائب المستحقة على التبغ لخدمة صندوق الدين ... كما خول هذا الصندوق الحق في مقاضاة الحكومة امام المحاكم المختلطة لاجبارها على تنفيذ التزاماتها المالية ، وبالرغم من هذه الضمانات فان مصر عجزت عن الوفاء بالفوائد المستحقة على هذه القروض .

ويمضى ديلكاسيه فيقول « انه نتيجة لهذا الوضع فقد وضعت مصر تحت الوصاية وحرّم على الحكومة المصرية تخفيض الضرائب المخصصة لخدمة الدين كما حرّم عليها عقد قروض جديدة دون موافقة صندوق الدين ، كذلك لم يكن مسنوحا للحكومة أن تتفق مايزيد عن الحد الذي خصصته الدول الأوروبية العظمى لذلك ، من حصيله الدولة . »

« وفي سنة ١٨٨٥ رأت الدول الاوربية أن تشدد القيود التي تحد من حرية تصرف الحكومة المصرية في المسائل المالية ، وكذلك أن تشدد الرقابة عليها ، الا أنه منذ ذلك التاريخ واجهنا وضعاً جديداً اذ تحسنت أحوال مصر المالية ودفعت الى صندوق الدين المبالغ المستحقة ، بل توفر لديها فائض ... وأدركنا أن الوقت الذي يمكن أن نستطيع فيه مصر الوفاء بما عليها من الديون قد حان ... وفعلاً حولت مصر الدين الممتاز في سنة ١٨٩٠ وخفضت فائدته الى ثلاثة ونصف في المائة ، كما خفضت أيضاً دين الدائرة السنية ، ودين الاملاك ، وكذلك أقرت الدول بحق مصر في التعجيل بسداد الدين الممتاز ودين الدائرة السنية اعتباراً من سنة ١٩٠٥ ، وكان من مقتضى التسليم لمصر بهذا الحق ، أن توقع زوال الادارة المشتركة الاجنبية القائمة على السكك الحديدية وعلى الدائرة السنية والاملاك ... »

« ومن ناحية أخرى ، طالبت مصر في سنة ١٨٩٤ بتحويل الدين الموحد ولكن - نظراً لان الدول قدرت النتائج المحتملة لهذا الاجراء - فانها أرجأت بحث هذا الطلب ... »

واسترسل ديلكاسيه يقول « هكذا كانت الحالة وقت أن شرعنا في مفاوضات بريطانيا ... فان مصر كانت قد مضت في استهلاك دين الدائرة

السنية ودين الاملاك كما كان الدين الممتاز على وشك الزوال ، وكان من المتوقع أن تقدم مصر على المطالبة بتحويل الدين الموحد استنادا لحق المدين في الوفاء بما عليه من التزامات . . .

وبعد هذا العرض ، أوضح السيو ديلكاسيه النتائج التي أسفرت عنها المفاوضات والاتفاقية التي تم عقدها . . .

فقال : « لقد اتفقنا على عدم السماح لمصر بالتعجيل بالوفاء بالدين الممتاز في السنة التالية أي عام ١٩٠٥ ومنعناها من ممارسة حقها في هذا التعجيل الى سنة ١٩١٠ حتى يتمكن حملة هذه السندات من الحصول على الفائدة القائمة لمدة خمس سنوات اضافية اما بالنسبة للدين المضمون والدين الموحد اللذين لم يكن هناك أجل معين للوفاء بهما فقد تم الاتفاق مع بريطانيا على اجبار مصر على ألا تقوم بسداد أي من الدينين قبل سنة ١٩١٠ أيضا . . . »

وبالنسبة للدين الموحد فقد تم الاتفاق على اكراه مصر على ألا تسدده قبل عام ١٩١٢ . . . وهكذا كفنا لحملة سندات هذا الدين القائمة لمدة ثماني سنوات اضافية . . . اما عن دين مصلحة الاملاك فقد منعت مصر من سدادها قبل سنة ١٩١٥ . . . وفيما يتعلق بالناثرة السنية التي كانت تصفيتها قد أوشكت أن تتم فلم يكن هناك محل للاتفاق على الإبقاء عليها لمدة اضافية خاصة بها ، غير أننا اتفقنا على أن تتول الى شركة فرنسية كبرى . . . مصانع السكر القائمة في مصر وما يتبعها من خطوط حديدية ، وبذلك تركزت صناعة السكر في مصر في أيدي فرنسية .

ولقد أصرت الحكومة الفرنسية على أن تصادق بريطانيا على تلك الحقوق والامتيازات التي حصلت عليها هذه الشركة . . . ومقابل الامتيازات التي حصلنا عليها استجينا الى ماطلبتة الحكومة المصرية من تعديل قانون التصفية فيما يتعلق بالايرادات المخصصة لخدمة صندوق الدين تعديلا يعين التجاوز عن ايرادات المصالح التي لاتعتبر ضرورية بعد ، لخدمة الدين العمومي غير أن استجابتنا لهذا الطلب ، كانت مشروطة بأن يبقى صندوق الدين مسئولاً عن خدمة الفوائد واستهلاك هذه الديون ، وبأن تبقى الضرائب العقارية في سائر مديريات القطر المصري عدا مديريتنا قنا مخصصة لخدمة الدين المضمون ، والدين الممتاز والدين الموحد ، ومن المعلوم أن حصيلة هذه الضرائب الآن تجاوزت مائة مليون وتسعة ملايين من الفرنكات بينما أن خدمة هذه الديون الثلاثة بما في ذلك نفقات صندوق

الدين لا تجاوز أربعة وتسعين مليوناً من الفرنكات ٠٠٠٠ كذلك أصرت فرنسا على تكوين احتياطي لصندوق الدين يبلغ قدره ٤٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك بالإضافة الى ثلاثة عشر مليوناً من الفرنكات للنفقات الجارية ، وذلك لتأمين حصول حملة هذه السندات على الفوائد لسته أشهر مقدماً ٠٠٠ دون انتظار حصيلة الضرائب ، وكذلك يظل لقوميسيرى صندوق الدين الحق فى مقاضاة الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة لاجبارها على تنفيذ تعهداتها ، وممارسة هذا الحق مجتمعين أو منفردين ٠٠٠٠

ومضى ديلكاسيه فقال « لقد احتفظنا فى هذه الاتفاقية بكافة الضمانات الضرورية لحماية مصالحنا المالية فى مصر ، بل اننا كسبنا حقوقاً اضافية وذلك بالتعهد الذى تم بعدم جواز تحويل هذه الديون أو تعجيل سدادها قبل مضى عدد معين من السنين ، كما تمكنا ، عن هذا الطريق من الاحتفاظ لصندوق الدين ، وهو أداة للرقابة على مصر ، واذا كنا قد حسنا فى الجانب المالى ، فان الحكومة الفرنسية قد حرصت على حماية تجارتنا وحماية مصالح رعايانا المقيمين فى مصر والعاملين منهم فى خدمة الحكومة المصرية ٠٠٠

وقد تضمنت الاتفاقية الاعتراف بما لفرنسا من حقوق فى دهر ، كما تم التعهد بأن تعامل رعايانا فى مصر معاملة مساوية لما تعامل به الرعايا البريطانيين وذلك لمدة ثلاثين عاماً ، وكفلنا للموظفين الفرنسيين العاملين فى خدمة الحكومة المصرية الضمانات التى تؤمنهم ، مهما حدث من تعديل أو تبديل وفى كافة الظروف والاحوال ، بحيث يعاملون فى ذات المستوى وبلات المزايا التى يتمتع بها البريطانيون العاملون فى خدمة الحكومة والى جانب هذه المزايا المادية فهناك مزايا معنوية تتصل باللغة الفرنسية والعلم ، تعرض الحكومة الفرنسية على حمايتها وسيرحب الرأى العام الفرنسى حينما يعرف بأن الادارة العامة للآثار المصرية أصبحت حقاً مكتسباً للفرنسيين كما أن مدارسنا فى مصر ستمتع بكامل الحرية من أجل نشر تعاليمنا ولغتنا فى البلاد وأصبحت فى مأمن من كل عقبة توضع فى سبيلها أو اية مضايقة ٠٠٠

ثم يعرج ديلكاسيه فى رسالته على المسألة الاخيرة التى رأت فرنسا انها موضع خلاف بينها وبين بريطانيا ، وهى قناة السويس ، فيقول : « ان الحكومة الفرنسية قد نجحت فى حمل الحكومة البريطانية على احترام الملاحة وحرية المرور عبر قناة السويس ٠٠

كما سجل « ديلكاسيه » على بريطانيا فى هذه الاتفاقية انضمامها الى

معاهدة القسطنطينية المعقودة في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، انضماما غير مقيد بشروط

وعلى العموم فان المسيو ديلكاسيه قد لخص المزايا التي حصلت عليها فرنسا في اتفاقية سنة ١٩٠٤ فيما يأتي : -

أولا - حرمان مصر من حتمها في تحويل مختلف ما عليها من الديون أو التعجيل بالوفاء بالنسبة لبعض هذه الديون أو بالنسبة لها جميعها ، وقد أوضح الفائدة التي عادت على الفرنسيين ، فقال انه كان من آثار هذا الاتفاق رفع القيمة السوقية لهذه السندات الى ما يقرب من مائة وثمانية جنيهاً بدلا من قيمتها الاسمية التي كانت مائة جنيه .

ثانيا - انفراد فرنسا عن طريق الشركة التي حصلت على المصانع الخاصة بصناعة السكر وتكريره ، والسكك الحديدية الملحقة بهذه المصانع والتي كانت تنقل محصول القصب من حقوله الى مصانعه فقال المسيو ديلكاسيه ، ان فرنسا قد احتكرت صناعة السكر في مصر .

ثالثا - انفراد فرنسا وسيطرتها على الآثار المصرية .

رابعا - مشاركة الفرنسيين للبريطانيين في كافة المزايا المالية والادارية والثقافية والاقتصادية في مصر هذا بالإضافة الى ما تم من تعديلات اقليمية تناولت غرب السودان وأعلى النيل .

وهكذا يتضح لنا الى أي مدى كان الاستعمار الغربي يحترم حقوق الشعوب المغلوبة على أمرها ... وهكذا يبدو لنا ، كيف كان الاستعمار الغربي يجعل هذه الحقوق موضع المساومة ويتجر ويساوم بها ليحصل على مزايا في بلد لقاء مزايا في آخر وكلا البلدين سلعة بين يد مستعبرين .

وتنفذا لما تم عقده من اتفاق اذاعت الدولتان التصريح الآتي :

« تصرح حكومة جلالة الملك البريطانية انها لاتنوى تغيير حالة مصر السياسية ، وتصرح حكومة الجمهورية الفرنسية انها لا تعرقل عمل بريطانيا العظمى في تلك البلاد اما بطلبها منها تعيين اجل للاحتلال البريطاني او بغير ذلك »

الفصل السابع والثلاثون

بريطانيا والامتيازات الأجنبية في مصر

« مذكرة المستر « برونيات » المستشار القضائي - الباعث على تخلص الأجانب »
« من الحكم الوطني زوال البواعث - أثر القيود التي تفرض على الإدارة - ما طرأ »
« على مصر من تطور - الامتيازات عقبة يتعين ازالتها لحماية المصالح الأجنبية »
« لافرار تنفيذ ما ترى الحكومة المصرية ادخاله من تعديلات على التشريعات .. اى »
« تركيز مسئولية ممارسة الامتيازات الأجنبية في مصر في يد بريطانيا كوكيلة عن »
« الدول - فالامتيازات لا تطفى .. - الدول الأجنبية ترى في المشروع البريطاني »
« تقييدا لتنفيذ الاجنبى لحساب نفوذ وسيطرة بريطانيا لا لحساب مصر - خيبة »
« امل لورد « كرومر » - موقف فرنسا - موقف الجالية البريطانية وسائر الجاليات »
« الأجنبية في مصر - موقف المصريين - سعى بريطانيا لم يكن الا تحقيقا لمصلحتها - »
« خطورة المشروع البريطاني على المصريين . »



ولما كانت الامتيازات الأجنبية في مصر هي العقبة الثانية التي تقف في وجه اهداف السياسة البريطانية في البلاد ، فقد عهد اللورد كرومر الى المستر برونيات (Broniate) المستشار القضائي البريطاني اعداد مذكرة خاصة بتطبيق الامتيازات في مصر لترفع الى الدول لاسيما فرنسا وقد أعد برونيات هذه المذكرة التي جاء فيها ما يلي : -

« لقد كان الباعث على التمسك بالامتيازات واعمال نظامها على أوسع صورة يرجع الى عهد كان الحكم فيه من اكثر جوانبه ، حكما استبداديا مطلقا ، وكان كل من يقع في متناول يد الحاكم يخضع أمام نزوات هذا الحاكم - لتهديد مستمر ، ولما يقوم به من أعمال التعصب ، ولذلك فقد كان من المشروع ومن الطبيعي أن يحاول أولو الشأن التخلص من هذا الوضع وتجنب مخاطره ، ولكن متى تم التحقق من قيام حكومة نظامية بعيدة عن الاستبداد والتعصب ، وعندما يصبح المالك والتاجر ويصبح كل مواطن حريصا على احترام القوانين ، متى تحقق هذا كله واصبح واقعا ايجابيا

وزالت السلبية من تلك الطوائف ، فان التطور الحر للاموال والاعمال لا يمكن أن يتم الا في ظل ادارة محترمة قادرة على الوفاء بالالتزامات التي تنهض بها كل حكومة متحضرة .. وان القيود التي تفرض على حكومة ما ، أو للمباعدة بينها وبين الاجنبي حتى يمكن حمايته من اعمالها الضارة ، هذه القيود ذاتها - تصبح - بدورها - ضارة اذا ما حالت دون تمكين هذا الاجنبي من التمتع هو ومصالحه بالعون والحماية التي يكفلها القانون .. وتستطرد المذكرة فتقول .. « ان ما جد على مصر من التطور في مختلف نواحي نشاطها الاقتصادي والمالي والصناعي من شأنه أن يجتذب رأس المال الاجنبي ويجتذب الفنين الاجانب ، ويجتذب الى جانب هذا كله ، عناصر غير مرغوب فيها من الاجانب ، وهذه العناصر تشكل خطرا على الاداة الحكومية والنظام العام وعلى مصلحة الافراد ... خطرا يتعين حماية المصالح الأجنبية ذاتها من شره ، وهي حماية يتعذر تنفيذها نظرا لقيام الامتيازات ، وما يستلزمه قيامها من الرجوع الى كل دولة من الدول على انفراد للحصول - سلفا - على موافقتها اذا ما أريد ادخال أى تعديل في القانون أو وضع أى تشريع جديد ،

وقالت المذكرة « ان الاجانب يحتلون المكانة الاولى في صناعة مصر ، وفي تجارتها ، ولكي تتطور هذه الصناعة والتجارة تطورا كاملا ، يتعين أن تمكن الحكومة المصرية من السلطات الضرورية لحماية النظام ، هذه السلطات التي لا بد أن تتوافر لكل حكومة متحضرة .



ثم يعرض « برونيات » ، في المذكرة ، وجهة النظر البريطانية في حل مشكلة الامتيازات وينتهي في عرضه هذا الى القول « بأن الامتيازات تثير صعوبات دولية بين مصر وبريطانيا من جانب ، ثم بين مصر وسائر الدول الاوربية من جانب آخر ، وأنه طالما كان الهدف الوحيد من الامتيازات هو حماية مصالح تلك الدول التي تنتفع بهذا النظام ، وطالما كان من المقرر قانونا ودوليا ، أن بوسع كافة الدول ان تستفيد من المزايا التي تمنح لدولة معينة تطبيقا للنص الخاص بتمتع الدول بما تتمتع به

الدولة الأكثر رعاية ، فانه لذلك يتعين الاعتراف بأن الامتيازات الأجنبية منحت في وقت كانت هي فيه الاداة الفعالة لحماية الحقوق الأولية للأشخاص والأموال ، ولكنها لم تعد صالحة ، من وجهة النظر البريطانية لكفالة رخاء الجاليات الأجنبية في مصر ، لان هذا الرخاء يتوقف على رخاء البلاد ذاتها ، وبما أنه وفقا للاوضاع القائمة والمقررة ، يقع العبء من اجل تحقيق الرخاء في مصر ، على كاهل بريطانيا العظمى ، كما أنه ليس من المتصور أن تكون بريطانيا العظمى على استعداد لأن تتخلى عما يتمتع به رعاياها من امتيازات في مصر ، فانه ليدو من المعقول باستنادا الى كفالة بريطانيا العظمى لما يتمتع به الاجانب حاليا في مصر من امتيازات ، أن تنسب الدول المتمتع بالامتيازات في مصر ، بريطانيا عنها في اقرار وتنفيذ ما ترى الحكومة المصرية ادخاله من تعديلات على التشريعات المنظمة للاوضاع القائمة حاليا في مصر

وقد كان الحل الذي اقترحه كرومر في مذكرته التي قدمها عقب توقيع الاتفاق الودى والتي كانت بريطانيا تطمع في ان تقرها الدول بتأييد من فرنسا - كان يستهدف تركيز مسئولية ممارسة الامتيازات الأجنبية في مصر في يد بريطانيا العظمى ، ولم يكن من شأن مقترحات المذكرة البريطانية أن تعدل من طبيعة الامتيازات ، أو تدعو الى إلغائها ، فقد أبقت المذكرة للجاليات الأجنبية حقوقها كما هي ، ولكنها رأت أن تكون بريطانيا وكيلة عن الدول المتمتع بالامتيازات ، في اقرار التشريعات وادخال التعديلات في النظم التي ترى مصر أن تأخذ بها ، وذلك بدلا من أن تلجأ الحكومة المصرية الى هذه الدول فرادى للحصول على هذا بالاقرار .



تلك كانت وجهة النظر التي أبدتها بريطانيا والتي ، ضمنها كرومر تقريره المرفوع للحكومة البريطانية سنة ١٩٠٤ فهل استجابت بالدول الغربية الى هذا السعي من جانب بريطانيا والذي كان يستهدف

أولا وقبل كل شيء ، تقييد النفوذ الاجنبى فى مصر لحساب نفوذ وسيطرة
بريطانيا لالحساب مصر ، لان الوضع الطبيعى كان يستلزم وقتئذ أن تطالب
بريطانيا بإلغاء نظام الامتيازات باعتبار أن فيه مساسا وضرا بحقوق
مصر ؟

ثم ماذا كان وقتئذ موقف الدول الاجنبية من هذه المساعي ؟

يقول لورد لويدي (Lord Lloyd) الذى كان مندوبا ساميا فى
مصر فى كتابه « مصر منذ عهد كرومر » أن لورد كرومر الذى فعل
الكثير فى سبيل اتمام الاتفاق الودى بين فرنسا وبريطانيا والذى كان
يعتقد أن هذا الاتفاق قد مهد لبريطانيا السبيل لتطلق يدها فى مصر
ولتعمل من أجل التخلص من القيود التى كانت تغل يدها بسبب قيام
الامتيازات الاجنبية - يقول لورد لويدي أن كرومر سرعان ما فجع فى آماله
وسرعان ما تبين أن فرنسا لا تشاطره اعتقاده ، وأنه فاته أن يدرك من
موافق فرنسا حيال مشكلات كانت أقل اهمية من الامتيازات أنه يتعرض
لخيبة أمل شديدة ، اذا ظن أن فى وسعه المساس بالامتيازات الاجنبية فى
مصر

ثم يقول « لورد لويدي » ، ان موقف فرنسا من المفاوضات التى دارت
فى سنتي ١٩٠٤ و ١٩٠٥ للحد من الامتيازات كان موقفا معوقا معرقلا ،
فبالرغم من محاولات « كرومر » ، وبالرغم من قيامه بدفع الحكومة
المصرية لمحاولة ارضاء مطالب فرنسا ، فان هذه أصرت على موقفها
واعتبرت أن ما تقدم به كرومر والحكومة المصرية يعتبر تعديلا أساسية
ماسا بالاوزاع القائمة ، وقد أصرت فرنسا على موقفها ازاء مطلب كرومر
رغما مما كانت تعانيه هى ذاتها من متاعب فى تونس من جراء قيام
الامتيازات الاجنبية فيها ، ومما خيب أمل لورد كرومر ، أن الجاليات
الاجنبية فى مصر بما فى ذلك غرفة التجارة الدولية ساندت فرنسا فى
موقفها واعتبرت أن ما قدمه « كرومر » من اقتراحات بشأن الامتيازات
ينطوى على الكثير من المفاجآت والمخاطر ، وقد عارضت الجالية
البريطانية ذاتها ، مشروع « كرومر » ووقفت فى وجهه .

ويستطرد لورد لويد في تعليقه على موقف المصريين ذاتهم من مطلب
كرومر فيما يتعلق بالامتيازات فيقول : « ان كرومر أدرك أن قيام نظام
الامتيازات في مصر يقف عقبة دون التثام المقيمين في مصر جميعا داخل
كيان واحد ، بصرف النظر عن اختلاف أجناسهم ودياناتهم لأن من شأن
هذا النظام أن يجعل من البلاد مسكرين أحدهما يضم المصريين والآخر
يضم الاجانب ، كما أدرك أنه من المتعذر ان ترتبط المصالح بين الجانبين
ارتباطا وثيقا في ظل هذه الامتيازات ... ويمضى « كرومر » ، فيقول انه
يجب أن تركز جهود المصريين كافة في سبيل المطالبة بتعديل نظام
الامتيازات ... »

ويقول لورد لويد ان موقف المصريين من مقترحات لورد كرومر
قد خيب أمله ، وأن المصريين بعد عقد الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ ازدادوا
حدة في المطالبة بانتهاء الاحتلال البريطاني ، بدلا من أن يتجهوا الى
المطالبة بالغاء الامتيازات الاجنبية .

وقد فات لورد لويد ، كما فات لورد كرومر من قبله ، أن وجهة
النظر البريطانية في الامتيازات الاجنبية قامت على الانانية في السياسة
البريطانية ... الانانية التي لم يكن هدفها الا صالح بريطانيا وحدها من
اجل أن تسيطر على مصر وتتفرد بالتصرف في شئونها ، بينما ان
الامتيازات من وجهة النظر المصرية ، كانت كمشكلة ، تجبها وتحجبها
مشكلتهم الكبرى وهي الاحتلال البريطاني بجميع مظاهره ، والتخلص
منه ومن النفوذ الاجنبى في شتى ألوانه ، بينما كان مسعى لورد كرومر
بوحكومته يستهدف تجريد الاجانب من حق لهم ثم وضع هذا الحق في
يد بريطانيا لتمارسه وتتولاه هي بالوكالة أو بالنيابة عنهم ، وعلى هذه
الصورة ، فلم يكن لمصر من مصلحة أو نفع فيما اذا آلت امتيازات الاجانب
جميعهم الى بريطانيا ولم يكن من الحكمة أن يستجيب المصريون الى مسعى
بريطانيا من أجل الحصول على تأييد مصر لمشروع كرومر ما دام أنه
لا يرحل عن كاهل البلاد كابوس الامتيازات الاجنبية ، وكل أمره انه

يمكن بريطانيا من أن تمارس الحقوق ذاتها التي كانت تمارسها سائر الدول في مصر .

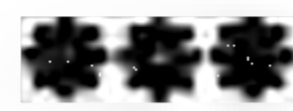


..... بل ان مشروع كرومر كان أشد خطرا في هذا الصدد ، على المصريين ، لانه كان من شأنه - لو أخذ به - أن تفرض بريطانيا ارادتها على المصريين والاجانب على السواء ، بينما كان الوضع القائم ، يكفل للمصريين حصانة ضمنية بسبب تعذر فرض قيود من جانب السلطات البريطانية على المصريين وحدهم دون أن يتقيد بها الاجانب معهم - وبهذا فان الامتيازات الاجنبية على الرغم من كونها بغيضة للمصريين ، كانت تقف في وجه التسلط البريطاني على شئون مصر . على أن التصرف الذي كان ممكنا لبريطانيا والدول الاجنبية أن تجد فيه مجالا لمساءلة المصريين ، هو قبول هؤلاء بقاء الامتيازات الاجنبية في بلادهم ، في الوقت الذي كانوا أثناء يطالبون بجللاء القوات البريطانية عنها ، ويكافحون من أجل استقلالهم وحريتهم ، ولكن هذا التصرف لم يكن موضوع تفكير كرومر وبريطانيا والدول الاجنبية ، لان المشكلة كانت في نظر هؤلاء جميعا ، مجرد سعى بريطانيا وكرومر للانفراد بالسيطرة على شئون مصر ، وشئون الاجانب فيها ، دون أن يدخلوا في اعتبارهم وهم ينظرون الى المشكلة - حقوق مصر ، لاسيما حقها في الاستقلال وفي التخلص من الاحتلال البريطاني ولهذا فقد بقيت الامتيازات الاجنبية عقيمة تلقائية أمام اهداف السياسة البريطانية في مصر »

الفصل الثامن والثلاثون

بريطانيا والحركة الوطنية في مصر

« الحركة الوطنية العقبة الاساسية التي تعترض السياسة البريطانية وخطتها »
« في مصر - « كولفن » الذي استنكر الثورة العرابية يعود فيقول بعد الاحتلال »
« البريطاني ان الجيش كان يشارك البلاد في شعورها وان سقوط عرابي واخوانه »
« كان من أجل الحرية وانهم كالفحوا الحكم الفاسد - « كولفن » يعترف بمشروعية »
« ثورة عرابي ويقول ان نجاح الثورات يتوقف على توفر شرطين في ترجيح النجاح »
« وان يكون هدف القادة الخدمة الخالصة للوطن - « كولفن » يناقض نفسه »
« ويندد بالمصريين ويعيب عليهم تقيدهم بالتعاليم الاسلامية - « كولفن » يزعم افتقار »
« مصر الى العناصر الوطنية الصالحة - « كرومر » والحركة الوطنية - دورالشيخ »
« محمد عبده في حملة التنديد بالاستعمار ومناهضته له - الامام وما اصاب المسلمين »
« - دفاع الامام في اتهام المسلمين بالتعصب - الشيخ محمد عبده يكشف دور »
« الاجانب في هدم كيان الامة - الشيخ محمد عبده وحاجة العرب والمسلمين لقيادة »
« صالحة - الصراع بين الخديو « عباس الثاني » و « كرومر » يتفاقم عن جشع »
« الخديو عباس ومسلكه الانتهازي ليتخذ من ذلك سلاحا يشهره في وجهه في الوقت »
« المناسب - الخديو عباس يساند الحركة الوطنية التي يقودها الشباب المثقف »
« لتحقيق مطالبه - « كرومر » يسالم العناصر الوطنية القديمة - تايد تركيا »
« والخديو عباس وفرنسا للحركة الوطنية الفتية - مصطفى كامل يسخر القوى »
« الثلاث فرنسا وتركيا والخديو لخدمة قضية مصر - « كرومر » يدرك خطورة »
« حركة مصطفى كامل وامثاله من قادة الحركة الوطنية ويقول انهم اشد تعصبا »
« واقل تسامحا ممن لم يتلقوا علومهم على ايدي الاوروبيين - « كرومر » يقول »
« ان المصري الوطني المثقف يدرك خلل وعيب الادارة الاوروبية فينفصل عن المدنية »
« الاوروبية ويحتقرها ويزدرئها ويشكل أكبر خطر على مستقبل بريطانيا في مصر - »
« تحول سياسة « كرومر » بعد توقيع الاتفاق الودى - كرومر يعتبر مصر مزرعة »
« للبريطانيين والمصري اجنبى في بلده - كرومر يصيب الادارة المصرية بالعصبة »
« البريطانية . »



لقد كانت الحركة الوطنية في مصر العقبة الاساسية والثالثة التي تعترض كرومر وتقف حجر عثرة في وجه السياسة البريطانية وخطتها ولكي تبين العقلية البريطانية على حقيقتها ، أو لكي تبدو لنا السيكولوجية البريطانية بطبيعتها فلا بد من ايضاح رأى ساسة بريطانيا في الاحداث التي مرت بها مصر وانتهت بالثورة العرابية حسبما جاءت هذه الآراء على

لسان أولئك الذين استكروا قيام هذه الثورة ومهدوا للاحتلال البريطاني
وفى مقدمتهم « كولفن » المراقب المالى الذى أدى موقفه الى اثارة الازمات
المالية والذى وقف ضد « عرابى » فى كافة محاولات الاصلاح التى بذلها
عرابى .

يصف المستر « كولفن » الحالة فى مصر قبل الثورة العرابية ، فيقول
بعد أن تم لبريطانيا احتلال البلاد ما يلى : -

« لقد بلغت أحوال مصر أقصى حدود البؤس والشقاء ، وكانت
ماساة مديونية الفلاح ووقوعه فى قبضة المرابين مأساة عامة شاملة . . لم
تكن هناك عدالة . . . او نظام ، لم تكن هناك قواعد لجباية الضرائب على
الاراضى ، او لتحصيل الرسوم . كانت الدولة فى حالة فساد مالى - وكان
الدائنون الاوربيون يسيطرون على كل شىء ، ويمتلكون كل شىء فى البلاد
كانت الطبقة الحاكمة ، عدا قلة نادرة جفا فاسدة الخلق مجردة من كل
نزاهة ولا نصيب لافرادها من الذكاء وكان الجيش وهو يتألف - أساسا من
المصريين - اخوة وابناء أولئك التمساء من دافعى الضرائب ، يشارك على
كافة مستوياته - حتما - أبناء البلاد فى شعورهم . . . كان ضباط الجيش
من المصريين ، يخلص كبرياءهم - دائما - عجرة وسلوك الاتراك والجرأكسة
ومعاملتهم المنطوية على الازدراء للمصريين » كانت البلاد فى حالة هلع وفزع
يثيرها دائما منظر الاوربيين الذين يسيطرون على مالىتها ويتصرفون فيها
كيفما شاءوا ويتقاضون اكبر المرتبات والاجور دون أن يلمس الشعب اية
فائدة محسوسة من وراء نشاطهم الذى يقومون به . .

ويرى سير كولفن « انه كان قد بنا واضحا ان الوقت قد ائف ، اذ
تجمعت كافة عناصر الاستياء والسخط على الاتراك ، فى الوقت الذى سقط
من ايدي هؤلاء الاتراك كل سلاح يمكن ان يقاوموا به . . » ويمضى كولفن
فى تحليله لموقف الوطنيين فى مصر فيقول : -

« انه يمكن ان يقال ، ان عرابى وزملاءه وان كانوا قد سقطوا وفشلوا
فى محاولة القضاء على الحكم الفاسد فان سقوطهم كان من اجل الحرية وان
تحقيق مثل هذا الهدف العظيم يحتم على الرجال ان يبذلوا ، وان ياملوا من
أبناء وطنهم ان يشاركوهم فى كافة التضحيات من اجله » ويستطرد كولفن
فيقول « على ان ذلك يستلزم توافر شرطين ، الاول ان يكون هناك ترجيح
معقول لاثرب هذه التضحيات والبلبل يشير الى انها لن تذهب سدى والثانى
ان يكون هدف القادة هو الخطة الخالصة لوجه الوطن . . . »



ثم يخلص كولفن من هذا الرأى الى رأى آخر ، فيزعم ان المصريين
فى رأيه ، وكما زعم اللورد ملتر فى مؤلفه عن مصر ، عبارة عن شعب من

لعيد الخائفين ، شعب يقتدر الى روح الحرية ولا يومض في نفسه من
منه الروح أدنى بريق

واستادا الى هذا الزعم يقول كولفن أن المصريين كانوا عديمي
البصر في الناحية السياسية عندما اندفعوا وراء زعمائهم في خنادق التل
الكبير حيث صرعوا جميعا في أماكنهم .

ويمضي فيقول انه من الجائز أن تنفض مصر عن نفسها غبار
هذا الماضي البعيد وتثبت جدارتها وأحققتها بالتقدير ، وبالاعتبار
والاستقلال

الا أن كولفن يعود فيمعن في تحقيره لوطنية المصريين فيقول ، انه
ما من انسان يستطيع القول بأن زعماء الحركة الوطنية من المصريين
يعتبرون أندادا لواشنطن (Washington) ولهامبولت
(Humbolt) أو يستطيع الزعم بأن ساعة خلاص المصريين وتحررهم
قد دقت

ويسترسل كولفن فيعيب على المصريين تقديمهم بالتعاليم الاسلامية
لان الاسلام من وجهة نظره يعتبر من عوائق التقدم والرقى والتطور . . .
ويزعم أن الاسلام مجرد من الحيوية ، وأنه نظرا لخلوه من هذه الحيوية
فلا يمكن أن ينمو ولا يمكن أن يتطور او يتقدم كما أن التطور والنمو
ليس في مفهوم الاسلام ، فالبدأ الذي يلتزمه المسلمون هو في رأى كولفن ،
الجمود حيث هم جامدون - ولهذا فقد كان الجمود - عنده - من لوازم
الاسلام وفي هذا الصدد يستشهد كولفن بما قاله س . لين بول
(S. Lane Pool) من ان الاسلام كنظام اجتماعي يعتبر نظاما قاشلا . .

ثم يضيف كولفن الى ذلك ، أن الاسلام كنظام سياسي يعتبر نظاما
غير منمر ، وأنه ليس هناك من الشواهد ما يدل على استعداد المسلمين
للتطور والتقدم ، ولهذا ينتهي كولفن الى رأى يقول بأنه على الرغم مما
يزعمه المصري . . . وبالرغم مما أصاب المصريين وبفض النظر عما يدعونه

لأنفسهم من القدرة على تولى شئونهم وبصرف النظر عن آرائه الخاصة بالاسلام ، فإنه لا توجد في مصر قوة وطنية قادرة على المحافظة لمدة اثني عشر شهرا على الاوضاع التي أقامتها بريطانيا في مصر وعلى ما قامت به من اصلاح ، بل ان النظام كله لابد أن ينهار اذا تخلت عن المصريين تلك اليد التي تتولى الاشراف والرقابة عليهم . . .



وهكذا تبدو لنا نفسية الاستعمار البريطاني الذي يشرح ما كان يعانيه المصريون من ويلات ومظالم ويقرر أن الثورة التي قام بها أبناء مصر ، كان لها ما يبررها من الاسباب ثم يعود في الوقت ذاته فينكر على المصريين أهليتهم للنهوض بهذه الثورة والمطالبة بحقوقهم المشروعة والحرية والاستقلال لان مكائهم من الغرب ليست - في رأيه - مكانة الند من الند ، ولهذا فقد كان « كولفن » يرى أنه ، حتى وان كانت هناك أسباب لثورة المصريين وحتى وان كانت هناك دواعي للاصلاح ودواعي لحماية حقوق الشعب المصري ، فان أبناء هذا الشعب ليس فيهم من هو أهل لأن يحمل هذه الرسالة وأن هذا الشعب ، بحكم تشبعه بالتعاليم الاسلامية كان عند كولفن - غير قادر على مجاراة الحضارة والتطور وأنه لهذا فقد آلت رسالة الاصلاح في مصر الى البريطانيين وحدهم .

ثم يمعن كولفن في اتجاهه ، فيرى - قياسا على الحال في الهند - أن امام المصريين أجيالا عديدة كي يمكن أن تهيأ لهم السبيل لحكم بلادهم حكما صالحا ، ثم يخلص كولفن من ذلك كله الى نتيجة فيقول : -

« انه من وجهة النظر البريطانية ، ليس في التاريخ الحديث من المسائل ما يمكن أن يكون أهم من تلك التي تتعلق ببسط النفوذ البريطاني وتطوره تدريجا في مصر ، ثم يقول : -

ان احتلالنا لهذا البلد اعتبر في البداية احتلالا مؤقتا ، ثم أصبح بحكم الظروف احتلالا ثابتا . . . وأنه باشراف وقيادة هؤلاء الفضلاء ممن مثلوا حكومة جلالة الملك في هذا البلد ، خلال العشرين سنة الاخيرة تمكنت

مصر من أن تتقدم بخطوات سريعة في طريق الانتعاش المالى والرفاهية
المادية ... ، كما أن تحطيم قوة المهدي وبالتبعية السودان ، قد زاد من
نفوذنا هذا كما كان من شأنه أن يدعم احتلالنا لمصر ... ،



عرضنا فيما تقدم ، الى أقوال كولفن عن المصريين وعن الحركة
الوطنية في مصر ، ورأيه في ذلك كله ، غير أن كولفن لم يكن مسئولاً
عن تطبيق السياسة البريطانية في مصر ... وانما كان كرومر هو الذى
يسيطر على شئون مصر ويتولى قمع الحركة الوطنية فيها ... ، فكان لزاماً
عليه أن يواجه هذه الحركة التى حمل لواءها الشيخ محمد عبده والذى
راح يندد بالاستعمار ويبصر الوطنيين ويحثهم على مقاومته ويكون
الجماعات المناهضة للاستعمار وتكثيلهم وتوجيههم فى كفاحهم الوطنى ... ،
ولقد وصف الشيخ محمد عبده الاستعمار وتحدث عنه فى مقال ، جاء
فيه ما يلى : ان الحالة السيئة التى أصبحت فيها الديار المصرية لم يسبب
احتمالها على نفوس المسلمين عموماً ، أن مصر تعتبر عندهم من الاراضى
المقدسة ، ولها فى قلوبهم منزلة لا يحلها سواها نظراً لموقفها من الممالك
الاسلامية ، ولانها باب الحرمين الشريفين ، فان كان هذا الباب أميناً كانت
خواطر المسلمين مطمئنة على تلك البقاع والا اضطربت افكارهم وكانوا
فى ريب من سلامة ركن عظيم من أركان الديانة الاسلامية • ان الخطر
الذى ألم بمصر نغرت له أحشاء المسلمين ، وتكلمت به قلوبهم ، ولن
تزال الامة تستفزهم ما دام الجرح نغراً ، وما هذا بغريب على المسلمين
فان رابطتهم الدينية أقوى من روابط الجنسية واللغة ، وما دام القرآن
يتلى بينهم وفى آياته مالا يذهب على افهام قارئيه ، فلن يستطيع الدهر
أن يذلهم •

ان الفجعة بمصر حركت أشجاناً كانت كامنة ، وجددت
أحزاناً لم تكن فى الحسبان ، وسرى الالم فى أرواح المسلمين سرعان
الاعتقاد فى مداركهم ، وهم من تذكّار الماضى ومراقبة الحاضر يتفلسفون

الصعداء ، ولا تأمن أن يصير التنفس زفيرا ، بل نفيرا عاما ، بل يكون
صرخة تمزق مسامع من أصمحه الطمع •

أن أولى المتغلبين بالاختراس من هذه العواقب جيل من الناس
لاكتائب له في فتوحاته الا المداواة ، ولا فيالق يسوقها للاستملاك سوى
المحاربة ولا أسنة يحفظ بها ما تمتد إليه يده الا المراضاة ، يظهر بصور
مختلفة الألوان متقاربة الاشكال ، كحافظ عروش الملوك والمدافع عن
ممالكهم ، ومثبت مراكز الامراء ومسكن الفتن ، ومخلص الحكومات من
غوائل الحसान وواقى مصالح المغلوبين ، فكان أول ما يجب عليه ملاحظته
في سيره هذا ألا يأتي من أعماله بما يهتك هذا الستر الرقيق الذي يكفي
للمزيقه رجوع البصر ، وكر النظر ، وأن يتحاشى العنف مع أمة يشهد
تاريخها بأنها اذا خنت خنت ، وليس له أن يقتر بعدم مكرتهم وهو يعلم
أن الكلمة اذا اتحدت لاتعوزها الوسائط ، ولا يعدم المتحدون قويا شديدا
البأس يساعدهم بما يلزمهم لترويج سياسته ، وأن المغيظ لا يبالي في
الايقاع بمنائيه أسلم أو عطب ، فهو يضر ليضر ، وان مسه الضر •

الا أن غشية التهم ذهبت بعقول المنهزمين ، ووفرت اسماعهم عن
حسيس الهمسات المتراصلة من الهند الى مكة ، ومن مكة الى مصر ،
والكرير الممتد من مصر الى مكة ، ومن مكة الى الهند ، وكلها تتلاقى
بين تراقي المغرورين بقوتهم ، المسترسلين في جفوتهم •

ان الرزايا الاخيرة التي حلت بأهم مواقع الشرق جددت الروابط ،
وقاربت بين الاقطار المتباعدة بحدودها ، المتصلة بجامعة الاعتقاد بين ساكنيها ،
فأيقظت أفكار العقلاء وحولت أنظارهم لما سيكون من عاقبة أمرهم ، مع
ملاحظة العلل التي أدت بهم الى ما هم فيه فتقاربوا في النظر ، وتواصلوا
في طلب الحق وعمدوا الى معالجة الحق وعلل الضعف ، راجين أن
يسترجموا بعض ما فقدوا من القوة ، ومؤملين أن تمهد لهم الحوادث
سيلا حسنا يسلكونه لوقاية الدين والشرف ، وأن الحاضر منها لنهزة
تقتسم ، واليها بسطوا آكفهم ولا يخالونها تفوتهم ، ولئن فاتهم فكم في
الغيب من مثلها ، والى الله عاقبة الأمور • • •

ويمضى الشيخ محمد عبده فى كتابته ضد الاستعمار ، فيشرح علة ما أصاب المسلمين من انحطاط فيقول فى كلمة نشرتها له جريدة العروة الوثقى فى ١٠ من ابريل ١٨٨٤ ، (المسلمون بحكم شريعتهم ونصوصها الصريحة مطالبون عند الله بالمحافظة على مايدخل فى ولايتهم من البلدان، وكلهم مأمور بذلك لافرق بين قريبهم وبعيدهم ولا بين المتحدين فى الجنس ولا المختلفين فيه ، وهو فرض عين على كل واحد منهم ان لم يقيم قوم بالحماية عن حوزتهم كان على الجميع أعظم الآثم ومن فروضهم فى سبيل الحماية وحفظ الولاية بذل الاموال والارواح وارتكاب كل صعب ، واقتحام كل خطر ، ولا يباح لهم المسألة مع من يغالبهم فى حال من الاحوال حتى ينالوا الولاية خالصة لهم من دون غيرهم ، وبالفست الشريعة فى طلب السيادة منهم على من يخالفهم الى حد لو عجز المسلم عن التملص من سلطة غيره ، لوجبت عليه الهجرة من دار حربه وهذه قواعد مثبتة فى الشريعة الاسلامية يعرفها أهل الحق ولا يغير منها تأويلات أهل الاهواء واعوان الشهوات فى كل زمان ..

ويتصدى الشيخ محمد عبده للحملة التى كان يشنها الغرب وبريطانيا على المسلمين واتهامهم للحركات الوطنية بالتعصب ، للنيل منهم ولتفتيت صفوفهم ، وفى هذا كتب يبصر ابناء العرب والمسلمين بخطورة ما تتهمهم به سياسة الغرب ويرد على سياسة الغرب وعملائهم واعوانهم من المشاركة ... كتب رحمه الله يقول :-

(التعصب كما يطلق ويراد به النعرة على الجنس ، ومرجعها رابطة النسب والاجتماع بصلة الدين لمنصرة بعضهم بعضا . والمتنطعون من مقلدى الافرننج يخصصون هذا النوع منه بالملت ويرمون به بالتعصب ، ولا تخال مذهبهم هذا مذهب العقل ، فان لحة يصير بها المتفرقون الى وحدة ، تندفع عنها قوة لدفع الغائلات، وكسب الكمالات، لا يختلف شأنها اذا كان مرجعها الدين أو النسب ، وقد كان من تقدير العزيز العليم وجود الرابطتين فى اقوام مختلفة من البشر ، وعن كل منهما صدرت فى العالم آثار جليلة يفتخر بها الكون الانسانى ، وليس يوجد عند العقل أدنى

فخرق بين مدافعة القريب عن قريبه ، ومعاوته على حاجات معيشته ، وبين ما يصدر من ذلك عن المتلاحمين بصلة المعتقد ورابطة المشرب ، فتعصب المشتركين في الدين المتوافقين في اصول العقائد بعضهم لبعض ، اذا وقف عند الاعتدال ، ولم يدفع الى جور في المعاملة ولا انتهاك لحرمة المخالف لهم او نقض لذمته ، فهو فضيلة من اجل الفضائل الانسانية ، وأوفرها نفعا وأجزلها فائدة ، بل هو أقدس رابطة وأعلاها ، اذا استحکمت صعدت بذوى المكانة فيها الى أوج السيادة وذروة المجد .

« نفع جماعة من متردقة هذه الاوقات في بيان مفاسد التعصب الديني . وزعموا أن حمية أهل الدين لما يؤخذ به اخوانهم من ضيم ، وتضافرهم لدفع ما يلزم بدينهم من غاشية الوهن والضعف ، هو الذي يصدهم عن السير الى كمال المدنية ، ويحجبهم عن نور العلم والمعرفة ، ويرمى بهم في ظلمات الجهل ، ويحملهم على الجور والظلم والعدوان على من يخالفهم في دينهم ، ومن رأى اولئك المثقفين ان لاسييل لدرء المفاسد واستكمال المصالح الا بانحلال العصية الدينية ومحو أثرها وتخليص العقول من سلطة العقائد ، وكثيرا ما يرجفون بأهل الدين الاسلامي ، يخوضون في نسبة مذام التعصب اليهم . »

قد يطرأ على التعصب الديني من التغالي والافراط مثل ما يعرض على التعصب الجنسي فيقضى الى ظلم وجور ، بل ربما يؤدي الى قيام أهل الدين لآبادة مخالفهم ومحو وجودهم ، كما قامت الامم الغربية اندفعت على بلاد الشرق لمحض الفتك والابادة لالفتح ولا للدعوة الى الدين في الحرب الهائلة المعروفة بحرب الصليب ، وكما فعل الاسبانيون بمسلمي الاندلس ، وكما وقع قبل هذا وذاك في بداية ما حصلت الشوكة للدين المسيحي ، أن صاحب السلطان من المسيحيين جمع اليهود في القدس وأحرقهم ، الا أن هذا العارض لمخالفته لاصول الدين قلما تمتد له مدة ، ثم يرجع أرباب الدين الى اصوله القائمة على قواعد السلم والرحمة والعدل .

أما أهل الدين الاسلامي فمنهم طوائف شطت في تعصبها في الأجيال

الماضية الا أنه لم يصل بهم الاقراط الى حد يقصدون فيه الابداء واخلاء الأرض من مخالفيهم في دينهم ، وما عهد ذلك في تاريخ المسلمين بعدما تجاوزوا حدود جزيرة العرب ، ولنا الدليل الآقوم على مانقول ، وهو وجود الملل المختلفة في ديارهم الى الآن حافظة لعقائدها وعوائدها من يوم تسلطوا عليها وهم في عنفوان القوة وهي في وهن وضعف . نعم كان للمسلمين ولع بتوسع الممالك وامتداد الفتوحات وكانت لهم شدة على من يعارضهم في سلطنتهم ، الا أنهم كانوا مع ذلك يحفظون حرمة الأديان ، ويرعون حق الذمة ويعرفون لمن خضع لهم من الملل المختلفة حقه ويدفعون عنه غائلة العدوان ، ومن العقائد الراسخة في نفوسهم (أن من رضى بذمتنا فله ما لنا وعليه ما علينا) ولم يعدلوا في معاملتهم لغيرهم عن أمر الله في قوله : -

(يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين) .. اللهم الا ما لا تخلو منه الطباع البشرية .

ومن نشأة المسلمين الى اليوم لم يدفعوا أحدا من مخالفيهم عن التقدم الى ما استحقه من علو الرتبة وارتفاع المكانة ، ولقد سما في دول المسلمين على اختلافها الى المراتب العالية كثير من أرباب الأديان المختلفة ، وكان ذلك في شبيبتها وكمال قوتها ، ولم يزل الامر على ما كان وفي الظن أن الامم الغربية لم تبلغ هذه الدرجة من العدل الى اليوم (فسحقا لقوم يظنون أن المسلمين بتعصبهم يمنعون مخالفيهم من حقوقهم) .

لم يسلك المسلمون من عهد قوتهم مسلك الالزام بدينهم والاجبار على قبوله من شدة بأسهم في بدايات دولهم وتغلغلهم في افتتاح الاقطار ، واندفاع همهم للبسطة في الملك والسلطة، وانما كانت لهم دعوة يبلغونها فان قبلت والا استبدلوا بها رسما ماليا يقوم مقام الخراج عند غيرهم مع رعاية شروط عادلة تعلم من كتب الفقه الاسلامي . هذا على خلاف منتصرة الرومانيين واليونانيين أيام شوكتهم الاولى ، فانهم ما كانوا يطئون أرضا الا ويلزمون أهلها بخلق أديانهم ، والتطوق بدين أولئك السلطين وهو

الدين المسيحي كما فعلوا في مصر وسورية ، بل وفي البلاد الافرنجية
نفسها . . .

ويستطرد الشيخ محمد عبده فيقول : -

« نعم ان الافرنج تأكد لديهم أن أقوى رابطة بين المسلمين انما هي
الرابطة الدينية ، وأدركوا أن قوتهم لا تكون الا بالعصية الاعتقادية .
ولاولئك الافرنج مطامع في ديار المسلمين وأوطانهم ، فتوجهت عنايتهم
الى بث هذه الافكار الساقطة بين أرباب الديانة الاسلامية ، وزينوا لهم هجر
هذه الصلة المقدسة وفصم حبالها ، لينقضوا بذلك بناء الملة الاسلامية
ويمزقوها شيعا وأحزابا ، فانهم علموا كما علمنا ، وعلم العقلاء جميعهم أن
المسلمين لا يعرفون لهم جنسية الا في دينهم واعتقادهم وتسنى للمفسدين
نجاح في بعض الاقطار الاسلامية ، وتبعهم بعض الغفل من المسلمين جهلا
وتقليدا فساعدهم على التنفير من العصية الدينية بعد ما فقدوها ولم يستبدلوا
بها رابطة الجنس (الوطنية) التي يبالغون في تعظيمها واحترامها حمقا
منهم وسفاهة ، فمثلهم كمثل من هدم بيته قبل أن يهيء لنفسه مسكنا سواء
فاضطر للاقامة بالعراء معرضا لفواعل الجو وما تصول به على حياته .

من هذا ما سلك البريطانيون في الهند لما أحسوا بخيال السلطنة
يطوف على أفكار المسلمين منهم لقرب عهدا بهم ، وفي دينهم ما يبغثهم
على الحركة الى استرداد ما سلب منهم ، وأرشدتهم البحث في طبائع
الملل الى أن حياة المسلمين قائمة على الوصلة الدينية وما دام الاعتقاد
المحمدي والعصبة الملية سائدة فيهم ، فلا تؤمن بعشهم الى طلب حقوقهم
فاستهووا طائفة ممن يتسمون بسمة الاسلام ويلبسون لباس المسلمين ،
وفي صدورهم غل ونفاق وفي قلوبهم زيغ وزندقة ، وهم المعروفون في
البلاد الهندية بالنيجربة ، أي الدهريين ، فاتخذهم البريطانيون أعوانا
لهم على افساد عقائد المسلمين : وتوهين علائق التعصب الديني ليطفئوا
بذلك نار حميتهم ويخمدوا نائرة غيرتهم ويبعدوا جمعهم ، ويمزقوا
شملهم ، وساعدوا تلك الطائفة على انشاء مدرسة كبيرة في (عليكرة)
ونشر جريدة لبث هذه الاباطيل بين الهنديين حتى يعم الضعف في العقائد

وترث أطناب الصلات بين المسلمين فيستريح البريطانيون في تسلط
عليهم ، وتطمئن قلوبهم من جهتهم كما اطمأنت من جهة غيرهم ، وغير
أولئك الغفل المتردقين أن رجال دولة بريطانيا يظهرهم لهم رعاية
صورية ، ويدنونهم من بعض الوظائف الخسيسة - تعس من يبيع ملته
بلقمة - وذمته برذال العيش .

هذا أسلوب من السياسة الأوروبية أجادت الدول اختياره ، وجنت
ثماره فأخذت به الشرقيين لتال مطامعها فيهم ، فكثير من تلك الدول نصبت
الحبائل في البلاد العثمانية والمصرية وغيرهما من الممالك الإسلامية ، ولم
تعدم صيدا من الأمراء والمتسبين الى العلم والمدنية واستعملتهم آلة في
بلوغ مقاصدها من بلادهم ، وليس عجيبا من الدهريين والزنادقة ممن
يتسترون بلباس الاسلام ان يميلوا مع هذه الاهواء الباطلة ولكننا نعجب
من أن بعضا من سذج المسلمين مع بقائهم على عقائدهم وثباتهم في ايمانهم
يسبكون الكلام في ذم التعصب الديني ويجاهرون برمي المتعصبين
بالخشونة ، والبعد عن معدات المدنية الحاضرة ، ولا يعلم أولئك المسلمون
انهم بهذا يشقون عصاهم ، ويفسدون شأنهم ، ويخربون بيوتهم بأيديهم
وأيدى المارقين . يطلبون محو التعصب المعتدل ، وفي محوه محو الملة
ودفعها الى أيدي الاجانب يستعبدونها ما دامت الارض ارضا والسماء
سما ، والله ما عجبنا من هؤلاء وهؤلاء بأشد من العجب لاحوال الغربيين
من الامم الافرنجية الذين يفرغون وسعهم لنشر هذه الافكار بين الشرقيين
ولا يخجلون من تبشيع التعصب الديني ورمي المتعصبين بالخشونة ،
الافرنج أشد الناس في هذا النوع من التعصب وأحرصهم على القيام
بدواعيه . ومن القواعد الاساسية في حكوماتهم السياسية الدفاع عن دعاة
الدين والقائمين بنشره ومساعدتهم على نجاح أعمالهم ، واذا عدت عادية
مما لا يخلو منه الاجتماع البشرى على واحد ممن على دينهم ومذهبهم في
ناحية من نواحي الشرق سمعت صياحا وعويلا ، وهيئات ونباآت تتلاقى
أمواجها في بلاد المدنية الغربية وينادى جميعهم . ألا قد ألت ملمة ،
وحدثت حادثة مهمة فأجمعوا الأمر وأخذوا الأهبة لتدارك الواقعة والاحتياط

من وقوع مثلها ، حتى لا تخذش الجامعة الدينية ، وتراهم على اختلافهم في الاجناس ، وتباغضهم وتحادهم وتباذهم في السياسات ، وترقب كل دولة منهم لعترة الاخرى حتى توقع بها السوء ، يتقاربون ويتآلفون ويتحدون في توجيه قواهم الحربية والسياسية لحماية من يشاكلهم في الدين وأن كان في أقصى قاصية من الارض ، ولو تقطعت بينه وبينهم الانساب الجنسية ، أما لو فاض طوفان الفن وطم وجه الارض وغمر وجه البسيطة من دماء المخالفين لهم في الدين والمذهب ، فلا ينبض فيهم عرق ، ولا يتبه لهم احساس ، ل يتعاقلون عنه ويذرونه وما يجرف حتى يأخذ هذه الغاية من حده ، ويذهلون عما أودع في الفطر البشرية من الشفقة الانسانية والرحمة الطبيعية ، كأنما يعدون الخارجين عن دينهم من الحيوانات السائمة والهمل الراعية ، وليسوا من نوع الانسان الذي يزعم الاوروبيون أنهم حماة وأنصاره ، وليس هذا خاصا بالمتدينين منهم ، بل الدهريون ومن لا يعتقدون بالله وكتبه ورسله يسابقون المتدينين في تعصبهم الديني ، ولا يألون جهدا في تقوية عصبيتهم وليتهم يقفون عند الحق ، ولكن كثيرا ما تجاوزوه ، أما ان شأن الافرنج في تمسكهم بالعصية الدينية لغريب ، يبلغ الرجل منهم أعلى درجة في الحرية كغلاذنتون واضرابه ، ثم لا تجد كلمة تصدر عنه الا وفيها نفثة من روح بطرس الراهب ، بل لا ترى روحه الا نسخة من روحه .

ولم ينس الشيخ محمد عبده ، أن يكشف الدور الذي كان يقوم به الأجانب - اذ ذاك - لهدم كيان الأمة وفي هذا الشأن كتب يقول : -

« وأما الاجانب الذين لا يتصلون بصاحب الملك في جنس ولا في دين تقوم رابطته مقام الجنس فمثلهم نبي المملكة كمثل الاجير في بناء بيت لا يهمه الا استيفاء أجرته ثم لا يبالي أسلم البيت أو جرفه السيل أو ادركته الزلازل ، هذا اذا صدقوا في أعمالهم يؤدون منها بمقدار ما يأخذون من الأجر واقفين فيها عند الرسم الظاهر ، فان الواحد منهم لا يشرف بشرف الامة الذي هو خادم فيها ولا يمسه شيء مما يمسه من الضعة لانه

منفصل عنها اذا فقد العيش فيها فارقتها ، وارتد الى منبته الذي يتسبب اليه ، بل هو في حال عمله وخدمته لغير جنسه لاصق بمنبته في جميع شئونه ماعدا الأجر الذي يأخذه وهذا معلوم ببداية العقل فلا يجد في طبيعته ولا في خواطر قلبه ما يبعثه على الحذر الشديد مما يفسد الملك أو الحرص الزائد على ما يعلى شأنه ، بل لا يجد باعنا على الفكر فيما يقوم مصلحته من أى وجه هذه حالهم هي لهم بمقتضى الطبيعة لو فرضنا صدقهم وبراءتهم من أغراض آخر ، فما ظنك بالاجانب لو كانوا نازحين من بلادهم فرارا من الفقر والفاقة ، وضربوا في أرض غيرهم طلبا للعيش من أى طريق وسواء عليهم في تحصيله أصدقوا أم كذبوا وسواء وفوا أم قصروا وسواء راعوا الذمة أم خانوا ، أو لو كانوا مع هذا كله يخدمون مقاصد لامتهم يمهّدون لها طرق الولاية والسيادة على الاقطار التي يتولون الوظائف فيها (كما هو حال الاجانب في الممالك الاسلامية لا يجدون في أنفسهم حاملا على الصدق والامانة ولكن يجدون منها الباعث على الغش والخيانة) ومن تتبع التواريخ التي تمثل لنا أحوال الامم الماضية وتحكى لنا عن سنة الله في خلقته وتصريفه لشئون عباده ، رأى أن الدول في نموها وبسطتها ما كانت مصونة الا برجال منها يعرفون لها حقها كما تعرف لهم حقهم وما كان شيء من اعمالها بيد أجنبي عنها وأن تلك الدول ما انخفض مكانها ولا سقطت في هوة الانحطاط الا عند دخول العنصر الاجنبي فيها ، وارتقاء الغرباء الى الوظائف السامية في أعمالها فان ذلك كان في كل دولة آية الخراب والدمار ، خصوصا اذا كان بين الغرباء وبين الدولة التي يتناولون أعمالها منافسات وأحقاد مزجت بها دماؤهم وعجنت بها طينتهم من أزمان طويلة .



كان الشيخ محمد عبده يدرك حاجة العرب والمسلمين وقتئذ لرجل يقودهم ، رجل تتوافر له صفات عددها في مقال نشرته له جريدة المؤيد في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٠١ قال فيه : -

(ان الكبار من الرجال هداة في أممهم ، وانما يظهر أثرهم في ارشادها ، والسير بها في الطريق المؤدية الى الغاية التي تطلبها ، وليسوا

بخالقين ولا ناشرين من موت ، وانما تنجح الهداية فيمن رمى بفكره الى
المطلب ، وعرف أنه أبعد عما هو فيه ، فتهياً للسفر ، وتحفز للرحلة ،
وأخذ للامر أهبة ، وأعد له عدته ، واستقام على أول الطريق ، فاذا السبل
متفرقة ، والاعلام كثيرة ، والصوى متعددة ، فيقف المسافر ، وقفة الحائر ،
فيأتيه البصير بالمسالك ، فيدله على خيرها ويختار له أقربها وأبعدها عن
المهالك ، فيقع في نفسه صدقه لا لأنه قلده ووثق بخبرته ، ولكن لأنه رسم
له الغاية التي يطلبها ، والطريق التي يختارها لها ، وبقية الطرق على
جوانبها ، فرأى الدليل قوياً ، والصراط مستقيماً ، فيسير والرجل الرشيد
أمامه ، الى أن يمس الغاية بيده - ويلمس المطلب بأصبعه - نعم الرجل
الكبير موقظ من نوم ، أو منبه من غفلة ، وليس يحيى الموتى ، ولا يسمع
من في القبور . . .

ويقول الشيخ الامام :

« الرجل الكبير يحس ويتألم ، ويدفعه الالم الى أن يتكلم ، بله
تحمل شدة الالم على أن يجاهد في قومه وهم أحب الناس اليه ، ويقاثلهم
ليدفعهم عن موارد الهلكة وهم أعز الخلق عليه ، ولكن قد يبلغ بهم العمى
أو قصر البصر أن يعدوه عدوا لهم ، وكلما دعاهم الى الحركة يدعوه الى
السكون وكلما أخذ بهم الى الفرع جذبوه الى الركون ، وهم أكثر منه
عددا وأوفر عددا ، فلا يمضي طويل من الزمن حتى يخفت صوته من
كثرة الصياح ، وينقطع نفسه من الدعوة الى الإصلاح ، وتضعف عزيمته
وتضمحل همته ، فاذا جاءهم عدوهم ، وقد خدعهم بوهم ، وأحسوا بشدة
الصدمة ، صاحوا ولكن صياح التاكلة العاجزة ، تنفس الصعداء ، وحسرة
تصعد الى السماء ، مع القعود في المساكن ، والخلود الى أخس المنازل ،
فيتهي بهم الامر الى الاضمحلال ، وما بعد الاضمحلال الا الزوال . . »

ان كان ما بالامة ليس نوما فيزول بالايقاظ ، ولا غفلة فتذهب بالتسيه
. . . وانما هو خدر شلت به الاعصاب وذبلت به العروق ، فماذا يكون فعل
الرجل الكبير ؟ يجهد عقله في البحث عن الدواء ويستعمل ما لديه من قوة
في معالجة الداء ، هيهات أن يشعر به المريض ، بل هو تارة يضحك ضحك

المستهزىء ، وأخرى يبكى بكاء اليأس ، وثالثة يضرب بما حضر لديه ،
أو يديه ورجليه ، حتى يقضى عليه . . .

هذا اذا ذهب الطيب نحو الامة يستعين بها عليها ، ويشفع لها
لديها - فاذا حمله اليأس منها ، على الانصراف عنها ، وتوجه الى صاحب
السلطة عليها ، والحكم الناقد فيها ، لعلمه انه يتمكن من ازعاجها عن
موطنها ، وسوقها الى ما ينجيها من هلكتها - وذلك قد يكون - فان الملوك
والرؤساء لهم فى الامم ما للجهل فيها ، فكما أن للجهل فيها حكما لامعارض
له فللسلطان عليها قول لا يرد ، فيمكن الحاكم أن يداويها بدائها .
والاستبداد الذى يستعمله ليسوقها الى الشر ، يمكنه أن يستعمله فيها
ليقودها الى الخير ، والرتب والمناصب التى يمنحها لمحض الشهوة وطاعة
الهوى ، يسهل عليه أن ينيط بها ما يريد من وسائل المنفعة الثابتة ، والمصلحة
القائمة - اذا حدث الرجل الكبير نفسه بذلك فماذا يجد؟ يجد مالا يصيل
ظلى شرحه الآن . . .



وهكذا مضى الامام الشيخ محمد عبده ، فى كفاحه ضد الاحتلال ،
برضد الاستعمار ، وفى هذه الفترة التى كان كفاح الامام على أشده توفى
الخديو توفيق ، وتولى الحكم بعده الخديو عباس الثانى . . . وكان تولى
عباس الحكم بمثابة ظهور عنصر جديد فى الموقف السياسى بمصر ، نظرا
لأن الخديو كان قد تلقى علومه فى النمسا وتشبع بالمبول الالمانية فأصبح
يحكم ثقافته وبحكم تنشئته وتوليته أشد ميلا الى المانيا ، وأكثر بغضا
للانجلو سكسونيين . . . لم يكن عباس اذن فى حاجة لمن يحرضه ضد
سلطان « كرومر » فى مصر ، وبالتالي ضد الاحتلال البريطانى ، متمثلا فى
تصرفات كرومر . . . وقد وجد فى السلطة التى كان يتمتع بها كرومر فى
حكم البلاد ما يحول دون تمتعه هو بالسلطان والنفوذ اللذين كان يعلم
بهما قبل أن يرتقى العرش ، ووجد نفسه حياى هذا الوضع مجبرا على
أن يختار أحد أمرين ، فاما أن يستسلم لكرومر ، ليضمن لنفسه راحة
الليال من عناء المقاومة والصراع ، ويكفل لنفسه وفرة المال ، والتصرف

المطلق في الشئون التي لا تمس الجانب السياسي الذي يهم بريطانيا ، وأمة أن يفرع الى مناضلة سلطان كرومر ، حتى اذا ما قدر له الفوز في نضاله هذا تمكن من الحد من سلطان لورد كرومر ، وبالتالي تمكن من زيادة سلطانه هو بحيث يتسنى له أن يحقق غرضه في اجلاء بريطانيا عن مصر ، وقد كان غرض عباس يتفق و غرض تركيا من حيث اجلاء البريطانيين عن مصر ، بينما كن هدف كل من الطرفين من وراء هذا الجلاء يختلف عن الآخر ، فكان عباس يبغي من ورائه أن ينفرد هو بشئون مصر ، بينما كانت تركيا ترجوه لتعيد بسط سلطانها على مصر من جديد .



كانت هذه صورة الواقع عندما ارتقى عباس عرش مصر ، ولقد أدرك كرومر ، بفطنته تلك العوامل التي كانت تتفاعل في نفس الخديو عباس ، ومن أجل ذلك وقف من الخديو موقف الشدة والعنف من أول الامر .

وفي كل المسائل ، عدا المسائل التي كان يمكن أن تقوِّد الخديو عباس الى مسلك انتهازي بقصد الاثراء وجمع المال .. ففي مثل هذه المسائل بالذات كان كرومر ، يتقاضى ويتعاضى ، وتحتفي شدته وعنفه .. فتقاضى كرومر عن تصرفات الخديو عباس المالية ، وعن سيطرته على شئون الاوقاف .. ليتخذ من هذا المسلك ، سلاحا يشهره في وجه عباس في الوقت المناسب .



وهكذا بدأ الصراع السياسي بين الخديو عباس وكرومر ، ونحن وان كنا لا نخوض في تفاصيل هذا الصراع ، الا أننا سنعرض منه الجانب الذي يتصل بالحركة الوطنية ، وهو شعور الخديو عباس بضرورة تضامنه مع تركيا في مناصرة الحركة الوطنية التي قسام بها في مصر طائفة من المثقفين ، والتي كانت اذ ذاك في مرحلة التكوين - لا سيما أن المجاهدين القدامى الذين عاصروا الثورة العرابية وما بعدها كانوا قد رحلوا عن الحياة

الواحد بعد الآخر ولم يبق منهم الا قلة كانت في سبيلها الى النهاية ...
وكان لابد من دم جديد ، وقيادة جديدة ، تدفعهم الى الامام ، في الوقت
الذي كان يحرص فيه كرومر على مسألة العناصر الوطنية القديمة
ويمثلها ويمكنها من الاضطلاع برسالة الاصلاح ، ولكن في الحدود
التي ترسمها بريطانيا ، والتي قصرتها وقتئذ على السماح للشيخ محمد
عبد بالتصدي الى اصلاح الشئون الدينية ، وشئون الازهر وشئون
الاوقاف .. ولكن كرومر لم يعدم في نفس الوقت سبيلا لاثارة الفتنة
بين الشيخ محمد عبد والخديو عباس ، وتدير أسبابها .. وقد أعان
كرومر في خلق هذه الفتنة علما بأمانة واستقامة الشيخ محمد عبد
وجنوح الخديو عباس الى جمع المال بكافة الوسائل ، مما كان من شأنه
أن يصطدم بسببه الاثنان - حتما - وبهذا فقد حول كرومر جانبا من
القوى التحررية الى الكفاح ضد الحاكم ..



قلنا ان الخديو عباس وتركيا ، كان لابد لهما من البحث عن القوى
الوطنية الجديدة ، الفتية التي يكون من شأن مساندتها اطلاق بريطانيا في
مصر ولم يكن أمام عباس وتركيا وقتئذ الا هذه الحركة الوطنية
القوية التي كان يتزعمها مصطفى كامل .. وقد اتجه الخديو وتركيا من
ورائه الى هذه الحركة ، ومدوها بالعون المادي والعون الادبي .. وكانت
فرنسا من جانبها ترقب تطور هذه الحركة ، وتعمل من ناحيتها على
مساندتها ..

وقد أدرك مصطفى كامل ، ما يمكن أن تفيده الحركة من هذه النواحي
الثلاث ، تركيا ، وعباس ، وفرنسا - فسخر تلك القوى المتباينة لخدمة
قضية مصر ، ولخدمة دعوته الى تحرير بلاده ، وجلاء القوات البريطانية
عنها ..

وقد التف حول مصطفى كامل كافة العناصر الوطنية ، ممن تعلمذوا
على جمال الدين الافغانى والشيخ محمد عبد ، واتباعهما ، والتفت حوله
العناصر الوطنية التي تلقت علومها في الخارج لا سيما في فرنسا وتكونت

فى مصر قوة من الشباب أسماها لورد كرومر « مصر الفتية » وقد أدرك
خطرها على مستقبل بريطانيا فى مصر، وأخذ يشير الى هذا الخطر ، وينبه
فرنسا ، بصفة خاصة الى نتائجه ، فكُتب فى هذا الصدد عن هذه الجماعة
التي تحررت من سلطان القس دنلوب وأساليبه التعليمية فى مصر يقول :
« ان المصرى الذى يتلقى علومه فى الخارج - ويقصد فرنسا بالذات -
يفقد مظهر اسلاميته ولكن مع هذا لا يتقدم بأية حال نحو المسيحية ، فلا
توجد من الناحية العملية - حالة تحول فيها مسلم من الطبقة المتعلمة الى
مسيحى ، بل أبعد من هذا ، فان المسلم الذى حصل على ثقافته من الخارج ،
قد يبدو مسلما غير متزمت أو غير متمسك بتعاليم الاسلام ، الا ان المشاهد
أن مثل هذا المصرى يكون دائما بعيدا عن التسامح مع الاجانب وأنه غالبا
ما يكون أشد تعصبا ، وأقل تسامحا بالنسبة للعناصر المسيحية من أشد
المسلمين تدينا وممن لم يتلقوا علومهم على أيدي الاوربيين فهو يكره
المسيحيين ويحقد عليهم حقدا بالغا ، وهو يشعر بهذا الشعور نوعا ، لأن
من بين من تلقى معهم العلم من المسيحيين من يستحقون هذه الكراهية
والحقد ، كما أنه يكره البعض الآخر من المسيحيين لأنهم بوصفهم أوربيين
يعتبرون أقوى منافس له فى احتلال المراكز التي هى من حقه ، والتي
يرى أنه أولى من الاجنبى ليشغلها فى بلاده . . . »

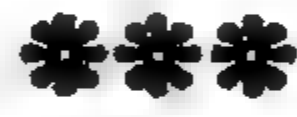
ويعلق اللورد كرومر - فى مرارة - على هذه النتيجة فيقول : -
« اننى لا أشك كثيرا فيما اذا كان أولئك الذين يثقون المصريين ويدخلون
التعاليم الغربية بينهم ، يدركون الثمن الذى لا مناص لهم من أن يدفعوه
فيما بعد ، ان المزايا المادية التي سوف تتحقق من ادخال الحضارة الغربية
فى مصر لا شك فيها ، غير أنه اذا نظرنا الى الهدف الاخير والأثر النهائي
على السلوك الشخصى والعام فى المستقبل ، أدركنا انهما أثر وهدف غير
أكيدين . . . »



ويمضى اللورد كرومر فيصف الاخطار التي تنتظر الغرب على أيدي
أولئك المصريين الذين تلقوا علومهم فى الغرب فيقول : -

« لا يمكن أن تصور بأنه يوجد من بين المثقفين المصريين من يتعذر عليه ادراك الخلل والعيب في تصرفات الاوربيين أكانوا فرنسيين أم بريطانيين ممن يشرفون على الامور في مصر ، فان مثل ذلك المصرى يرى هذا الخطأ في وضوح ويدركه تماما ، والنتيجة دائما ، هي أنه برغم ثقفه بالثقافة الاوروبية ، فانه يؤثر الانفصال عن المدنية الغربية ويحتقرها ويزدرئها .. وعلى أى اعتبار ، فانه لابد أن يتساءل فيما بينه وبين نفسه ... هل نحن معشر المصريين أقل مستوى من معلمينا ؟؟

قد نكون مخدعين أو غير جديرين بالثقة أو غير أكفاء ، ولكننا على أى حال ، لسنا بأسوأ من هؤلاء الذين قيل لنا أنهم يعذبون من خير غراس الحضارة الأوروبية !! وان النتيجة أيضا هي أن المصريين الوطنيين الذين يتلقون العلم فى الخارج سيعودون الى بلادهم ليصبحوا بحكم المثل ، وبحكم المشاهدة من حملة الدعوة ضد المبادئ ضد الافكار الاوروبية .



ويقول لورد كرومر « ان مثل هذا المصرى الذى تلقى علومه فى الخارج سيعتبر فى نظر المسلمين المتحسين قدوة سيئة لاولئك الذين يحرصون على التعاليم الدينية ، لانهم لن يدركوا أن هذا المصرى رغما عما بلغه من ثقافة أوروبية فانه من أشد الناس كرها للغرب وللأوربيين وبالقدر الذى يجاوز ما تحمله من هذه الكراهية قلوب من هم دونه ثقافة وتعلما من أبناء وطنه .. »

ويقول كرومر « ان هذه الطبقة تقف من بريطانيا ومن الاحتلال موقف العداء وتشكل خطرا كبيرا على مستقبل بريطانيا فى مصر .. »



وحينما كان كرومر يسجل هذه الآراء والملاحظات كان يعنى الحركة الوطنية التى نهض بها مصطفى كامل لمطالبة بريطانيا بالرجلاء عن مصر ، وكان كرومر يعلم - يقينا - أنه لو أمكن تسوية الخلافات القائمة بين بريطانيا وفرنسا ، تسوية من شأنها أن تتخلى فرنسا عن مساندته

الحركة الوطنية في مصر ، وعن مؤازرة مصطفى كامل ، لتمكنت بريطانيا من أن تطلق يدها الى أقصى حد في شئون مصر ، وبالتالي لتمكنت بريطانيا من أن تحد من نشاط العناصر الوطنية ومن القضاء على دعوة الوطنيين التي تتجه الى تحقيق الاستقلال وجلاء بريطانيا عن مصر .

كان كرومر يعلم كما يعلم ساسة بريطانيا أن فرنسا لم تكن تبغى من وراء مساندتها للحركة الوطنية في مصر - خير مصر ، وانما كان هدفها في ذلك أن يكون بيدها الوسيلة التي تكره بها بريطانيا وترغمه على أن تقابلها في منتصف الطريق لتسوية ما كان قائما بين الدولتين من منازعات في سائر أنحاء العالم ، ومن بينها النزاع حول مستقبل مصر وما لفرنسا من مصالح لا بد أن تتأثر بالصورة التي يكون عليها حال مصر مستقبلا . .

ولما تم توقيع الاتفاق الودي بين مصر وبريطانيا اعتقد كرومر بأن يده قد أطلقت في شئون مصر ، فتحولت سياسته تحولا خطيرا . . . فأصبح ينظر الى مصر كمزرعة للبريطانيين ، ولم يكن كرومر الذي كان يزعم انه يعمل من أجل أن يهيىء المصريين للنهوض بحكم بلادهم ، لم يكن يتساءل عن قدرة المصريين على تولى المناصب ذات المسؤولية في بلادهم ، أو المناصب الثانوية ، بل كانت سياسته قد تحولت - كما قال جون مارلو في مؤلفه « علاقة بريطانيا بمصر » من أن كرومر يصدد اشتغال الوظائف كان له سؤال يلزمه سؤال يقول : هل من الممكن لمصرى أن يؤدي العمل على صورة مرضية ، فتغير هذا السؤال بتغير سياسة كرومر وأصبح أليس من الممكن أن نجد بريطانيا يقوم بالعمل بطريقة أفضل . .

وبهذا عملت بريطانيا على صبغ الادارة المصرية بالصبغة البريطانية الكاملة . . . ويقول مارلو ان وضع البريطانيين في الادارة المصرية قد تحول منذ ذلك الوقت من رسالة يؤدونها لخدمة بريطانيا الى وضع يحرصون فيه على الدفاع عن كياناتهم ومصالحهم الخاصة .

الفصل التاسع والثلاثون

ونشواى

« كرومر يتجاهل حقوق ومواطن المصريين ويمعن في البطش بالحركة الوطنية »
« دنشواى - مصطفى كامل يتحدى كرومر وبريطانيا - مصطفى كامل ينقل الحركة »
« ضد بريطانيا الى المحيط العالمى والى بريطانيا ذاتها - نجاح الحملة وتنحية »
« كرومر - «الدون جورست» يحل محل كرومر - بريطانيا لا تبذل من سياستها »
« ولكنها تعمل من أسلوياها - « جورست » يعمل على اصحاب الحزب الوطنى »
« بالتظاهر بمسايرة المطالب الوطنية وبإبعاد أولئك الذين ينفصهم الشعب لتورطهم »
« فى خدمة بريطانيا - « جورست » يعد بالعودة الى سياسة تمصير الوظائف »
« ويتوسع فى سلطان الجمعية التشريعية ومجالس المديرات ولكن عضويتها قاصرة على »
« كبار الملاك ممن تربطهم مصالح بالمستعمر وبالطبقة الحاكمة - محاولة مد امتياز »
« قناة السويس - اغتيال رئيس الوزراء - « جورست » يكشف من حقيقة وجه »
« السياسة البريطانية - قانون الصحافة - « كشنر » يحول دون مساندة ليبيا »
« فى وجه العدوان الايطالى - « كشنر » يعود الى اساليب كرومر . »



وقد مضى كرومر فى تجاهله لمواطن المصريين ، وتجاهل شعورهم
بمالهم من حقوق ، حتى تلك الحقوق التى كانوا يمارسونها قبل الاحتلال
قد انكرها عليهم كرومر ..

وكانت بريطانيا عقب الاحتلال قد الفت مجلس النواب المصرى
الذى تم انتخابه فى سنة ١٨٨١ واستعاضت عنه بمجلس الشورى ، ثم
بالجمعية العمومية ، غير أن هذا المجلس لم تكن له أية سلطة ، كما أن
الجمعية العمومية لم تجتمع خلال تلك الفترة الا مرات معدودة ..

وبينما كانت جهود كرومر تزداد من اجل البطش بالحركة الوطنية ،
كانت هذه الحركة تزداد قوة وشدة فأراد كرومر أن يلحق المصريين درساً
يحملهم على الاعتقاد بأن سلطان بريطانيا على مصر ، لا يمكن أن تنال منه
الحركة الوطنية ولو احتشد لتأييدها اجماع مصر كلها ... ولكى يشعر
مصر بقوة بريطانيا ، فاتهمز الحادث الذى وقع فى ١٣ من يونية عام ١٩٠٦

فى قرية دنشواى حينما خرج جماعة من الضباط البريطانيين ليصطادوا الحمام فى حقول الاهالى، على الرغم من انذارهم، وشعورهم باستياء الاهالى من اعتدائهم على ممتلكاتهم .. وقد أصابت أعيرة نارية من بنادقهم امرأة، واجتمع الفلاحون وحدث تجمعهم واعتدى الضباط البريطانيون على عدد من الفلاحين ثم فر احدهم ويدعى « بول » ، وظل يجرى فى سرعة زائدة ولمسافة طويلة متعرضا لحرارة الشمس حيث كانت تبلغ وقتئذ ٤٢ درجة فسقط ومات متأثرا بضربة الشمس وبادر البريطانيون بقتل أحد الفلاحين فى قرية سرسنا بجوار دنشواى ... وكانت هذه بداية الواقعة ... انتهز كرومر هذا الحادث ليلقى على المصريين الدرس كما توهمه .

ويقول مصطفى كامل رحمه الله .. ان البريطانيين قد فقدوا الرشد ، وتاروا بسبب أن المصريين قاموا بالدفاع عن ارواحهم ، وعن أملاكهم .. وبدلا من أن ينظروا الى الحادث برياسة الجأش التى ينظرون بها الى كل المشاجرات والمعارك ، بالغوا فى الحادث وجسموه وأعلنت الصحف الموالية للاحتلال ، قبل المحاكمة ، أن العقوبات والعبرة التى ستلقى على الناس ستكون عقوبات وعبرة هائلتين ، فلم يكن العدل هو الهدف المنشود فى المسألة ، بل كان الهدف هو الانتقام الفظيع ، فعلا كان موقف بريطانيا وموقف كرومر هو الانتقام ، لقد اصدر المستر ميتشيل المستشار البريطانى حكمه ، قبل المحاكمة فقد شكلت محكمة خاصة ، وانهقدت فى اليوم الثالث لوقوع الحادث فى ٢٧ من يونيه اسدرت حكمها بشنق أربعة من المصريين ، وبالاشغال الشاقة المؤبدة على اثنين وبالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما على واحد ، وبمثلها لمدة سبع سنوات على ستة ، وبالحبس لمدة عام مع الجلد على ثلاثة ، وبالجلد على خمسة ، وقد تم جلد كل واحد من هؤلاء خمسين جلدة ، بسوط ذى خمسة أفرع ، كما قررت المحكمة ، فى حكمها أن ينفذ الحكم فى اليوم التالى لصدوره ، وفى قرية المحكوم عليهم نفسها ، لأن « كرومر » قد صمم على تنفيذ الحكم فى مكان الحادث وفى مثل الساعة التى وقع فيها ..

ويقول مصطفى كامل : -

وأقيمت أعواد المشانق ، وأعدت ادوات الجلد والتعذيب في قرية
دنشواي ، •

كان كرومر يعتقد أن حادث دنشواي هو وسيلة ليشعر المصريين
بشدة قبضة بريطانيا على مصر ولكن مصطفى كامل ، والحزب الوطني
والوطنيين من أبناء مصر ، التقطوا القفاز في حادث دنشواي ذاته متحدين
بريطانيا ، اذ كان هذا الحادث هو أمضى سلاح هاجموا به الاستعمار
البريطاني •

وفي هذا الشأن كتب مصطفى كامل في صحيفته الفيجارو الفرنسية
في ١١ من يوليو سنة ١٩٠٦ مقالا بالفرنسية عنوانه « الى الامة البريطانية
والى العالم المتمددين » عربية المرحوم الاستاذ على فهمي كامل ، جاء فيه
مايلي : -

« جئت أسأل الامة البريطانية اذا كان يليق بها ان تترك الممثلين لها
في مصر يلجئون بعد احتلال دام أربعة وعشرين عاما الى قوانين استثنائية
ووسائل همجية - بل وأكثر من همجية ليحكموا مصر ويعلموا المصريين
ماهية كرامة الانسان ؟

« انى معجب بكل اخلاص وشكر واعتراف بالجميل - بالنسب
والكتاب البريطانيين الذين نادوا بأعلى صوت معلنين مزيد غضبهم من هذه
الرواية المحزنة الشنيعة التي مثلت في مصر - ولكن لما رأى السير ادوارد
جراي أن الرأي العام انتقاد لهم وأنه قضى على سياسة اللورد كرومر ،
وقف في مجلس العموم وتكلم في التصب الاسلامي المزعوم في مصر ،
وسأل النواب بكل رجاء والحاح ألا يشتغلوا بمسائل مصر - حتى
لا يضعفوا سلطة الحكومة المصرية ، أو بعبارة أخرى سلطة اللورد كرومر
القادر في مصر على كل شيء انه خطر أصرح أنا علنا بأنه موهوم !!

« ان هذا الخطر الموهوم فى ايدى اصحاب الامر من البريطانيين ما هو الا وسيلة لتبرير هذه الفظيعة المستكرة ، وفظائع أخرى تقع فى المستقبل !!

« انه لاوجود لهذا الخطر ، وما الغرض من هذه الفظائع الا أحداثه .

« وانى اؤكد بحق أقدم شىء فى الدنيا انه لاوجود للتعصب الدينى فى مصر ، نعم ان الاسلام سائد فيها لأنه دين الاغلبية العظمى ، ولكن الاسلام شىء والتعصب شىء آخر .

« لقد اتخذ السير ادوارد جراى فى هذه المسألة ! وانى أرجوه أن يفكر لحظة فيما يأتى : -

« هل لو كان فى مصر تعصب حقيقة أفكانت تستطيع بريطانيا أن تحاكم ٥٢ مسلما امام محكمة استئنافية مؤلفة من أربعة قضاة مسيحيين وواحد مسلم ؟

« هل تنفيذ الحكم فى دنشواى بتلك الصورة المهيجة لم يكن كافيا وحده لاشعال نار التعصب المدمرة الصاعقة لو كان له وجود ؟

« الم تكن كل هذه التحريضات كافية لاجراج الشعب المصرى عن أطواره وانفجار ذلك التعصب المزعوم لو كان هناك تعصب حقيقة ؟



وهكذا نقل مصطفى كامل المعركة ضد بريطانيا الى المحيط العالمى نقلها الى ميدان الصحافة الفرنسية ، ثم الى الصحافة البريطانية ذاتها .

لقد وقف مصطفى كامل ، فى لندن يوم ٢٦ من يوليو والقى خطابا رد فيه على اللورد كرومر الذى كان يتهم مصطفى كامل والحركة الوطنية بالتعصب ، فقال : -

(وأنه بينما تسأل مصر كلها وهى فى شدة الانفعال والتأثر من حكم دنشواى وتنفيذه الشنيع فى أى زمان وتحت أية سلطة تعيش . وبينما

هى فى انتظار العدل الذى يشرف وحده المتدينين، اذ رمت باشنع التهم
الا وهى تهمة التعصب الدينى .

« فكأنه لم يكف القابضين على أزمة أمورهما أن تهان بلاد بأسرها
وأمة كاملة فى دنشواى بحكم مدهش للغاية ، وتنفيذ جاوز حدود الغلظة
المتناهية ، بل احتاجوا الى شىء فوق ذلك . وهو تجريح سمعة الامة
المصرية واستسماح الشعب البريطانى فى معاملتها بالظلم والتعسف !

« كلا وألف مرة كلا ! ان مصر ليست متعصبة ، ولا بد أن يكون
الانسان سبىء القصد ليقارنها بجهات « تشارد وزندر ، وبذلك البلاد
المنغسة فى الظلمات والجهالة !

« انا لو كنا متعصبين ، وكان شعبنا المؤلف من اثنى عشر مليون نفس
يكره المسيحيين العائشين معه، لما استطاعت قوة فى العالم أن تخمد نار هذا
التعصب أو تقف لهيبه ، بل لأثبت وجوده وحياته بمظاهرات حقيقية
ولكن ظهر عند انتشار اخبار تنفيذ حكم دنشواى ، وبمناسبة تلك
التحريضات المستمرة التى يقوم بها الطاعنون على ديننا ، والذين يدعوننا
لاعتناق المسيحية ! ... ثم يستطرد مصطفى كامل فيقول : -

« كلا ايها السادة . ان مسلمى مصر ليسوا متعصبين ابدا ، بل هم
وانى أؤكد ذلك - أكثر أم الارض اعتدالا ، وانكم اذا كنتم تدعون
«تعصبا» الشعور الاسلامى الذى لا يكون المسلم مسلما بغيره فلم لاتسمون
كذلك الشعور الذى دفع أغلب البريطانيين وفى مقدمتهم غلادستون
الكبير - الى اظهار انعطافهم نحو مسيحي الشرق ، ومساندتهم وتعظيمهم
مرارا ؟

« ان هناك اسبابا تحول بيننا وبين التعصب

« أولها مبادئ الاسلام التى هى صريحة واضحة قطعية ، حيث
تأمرنا بمعاملة المسيحيين بعدل وانصاف ورفق ، أو لم يتزوج نينا الكريم
نفسه بمسيحية وأثبت بذلك للعالم كله حرية فكره وسموه ؟

• ان الامثال على الاعتدال الاسلامي ومبادئه وروحته كثيرة في التاريخ واذا هي لم تتبع في بعض الاحيان فليس السبب الاسلام نفسه بل السبب راجع الى الانقلابات والاضطرابات التي عرفتها أمم كثيرة في ساعات نعمة من حياتها !

• ولقد أدرك الشعب المصري حقيقة الاسلام كما هي ، وعرفه مبادئه العالية الحرة وساعدته صفاته الطبيعية على تنفيذها كما يجب أن تنفذ .

• وثانيها أن المدنية ونور العلم وهما المصريين ملكة التمييز ، والحكم والذوق السليم ، فهم يعرفون أن الاوربيين وكافة المسيحيين الذين يعيشون في مصر ليسوا مسئولين عن السياسة الاوربية وأخطائها وانه لا يمكن بغضهم لذلك .

ولقد آزرت الجمعية التشريعية ، وقتئذ الحركة الوطنية ، فعقدت في فبراير سنة ١٩٠٧ اجتماعا اتخذت فيه قرارات طالبت فيها بإلغاء المحكمة الاستثنائية والافراج عن المحكوم عليهم في حادث دنشواي ، كما طالبت هذه القرارات بالدستور وبإقامة حكم نيابي يمثل فيه الشعب وقصر الوظائف الرئيسية في الدولة على المصريين وجعل اللغة العربية لغة البلاد الرسمية وتخفيض المصروفات الدراسية لتيسير التعليم لابناء الامة واصلاح القضاء ، ووقف منح الامتيازات المالية والتجارية للشركات الاجنبية ، كما قررت الجمعية التشريعية في اجتماعها هذا اعلان احتجاجها على التعامل بالعملات الاجنبية داخل البلاد . .

••••• وازاء هذا الموقف من جانب الجمعية التشريعية ، رأى كرومر أن يتخذ موقفا مضادا ، فأوعز الى قوات معينة من أجل ان تقابل قرارات المؤتمر بالاحتجاج عليها ، غير أن هذا الاحتجاج الموعز به كان سببا في الهاب الشعور الوطني وزيادة التحمس لقرارات المؤتمر .

وقد نجحت حملة مصطفى كامل من اجل اقناع الحكومة البريطانية

- وكانت اذ ذاك - حكومة الاحرار - بوجوب تنحية لودر كرومر عن شئون مصر ، وكذلك تعديل سياسة بريطانيا بالنسبة للمصريين •

وقد علق ادوارد دايسى (Edward Dicey) في مؤلفه « مستقبل مصر » على سياسة لورد كرومر فقال • -

ان حكم كرومر المطلق في مصر لمدة ربع قرن قد زاد من رفاهية مصر المادية ، ولكنه في الوقت نفسه ، باعد بينها وبين ممارسة اى نوع من انواع الحكم الذاتى - وكان من الممكن ان تمارسه في اول عهد الاحتلال وأن حرمان المصريين من حكم بلادهم وقصر حكمها على موظفين من البريطانيين كان من الاخطاء الجوهرية في سياسة كرومر - على أن الواقع والاحداث قد أثبتت فشل هذه السياسة •



ونحى لورد « كرومر » سنة ١٩٠٧ وعينت بريطانيا بدلا منه السير الدن جورست (Eldon Gorst) الذى بادر شأن كل حاكم جديد - الى احداث تعديل في الذين كانوا قد تورطوا في مجازاة « كرومر » تورطا جعلهم شخصيات بغيضة الى الشعب ، كما أخذ « جورست » يعمل على ادخال الطمأنينة الى نفوس الطبقة المثقفة في مصر فوعدهم بالعمل على الحاق المصريين بالوظائف بدلا من البريطانيين وبالعودة الى سياسة تمصير الوظائف في الحكومة المصرية واتجه الى توسيع سلطان الجمعية التشريعية والجمعية العمومية كما توسع في نظام مجالس المديریات ، غير أنه ، في الوقت ذاته ، وعلى الرغم من أن هذه الهيئات كانت ذات سلطة محدودة ، فإن جورست حرص على ألا يصل الى عضويتها الا المعروفون والبارزون من كبار الملاك ممن تربطهم مصالحهم الى حد كبير بمصالح المستعمر ومصالح الطبقة الحاكمة وفي الوقت الذى كان جورست يتظاهر فيه بمسايرة المطالب الوطنية ويعتقد ان فى استطاعته اضعاف تأثير الحزب الوطنى نتيجة للسياسة التى يتبعها ووجه بصلاية هذا الحزب وبصلاية العناصر الوطنية ، وتمسكها بحقوق مصر كاملة •

وقد استمرت الحركة الوطنية تساندها وتؤيدها الصحافة الوطنية
تقاوم الاحتلال البريطاني وتناهض سياسة الوفاق التي كان يتبعها السير
جورست حتى عام ١٩٠٩ •

واستعان جورست وانصاره من العملاء وذوى المنافع بفريق اتجه
الى تأسيس حزب برياسة ادريس راغب يدعو الى الكف عن مناهضة
البريطانيين ويقول بأن مصر ليست فى حاجة الى ثورة لان الحكم فيها ليس
فى يد طغاة وانما هو فى رعاية وصى عليها وحام لها ولكنها فى حاجة الى
التطوير •••••

وقد ذهب الحزب الجديد الى القول بأن لورد كرومر ولورد ملز
وسير أوكلاند كولفن وسلطات أخرى مارست الحكم فى مصر كان من
رأيهم جميعا انه من الخير التريث الى أن ينشأ جيل آخر يصلح لممارسة
الحياة الدستورية ويكون أهلا لها •

ويقول ادريس راغب فى بيانه الذى أعلن فيه قيام هذا الحزب انه
وأعضاء الحزب يحبذون هذا الرأي •••••

وقد دعا ادريس راغب والعملاء من انصاره الى التوصلون مع
السلطات البريطانية لتحقيق التفاهم والسلام ! •

قابلت الاحزاب الوطنية هذه الدعوة بالاستنكار الشديد ، ومضت
فى مناهضة كل سياسة تهدف الى الوفاق بين مصر وبريطانيا على اساس
اقرار الوضع القائم وبقاء بريطانيا فى مصر •

وفى اطار سياسة المسالمة والوفاق التى كان يسعى سير الدون
جورست الى تطبيقها فى مصر أملا فى استدراج المصريين الى قبول
الأوضاع القائمة ، حاولت بريطانيا تعزيزها لموقفها أن تقطع خط الرجعة
على المصريين وتحول دون عودة القناة الى مصر فى عام ١٩٦٨ •••••

ويقول « ج الكسندر » (J. Alexander) فى مؤلفه
« الحقيقة حول مصر » بأن بريطانيا كانت حريصة على ان تكفل لنفسها

قاعدتين دائمتين تحاصران منهما مصر هما السودان في الجنوب ، وقناة السويس في الشمال وكان لزاما على بريطانيا ان تسعى الى مد الامتياز حتى تكفل رقابتها على القناة لاطول فترة ممكنة . فلمسا طلبت شركة القناة مد امتيازها ٤٠ سنة أخرى تنتهي بنهاية عام ٢٠٠٨ ، كان على هذه الشركة أو كان على فرنسا وبريطانيا أن تعملوا على ارضاء مصر من حيث الظاهر ، كما كان من المفهوم ان الموقف الرسمي للحكومة البريطانية لا يتسم بالاصرار على قبول مد الامتياز .



ويقول الكسندر في مؤلفه : « انه بالرغم من هذه المظاهر فان شكوك المصريين ومخاوفهم من فقدانهم لهذه المصلحة الجوهريه بقيت تساور نفوس العناصر الوطنية ، ولم تقو على تبديدها وازالتها من قلوبهم تلك المحاولات التي كانت بريطانيا وفرنسا تبذلها من اجل تبديدها وازالتها ففي نهاية شهر أكتوبر عقدت الاجتماعات بين أعضاء الجمعية التشريعية ، والمجالس البلدية والمحلية وانتهت هذه الاجتماعات بأن بعث المجتمعون ببرقيات الى الخديوى وسيرالدون جورست والوزراء يطالبونهم بعدم اقرار مد الامتياز حتى تعقد الجمعية التشريعية اجتماعا خاصا للنظر في الموضوع . وقد ناشدت الصحافة الوطنية رئيس الوزارة المصرية وقتئذ أن يعالج الامر كواحد من أبناء الشعب ، حتى لا يحكم عليه التاريخ بما لا يشرف سيرته . . . ولكن الاتفاقية كان قد تم اقرارها من جانب الحكومة المصرية ، ومن شركة قناة السويس ، ولم يكن باقيا لتنفيذها غير تصديق الجمعية العمومية لحملة الأسهم ثم تصديق الخديو ، وكانت شروط الاتفاقية تقضى بمد الامتياز الى ٣١ من ديسمبر سنة ٢٠٠٨ وتنص على أن تحصل الحكومة في فترة المد (أى من سنة ١٩٦٨ الى عام ٢٠٠٨) على نصف صافي دخل الشركة ، وأن تدفع الشركة مقابل مد الامتياز أربعة ملايين من الجنيهات على أربعة أقساط سنويا اعتبارا من سنة ١٩١٠ ، وأن تحصل الحكومة كذلك على حصة من أرباح الشركة الصافية خلال السنوات من ١٩٢١ وحتى ١٩٦٨ بواقع ٤٪ وعلى أن تتدرج هذه النسبة زيادة حتى تصل الى ١٢٪ من صافي الربح ، كما تنص على أن تتنازل الشركة وتقبل تمثيل الحكومة المصرية في مجلس ادارة الشركة اعتبارا من عام ١٩٦٩ بما لا يجاوز ثلاثة أعضاء . . . »

وقد تناولت الصحافة الوطنية وتناولت الاحزاب الوطنية هذه الاتفاقية بالتعليق - فقالت الصحافة في تعليقاتها ، أن الخسائر التي ستلحق مصر نتيجة لابرام هذا الاتفاق تتراوح بين ١٢ مليونا و ٩٣ مليونا من الجنيهات

وشرعت الأحزاب الوطنية في تنبيه الرأي العام المصري الى اخطار الاتفاقية وطالبت الحكومة بنشر نصها ... وواصلت هذه الأحزاب حملتها حتى أكرهت الحكومة على ان تصرح بانها لن تبرم الاتفاقية حتى يتم نظرها امام الجمعية التشريعية ، وقد كان لموقف العناصر الوطنية أثر فعال فبادرت الشركة والحكومة بفتح باب المفاوضة من جديد ، وعرض شروط تحقق مزايا شكلية لمصر وفي الوقت ذاته لا تغير من جوهر الاتفاقية وقد دعا الخديو الجمعية التشريعية الى الاجتماع في ٩ من فبراير سنة ١٩١٠ لمناقشة المشروع الذي صدم بمعارضة الجمعية له باجماع الآراء ، عدا عضو واحد

وبعد ايام قلائل من دعوة الجمعية الى الاجتماع اغتيل رئيس الوزارة المصرية الذي كان متبنيا لمشروع الامتياز .

فرأى السير جورست أن يحمل الوطنيين تبعة اغتياله ، وبدأ يغير من معاملته وموقفه من الحركة الوطنية ، وكان اول مظهر في تحول جورست ، هو صدور قانون الصحافة في عام ١٩١٠ ... وهو قانون لم يكن له مثل في غير البلاد المستعمرة ...

وفي سنة ١٩١١ توفي لورد جورست ، وحل محله في مصر لورد كشنر (Lord Kitchener) ، وكانت اول مشكلة واجهها كشنر - اذ ذاك - هي موقف مصر من الباب العالي وايطاليا ، حينما قامت ايطاليا بغزو ليبيا ، واندفع أبناء مصر ليقفوا في وجه العدوان الايطالي .

وقد حرص « كشنر » على الوقوف في وجه العناصر الوطنية ليحول دون مساندتهم لآخوانهم في ليبيا بزعم ان مصر تلتزم الحياد ، ومتجاهلا في الوقت نفسه ما تعترف به بريطانيا من بقاء السيادة العثمانية على مصر ، الامر الذي من شأنه ألا يجعل لهذا الحياد موجبا .

وهكذا مكن كشنر ايطاليا من الاقدام على غزو ليبيا دون ان تتعرض

الى حركة شاملة جامعة في مصر لمؤازرة ليبيا في مقاومتها وان
كان موقف كشنر لم يحل دون نهوض فريق من ابناء مصر الاحرار
بهذا الصبء ، ومشاركة ابناء ليبيا في كفاحهم ضد الغزو الايطالي .

وقد اعتبرت بريطانيا والغرب موقف كشنر انتصارا وحكمة
سياسية بالغة ، ومظهرا من مظاهر القدرة الفائقة للسيطرة على شمسثون
مصر وكان على كشنر ان يعود الى سياسة كرومر فيقف من
الحركة الوطنية في مصر موقفا عدائيا وكذلك من الخديو عباس الثاني
الذي لم يخلص لخدمة مصر بقدر ما اخلص لخدمة مصالحه الشخصية
والولاء للباب العالي

الفصل الأربعون بريطانيا تعلن حماية مصر

« الحرب العالمية الاولى تتيح لبريطانيا فرض سيطرتها نهائيا على مصر -
مصر تقطع علاقاتها المالية والتجارية مع اعداء بريطانيا - بريطانيا تعلن الاحكام
« العرفية وتزعم تجنب الشعب المصرى المشاركة فى اعمال الحرب - دخول تركيا
« الحرب الى جانب المانيا يمكن بريطانيا من اعلان الحماية وتصفى بذلك وضعها
« القانونى المائع فى مصر وتعزل الخديو عباس الثانى - الاعباء التى تحملتها مصر
« الغرب يسخر كافة الطاقات لخدمة قضيتة . »



لقد اتاحت الحرب العالمية الاولى التى قامت فى اغسطس سنة ١٩١٤
- بين المانيا وحلفائها من جانب ، وبريطانيا وحلفائها من الجانب الآخر ،
الفرصة التى طالما تحيبتها بريطانيا لفرض سيطرتها النهائية على مصر ،
ولتقطع الصلات الواهية التى كانت لاتزال تربط مصر بتركيا ولتحمل
مصر على الوقوف فى جانب الحلفاء الغربيين . . .

ففى ٥ من اغسطس عام ١٩١٤ أى فى اليوم التالى لدخول بريطانيا
الحرب أصدرت الحكومة المصرية بضغط من المندوب السامى البريطانى
اعلانا قطعت فيه العلاقات المالية والتجارية مع أعداء بريطانيا وحث
المصريين على تأييد بريطانيا فى كفاحها . .

أصدرت حكومة مصر هذا التصريح خدمة لبريطانيا ، متناسية
ما كانت تعانيه مصر وقتئذ من احتلال البريطانيين لها .

وفى يوم ٢ من نوفمبر سنة ١٩١٤ اعلن الجنرال « سيرجون
ماكسويل » القائد العام البريطانى الاحكام العرفية فى مصر ، وتضمن
هذا الاعلان اضطلاع بريطانيا بعناء الدفاع عن مصر ، كما حرصت
عباراته على التصريح بأن بريطانيا ستجنب تدبير مصر المشاركة فى اعمال

الحرب ... وكان القصد الظاهر من هذا الإعلان هو ادخال الطمأنينة في قلوب المصريين وايباهم بأن بريطانيا لا تنسوى ان تحملهم أى عبء فى كفاحها وحربها لالمانيا •

وقد أعلنت هذه التصريحات فى الوقت الذى كانت فيه « مصر » خاضعة ، من الناحية القانونية - للسيادة العثمانية - وكان لزاما على بريطانيا فى هذه الاثناء أن تحدد موقفها القانونى فى مصر ، فما أن دخلت تركيا الحرب فى ٦ من نوفمبر سنة ١٩١٤ واصبحت فى عداد خصومها ، حتى رأت بريطانيا أن تقتسم هذه الفرصة لتنتهى منوعة وضعها القانونى فى مصر فأعلنت فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩١٤ الحماية على مصر ••

وقد جاء فى اعلان الحماية ما يلى : -

(ان وزير خارجية جلالة ملك بريطانيا يعلن أنه نظرا لحالة الحرب الناشئة عن عمل تركيا فقد وضعت مصر تحت حماية صاحب الجلالة ، وسوف تصبح من الآن فصاعدا تحت الحماية البريطانية وبذلك انتهت سيادة تركيا على مصر ، وسوف تتخذ حكومة جلالة الملك بجميع الاجراءات الضرورية للدفاع عن مصر وحماية سكانها ومصالحها •

كما بادرت بريطانيا الى عزل الخديو عباس حلمى الذى كان وقتئذ فى الآستانة ، وولت بدله الامير حسين كامل ومنحته لقب سلطان مصر فى ١٩ من ديسمبر سنة ١٩١٤ ••

وقد تلقى حسين كامل بعد أن ارتقى عرش مصر برفقة من ملك بريطانيا هذا نصها • -

« فى اليوم الذى ترتقى فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامى أرغب أن أقدم الى عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المنبعثة عن أكمل اخلاص مع تأكيدى لكم بأننى لا أنفك عن تأييدكم فى المحافظة على مصر وضمن رفاهيتها فى المستقبل وسعادتها ، ولقد دعيتم عظمتكم السلطانية الى تحمل مسئولية منصبكم السامى ابان أزمة خطيرة فى الحياة الاهلية بمصر ، وأنى على يقين أنه بمعاونة وزرائكم وبحماية بريطانيا العظمى يتسنى

لكم التطلع على كل المؤثرات التي يراد منها العبث باستقلال مصر وبرفاهية أهلها وسعادتهم • •



وهكذا فرضت بريطانيا حمايتها على مصر ، وبات على الشعب المصرى أن يضطلع بععبء مقاومة هذه الحماية •

وفي الوقت الذى أعلنت فيه بريطانيا الحماية على مصر ، حرصت على ابلاغ مختلف الدول الاجنبية ، أن هذه الحماية لايمكن أن تمس بأى حال من الاحوال مالهم من حقوق فى مصر ، وأن الاوضاع فيما يتعلق بالاجانب ستظل كما هى ، كما أشارت الى أن المندوب السامى فى مصر سيتولى الشؤون الخارجية للبلاد •

لقد دأبت بريطانيا ، اذ ذاك - على الزعم فى مختلف تصريحاتها وبياناتها بأنها ستحارب وحدها ، وانها لن تطالب مصر بأى عون ، ولكن الواقع ، كان خلافا لهذه المزاعم ، فقد فرضت بريطانيا على مصر أن تقدم العمال لخدمة مؤخرة الجيوش البريطانية فى الشرق ، حتى لقد بلغ عدد المصريين « بالسلطة » مليوناً ومائتى ألف عامل مصرى وذلك عدا ما كانت تستولى عليه « السلطة » والحلفاء من محاصيل البلاد وأقواتها لتموين الجنود فى ميادين القتال « على أن ذلك كله ، لايقاس ، بما انتفع به البريطانيون وحلفاؤهم فى الحرب من المزايا الاستراتيجية التى أتاحت لهم فى مصر واستخدامها قاعدة لعملياتهم الحربية ضد الدولة العثمانية ، كذلك أفادت بريطانيا من الوجهة المالية ، بأن فصلت الجنيه المصرى عن قاعدة الذهب وربطته بالجنيه الاسترلى ، لتحصل بذلك على كل ما تشاء من العملة المصرية دون أن تودع ما يقابلها من الذهب ... وبهذا ايضا مهدت « لمشكلة الارصدة الاسترلينة » •



وجدير بالذكر ، فى هذه المناسبة ، أن تشير الى ما كانت تفعله فرنسا وايطاليا فى البلاد الخاضعة لسيطرتها ، ومن أجل أن تسخر كل

طاقات هذه البلاد للخدمة في ميسادين القتال ، فإن هاتين الدولتين لم
تكتفيا بالقدر الذي اكتفت به بريطانيا في مصر ، ومن الاستيلاء على
المحصولات والغلات والماشية من خيول وجمال ، ومن حشد العمال
لخدمة المحاربين ، بل ان فرنسا وايطاليا ، زادت على كل هذا ، ولم تكتفيا
به في البلاد الافريقية ، اذ كانت السلطات الفرنسية والايطالية تجند أيضا
ابناء هذه البلاد وتحشدتهم جنودا يخوضون بأسلحتهم المعارك ، وفي
أقدمة الصفوف المقاتلة ، للذود عن حرية فرنسا وايطاليا ، في الوقت
الذي تنكر فيه فرنسا وايطاليا على بلادهم حقها في ذلك •

الفصل الحادى والأربعون الحركة الوطنية فى مصر فى نهاية الحرب العالمية الأولى

« زعم بريطانيا أنها تعمل على صيانة استقلال مصر - هل يرت بريطانيا بوعدها »
« ووفت بعهدها - المطالبة بإلغاء الحماية والاعتراف باستقلال البلاد - احتجاج »
« الوفد المصرى المؤلف للمطالبة باستقلال مصر ضد بريطانيا لرفضها السماح له »
« بالسفر لعرض قضية البلاد - سعد زغلول رئيس الوفد يسجل مخالفة بريطانيا »
« وتنكرها لشعارات الحرية والعدالة التى طالما نادى بها أثناء الحرب - بيسان »
« سعد زغلول الى معتدى الدول - مصر والرئيس ولسون - بريطانيا تصر على »
« إبقاء الحماية على مصر - مصر تؤكد حقها فى الاستقلال - مصر والإجانب - ماهية »
« الاستقلال الذى طالب به الوفد - بريطانيا ترفض المطالب المصرية - احتجاج الوفد »
« الى « كليمنصو » رئيس مؤتمر الصلح - احتجاج الوفد الى « لويد جورج » »
« رئيس وزراء بريطانيا - الوفد ومؤتمر الصلح - مصر تملك بزوال الحماية »
« البريطانية - العرب يواجهون الاستعمار . »



لقد زعمت بريطانيا فى برقيتها التى حملتها تهنيتها للسلطان حسين كامل بتولية عرش مصر .. زعمت أنها ستعمل على صيانة استقلال مصر ورفاهية أهلها وسعادتهم ، ولكن الحماية التى فرضتها بريطانيا على مصر كانت تنتقض هذا التصريح ... لقد حصلت بريطانيا من مصر - بطريق الإجبار والقسر - على مختلف الخدمات ... استخدمت الطاقات البشرية، والطاقات الحيوانية والطاقات المادية فى البلاد .. ولكن هل استطاعت هذه الخدمات والمزايا التى أفادتها بريطانيا من مصر ، وهل استطاعت التصريحات المتوالية التى أدلى بها المسئولون البريطانيون ، هل استطاعت هذه ، أو تلك أن تغير من موقف بريطانيا من مصر عند انتهاء الحروب العالمية الأولى وتوقيع الهدنة ؟ هذا هو السؤال الذى كان يتردد على ألسنة المصريين أملا فى الجواب عليه دون أن يجدوا له الجواب ..

وفى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩١٨ ، توفى السلطان حسين وخلفه أحمد فؤاد وفى ١١ من نوفمبر سنة ١٩١٨ وقعت الهدنة ، وفى ١٣ من

نوفمبر سنة ١٩١٨ ، تقدم قادة الحركة الوطنية وقائد بزعامة سعد زغلول
باشا الى المندوب السامي البريطاني سير ريجنالد وينجت (R. Wingate)
مطالبين بإلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر . . . كما قام حسين
رشدي باشا ، رئيس الوزراء وقائد بمطالبة بريطانيا - رسميا - بالاعتراف
 باستقلال البلاد .

وفي ٣ من ديسمبر سنة ١٩١٨ طلب سعد زغلول أن يصرح له
ولزملائه من أعضاء الوفد الذي شكل للمطالبة باستقلال مصر بالسفر الى
لندن لعرض قضية مصر في بريطانيا ، ولكن المندوب السامي البريطاني
لم يستجب الى مطلب سعد زغلول .

وفي ٤ من ديسمبر سنة ١٩١٨ ، بحث سعد زغلول الى رئيس
وزراء بريطانيا العظمى برقية احتج فيها على ما اتخذته المندوب السامي من
اجراءات ضده وقال في البرقية ان السياسة البريطانية في مصر ، مخالفة
لشعرات الحرية والعدالة . . . وأن مصر - وهي تعرف حقوقها وتدرك
واجباتها - قد رأت أن تتولى بنفسها اظهار الرأي العام البريطاني على
حقيقة الموقف في البلاد ، وتبدي له مطالبها القومية أملا في أن يعينها على
تحقيقها .



كما وجه سعد زغلول في ٦ من ديسمبر سنة ١٩١٨ الى معتمد
الدول الاجنبية في مصر بيانا استهله بالاشارة الى تلك التصريحات التي
دأب ساسة الحلفاء على اذاعتها واعلانها طوال سنوات الحرب والى
تأكيداتهم التي يدلون بها من حين لآخر بعدم أن توقفت رحى الحرب
ليعلنوا وقوفهم الى جانب الحرية والعدالة وحماية الحقوق ، وقال البيان
انه اعتمادا على تلك التصريحات ، واعتمادا على الروح الجديدة التي تشير الى
اتجاه الديمقراطيات في العالم صوب مثل عليا من اجل احلال العدل
والسلام ، ولأن خوض جمهورية الولايات المتحدة هذا المعترك العالمي ،

يؤكد أن العالم بدأ عهداً جديداً تبور فيه إلى الأبد صفقة المطامع الشخصية، ولا يمكن أن تفرض فيه القوة والجبروت سلطة لآسان على آسان، فإن مصر، لهذا كله، وهي تعرف واجباتها وبهمها مصلحتها - قد رأت بمجرد عقد الهدنة الأخيرة، أن تجهر بحقها في الحياة الحرة الخالصة من الاغلال والقيود ولا سيما بعد أن التزمت مصر جانب الهدوء والسكينة طيلة سنى الحرب •

والمع البيان إلى الوكالة التي حصل عليها موقعوه من الأمة على مختلف طبقاتها من أجل أن يطالبوا بحقها في الحرية والاستقلال وينوبوا عنها في ذلك، لا سيما وأنه من بين أعضاء الوفد الموكل عن مصر من كانوا بمثابة وكلاء عن الشعب بحكم مناصبهم كأعضاء في الهيئات النيابية والمجالس التشريعية والبلدية ••

ثم استنكر البيان معاملة السلطات البريطانية في مصر للوفد الذي كان يزعم السفر إلى أوروبا لعرض مطالب مصر، وتهدى المندوب السامي لهم ومنعهم من مغادرة البلاد إلى الخارج واعتباره هذا التوكيل عملاً من أعمال الشعب وأضاف البيان أن السلطات البريطانية منعت تداول وإرسال هذه التوكيلات للوفد، وصادرت ما كان منها تحت يد أعضائه ••• وقال إن المصريين قد شعروا من هذه الإجراءات بأنهم قد اندفعوا إلى جانب المبالغة حينما تظاهروا بتصريحات الغضب ووعوده للشعوب المغلوبة على أمرها مما لا يتفق إطلاقاً والإجراءات التي اتخذت أخيراً ضد الأمة المصرية والتي لم يسلم من أذاها الوزراء المصريون أنفسهم •

واختتم البيان بالاحتجاج لدى الدول الصديقة التي يهمها أمر مصر، على المعاملة التي لقيها أعضاء الوفد المصري، كما سجل احتجاجهم - سلفاً - على أي قرار يتخذ بشأن مستقبل مصر دون الحصول على رأي الأمة المصرية جميعاً فيه •



وتوالى الجهود السياسية للمصريين، وكانت أمريكا معقداً أملهم

نظرا لما كان مفهوما عنها - آتخذ - من الميل لإقرار السلم على قواعد من العدالة ، التي أعلنتها وثيقة ولسن ومن أجل هذا ، فقد عاد الوفد المصرى فوجه فى الرابع عشر من ديسمبر رسالة الى الرئيس « ولسن » رئيس الولايات المتحدة الذى كان وقتئذ فى فرنسا ، شرح فيها مبلغ التفاؤل الذى تشعر به مصر بسبب وجوده فى مؤتمر الصلح ، وأشار الى ثقة مصر فى عدالة الولايات المتحدة وميلها للاخذ بيد الشعوب الصغيرة وانصافها بحقها فى تقرير مصيرها ..

ثم عرضت الرسالة الى اقدام السلطات البريطانية فى مصر على منع أعضاء الوفد الموكل عن الامة ، من السفر الى أوروبا لعرض قضية مصر على رأى العام كما شرحت الرسالة ما تتعرض له هذه القضية من الاحكام التى تصدر على غير أساس من الحجج والادلة الصحيحة الكافية وأشارت الى أن تصرفات السلطات البريطانية على هذا النحو فيها محاولة دون رغبة الولايات المتحدة التى أقرها عليها الحلفاء فى ترك مصير الشعوب للشعوب ذاتها تقرره كيفما شاءت •

ثم قالت الرسالة ، ان السلطات البريطانية قد طلبت الى الوفد المصرى أن يبدى اقتراحات مكتوبة بصدد ادارة مصر مشترطة على الرد أن تكون الاقتراحات داخل نطاق الحماية التى فرضتها بريطانيا ووصفت الرسالة ، هذا الطلب البريطانى بأنه تكليف بالمستحيل ووصفت هذه الحماية بأنها عمل من أعمال الحرب ، بل يناقض أيضا حقوقهم التى حصلوا عليها من تركيا من زمن بعيد •

ثم اختتم أعضاء الوفد رسالتهم ، معلنين باسم مصر ، احتجاجهم الشديد ضد كل اعتداء يقع على حقوق مصر واستقلالها ، راجين ، أن يهيئ « ولسن » الفرصة لمصر كي تسمع صوتها ، وتبندى آمالها الشرعية ..



وقد أعلنت مصر وقتئذ ، وجهة نظرها فى مستقبلها السياسى

ومطلبها في هذا الصدد ، فأكدت حقها في الاستقلال التام باعتبار ذلك الحق الطبيعي للامم ، ولأن مصر سفكت من أجله دم أبنائها ، ولأنها تخلصت من السيادة التركية الاسمية عليها بعد أن انتهت الحرب الى عجز تركيا عن التمسك بهذه السيادة ، ولأن الوقت قد حان لتعلن استقلالها التام ...

ولم ينس الوفد المصري أن يطمئن الاجانب على مصالحهم في البلاد ويؤكد لهم عدم المساس بهذه المصالح نتيجة لاستقلال مصر ، فأعلن أن الامتيازات الاجنبية ستحترم وقال ، انه وان كان قد ظهر عمليا - أن بعض هذه الامتيازات يحسن تعديلها حسبما تقتضيه الحال ، الا أن مصر لن تجرى هذا التعديل قبل عرضه وبشرط أن يكون ضروريا لتطور البلاد كافلا في ذات الوقت مصلحة الاجانب ، وانها لن تنسى في ذلك أن تحتفظ بسعة صدرها ، وبروح المجاملة للاجانب • واستطرد البيان في صدد تأمين الاجانب على مصالحهم فقال : ان مصر تتعهد أن تبحث مشروع نظام للمراقبة المالية لا يقل من حيث أهميته للدول الاجنبية عما كان متبعاً في هذا الشأن ، قبل اتفاقية عام ١٩٠٤ ، وسيكون أهم عنصر في هذا النظام هو صندوق الدين العمومي •

وأخيرا أكد البيان استعداد مصر لقبول كل ما تراه الدول كفيلا بالمحافظة على حياد قناة السويس وأبدى رغبتها في أن تضع استقلالها تحت ضمان عصبة الامم ، وأن تشترك في هذه المنظمة لتعمل بكل ما لديها من الوسائل من أجل مبادئ الحرية والعدالة •

وهكذا نرى كيف أن الوفد المصري ، قد هبط بمطلبه الى الحد الذي لا يرقى به الى مستوى الاستقلال التام ومع هذا كله فلم ترض بريطانيا ، ولم تأذن لأعضاء الوفد بالسفر الى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ... مما حمله على أن يعود في ١١ من يناير سنة ١٩١٩ فيرسل الى السيوف كليمنصو ، رئيس مؤتمر الصلح ، برفقة استنجد فيها بالمؤتمر من أجل أن يفسح السبيل أمام الوفد المصري

ليسمعه كلمة مصر ورغبتها في تقرير مصيرها ، واستنجد « بكليمنصو » ، باعتباره ممثل فرنسا التي أخذت نفسها بالدفاع عن الحرية والعدالة بين الشعوب ، وشكا مما اتخذته السلطات البريطانية بصدد منع أعضاء الوفد من السفر الى أوروبا لعرض قضية البلاد ، وقالت البرقية ان تقرير مصير شعب دون ان تسمع اقواله ، ودون أن يبدى رغبته ، يعتبر أمرا مناقضا لما اتفق عليه الحلفاء ذاتهم في هذا الشأن .

ثم خاطب الوفد المصري « كليمنصو » في ختام هذه البرقية فقال باسم العدل المجرد عن الهوى وباسم الانسانية تناديك من وراء البحار كي لاتتخذ من سكوتنا الذي أكرهنا عليه والذي ماهو الا نتيجة لسجنتنا داخل حدود بلادنا ، دليلا على رضانا بسيادة الغير علينا ، ونناشدك الا تسمح بتحديد مصيرنا دون ان تسمع اقوالنا .



..... وفي الثاني عشر من يناير سنة ١٩١٩ عاد رئيس الوفد المصري فأرسل كتابا الى المستر لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا استهله بتذكير رئيس الوزراء ببرقية سابقة أرسلت اليه قبل شهر ، وتضمنت الشكوى من تعسف رجاله في مصر ومصادرتهم للحرية الشخصية في البلاد ..

ثم كرر رئيس الوفد في كتابه هذا - الشكوى نفسها وقال : ان الامة المصرية لم تزل حتى اليوم ، من أكبر وزير الى اصغر فلاح ، محبوسة داخل حدود مصر دون أن يسمح لواحد منها بالخروج من هذا الحصار الشديد ..

واشار الكتاب الى تنكر بريطانيا لمصر فور عقد الهدنة وبعد ان انتفعت برجالها وبأموالها اثناء الحرب ، مما كان له اكبر الاثر في انتصار الحلفاء في الشرق .. واستشهد على ذلك بالتصريحات التي كان قد أدلى بها « لويد جورج » ، في شتى المناسبات

واستطرد سعد زغلول ، فقال في كتابه - انه اذا كان لا يجد فداة

فى مجرد حرية السفر والتنقل ، فأولى ألا يكون هناك أى أمل لعدل فيما هو أخطر وأعظم من الحرية الشخصية ، فى الحرية السياسية للبلاد . وأكد الكتاب ان الحماية التى فرضت على مصر، كان مفهوما انها مجرد اجراء وقتى استلزمته ضرورة الحرب وينتهى بانتهاؤها ، كما انها فرضت على البلاد فرضا ، وبدون اتفاق بين الامة المصرية وبريطانيا ، وتساءل رئيس الوفد عما اذا كان الشعب البريطانى يعلم شيئا عن سجن ثلاثة عشر مليوناً من المصريين داخل حدود بلادهم ، وعما اذا كانت تقاليد الشعب البريطانى تسمح بهذا التصرف ، أو تقتضيه لمن صدر عنه من رجالها ..

واختتم سعد زغلول كتابه ، مؤكدا لرئيس الوزراء أن بريطانيا بهذا :
'نفس - لن تكسب قلوب المصريين ... مكررا ثقة المصريين فى ان الشعب البريطانى لا يعلم شيئا عن هذا السجن المفروض على الامة المصرية كلها ، وانه لو علم لغضب لهذا التصرف ..



ومن أجل أن يحمل بريطانيا على السماح للوفد المصرى بالسفر الى باريس لعرض قضية البلاد ، عاد الوفد المصرى فأرسل احتجاجا للرئيس ولسن فى أول فبراير سنة ١٩١٩ .

وهكذا ظل الوفد يرسل الاحتجاجات تلو الاحتجاجات الى أن سمح لاعضائه بالسفر الى باريس ، ولكن لم يسمح لهم بعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح .. ثم يسمح لمصر أن ترفع صوتها فى المؤتمر، على الرغم من الضرورة الملحة التى كانت تحتم على أعضاء المؤتمر أن يستمعوا الى كلمة مصر .. كانت هذه الضرورة تقوم على أسباب قانونية .. تستند الى بطلان هذه الحماية التى فرضتها بريطانيا على مصر فى سنة ١٩١٤ ، وكان فرضها من جانب واحد .. وتستند الى سقوط السيادة العثمانية عن مصر بالقاء كافة ما وقع بين تركيا والحلفاء من معاهدات ، نتيجة تنازل تركيا عن مصر وكانت ضرورة قانونية مستمدة من نصوص معاهدة الصلح التى

اعترفت بإلغاء بعض الاتفاقيات التي كان قد تم عقدها في الفترة السابقة على فرض الحماية على مصر ، ومن بينها اتفاقية تنظيم صندوق الدين ، والاتفاقية الخاصة بوضع رعايا الأعداء وقبول ألمانيا وحلفائها أن تحل الحكومة البريطانية محل سلطان تركيا في الحقوق المستمدة من تطبيق اتفاقية القسطنطينية الموقعة في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ لتنظيم الملاحة في قناة السويس وما قضت به معاهدة فرساي من نقل حقوق وأموال الرعايا الأعداء إلى الحكومة المصرية ، ثم ما قضت به المادة السابعة عشر من معاهدة لوزان من تنازل تركيا عن كافة ما لها من حقوق في مصر والسودان اعتباراً من ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤

أما حق مصر - من الناحية السياسية - في عرض قضيتها على المؤتمر فإن مصر كانت تستند فيه إلى كافة تعهدات بريطانيا منذ احتلالها إلى أن تم توقيع معاهدة الصلح ... تلك التصريحات التي اعترفت فيها بريطانيا بحق مصر في الحرية والاستقلال، واعترفت بأن وجود قواتها فيها وجود مؤقت ...

... ومن أجل هذا الحق الواضح ، فإن مصر كانت على استعداد للجهد والتضحية بالنفس والمال من أجل استقلالها وحريتها كانت مصر تغلي كالمرجل حينما وقعت معاهدة الصلح في سنة ١٩١٩ التي تعتبر هذا الطلب البريطاني بأنه تكليف بالمستحيل ، ووصفت هذه الحماية بأنها نهاية المرحلة الثانية من مراحل علاقة الغرب بالشرق .. تلك المرحلة التي وقف فيها الاستعمار أمام الحركات الوطنية في البلاد التي تم احتلالها ... وقف الاستعمار يناضل الحركات الوطنية ، لا استناداً منه إلى حق الغزو والعدوان ، بل استناداً إلى أوضاع جديدة قررتها معاهدة الصلح أهدرت بها حقوق هذه الشعوب المكافحة المجاهدة، بعد أن غررت بها عهود ووعد الحلفاء طوال سنوات الحرب العالمية الأولى ... وبات لزاماً على هذه البلاد العربية والإسلامية أن تواجه الاستعمار الغربي وجهاً لوجه ، تواجه مختلف أساليبه العديدة ووسائله المتنوعة .

وسننصل في المرحلة الثالثة من مؤلفنا تلك الوسائل والأساليب

ونشأ عن شتى وجوه هذه السياسة الاستعمارية كما تحدثت عن الأساليب التي كان يتعين على العرب أجمعين أن يواجهوا بها الاستعمار في سائر أنحاء بلادهم ، ونبرز الأسس والعناصر والأساليب التي لجأ إليها الاستعمار للقضاء على الحركات الوطنية ، وكيف كان الاستعمار يتطور في ذلك ، وفقا للظروف والأحوال ، ومدى تقدم الوعي الوطني بين سائر الشعوب وكيف أن خطط الاستعمار وأساليبه وحججه ومزاعمه كل هذه ، لم تختلف من حيث الغاية والهدف ، وإنما كانت تتطور وتتشكل وفقا للظروف التي واجهها الاستعمار .

ثم بعون الله

الجزء الثاني في عنوان الغرب

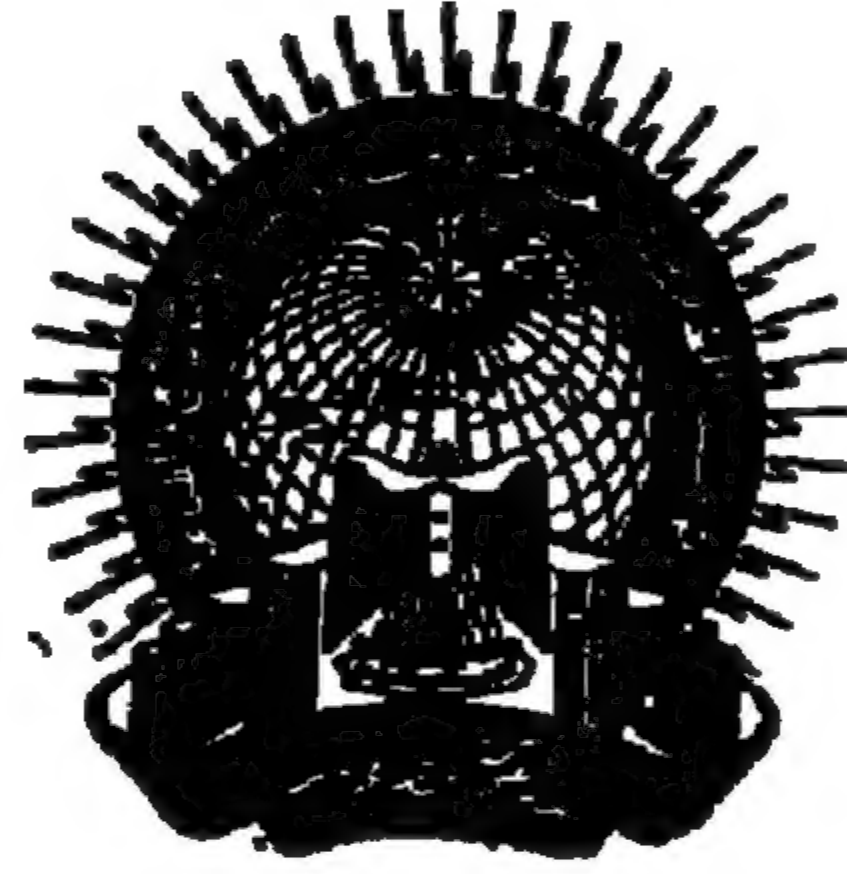
جميع المراجع ستذكر تفصيلا في الجزء الاخير من هذا المؤلف

فهرس

صفحة	تمهيد
٣	الفصل الاول
٢٩	الغرب وافريقيا العربية والاسلامية
	الفصل الثانى
٤٥	سودان «وادی النيل» بين مصر وبريطانيا
	الفصل الثالث
٥٣	مؤتمر برلين
	الفصل الرابع
٥٩	بريطانيا تخرج مصر من السودان ومن قلب افريقيا
	الفصل الخامس
٦٩	بريطانيا تعود الى السودان
	الفصل السادس
٧٣	الصراع بين الغرب على السودان
	الفصل السابع
٧٩	بريطانيا تنفرد بسودان «وادی النيل»
	الفصل الثامن
٨٣	الغرب والكونغو العربى
	الفصل التاسع
٨٧	الغرب والحبشة
	الفصل العاشر
٩٩	خطط الغرب فى افريقيا العربية الاسلامية بعد مؤتمر برلين
	الفصل الحادى عشر
١٠٩	غزو تونس
	الفصل الثانى عشر
١٣١	بريطانيا والجلاء عن مصر
	الفصل الثالث عشر
١٤٩	حرية المرور عبر قناة السويس

١٦٣	الفصل الرابع عشر غزو مراکش
١٨٣	الفصل الخامس عشر غزو ليبيا
١٩٩	الفصل السادس عشر موقف الغرب وتركيا قبيل الحرب العالمية الاولى من الجامعة الاسلامية والقومية العربية
٢١١	الفصل السابع عشر الغرب والدولة العثمانية قبيل الحرب العالمية الاولى
٢١٩	الفصل الثامن عشر العرب وتصريحات الغرب فى الحرب العالمية الاولى
٢٢٥	الفصل التاسع عشر تآمر الحلفاء على قضايا العرب
٢٣٣	الفصل العشرون شرف الغرب اتفاقية ماكماهون - حسين اتفاقية سايكس - بيكو
٢٥٣	الفصل الحادى والعشرون الغرب يكشف عن موقفه من القومية العربية والاسلام
٢٧٥	الفصل الثانى والعشرون الصهيونية
٢٨٣	الفصل الثالث والعشرون الصهيونية وفلسطين
٢٩٩	الفصل الرابع والعشرون المشكلة الفلسطينية
٣٠٩	الفصل الخامس والعشرون أمراء البيت الهاشمى ومشكلة فلسطين • الامير فيصل ومؤتمر الصلح
٣١٧	الفصل السادس والعشرون فلسطين والانتداب البريطانى
٣٢٩	الفصل السابع والعشرون قضية سورية ولبنان

٣٤٣	الفصل الثامن والعشرون العرب امام اللجنة الدولية
٣٥١	الفصل التاسع والعشرون تنافس الدول الغربية على بترول الموصل
٣٦١	الفصل الثلاثون تركيا والعرب فى نهاية الحرب العالمية الاولى
٣٧٣	الفصل الحادى والثلاثون نظام الانتداب
٣٨١	الفصل الثانى والثلاثون الانتداب الفرنسى على سورية ولبنان
٣٨٧	الفصل الثالث والثلاثون غزو العراق
٣٩٩	الفصل الرابع والثلاثون شرق الاردن
٤٠٥	الفصل الخامس والثلاثون مصر بعد الاحتلال
٤١٣	الفصل السادس والثلاثون الصراع بين بريطانيا وفرنسا - الاتفاق الودى
٤٢٣	الفصل السابع والثلاثون بريطانيا والامتيازات الاجنبية فى مصر
٤٣٩	الفصل الثامن والثلاثون بريطانيا والحركة الوطنية فى مصر
٤٥٩	الفصل التاسع والثلاثون دنشواى
٤٧١	الفصل الاربعون بريطانيا تعلن الحماية على مصر
٤٧٥	الفصل الحادى والاربعون الحركة الوطنية فى مصر فى نهاية الحرب العالمية الاولى



١٥٧ شارع عبید - روض الفرج

تلیفون } ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤ }



الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون { ٤٠٧٥٣ / ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ / ٤٠٨١٤ }